

سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

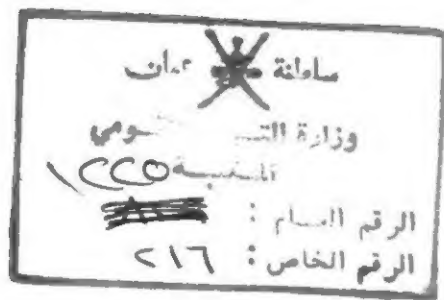
سلسلة التفتيش

في

اللاهوت والفروع والعلوم

تأليف الشيخ العلامة الفقيه  
محمد بن شامس البطاشي

الجزء السابع



## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

من خلق الخلق على مراتب  
وذو قوى وعاجز الأبدان  
أخى الغنى بما لديه حصلاً  
يحتاج بالتشريك والتأجير  
بحيث إن الكل عاجزون  
سبحانه الغنى في كماله  
ووسع الرزق لنا الحلالا  
ومنه ما كان مشاعاً يترك  
لنتتسنى صفة التملك  
أسدى لنا من فضله وأنعم  
محمد أفضل مبعوث بحق  
ما غنت الأقلام في الدفاتر

الحمد لله العلى الوهاب  
منهم غنى وفقير ثانى  
وجعل الفقير محتاجاً إلى  
وهكذا الغنى للفقير  
حتى يكون الكل محتاجين  
سبحانه الحكيم في أفعاله  
أعطى لنا بمنه الأموال  
فمنه ما بالانفراد تملك  
وشرع القسمة في المشترك  
نحمده جل على إسداء ما  
ثم صلاته على الهادى الطرق  
وآله مع السلام العاطر

## كتاب الإجازات

باب به أذكر للإجـاره  
عرفها أسـلافنا وبيننا  
دل على الجواز للإجـارة  
في قوله جل فإن أرضعنا  
وقوله حكاية عن ابنـة  
يا أبت استأجره أى موسى وقد  
زوجه ابنته المـطهره  
وهو ثمان من سنين فآثم  
وفي الحديث أعطوا الأجير ما استحق

من قبل أن يجف ذلك العرق  
وجاء من يستأجرن أجيرا  
وإنها جائزة بين بنى  
البلغ الأحرار أهل العقل  
مؤحد ومشارك ما دامت  
وكل وقت ومكان ما عدا  
أما الصغير فباذن القـائم  
وإن يكن ليس له من قائم  
فجائز يستأجرن بالرفق  
أجارة من مشرك لمسلم  
كيلا يكون خاضعا من أسـلما  
ثم الإجارة التى قد تذكر

أحكامها واضحة العـبارـه  
بأنها إبدال مال بعنا  
ما قد أتى في محكم التـلاوة  
لكم فأتوهـن أجـرهنـا  
شعيب النبى تلك السـبـرة  
أجره بعد شعيب وعقد  
برعى أغنام لوقت قدره  
عشرا له وحاز للفضل الأتم



## الإجارة المحرمة

على الزنى القبيح بين الأمة  
أو من زنى به وقارف الخنا  
وأجرة الدليل كل حرماً  
من جملة الحرام والخيانه  
مهر البغى النهى فى نص السفن  
زانية على زنى تغشاه  
كهانة كان لها قد فعلا  
أو أنه صدقه فيما نقل  
على محمد وبئسما فعل  
ولم يكن لقوله مصدقا  
شهرأ وعشراً بعده كمالا  
وقد أتى فى ذمها نص الخبر  
يسترقون من كلام فى السما  
فيه وفى تصديقهم وعيد  
كذلك أيضاً أجرة الكتاف  
بأنما المسروق فى ذا الموضع  
وبيعير ضل عنهم منطلق  
وإنها تكون فى ذى البقمة  
أكتاف شاة يدعى علما خفى  
فى كتف الشاة بها يستند  
من جملة الحرام والمذمم  
غيباً فإن أجره محرم  
شئء بأنه سيأتى فى الزمن

من جملة الحرام بذل الأجرة  
وهى سواء دفعت ممن زنى  
وأجرة الجامع ما بينهما  
وهكذا الأجر على الكهانه  
قد جاء عن حلوان كاهن وعن  
فالمهر للبغى ما تعطاه  
وذاك ما يعطاه كاهن على  
وعنه من أتى لكاهن مضل  
فإنه لكافر بما نزل  
ومن أتى لكاهن تزندقا  
لم تقبلن له صلاة قالوا  
وتلكم الكهانة التى ذكر  
فإنها الاخبار عن جن بما  
أو بالذى كانوا له يزدو  
من الحرام أجرة العراف  
وذلك العراف فهو المدعى  
ومدع معرفة بمن سرق  
ومدع معرفة الخبيثة  
وذلك الكتاف من ينظر فى  
ويستدل بخطوط توجد  
كذلك أيضاً أجرة المنجم  
وهكذا من يتعاطى يعلم  
ومثله من يدعى الإخبار عن

بلا كهانة ولا عرافه  
 فأجر هؤلاء والتسبيب  
 فإن يتوبوا بعد ما منهم جرى  
 بأن يردوا ما له قد قبضوا  
 وإن هم لم يجدوا من أخذوا  
 فإنهم في الفقراء يجعلوا  
 وفي البغى إن تكن تعطى بلا  
 فما عليها رد ما قد قبضت  
 وإنما يلزمها أن ترجعا  
 والنائحات أجرها محرم  
 والملاعبات والتي تغنى  
 كذلك الساحر في قولهم  
 كمثل مأخوذ على نيمية  
 كذاك من يأخذ شيئا ليدل  
 كذا على تعليم غنا أو لعب  
 ونوبة الآخذ بالرد تصح  
 أولا فينفقنها من أخذها  
 ولينفقنها دافع من بعد ذا  
 وذلك الإنفاق تكفير إياها  
 وإن إليه لم تعد فلينفق  
 وليس من حلال ولا إبراء  
 وبعضهم قد جوز المحاللة  
 ولا يجوز أخذ أجره على  
 فالمصطفى لبعض صحبه أمر  
 يجعل للأذان شخصا برا

ودون تنجيم ولا كتافه  
 في أمرهم محرم مجتنب  
 فلازم عليهم بلا مرا  
 ولو قليلا وله تعرضوا  
 منه ولا وارثه لينفذوا  
 داك فهم موضع ما قد يجهل  
 شرط ولا فرض لأجر أولا  
 من عندهم إن أكلته ومضت  
 ما قبضته بأشترط وقعا  
 وذات مزمار به ترنم  
 والراقصات الكل يحجرنا  
 وكل مأخوذ على ما يحرم  
 وغيبة وأيما معصية  
 على نفوس وعلى مال حظل  
 بالدف أو تعليم سحر مجتنب  
 لربها إن علمه له اتضح  
 ومثلها من عنده فلينفذ  
 إن ردها إليه من قد أخذها  
 قد كان من معصية فيها ارتمى  
 مالا لها أو قيمة أن يتقى  
 ما بينه وآخذ الأشياء  
 في ذاك إن أبراه مما بذله  
 طاعة مولانا ولو تنفلا  
 أو بعض عمال له كذا ذكر  
 لا يأخذن على الأذان أجرا

من جملة المنوع والحرام  
أجراً على صلاته من الملا  
فليس من إعادة عليه  
يبنى على قول لبعض من غبر  
ترتبطن بالإمام المؤتمن  
ما ذكروه هاهنا ونقلاً  
باطلة تبوء بانهم دام  
وراءه البطلان فيها قد بدا  
لكنه عاص بهذا الشأن  
عن بعض أهل المغرب الأخير  
في ذا على وجه صحيح مثبت  
بأن من يأخذ رزقاً قد جعل  
من قام فيهم بإمامة الملا  
أو غيره من غا على الإحسان  
لكنه مكروه مذموم  
لديهم من التراويح أشد  
على دوامه على الحضور  
مصلح المسجد كي لا يخربا  
وليس للصلاة أخذ الأجرة  
ذلك أجرة فأخذه حطل  
فعندنا يمنع في ذي الصفة  
وكان قد يأخذه هذا الرجل  
ياغيه عند أخذه لفلسه  
صدقة مجعولة هنالك  
وبعضهم يمنع بالكليسه

والأكل بالدين بلا كلام  
ولا يصلى خلف من تنالوا  
ومن يصلى خلف من تعنيه  
قال الإمام القطب على ما ذكر  
إن صلاة ذلك المأموم لن  
أولا فإن ظاهر الأمر على  
إن صلاة ذلك الإمام  
وإنها إن بطلت فمن غدا  
ويمكن عدم البطلان  
ونقل القطب عن القناطر  
ما دلنا على جواز الأجرة  
فإنه عن الغزالي نقل  
من مسجد وكان موقوفاً على  
أو أنه كان من السلطان  
فإن بالتحريم ليس يحكم  
قال وذا التكريه في الغرض يعد  
ويستحق الأخذ للأجور  
بذلك الموضع حيث راقبنا  
محافظاً إقامة الجماعة  
والقطب قال إنه إذا جعل  
أى أخذه بقصده للأجرة  
وإن يكن ذلك أجرة جعل  
وكون ذاك أجرة في نفسه  
يأخذه بقصد أن ذلكا  
فقيل جائز بهذى التيه

وإن يكن على الإمام جعلاً  
أو هبة وهكذا قد أخذ  
فذاك جائز بهذه الصفة  
إن كان في داخل نفسه يجد  
بهم إماماً لوهم في الحال لم  
كذلك أيضاً سائر الطاعات  
ولا تجوز أجره على القضا  
وبعضهم يقول ما قد ذكرا  
فإن تكن من بيت مال ذي العلى  
وأجرة الفتوى كذلك تحرم  
إن يكن الجواب قد تعينا  
وإن يك الجواب ما تعينا  
فقليل جائز وبعض منعاً  
وجاء في قول لبعض من سلف  
فإنما ذلك فيما أخذا  
فإن تكن من بيت مالنا فلا  
وجاء في الديوان لا يؤخذ من  
كذا الأذان والصلاة والوضو  
وأخذ أجره على تعليم  
وجاز في التعليم للفراسة  
وجائز أن يأخذ الأجر على  
كذا على تجليده ليس على  
وأخذ أجره على خط الكتب  
كذا على التمليل والتصحيح  
قلت وبالخصوص إن كان به

صدقة ممن بها تقضاً  
بدون قصد أخذ أجره لذا  
إن يأخذها بلا كراهية  
بأنه يصلح ويعتمد  
يعطوه شيئاً وعلى هذا عزم  
والترك أيضاً للمصرمات  
وذلك باتفاق من كان مضي  
إن تكن الأجرة من باقى الورى  
فجائز بدون خلف نقلاً  
وذلك باتفاق من تقدموا  
عليه من عدم سواء هاهنا  
فهاهنا عنهم خلاف دوننا  
والقول بالتكريه أيضاً رفعاً  
بأن كل أجره فيها اختلاف  
من سائر الناس متى ما أنفذ  
خلاف إن أخذها لنا حلاً  
أجر على تعليم غسل للبدن  
فإنه سحت حرام يرفض  
صناعة ما فيه من تحريم  
سباحة أن يأخذ للأجرة  
أن ينقطن مصحفاً أو يشكلاً  
خط له فإنه قد حظلاً  
عندهم لا ينبغي فليجتنب  
وما على الآخذ من تجريح  
فقر فلا يذم في جانبه

للصفر والمشط معاً والزينة  
رأس وما أشبهه كالحلق  
وكنانة فما من باس  
على قبالة إذا ما تشقـقـط  
رأى الجواز بعض أرباب الرشد  
ما لم يكن قطع بهذى الصفة  
ومثله البيطار فيما نسمع  
هذين قد أجاز بعض السلف  
قتل لجان وعلى أن يقتلا  
له على قتل أخى الجنـايـة  
فأخذها ما فيه من تحريم  
لقاتل لطاعن وقاطع  
وأخذها لذاك حرم أبدا  
عنه الأذى والظلم ممن يقع  
وأخذها حـجـر على ذى الحالة  
يصح حتما للفتى أن يفـعـلا  
ليلتها فذاك حـجـر حرما  
يمسها فذاك مما حظـلا  
جميعها فهو فداء يعتبر  
من الفدا وهو لدى الأمثل  
على خروجها بما تسلم  
نوى خروجها بما تسلم  
في أكثر القول طلاق جائى  
إلا بقصد ونيات توقع  
ما كان تاركاً لها لأجل ذا

وجاز أخذ الأجر للماشطة  
والنزع للقمل كذا لفرق  
وجائز على كحلق الرأس  
والكى والقطع ولا تحل قط  
ولا على نزع لأسنان وقد  
وجاز للطبيب أخذ الأجرة  
فإن يكن قطع فذاك يمنع  
لا يأخذ الأجر على القطع وفى  
وجائز على دلالة على  
وهكذا الأخذ على إعانة  
كذا دلالة على الغـرـيم  
ولم يكن فى دفعها من مانع  
كذاك من يرتد عن دين الهدى  
وجائز إعطاؤها من يمنع  
أو عن سواه وعلى الخفارة  
وأخذ أجرة على الزوجة لا  
لكى يبيت عندها فى غير ما  
ولا على أن يتركنها ولا  
وأخذه لها على هذى الصور  
وقال بعض إنه لا يجمع  
لأنما الفداء عقد يبرم  
وذا ولو قد أخذ الأجر فما  
وقد علمت الحكم فى الفداء  
وذلك الطلاق ليس يقع  
وليرجعن مالها لها إذا

وقال بعض العلماء يجوز له  
كذلك لا تأخذ أجرة على  
وأخذ أجرة على تحمل  
ولا يجوز أخذها أيضاً على  
وجاز أخذها على الأداء  
لنفسه أو بعضه أو ضرراً  
لو أنه خاف على عياله  
عن طلب القوت له أو لهم  
فيأخذ الأجر وإن كان أداً  
وإن يكن في ذلك لم يخش الضرر  
إلا إذا ما منه يطلب الأدا  
أو حيثما يخاف في الطرق الأذى  
وجاز أخذ أجرة عن حجة  
وجائز أن يأخذ الأجر على  
وأخذ أجرة على الجدال  
في أمر قرآن أو العلوم  
في أمر دنيا أو أمور الأخرى  
وأخذ أجرة على قطع بما  
كمثلما أن ينحزوا لجميل  
ثم يقولوا من له قد قطعاً  
وأخذها من جملة الحرام  
وقال بعض بجوازها على  
وتحرم على كرفع حجر  
كذلك أيضاً رفعه لبطنه  
إن كان لا فائدة لمن غدا

إمساك ما أعطته في ذي المسألة  
حليلها إن يتركها مثلاً  
شهادة ليس من المحلل  
أدائها إن كان قد تحملاً  
إن خاف في ذاك تلافياً جائي  
من نحو جوع عطش أو من عرا  
ما قد ذكرنا قبل لاشتغاله  
إذ اشتغاله بهذا ألزم  
ذلك في بلاده ما بعداً  
فالأخذ للأجرة مما قد حبر  
وراء فرسخين أو ما أبعداً  
فجائز لأجرة أن يأخذ  
كذلك عن زيارة وعمرة  
تعليمه القرآن عن بعض الملا  
عندهم ليس من الحلال  
أو غيرها فهو من المذموم  
فذاك كله يكون حراماً  
كالسيف والسكين مما حرماً  
أو بقر أو يذبحوا لحمل  
بضربة له كذا قد وقع  
للرمي بالبندق والسهم  
رمى ببندق وسهم أرسل  
ذي ثقل من موضع لآخر  
ورفعه ل صدره أو ذقنه  
مستأجراً في رفع ذاك وجداً

معين من الطعام معتبر  
إن كان شخص منهم تكلم  
أو يأكلن ذا طعام حضا  
عليه رد قيمة أو مثل  
مسوغا لما هناك أكله  
فالرد لازم وما عنه مفر  
نذا على التحزير فيما حزروا  
في ذاك عن خير الأنعام علما  
والرمي بالرماح بل هذا حجر  
إلا ببندق أو السهم  
بكل ما كان غناء يظهر  
وحفر بئر والجواز ذكرا  
جعل ولا شرط هناك أبرما  
والطير والإقدام في كل زمن  
هنا صحيح لهما في ذا عرض

وتحرم من أيضا على أكل قدر  
أو من شراب عينوه مثلما  
بأن من يشرب هذا القدر  
له كذا فيلزم في الأكل  
ولا يكون قوله ذلك لله  
لأنه أكل بباطل حجير  
وتحرم من على القمار الأجر  
وجوز السباق بالخيول لما  
ولا يكون السبق في رمي الحجر  
ولا يكون ذاك في مقام  
وفي السباق لا يجوز الأجر  
مثل خياطة لشوب ظهرا  
أما السباق إن يكن بدون ما  
فإنه يجوز ما بين السفن  
كالرمي بالأحجار إن كان غرض

### الإجازات المختلف فيها

فيها اختلاف العلماء الأعيان  
وهكذا كتابة للمصنف  
وقسمة الدور مع الأنهار  
تشاركوا في نحو أثر لهم  
قد كان أو كسب لهم من أمر  
بأجرة القسام بأسا لا يرى  
لو من نصيب كان للأيتام

وأجرة التعليم للقرآن  
أجرة تجويد له بالأحرف  
وقسمة الأروض والأشجار  
وأجرة الحساب بين من هم  
أو غير ميراث ولو بتجبر  
كان ابن سيرين على ما ذكرا  
وحلت الأجرة للقسام

على الرعوس لا على السهام  
أشد يأتيتهم مع التفصيل  
من أثر لقومنا له نقل  
وهكذا معدل السهام  
وكتب القسمة مثلهم جعل  
فمن له نصف من الأقسام  
بافى السهام تؤخذ على هذا  
أجرته من بائع وتتفاد  
خسيسة يقول بعض من سلف  
تنجية المؤمن من ضرورة  
قاطع في الأجرة أو ما قاطعا  
فيها ومن يأخذ مما حصله  
وذاك في قول لبعض آتى  
وقد أجاز البعض من أعلام  
بل يحجمن ويأخذن ما دفعه  
بدون قطع أجرة تقررا  
أعطيه من إجارة واختصما  
إليه عن ذاك كراء المثل  
عن أجرة الحجام في الآثار  
بحجمه فذاك سحت علما  
يوماً وأعطى من له كان حجم  
وأنه أعطى له ما حرمه  
جاء الخلاف بين من سبقا  
وفيه ذكر الواحد العلام  
بكلم وفيه شرك يقلى

وتجعل الأجرة للقسام  
إذ ربما الحساب للقليل  
وقد روى القطب إمامنا الأجل  
بأنما الأجرة للقسام  
على الرعوس في الذى به العمل  
قال وقد قيل على السهام  
فلازم عليه نصف وكذا  
ومن يكيل للزروع تؤخذ  
وأجرة الحجام فيها يختلف  
لأنما الحجام المذكرة  
فحكموا بخبثها إن وقعا  
في حق حاجم ومن قد عامله  
بصدقات كان أو هبات  
ولم تكن هذى من الحرام  
إذا أتت بدون ما مقاطعه  
مما رضى به وما تيسرا  
وإن يك الحاجم لم يرض بما  
فإنه يدفع عند البذل  
وقد روى نهى عن المختار  
أى أجرة معقودة من قبل ما  
وقد روى بأنه قد احتجم  
كان أبو طيبة قالوا حجمه  
وفي جواز أخذ أجرة الرقى  
وذاك بالقرآن أو كلام  
وإنها ليست تجوز أصلا



يكون بالنفث الرقى ودون ما  
وأخذ أجرة عليها لا يضر  
هم الأولى على اللديخ قد رقبوا  
وأنه قال لهم أصبتم  
أحق ما عليه قد أخذتم  
ولا تجوز هذه الرقيا بما  
خشية أن يكون شرك فيه  
والخلف في كرا بيوت مكة  
كراهة التحريم لو على الخشب  
وما حوالى مكة من الحرم  
ومكة عن الرسول يؤثر  
وهكذا رباعها ليست تبغ  
أما الذى أشيد من هذا البناء  
فجائز أن تؤخذ الأجور  
إلا على الأرض بنفسها فلا  
أما على ما لم يكن من البناء  
ومثل جبل يعقدن في موضع  
بل إن ذاك جائز إجماعا  
وكان بعض العلماء حلالا  
أى يجعل الأجر على كالخشب  
وأجرة التعليم للقرآن مع  
وقال بعض العلماء إن لم يقع  
وهو مقال دفعوه في الأثر  
واختبر أن يجوز أخذ الأجرة  
لأنه حينئذ عليهم

نفث وكل فعله ما حرما  
لأجل ما رووه في شأن النفث  
نسألوا المختار لما أن أتوا  
خذوا ولى عندكم فأسموا  
أجرا كتاب الله قال لهم  
معناه عند من رقى لم يعلموا  
ما لم يكن مع ثقة يلفيه  
ودورها فقييل بالكراهة  
ونصوه فكل ذاك يجتنب  
فحكمه كمكة فليحترم  
مباحة بيوتها لا تؤجر  
إذ ملكها على الأنعام ممتنع  
من بعد أخذ مكة وكونا  
له وما البيع له محبور  
يجوز بل جميع ذاك حظلا  
مثل قراش في البيوت كونا  
لموضع ثان فذا لم يمنع  
يكدى لمن يريد أو يباعا  
لخشب ونصوه أن تجعللا  
بمكة فإنه لم يعب  
بعض من السحت لذاك تمتنع  
شرط فإن أخذها قد اتسع  
عن الإمام نجل محبوب الأبر  
لحرز الأطفال عن الإضاعة  
كشائف ومثل راع لهم

ويرى أقلام تكون لهم  
مع صاحبنا ليست من المحلله  
أجرتها واقية وكامله  
ولادة تمسحه حين وضع  
ثوباً وللقذى تزيل عنه  
أجرتها من جملة الحلال  
وهكذا تختن الرجال  
من الرجال للختان يحسن  
بدون شرط ليس للنائحة  
فأخذه من الحرام والخطا  
شرط فإن أخذه ما حرما  
ومثله الميزان في الأحوال  
ملك للمالكين بحال  
ينقص للمكيال والميزان  
يصح إن بدون شرط جملا  
أجرة هذين لنهى رفعها  
لعلمهم بقدر ما تحصلا  
وذلكم من العلوم يحسب  
عليه أثمان وأجر ينفذ  
قد ورد النهى من المعدنانى  
حق يزيل الظلم عنهم والمرا  
جارت عليه دون ما نكران  
له بقدر عمل يعتبر  
تعتبرن في الأجر مهما فصلا  
وبالياه عندهم إذا انطلق

كذا على تسطير الواهم  
ليس على التعليم فالأجرة له  
وجائز أن تأخذن القابله  
وهى التى تقبل للمولود مع  
وتدهننه وتلبسه  
خاتمة النساء أو الرجال  
وجاز أن تختن الأطفالا  
وذلكم إن لم يكن مختن  
وجاز أخذ الأجر للباكية  
وإن شرطن أو لهن شرطا  
وقيل أن يشرط لهن دون ما  
وجاز أخذ أجرة المكيال  
لأنما الميزان كالمكيال  
أيضاً وفعل الكيل الوزان  
لكنما الأجر الذى قد يحلا  
وكان بعض العلماء قد منعنا  
قال وإن دين أيضاً جملا  
أو بالذى يخرج أو ما يجلب  
وذلك التعليم ليس يؤخذ  
وعن كرا العيار والميزان  
لأنما هذان ما بين الورى  
وعمل الكيل أو الوزان  
أن يعملن بنفسه فيقدر  
وأجرة الميزان والمكيال لا  
والرسول والخير بالطرق

شيئا وقيل إن مما قد حملا  
للمشى والتبليغ والذي حمل  
فالمقصد الأعظم في ذا الحال  
لم يجز الأخذ هنا لفعل ذا  
قال ودعوى رب شيء قد يصح  
يحتاج هذا لدليل قد بدل  
جوازه لو لم يكن حمل وضح  
لأجرة التعليم للأطفال  
ألواحهم ومثل ذى الأمور  
لا يرى أقلام وتسطيرهم  
على دلالة لهم ولا اندرج  
أو صادفوه في الطريق والفضا  
بذلك الطريق أين صاروا  
فسألوه الخبر الحقيقي  
لنا وهم بحالة التحرير  
إلا بمشى حيثما يريدوا  
منهم له لأجل هذى المشية  
ممنوعة من سنة الأواب  
فيما أتى في أثر الأئمة  
شيء ولكن نفعه لن يحصل  
ما كان من شغل هناك قد رسم  
ورد عبد أبى من البلد  
إذ يحصل فيها من المنفعة  
لذا قالوا في الأجير إن عمل  
من ذاك فالأجير له قد حصل

أباحها بعض ولو لم يحملا  
ولو كتاباً فهذا الأخذ يحل  
واستشكل القطب لذا المقال  
المشى والتبليغ أيضاً فإذا  
فحمل شيء عند ذاك لا يباح  
يتبع ولا يصح مستقل  
يثبته قال وعندي فالأصح  
قلت وذا يشبه في الأحوال  
وإنها جازت على تسطير  
فالمقصد الأعظم تعليمهم  
ولا تصح لخبير ما خرج  
بل إنه لشأنه كان مضى  
فالتمسوا من عنده الأخبارا  
وإن هم لاقوه في الطريق  
قالوا له عن الطريق أخبر  
فلم يكن إخباره يفيده  
فها هنا يجوز أخذ الأجرة  
وأجرة الفحل على الضراب  
والفرق بين العمل والإجارة  
بأنما العمل إجارة على  
لجاءل إلا بعيده أن يتم  
وذاك مثل رد ما كان شرد  
وأنه حال خلاف الأجرة  
مقدار ما كان هناك من عمل  
فإنه مقدار ما قد عملا

والجعل لا شيء له حتى تتم  
من جملة الجعل الذي قد ذكروا  
فالأجر في ذلك إنما حصل  
وعمل الجعل بمعلوم وقد  
كمثل حفر البئر حتى تجدا  
أما الإجازات فلا بد وأن  
كمثل حفر البئر أو سواها  
قلت وفي جعلهم أجر السفن  
لنظر إن يكن الضابط ما  
من أنه لا يحصل للجاعل  
إلا إذا تم ما قد قوطعا  
فحافر البئر إذا ما حفرا  
كذلك صاحب السفين إن قطع  
فالجعل في إرجاع نحو الهارب  
لا يحصل النفع بدون أن يرد  
قالوا وأما أجره الطبيب  
فإنها ترددت عندهم  
وهكذا أجره من يعلم  
قلت وأما أجره المعلم  
لأنما النفع من التعلم  
فكلما يدخل في باب حصل  
والجعل لا يجوز إن تقدا  
وجائز ذلك في الإجازة  
ولا تكون أجره في الجعل قط  
وجعلهم لا يضرب له أجل

أعماله التي بها قد التزم  
كراء هذى السفن المقدر  
لذلك الأجر إن وافى المحل  
يكون عند الجهل أيضاً منعقد  
مياها فذاك مجهول المدا  
يكون فيها العلم مع عقد زكن  
بأذرع يعرف ما مداها  
والحفر للآبار من جعل زكن  
قالوه في الجعل كما تقدا  
منفعة من عمل من عامل  
من عمل كان عليه أجمعا  
شيئاً فإن النفع منه ظهرا  
من المدا شيئاً فنفعه وقع  
من مثل عبد أو بعير ذاهب  
لجاعل ما كان عنه قد شرد  
بشرط بنزله الألم المصيب  
ما بين أجره وجعل يرسم  
على مقال بالجواز لهم  
أدنى إلى الأجرة في قولهم  
يحصل بالتدريج والتفهم  
له من النفع بقدر ما دخل  
لديه أجره متى ما أبرما  
لو قبل ما إن يشرعوا في الخدمة  
كغيره إلا بمعلوم ضبط  
فإن أتمه فأجره حصل

كذلك لا يشترط فيه السير قط خلفا لمن يقول فيه يشترط

### شروط الإجارة

تعيين أثمان مع المنفعة  
نهى لتحريم فذلك يمتنع  
فالعقد للأجرة غير منعقد  
فأجرة المثل له ليس أجل  
ينهى لأجل حرمة به تعدد  
أو الجميع مثل ذاك قد بدا  
وذلك تغريما وتضمينا هنا  
لأنه منفسخ منذ بدا  
بما به حرمة وحجر  
كمثل حمل لوعاء قد ستر  
أو ميتة أو فيه خمر سكب  
وهذه مفسوبة قد ظهرت  
قد ظهرت أو ثمن الخمر  
لديه ذا وأخذ به جهل  
بحيث لا عذر له في العدم  
ولا عناء للذي قد عمله  
فعقدهم منفسخ ومنبتل  
أو يتركن أصلا كأن لم يعقدا  
في مثنى أو ثمن قد ثبتا  
والأجر ثابت كما قد اتضح  
ما كان عقدهم عليه ينبني

والشرط في الجواز للإجارة  
من كل شيء لم يكن عنه وقع  
وإن تكن بدون تعيين وحده  
فإن يك الأجير شيئا قد عمل  
وإن تك الأثمان مما عنه قد  
ومثل ذا مثنى قد وجدا  
فأجرة المثل تكون في العنا  
ليس إجارة لعقد عقدا  
إن يكن الأجير لما يدر  
حيث بجهله يكون قد عذر  
وكان في الوعاء شيء غصبا  
ومثل حمل بفلوس حضرت  
أو أنها من ثمن الخنزير  
باعهما بذاك من كان يحل  
وإن يكن يعلم أو لم يعلم  
أي عدم العلم فلا أجرة له  
وأنه إن لم يكن هنا عمل  
ولم يجز إلا بأن يجدا  
وإن يك النهى لتنزيه أتى  
أو في كليهما فعقدهم يصح  
وقد أريد ثم بالمثنى

فعل القمار وهو ما سأذكر  
ذا البيت أو ذا الجبل الذى علا  
فإن يك احتاج إلى ما ذكرنا  
أولا فمقدار العنا يعطيه  
بأنه قال به مخاطره  
فإنه فى ذاك لا غناء له  
فى حينما أراد أن يستعمله  
كقملة أعطيك ديناراً جلى  
كذا كذا من عمل نه يحد  
فهو على حساب ذاك يجرى  
وأجر ما زاد كما تقـدما  
له عناؤه ولن يزاذا  
ذا الغزل ثوباً بكذا أجرا زكن  
حسابه تأخذ مكملا  
إما بغاية كمثل الأجرة  
أو أنه يعمل باباً رسماً  
بحيث لا شئ هنا مجهول  
معين كذاك حفر بئر  
بأذرع قد فصلت تفصيلاً  
كمثل من يستأجرن لرجل  
غسل وطبخ وكسقى يكما  
فى البر أو سفينة ومحمل  
لا إن يكن ذاك إلى إقليـم  
تحديده كمثل يوم أو أقل  
ونحو ذا من كل وقت عينه

من جملة الحرام فيما يؤجر  
فمن يقل لرجل اطلع على  
ومائة أعطيك من دنائرا  
فليعطه ما اتفقـا عليه  
إن لم يكن يعلم ما قد ذكره  
وإن يكن يعلم ما قد فعله  
وهكذا إن كان أيضاً قال له  
إنك من رأسى إن أخرجت لى  
وإن يكن قال له اعمل يا ولد  
وما تزيد فوق ذاك القـدر  
فإن ذاك جائز بينهما  
وبعضهم يقول فيما زادا  
كمثل أن قال له انسج لى من  
وإن يكن زاد فأعطيك على  
وذلك التعيين فى المنفعة  
على خياطة لثوب علما  
يعلم منه عرضه والطول  
وحصد زرع وجذاذ تمر  
قد عينوا العرض لها والطولا  
أو أنه كان بضرب أجل  
لخدمة الدار ونحوها كما  
أو لمكان مثل مثنى جمل  
من موضع لموضع معلوم  
وإن من شروط ذلك الأجل  
وجمعة ومثل شهر وسنه

ونحو ذا لا أجل لا يوصل  
كخدمة العبد لألف سنة  
وذاك مما لا يعيش أحد  
ومن يك استؤجر شهراً فدخل  
غايته يخرج باستهلال  
لو هل من تسع وعشرين فقد  
وإن يكن من وسط قد دخلا  
ويلزم الأجير نصح في العمل  
وقال بعض من طلوع الشمس  
طاقته والنوم مهما شاء له  
من الضحى الكبير للزوال  
وما به من الخريف التحقيا  
ولا يكون ذاك في الشتاء وما  
وإن ذا الأمر به جهاله  
قال النبي الهاشمي قِيلُوا  
وجائز في الأجر محدود أجل  
كرعى أغنام له قد عينت  
فحينما يطلب منه العملا  
ولا تجوز أجرة إلى أجل  
كذا إذا أكرى له نصفاً حصل  
كانت له الدار جميعاً والجمال  
كذلك إن كان العناء قد جهل  
في مدة بأكله وكسوته  
وتلكم الناقة كانت حاملاً  
وجوز الربيع عقد الأجرة

إليه عادة لبعد يحصل  
ومائتين أو ثلثمائة  
إليه حسبما له تعودوا  
من أول الشهر بذلك العمل  
شهر لذاك الشهر كان تالي  
تم حسابه وأكمل العدد  
وفي ثلاثين له مكملاً  
نهاره وهو من الغجر المطل  
مبدؤه إلى الغروب المسمى  
في وقته ووقته في القائله  
وذاك في وقت المصيف الحالى  
وما من الربيع أيضاً سبقا  
يلتحقن بالشتاء منهما  
لكنها جائزة بحاله  
فإنما الشيطان لا يقيىل  
لو أنه أطلق مع عقد فصل  
بعدد لسنة ما بينت  
يدركه في أى وقت حصلاً  
يجهل كالخصاد حينما يصل  
كنصف هذى الدار أو هذا الجمل  
أو لم يكن له سوى نصف حصل  
كمثل أن يرعى لخالد إبل  
أو بنتاج حاصل من ناقتة  
فإن ذا كما تراه جهلاً  
بالنفقات وكذا بالكسوة

أو مع سواهما فيأخذنا  
وأجرة التلقيح للنخيل  
بأخذ عرجون يكون أفضل  
من كل نخلة لجهل الأجرة  
قلت وبالقول الأخير قد جرى  
كذلك أجرة لحصد زرع  
كذلك مهما اتفق اثنان على  
والثور من شخص وذلك الثاني  
فيقسمان الزرع بينهم على  
فمن يقل بالمنع فالذي عمل  
كراء مثل ولحارث يقع  
قال أبو المؤثر في الإجارة  
على الذي عليه قد توافقا  
لو أنهم عليه ما منا نمو  
وقد أتى في البعض من آثار  
عن رجل في الهند ذي مروة  
وكان ذا في زمن الإمام  
فاستأجر الإمام من يأتيه  
قام هناك البعض يزعمنا  
فأحضر الإمام للأعلام  
وقال ما ترون فيما قد نزل  
قلت وعلى ذلك أن المال قد  
من ما هنا تجوز تلك الصور  
ونحوها من صور الجهالة  
قيسا على القراض في الأموال

من ذلك الأوسط إذ تعنى  
ممنوعة في الأثر الجليل  
تلك العراجين معاً وأعدلا  
وقيل بالجواز في القضية  
أهل عمان في النخيل والكرا  
أو لجنا تمر له بربع  
حرث يكون البذر فيه مثلاً  
بيده للحرث قد يعانى  
ما كان فيه الاتفاق جملاً  
في ذي الوجوه كلها له حصل  
عناه والزرع لذى البذر تبع  
بأنهما جائزة بحالة  
لو كان مع جهل بما قد أوثقا  
من بعد ما لعقده قد أبرموا  
أصحابنا والقادة الأجبار  
أوصى بأموال لعز الدولة  
عبد المليك بن حميد السامى  
بنصفه ومن أتى إليه  
أن له بقدر ما تعنى  
للشور في قضية الغلام  
قالوا نرى أن له نصفاً كمل  
كانوا به لم يعلموا كم العدد  
جميعها لأجل ما قد حرروا  
جهالة تكون في ذي الحالة  
كذا المساقاة مع العمال



وأخذه للشوك والجريد  
بينهما فالجهل فيه قد وثب  
سيار حارث بسهم فصلا  
يدفع للأثمان شخص منهم  
ورعيهما وكل ما تروم  
أو زائد أو ناقص في الوصف  
بينهما من وقت عقد أبرما  
إلى تمام الأجل الذي رسم  
إلا يتم مدة بها نطق  
تعطى لرب الشاة في ذى الصفة  
على اتفاق كائن بينهما  
أن يعملن معيناً من عمل  
للعمل الذى له قد فصلا  
عشرة دراهم له اقتطع  
فسته من ذلكم يعطيه  
إلى كراء مثله ولا يزد  
يركبها لبلدة معلومة  
ثان فعشرون بلا نقصان  
لعمل معين لم يجهل  
اعمله لى فأنت غير نادم  
لكن بعشرة معاً وخمسة  
وذاك ما أنكره ولا قبل  
إن له عشرة مع خمسة  
يرد إن شأجرا في البذل  
اعمله بخمسة وعشرة

من صور الجهل احتطاب زيد  
من أرض خالد على أن الحطب  
وهكذا خدمة وضاح على  
كذلك شركة بشاة تعلم  
وأخر بحفظها يقوم  
كذا كذا من مدة بالنصف  
فقال بعضهم تكون الشاة ما  
وذلك القيام يبقى في الذمم  
وقيل إن النصف ليس يستحق  
كغلة قبل تمام المدة  
وما يكون بعدها فلهما  
ومن يكن مستأجرا لرجل  
بشرط أنه إذا ما عملا  
في يومه ذاك فأجره يقع  
وإن يكن يعمل في تاليه  
فقبل جائز وقيل بل يرد  
كذا إذا استأجر للبهيمة  
بعشرة وإن إلى مكان  
ومن يكن مستأجرا لرجل  
وقال بالعشرة من دراهم  
فقال لا أعمله بعشرة  
وقام بعد ذلكم إلى العمل  
فجاء في قول لبعض الأمة  
وقال بعض لكراء المثل  
كذلك إن قال أجير الخدمة

عشرة وبعد ذاك عملا  
لأجرة المثل متى العقد فسد  
فيها من المدول ممن يبصر  
ولايته بل أجزت العدالة  
مع انتفا خيانة بحال  
كذا المثلثات أيضا والعنا  
لمثل ذى الأمور يكفیان  
فإن ذاك جائز يصدق  
فليجمعوا لأول ولينصفوا  
فليفعلا كذا إلى أعلاهم  
بأنه أحوط بل وأجدر  
لآخر مقلدا متبعيا  
فذاك ممنوع فلا يأتونا  
عندهم عدل أمين المخبر  
فذا هو الحق الذى قد يلزم  
اتباعه فليتركوا التشاجرا

وقال رب العمل اعمله على  
وكل أجرة بها الأجير رد  
فلينظرن ثلاثة فأكثر  
ولم تكن تشرط فى ذى الحاله  
عدالة تكون فى الأموال  
والشرط فيهم يعرفون الثمن  
وقال بعض العلماء عدلان  
وإن على فرد هناك اتفقوا  
وإن على التقويم كانوا اختلفوا  
وإن رأوا ردا إلى أدناهم  
وذاك إن كان الرجوع يظهر  
وما لشخص منهم أن يرجعا  
ولا تشهيا ولا ركونا  
وإن هم ما اتفقوا فليحضر  
فما عليه اتفقوا كلهم  
أى يلزم الأجير والمستأجرا

### أنواع الإجازات

وماك ما قالوه للتبيين  
وكان محسوسا وقد تبيننا  
عنها ولو بواصف قد وصفا  
ورؤية تقدمت تجزيهم  
عمالهم من قبل ذاك ظهرا  
فى ملكه وحصد نحو ذرة

ثم الإجازات على وجهين  
منافع فيما يكون عينا  
وشرطه الروية والعلم كفى  
لو أنه بعدد قد يعلم  
بحيث إن لم يك قد تغيرا  
وذا كرعى غنم موجوده

ومثل حرث الأرض والخياطة وكل معلوم من الثياب وهكذا منافع بذمة كالحرث والرعى ونحو ذين مثل بيان مدة وجنس ما وهكذا بيان ما يحرث من ثم الإجازات تكون إذ تعد وذلك المحدود مثل ما قصد يرعى لأغنام له وكان ما أو أنه استأجره إن يرعى وهي كنحو مائة أو ما يعد كمثل أن يقول ترعى عشرة لكنها في ذمة المستأجر فإنه يكون للأجير أجر الذي من عمل يزيد في أو الذي يعد وهو في الذمم كنعم معدودة عينت زادت على العدد بالولادة أو نقصت بمثل موت فيها وإذا بلا مضره لذي العمل بعمل لنفسه أو غيره وما رأى فيه العدول ضررا فليمنعوا صاحبه وليزجروا وواجب تعيين ما يهرب من أو أنها تضر للإنسان

لذلك الثوب الذي في الحضرة ونحو نسخ ذلك الكتاب ومن شروط ذلك وضع الصفة بصفة تكون بالتعيين يرعى لهم إن إيلا أو غنما شعيره وبره الذي زكن فيما يحد والذي ليس يحد إليه مثل أن يقول لأحد بين عدها له وأعلما لهذه الأغنام وهي تسمى لو أنه بذمة كان وجد من غنم بها وهي غير حاضرة يحضرها من بعد عقد صائر فيما ذكرناه من الأمور ما كان مقصوداً بذلك الموقف وينقصن كذاك عما قد علم أو أنها معدودة في ذمة أو من سواها جاءت الزيادة أو غير موت قد طرا عليها وللأجير فهو لو قد اشتغل فنقصه ينقص من أجوره على الأجير أو على من أجرا فالضر في الدين الحنيف يحجر بهائم كان عليها مؤتمن بالركض أو بالعض بالأسنان

أما سوى ذلك المـعدود  
فمثل أن تؤجرن رجـلا  
ليس بمقصود إليه قصدا  
شـهرا بأجرة لها قد عينا  
في ذلك الشهر فأجر ما رعى  
إلى الذي كان له مستأجرا  
لأنه في مدة الإجارة  
فليعطه الأجر الذي تعاقدنا  
كذلك إن لحصد زرع أجرا  
وكل من له الأجير يعمل  
فإنه يدفع للمستأجر  
أو أنه يحالل المستأجرا  
وإن يك المستأجر الثانى جهل  
فما عليه من ضمان فيه  
وصحح القطب بأن ما عمل  
لنفسه يكون لا للأول  
شئ ولكن ينقصن من أجرة  
بشغله بعمل الأخير  
إذ الأجير ليس مملوكا حصل  
أو هو عبد لسوى المستأجر  
وإنما قـوته لنفسه  
وإنما اشتغاله بعمل  
خيانة تنقص للأجـور  
قلت ووجه من يقول الأول  
لكنه قـوته لنفسه

وهو الذى لم يك بالمـعدود  
يوما على أن يعملن عملا  
كرعى شئ وله ما حدا  
فإن رعى له وغيره هنا  
لذلك الغير هنا قد رجعا  
كان قليلا أو كثيرا ما ترى  
يكون مثل عبده بحالة  
به ويأخذن منه الزائد  
أو حرث أرض جمعة أو أكثر  
في المدة التى لها قد فصلوا  
أجرته لا للأجير الفادر  
لأنه قوته قد اشترى  
بأول وللأجير قد بذل  
ويضمن الأجير ما يجنيه  
هذا الأجير قبل تم للأجل  
وليس للأول في ذا العمل  
أجيره ما ينقصن من خدمة  
إن بان نقصان من الأجير  
لأول بل هو حر مستقل  
والحر لا يبيع بالدنانير  
لا للذى استأجره بفلسه  
وخدمة لغير ذاك الأول  
بقدر نقص العمل المذكور  
بأنه لو كان حرا قد علا  
قد باعها بما حوى من أجره

فليس في قوته فضل غدا  
فكل ما يعلمه من عمل  
كذلك من يمرض في وقت العمل  
وقيل لا نقصان فيها قد عرا  
وما له شيء سوى قوته  
تلك مصيبة من القدير

في الأجل الذي لهم قد حددا  
في أجل فإنه للأول  
ينقص من أجرته كما حصل  
لأنه قوته قد اشترى  
والمرض الذي أتى في وقته  
ولم تكن من قبل الأجير

### تفاضل الأجراء في العمل

والأجراء إن هم تفاضلوا  
فإن تك الأجرة في معين  
يأخذه اثنان وإن واحدا  
وباشر الآخر لثلاثين  
له بقدر العمل الذي عمل  
كذلك إن لجملين أجرا  
من موضع لموضع قد علما  
وباشر الثاني لثلاث فقد  
وإن تك الأجرة في شيء ولم  
مثل أجيرين لكيما يحصدا  
بدون أن يذكر حد عينا  
وقد تفاضلا بذلك العمل  
وباشر الآخر لثلاثين  
فقال بعض أجروهم على العمل  
وذلك فيما ظهر التفاضل  
كمثل أن يكون فيه يستقل

في عمل كانوا له قد عملوا  
كمثل حرث أو كحصد بين  
باشر ثلثا منه ليس زائدا  
فكل واحد من الاثنین  
إن ثلثا من ذاك أو كان أقل  
لنقل شيء قد غدا منحصرا  
باشر ثلثين بعير منهما  
فإن ذا عن ثلثه لم يزد  
يقصد وما هناك تعيين علم  
زرعا وكان ذا بإطلاق بدا  
في خارج لنحو شهر بينا  
باشر هذا ثلثا حين عمل  
فقد أتى الخلاف في هذين  
وقيل بالإنصاف بينهم جعل  
فيه من العمال حين عملوا  
كل أمرى بحصة من العمل

أما إذا لم يظهر التفاضل خشبة عظيمة أو صخره وواحد من جانب الغلط حمل فالأجر بين هؤلاء الحمله وقد يبين ذلك التفاضل كمثلما أن يحملن أحد فذلك الأجر يكون لهم كذا من استأجره اثنان بأن له على كل من الاثنان كذا إن استؤجر يرعى غنما بدون حصروهما تفاضلا فإنه على خلاف قد سبق أو أنه يأتي على الأموال وجه الرعوس كون تلك العقدة واحدة ولم يعينوا لكل قدرا يخصه ووجه الثانى وهذه وما بعيدا يذكر أما التى من قبلها فذاك فى ومن قبيل هذه أن تكترى فإنه إذا اكترى اثنان وواحد بنفسه فيها ستن والثان فيها بعيال أكثرا بقدر العيال فيهم تقسم وإن يكن منهم فتى قد خزما ما كان شغله لها قليلا

كاثنين أو ثلاثة قد حملوا من موضع لموضع بمره أو جانب الصعب وجانب الثقل بعدد الرعوس كل جملة فى حمل أخشاب إذا ما حملوا من الثقيل ولذاك عمدوا على تفاوت بدا بينهم يرعى لأغنام بتعين زكن مقدار ما له على التعيين أو غير أغنام ترى عندهما فى عدها وهكذا قد عملا هل أجره على الرعوس يستحق بحسب العدد فى ذا الحال واحدة وكون تلك الأجرة شخص من الذى هناك من عمل عدل وإنصاف مع الإمكان ففى تعدد لمن يستأجر تعدد للأجرا فى موقف دار لخزن أو لسكن قدرا داراً لخزن كان أو إسكانا أو بقليل من عيال وقطن قد كان ساكنا فإن الأجرا وقيل بالإنصاف ما بينهم فى هذه الدار وفيها كونا وشأنه وقدره جليلا

ومثل ياقوت ومثل عنبر  
نفع له ويكثرن الخطر  
ونحوها من كل صرف دائر  
كثيرة وتصفرن قيمته  
أموالهم أجرة هذى الدار  
وبعضهم على الرعوس قالا  
لكن هما تخالفا في القيمة  
وذاك مثل البر والشعير  
والسفن كون الأجر مقدار الثقل  
مؤثر في الحيوان بالضرر  
إذ تغرقن بثقله وتكسر  
وذاك حال بخلاف الدور  
في الدار منه الضر أيضا قد حصل  
فلا اعتبار ثم بالضرر  
يكون من ثقل هناك يعلم  
من اكترى سكنى ببعض الغرف  
عليه فيها بعد إذن يحصل  
خشية ثقل بدخول من دخل  
بأن أجرها على الأموال  
والخلف في الدار كذاك ينقل

وذاك مثل لؤلؤ وجوهر  
أو قل شغفه لها ويكثر  
مثل دراهيم أو الدنانير  
ويخزن الآخر ما مؤنته  
كمثل قمح فعلى مقدار  
لأنها أحرزت الأموال  
وإن هما تساويا في المؤنة  
فهى على القيمة في التقدير  
وصحوا فيما يكون كالجمال  
لأنه في ذين شئ معتبر  
كذا على السفين قد يؤثر  
وتبطأن في حالة المسير  
والقطب قال إن يكن هذا الثقل  
لكونه يصيب سقف الدار  
وضرر السكون ليس يلزم  
قال وفي التاج وجاء الخلف في  
فقال بعضهم يجوز يدخل  
وبعضهم يمنع والمنع جعل  
وقيل في السفن وفي الجمال  
وبعضهم على الرعوس يجعل

### عقد الإجارة

فقال بعض لازم بحالة  
وسائر العقود بالتنوع

واختلفوا في العقد للإجارة  
كالرهن والنكاح والبيع

يبدل للأجرة أم لم يبدل  
فيجبر الأجير حتى يعملا  
قال ابن يوسف الإمام الماهر  
قيسا على بقية العقود  
وقيل عقد جائز فلهما  
لو أنهم قد نقدوا للثمن  
ما لم يتمه و قيل إن نقد  
لو أنه في عمل ما دخلا  
وقال بعض إنه إذا دخل  
لو أنهم لثمن ما نقدوا  
وقال بعض إنه إذا دخل  
وحسب ذى الأقوال قد تفرع  
فمن يكن أكرى لإنسان جمل  
فما له يخرج من اليد  
وبسوى البيع ولا تصرفا  
إذ الكرا إلى تمام الأجل  
وجوز البيع له كالهبة  
إجارة أخرى لأن الأجر  
لكن بشرط أن يكون ما عقد  
وهو المقل بجواز الشرط إن  
وفيه نفع للذى قد اشترط  
وفي الحديث المؤمنون هم على  
محرمات أو حرم الحلالا  
وباعتبار هذه الوجوه  
وإن يكن من اكترى أجارا

يدخل في الأعمال أم لم يدخل  
وهكذا مستأجر ليبدل  
وذا المقل فهو عندى الظاهر  
أيضا وللوفاء بالعهد  
أن يرجعا فيه ولو قد أبرما  
ودخلوا في العمل المبين  
لثمن فلازم ما قد عقد  
فيجبرن بعد ذا أن يعملا  
في عمل فلازم له العمل  
فبالدخول يثبتن ما عقدوا  
وكان نقد فهنا للزوم حل  
أحكام أجرة غداة توقع  
أو أنه أكراه دارا لأجل  
بالبيع في ميقاته المحدد  
فيه له وقسمه قد وقفنا  
منزل منزلة البيع الجلى  
كذلك في الإضداق ثم القسمة  
كالبيع أيضا حكم ما حيث جرى  
بعد تمام الأجل الذى عهد  
كان حلالا ملكه وهو زكن  
لأن ذا جميعه هنا انضبط  
شروطهم إلا إذا ما حلالا  
فذاك ممنوع ولا جدالا  
فكل إخراج يجوز فيه  
بيع الذى اكترى له وحازا



أو رهنه أو قسمه أو هبته  
ويلزم الأجير إيتان العمل  
وما له تصرف في الأجرة  
ونحوذا إذا لها كان قبض  
وذلك المقال مبنى على  
ليس بلازم عليهم إلى  
ومن يقول بلزوم العقْد  
تصرفا في الكل لو لم يدخل  
ولازم أن يدخلن في العمل  
قال ابن يوسف الإمام المنصف  
فيما غدا مقابلا لما عمل  
وذاك مع من قال عقد الأجرة  
وجائز تصرف في الأجرة  
يدخل في الأعمال أم لم يدخل  
كمثل أن يقول إن العمل  
لست أصيب للرجوع فقبض  
ومثل ذا لا يحكم عليه  
ومكثر دارا وغير الدار  
أو زائد وبعد أكراما أحد  
فذلك الزائد بشيء لا يحمل  
إلا إذا زاد بلا حساب  
ومثل سرج وكمثل بردعه  
والفرش للدار برملا وكذا  
ونحو ذا بشرط أن لا يحسبا  
وبعضهم يقول في الزيادة

فجائز بلا خلاف أثبتته  
في أول الوقت بدون ما خال  
بمثل بيع أو بمثل هبة  
حتى يتم العمل الذي فرض  
أن الذي قد عقْدوه أولا  
أن يتناهى عمل ويكمل  
أجاز بعد قبضه للنقد  
في حينه ذلكم في العمل  
وأن يتمه كمثما فصل  
واختير إن جاز له التصرف  
من عمل كان كثيرا أو أقل  
ليس بلازم بنفس الصفقة  
وذاك بالإطلاق في القضية  
أن يأخذنها بضمان العمل  
في ذمتي لربه قد دخلا  
أجرته على كذا ثم نهض  
بغير ذا لو كان قول فيه  
بعشرة أو دون ذا المقْدار  
بزائد عما عليه قد عقد  
بل إنه لصاحب الأصل جعل  
فيها كقفل وكنحو باب  
وكلجام لحصان قمعه  
سد شقوقها وثقب نفذا  
ذاك على صاحبها ويكتبا  
تكون للمكزي بكل حالة

لو زاد فيهما المكترى ما زادا  
وأنه ليس له يكرهها  
لأنه كبيع مال لأحد  
وقيل ما يزيد من أجور  
لو أنه قد كان فيها لم يزد  
وذا المقال فهو عندى أقرب  
لأن عقدة الكرا كعقدة  
فالمكترى كأنه قد اشترى  
فربحه حل كربح من شرى  
ويلزوم عقدة للأجرة  
فيلزم الأجير أن يتممها  
لو أنه لم يدخلن في العمل  
فأله أوغوا بالعقود قالوا  
وجاء عن أبى الحوارى الأجل  
لكى بها يحج ثم استأجرا  
فإن أعان للأجير الآخر  
أو بكزاد صار ربحه له  
أولا فإن للذى اكـتراه  
وما بقى ففى سبيل الحج عن  
وذا على وفق المقال الأول  
لكننى أقول فى الحجـة لا  
إلا بإذن أهلها فالحج لا  
لأنما الحج أمـانة ولا  
فإن رضى أصحابها يـبدل  
وذا مع الإمكان أما أن يكن

من عنده بلا حساب عادا  
لغيره بدون إذن فيها  
بدون إذن فهمى كالبيع تعد  
فإنه لكتر للسـدور  
شيئا من الصلاح بعد ما عقد  
إلى الصواب وإليه أذهب  
للبيع تمضى بتمام الصفقة  
منفعة الدار بما تأجرا  
لسـعة من يعد عقد صدرا  
أقول من بعد تمام الصفقة  
أعماله على اتفاق رسما  
وما لواحد رجوع وجدل  
والاكتر عقـد ولا جـدالا  
من يأخذ الحجة من عند رجل  
لها بدون ما به كان اكترى  
من عنده بالبعض من دنـاىر  
لأنه بكسبه حصـله  
كراءه المفـصول لا سواه  
موص بها جميع ذاك ينفـذ  
وقد مضى ما اخترته وبان لى  
يصح يعطيها سـواه لو علا  
مثل كراء الدور أو ما مائلا  
تعطى سوى الأمين من هذا الملا  
عنه فذاك عن رضاهم منجلى  
مع غيره فما به بأس إذن

كمثلما أن يحصر الأجير  
 في طرق الحج فلا بأس هنا  
 أما زكاة تلزمن الأجير  
 مادام ذلك الأجير ما دخل  
 أنقذ أم لم ينقذ ما فصلوا  
 فإنه إذا لجزء عملا  
 فتلزم الزكاة للأجير  
 وما بقى يلزم رب الأصل  
 وذاك مبني على مقسالة  
 فإنه يبنى على مقسالة  
 فإنما التفريع مبني على  
 وإن بها الأجير قد يتجر  
 عناؤه ينظره من قد عدل  
 فلولها يأخذ وهو قصدا  
 فهي وما من ربحها كان حصل  
 ولا عناء للأجير أبدا  
 وذلك الأجير أن يتجر  
 يعطى من الربح بقدر ما غدا  
 وهذه كمثال ما تقسدا  
 ومن يقل بغيره يفرع  
 ومن بنخلة غدا يستأجر  
 وقبل طيب وسواء أثمرت  
 أو بعده كذلك في الماشية  
 وبعد حمل لكن الحمل حصل  
 فإن للأجير في ذاك العن

بمرض أو حادث يصير  
 بأن ينيب غيره لما عنا  
 فتلزم من غدا مستأجرا  
 في العمل الذي عليه قد فضل  
 فإن يك الأجير صار يعمل  
 يستوجب ما غدا مقابلا  
 بقدر ما استحق من أجور  
 زكاته إلى تمام الشغل  
 ومن يقل بغير هذا القال  
 مسائل الزكاة في أحواله  
 ما كان من أصل لهم تأصلا  
 قبل الدخول غله يقدر  
 إذ لم يكن بمعتد فيما فعل  
 أكلا وأن لا يعملن أبدا  
 جميعه يأخذه رب العمل  
 لأنه كفاصب قد اعتدى  
 بعد دخول العمل المستأجر  
 مقابلا أعماله لا أزيدا  
 تبني على مقال بعض العلما  
 على الأصول والمدى يتسع  
 ويدخلن من بعد ما تؤبر  
 من قبل عقد أجرة تقررت  
 أن يدخلن قبل انتهاء الولادة  
 من بعد عقد لكراء قد حصل  
 على الذي يعمل كله هنا

إذا أتمه وهذه الأجر  
وإن يكن لم يكمل العمل  
والحيوان وكذلك النخل  
لصاحب الأصل الجميع مستقر  
وإنما قد بطلت هذى الأجر  
لذى الزيادة التى لم يتفق  
وهى حمال حادث من بعد ما  
وثمر مؤبر من قبل  
والحيوان إن يكن قد حملا  
وهكذا النخلة مهما أثمرت  
ويدخل الأجير فى ذاك العمل  
فإنها تكون للأجير  
ومكثر سفينة أو جملا  
عليهما مكيلا أو موزونا  
تقديره بكيل أو وزن بسلد  
وتلكم الأجرة فهى تجعل  
إليه إن لم يك ما بينهما  
ويدرك الأجير أخذ الأجرة  
لو فى الحجاز لو لها قد كانا  
كمثل أثمان المبيعات وما  
لأنما جميعها تعلقت  
ويدرك الوديعمة المستودع  
ومكثر لقرية نحو جمل  
أو يدخلن من بابها وقيلا  
وقيلا حتى يدخلن داره

باطلة من أصلها لا تعتبر  
يعطى على مقدار ما قد عملا  
وغلة منه معا والنسل  
وليس للأجير شىء قد قدر  
من أصلها وعندهم لم تعتبر  
فيها لديهم عند عقد قد سبق  
قد عقدوا كراءهم وأبرما  
أن يدخلن أجيرهم فى الشغل  
من قبل عقد أجرة قد فصلا  
من قبله ولم تكن قد أبرت  
من قبل تأبير هناك قد حصل  
بكما فيها من المذكور  
من عند إنسان لكيما يحملا  
فذلك المحمول يجعلونا  
هما به فى حينما الأجر انعقد  
بوزن أو كيل بلاد يحمل  
فى ذلك الأمر اتفاق أبرما  
فى كل موضع وكل بـ مدة  
مؤنة لثقل قد بانا  
للغانيات من صداق لزما  
بذمة المطلوب إذ تحققت  
عارية أيضا بحيث توقع  
فليركبن وليحملن ما حمل  
يحط خلف بابها المحمولا  
إن عنده دار بهذى الحارة

بالمملك أو بالاكترا أو عاربه  
أما إذا السدار إليه آلت  
فمثل ما قلنا إلى أن يدخل  
وإن إلى مدينة صغيرة  
وقيل من يستأجرن لقرية  
إلى مكان فيه يأمن على  
من البلاد وعلى النفس أمن  
فهو إلى منزله الممين  
يمضى إلى السوق وإن لم يكن  
وإن يكن ليس بها من جامع  
قلت وأما عرفنا فمن حمل  
أعنى محل الرجل المحمول  
وإن يكن ليس له فيها محل  
كمثل لصاحب الإمارة  
ومن عليه يلزم الإيصال  
عليه للمتاع في بيت السكن  
أو موضع لا يأمن فيه على  
وإن من أكرى لإنسان إلى  
إلى محل المكترى منه وقد  
أى من قرى الإقليم والمختار ما  
ولو محل المكترى قد وجد  
والسالى هاهنا قد ذكرنا  
من اكترى إلى العراق فسادا  
لأن ذاك الأمر فيه يتسع  
قلت وإنما الفساد قد دخل

إن تك قبل العقد تلك جائيه  
من بعد عقد كائن للأجرة  
بالباب أو من خلف باب ينزلا  
فسورها حد لهدى الأجرة  
فإنه يذهب بالحمولة  
ما كان من مال هناك حملا  
وقيل إن من أهلها ذاك يكن  
وإن يكن ليس له من مسكن  
فالمسجد الجامع حيثما بنى  
فحيثما للناس من مجامع  
لبلد فلازم يأتى المحل  
بدون شرط كائن وقيل  
ففى مجامع إليها يرتحل  
يقصده الوافد للضيافة  
لنزل لا يلزم الإدخال  
إلا إذا هناك عادة تكن  
متاعه من نحو لص ختلا  
كمثل إقليم عليه يوصلا  
قيل إلى أول قرية تحد  
كان من القولين قد تقدا  
بآخر الإقليم كان ابتعدا  
قولا وهالك ما له قد سطرنا  
ما قيل بالتمام فيه أبدا  
وهكذا لخرسان فاستمع  
فيه لأجل جهلهم عن المحل

وفيه غبن فاحش يكسون  
لو أن إنسانا من الأحسا إلى  
وكان منزل العماني مثل  
فجاء هذا للبريمي أولا  
أكان هذا ثابتا فذاك لا  
إلا إذا كان الذي قد يحمل  
وإن يكن لموضع يؤجر  
فأجر ما مشى له فليجعل  
على الذهاب وعلى إن رجعا  
ويلزم صاحب السفينة  
وما عليه فوق ذا وقيلا  
قلت ومثل ذا إلى المعادات  
فإن جرت في الحمل عادة هنا  
فإن يكن لها مراس قد وجد  
كذاك حامل على نحو حمل  
هل يلزم الأجير نزع المال من  
فإن تكن هناك أيضا عادة  
وفي بهيمة لحرث تكتري  
فإنما مؤنتها كالسقى  
يلزم ربها الذي لها كفل  
من أدوات وهي كاللجام  
فذاك كله إلى ما اتفقنا  
لأن لكل رجوعا منهما  
والوقت للزوم عند أول  
وهو التقاء العراء بالحبال

وضرر متسع يبين  
نحو عمان رجلا قد حملا  
جعلان أو صورا، وما لها عدل  
قال له هذى عمان فأنزلا  
يثبت من هناك قالوا بطلا  
يعلم أين سكنه والمنزل  
فمات أو رد بحيث يعذر  
بقدر من الكراء الأول  
إن يكن الكرا عليهما معا  
إيصالها لنحو مرسى البلدة  
عليه أن ينزل المحمولا  
فهي لها حكم بذى الحالات  
فالأخذ بالعادة قد تعينا  
فليقتصد الأقرب منها للبلد  
ونحوه مما على البر حمل  
غرائر أم أنه لا يلزم  
فالأخذ بالعادة لا زيادة  
أو حمل شيء عندهم تقررا  
وعلف لها ومثل الرعى  
أما الذي تحتاجه حال العمل  
وقتب والسرّج والخطام  
عليه عند عقدة وأوثقا  
حتى يكون الاكتراء لزما  
ما يدخلن أجيرهم في العمل  
كذاك بالأعواد للحمال

أو غير هذين على نحو الجمل  
وقيل حتى تنهض الجائمه  
وقيل أو تمشى بالمحمول  
وبعضهم قال الوجوب في الكرا  
وهذه الأقوال قد تفرع  
هل الكرا بالعقد صار لازما  
وإن على الأداة لم يك انحتم  
بأنها من صاحب البهيمه  
ينتقض الكراء ما بينهما  
فإنه إلى العنـا يرد  
وبعضهم قال الأداة تلزم  
قلت وفي العادة عندنا على  
وما عليه يرفعـن عليها  
ولا عقيبـه ولا الإنزال  
وإنما ذلك شيء لـزما  
قلت وفي العادة عندنا على  
وهكذا عليه أيضا ينزل  
وإن يك استؤجر يرفعـن غنما  
فدخل العامل في ذاك العمل  
فالتقيا من بعد ما العام اضمحل  
وتلكم الأغنام عند الراعى  
فذلك الراعى له ما اتفقـا  
وفي الذى زاد على ما ذكرـا  
يعتبر التقويم وقت العمل  
وقيل للراعى على الزيادة

أو غيره فها هنا الوجوب حل  
من القعود وتكون قائمه  
لو أنها تمشى إلى قليل  
تمام عقد لو بلا التقا العرا  
على اختلاف لهم قد يقع  
أو بالدخول بعد عقد أبرما  
توافق في حينما العقد انبرم  
تكون أو مستأجر للخدمة  
فعامل بلا انفاق علما  
إذ صار فاسداً هناك العقد  
صاحبها فهو بها ملتزم  
صاحبها أداتها إن حملا  
حمولة أول ما يأتيها  
عنها عليه لازم يقال  
لصاحب الحمل كما قد علما  
صاحبها يرفع ما قد حملا  
عند الوصول ما له قد تحمل  
لسنة قد عينت عندهما  
وبعد ذاك ربها قد ارتحل  
وزاد فوqe بعام أو أجل  
يصونها عن أيما ضياع  
عليه في العام الذى قد سبقا  
كراء مثل بـعدول قدرا  
وذا هو المختار والقول الجلى  
كالأول المقطوع عند العقدة

وذاك لاستصحاب حكم الأصل  
كذلك مكتر أداة لعمـلـ  
ومكتر بهيمة أو عبدا  
ومكتر بهيمة لحمـلـ  
فليحملن مثله إذا يرد  
لو أنه من غير جنس وقعا  
قلت وفي ذا نظر لى حصلا  
فإن بعضها لدى الحمل أشد  
فحامل عشرين منا فظننا  
ليس كمثله من يكون حملا  
أو من حديد أو كمثله فضة  
وجائز أن يحملن أقللا  
لو أنه من غير جنس حسبا  
له يركبن عليها من غدا  
كذلك سائر الإجازات جعل  
يسكن فيها أهله فليسكننا  
ومكتر بهيمة ليحملـلا  
فيصرفنـها بمكان ثانى  
وبعضهم يقول ذاك ليس له  
فيرجعن إلى العنا إذ خالفنا  
ومن يكن أكـرى لدار ينزع  
وهو سوا أحدث للضرار  
إذا بسكنى المكترى لها أضر  
والمكترى كذلك يدركتـها  
ولو رضى بذاك رب الدار

والقطب هذا قال غير عدل  
أو مكتر دار السكن لأجل  
أو غير ذا فزاد عما عدا  
معين محدد بالثقل  
بالكيل أو بالوزن ذا أو بالعدد  
كرائهم عليه حين اقتطعا  
لأنما الأشياء لن تماثلا  
وقعا لو الثقل هناك متحد  
أو كان حبا أو كمثله الحنا  
عشرين منا من رصاص مثلا  
كهذه القروش حين صبت  
من الذى قد عيناه تقلا  
وهكذا إن اكترى ليركبـها  
أخف منه أو كمثله بدا  
كمكتر داراً لسكنى من رجل  
كمثلهم أو من يكون أدونا  
أو يركبن إلى مكان فصلا  
أسهل أو أقرب في العيان  
لأنه خالف ما قد جعله  
ويلزم الضمان مما قارفا  
ما كان من ضر عليها يقع  
بنفسه أو قد أتى من جار  
وبدرك النزاع على أهل الضرر  
على الذى أحدث ينزعنا  
إذا رأى في ذاك للضرار



فمكتريها ليس يدركنا  
من كان مالكا لهذى الدار  
دارا لسكنى نفسه وهو نفر  
فليسكنها عنده مبتهجا  
وذاك هو ظاهر القواعد  
زوجته بلا رضا تبينا  
أمثالها عليه أيضا قدرا  
لو أنه من غير ما وجه الثقل  
على الذى يأخذ باستئجار  
يدرك عند مالك للدار  
من أى ضرر كان بالدار وجد  
إن كان قد جاوره بدار  
نن يكون منه ضرر جائى  
إن ناله شيء من الضرر  
أو ينظر من جاره إلى الحرم  
طريقهم طريقه للسكن  
واللهو واللعب غداة ينطلق  
كان الضرر منهما له زكن

وإن يكن ليس يضر السكنى  
بل يدرك النزع لذا الضرر  
قال أبو حنيفة من أتجر  
وبعد ذا بامرأة تزوجها  
وهو القياس فى مقال وارد  
والقطب قال ما له أن يسكننا  
من صاحب الدار وإلا فكرا  
والضرر بالسكن قال قد حصل  
ويدرك من مالك للدار  
وهكذا الآخذ باستئجار  
ما كان قد أحدثه منهم أحد  
وللفتى أن يمنع الجار  
أو مثل حانوت من الكراء  
كمثل حداد وكالنجار  
كذلك من بالفسق أيضا قد علم  
كأبرص وأجزم إن يكن  
كذلك من يعرف أيضا بالسرقة  
وصاحب الطاحون والطباخ إن

### الطوارئ على عقد الأجرة

ومن أجير بعد عقد صائر  
فى عمل وأجرة قد بذلا  
قد جاء فى قول لبعض العلماء  
إن أوقعوه جائز بحالة

يصح للكل من المستأجر  
أن يرجع لو أنه قد دخلا  
ما لم يتمه وذاك حسبما  
فإن عقد هذه الإجارة

ومن يراه لازماً يقول: لا  
فيجبر الأجير أن يتمم  
إن كان يمكن التمام للعمل  
أى ما غدا مقابلاً للعمل  
فمن يك استؤجر يوماً لعمل  
معين للكل أو فدان  
وبعد ذاك هلك المذكور  
قبل دخول للاجير فى العمل  
فإنما له كراء المثل  
لا الأجرة التى لها قد رسموا  
أى ذلك العبد وما قد ذكرا  
لو ذلك التالف كان رجعا  
قبل شروع من أجير فى العمل  
وإن يكن لم يعلم الأجير  
فإنه إن رجع الشئ إلى  
وإن يكن ذلك لم يرجع فله  
وهكذا إن كان أيضاً رجعا  
وإن يكن مع ربه الذى ملك  
وذلك شئ ما عدا الأصول من  
أى ربه يضمن للاجير  
لو ذلك الأجير لم يكمل  
إذ التمام هاهنا قد وجبا  
أما الذى لا يقبض كالدار  
فحكمه حكم الذى يكون  
أى ما يكون للاجير منه

رجوع بعد أن يكون داخلاً  
وذا على أن ينفدن الدرهما  
أولا فيعطى للاجير ما حصل  
من أجرة قد حددت من أول  
بمثل عبد أو حمار أو جمل  
معين يعرفه الاثنان  
بأفة من ربنا تصير  
وبعد ذلك الأجير قد دخل  
بنظر يكون من ذى العدل  
وهى التى قد عينوا بينهم  
إن كان هذا بالتلاف قد درى  
لربه بعد تلاف وقعها  
إذ بالتلاف الأول العقد بطل  
بما على أجبرته يصير  
صاحبه فأخذه له حلاً  
كمثلهم أو قيمة مستكملة  
وبعد ذا فيه التلاف وقعها  
ما قد يحس القبض فيه قد هلك  
بعد دخول فهناك قد ضمن  
قيمته أو مثل ذا المذكور  
فى ذلك الحال جميع العمل  
فصار للأجرة ذا مستوجبا  
والأرض والنخيل والأشجار  
عند الأمين ما به تضمين  
فإنه لم يك يضمنه

إن كان قد أصابه أمر التلف ويلزم الأجير إتمام العمل وذلك مع من قال إن العقدا وإن يكن يتلف ما قد قبضا فذلك الأجير ضامن لما لو أنه في ذلك التلف ما لو أنه لم يدخلن في العمل وقد أتمه فعنه قد ذهب وإن يكن عند أمين قد جعل وذلك ما لم يدخل الأجير بقدر ما لكل شخص منهما وذلك مبنى على متقـال

إلا إذا بسبب منه تلف وما له شيء هناك قد حصل يلزم مطلقا متى ما يبدى باليد في يد الأجير ومضى من التلف هاهنا تحتما كان له من سبب تقـدما لكنه إن كان فيه قد دخل وما على مستأجر شيء وجب ويهلك فهو على رب العمل وبعد ذا بينهما يصير ومن أجير بعد أن يتمما وغيره يبني على أقوال

### الطوارئ على العمل

ومن يك استأجر يوما رجلا وكان قد أرهنها والمرتهن وبعد ذاك رجعت للراهن وبعد الأجير فيها عملا إن كان لم يدر بذا وغره وجه الغرور أنه لو أعلم ما أو أنه يطلب أجرا زائدا وإن يك الأجير يدرى ما حصل فرجع المال للملك ذى العمل فلاجير قدر العناء

ليحرثن أرضا له ويعملا قد باعها من بعد فيما قد رهن بأى وجه من وجوه كائن فيستحقن الكسراء الأولا إن كان بالإخراج ما أخبره لاختار ترك الشغل فيها ربما لأنما الأول صار فاسدا من قبل أن يدخل في ذاك العمل وبعد علم بالرجوع قد دخل مساويا لذلك الكسراء

أو زائداً قد كان أو كان أقل  
وإن يكن أخرج صاحب العمل  
على اختياره فلاجير  
إلا إذا ما رضى الأجير أن  
ومن يك استأجر للطعام أن  
وفي الطريق تلف الطعام  
فليس للحامل إلا قدر  
لو قبض الأجرة كلها هنا  
لا يلزم عليه أن يجيء له  
وهكذا إن كان أعطاه غنم  
وفي خلال الوقت جاءها التلف  
وهكذا لو مات ذلك الجمل  
أو أنه يكسره للسفينة  
وكل شيء ينقلن فحكمه  
وكل ما يرعى فحكم الغنم  
وقيل ليس يلزم الراعى ولا  
رد لباقي أجرة من بعدما  
وإن هما لم يقبضا فلهما  
ومن يقل بعدم الرد يرى  
ما بين أن يترك للأجير  
أو أن يجيء بطعام يحمله  
أو غنم أخرى ليرعاها إلى  
كذلك كل عمل قد عقدا  
وما له عليه أن يعمل له  
فإن تك الأغنام قد أودت فلا

كذلك كل ما الكرا فيه بطل  
مضاه من بعد ما هذا دخل  
أجرته كاملة التقدير  
يقبض بعض أجرة ويسمح  
يحملة إلى مكان يعمل  
بحيثما الحامل لا يلام  
ما سار في طريقه يقدر  
لأن ذا من قبل الله عنا  
بغيره من الطعام يحمله  
يرعى لها إلى زمان قد علم  
بحدث من الإله قد عرف  
وهو الذى كان الطعام قد حمل  
فتفرقن فهى على ذى الصفة  
حكم الطعام فهو قد يعمه  
يكون حكمه بلا توهم  
من كان للطعام يوماً حملاً  
قد قبضا من عنده أجرهما  
مقدار ما قد عملاه لزما  
رب الطعام هاهنا مخيراً  
أجرته كاملة التقدير  
أجيره حتى يتم عمله  
أن يبلغن الأجل المؤجلا  
عليه إن كان أصابه الردى  
إلا كجنس ما قبضه عمله  
يدرك أن يرعى جمالا مثلاً

وإن يكن قد هلك البرفلا  
ولا حجارة وغيرها عدا  
وهكذا مسترضع لا امرأة  
فيهلك الصبي أو كان أبى  
أو أنه استكفل بالطعام  
فإن في الرد لباقي الأجرة  
وإن يكن على الصبي يقع  
كبرص أو كجذام انبعث  
أو ذلك الضر في المرأة عن  
أو أنها بها حامل قد بدا  
وما رضى وليه أن ترضعها  
فإنها تقاصن في الأجرة  
مستأجر لثمل دفن حفرة  
في موضع معين بأجرة  
من بعد عقدة وبعضا قد عمل  
أو ذلك السد وبعد هـدما  
أو غير ذين وبه قد ذهبها  
إن لم يكن مدلساً فيما عمل  
ما بين أن يبتدأ ذاك العمل  
فيكمل الأجير ذاك العمل  
فيأخذ الأجرة منه كامله  
على حساب ما الأجير عملا  
وإن يكن قال له رب العمل  
قال الأجير بل أعيد عملا  
فاستحق الأجير كله ولا

يدرك للشعير أن يحملا  
ما كان أجرهم عليه انعقدا  
لولد أنقدها للأجير  
أن يقبلن رضاعها واجتنبها  
قبل تمام مدة الطعام  
خلفاً وجدناه عن الأئمة  
شئ لها يضر حين ترضع  
وقد أبت ترضعه لما حدث  
أو أنه من ثديها غار اللبن  
فلبن الحامل عيب وجدا  
لذلك الضر الذي قد وقعها  
وما بقى من الأجر ردت  
أو مثل سد ثلثة معروفة  
قد عينت لديهم مقبوضة  
من ذلك الدفن الذي له وصل  
ريح كسيل ما بنى وحطما  
لم يضمن الأجير ما قد عطبا  
وربه له الخيار قد جعل  
لحيثما كان الأجير قد وصل  
كما توافقا عليه أولا  
وبين أن يرد باقى الأجر له  
وما له قد كان لما يعمل  
اردد إلى بالحساب ما حصل  
ما زال حتى كل ذاك أكمل  
أريد أجرا للذى تزلزلا

فالقول ما به الأجير نطقا  
وقال بعض العلماء يجبر  
وإن يك الأجير لما يقبضا  
فبحساب ما يكون عملا  
ولا خيار هاهنا لدى العمل  
وذاك حيث إنه لم ينقدا  
وإن يك الأجير سد المتسلم  
بدون تدليس فجاء المطر  
فما عليه من ضمان واستحق  
وبعضهم قد ضمن الأجير ما  
لو أنه في فعله ما ضيعا  
وإن في التاج مقالا جائى  
وحد بسطة لطول في البناء  
ثم بقى منه قليلا فهدم  
فقليل إنه على الأجير  
وإن يكن في ذاك جهل فانهدم  
كذاك غير السيل والكلام  
يكون مثل قولهم في الردم  
ومن يكن لرجل مستأجرا  
أو يرد من له حفيرا عظما  
بأجرة معلومة فعملا  
وبعد ذاك للحفير ردم  
هذا التراب السيل أو ذا الجندلا  
فإن يك الأجير هاهنا حصل  
وهو سواء قبض الأجرة أم

فيعملن ويستحق ما بقا  
برد باق بحساب يقدر  
أجرته حتى البناء تنقضا  
يعطى من الأجير الذى قد جعل  
لأجل ضعف كان في العقدة حل  
أجر الأجير حينما قد عقدا  
جميعه أو لحفيرة ردم  
أو غيره لذلك يفير  
جميع ما العقد عليه قد سبق  
ضاع عليه قبل أن يتمما  
ولم يقصر في الذى قد وقعا  
من أجر الأجير للبناء  
والعرض منه بذراع كونا  
جميعه السيل إلى أن انعدم  
يذهب أو يتم للمذكور  
فستحق للعنا كما علم  
في سائر الأعمال إذ تقام  
والسد أيضا في جميع الحكم  
لينقلن تربا له أو حجرا  
من موضع لموضع قد علما  
بعضاً من الذى ذكرنا أولا  
بحراً والسيل عليه قد طما  
لحد الاتفاق أو قد نقلا  
من أجرة مقدار ما له عمل  
لم يقبضها بعد عقد انبرم

لم يعملن شيئاً بل السيل عمل  
بشيء ولو بقبضها في العقدة  
فردم السيل ولكن ما كمل  
من ذاك أجر للذى قد عمله  
سيل فإنه لصاحب العمل  
وإن لى في قولهم هذا نظير  
في أول وآخر وأكـمـلا  
خلال ذاك للأجير منهما  
أن يردم الحفير من قد عملا  
حتى يتمه بدون ما خلل  
بحدث من الإله وقعا  
ولأخى الأصل هنا يصير  
ماء وفيه لقليل صبا  
قد صب في ذا الجب شيئاً قد نزر  
فملا الجب وأنهى للأجير  
إن آخراً كان هنا أو أولاً  
شيئاً فجاء السيل حتى حملا  
سار به السيل فذاك حكما  
أجر له إلا الذى قد عملا  
في أول وإن لى فيه نظير  
يوماً على خشبة ليحملا  
تيار بحر وعليها قد طما  
حتى بباب ربها قد أوصلا  
في الماء موجه لها قد نبذا  
فليعطه كراءه مكـمـلا

وإن يك الأجير من هذا العمل  
جميعه فما له في الأجرة  
وإن يكن بعضاً من الردم عمل  
فإنه يعمل ما بقى وله  
في أول وآخر وما عمل  
هذا الذى قد دونوه في الأثر  
أقول إن كان الأجير عملاً  
فإن ما السيل له قد ردما  
لأنما الأجرة قد كانت على  
فالردم في ذمة من كان عمل  
فتم مثلما عليه قوطعا  
فكيف منه يحرم الأجير  
ومن يك استؤجر يملا جبا  
ثم ملأه السيل أو إن المطر  
ثم أتى الأجير بعد ما ذكر  
فالأجير قدر ما قد عملا  
كذا إذا استأجره ليحملا  
بعض الطريق أو جميعها فما  
به لرب الشيء والأجير لا  
قلت وهذا مثلما كان ذكر  
وقيل من يستأجرن رجلاً  
وهى على الساحل ثم التظما  
وكان في آذيه قد حملا  
فلا كراء للأجير وإذا  
فجرها الأجير حتى أوصلا

فليعطه نقصانها كما قدر  
بأنما العقْد على أن تحمله  
لأنها جاءت بموج البحر  
يقال ها هنا لصاحب الخشب  
حتى يجيئه الأجير يحملًا  
قد استحق من كرا متمما  
أن الذى السيل له قد حملا  
لى من مقال قبل هذا مثبتا  
لحمل ناس وبها قد أبحروا  
إلى مكان منه كانوا قدموا  
ما قصدوه وتعدت بهم  
فربها من الكراء يجد  
حيث أرادوا من مكان أولا  
إلى الذى قد كان منه ذهبًا  
إلى مكان آخر يقال  
إذا هم فى مأمن قد وصلوا  
ناء عن الطريق أو منقطع  
منه لهم يبلغ المنازل  
إليه حيث القتل فيه حاذروا  
سجن كأخذ المكس حيث يقهروا  
إنى مكان فيه مكس يعلم  
حتى بمكس فى المكان نكبوا  
لموضع عن ذا المكان بهم  
لموضع المكوس فيه قد ظهر  
يسافر الناس إليها زمرا

وإن يك الماء لها أحدث ضر  
وقول ربها فلا ينصت له  
فلمست أعطيك لهذا الأجر  
وجاء عن أبى الحوارى الأرب  
إن شئت غارده لحيث حملا  
وإن تشافا دفع إلى الأجير ما  
قلت وفى هذا دلالة على  
يكون للأجير مثلما أتى  
وهكذا سفينة تستؤجر  
وبعد ذاك الريح قد ردتهم  
أو حملتهم لمكان وهم  
للموضع الذى له قد قصدوا  
مقدار أجر ما بهم سارت إلى  
وما عليه ردهم إذا أبى  
كذاك لا يلزمه الإيصال  
غير الذى كانوا إليه رحلوا  
يسافرن إليه لا فى موضع  
لا يجدون بعد ذاك حاملا  
ولا مكان لم يكن يسافر  
أو سلب مال منهم أو يحذر  
إلا إذا ما هى أوصلتهم  
ولم يكن يمكنهم أن يهربوا  
فما عليه الانتقال يلزم  
فإن يكونوا فى زمان والسفر  
كمثل هذا الوقت أو كانت قري



لو كان فيها أخذ مكس يظهر وإن يكونوا في سوى الأمن هم بلا كراء حيث ذا حق وجب وتلكم مصيبة قد نزلت وهى السفينة التى قد حملت وإن أبو إلا الوصول بهم ووقع الكرا عليه أولا وما له يقول قد مالت بنا فذلك العقد الذى عقدنا وإن يكن إليه يحملنهم ولا هم أيضا له قد ذكروا وقيل فيمن قد غدا مستأجرا بعدد من أذرع تسمى بأجرة معلومة ثم حفر ألين مما ظن في المكان فلذى أجره أن يمنعه وعنده ثانية فيتفق بحسب أول على ما قد حفر وليعطه على الذى كان بقا فإن يقيم بمنعه وما امتنع ولا عنا على الذى كان عمل وإن يتم الأجير العملا ولم يقيم بالمنع رب العمل أو أنه قال له اعمل وهو قد فلاجير ما عليه اتفقا

فإن ذاك ما منا يعتبر إيصالهم إلى الأمان يلزم عليه ما عنه محيص وهرب عليه في أمواله وأقبلت لهم وبالريح الشديد عدلت للموضع الذى إليه يمموا فإنه يلزمه أن يوصلا ربح عن الطريق حيث قصدنا منفسخ لأجل ما وجدنا والاكترا لم يذكرنه لهم فأول الكرا هو المعتبر غاراً كجب من فتى أن يحفرا في الطول والعرض وعمق تما بعضا وبعد ذلك الحفر ظهر بحسب الظاهر للعيان من أن يتم حفره ويدفعه فليعطه الأجر الذى قد استحق من قبل أن يكون لين ظهر بحسب ما عليه بعد اتفقا فما له من أجرة لما صنع من بعد ما قام بمنعه الرجل من بعد ما صادف فيه الأسهلا مع علمه بأمر ذاك الأسهل درى بما هناك هذا قد وجد في أول من أجرة وسبقا

وإن يكن لم يعلم المستأجر  
فيستحق لكراء المثل  
وما غدا مقابلا للعمـل  
على الذى قد كان صعباً ويرى  
أمثاله فى لين حصـله  
وذاك بالإطلاق كان ذو العمل  
وظل ساكتاً له لم ينكر  
ما لم يكن قال له أن أعمل  
أو أنه قد قال أيضاً اعمل  
وكان بالذى هنا تحقـقـا  
كذلك إن رأى الأجير الداخـلا  
فإن يشا تجد يده يجـدد  
وإن يكن أتم ذاك العمـلا  
وأنه لا يدركن رب العمـل  
بنفسه بشرط أن إذا أتم  
فى شغله على حساب العمل  
وإن يتمم الأجير العمـلا  
وإن يكن فى شغله قد ولجا  
إلى الذى فيه اتفاقهم عقد  
ولم يجد أن يتركن العمـلا  
وإن يكن بعض الأشد قد عمل  
فإنه له فيأخذن على  
وما يكون قبل ما نابهما  
سواء الأشد والألين ثم  
بدون تجديد لعقـدة تحد

وقد أتم العمل المؤتجر  
على الذى يعمله فى السهل  
من الكرا الذى أتى فى الأول  
بعض بأنه يرد لكـرا  
وما يكون بعـده وقبله  
باللين عالما متى لهم حصـل  
أو كان باللين ذا لم يشـعر  
من بعد أن درى بأمر الأسهل  
من ذا على وقر الكـراء الأول  
إذ ذا خلاف ما عليه اتفقا  
أشد مما ظن فيه أولا  
بعقـدة ثانيـة ويعقد  
فإننا نعده مساهـلا  
أن يعمل الشديد فى هذا المحل  
شديده فيرجع الأول ثم  
ذاك الذى من الكـراء الأول  
عد هنا مسامحاً مساهـلا  
حتى إذا من الأشد خرجا  
فإنه مسامحاً أيضاً بعـد  
لو عقب الأشد ذا لم يعمل  
ثم بدا له بأن يلغى العمـل  
ذاك الأشد حيث فيه عمـلا  
من ذلك الأجير الذى تقـدما  
لأنه فى ذلك الشغل قـدم  
فأجره الأول عنه لا يزد

وقيل للأجير ترك العمل  
لو قال رب العمل اعمله على  
كمثما جاز لرب العمل  
وأنه جاز لرب العمل  
كمثما يجوز للأجير  
لو الأجير يعملنه على  
وقيل بل له كراء المثل  
لو أنه يسكت حتى يكمل  
أو أنه لم يكمل للأشدد  
وإن يكن يشترط من قد أجرا  
غبان ما يخالفن الظاهر  
وقال بعض إن لذاك يشترط  
عند ظهور للصفاء والشدة  
ويحفرن ما يكون مدرا  
ومن يكن لرجل مستأجرا  
فلا ضمان يلزم المستأجرا  
فيضمن الحى الذى قد ماتا  
وقيل إن لم يتبين أنه  
وما على من غاب من ذاك المحل  
وإن يك استأجر إنسانا على  
وقبل ذاك مات فيها رجل  
إلا إذا بين للأجير  
بأنها قد مات فيها قبل ذا  
ينقله القطب عن التاج الأتم  
وذاك كالكنيف والمطمورة

عند خروج لين وأسهل  
ما كان من أجر لنا قد فصلا  
يتركه عند ظهور الأسهل  
يتركه عند ظهور الأثقل  
يتركه مع ذلك المذكور  
كرائه الأول حتى يكمل  
على الأشدد وكذا فى السهل  
أو يخرج من الأشدد مثلاً  
لأنه بان خلاف ما عهده  
على أجيره الصفا والمدرا  
فهو كمن لم يشترط ما ذكر  
فلا رجوع للأجير لو سخط  
لأنه ملتزم فى الجملة  
إن أرسل القول متى ما استأجرا  
ليهدمن شيئاً له أو يحفرا  
وإن يكن لجملة قد أجرا  
إن كان من سببه قد فاتا  
من سبب أو غيره ضمنه  
شئ من الضمان ها هنا جعل  
أن يحفرن بئراً له وينزلا  
فدية إن مات هذا تحصل  
عما بدا من شأن هذى البير  
شخص وذاق الحنف فيها والأذى  
كذلك غير البئر حكمه رسم  
فإنه كمثله هذى الصورة

قلت وذلك إن يكن في البئر ما  
كمثل جن أو كمثل حية  
أو انهدام أو كعمق أفرطاً  
وذلك الأجير لم يعلم بما  
أما اذا ما سهلة كانت وقد  
بدون حادث ودون ما سبب  
وإن بدا الحفر من الأجير  
كان قديماً غير محتاج إلى  
قبل وبعد من كراء فصلا  
من ذلك التراب الذي قد حفرا  
ما قد ينوب حمله بدون ما  
كذلك أيضا سائر الأعمال  
ورجل يستأجرن جملاً  
عليه شيئاً علموه من محل  
بأجرة معلومة فرحلاً  
فيمنعن من حمله بمانع  
فقال بعضهم لرب الجمل  
من جملة الأجر الذي قد أسأفه  
كم ذا له من الكراء الأول  
لأنما ذهابه للحمل من  
إذ لا يكون الحمل حتماً إلا  
قالوا وإن الحكم في الوسائل  
أما الرجوع فهو غير كائن  
والشافعي ألزم الذي رحل  
لأنما المنع أتى من قبل

يضر من في قعرها قد ارتمى  
من كل شيء جالب المضرة  
يورث ضراً من بها قد هبط  
فيها فلاقى حتفه لما ارتمى  
قدر أن مات امرؤ بها عقد  
فذلك تقدير من الله انتسب  
ثم انتهى بعد إلى حفير  
حفر فيعطى قدر ما قد عملا  
مع عناء ما له قد حملاً  
فيدفن له الذي قد أجرا  
حفر من الكرا الذي قد أبرما  
يكون حكمها على ذا الحال  
من عند غيره لكيما يحملاً  
معين إلى مكان ما جهلاً  
به إلى المكان كيما يحملاً  
من أيما كان من الموانع  
كراء ذاهباً بتقويم جلى  
بنظر العبدول أهل المعرفة  
يكون في ذهابه للعمـل  
مقدمات الحمل مع أهل الفطن  
إن ذهبوا إليه كانوا قبلاً  
حكم مقاصد مع الأوائل  
من الحمل عند منع بائن  
يعطى الكراء كله رب الجمل  
هذا ولا ذنب لسرب الجمل

وقال بعضهم لصاحب الجمل  
يقدر العدول ما ينوب  
لو أنه يرجع حاملاً هنا  
وقيل لا شيء على الذهاب  
يرجع حاملاً لشيء بكرا  
إذ الكرا كان على أن يحملاً  
فحينما انتفى الحمل فأكرا  
ورجل من أهل سلوت اكرى  
ليحملن زوجته من نزوة  
ومذ أتى الحمل لنزوى امتنعت  
قال الإمام الكدمى لزما  
أما كراه راجعاً لا يلزم  
ولم يكن من فعل جمال ولا  
فإن يكن من فعل جمال فلا  
إن تكن الأجرة شيئاً قد عرف  
قد جاءهم من جهة الذى اكرى  
وقد أتى فى أثر من كان له  
ويبعثن رجلاً يأتيه  
وحينما ذاك الرسول قد وصل  
أو أنها كان بها قد أرسل  
فإنه يعطيه أجره على  
ويطرحن عنه قدر الحمل  
وقيل أجر مثله من الرسل  
وإن يكن ذاك لها قد حملاً  
وفى الطريق تلفت فإن حملاً

كراه راجعاً لشيء ما حمل  
له من الكراء إذ ينوب  
بأجرة غير التى لها عنا  
له ولا شيء على الإياب  
أو غارغاً يرجع إذ تفقهرا  
ما قد تعاقدوا عليه أولاً  
كمثله كذاك بعضهم يرى  
لجمل منها بأجر قدرا  
ويأخذن ما له من أجرة  
من أن تسير عنده وقبعت  
كراه ذاهباً لنزوى مقدما  
إذ أبت الزوجة معه تقدم  
من فعل من قد اكرى ما حصلاً  
أجر له إذ لم يكن قد حملاً  
وإن يك المنع الذى هنا وصف  
كان عليه كل ذلك الكرا  
دراهم فى بلد محصله  
بها بأجر عقداً عليه  
صادقها قد تلفت من المحل  
قبل قدوم من لها قد وصلاً  
ذهابه مع الرجوع أكمل  
فى دربه مقدراً بالعدل  
إن كان لم يأت بها من المحل  
ونحو ربهاها قد أقبل  
لها بأجر فالضمان قد حصل

إلا إذا ضاعت بأمر غالب  
أو مثل سيل غالب فإن جرى  
فأجره في سيره وإذا رجع  
ومن يك استؤجر يرعى غنما  
بأجرة قد عينوها قبلا  
وقد رعى بعضا من الزمان ثم  
أو أنها مسروقة أو غير ما  
فإن يك الأجير يدرى أهلها  
فدفعها لأهلها شيء لزم  
من بعد علمه بغصب كانا  
لكن هذا الأمر قد تعينا  
بأن يرد الغنم المغمسوبة  
وإن يكن لم يمكنه كما  
أو مانع يمنع منه مما ذكر  
ويصرف ما لم يكن بدلها  
وإن تكن ليست لها من غلة  
فإنه من نفس هذه الغنم  
وإن يكن أصحابها ما علما  
ورخصوا في دفعها له إلى  
إذا درى بتوبة لربه  
وبعضهم أجاز للذي رعى  
إن يعلم بها من الحرام  
يدفعها إلى الذي استرعى وما  
وكان بعض العلما قد رخصا  
إليه لو يعلم شأن الغاصب

كمثل لص أو كمثل سالب  
ذهابها بمثل ما قد ذكرا  
إلى مكان التلف الذي وقع  
أو إبلا قد عينت عندهما  
شهرين أو ثلاثة أو حولا  
تبينت مغمسوبة تلك الغنم  
ذكرته مما غدا محرما  
وقد درى الغصب الذي قد حلها  
ورعيها عليه أمر قد حرم  
ونحوه من كل حرم باننا  
إن يكن الراعى له قد أمكنا  
لن غدت من عندهم مسلوقة  
إذا هم تغيبوا عن الحمى  
فإنه يرعى لها وينتظر  
من أمرها من غلة حصلها  
أو لم تكن تكفى لهذى المؤنة  
يصرف في الذي لها كان لزم  
فهكذا يصرف ما قد لزمنا  
من كان قد أجره من المالا  
سبحانه عما أتى من غصبه  
أن يترك أغنامهم ويهرع  
ورخص البعض من الأعلام  
عليه لو بتوبة ما علما  
له بأن يدفعها ليخلصا  
بأنه لا يكن بتائب

وجاء ترخيص لبعض من مضى  
إن تك هذى دخلت في قبضة  
وأجرة الحرام والعبادة  
لا إن تكن بغير إذن دخلت  
كذا الخلاف في حرام قد دخل  
فبان بعد ما لديه دخلا  
ويدفع الأجير تلك الغنما  
وعن سعيد بن قريش في رجل  
في بقعة مفسوبة قد عرفا  
قيل له يعمل فيما غصبا  
وبعضهم يمنع للإجارة  
وإن يك الراعى يخاف المعتصب  
بأن يضره بما له فمما  
إلا بإذن من له الشيء وإن  
كالقتل والمثلة أو ما دون ذا  
فقال بعض جائز أن يدفع  
لأنما المضطر في مقلال  
سواء والبعض يقول يهلك  
لأنما المضطر ما له بأن  
وذاك القولان موجودان

أن يدفع الراعى إلى من قبضا  
ذاك بإذن مالك كالريية  
وكل ما كان كهذى الحالة  
كالغصب أو سرقة قد فعلت  
بمثل بيع أو شراء مع رجل  
يرده قبيل وبعض قال لا  
إلى الأجير حسبما تقرر  
لأهلها من بعد ما قد علما  
يستخدم لأجير في زرع  
بغصبها ففي الجواز اختلفا  
إذ ذاك من صلاحة قد حسبنا  
في كل مفسوب بكل حالة  
إن لم يرد ما له كان غصب  
له يرد إلى من ظلمنا  
كان يحاذر الضرر في بدن  
من أى شيء كان من نوع الأذى  
له لكى يسلم مما وقعنا  
ينجين نفسه بمال  
ودفعها إليه ليس يدرك  
ينجين بمال غيره البدن  
في أثر لصحبنا الأعيان

## الطوارئ على الأجير والمستأجر وما تكون فيه المنفعة

معين من بعد ما فيه دخل  
أجرته كاملة ثم نهض  
يتمه بنفسه كما فصل  
سواه والأجير له يحويه  
مقدراً على جميع الخدمة  
ويدفع قدر ما لم يعمل  
يخمين وارثه كأول  
إلى تمام العمل المذكور  
بقى بقسطه الذي قد علما  
وارث رب عمل بأن يرد  
ذاك الأجير أن يتم العمل  
لأنما الأجير باق والعمل  
للوارثين بحساب يبدى  
أو الأجير فهو كالموت جعل  
وقد يقوم في مقامه الولي  
في عقد أجرة متى ما فصلا  
أو جائز على مقال حقتا  
أو بالشروع وبنقود الأجرة  
أصحها قول اللزوم مطلقا  
دور وغيرها من الأشياء  
لشبهه بيع الدين بالدين تود  
بل ضعفه لأنهم قد أجمعوا  
بدون نقد مع وقوع العقدة

إن مات من كان أجيرا في عمل  
قبل تمام عمل وقد قبض  
يخير الوارث في ذاك العمل  
أو أنه يستعملن فيه  
وإن يشا يرد باقى الأجرة  
يأخذ قدر ما له قد عملا  
وإن يكن قد مات رب العمل  
ما بين أن يترك للأجير  
وبين أن يسترجع منه ما  
وقال بعض العلماء ليس يجد  
من الأجير بالحساب بل على  
ويأخذ للأجير عن كمل  
إلا إذا الأجير يرضى الردا  
وهكذا إن جن من له العمل  
كذلك أيضا كل مانع جلى  
قال الإمام القطب قد تحملا  
بأنه يلزم حتما مطلقا  
أو بالشروع لازم بحسالة  
وقال فيها بعد ما قد حقتا  
لا سيما يقول في كراء  
قال وكونها إذا لم تنتقد  
لا يوجب بطلان عقد يوقع  
على جواز هذه الإجارة



قال ونحن ما رأينا أحدا  
إن لم يكن نقدر وفي قول نقل  
جواز ولو لذهب قد عملا  
من ذهب ذلك أو من فضة  
وذلك الرباء ليس يدخل  
وهذه الأقوال كلها على  
قال وليس مثلما قد نطقه  
ما نصه قال ومهما استأجره  
في عمل معين فيلزم  
لو أنه لم يدخل في العمل  
إلا إذا بقوله ذاك قصد  
بأنه لم يطلع فيه على  
ومن يك استؤجر يرعى إبلا  
أو خدمة محدودة بأجرة  
أو في التي كانت تليها فتعد  
فعاقته في مدة من السنة  
أو عاقه هناك مانع منع  
فليرجع مناب ما لم يعمل  
ما كان عاملا به من السنة  
وهو سواء يمرضن أولا  
أو في خلال ذاك بعد العمل  
أو في الأخير بعد ما إن عملا  
تعدد الترك خلال ما عمل  
يحاسبن في كل ترك وقعا  
وما ينوبه من الأجور

يمنعها أو أنه قد أفسدا  
من يعلمن بأجرة إلى أجل  
أو فضة أيضا بوزن حصلا  
لأن هذا عمل بأجرة  
فيه بحيث إنه بعمل  
إطلاقها القطب لنا قد نقل  
وقاله بعض من المشارقه  
يوما كشر أو كعام قدره  
ذاك عليهم دون خلف تعلم  
وقال بعد ذلك القطب الأجل  
بلا خلاف نعلمنه من أحد  
خلف فإن ذاك مما احتملا  
أو غنما أو كحمير مثلا  
محدودة تكون في ذى السنة  
أجرته له بعيده ما عقد  
عن تلكم الأجرة سقم أثخنه  
من نحو جبار وخوف قد وقع  
وليمسكن لنفسه ما قابلا  
هذا هو الحق وما ذا أحسنه  
وبعد في باقى المدا قد عملا  
ويعلمن بعد أم لم يعمل  
له خلال عمل وأولا  
أم أن ذاك الترك مرة حصل  
لمرض أو مانع قد منعنا  
يرده بالقسط والتقدير

وقيل لا رد لهذا الصفة  
لان من كان له متأجرا  
في كلسا اجازة قد عقدت  
في نفسها لعل لا ينحصر  
فالحر لا يباع نفسه ولا  
والأجر معقود على نفس العمل  
فذلك البعض الذي لم يعمل  
وإن يكن لم ينقذه فلا  
أو نحوه من كل مانع منع  
وهكذا إن مات صاحب العمل  
وإن يكن لحصد زرع أجره  
بأجرة معلومة فقصد  
فيمنع بمثل سيل منه  
فهل له في تلك الأيام  
أو لا عني فيما به لم يعمل  
لأنما الحر كما قد سبقا  
والأجر للأعمال كان منعقد  
ولحديث بم يأخذنا  
وإن يك المنع بتلك المدة  
وإن تك المدة قد حدت ولم  
فيمنع في بعضها ويعمل  
فيأخذ الأجرة في ذا الأمر  
وإن من أكرى لدار أو جمل  
بأجرة معلومة لأجل  
فمات قبل أن يتم الأجل

بل إنه يأخذ كل الأجرة  
كأنه قوته قد اشترى  
لمدة معلومة قد حددت  
وصحح الاول بعض من عبر  
يفشاه معنى البيع كيف حصل  
ولم يكن في بعض مدة عمل  
فيه فلا أجر له قد حصل  
يدرك إن هناك سقم نزلا  
إلا بقدر العمل الذي وقع  
أو هلك الأجير بعد ما عمل  
لخمسة الأيام أو لعشره  
لذلك الزرع لكيمما يحصدا  
أو مثل خوف يمنعه عنه  
عناؤه يعطاه بالتمام  
وصحح الأخير بعض الأول  
لا يقع البيع عليه مطلقا  
وهو بهذه الليالي مفتقد  
أحدكم مال أخيه عنا  
جميعها فما له من أجرة  
تعين في زمان قد علم  
كمثله في وقت ثان يحصل  
جميعها حسب اتفاق يجري  
أو كان عبداً أو سقينة مثل  
سموه عند عقدهم من أول  
فما لو ارثيه حتما يدخلوا

منع إلى أن يبلغن الأجل  
يتم ما من أجل لهم زكن  
وبيعه لكن مع استثناء الأجل  
مكرها أن يدخلن الموضعا  
ما كان بالبناء صار قسم ذا  
يشري لها أو أى عقد يفعل  
فإن يك اقتسامها لهم يصح  
إن عرفوها قبل هذا الآن  
أو من أراد أى عقد يبرم  
ذا الحال فى قول لبعض من خلا  
فوارثوه لهم إذ فـاتا  
بالشئ واستخدامه سكن حصل  
لربه ثم الحساب عنده  
لذلك الشئ كمن له اشترى  
بعقـدة سابقة عليه  
فإن حكمهم كما قد ذكرا  
لم يك لازما لهم بحالة  
إذا أرادوا نقض هذى الأجر  
لم يك قد مات على قول زكن  
عناء ما من بعد موت خدموا  
وقيل كالأول ما لم يعملوا  
هذا الكراء عند عقد عقدا  
كان له كقبـل موت إن يرد  
يلزم قدر عمل تقررا  
سفينة أو جملا أو حمرا

فيه ولا تصرف فيه ولا  
ولا يصح قسمة من قبل أن  
وقد مضى بأن قسـمه يحل  
لكن لذاك المكترى أن يمنعا  
ويبين فيه لقسمة إذا  
ويمنعن من أراد يدخل  
فإن يقيم بمنعمهم ولم يبح  
من خارج بالحد باللسان  
أو مشتريها كان قبلا يعلم  
فجائز أن يوقعوا العقد على  
وإن يكن من اكترى قد ماتا  
ما كان من قبل له من العمل  
من دون ما إن يدركن رده  
لأن من أورثه حيث اكترى  
وهو مع الوارث يبقى فيه  
وإن يمت مكر ومن كان اكترى  
ومن يقول العقد فى الإجارة  
فوارث المكري معا والمكترى  
لهم يردوا بالحساب مثل من  
وحسب ذا فالوارثون لهم  
لو عملوا بدون علم منهم  
وذاك ثابت إذا ما نقـدا  
أو لا فمن شا بعد موت أن يرد  
وإن يكن رد فمن ذا الكرا  
وحسب هذا فالذى قد اكترى

لحمل معلوم لموضع علم  
فسار بعضاً من طريق فهلك  
فصاحب المتاع واسع له  
ثم عليه يوصلان ما حملاً  
إن لم يكن ذاك الكراء قد وقع  
في موضع متفق عليه  
أو يتركه لدى شخص علم  
وإن على ذاك اكتراه أولاً  
لا يجدن وارث إن يمنعها  
قد نقد الأجرة أم لم ينقدا  
ولا بأن يلحقه ويمنعه  
كذلك إن رب المتاع هلكا  
ويوصلنه لكان حددا  
لأن ما للنفع كان من حمل  
وإن يكن محل ذى المنفعة  
كالعبد أو بهيمة من بعدما  
بأجرة معلومة منقودة  
فوقع الهروب أو كان الممرض  
فالكترى لا يجدن رد ما  
ويحسن عليه ذلك العطب  
لأنه كمن لذلك اشترى  
فإنما يهلك من شأريه  
لكن لرب العمل الذى اكترى  
من خدمة وهكذا نحو الجمل  
ليس لالكيمها ولييذل

بأجرة مقدارها لم ينبهم  
رب السفينة التى لها ملك  
للموضع المعهود أن يحمله  
عليه للوارث حيث وصلاً  
بأن ما اكترى له له يدع  
من جمل أو حمل لديه  
في الموضع الذى له الأجر رسم  
فما اكترى عليه قبلاً فعلاً  
من حملة من بعد موت وقعا  
إن يكن الوارث معه وجدا  
أو برسول أو كتاب أودعه  
فيلزم الحامل حمل ذلكا  
قد نقد الأجرة أم لم ينقدا  
هناك موجود وذا هو العمل  
يهلك لو بمرض أو غيبة  
أجره مالكة وتتما  
جميعها في السنة المحدودة  
في مدة منها لما قلنا عرض  
يقابل الهروب مما رسماً  
أعنى سقماً زار ذاك أو هرب  
فإن يكن يهلك من بعد الشرا  
وذلك البائع ما عليه  
ما يستفيد العبد حين أدبرا  
بعد هروب منهما حال الأجل  
مستعمل لذاك وقت الأجل

كراءه للمكتري رب العمل وبعضهم ألزم رد ما ذكر فيحسبن ما ينوب العملا ويرجعن منه لرب العمل وذلك في وقت الهروب والسقم يبنى على مقال أن العقد لا لو أنهم قد شرعوا في الخدمة وإن يكن لم ينقصد الأجر مثل ثم عنا ما عملت في الغيبة وإن يكن عطله عن العمل قبل الدخول فلربه حصل قدر حسابه ومهما عطلا فإنه ليس لربه على وإن يكن لذلك الشيء منع أو مثل قتل أو بإعتاق حصل فيلزمه بالحساب أن يرد أو بعضه فيقبضن مقابلا وإن يكن كراؤه ما حصل به له مقدار ذلك العمل وإن يكن لعبده قد منعا فإن يكن من اكتري يصادف فإن رب العبد أو رب الجمل إلا إذا ما المكتري كان رضى قلت وهذا القول مبنى على وإن يخل بينه وبين ما

ليس لرب العبد أو رب الجمل يقدر ذا من أجل لهم قدر من أجرة كانا لها قد فصلا ما قابل الذي به لم يعمل وإن هذا القول حينما رسم يلزم بالقول الذي قد فصلا أو أنهم قد نقدوا للأجرة فإنه يعطى على قدر العمل لما لك لها وما أفادت شيء ولو حبس لظالم ختل كراء ما بعد الرجوع قد عمل في مدة جميعها ما دخلا من اكتري أجر لذاك جعل مالكة بمثل إمساك وقع منه لذاك العبد في وقت الأجل إن قبض الكراء حينما عقد أعماله ويرجعن الفاضلا فصاحب الشيء الذي قد عملا وما بقى يردده ولا يخل ونحوه من بعد عقد وقعا من يأخذن حقه وينصف يجبر أن يدفعه لذي العمل وباختياره له لم يقبض أن الكراء لازم إن فعلا قد اكتري كالعبد كيما يخرما

له وأن يمضى به حيث مضى  
به متى ذاك له لم يقبضا  
أو أنه قال له مطاوعا  
أو بعد ما أمكنه أن يقبضا  
وكان باختياره ما صنعنا  
ما قد مضى من مدة وغبرا  
أن يدفعن له الكرا متمما  
عقد الإجارة الذي قد انبرم  
ليس يقبض عند هذى الصفة  
يعلم منقود لديهم حضرا  
ظلما على ساكنها من اعتدى  
فيها من المدة بعضا من زمن  
صاحبها لأجل منع حصلا  
من اكترى حلت وظلم وبلا  
قد اشترى داراً فخرت للذقن  
فما على البائع درك يستقر  
يسكن فيها بعد مدة تكن  
فما له إلا كراء ما سكن  
شيء هنا من الأجور حصلا  
بلا دخول بعد تلك العقدة  
لم يسكنن فيها كما قد علما  
لو لم يكن هناك نقد لهم  
إن يسكنن بعضاً بها من زمن  
لو عقودوا أجرتهم وتتموا  
قال له الترك متى المنع بدا

وكان قد أمكنه أن يقبضا  
وكان لم يفعل وربه مضى  
لأنه لا يتركه ضائعا  
من بعد ما كان له قد قبضا  
إن خله لديك حتى أرجعا  
فيحسبن على الذى قد اكترى  
ولو مضت جميعها للزما  
لكن على خلافهم متى لزم  
وقيل في مجرد التخليصة  
وإن يكن أكري كدار بكرا  
لسنة قد عينت ثم عدا  
فأخذت من بعد ما كان سكن  
حتى انقضى الوقت فلا رد على  
لأنما تلك مصيبة على  
وكان مقصودا بها فهو كمن  
بدون ما غش ودون ما غرر  
وإن يكن لم ينقذن أو لم يكن  
فإنه إن كان لما ينقذن  
وإن يكن لم يسكنن شيئا فلا  
ومن يقل يلزم عقد الأجرة  
فإنه يقول لا رد لما  
ومن يقول بالدخول يلزم  
يقول لا رد لما لم يسكن  
ومن يقل بأنه لا يلزم  
وكان داخلا وكان نقدا

لكنه يلزمه أن يشهد  
فما لربها سوى كراء ما  
ويلزم الرد لمقدار العمل  
كفاصـب للناس بالعموم  
وهكذا إن كان من قد اـكـتـرى  
حتى انقضى وقت الكراء فما على  
وبالأخص إن يكن قد سـجـنا  
وإن تكن تهدمت من قبل أن  
وكانت الأجرة قبـلـا نـقـدـت  
فربها يجبر أن يـبـيـنـيـها  
ويسقطن له من الكراء  
أو أنه يـزـيـد لـلـمـدة  
أو أنه من الكراء يدفع  
وذاك مبني على مـقـال  
لأنما المحل للمنفعة  
وإن يك البعض فقط منعقـر  
فإنه لا يجبرن على البناء  
وإن أتم للبناء من بعد  
برد ما فات من السكنى هنا  
بقية المدة من بعد البناء  
لا رد ما بقى إذا لم يـيـرـما  
وإن يكن لم يدخلن في البناء  
إلا مع انقضاء تلك السنة  
والهدم من قبل التمام قد عني  
إلا إذا كانا على السكنى معا

بتركها من حين منع وجدا  
قبيل الإشهاد عليه لزما  
إن يكن الغصب على الجميع حل  
ولم يكن لواحد معلوم  
أودعه الحبس ظلوم قهرا  
ذى الدار من رد لما قد حصلا  
بالحق والعدل لأمر قد جنى  
يتم ذاك الأجل الذى زكن  
عند تمام عقدة قد عقدت  
ويصلحن الانهدام فيها  
ما قابل العطلة في البناء  
تقابلن ما فاتته في العطلة  
إن كان من إصلاحها يمتنع  
كما عرفتـه من الأقوال  
قد زال بانهدام هذى الحجرة  
وما على من اكتراه من ضرر  
ولا على رد لما بقى هنا  
تمام عام يلزمن بالرد  
أو يتوافقا على أن يسكننا  
وقال بعضهم له أن يسكننا  
توافقا عليه ما بينهما  
وفي صلاح كان قد تعينا  
أو غيرها من مدة معلومة  
ليس له شيء سوى الرد هنا  
توافقا حين البناء رجعا

بل أطلقاها عند عقد الأجرة  
فوقع الهدم على المذكور  
من بعد إصلاح لذلك البناء  
بحسب الإمكان إن تمهلا  
بأجرة معلومة لهم هنا  
فسكن الساكن بعض المدة  
حتى تقضى كل ذلك الأجل  
ما كان ساكنا وما لم يسكن  
لنحو حمل أو شيء من عمل  
أو زائد عن ذلك أو كان أقل  
في بيته وللحمار حبسا  
بالحبس فالكرا عليه يلزم  
ذلك بالمعدل من يبصر  
عن ربه بحبسه الذي صنع  
صاحبه عن انتفاع حصلا  
والحبس منه وحده قد ظهرا  
تلزم إلا بشروع حصلا  
جميعه ذاك الذي قد قدرا  
له بدون عمل إذ جلسا  
وليس من رب الحمار والجمال  
لأن من قد كان أكرى جملة  
تسليمه حماره أو الجمال  
ولم يقيم من حينه ليعملا  
يسقط ما كان له من أجرة  
كراء مثل عند هذا الحال

وإن هما ما عينا لسنة  
أو أطلقا شهرا من الشهور  
ثم بنى فالسكن قد تعينا  
ويدركن عليه أن يعجلا  
وإن من أكرى لشخص مسكنا  
منقودة لمدة معلومة  
وبعد ذا سافر عنها مرتحل  
فكله عليه محسوب هنا  
وقيل من أكرى حمارا أو جملا  
كذا كذا يوما بدينار جعل  
فراح بالحمار ثم جلسا  
لم يعملن وربيه لا يعمل  
في مدة لحبسه يقدر  
لأن هذا للحمار قد منع  
وذا هو الراجح حيث عطلا  
وكان آخذا له على الكرا  
نو الإجازات على المختار لا  
وقال بعضهم لربه الكرا  
كان عليه عاملا أو حبسا  
لأن أمر الحبس منه قد حصل  
وذا هو الذي أرى في المسألة  
شروعه في العمل الذي فصل  
وحين ذاك المكترى قد عطلا  
فأى ذنب لأخى البهيمة  
وقيل ما لمصاحب الجمال



لأنما الكراء كان للعمل ولا أرى هذا مقالا مرضى لو كان ذا لاحتال من يريد فيأخذ من عنده بهيمة يحبسها في بيتيه ويرتبط وأن للناس على بعضهم وإن يكن رب الحمار قد درى فما له من الكراء شيء يجد لأنه بحال حبسه درى ومن يك استأجر عبداً أو جمل فكان موت فيهما أو هرب جميعه إن لم يكن قد عملا من ذاك مهما كان شيئاً عملا إلا الذى يذكر فى صفات كمن قد استأجر شخصاً يحمل والكل معلوم وأجرة نقد هو الذى يلزم أن يوصلا لأنه لم يعقد الكراء على بل إن عقده غدا فى ذمة فبالذى يشاؤه فليوصلا ولا يكون ذا الكراء الموصل لو أنه لم ينقذن أولاً لو وصفوه أنه موصل متى لزوم عقد هذى الأجرة وتلكم الأحكام قد تفرع

ولم يكن فمن هنا الكراء بطل ولم أكن بمثل هذا أقضى ضرا على صاحبه يعود لعمل بأجرة معلومة وبعد ذا يقول ما عملت قط عوائلا وأمرها لا ييهم بما بدا عن حبسه حال الكراء وراضيا بعدم الكراء بعد وظل ساكنا هنا ما أنكرا أو نحو هذين لمقصود عمل أو مرض رد الكراء يجب ورد ما قابل ما لم يعمللا بقدره الرد يكون حصلا كراء أحمال موصلات شيئاً لموضع بأجر يبذل فذلك الكراء بعد ما عقد لو مات ما كان عليه حملا بهيمة مخصوصة إذ فصلا ذاك الأجير عند قطع الأجرة حتى ولو بظهره قد حملا إلا إذا نقد هناك جمعلا فلا يكون ذا الكراء موصلا فإنه على خلاف ينقل وقد علمت القول غير مرة على خلاف لهم قد يرفع

وإن يكن شيء له في ذممة  
ويعقد الكرا لديه ذاك به  
في كلما مسألة فيها ذكر  
وفي الكراء الموصل الذي ذكر  
لو أنه لم يشرعن في العمل  
فهو كمثل رأس مال السلم  
وكان في الضمان ذاك العمل  
مخالف قاعدة الإجارة  
إلا مع الشروع والنقد معا  
وينقض الكرا بعيب متضح  
بأنه قد كان من قبل الكرا  
فيثبتن على الإجازات بلا  
فإن يشا فيثبتن ويدفع  
فمن عيوب مسكن قد ائتجر  
أو يظهرن السوس في الطعام  
أو أنه كان قريبا في مدى  
كذاك نحو وجمال إن ركبا  
وهكذا الثوب إذا ما لبسا  
وهكذا الطعام حين يعجنه  
ومثله الأبرص أين حلا  
ومنزل الكراء عيب إن حصل  
وإن يكن قد استحق منزل  
قبل تمام أجل الكراء قد  
كان على المكري بأن يردا  
وما عليه رد ما كان خلا

هذا الأجير كائن من جهة  
فهو من المنقود ليس يشتبه  
نقدهم لو كثرة لا تنحصر  
يثبت ما قد عقدوا من الأجر  
فالحمل في الذمة مضمون جعل  
أو رأس مال النقد في قولهم  
منزلة المسلم فيه يجعل  
من عدم اللزوم في ذى الحالة  
على الذي قالوا به ورفعنا  
كحالة البيع إذا ما العيب صح  
إلا إذا يرضى به من اكترى  
نقص لما للعيب كان قابلا  
لجملة الكرا كما قد أوقعوا  
إن كان في المسكن سوس قد ظهر  
أو يسكنه صاحب الجذام  
قد قدروه لم يكن تباعدا  
له أخو الجذام عيب حسبا  
له أخو الجذام قبلا واكتسى  
أو أنه يصنعه أو يطحنه  
قلت كذاك من يعانى السلا  
ريب بأن ذاك غصب من رجل  
من الذى استأجره أو جمل  
كان الكرا جميعه له نقد  
باقى الكراء بحساب عدا  
في الحكم أما بينه وذى العلى

للمكتري ذاك إذ العقد فسد  
فإنه يرجع للأثمان  
قد كان مملوكا وبعد ظهورها  
شيئا وقد يبيعه لثاني  
للمشترى والغصب منه ينزع  
من اكتري الدار وفيها نزلا  
كراء ما من كحمار عملا  
ويدركنه بينه وذى العلى  
كراء ما كان به منتفعا  
لا للذى استحق بالإلزام  
للمستحق فى مقال يرفع  
فليدفعن كراء مثل حددا  
مغتصبا ومكريا بالقهر

فإنه يلزمه بأن يرد  
ومع فساد العقد والبطلان  
لن له الشئ الذى قد اكترى  
كمثل من يغصب من إنسان  
فثمان الشئ المبيع يرجع  
والمستحق ليس يدركن على  
كراء ما يسكن فى الدار ولا  
وذلك فى الأحكام ما بين الملا  
فإن يكن لم ينقذن فليدفع  
إلى الذى أكره فى الأحكام  
وبينه وربيه فيدفع  
واستظهر القطب إذا لم ينقدا  
للمستحق إن يكن ذا المكري

### ضمان الأجير والمكتري

فباتفاق ضامنا يصير  
من اكتري من بعد ما قد عقدا  
أمانة مادام عقده انعقد  
وذلك لاستصحاب ما كان اتضح  
حنيفة روته عنه الكتب  
وهو لما لك مقال يعلن  
أو لعروض قد غدا مؤتجرا  
لأنه مثل الأمين عدا  
يضمن ما يغيب عنه وافقده

إذا تعدى شرطه الأجير  
وقال بعض قومنا إن يدا  
على كمثل العبد أو كالثوب يد  
كذلك بعده على القول الأصح  
وبالذى جاء هنا قال أبو  
والبعض منهم قال فيه يضمن  
وقيل من بهيمة قد اكترى  
لا يضمن إلا إذا تعدى  
خلاف صانع إذ الصانع قد

إن كان هذا نفسه قد نصبا  
قال أبو حنيفة لا يضمن  
ولا ضمان إن تكن قد قامت  
واختلفوا هل أجره له حصل  
ويضمن كل ما تأتى يده  
وهكذا قطع إذا ما عملا  
كالثوب في قدر أخى الصبغ احترق  
وهكذا مقوم السيف  
من ذلك الطبيب كالختان  
وقالع الضرس مع الحجام ما  
إن لم يكونوا قد تعدوا في العمل  
فإنه يكون فوق العاقلة  
ويضمن الأجير إن تعدى  
لما عليه قد غدا مستأجرا  
والحيوان وسواه هاهنا  
وهكذا يضمن إن كان اكترى  
وقد أقام فيه بعد ما بدا  
فيحدثن من ذاك كسر خشبه  
أو اكترى بهيمة لتحملا  
وزائدا كان عليها قد حمل  
لمدة معلومة إلى محل  
أو أنه زاد على ذى المدة  
فبعضهم ألزمه كراء ما  
ويضمنها كلها إذ تعطب  
في بعضها فإنه يضمن ما

للناس لو بدون أجر حسبا  
من يعملن بدون أجر يعلن  
بينه التلاف في ذى الحالة  
أن يتلفن بعد التمام للعمل  
كحرق كسر غداه يفسده  
وغير ضامن إذا لم يعمل  
والخبز في أفرانه نال الحرق  
بلا تعد كان في الموصوف  
وهكذا البيطار إذ يعانى  
عليهم فيه ضمان لزما  
وإن يكن بخطأ ذاك حصل  
فإنها لمثل هذا حامله  
ولو بتضييع لذاك أبدى  
حتى ثوى أو منه عضو كسرا  
على السواء في الضمان إن عا  
بيتا لكى يسكن شهرا قدرا  
شهرين أو ثلاثة أو أزيد غدا  
أو بعض ضر بعد ذاك بأن به  
معينا لموضع ما جهلا  
أو اكترى للحمل مطلقا مثل  
معين وعنه جاز ورحل  
فإن يكن جاوز في ذى الصفة  
توافقا عليه مع عقدهما  
جميعهما وإن أتاها العطب  
كان بها من عطب لو عظما

وقبل أن يجاوز مكانه  
وبعد أن جاوز المكان  
فإنها تكون في ذمته  
ويضمنها في الذي زاد بلا  
وذاك بالإطلاق نالها العطب  
قال الربيع الحبر وابن سلمة  
يلزمه كراء ما توافقا  
ثم كرا الزائد يلزمونه  
للعمل الزائد حين تسلم  
ويضمنها دون ما كراء  
قال أبو عبيدة ما اتفقا  
وقيمة التلف إن كان التلف  
يقدرن له العدول مطلقا  
قال له محمد بن سلمة  
والقطب قال قد عني والله  
من حيثما أن كراء ما هم  
بعمل كما عليه اتفقا  
يلزمه حيث بأموال الوري  
ولا يحل مال مسلم بلا  
والسفن فيه كالحمار والجمال  
وكل ما يكرى ففى ذاك حصل  
قالوا فحتى الدار إن أكراما  
فأنهدمت بما يكون زادا  
وإن تهدمت بغيره فما  
كذا الأصول المكتراة معهم

فإنها في يده أمانه  
أو جاوز المحدود من زمان  
يضمن ما أصابها في وقته  
أجر على الزائد قد تحسلا  
أم أنها لم تعطين بهذا السبب  
وقادة من صحبنا الحضارمه  
عليه في العقد الذي قد سبقا  
وهو العنا الذي يقدرونه  
يقدرنه العدول لهم  
لزائد عند هلاك جائئ  
من الكرا يلزم هذا مطلقا  
ثم كرا الزائد مثلما عرف  
مع عطب أو غيره تحققا  
من أين قال حيثما لن تعلمه  
أعلم بالذي هنا عناه  
توافقوا عليه صار يلزم  
وأجر ما زاد على ما سبقا  
قد صار عاملا بلا إذن جرى  
رضا ولو كان قليلا حصلا  
وهكذا سائر آلات العمل  
هذى الثلاثة التي عن الأول  
لمدة فزاد في مداها  
فحكمها كغيرها قد عادا  
عليه فيها من ضمان لزما  
أما سوى الأصول مما يعلم

فإنه يضمنه ولو فسد  
لأنه أمسه كمثما  
وإن تكن قد عطيت بحيث لا  
غربها مخير إذ يرد  
وإن يشا بأخذها من كانا  
قيمتها صحيحة تقووم  
ويمكتر بهيمة لحمل  
فعطيت بسبب الذي اجتمع  
فقال بعض قيمة العطب  
ما زاد من حمل كان يكثرين  
ثم ثلاثين عليها حملا  
فإنه يضمن من هذى الثلث  
وهكذا إن كان أيضا مكترى  
فيحملن فوقها عشرينا  
كذلك مهما عطيت بدون ما  
ضمان ما صار بها من العطب  
وإن يكن قد خيف موتها وقد  
من مثل لحمها ومن أجزاها  
فإن ذاك ينقصن مما لزم  
ويلزمه كراء قد فصل  
وبعضهم جملتها قد ضمنا  
لأجل ما من حملها قد زادا  
أما كراء ما عليه اتفقا  
وبعضهم جملتها قد ضمنا  
وإننى أقول إن كان العطب

بدون ما زيادة منه تحد  
ليس يحل من هناك لزما  
تصلح بعد ذلكم أن تعملا  
يأخذها ونقصها كما وجد  
أعطبها ويدفع الأثمانا  
فإن ذا معطبها يلزم  
معين غزاد فوق الأء  
فالخلف في الضمان هاهنا وقع  
يضمنه لكن على حساب  
ليحملن فوقها عشرين من  
فناها التلاف مما حصلا  
أى ثلث القيمة للذى حدث  
لعشرة لا فوق هذا القدر  
فألزمه نصفها تضمينا  
موت فإنه عليه لزمنا  
بحسب ما زاد من الحمل وجب  
كان لملك لها نفع وجد  
فدبت لأجل ما دهاها  
من الذى زاد على ما قد رسم  
جميعه إن بلغت الى المحل  
إن هلكت بلا كراء وعنا  
كذلك بعض العلماء أفادا  
فذلك لازم على ما سبقا  
مع الكراءين كما تعينا  
من جهة الزائد جاء وانتسب

كمثل أن يكون ذلك الجمـل  
أكثر من عشرين منـا فوقـع  
ثم الأجير قد تعدى فحمل  
فجاءه التلف من قبيل ما  
فإننى أرى على من قد حمل  
لأنه زاد على المقاطعـه  
وصحح البعض المقال الأولـا  
من حمل ما قد عينوا وحمل  
وثالث الأقوال قطب العلمـا  
أما الضمان لمحل للعمل  
فقل إن من على الرأس حمل  
كمثل نجار وكالحداد  
بالحمل والأعمال منهما معا  
فكل ساقط من الذى حمل  
أو يقعن به فيهلكنـا  
كذلك رب ما يكون كالجمل  
وسائر المراكب البريه  
وفى الحديث آخذ الأجر عـى  
وقيل يلزم الضمان العاملا  
ولو على بهيمـة إلا إذا  
أو أنه ضيع فى الحفظ له  
ووجه هذا القول أن من عمل  
بعمل من يده فكانا  
خلاف حامل فما عليه  
وقيل لا يضمن من قد عملا

لا يستطيع يحملن إن حمل  
كرائهم على كذا حين اقتطع  
عليه عشرين وعشرة مثـل  
زاد متى أعجزه وأغـما  
أن يغرم من جميع قيمة الجمل  
وكلف البعير حتى صرعـه  
لأنما عطا بها قد حصلـا  
ما لم يعين عندهم من قبل  
قال هو الأصح عندى منها  
وهو الذى استأجره من قد عمل  
وعاتق أو بيديه قد عملـا  
فضمانان بهلاك بـادى  
لو لم يكونا أحـدثا أو ضيعا  
وما به يعثر يوما ويـزل  
جميعه كالبعض يضمننـا  
يضمن أيضا كضمان من حمل  
كذلك حكمها على السويه  
شئ ضمانه عليه حصلـا  
بيده لا يلزم الحـاملا  
تعديا أحدث فيما أخـذا  
أو فى توثق وقد أهمـله  
باليد منه فالفساد قد حصل  
أولى بأن نلزمه الضمانا  
إلا إذا ضيع يوما فيـه  
بيده ولا الذى قد حملا

إلا إذا أحدث عن تعمّد  
 ووجهه التّزليل للإجارة  
 لأنّما صاحبه ألقاه  
 ولا ضمان يلزم من استلم  
 وذاك مثل راقب ومن رعى  
 وجاء عن بعض السّراة العلما  
 ويضمن الراعى إذا ما ناما  
 إلا إذا ما نام واقفا على  
 وإن ينم مستديراً للغنم  
 فإن ينم مضطجعا أو قاعدا  
 كذاك إن نام بعمد مثلاً  
 وقال بعض يضمن الراعى لما  
 بغير أمر غالب مثل مطر  
 بغير تفريط وضامن لما  
 في زرع غيره وليس يضمن  
 مع اتكائه على عصاه  
 وإن عليه النوم قاعداً غلب  
 فالخلف في ضمانه قد نقلا  
 وقيل في الأجير بالخصوص لن  
 وهو الذي يوآجرن لمسدة  
 وقد أتى عن الربيع في الأثر  
 بدار شخص يخدمه ويعملا  
 على خصوص أو عموم حصلا  
 وقال بعض العلماء التبسلا  
 كذاك من في غيرها كلاهما

أو أنه ضيع فيسه يسد  
 بيده منزلة الأمانة  
 في يده قد كان عن رضاه  
 شيئاً بأجرة على حفظ علم  
 وشائف إلا إذا ما ضيعها  
 كل أجير العين لن يغرما  
 في رعيه وترك الأغناما  
 عصاه حافظاً لها مستقبلا  
 لو واقفا للضمان ألزم  
 يضمن والراقب مثله غدا  
 لو واقفا على العصى مستقبلا  
 قد ضاع من مرعيه واخترما  
 أو كعدو أو كسرحان ظهر  
 أفسده مرعيه إذ غشما  
 أن يغلبن عليه نوم بين  
 مستقبلا وواقفا تراه  
 متكناً مستقبلا مع النصب  
 ضمنه البعض وبعض قال لا  
 يضمن من مرعيه ما يتلقن  
 قد عينت لديهم وحدت  
 بأنه لا يضمن من أتجـر  
 الخدمة مخصوصة وعملا  
 فهو أجير بالخصوص جعلاً  
 يضمن من في دار شخص عملاً  
 عليهما أمر الضمان لزما



إن لم يكن هلاك ذاك انحصاراً  
وجاء في الديوان كل من أخذ  
فذاك في ضمانه إن عطبوا  
وإن يكن ضيع فالضمان ما  
وإن يكن تعدد الذي رعى  
على الرؤوس بينهم وإن هرع  
من جانب لواحد وقد خرج  
فيلزم الضمان كله على  
سفينة قد أكرت لناس  
فإن ربها الذي أكرهاها  
إن كان قد دلس من حيث الخلل  
أو أنه خدامها قد جعلوا  
والمكتري بذاك ليس يعلم  
وإن يكن خدام هذا المركب  
فإنهم بذاك ضامنونا  
وإن يكن ما ثم تدليس ولا  
وما على صاحبها شيء لزم  
وكان بعض العلماء قد ضمنوا  
لو أنه لم يك تضییع جرى  
وقيل إن من تحتها ذى تنخرق  
وإن يكن من فوقها بنحو ما  
وإن تصب من فوقها بخلل  
فضامن لأنه قد قصرا  
وللذين ركبوا فيها متى  
أن يأخذوا من لوحها أو الحطب

بغالب كمثلاً تقبداً  
أجرا على شيء لديه قد نبذ  
غير الذي يرعى إذا ما غلبا  
عنه محيص قط لو تبرما  
فذلك الضمان أيضاً وقعا  
إليهم كسارق أو كسبيع  
من جانب الثانى سريعاً منزع  
من كان من جانبه قد دخلا  
ففسرقت وانقلبت للراس  
يلزمه ضمان ما أتاها  
أو أنه سياسة البحر جهل  
بأمرها أو أمر بحر جهل  
فإنه يضمن ما نالههم  
تعمدوا وقوع هذا العطب  
له وما فيه غدا مخزوننا  
جهل فإن الماعدو حصلا  
إذ ذاك أمر غالب فلا يلم  
صاحبها جميع ما لها عنا  
منه ولا جهل هناك صدرا  
أو جانب فضامن لما غرق  
أو نحو ریح لا ضمان لزمنا  
صاربها أو حبلها المنبتل  
في شأنها وحالة البحر درى  
تكسرت وعاینوا الضر أتى  
ما يمنعون أنفسهم من العطب

وما لهم لو لم تكن تتقلع  
وليقصّدوا أخف الأمورين ضرر  
وإن يكن فيها زورق قد حمل  
فهو لمن كان إليه سـبـقـا  
كمثلما الألواح والأعواد  
وما له أن يأخذن ما يترك  
فالآدمى دون ما جـدـال  
وربها ليس له منهم  
فإنه يلزمه بذاك ما  
لأنه يلزمه أن يفعل  
وتلف كذاك ما ينجى  
وإن يخافوا غرقا يخففوا  
يشرونه من ربه كما يرى  
كذا على الضمان أيضا لثمن  
على الرعوس أو على الأموال أو  
وما بقى فهو على الأموال  
وربها ليس عليه معهم  
لو شرطوا عليه إلا إن قبل  
لأنه حين بهم قد خرجا  
وإن أبى أصحاب ذى الأموال  
فإنها تؤخذ من أيديهم  
وبعد ترمى والضمان لهم  
وما عليهم من ضمان قد حصل  
ولا الذى صاحبها ألقاه  
لقصد أن ينجى السـبـفـينه

فليقلعوا أن فى النجاة طمعوا  
وما عليهم فى الذى كان ذكر  
لربها أو كان خلفها جعل  
بنفسه وما له منطلقا  
لسابق لها ولا يـسـدـا  
عليه مالا وسواه يهلك  
أولى بذاك من جميع المال  
من ذا فإن بالقهر يمنهم  
يفسد فلا كان ذا أو عظما  
هناك ما ينجيهم من الهلا  
أموالهم من غرق فى اللج  
أثقالها ببعض مال يقذفوا  
من بعد أن يتفقوا على الشرا  
ما يشترونه وكيف يجمعون  
على الرعوس قدر له رأوا  
أو يفعلون عكس هذا الحال  
ضمان أثمان لما اشترؤا هم  
ما اشترطوا عليه فى ذاك المحل  
يدرون ثقلها وهذا منه جا  
من رميها فى حالة الأهوال  
بالقهر لا يسمع قول منهم  
بقيمة توزعون بينهم  
فيما له احتاج السفين من عمل  
من ماله هناك عن رضاه  
من غرق إذ خفف المئونته

قال الإمام القطب من لم يحضر  
يلزمه أن يعطين لـه كـما  
لأنه مصلحة لـه كـما  
وإن يكن صاحبها أيضا رمى  
لفجأة الأمر فلا ضـمانا  
إذ كان لم يحتمل التأخيرا  
ما عينوا أثمان ما اشتروا على  
أو أنه عليهما في الحال  
وإن رماه البحر فليقتسموا  
وإن من ألقى لـه بلا  
فذاك ذو تبرع وقيلا  
لأنما ذاك صلاح لـهم  
وإن يكن لغيره ألقاه  
لو أنه كان لديه ما ذكر  
وإن يكن حين لما له قذف  
شاورهم فيه وقد أشاروا  
فهم لديه ضامنون مثلما  
وقد أتى التحكيم للعبادات  
وأنه إن لم يكن فيها فقط  
فقام بحره عليه فقذف  
فهو على قيمة ما فيها جعل  
وما على سفينة ولا على  
وما لهم أن يقذفوا إنسانا  
وإن يك المشرك حربيا فلا  
والحيوان جائز أن تقذفه

من أهل أموال بهذا المحضر  
لو عنه لم يحضر وكيل معهم  
من مال مجنون وطفل سلما  
أموالهم بلا اتفاق أبرما  
عليه بل عليهم قد كانا  
وإن هم إذ فعلوا المذكورا  
مال أو الرعوس ذا أن يجعل  
فذاك بينهم على الأموال  
إن وجدوه حسبا قد غرموا  
مشورة منهم ورأى أولا  
يعطونه ما نابهم تفصيلا  
فكيف وحده لـذاك يفرم  
فوحده يفرم ما أتاه  
بكأمانة لزيد أو عمر  
أو مال غيره متى رأى التلف  
عليه بالإلقاء حين حاروا  
جرت به عادتهم وعلمنا  
لاسيما في هذه الحالات  
إلا رئيسها الذي بها ارتبط  
شيئا من المتاع إذ رأى التلف  
من تلك الأموال دون ما جدل  
معونها من ذاك شيء جملا  
لو مشركا معاهدا قد كانا  
بأس بأن تقذفه وترسلا  
من بعد أن تذبجه وتتلفه

ومن يحل دمه فيقتذف  
ومكتتر بهيمة لحملا  
ثم عن الطريق هم ضلوا إلى  
أو رجعوا إلى الذى كان ورا  
على الذى ضلت به إن راكبا  
يقدر العدول للكراء  
وإن بواحد تضلل فوقع  
فأخذ المال أو البهيمة  
من كان قد ضلت به إذ الخطا  
وهكذا إن فى الضلال تعطشن  
أو هلكت أصاب للمال التلف  
فإنه يضمن كل ما فسد  
كذلك الدليل أيضا ضامن  
أما إذا كان العدو قد نزل  
فما عليهم من ضمان قد جعل  
وهكذا ليس على الأجير  
إلا الذى يأخذ مالا منهم  
وجاعل الضمان فى ذا أنه  
لأنه من فعله لا سيما  
أو لقيادة أو الذهباب  
وأنه إن لم يك القائد ثم  
أجير هذين ولا أجيرا  
فإنما ضمان ما قد وقع  
على الذى قد كان منهم آمرا  
فإن يكن صاحبها له أمر

ولو موحدا كباغ يعرف  
ما كان معلوما إلى محل  
إن رجعوا لحيث كانوا أولا  
ذلكم فليحسبوا هذا الجرا  
أو سائقا أو قائدا قد جانبا  
ليس الذى العقيد عليه جائى  
من الضلال فى عدو أو سبع  
أو واحدا فليغرم القيمة  
للأزم الضمان ليس مسقطا  
حتى أصابها ضرار فى البدن  
أو أنه لم يتلفن بما وصف  
أو يتلفن بخطأ منه وجد  
إذا نشأ منه ضرار باين  
عليهم عند الضلال إذ حصل  
رب المتاع لا ولا رب الجمال  
ولا الدليل عند ذى الأمور  
على خفارة بها يلتزم  
على الذى ضل بهم يرونه  
من أخذ الكرا لسوق علما  
بها على الإطلاق فى ذا الباب  
أو سائق أو ذاهب بها لهم  
لواحد منهم ولا خفيرا  
بذلك الضلال منه إذ سعى  
له بأن يسير حيثما جرى  
فللمتاع ضامن بلا شجر

وضاع منه تلکم البهيمة وإن يكن رب المتاع من أمر وإن هما قد أمرا له معا يضمن كل منهما للثاني وإن يكن لم يأمرنه أحد يلزم رب هذه البهيمة إن كان ذو المتاع في الضلال وإن هم بقائد ضلوا معا لو أنه غير أجير لهما وهكذا ليس بمأمور هنا ما بضلاله أصاب الرفقا كمطر برد وحر إن أخذ وإن يكن لم يأخذن ولا عقد قال الإمام القطب في الواضح إن وإن هم خافوا وبعد رجعوا أو بعض ذلك الطريق لزم ما قبل رجوعه ولو كان رجوع ويجبرن رب البعير يحمله وإن يكن ذاك المحل آمنا وما عليه لازم بأن يرد وإن أبى من الرجوع إلا أما الرجوع واجب عليه والأجر واجب له إن طلبا وهو بتقدير العدول لا على وإن بهم كان اللصوص وقعوا

ليس له على سواء قيمه يضمنها وما له فقد هدر فالكل منهم بالضمان رجعا نصف الذي له بلا نقصان من ذين فالغرم الذي يحدد لو ذو المتاع عندهم في الحضرة ليس له من سبب بحال أو سائق فضا من إن ضيعا ولا لواحد يكون منهما كذلك الخبير أيضا ضمنا ليس بأمر غالب تحققت منهم كراء وبه عقد نفذ لأجرة فلا ضمان قد عهد يكون للذي أصيب يضمن لحيثما قد خرجوا وهرعوا رب المتاع ما به تقديما منهم فتى مع البعير إذ قرع لموضع الأمن ولا يعطيه فما عليه يحملنه من هنا حيث الخروج إن أمان قد وجد على كراء فله قد جلا كيلا يضيع المال من يديه على الرجوع وبدونه أبى تحكم من الأجير حصلا في نصف دربهم وبعد رجعوا

أن يرجعن إليه نصف ما بذل  
قط سبيل هاهنا قد حصله  
وإن سبيل لهم تيسرا  
أن يخرجن بهم إلى حيث اكرى  
فليرجعن كل الكرا إليهم  
فما على الجمال شيء ذكرا  
لا يستطيعون جوازا للبلاد  
يرد نصفًا من كرا الجمال  
فجاءه من يطلبه بدم  
للربها إن للأجير يخرم  
أن تهلكن أو تقسدن مال أحد  
يعلم بما جنى الأجير واجترم  
وبعده استرعاه تلك الغنما  
ما كان في يديه ذاك جمعًا  
يعلم ربها به أو ما علم  
أن يحفظ الأغنام ثم يوصلا

ويطلب الذى اكرى ممن حمل  
فإن يكن غير الرجوع ليس له  
فليدفع الحمال نصفًا من كرا  
غير الذى به اللصوص أمرا  
وإن أبى من المسير بهم  
وإن أبى من ذلكم من اكرى  
إلا إذا عليهم حال ورد  
فيلزم الجمال في ذا الحال  
وإن يكن رعى أجير لغنم  
فيلزم الطالب إيصال الغنم  
وإن يضعها ضامن لما فسد  
إن كان رب تلكم الأغنام لم  
وإن يكن بأمره قد علما  
فما على قاتله أن يوصلا  
وإن جنى من بعد ما رعى الغنم  
فما له يقتله إلا على

### ما يجوز للأجير في الأجرة

في يده لأجل قد حددا  
من الذى كان له مؤجرا  
للمعز عن أصحابها أن تهرا  
من أجرة مع رأس شهر إن كمل  
لغير ما أجر له قد حده

يجوز للأجير منع ما غدا  
أو يقبضن أجره موفرا  
فجائز لمن رعى أن يمنع  
أو يصلوه بالذى له جمل  
وما له أن يمنع ما عنده

أجر له على الذى قد عملا  
بأنه جاز له أن يمنعه  
له على صاحبه وأنكرا  
وإن يكن قد ضاع ما قد ذكرنا  
ومن تباعة له قد قبالا  
ما كان من أجر له قد فرضا  
خاق كتضييع تعدد مئنسب  
بلا وساطة من الإنسان  
فإن بغار أو بنار تلهب  
فضامن قيمته مكملا  
من بعد ما أتمه على الوفا  
نفع لربه غدا محصلا  
قيمه ليس بمعمول هنا  
بربه وفي يديه ما وصل  
بل إنه لديه قد تعطلا  
كأنه ما صار أصلا وانفعل  
بسبب الذى هناك عمله  
بغالب كمثل موت جرغا  
أجر ولو في حبسه حصله  
تلافه مصيبة فيها ارتمى  
فيها له من سبب تقدا  
غير معمول ضمانه جعل  
وقد نوى الحبس له ذا كانا  
عليه في ذاك ضمان لزمنا  
وقد نوى خيانة فيه الرجل

يضمنه ليس بمعمول ولا  
وفي مقال بعضهم قد رفعه  
في مثل دين مستقر غبرا  
وفي تباعة لها قد أنكرا  
فيحسبن من دينه معمولا  
فحابس ما عنده أو يقبضا  
فيتلفن بما يكون من سبب  
أو بالذى من قبل الرحمن  
أو أنه لم يحبسونه فعطب  
أو غير ذا وهو له قد عملا  
ويأخذن أجرته إذ تلفا  
والعمل الذى له قد عملا  
وقال بعض العلماء ضمنا  
لأنما أعماله لم تتصل  
ومن يدى عامله ما انفصلا  
فصار ذاك العمل الذى عمل  
وذلك العامل لا أجرة له  
ولا ضمان إن يكن قد تلفا  
أو مثل لص أو كسيل وله  
أو يأخذن أجره لأنما  
قد نزلت بصاحب له وما  
وإن يكن تلافه قبل العمل  
مع من يرى في ذلك الضمانا  
أو كان لم ينو له وقيل ما  
وكل من يأخذ شيئا للعمل

وضاع لو بدون تضييع عنا  
وما له أجر على الأعمال  
وقيل مهما تاب مما قصدا  
فحكمه على الذى يرونا  
وفى الضيا عن بعض صاحبنا المنجب  
إلى أبى يوسف فى مسألة  
وقال إن برأيه أجابا  
وإن يكن عن حفظه أجابا  
وتلك قصار إليه دفعا  
بأجرة لكنما القصار قد  
فقصر الثوب وقد بدا له  
وتاب من نيته هل صح له  
قالوا فما تقول أنت يا أبا  
قال فإن كان له قد قصرا  
من قبل ما إن يرجعن بتوبه  
فما له من أجرة على العمل  
وإن يكن غير مصر قد عمل  
فإن أجره له ما بطلا  
وقيل إن أتى الأجير بعدما  
من نحو لص أو مكابر سلب  
فما عليه من ضمان يلزم  
قد حبس المعمول فى ذى الأجرة  
لأنما الأجرة كانت للعمل  
وإن هذا عمل لم يصلا  
فهو كأن لم يك ثم من عمل

فغير معمول له قد ضمنا  
بسبب النية فى ذا الحال  
من قبل أن يضيع ذا ويفسدا  
كمثل من لم ينو أن يخونا  
إن أبا حنيفة كان كتب  
لقصد الامتحان والتجربة  
فيها فلا يصادف الصوابا  
لنا وعن رواية أصابا  
شخص لثوب يقصره مسرعا  
أجمع أن يغصبه ولا يرد  
بأن يرده ولا يناله  
أجر على الذى هناك عمله  
حنيفة أوضح لدينا المذهب  
من بعد ما الغصب له قد أضمر  
وينوين رده لـ  
إذ قد نوى غصبا فأجره بطل  
وغيرنا وغصبه من الرجل  
إذ غير غاصب له قد عملا  
قد تلف المال بعذر علما  
وبين الذى أتى منه العطب  
وما له من أجرة تسلم  
أم أنه لم يجبن بحالة  
ذاك الذى مع ربه كان وصل  
صاحبه من بعد ما قد عملا  
فلم يكن لذاك من أجر حصل



ولم يكن عليه من ضمان  
لكنما الصحيح ما قد بينا  
إن تلف المال بأمر غالب  
وإن أجبره له لأن ذا  
بأمر ربه وقد صار التلف  
ودون طاقة ودون مقبدره  
وقد عنا وما أتى ما أبطل  
وقد أتى في التاج لا يصدق  
بأنما الأغنام منه أكلت  
وقال بعض يحلفن قد ذهبت  
وإن يك الأجير للمعمول قد  
ودون أمر مانع أن يوصلا  
فإنه يلزمه ولو سرق  
لأنه أجرا عليه أخذا  
وكل شيء بيد الصناع  
كالسرق والكسر ومثل القطع  
لأنه بعمل الأيدي تلف  
وقد مضى ما فيه من مقال  
وقد أتى عن بعضهم من جاء  
يلحمه وفي يد اللصام  
فذلك اللصام ضامن لما  
لأنه كان له قد أمرا  
وإن يكن عدم الضمان يشترط  
وقال بعض يلزم الطبييا  
ونحوهم إذا هلك في أحد

ففى التلف اشترك الاثنان  
بأنما الأخير لن يضمننا  
من نحو لص جاءه أو سالب  
قد كان في يديه حين أخذا  
منه بدون سبب له اقتترف  
للدفع والله ولى المعذرة  
عناؤه فأجبره له حلا  
راع ولو كان أتنا ينطبق  
إلا إذا علامة قد حصلت  
بدون تضييع لديه قد ثبت  
يجبس بعد قبض أجرة تحد  
لربه الذى له قد عملا  
أو يسلبن منه أو كان احترق  
فكان في ضمانه من بعد ذا  
والأجرا يكون من ضياع  
فذاك في ضمانهم في الشرع  
ولو خطا بدون تضييع عرف  
وما أتى هناك من جدال  
بالصوغ عند صائغ وشاء  
أصابه الكسر مع اللصام  
أصابه حيث غدا مثلما  
يلحمه لم يأمرن أن يكسرا  
فلا ضمان دون تضييع يخط  
وخاتنا والحاجم الأرييا  
قد صار من أجل علاجهم نفود

به وكان الموت مما نذكر  
ليس عليهم قود مما ذكر  
يسلمونها وتلك مجزيه  
يجاوزوا عملهم كان رسم  
وذاك تقدير المهيمن الصمد  
فيمن يكن عالج ما قد حدد  
على الذي قد أمروا به وحد  
زادوا على القدر الذي قد ثبتا  
لهم بذاك العمل الذي ذكر  
وغرزه حيث غدا منبهم  
إن يحملن عليهم فوق العنا  
زادوا على الأمر الذي قد رسما  
وناقش فصوصهم بالأجرة  
أن يؤمرن بالضرب للمسمار  
وقبل ذا كان قويا قد يرى  
إن جاوزوا في ذاك للمعتاد  
وهكذا الغسال مهما يغسل  
بغسله في حين يغسله  
والثوب كان خلقا إذ غسلا  
أو رقعته كما يحدوده  
قيمته بدون خرق يعلم  
كمثل ثوبه الذي قد يشنع  
يعمله فبالضمان ألزما

إذا هم زادوا على ما أمروا  
وقد أتى عن بعض أرباب البصر  
بل إنما عليهم فيه الدية  
وإن هم في فعلهم ذلك لم  
فما عليهم دية ولا قود  
وبعضهم يقول إن القودا  
ولم يكن أتقنسه لو لم يزد  
وإنما لم يضمنوا إلا متى  
لأنما الشارع كان قد أمر  
وما به من الغموض علما  
فلم يكونوا يستحقوا هاهنا  
وللصلاح كان قصدهم وما  
كذلك أيضا ثاقب اللؤلؤة  
مقوم السيوف كالنجار  
بالباب أو بوتد فانكسرا  
يغرمون قيمة الفساد  
أو أنهم قد قصروا في العمل  
يعطى له ثوب فيخرقنه  
فإن يك الخرق يسيرا حملا  
فإنه يلزمه يرفسوه  
وإن يك الثوب جديدا تلزم  
أو أنه إليه ثوبا يدفع  
وكل عامل إذا جاوز ما

## أجرة المرضعات

في محكم الكتاب نصاً ثبتاً  
في جاهلية وإسلام أتت  
خير الوري وسيد البريه  
لا ترضعن لكم الجحفيه  
لو بعد حين يفسدن حيث وقع  
رضاعها لا شك يكرهونه  
يختار لابنه فتاة تؤتمن  
تحفظه من كلاما يقدّره  
أو ذات شرك قد غدت مذمومه  
فتاه عامين فذاك يسع  
إطعامه سقى كذا أن تغسله  
إلا بإذن من أبيه أولاً  
لغيرها من النساء لترضعه  
فالاضطراب غير الاختيار  
يحتاجه على أبيه لزم  
إلا إذا يستغني عن اللبن  
أنعامهم كالمعز أو كالضأن  
فإن ذا تعدده إرضاعه  
موت وكان دون مدة تحد  
أو درها قد غار منها ونفد  
مقدار ما قد أرضعت من مدة  
ليس له في الحكم أن يمنها  
فلتك مع حليها في ليلها

والمرضعات أجرهن قد أتى  
وأنها لسنة قد ثبتت  
قد أرضعت حليلة السعديه  
وعنه في رواية مرويه  
فإن ذاك اللبن الذي رضع  
وتلك الجحفيه المجنونه  
وينبغي للرجل الحازم أن  
مؤمنة غيفة تطهره  
ليست ببرصاء ولا مجذومه  
ومن يك استأجر خودا ترضع  
وألزموها حفظه لتنظيف له  
لا تخرجن به لكيما تعسلا  
وأنها ليس لها أن تدفعه  
إلا إذا ما كان لا يضرار  
والنفقات والكسب وكما  
وقبل مدة له لا تطعمن  
ولا تردده إلى ألبان  
وتتركن بنفسها إرضاعه  
وإن يكن أصاب ذلك الولد  
أو هي ماتت أو يك استغني الولد  
فتأخذن من فرض تلك الأجرة  
ووالد الطفل الذي استرضعها  
من أن تبني الليل مع حليها

وغير جائز لها في ذا الأمد  
وليس للمرأة تسترضع قط  
وإن تكن بدون إذن منه عن  
غالأجرة التي عن الألبان  
والزوج عن إتيانها لن يعضلا  
فيحصل الضر على الطفل وإن  
يعنى ولو كان الرضاع قد وقع  
ورده حديث قد هممت أن  
حتى تذكرت بأن فارسا  
ولا يضـرر ذاك بالأولاد  
وما لها تأخذ غير من سبق  
وترضعن ابنها فإن أضـرر  
فلترجعنه إلى أبيه  
فإن يكن لها سليل مرضع  
إلا إذا ما أخبرت أباه  
وإن تكن قد أخذت اثنين  
فمات منهم واحد بعد فما  
من أوليا الباقي سوى مناب  
وإن هي استرضعت اثنين وقد  
وبأن ما ينوب كل فرد  
فإن ذاك جائز ويسـع  
وإن تكن قد أخذت اثنين  
والبنت في ذاك سواء والذكر  
كذلك العبدان ما بينهما  
أو كان واحد مريضا منهما

بأن تبنت جانباً عن الولد  
إلا بإذن من حليلها يخط  
ترضع أو كان بذاك قد أذن  
لها وليست للحليل المعاني  
وقيل بالمنع لئلا تحملا  
كان لها بذاك الفعل أذن  
بإذنه فالوطء منه يمتنع  
أنهى عن الغيلة نص السنن  
والروم يفعلون ذاك بالنساء  
يرفع هذا للنبي الهادي  
إلا بإذن من أب الأول حـق  
بمن له قد أخذت على الأجر  
خشيه أن يلحق ضر فيه  
فما لها تأخذ ابنا ترضع  
إذ ذاك من عيوبها نراه  
بأجرة واحدة لذين  
لها بأن تأخذ لما اخترما  
هذا من الأجرة بالحساب  
تفاضلا في الأجر حينما عقد  
منهم من الأجرة عند العقد  
وإن يكن لم يتبين يمنـع  
غالأجر ما بينهما نصـفين  
والحر والعبد بلا فرق ذكر  
لو بينهما تفاضل قد علما  
لا يأخذن رضاعه متمما

أجرا لإرضاع ابنها فهو لها  
ولابنته أو خادماً ذا تدفع  
أو كان دون أجرة قد حدث  
سقته أو قد قام بالطعام  
فما لها في الأجر شيء أبداً  
وما من الإنفاق كانت سلمت  
بأجرة مجهولة ولم تحد  
يقدرن له العدول الأمناء

والأم مهما تطلبن بعلمها  
وامرأة تأخذ ابناً ترضع  
أو غير هاتين بفرض أجرة  
أو أنها من لبن الأغنام  
حتى انقضى الوقت الذي قد حددا  
لكن لها عناء ما قد خدمت  
وهكذا إن أخذت هذا الولد  
فإنها تأخذ عن ذاك العنساء

### أجرة الرعى

يرعى له كمثل معز مثلاً  
معلومة فجائز في الجملة  
من حيوان أو يكون قد حضر  
فخلطة يجوز مهما كونه  
للمعز والضأن فما في ذا شطط  
وقد أصاب البعض منهن التلف  
ماعندها عن اثنتين يرتقى  
لا يدركن عليه رعى ما ذكر  
وما نما فرعيه له لزم  
وغير لازم على من قد رعى  
ولو قليلة لدى الحسبان  
وهكذا لا ينقصن بالقليلة  
لغنم معلومة أو لعدد  
فإن يكن زاد عليها غنماً

ورجل يستأجر رجلاً  
لمدة معلومة بأجرة  
وهو سواء غاب ما كان ذكر  
وكل ما اختلاطه قد أمكنه  
بقدر عادة الوري كأن خلط  
ومن رعى لحيوان قد عرف  
وقد بقى بعض في رعى ما بقى  
وإن يكن ينقص عن هذا القدر  
وكل ما يزيده رب الغنم  
مادام قادراً لهن أجمعاً  
يرعى له أغنام شخص ثانى  
والأجر لا يزداد عند الكثرة  
وإن يكن حين لها استرعى قصد  
يعلم يرعاه لسوقت علماً

فالأجر يزداد له وينقص  
والراع لا يخلط هذه الغنم  
أو حيوان غيره فإن فعل  
وذاك في شيء يكون يختلط  
ولا يكلها لسواه من رعى  
ففرغ الزاد له أو ضل  
وقد أراد أن يسير في طلب  
جاز له حينئذ لها يكل  
وإن يكن هناك وحده فلا  
وإن يكن بحاجة أن يأكل  
وجاء في قول لبعض العلماء  
قلت وذا إن كان في ضرورة  
والغرم فيه الخلف ما بينهم  
وإن تك الأغنام قد تبذرت  
فإن على الجمع لها قد قدرا  
وإن على الجمع لها ما قدرا  
ويفعّل لصاحب الأغنام ما  
وما له أن يشرب الألبان  
ويذبحن ما عليه الموت  
وإن يخلها إلى أن ماتت  
وقيل لا ضمان في هذا استقرار  
وحرسها عليه شيء وجب  
وما عليه من ضمان قد لزم  
إن كان ذلك الخلط عند الماء  
قلت وذا مخالف لما مضى

كذلك بالنقصان إذ تنقص  
مع حيوانه فخلطها يذم  
فضامن إذ اتلاف قد حصل  
من غنم أو غيرها إذا خلط  
فإن يكن ذا في غلاة وقعها  
بعض من الأغنام إذ تولى  
ذلك أو يتبع ما منها هرب  
إلى سواه تابعا ما كان ضل  
يخلها لضيعة ذا مهملا  
منها فإن الأكل منها حظا  
يأكل ما احتاج له وليغرم  
للأكل فليأكل بقدر الحاجة  
هل يغرم المخطر أولا يغرم  
لفرقتين أو ثلاث إذ عدت  
فإنه يجمعها كما يرى  
فإنه يحفظ منها الأكثرا  
يصالح من جمع الغلال والنما  
إلا بإذن ربها إن كانا  
يخاف لا يتركها تموت  
بضيعة فضامن من لفات  
إلا إذا صاحبها له أمر  
بالليل والنهار كيلا تذهب  
في خلطها مع غيرها من الغنم  
ومع مبيت ومقيل جائئ  
من أنما الخلط لها لا يرتضى

إلا إذا بما مضى كان عنى  
 خطا مع البيت والمقييل  
 وأهل منزل لديهم غنم  
 بأجرة معلومة إلى أجل  
 فساق الأغنام إليه وانطلق  
 وقد رعى الكل فإن من غدا  
 يأخذ منه ما عليه اتفقا  
 وكل من لم يتفق لديه  
 قدر العنا مقسوطا مقدرا  
 وإن بها لمنزل قد رجعا  
 لبيت أهله فليس يلزم  
 وإن رعوا للحيوان بالدول  
 فإن ذاك جائز ماداموا  
 وإن تشاجروا وقد تنابذوا  
 عناء من صاحب له جعل  
 كذا بنو آدم ما بينهم  
 أن يعملن هذا لهذا أجلا  
 كمثله من نسج أو حصاد  
 فإن هم داموا على ذلك من  
 وإن هم تشاجروا فيما عنا  
 يأخذ كل واحد بقدر ما  
 كذا إن تداولوا بهائما  
 وإن تكن قد تلفت من الغنم  
 بأنها لم تسرحن اليوم قط  
 وما عليه من يمين وعلى

خطا مع المرعى وبالذى هنا  
 والمالك حكاة في التفصيل  
 واتفق الراعى هنا عندهم  
 معين لكل رأس قد جعل  
 متفق معه ومن لم يتفق  
 متفقا لديه في أجر بدا  
 وما عليه العقد كان سبقا  
 فإنه يأخذ من يديه  
 لا زائدا أو ناقصا عما يرى  
 فراح كل واحد مما رعى  
 عليه شيء بعد ذاك لهم  
 يوما لدى هند ويوما مع جمل  
 عليه قد توافقوا وقاموا  
 فكل شخص منهم فيأخذ  
 مقدرا مقسوطا بلا خال  
 إذا اتفقا عقودوا عليهم  
 معينا والثاني أيضا يعمل  
 أو غير ذا من كل شغل بادي  
 تسامح الأخلاق فالجواز عن  
 فيرجعون بعد ذا إلى العنا  
 عناء من صاحبه متمما  
 بينهم لثل حمل علما  
 شاة فقال من پرعيها النزم  
 فالقول قوله وما في ذا شطط  
 صاحبها في ذا بيان قبلا

سواه فهو بالضمان مبتلى  
إلى قوى مثله ومؤتمن  
فضامن له لأجل ما جرى  
إن كان في السوق له قد أذنا  
في فعله ذلك قط الحدا  
فازدحمت وبعضها بعضا كسر  
فيما أصابها بهذا الثمان

والراعى إن يترك رعيه إلى  
وقيل لا ضمان مهما يتركن  
وما غدا بضربه منكسرا  
وقال بعض إنه لن يضمننا  
وضربه وكان ما تعدى  
وإن يكن بصوته لها زجر  
فلم يكن عليه من ضمان

### الإجارة على الحصد

أن يحصدوا زرا له قد أثرا  
قد كان معلوما من الزرع يرى  
من حصد من غوقه أو أسفل  
بحسب العادة هذا يصنعوا  
لكن برفق يضعونه بيـد  
ووطئه بأرجل لا يقصدوا  
في ذاك أمرا لهم أو قد أذن  
من غير ما عمد له قد فعلوا  
تعمد فلا ضمان لـزما  
للزراع في وقت له يحدد  
فليأخذوا جميع تلك الأجرة  
حصده فحتى يحصدوه كلا  
إن تك قد حدت إلى آجال  
مع أجرة معلومة محققه  
والأجراء هكذا كلهم

ورجل يستأجرن أجرا  
لمدة معلومة أو قـدرا  
فليعلموا عادة أهل المنزل  
ويقلعون وأن لا يقلعوا  
وما لهم يرمون ما كان حصد  
والكسر للزراع فلا يعتمدوا  
لا يأكلون منه إلا إن يكن  
وكل ما أخطاه منه المنجل  
وما له قد أفسدوا من غير ما  
وإن يك استأجرهم أن يحصدوا  
فمحصدوه قبل تم المدة  
وإن تك المدة تمت قبـلا  
كذلك أيضا سائر الأعمال  
وإن عليه اشتروا للنفقة  
فلا يجوز ذاك ما بينهم



وذاك في قول لبعض من غبر  
 وإن هم قد شرطوا في النفقه  
 من جنس معلوم فإنه يحل  
 ومن يكن مستأجراً لأجراً  
 فإنه على الرءوس يجعـل  
 وإن يكن يمرض بعض فعمل  
 أو إن بعضاً منهم قد عملا  
 فإن من يعمل منهم للعمل  
 وقال بعض العلما أهل الرشـد  
 على الرءوس مع من لم يعمل  
 إنهم للأجر يأخذون  
 مع صاحبهم من لم يكونوا عملوا  
 وذاك عن مناب من لم يعمل  
 وقال بعض يأخذون للعـمل  
 وإن هم في عمل كلهم  
 أو أنه له سقام قد حمل  
 فإن ذاك الأجر ما بينهم  
 وقيل من لم يكمن للعمل  
 وإن يكن غيرهم قد حصدا  
 وإن يكن لربه ذا حصدا  
 والقول قول حاصـد فمن يقل  
 وذاك مهما كان من قد حصدا  
 وإن يقل ذا إننى لن أعرفا  
 أو قال إننى لقد حصدت  
 أو قال أيضاً إن ذاك الحصد

وجوز الربيع كل ما ذكر  
 كيلا ووزنا عرفوه عن ثقه  
 والمنع في الأول من حيث جهل  
 بأجر معلوم لديهم قدرا  
 وبعضهم عن بعضهم لا يفضل  
 من قد بقى جميع ذلك العمل  
 والبعض دون مانع لم يعمل  
 يستوجب الأجرة قيل عن كمل  
 ما لهم إلا نصيبهم فقـد  
 وكان في مقال بعض من خلا  
 بقدر ما ينوبهم يـرونا  
 ثم عـاء بعد ذا يحصلوا  
 إذ استحقوه بلا عقد جلى  
 عن كل ما قد عملوا له هنا  
 قد دخلوا فجن بعض منهم  
 وصحبه قد عملوا كل العمل  
 بعدد الرءوس هذا يقسم  
 مما له إلا بقدر ما عمل  
 لهم فإن أجرهم لهم غدا  
 فما لهم في الأجر شيء أبدا  
 حصـدته له فقوله قبل  
 ممن يجوز قوله إذا بدا  
 من ذا له حصدت حتى أصفا  
 لهم جميعهم وذا قصدت  
 لغلط منى قد تبـدى

أو ذاك منى بالتعدى قد جرى  
وإن يكن يتفقد لديهم  
لكنهم قد غلطوا فقصدا  
فظامون للذى قد حصدا  
كذلك إن أرسل معهم طفله  
فغلطوا وقد أروهم زرعاً  
فالأجراء ضامنون أيضاً  
وإن يكن هو الذى قد غلطاً  
فإنه لضمان ويدفع  
وهكذا جميع أعمال الورى  
وإن يك استأجر إنساناً على  
وغيره من بعد ذاك استأجراً  
فإن يكن من ذين واحد حصداً  
وإن هما قد حصداً بالسوا  
نصف الذى سمي له وتتفق  
وإن يكن من ذين واحد عمل  
فالكل منهم يأخذن بقدر ما  
وإن يك استأجره أن يحصداً  
فإن يكن لذلك الزرع حصداً  
وإن تك الأجرة تتلفنا  
وإن تكن من قبل حصداً تتلف  
كذا الإجازات مع العمال  
وإن يك استأجره يسقى له  
أو أنه يسقيه حتى يدركها  
إلى الدراك أو لوقت علمها

فليس شيء هاهنا للأجرا  
ونحو زرعها فيرسألهم  
لزرع غيره خطاً فقصدا  
وما لهم فى الأجر شيء قصدا  
أو عبده كذلك مجنوناً له  
سواء ثم حصده قلعاً  
وما لهم فى الأجر شيء يقضى  
وقد أراهم زرع غيره خطاً  
لهم أجورهم كما قد تقع  
تجرى على هذا الذى قد ذكرنا  
أن يحصدا الزرع بدينار حلاً  
أيضاً بدينار له أو أكثر  
يأخذ ما سمي له ولا يزد  
فإن كل واحد منهم حوى  
أجورهم أو أنها قد تفترق  
أكثره وواحد منهم أقل  
يحصده من أجره متمماً  
زرعاً بزرع فالجواز وجداً  
فإنه قد استحق ما عقد  
فإنه للزرع يحصداً  
فما له فى الأجر شيء يعرف  
جميعها تأتى على ذا الحال  
زرعاً بوقت يعرفون فصله  
أو يمسك الماء له كذلك  
فإن ذاك جائز بينهما

وإن يكن سقاها بعض الوقت  
أو قد سقاها الغيث حتى أدركا  
إلا بمقدار الذى كان عمل  
وإن يك استأجره أن يأتى  
أو بثمار شجر البرارى  
أو أنه أجـره يصطاد له  
أو يخرج اللؤلؤ والجواهر  
أو أنه لغير وقت عينا  
فإن ذاك كله لن يثبتا  
كذا إن استأجره يأتى له  
من فـضة يكون ذا أو من ذهب  
وإن يكن أعطى له كتـانا  
أو أنه إعطاء للجبن  
أو أنه أعطاه جـلدا كيما  
مما ذكرناه فلا يجوز  
وبعضهم جـوزه فيـدفع  
وشائف الزرع إذا الزرع ذهب  
فإنه لذلكم الشـوافة  
لو أن ذاك الزرع منه لم يبق  
وإن يكن قبل الدراك يذهب  
وإن يكن يغلب ذاك الشائفا  
فما عليه فيه من ضمان  
ولم يكن عليه أن يستأجرا  
وقيل ذاك إن يكن قد قاطعا  
وإن يكن مقاطعا لهم على

ثم سقاها بعد غيث يأتى  
فما له من أجـرة لذلك  
كان قليلا أو كثيرا العمل  
له بما يكون كالكمـاة  
كالتين أو كالحب من أشـجار  
من بره أو بحره واستعمله  
من بحره لأجل قد قررا  
بين أجرا أو له ما بينا  
فالشئ للذى به كان أتى  
بما من المعدن قد حصله  
أو من نحاس أو حديد أو كخشب  
يعمله ثوبا كصوف بانا  
كالتبر أيضا أو سوى هذين  
يدبغه بجـرء مسمى  
وهو بأجر مثله يفوز  
إليه ما كانوا به تقاطعوا  
بأفة أو مثل داء فعطب  
كاملة يستوجب بحالة  
إلا بقدرها فذا له استحق  
فقدر ما شاف لهذا يجب  
طير وقد أورده المتـالفا  
إذ يخرجن عن طاقة الإنسان  
أو يستعين بعد شخصا آخر  
لكى يشوف لهم ما زرعـا  
شوافة إذ عقـدوها أولا

يستأجرن أو يستعين إن تعب  
فما عليه ليله أن يعمل  
زروعه دارت بها من الورا  
تتفعبه وتنفيض ضرره  
عندهم بقدر ما أصابه  
وذاك عن موسى لنا قد رفعا  
من الكرا بقدر ما قد عمله  
إن لم يكن متمما لشغله  
برميته في الزرع إن لم يعمدا  
ولم يجاوز أو يكن مقصرا

خاينه يلزمه إذا غلب  
وإن هما شواقة قد أرسل  
ومن تكن في وسط أموال الوري  
أو حيثما الشواقة المقرره  
وقد أبى أن يدفع من ماله  
خاينه يلزمه أن يدفع  
وإن يك الشائف قد مات فله  
وبعضهم يقول أجر مثله  
لا يضمن الشائف ما قد أفسدا  
وقد رمى كمثله عادة الوري

### إجارة الدور

أو يكرين بيتاً له أو غارا  
وليتفق على كراء يقدر  
وليس يحتاج إلى قبول  
تحتاج للقبول مع عقد زكن  
أكرت هذا لك عن نقد يعد  
قال فثابت كراهم منعقد  
ينتفعن بما بها قد حصله  
وخشب ومستراح والغرف  
ووتد يجعل في المكان  
لذاك في الدار يراها الرجل  
غير ذاك ليس يفعلها  
بهاثم وما كهذا الحال

ومن يشاء أن يكرين دارا  
فليدخلن إليه ثم ينظر  
لمدة معلومة التأجيل  
كذا الإجازات جميعها فلن  
لكن إذا ما قال رب الشيء قد  
وذلك الثاني أكرت منك قد  
ومكثر من رجل دارا فله  
من البيوت الكائنات والسقف  
كذا من الآبار والغيران  
وغير ذاك من أوان تجمعك  
وإن يك استأجرها لمعنى  
من مثل سكن كان بالعيال

وإن يكن للسكن يكتريهما  
وحيوانه وفيهما يدخل  
إلا إذا سكنى معين شرط  
والأمر في الدار لمكتريهما  
وإن يكن من اكتراها استعمالا  
حتى انقضت مدته فالأكثر  
إلا إذا من ذاك شيء منع  
أو صاحب الدار له قد منع  
ولم يصل للنفع من كان اكترى  
وإن يكن يعمرها من اكترى  
فذلك الكرا عليه يلزم  
وإن يكن مفتاحها المكري منع  
وقيل لو أعطى له المفتاح إن  
حتى تقضت مدة الكرا فما  
كذلك إن لم يسكن المكترى  
فما عليه من أجور إلا  
وهذه الأقوال مثلما ترى  
في العقد للأجرة بالدخول  
وقد مضى ما فيه من مقال  
وامرأة قد اكرت لمنزل  
وقد تزوجت بذلك الأجل  
وألزموها للكرا بحال  
ورجل أكرى لبيته على  
صنائع لمدة معلومة  
فإن ذاك جائز والأجر

فليسكن بالعيال فيها  
أضيافه إذا إليه وصلوا  
فما له بسكن غير ذاك قط  
وما لرب الدار حكم فيها  
بعضا وأبقى البعض منهما مهملا  
عليه كله كمثما جرى  
كغاصب وجائر توقعا  
أو انهدام هاهنا قد وقعا  
فإنما عليه ما قد عمرا  
في أول من مدة أو آخر  
جميعه كمثما قد رسموا  
فما له من الكرا شيء وقع  
لم يك هذا المكترى فيها سكن  
عليه من أجر لذاك لزما  
في أول المدة بل في الآخر  
مقدار ما قد كان فيها حلا  
قد بنيت على خلاف غبرا  
يلزم أو بعقدها المفصول  
وما له اخترا من الأقوال  
لها لكى تسكنه لأجل  
فالسكن عند زوجها لها يحل  
كذلك الأحكام في الرجال  
اثنين يسكنانه أو يعملا  
بأجرة معلومة مفهومة  
بينهما على الرؤوس تقدر

اتفقت صنائع الاثنين أم  
والطفل والبالغ في ذا الأمر  
قد عملا في البيت أو لم يعمل  
وإن يمت منهم فتى من قبل  
أو أنه من الدخول منع  
فما عليه أبداً في الأجرة  
وإن يكن صاحبه قد سكتنا  
فذلك الكرا عليه يلزم  
وقال بعض العلماء يعطى  
وفى الذى قد ناب للرقيق  
وذلك الحال إذا ما سكتنا  
وبعضهم يقول يدفع الكرا  
وإن يكن فى النصف منه سكتنا  
وما له أن يكرى العين ولا  
أو يستقى لنفسه أو يسقى  
وجائز أن يكرى المعاصرا  
لمدة والمكترى ينتفع  
ولا يجوز لامرئ أن يدفع  
أمانة وغير جائز لمن  
إلا إذا أكراه موضعاً زكناً  
أو أنه آنيّة يكره  
ورجل يطلع فى سقف أحد  
فلا كراء هاهنا قد يلزمه  
ورجل أوى إلى بيت رجل  
وبمقامه هناك انتفع

تخالفت فهم سواء فى القيم  
على السوا كالعبد عند الحر  
إذا هما كانا به قد نزل  
أن يدخلن فى ذلك المحلل  
بأى مانع عليه وقعا  
شئ يكون لازماً من جهة  
حتى انقضى الوقت الذى قد عينا  
بنظر العدول ممن يعلم  
نصف كراء أول بقسط  
بنظر العدول فى التحقيق  
للبيت كله وفيه قطننا  
جميعه الذى مع العقد جرى  
فما عليه غير نصفه هنا  
بثراً لمن يريد أن يغتسل  
للحيوان من جميع الخلق  
ويكرى الرضى بأجر قدرا  
بما لهم من أداة تصنع  
إجارة لمن له قد وضع  
يأخذها على الذى قد أئتمن  
من بيته لوضع ذاك المؤتمن  
لوضع ما يأمنه عليه  
أو شجر له وفوقه رقد  
وإن يكن أفسد شيئاً يغرمه  
لأجل خوف أو سوى خوف حصل  
يلزمه كراءه أن يدفع

بنظر من العدول يقع  
عليه في ذاك كراء لـزما  
وسكن بعد منع أهله  
جميع ما في الدار كان أو لجا  
به فساد فله لا ينزعا  
قيمته والنزع لن يناله  
فالقول قول ربها مع الجدل  
فالقول قول المكترى فيه قبل  
وبقى الباب بمصرع فقد  
فالقول قول المكترى به يزاه  
ساوى مكاناً خالياً في السقف  
كذهب أو كان كاللجين

بقدر ما كان هنا ينتفع  
إلا إذا ما كان لم يسكن فما  
إلا إذا يمنع من دخوله  
ويخرجن المكترى أن خرجا  
إلا الذى يحدث مهما نزا  
كخشب بنى عليه فله  
وكل ما في الدار كان متصل  
بأنه له وما لم يتصل  
لو كان مصراً على الأرض رقد  
لو أنه في صورة ساواه  
أو خشب في الدار كان أنى  
وجاء الاختلاف في المدفون

### أجرة الحيوان

بأجرة لمدة معلومة  
لا بالذى يكون فوق الطاقة  
مخصصاً أم لم يسم أولاً  
مخصص فغيره لا يعمل  
عنه كذا الطعام مثله  
فإن ذلك الكرا قد بطلا  
بنظر العدول ممن يبصر  
على بهيمة له وينقله  
بعينه فباطل نراه  
شئ، لكىما يحملوا أثقاله  
لجملة أيضاً على ذاك العمل

ومكتر لقوة البهيمه  
يستعملنها بالذى أطاقت  
وهو سوا في ذاك سمي عملاً  
وإن يكن أكرى لها لعمل  
كذلك إن مقدار ما يحمله  
وإن يكن على سواها حملاً  
لكن له غناؤه يقدر  
وإن تكن أكره شيئاً يحمله  
أو في سفينة وما سواه  
ويكرين لرجل مال له  
أو يعملوا فيه ويكرى للجمال

ويكرين جماعة لواحد  
ويقسمون أجرهم على قدر  
وقال بعضهم على الرؤوس  
وإن يكن أكرى لهم بهائمًا  
وقد تفاضلت مع الحمال  
فإن ذاك الأجر يجعلن على  
وقد مضى بيان ذى المسائل  
وما له أن يكرين ما دخل  
كذلك أيضًا كل ما قد ضل  
أو عنده كان بوجه قد دخل  
وهكذا ليس يجوز الاكتر  
أما إذا ما المسلمون نزعوا  
أو أنه تاب وقد أعطاهم  
من بعد ذاك الحال أن يكرها  
وغير جائز لصاحب الجمل  
أن يسلك بمال صاحب له  
وواحد لا يدركن منهم على  
وهكذا لا يدركن أن ينزلا  
وزاده لا يحملن عليها  
وجائز أن يحملن عليها  
وما له حمل المواساة التي  
ما بينهم لو أنهم قد فعلوا  
وضامن بفعل ذاك لكرا  
قلت وأما عرفنا فيحمل  
وإن تكن قد ولدت فالابن لا

ويكرين لائنين أو لزائد  
ما حملوا أو عملوا بلا غرر  
قسمتهم وعدد النفوس  
للحمل أو لعمل قد علما  
أو قد تفاضلت لدى الأعمال  
رؤوسها أو قدر ما قد عملا  
في أول الباب مع التفاضل  
في يده بالتعدييات مثلا  
أو عنده بالفسخ كان حلا  
من أوجه الحرام والذي حظل  
منه لذلك الذي قد ذكرنا  
منه الحرام وله قد قمعوا  
له فإنه يجوز لهم  
لربها بالاحتساب فيها  
ولا لصاحب الذي كان حمل  
في موضع وفيه خوف حنه  
صاحبه فراق صاحبه الأولى  
أو يرفعن قبلهم معجلا  
ولا سلاحه متى يكرها  
علفها إذ نفقه إليها  
يحملها أصحابه في الرفقة  
ذاك له وعنه أيضا حملوا  
ما كان قد زاد عليها قدرا  
سلاحه وزاده إذ يرحل  
يصح فوقها له أن يحملا



لكنه يكرى له ويلزم  
وإن تكن أطاقت الحملا  
ومن تكن في يده بهيمه  
أو أنه استعارها فيدرك  
كذاك أيضا يدركن عليه ما  
كذاك حكم ابنها وقد وجد  
ولا الذي أفسد إلا إن يكن  
وإن يكن صاحبها قد حضرا  
وإن أصيب الحمل أو قد غصبت  
أو أنها قد استحققت أعطى  
وإن بين بأنها حرام  
لو أنه قد كان في الصحراء  
عناء ما كان عليها قد حمل  
وإن يكن لم يعرفنه أنفقوا  
ورجل يكرى حماره إلى  
فساقه بدون حمل أو حمل  
فذلك الكرا عليه أجمع  
إلا بقدر ما له قد حملا  
وأول القولين عندي أعـدل  
لأنما رب الحمار سلما  
ليحملن عليه ما قد حملا  
بدون مانع ولا أعـذار  
وقد مضى بيان هذى المسألة  
وإن يكن أكرى له مثل جمل  
إلى مكان علموه في أجـل

هذا الكرا صاحبها فيغرم  
فليحملنه بعضهم قد قالوا  
لغيره بأجرة معلومه  
دعاويا كانت عليها تسلك  
قد أفسدت يضمنه فليغرم  
بأنه لا يضمن في الولد  
أوصى عليه فهناك قد ضمن  
فذاك كله عليه صـيرا  
أو هلكت أو أنها قد هربت  
حساب محمول عليها قسطا  
فلينزل الحمل ولا يلام  
وبعد ذا يدفع للعناء  
لربها ليس لمن بالغصب ضل  
في الفقرا عناءها وفرقا  
شخص بموضع لكيما يحملا  
عليه في بعض الطريق إذ رحل  
وقيل لا كرا عليه يقع  
إن أخرا أو وسطا أو أولا  
وهو الذي أقوله وأعمل  
له الحمار باتفاق منهما  
وحينما خلى له معطلا  
فما على صاحب ذا الحمار  
في القول في باب الطواري فاصغ له  
ليحملن عليه ما كان حمل  
معين بينهم وقد واصل

إليه في المدة أو فيما أقل  
وإن يكن إليه ذا لم يصل  
فليدفعن للكراء الأول  
وقيل ما عليه فيما زادا  
ولا يحاسبه بما قد منعها  
ولا يمكنهم على كالماء  
وإن يقل للحامل ادفع ما حمل  
واستلمن منه الكراء ومذ وصال  
وقد أبى أن يدفع الكراء  
فليدفعنه إلى وإلى البلاد  
يسودعون له لإنسان وإن  
وقال فيه أزهر نجل على  
ويأخذن مرتين للكراء  
ومن يكن مستأجرا مثل جمل  
غيرك البعير أو قد يقع  
فيه ربن فيضيع ما حمل  
وإن من أكرى لكيما يحملا  
أو موضع يكون منه أبعدا  
وإن يكن قد جاوز الأدنى ولم  
يسلمن ما كان للأدنى فصل  
وإن يكن أكرى له مثل جمل  
فإن ذلك الكراء لا ينقص  
أو موضعا معينيا وإلا  
كذلك إن أكرى له حمارا  
ولم يكن سمي له شيئا فلا

فيستحق للكراء عن كمل  
إلا بعيد ثم ذاك الأجمل  
ثم عنا الزائد فوق الأجل  
عن مدة شيء هناك عادا  
في دربه من مانع قد وقع  
ليستريحوا فيه من عياء  
إلى فلان حينما به تصل  
أبى فلان قبض ما كان حمل  
أو غائبا رآه حين جاء  
أو لجماعة هناك قد يجد  
يضمنه إن تلف عليه عن  
بأنه يردده للأول  
أى ذاهبا وراجعا إلى الورا  
وما عليه اتفقا له حمل  
أو يعثرن أو يكون يفزع  
فلا ضمان يذ من رب الجمل  
لموضع بدرهم قد فصلا  
بدرهمين فالجواز وجدا  
يبلغ إلى الأقصى لمانع ألم  
وليعط للأقصى إلى حيث وصل  
يشيعن عليه من كان رحل  
إلا إذا له زمانا كان حد  
فما له إلا عناء حلا  
ليقضين فوقه أو طارا  
يكون هذا الأكثرا محالا

وإن يكن أكرى بهيمة لكى  
فذاك لا يجوز إلا أن يسم  
وقال بعض جائر ويركب  
كان كبيرا أو صغيراً من ذكر  
وإن يكن أكرى لها ليركبا  
من كان معروفا فلا يجوز له  
وقال بعض جائز إن يركبا  
وإن يكن أكدي ليركبا  
وبعد عقدة الكرا قد سمنا  
أو أنه بعد أصابه المرض  
فإنما له الكرا الأول لا  
كذلك المرأة حين تحمل  
أو أن تكون حاملا ثم تضع  
وابنها لا تمسكته على  
من صاحب البهيمة المكرة  
وإن أراد المكترى أن يرجعها  
أو الذى يكون قد نسيه  
حتى يكون يصلح الموضع  
وإن يكن لأجل ذاك قد ركب  
كذاك إن عن الطريق قد عدل  
ويلزمه مع العناء  
وإن يكن لنفعها قد عدل  
وما له يحمل للصلاة  
وإن يكن عقد الكرا قد أوقعه  
فما له يبطله وقيل له

يركبا قال له شخص لدى  
من كان قد يركبا وقد علم  
بعد عليها من أراد يذهب  
أو أنه يكون انثى أو ذكر  
بنفسه أو غيره إن ذهب  
يركب غير ذين فوق الراحله  
من مثله أو دونه ويذهب  
زيد عليها وليذهبنا  
زيد وفيه الثقل قد تبينا  
فخف جسمه لسقم قد عرض  
يزاد أو ينقص عما فصلا  
من بعد عقد الكرا يجعل  
فإنما عقد الكرا ما قد وقع  
بهيمة إلا بإذن حاصلا  
فإن أبى فلا لسزوم أتى  
إلى الذى كان عليه وقعا  
فما له يركب إذ يأتيه  
ذاك الذى قد كان منه رجعا  
فليغير من عناها كما يجب  
إلى منافع له العنا جعل  
ضمانها إن منيت بداء  
فما عليه من ضمان جعل  
ماء عليها دون إذن أتى  
وفوقها سرج لها وبردعه  
بمثله أو دونه أن يبطله

وما له يقاتلن بها العبدى  
فإن أتى بفعل ذاك لزمها  
وما له الوقوف فوقها ولا  
رجليه في ناحية والخلف هل  
ولا أرى معنى لهذا أصلاً  
وثقل القرآن شيء لا يحس  
قولا ثقيلا أى عظيم الخطر  
أما الصلاة فوقها بالإيما  
والأكل والشراب فوقها فلا  
وما له يمسك من أموال  
ولا ينج غيره عليها  
فإنما لها العنا تعينا  
وما له يمسك مصحفا ولا  
وما له أن يعملن أكلا ولا  
وإن يكن أكرى حماراً خالدا  
فهو لأول يكون منهما  
فإن يكونا استعملاه فعلى  
أى نصف ما توافقا عليه  
والقول في المراكب الموجودة  
كالقول في الجمال والحمير  
فإنها ولو تكون أعظما  
وإنها من الحديد ركبت  
فإنما قوتها لربها  
فما له يحمل زائداً على  
ولا له يزيد لها في السير

أو يطردن صيدا عليها وجدا  
ضمانها مع العنا فليغرما  
يضطجعن قط ولا ينبولا  
يقرأ القرآن فوقها بعض حظل  
فليقرأ القرآن إن تعالى  
فهو على ثقل الجسم لا يقيس  
لا ثقل الأجسام عند النظر  
فلا نرى منعاً به مرسومها  
بأس به فليشربن وليأكلن  
للناس شيئاً فوقها بحال  
فإن يكن يفعل ذاك فيها  
وإن يكن فيها تلاف ضمنا  
أى كتاب فيه يقرأ مثلاً  
صنائع الدنيا عليها يحملا  
وبعده أكره أيضاً حامداً  
أو آخر وقال بعض لهما  
كل من الاثنين نصف جملاً  
رب الحمار ثم مكتوبه  
في ذا الزمان والتي قد جاءت  
بدون فرق بينهما مذكور  
وتحمل الكثير مما علما  
ومن سعي النار حين ألهمت  
لا للذي يكون راكباً بها  
ما اتفقوا عليه كانوا أولاً  
عن قدرها وحدها المقدور

وبالوفاق جاز عن أسلاف  
رجل وهكذا لباس الرأس  
وهكذا الآلات لا جناح  
فإنه إن يعملن لرجل  
لكنه في عمل قد أذنا  
اعمله دون أجره لى يارجل  
ومن على بهيمة قد امتن  
فأجر مثلهم لهم قد جاء  
إن عرفت من قبل للأجور  
وضوؤها فذاك مما يحجر  
لوجهه وفيه ترخيص نرى  
لينظرن وجهه إليه  
لينسخن منها ولا ليقرأ  
فذاك ممنوع ولا نرضاه

ثم كرا الصلى بالخلاف  
وجاز عندهم كرا لباس  
وغيره وهكذا السلاح  
وكل شخص بيديه قد عمل  
ولم يكونا أجره قد بينا  
تلمزمه الأجرة إلا إن يقل  
وهكذا تكون أصحاب السفن  
إذا هم لم يذكروا الكراء  
كذلك في البيوت ثم الدور  
ولهب النار فلا يستأجر  
كذلك المرأة أيضا ليرى  
والماء لا يجوز أن يكره  
والكتب والمصحف ليست تكرى  
أو يحلفن بها سواء

### أجرة الدلال

بيع لشيء أو شراء جملا  
والبيع وقفنا عندهم قد قررا  
لذلك السمسار يمنح العنا  
على كذا كذا من المال رسم  
عنه من أهل المال يوما وذهل  
فيما له باع وما يشتره  
أو الذى من ماله خزنه  
شيئا يبيعه بما قد عرفا

والأجر للدلال جائز على  
وهكذا إجارة على الشرا  
وإن تك الأجرة لم تبيننا  
وجاز أن يشترط مقدارا علم  
ليس على الرعوس والذى غفل  
فإنه تباعة عليه  
وفى الذى أطعمه أو أسكنه  
وإن يك السمسار أعطى الطائفا

ثم له يقاسم من في الأجرة  
فليجمعن ما له قد قبضا  
لو ذلك المأخوذ مقدار عنا  
لأنما الطواف قد أبدى الرضا  
وليس للسمسار دفع الأجرة  
من مالهم إلا بإذن منهم  
ما كان من دين عليهم لزما  
وإن يبيع بأمرهم ثم ادعى  
إليهم فمدع دفع الثمن  
ولازم قالوا على الدلال  
وهكذا ضمان ما كان خلط  
وما له يدفع من مال عمر  
وهكذا عن نفسه لا يدفع  
فإنها تباعة وقيل ما  
إن كان كل واحد منهم قبض  
وإن يك السمسار لما يقبض  
حتى أتى الجحد من الذي شري  
فإنه في كل ذلك غارم  
وإن يك الطائف لما يبيع  
وبعضهم يقول لا عناء له  
وقيل ذا إن كان عادة البلد  
وإن يكن بين أهل البلد  
عن كل شيء باعسه فذاك لا  
لا ينظرون لقيمة الأشياء  
ويضمن الطائف كالسمسار

فغير جائز له بحالة  
لصاحب المال فذا لا يرتضى  
من طاف ليس زائدا عنه هنا  
بدون ما عناء حين قبضا  
بما يبيع طائف من سلعة  
ولا له أن يقضين عنهم  
إلا بإذن منهم تقبضا  
بأنه لثمن قد دفعنا  
وفيه قول غير هذا قد زكن  
ضمان ما يتلف من أموال  
من مالهم يلزمه وما سقط  
عن مال أزهرو ولو كان نزر  
فإن يكن لذاك يوما يصنع  
عليه في ذاك ضمان لزما  
لحقه جميعه وقد نهض  
للثمن الذي به البيع قضى  
أو أنه أفلس أو قد أدبرنا  
وضمان وذاك شيء لازم  
فإنه من العنا لم يمنع  
إلا إذا باع الذي قد حملة  
أن لا عنا إلا إذا البيع انعقد  
ما يأخذ الطائف للتردد  
يجوز لو هم عينوه أولا  
بل يمنحن بقدر العناء  
بتلف كان هناك طارى

وخلطه وأخذته خلاف ما  
وجوزوا الأجرة للطواف  
أو أن يبيع في زمان علما  
فيما يبيعه من الأشياء  
وما له أن يدفعن ما كانا  
إلا لطواف له قد ائتمن  
لأنما ضمان ذلك التلف  
وكل من عاينته بالسلمة  
فجائز أن تدفعن إليه ما  
لو كان طفلا أو رقيقا ولدى  
إلا إذا علمت إنمما أبا  
وإن سيد الرقيق أذننا

باع به وما كهذا علما  
يبيع معلوما بوصف كاف  
ثمارة أو بقله أو عمما  
وحد مدة على الكراء  
لديه من مال سواء باننا  
وقيل جائز لغير المؤتمن  
إليه أيضا راجع ومنحرف  
يطوف في السوق وبالأمتعة  
أردت كي يبيعه وينعما  
بعضهم في ذين منع وجدا  
ذا الطفل آذن له وما أبى  
في ذاك غالجواز قد تبينا

### الإجارة على غرس الأرض

ومن يكن أعطى امراً أرضاً على  
لو عينا الجزء فذاك الأمر لا  
ويستحق الغارس العنساء  
كانت غروسم لرب الأصل  
أو بينهم فمن لها قد غسلا  
إن كلها كانت لهذا تقع  
إن كان بعضها له فقط  
وقال بعض بجواز ما ذكر  
والقول بالجواز أمر يعمل  
وإن يك استأجر أرضه رجل

أن يغرسن لها بجزء جملا  
يكون شيئا جائزا بل بطلا  
بنظر من العمدول جاء  
أو لأجير قائم بالفسل  
يعطى له قيمتها مكمل  
وقيمة البعض إليه تدفع  
مع ذلك العنساء الذي يخط  
على اتفاق بينهم كان استقر  
به لدينا وعليه عولوا  
يعملها على كذا فذاك حل

جميعه يكون للأجير  
أن يغرس أرضا له ويعملا  
عليهما كليهما وعرفوا  
على اتفاق كائن بينهما  
بها على الغرس الذي قد أثره  
بعوض عليه عما ينتزع  
عن ذاك مقدار الذي قد عمله  
فإنه لا يستحق الأجر  
وحده بعض يقول الثمر  
ما الاتفاق بينهم فيه بدا  
لكن له قيمتهما تقدر  
وإن يشا يأمره أن يقلع  
هذا لنقص الأرض مثلما زكن  
أمسكها في أرضه أى ربها  
عليه قلعها إذا هذا طلب  
فلا عناء للأجير وصفا  
إجارة التسمية التى رسم  
لذلك الأجير عند الفرض  
من الدنانير لهم قد علما  
بذى الدنانير التى تحدد  
مؤجرا له كما قد حددا  
ما قد توافقوا عليه أولا  
بنصفها قد جاء عن ثقة  
من كانت الأرض له أن يأكلا  
إلى انقضا الوقت الذى قد أسسا

وذلك النابت فى المذكور  
وإن يك استأجره يوماً على  
بغيرها من الأروض وقفوا  
فإن ذاك جائز عليهم  
وإن تك الأرض التى قد أجره  
قد استحقت بعد غرسه رجع  
وإن يكن لم يفرغن منها فله  
ومن على غرس غدا مستأجرا  
عن ذاك أو يستغنين الشجر  
وإن يكن يغرس أشجالا عدا  
فما له فيه عناء يذكر  
إن شاء ربها لها أن يدعا  
وإن تكن لصاحب الأرض ضمن  
وقيمة الغرس وإن صاحبها  
فلا عناء للأجير ووجب  
وكلما الأجير فيه خالفا  
وبعضهم يقول إنما نتم  
بأن يبيع رب هذى الأرض  
تسمية معلومة منها بما  
ثم يستأجره من بعد  
أن يعمل بها نصيب من غدا  
ثم تكون الأرض بينهم على  
وهكذا من يدفعن لشاة  
وإن يك الأجير يشترط على  
ثمار ما كان له قد غرسا



فذاك جائز على ما يمضى  
والحفظ أيضا من جميع الضرر  
يزرعها بجزء مما استقل  
أجازة بعض وبعض حظلا  
في يد إنسان ليعملها  
بجزء من الغلال يقدر  
من كل نخلة بعرجون يرى  
بلادنا طرا عليه عولوا  
على المواشى بالذى قد جمعته  
وبالعنا أجيره يفوز  
حفر لعين أو لكنس مثلا  
يجوز والعنا له قد جعللا  
ما اتفقوا عليه كانوا أولا  
من مثل مجنون وغائب بعد  
بأجرة معلومة مقدره  
من هذه العين لهم قد حدث  
لهم وبعض قد أتى برخصة  
في ذى البلاد وعليه عولوا  
سعيد نجل ناصر المرضى  
أفتى به لنظر المصالح  
به وغير الحق ما أردنا  
فقط لا للغير من حوائج  
لحائط بقدر قد عينا  
فجائز إن كان نفس النقض  
لا إن يكن من قبل الأجير

وبعد ذاك يقسمان الأرضا  
ويلزم الأجير سقى الشجر  
وجاعل أرضا له عند رجل  
فإن في ذلك خلقا نقلا  
كذلك الأشجار يجعلها  
يسقى لها يزربن يذكر  
وقد مضى ما قيل فيمن أجرا  
من الخلاف والجواز عمل  
وإن يك استأجره يقوم له  
من غلة فذاك لا يجوز  
ومن يك استأجر إنسانا على  
بجزء ونوبة منها فلا  
وبعضهم رخص في ذاك على  
كذلك لو فيها شريك قد وجد  
لكنما الأولى بأن يستأجره  
وغير جائز كنراء نوبة  
لصالح العين ولا لحاجة  
وهو الذى جرى عليه العمل  
أفتى به العلامة الكندى  
وشيخنا عيسى سليل صالح  
ونحن فى الطائف قد عملنا  
لكنه لحاجة للفلاج  
وإن يك استأجره على بنا  
محدد فى طوله والعرض  
من قبل المستأجر المذكور

وإن يك استأجره أن يعملن  
وما توافقا عليه عملا  
أى قبل أن يقبضه المستعمل  
إن كان من لدنه طين يحضر  
فإنه من ماله قد آلا  
وإن يك استأجره لكى يسد  
فجائز إن كان سمي الطولا  
وإن يكن أعطى له نحو جمل  
أو حطبا من الفحوص مثلا  
أو أنه أعطاه كلبا كيما  
فكل ما حصله الأجير  
وصاحب الكلب وللأجير  
وبعضهم أجاز ما قد سبقا  
ولا تجوز أجرة بتسميه  
وقال بعض جائز فما حصل  
وكل من يغصب بشيء منه  
فاستأجر الذى يرد الشيء له  
فذلك الشيء لربه هنا  
وقال بعض جائز وإن يقل  
فى موضع عينه وأنت قد  
فذاك جائز على ما اتفقنا  
ومن له يتلف شيء ويقبل  
فمن رآه دون موضع علم  
فإن رآه كلهم بحيثما  
وإن يكن بعضهم رآه

له من الطين كذا من اللبن  
فانكسرت من قبل قبض حصلا  
فالكر من مال الأجير يجعل  
وإن يكن من عند من يستأجر  
إذا الأجير تم الأعمالا  
للملأمة من حائط قد كان مد  
مع عرضه ولم يكن مجهولا  
ليحملن خشبا له حصل  
بثلث أو ربع قد جملا  
له يصيد بنصيب سمي  
فهو لرب جمل يصير  
عناؤه بحسب التقدير  
فالأجير ما عليه اتفقنا  
من كلما قسمته منتقيه  
يكون شركة لهم كما جعل  
أو أنه يتلف أيضا عنه  
بجزء منه له قد جعله  
وليس لأجير إلا ما هنا  
إن أنت قد وجدت هذا يارجل  
رددته فخذ كذا أجرا يحد  
والبعض بالمنع هنا قد نطقنا  
سيروا وراءه لناس بعجلن  
فإنه له كذا أجرا يسم  
قال فأجره عليهم قسما  
فالأجير كله له جواه

إلا عناء قل ذاك أو كثر  
فلهم عناؤهم لا أزيد  
وكلهم قد وجدوه ها هنا  
وقيل أجرهم لهم مع العنا  
له العناء فوق أجر قد عقد  
إلا العناء عن جميع ما جرى  
فما له من ذاك شيء وصفا  
فليعطه بقدر ما كان عنا  
أو تالفا بأى معنى قد أتى  
إذ ما له بذاك نفع جاء  
أو غيره من حيوان عندي  
كذا كذا من أجرة مفصله  
وقيل بل له العناء بقدر  
بأجرة تخالفت أو أكثرا  
ما كان قد سمى له وجملة  
وإن جميعا وجدوه ها هنا  
نصف الذى سمى له ليس أجل  
قد كان سماه له وحتما  
يعطى له عناءه دون زائد

وما لمن يلقه ممن ذكر  
وإن هم جميعهم لم يجدوا  
وإن يجاوزوا الحد عينا  
فلهم الأجر الذى قد عينا  
أى ما له قد جاوزوا عما يحد  
وقيل لا شيء لهم فيما ترى  
ومن يكن موطئعه قد عرفا  
لكن أقول ليس يحرم العنا  
وإن هم قد وجدوه ميتا  
فإنهم يعطيهم العناء  
ومن يقل من جاءنى بعيدى  
وكان منه هاربا فإن له  
فعند بعضهم يجوز ما ذكر  
وإن يك اثنين لذاك استأجرا  
وقد لقيه واحد فإن له  
وإن للباقين من ذاك العنا  
فإن كل واحد منهم ينل  
وقيل كل واحد يعطيه ما  
وبعضهم يقول كل واحد

### إجارة الصناع

لعمل يكون كالصياغة  
بين أجرا فالعنا كما يحد  
ودون ذاك الوصف هذا قد عمل

وجوزوا إجارة لغاية  
وكخياطة وإن لم يك قد  
وإن له جاء بوصف فى العمل

فإنه يأخذ من ذى الأجرة  
 وإن يكن يعمل هذا أجودا  
 فإنه لا يستحق إلا  
 وإن مما ما اتفقا فيه على  
 وإن يكن فى العين هذا زاده  
 وإن يكن قبيل مدة عمل  
 فإنه يعطيه ما توافقا  
 وقال بعض إن يكن قد عمله  
 فإنما يعطى له من أجرة  
 وإن يكن زاد ف يأخذ العنا  
 وإن يكن أفسد فى الأعمال  
 وأخذ شيئا على أن يعمل  
 فإن ذاك جائز والأجر له  
 بغير أمره فلا جبر  
 وإن يكن لصاحب الشيء عمل  
 وإن له صاحبه كان عمل  
 وإن يك الأجير يعمل على  
 وإن يك الأجير يعمل العمل  
 كمثل أن يشترط أن يعمل  
 فإن يشأ يأخذ ويعطى  
 وإن يشأ أن يأخذ المستأجر  
 يأخذها ويمسك الأجير ما  
 وجوزوا العقدة للإجارة  
 فإن يك الصباغ يوما خالفا  
 فصاحب الثوب له فى الحكم أن

مقدار ما يعمل من صنعة  
 مما عليه اتفقا وحددا  
 ما اتفقا عليه كانا قبلا  
 شيء فيعطيه العنا مكمل  
 فليعطه بقدر الزيادة  
 أو زاد فوقها وأكمل العمل  
 عليه فى العقد الذى قد سبقا  
 فى دون مدة ووقت جعله  
 مقدار ما يبلغ فى ذى المدة  
 فيما يزيد عند أجر كونا  
 ضمان بدون ما جـدال  
 وغيره أعطى وذاك عمله  
 وإن يكن شخص له قد عمله  
 أجرته كاملة التقدير  
 فليس للأجير من أجر حصل  
 فلاجير أجره كما جعل  
 أن ما له أجر فلا أجر حلا  
 على خلاف وصفه الذى جعل  
 طستا وهذا يعملان مرجلا  
 أجيره عناءه بقسط  
 لقيمة النحاس كيف تقدر  
 عمله لنفسه ملتزما  
 على صباغ يعملان بالصفة  
 عما له فى العقد كان وصفا  
 يأخذ قيمة لثوبه تكن

لقيمة الصبغ كما قد تقع عليه الاتفاق ما بينهما في أجره لا مثلاً قبل جعل فليعطه الأجر الذي قد حددا وهو الذي قد زاد فوق الشرط ثوباً وقال انظر إليه ضبطاً فاقطعه لى وخطه لى مبادراً فقصه وخطه بالفسور فقيمة الثوب صحيحاً ضمن فقطع الخياط ما كان ذكر فخطه لى فخطه ثم قصر وأجره له كمثلما أتى وصاحب الثوب له بعد بدا وليعط للخياط عن أجر المقص فما عليه من ضمان وقعا على أخى الثوب هنا حق المقص إن عمل اليوم كذا فيستحق في الغد نصف درهم ليس أجل فما له إلا العنا ولا يزد فيه على الشرط الذى تقدمنا لعمل بأجرة ثم خدم من بعد ما عمله وسددا قيل بإطلاق له أجر يحد لكن لما تضمنه فيه عمل أفسده فما له أجر زكن

أو يأخذن ثوبه ويدفع وإن يك الصبغ أتى بدون ما فليعطه بقدر ما الصبغ وصل وإن يكن يصبغه بأجودا وقيمة الجودة أيضاً يعطى وإن من لخائط قد أعطى فإن يكن هذا على قدرى ترى فقال إنه على التقدير فلم يفى بالقدر المعين وإن له بالقطع أولاً أمر فقال إن كان يجيء بقدر فما عليه من ضمان ثبتاً وإن على خياطة تعاقدت أى بعد قطع غله إذا نكص وإن بدا لخائط فرجعاً قيل ويدرك حينما نكص وإن يكن مع صانع قد اتفق لدرهم وإن يكن له عمل فيعمله يومه أو كان غداً وقال بعض فيهما إنهما وعامل يجحد ما كان استلم فما له أجر ومهما جحد فإنه يعطى لأجرة وقد وإن يكن لم يجحدنه فى العمل فيستحق أجره وإن يكن

كمثل أن يستأجرن أحدا  
أى ذلك الأجير فى الجلد إلى  
أو أنه قد صير الذى ذبح  
أو أحرق الخبز فأجره سقط  
ومن يكن قوته يستأجر  
فى ليله وفى النهار أيضا  
وحاجة الإنسان أيضا مع ما  
وما له لغيره أن يعمل  
ويخرجن لكى ينجى أحدا  
وإن يكن دعاه للحق أحد  
وقيل قدر الشغل بالصلاة  
مثل طهارة تكون والموضو  
ولا أرى هذا من الصواب  
جرت على أن الصلاة والموضو  
ليست من الوقت الذى فيه العمل  
وقد علمت إنما العبادات  
وإن يك استأجره أن يخدم  
فهو إلى غروب شمس يعمل  
وما له بالليل أن يستخدما  
وللأجير يعمل ما يرى  
ويخرجن للصلاة ولما  
وعنه ليس يسقطن من أجره  
وإن يك استأجره لخدمة  
والخبز أيضا وكذا الطحن معا  
والغسل للثياب فيه يختلف

ليذبحن أو يسألن فأفسدا  
أن لا يصح لانتفاع مثلا  
بالذبح ميتة لأكل ما صالح  
وصار ضامنا لما منه غرط  
فليجتهد بحسبما قد يقدر  
ويخرجن لكى يؤدى الفرضا  
لا بد منه مشربا أو مطعم  
ونفسه إلا بإذن حصلا  
ويسقطن من أجره بما بدا  
فإنه يجيبه ولا يصد  
وما لها من المقدمات  
يحط من أجرته ويرفض  
لأنما العبادة فى ذا الباب  
وحاجة الإنسان مهما تعرض  
بل إنها خارجة بلا جدل  
بدون ما شك محكمات  
لزمنا كانا به قد علمنا  
وبعده ليس عليه عمل  
إلا إذا الأجير شا أن يخدم  
إن لم يكن لذاك شغل حضرا  
قد كان من أمورها قد لزما  
شىء بشغله بهذى الصفة  
بيت فتك الكنس كالسقاية  
والطبخ والذى كهذا وقعا  
من خدمة البيت رأى بعض السلف

منها كذا القـدور والصواني  
في مدة لموضع قد علمه  
كما عليها قد يكون قائما  
يربطها أيضا كذاك يطعم  
يسقى له أيضا فذا يلزمه  
جميع ما شاكل ذا ومائله  
تمت هنا مدتهم أم لم تتم  
ولا إلى ما في الطريق فحدوا  
أو نحو ذا من سائر الأشياء  
فإن تكن قبل الوصول تمت  
من أجرة كانا لها قد أبرما  
من قبل مدة لها أبانا  
من مدة والباب هاهنا انقضى

وقيل لا والغسل للأواني  
وإن يك استأجره أن يخدمه  
فإنه يسقى له البهائم  
يحفظها من كل ضر يؤلم  
ويعملن طعامه يطعمه  
ويفرشن فراشه يفعل له  
إلى مكان عينوه وعلم  
لا ينظرن لمدة قد حددوا  
ليستريحوا أو على كماء  
وقال بعض ينظرن للمدة  
فذلك الأجير يستحق ما  
وإن يكن وصوله المكان  
فإنه يعطى بقدر ما مضى

### الإجازات المجهولة

وجزن مع ذاك بذا نص الأثر  
يوما كذا في الهدم والصياغة  
أو يحفرن أو يهدمن كذا البنا  
لينة فكل ذاك منبهم  
إلا إذا هم بعد ذاك تمموا  
ولعناء المثل يرجع القضا  
أى قلبها بالجهل فيه نقضى  
من أذرع أو غيرها عند الأجر  
في مدة كالحفر يوما والبنا

الجهل في عقد الإجازات كثر  
يوما كذاك القول في الخياطة  
إذ ليس يدري كم يخطط هاهنا  
وهل تكون صعبة ذى الأرض أم  
وقيل إن ذاك لا ينبـرم  
فإن هم قد نقضوه انتقضا  
وهكذا يكون رضم الأرض  
لو أنهم يعينون لقدر  
كأجره في عمل قد بنا

وربما يوافقن الظاهر  
قلت وجهل مثل هذا يغتفر  
فالرضم للأرض وهيسها متى  
ليس يزيد عمقه لأكثر  
خلاف حفر البئر حيث الأرض قد  
وأجرة الحجام مما قد جهل  
كم يشترطن من شرطة ثمت كم  
وعمل الأرض بجزء مما  
وكالمساقاة فإن ما خرج  
وعدة الدلاء مما يجهل  
فليرجعوا إلى العنا فيما ذكر  
ثم جذاذ كان للفخل على  
في ثمر وهكذا الزرع وإن  
فالحصد والجذاذ أيضا أجمع  
والصنع فيه الجهل في قول ومن  
هذا إذا عليه قد تتامموا  
ألا ترى بأنه إن أفسدا  
كذلك النسج على ما قاله  
لو أنهم قد بينوا لطوله  
كذاك أيضا عمل الشوافه  
وهكذا الوكيل في الأموال  
وعمل الأخشاب للأبواب  
وهكذا الطواف إذ لا يعلم  
وليس يدري كم ينادى لهم  
والحج بالأجرة مثلا ترى

لباطن وربما يغاير  
لأنه يقل عنده الفرر  
تقاطعوا فيه بأجر ثبتا  
من نحو شبر وهو ظاهر يرى  
تختلفن طياتها بلا فند  
فإنه لا يدركن عند العمل  
يخرج في شرطته مقدار دم  
يخرج منها فهو منه حتما  
من ذاك تحت الجهل كله اندرج  
وإن هم ما وقتوا إذ فعلوا  
بنظر العدل أرباب البصر  
صاحبه ومن بجزء عملا  
لم يك للأجير جزء قد زكن  
على الذي الأصل له قد يقع  
قال به فإنه يجسوزن  
أولا فإن الجهل فيه قائم  
فيه فبالضمان هاهنا ارتدى  
بأنه تدخله الجهالة  
وعرضه ووزنه وغزله  
والرعى إذ لم يدر بالمسافه  
بأجرة فهو على ذا الحال  
وغيرها من عمل الأخشاب  
كم خطوة هناك يخطو لهم  
هناك من صوت وليس يعلم  
ومثل ذاك الحمل أيضا بالكر



قد جوزوا في كل ذا المذكور  
وإنما يقدر العنا هنا  
من أهل تلكم القرى والدور  
ببصر محققا للمعرفة  
لم تقطن عند وجود العقدة  
في الكم ما مستأجر يقول  
قول الأجير إن هم تجادلوا  
فكل واحد له أن يرجع  
قد ادعى التلاف فهو قد ضمن  
وقيل إلا شائفا ومن دعى  
فهؤلاء قولهم مقبول  
صاروا مع الأعمال مثل المؤمن

وعند ذا فالقطع للأجور  
وإن تكن لم تقطن فالعنا  
عدول ذاك العمل المذكور  
أو من لذاك الأمر كان عرفه  
والقول للأجير في الإجارة  
وإن تكن قد ثبتت فالقول  
والشيء إنه لهذا يقبل  
وإن تك الإجارة لما تقطعا  
ولا يصدق الأجير إن يكن  
ما لم يجيئنا ببيان سمعا  
وحافظا ومثله الوكيل  
وما عليهم من ضمان حيث إن

### الدعاوى في الإجازات

وربها تخالف في الصفة  
مع بعضنا ومع أبى حنيفة  
بينه لأنه قد ادعى  
من عمل قام به وعمله  
لمن غدا بصنعة مشغلا  
كنت عليك حين فرض الإجارة  
أصبغه بأسود ولم يني  
رأى أبى حنيفة ومن خلا  
إنك قد أمرتني أن أقطعا

إن كان بين صانع للصنعة  
فالقول قول رب تلك الصنعة  
مع اليمين وعلى من صنعا  
على أخى الصنعة فيما كان له  
كأن يقول رب ثوب مثالا  
شرطت أن تصبغه بحمرة  
فقال من يصبغ بل أمرتني  
فالقول قول صاحب الثوب على  
وهكذا إن قال من قد صنعا

للثوب سروالا فقال لا لا  
إني كنت أمرا قميصا  
وقال مالك وبعض صحننا  
القول قول صانع يكون مع  
إن لم يكن قد جاء رب الصنعة  
وصحح الأول من قد سلفوا  
في أصل إذن مثل أن يقول من  
في قطعه قميصا أو سروالا  
وهكذا يكون في الصفات  
وأیضا الصانع كان قد أقر  
فيما غدا يصنعه ثم ادعى  
والأصل عدم الإذن في ذا الشأن  
وهو بأن القول قول الصانع  
وعادة المحل أن تجر على  
فالقول في أمثال هذى الصورة  
وإن أتى الصانع بالبينة  
فإن رب الشيء فيما قيل  
كمثلما الصانع كان عملا  
وليعطه الأجر الذي له وقع  
بينة فإن رب الصنعة  
على الذي يقوله وبعد ذا  
قيمة شيء الذي به غدا  
وذلك الشيء بعيدا رجعا  
وما له أجر على رب العمل  
وبين أن يأخذه وقد عمل

لم آمن بقطعه سروالا  
تجعل إذ قصته تقصيصا  
وأحمد وابن أبى لیلی هنا  
يمينه على الذي كان وقع  
على الذي ادعاه بالبينة  
لأنه لو وقع التخالف  
كان له الثوب بأن ما قد أذن  
فالقول في ذلك ما قد قال  
مقاله يقبل حين يأتى  
بأنه أحدث نقصانا ظهر  
في ذلك النقصان إذنا وقعا  
وصحح القطب المقال الثانى  
لكن لدى يمينه في الواقع  
كيفية قد عرفوها أولا  
يكون قول مدعى الكيفية  
على الذي يقوله في الصنعة  
يأخذ منه شيء معمولا  
وما له عليه غرم جملا  
وإن تكن ليست لمن كان صنع  
يخلف مع ذاك بررب العزة  
يخير ما بين ما أن يأخذ  
لصانع ليس بمعمول بسدا  
إلى الذي كان له قد صنعا  
لأن شيء إليه ينتقل  
وللذى يصنعه الأجر حصل

لكن عليه نقصه يقوم  
أى أنه مقطوعا يقدّر  
ويدفعن لربه من الثمن  
وفى الصباغ يأخذنه بما  
ثم يرد للذى قد صبغا  
أو أنه لقيمة الصبغ يرد  
والقطب قال فى الذى عندى لا  
ولا على خياطة بل إن له  
أو قيمة الذى به خاط فقط  
لأنما ذاك من التعمدى  
وجاء فى التاج وقال البعض لا  
لأن ذاك الصبغ قد قالوا أثير  
والعين ما يكون مقدورا على  
وإن يكن جاء الأجير وادعى  
إلى الذى استأجره وجحدا  
فالقول فى ذلك للمستأجر  
وإن يكن قال الأجير إن ذا  
وكان قد أنكره رب العمل  
مع اليمين إن يكن العمل  
من أن ذاك الشئ لما يك له  
كأن يقول عادلان اثنان أو  
أنا حضرناء حيي أعطاه له  
فإن أتى ذا ببيانه أمر  
بعد البيان بالمتاع وإذا  
أو ادعى بأنه منه تلف

فى الحالتين الثوب ثم يعلم  
وغير مقطوع وبعد ينظر  
ما بين قيمتيه من نقص زكس  
كان به الصباغ قبل رسما  
قيمة صبغه الذى قد أفرغا  
مع أجرة الصبغ التى كانت تحد  
أجر على الصبغ له قد حصلا  
قيمة صبغة الذى قد جعله  
أو مثل هذين وأجره سقط  
فى ظاهر الأحكام هذا عندى  
شئ لصبغه الذى قد جعللا  
وما له فى الثوب عين تعتبر  
إخراجه من حيث كان جعللا  
بأنه لما لديه أرجعلا  
ذلك أن يكون منه استرددا  
مع يمينه لدى التناكر  
شيئك أى ما كنت منك آخذلا  
فالقول للأجير فى هذا المحل  
ليست له بينة فيما نقل  
حتى ولو بخبر إن حصلا  
ثلاثة من أهل جملة حكوا  
ولم يكن هذا الذى قد قاله  
ذلك يعطيه المتاع إن أقر  
أصر فى إنكاره من يعبد ذا  
فليعطه المثل إذا المثل عرف

أو قيمة الشيء إليه يدفع  
إن قلت كيف صح أن يقولوا  
وذاك لما يحضرن لديه  
بأنما قيمته كذا كذا  
بأنما تصادقا فلا إشكالا  
فيحلف الصانع أن مثله  
أو قيمة المثل الذي قد ذكرنا  
بأنه لم يك فوق ما حلف  
وإن يكن صاحب هذى الصنعة  
فيحلف الصانع هذا شيءكا  
يأخذ ما الصانع كان حلفا  
فإن يكن رب المتاع أبقنا  
فإنه يأخذه منه بلا  
وإن يكن أيقن أن ما حضر  
فإنه يأخذه قضاء  
وإنما جاز له أن يقبضا  
مع أن في يديه أموال الوري  
لأن من في يده شيء قهر  
وإن يكن يتهمنه أن ما  
ليس له بل لامرئ سواء  
فماله يأخذه لو حكما  
وجوزوا أن يأخذنه وما  
فإنه يدفعهما في الفقرا  
وقد أتى في أثر من يعمل  
إلى سعيد فهو في الضمان

قال ابن يوسف الإمام الأورع  
أو يجبرن كمثله أن يغرم  
غذاك إن تصادقا عليه  
أو أن مثله على هذا الحذا  
وإن تناكرا على ما قالوا  
كذا وذاك يأخذن شكله  
ويحلف الصانع بعد ما جرى  
وارتفع النزاع بعد ما وصف  
لم يأت في دعواه بالبينة  
وصاحب المصنوع بعد ذلكا  
عليه إذ يمينه هي الوفا  
بأن ذا متاعه الذي هنا  
أن يطلب اليمين منه أولا  
لم يك شيء بلا شك خطر  
عن حقه وكان ذا وفاء  
ما كان أعطاه له وما تضى  
يعملها لهم وذاك ظهرا  
فحكمه له بحكم قد ظهر  
قضاه أو أعطى له وسلم  
ليعملنه له أعطاه  
له به القاضى غداة اختصما  
زاد به عن قيمة وعلم  
فإن ذا له خلاص حضرا  
بالأجر إن متاع عمرو يبذل  
أصبح ساقطا على الأذنان

وإن يقل بعد لمن أعطاه  
فإن ما أخذت لم يكن لكا  
فقال ذو المتاع لما أقيـل  
ولم يكن في ذاك من بينة  
مع اليمين أنه ما يعلم  
من قبل الذي له هذا ادعى  
كغاصب وقابض الرهـون  
على الذي كان بأيديهم إذا  
بأنهما الشيء الذي أحضرتـم  
قال الإمام القطب إن ما ذكر  
وهو الذي الأخذ به قد صارا  
فيما عن الشيخ الرضى أحـمدا  
وهو بأن يكون قول ذى العمل  
وهكذا من مثلهم يكون  
وإن يك الأجير والمستأجر  
فالقول للأجير أن المدة  
وإن على قدر الكراء اختلفا  
عشرة وقال من يستأجر  
أو يتخالفا على النوع مثـل  
وقال عمرو بدراهم قبل  
مع اليمين حيث كان غارمـا  
وإن يكن قد ادعى المستأجر  
لأجل داع والأجير أنكرا  
فإنه يقبل في ذا الحال  
وإن يقع تخالف في حال

إن رد ما ناولتكم إياه  
وهاك منى فاستلم متاعـا  
قولك من بعيد ما أقررت لى  
فالقول في ذاك لرب الصنعة  
أن عليه قط حقا يرسم  
خلاف إقرار له قد وقعا  
يقبل قولهم مع اليمين  
رب المتاع لم يبين عند ذا  
ليس متاعى فبذاك يحكم  
عندهم هو الذى قد اشتهر  
عندهم لكن أرى المختارا  
عكس الذى عنهم هنا قد وجدا  
وقول مغصوب وراهن قبل  
وتلزمـن عليهم اليمين  
في مدة الأجرة قد تشاجروا  
إلى كذا لأى وقت حـده  
كأن يكن هذا الأجير وصفا  
بل إن تلك ستة لا أكثر  
كقول زيد بدنانير العمل  
مستأجر عند ابن محبوب الأجل  
فالقول للغارم حكما جازما  
شيئا وذاك جيد أو أكثر  
ما يدعى لأجل داع ظهرا  
ما كان للأجير من مقال  
ما بين حمال ورب المال

في قدر المسافة المعينه  
عند يمينه إذا لم يحضر  
وإن يقع تخالف بينهما  
كأن يقول ذا لنحو المشرق  
وذاك قد قال إلى الغروب  
وذاك قد قال إلى الشمال  
فقل إن القول للحمال  
وإن يقل ذلك المحمول قد  
بدرهم وقال من له حمل  
بدرهم أو دونه فالحال  
فيحلفن أنه قد حملا  
والقول في الكراء للمحمول  
ثم يحط بعد ما يكونون  
يقدر العدول هذا حالا  
فالحمل للأقصى وزيد في الكراء  
وإن يقل مكر لن كان أكثرى  
أو هذه الدار إليك قالا  
أو تلكم الدار فقول المكرى  
إن لم يبين مكر وإن هما  
زيادة الأيمان والوفاء  
لو أنما شهود ذاك الثانی  
وإن هما تساويا فتعتبر  
وإن هما تساويا في كل ذا  
وإن يكن رب الحمار يدعى  
أو سرقا أو قال قد أعار

فالحقول للحمال فيما بينه  
بينه رب المتاع المكترى  
على الجهات حيثما قد يما  
كنا عقدنا الأجر بالتحقق  
أو أن ذا قال إلى الجنوب  
فالحقول ما يقول رب المال  
مع عدم البيان في ذا الحال  
حملتنى لموضع قد كان حد  
بل لمكان منه أدنى وأقل  
في موضع ما قاله الحمال  
للموضع الذى يقول أولا  
فيحلفن على الكراء المبذول  
بين المسافتين قد يبين  
وإن جميعا بينا ما قالا  
بقدر المسافة التى ترى  
إنى أكرت بمكرى الأحمر  
أكرتني أشقرها المختالا  
مع اليمين يقبلن في الأمر  
قد أحضرا بينة كلاهما  
تعتبرن فيهم مع الأداء  
زادوا لدى العداد والحسان  
كثرتهم فيقبلن الأكثر  
تساوقا وقولهم فلينبذا  
غصبا على راكمه لموضع  
وجاء ذاك يدعى استجارا

فإن سرقة وغصب طارى  
من بعد ما بحلف قد يدلى  
ولم تقل لى ذاك باسـتـتـجـار  
قد كان معروفا بالاسـتـتـجـار  
بأنه قد كان ذا الإسـكـان  
وليعطه كراء مثل فى الصفة  
ولا بغير الأجر فيما سلفا  
نسيئا بكلف البيـان مبرعا  
شخص على حمار شخص أو جمل  
فقال حامل لقد أعـرـتـنى  
مقال صاحب الحمار والجمل  
بأنه يكرهه فيما سلفا  
أوصله وفيه نقصانا وجد  
بأنه لذكـم ما خـانـا  
فيها أو الحفر كما إن أذنا  
ثم أراد بعد الانتقـالا  
يقـلعه إن شاء أن يحـوله  
أو قيمة عما هناك أذهبـا  
وما حفرت من حفر فادفنا  
أخرجه من قبل وقت قد زكن  
وأجرة للعمل الذى عمل  
مشتـرطا إدراكه يصدق  
وقبل مهما يدعى فيه شـطـط  
لكن يقوم العدول بالوسط  
وقال لم أعمل ولما أحـمـل

فالحقول قول صاحب الحمار  
فإنه يعطى كراء المثلـل  
ومن يقل أسكنتنى فى الدار  
فإن يكن صاحب هذى السـدار  
فيلزم السـاكن البيـان  
بدون أجرة وإلا حلفـه  
وإن يكن بالأجر ذا ما عرفـا  
فأى هذين لنفسه ادعى  
وجاء فى الديوان إن يكن حمل  
وقال ربه عناؤه أعـطـنى  
فالحقول قول حامل وقيل بل  
إن كان صاحب الحمار عرفـا  
وحامل متاع غيره وقد  
فيحلفن بربه أيـمـانـا  
ومكثر أرضا ليحدث البنا  
له بذا غأنفق الأمـوالـا  
فإن ما قد كان موجودا فله  
وإن يكن لأجرة قد طلبـا  
فقال ربها له اقلع البنا  
فالحقول قول ربها فيه وإن  
فليعطه جميع ما كان بذل  
وإن يكن يعمل ذا وينفق  
فيما له أنفق حينما اشـتـرط  
لا يقبلن ما ادعاه من شـطـط  
ومن مضى بما اكترى للعمل

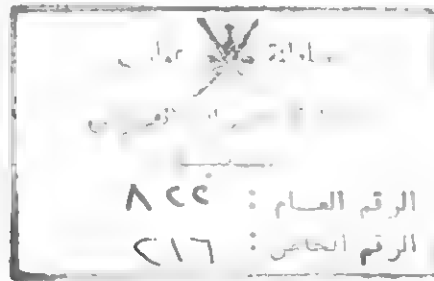
أو أنه لم يوصلنى للمدى  
أو أنه لم يصلحن أو مرض  
أو أنه قد قال منى غصبا  
والقول قول صاحب البهيمه  
فيلزم المكثرى بذل الكرا  
وقيل إن هو وبها أو السقم  
وعن سليل جعفر مأثورا  
ليزجروا عليه زرعاً لهم  
أتاهم الدافع للمنجور  
فأقبلوا به إليه قطعاً  
من فوق تركيبتهم من حيث حط  
قالوا فأجبره عليهم يلزم  
إلا إذا ما أحضروا البيبان  
وإن يقل من كان أكرى الجملا  
أو زدت في الحمل عليه فعطب  
إن أنكز الزائد أو قد أنكز  
أو أنه قد قال إنما العطب  
كذلك مهما يدعى إن حملا  
ومن يكن من ذين يدعى الكرا  
عليه أن يأتى بالبيبان  
وقيل في الشيء إذا ما تلفا  
صاحبه بأحرة يقول قد  
وصانع قال بلا أجر فما  
فالقول قول ربه وقيل  
كذلك إن لم يتلفن وقال من

أو أنا لم أعمل به ما حددا  
هذا البعير ما استطاع ينتهض  
يلزمه البيبان أن يقربا  
أو غيرها مع عدم البينة  
بحسب الذى لهم تقررا  
قد بان فالقول لمكثر علم  
وفى أناس اکتروا منجورا  
وحينما قد حصدوا زرعهم  
يطلب للمنجور والأجور  
وأخبروه أنه قد صرعا  
وأنهم لم يزجروا عليه قط  
كمثلما قد خطه عليهم  
أن الذى قد ادعوه كانا  
جاوزت حيثما عقدنا أولا  
فالقول قول المكثرى لذا السبب  
تجاوزا عن حيثما قد اکتري  
لبس معنى بل هو عندك انتسب  
عليه غير ما اکتراه أولا  
والأجر معلوما لهم مقدرا  
والقول للأخرى في ذا الشأن  
مع صانع له وفيه اختلاف  
عملته فاغرم لما كان فسند  
على فيه من ضمان لزم  
يكون قول صانع مقبولا  
كان له عملته بلا ثمن



بالأجر فالحكم كما كان خلا  
وبعد ذاك في التلاف اختلفوا  
من بعد ما عملته كما وصف  
ولتعتنى قيمته وقد عمل  
كان التلاف فيه عندي قد نزل  
إن لم يبين ربه بالواقع  
كذاك في الصباغ والحصاد  
ومثله البنيا وعامل اللبن  
ونحوهم ففيهم يقال  
أو يفرغوا من عمل ومهنة  
فعمل الصانع ما كان وضع  
وقيل يستحقها مكمله

وقال من كان له قد عملا  
وإن يكن أصاب ذاك التلاف  
يقول ربه بأنه تلف  
فخذ لما قد كان من أجر فصل  
وقال من يصنعه قبل العمل  
فالقول في ذلك قول الصانع  
وقيل في النساج والحداد  
كذلك الخزار والذي طحن  
وهكذا الطباخ والغسال  
لا يدركون أبدا للأجرة  
وواضع متاعه مع من صنع  
بدون إذنه فلا أجرة له



### باب المضاربة

باب به أذكر للمضاربة  
وهي من السنة أى قد ذكرت  
روى الربيع عن أبى عبيدة  
عن النبى الهاشمى المصطفى  
ثلاث حالات يباركنا  
بيع إلى وقت كذا المقارضة  
للبيت لا للبيع فيما ذكرنا  
وابن حزام أى حكيم يشترط  
على قراض أنه لا يحمل  
في كبد رطب ولا ينزل في  
قال فإن فعلت من ذا الحال  
ومالك كان روى عن العلاء  
في مال عثمان على أن ما حصل  
وهذه الأخبار مثلما ترى  
وعائش مال يتامى تبضع  
وقد روى عن عمر بعض السلف  
ثم القراض إنما قد ثبتا  
ما بين أحرار أولى عقول  
من الرجال والنساء ولا يصح  
وهكذا بين المجانين ولا  
وبينهم والبلغ الكبار  
إلا بإذن وأجاز القطب ما  
وبينهم والبلغ الكبار

أحكامها مع الشروط الواجبه  
في خبر عن أحمد وأثرت  
عن جابر الطهر لبحر الأمة  
صلى عليه ربه وشرفا  
فيها لمن لذك يأتينا  
وخلط بر بشعر عارضه  
عن النبى وأتى مؤثرا  
على الذى في يده ما لا يحط  
لما له في الريح أولا يجعل  
بطن مسيل لحذار التلف  
شيئا فأنت ضامن لمالى  
عن جده بأنه قد عملا  
به من الربح عليهما جعل  
موقوفة وأمرها قد شهرا  
في حجرها في البحر عنها يرفع  
بأنه أجازة كما وصف  
في قولهم وجاز إن كان أتى  
أن بلغوا للحلم المعقول  
ما بين أطفال وليس يتضح  
ما بين مجنون وطفل مثلا  
كذلك بين العبد والأحرار  
بين الصغار وله قد تما  
رواه عن بعض من الأخبار

وذاك غيما جاز ما بينهم  
ويأخذ المرء القراض يطلب  
فإن ذاك الحال جائز له  
ويكرهن للمسلم المحترم  
من أجل أن لا يخدم الموحد  
وكرهوا لمسلم أن ييذلا  
من أجل ما قد يستحلون هم  
قال الإمام القطب بعض قالا  
قال وقول المنع فهو مذهب  
وإنما يجوز للإنسان أن  
أو مال ابنه الصغير أما  
من اليتامى والمجانين ومن  
وكل ما قد كان في يديه  
فإن ذاك لا يجوز أصلا  
واليتامى بعضهم أباحا  
لأجل ما قد مر عن عائشة  
وقد أتى في أثر عن مضي  
بمال أيتام فإن ربح وقع  
وإن يكن خسر فخره على  
من الوصى أو وكيل أو ولى  
وهكذا مضارب إذا علم  
وقيل لا يضارب بماله  
وقال بعض جائز وما حصل  
كذلك ما يكون من خسارة  
قال خميس المرتضى لا أعلم

فيه تبايح إذا ما أبرموا  
بذاك فضل الله حين يكسب  
لكى يسد فقره وقيله  
أخذ قراض من كفور مجرم  
لمشرك فذاك منه يبعد  
قراضه لمشرك بذى العلى  
في دينهم من بيع ما قد يحرم  
بأن ذاك لا يجوز حالا  
للأكثرين قد روته الكتب  
يقارضن بماله ويدفعن  
من قد تولى أمره وضما  
مساجد وغائب عن الوطن  
من الأمانات وما يحويه  
يقارضن به ولو تولى  
إن كان فيه قصدا الصلاح  
وعن فتى الخطاب في الرواية  
يجوز للإنسان أن يقارضا  
فإن ذاك لليتيم قد رجع  
من يدفعن ماله من المصلا  
أو من غدا محتسبا في العمل  
بأن لليتيم ما به التزم  
فذاك لا يجوز في أحواله  
من ربحه فليتيم ذا جعل  
على اليتيم صائر بحالة  
صحة هذا القول لو قد رسموا

قلت ومن أباح ما قد ذكرا  
فلا يقول بالضمان إن بدا  
وقد روى القطب حديثا وردا  
قال بأموال اليتامى اتجروا  
وينبغي لى الحجى أن يدفعها  
إلى امرئ ذى قوة أمانة  
لا يعطه الضعيف من لا ينهض  
ولا لمن لا يتقى لربه  
ولا لمن يخاف منه إن غدا  
لا يأخذ القراض من أهل الربا  
كذا المعاملات فى الأموال  
كالبيع والشراء فليجتنب  
والشركات فهى ست ترسم  
هذه أى شركة المقارضة  
ورابع الشركات فى البيان  
وشركة الوجوه وهى ما تسم  
وسادس الشركات أيضا ما تسم  
وتلكم الثلاث الأولى فمما  
لو أنهم تخالفوا فى البعض من  
وشركة الوجه كأن يتفقوا  
فى ذمة من غير مال لهما  
والشرط أن يكون ذاك الربح  
بالاتفاق مع أبى حنيفة  
إذ ذاك من باب تحمّل عنى  
وأسلفنكم وذا ضمان

لطلب الصلاح فيما قد يرى  
فى المال خسر أو أصابه الردى  
عن قومنا إلى النبى أحمد  
لا تأكلنها زكاة تكثر  
أمواله على قراض أوقعا  
وكيس يعرف للتجارة  
بالبيع والشراء حين يقرض  
ولا لمن يخونه فى كسبه  
خليطه فى ماله أن يجحد  
ورببة ومن حراما ركبها  
جميعها عندهم بحال  
أهل الحرام والربا والريب  
وها أنا أذكرها وأنظم  
وشركة العنان والمفاوضة  
ما قد تسمى شركة الأبدان  
عندهم أيضا بشركة الذمم  
بشركة الجبر بها العداد تم  
أصحابنا فيها اتفاق وقعا  
شروطها كما عليه تقفن  
على شرا شئ غدا معلقا  
ولا صناعة بها قد علما  
بينهما وتلك لا تصح  
كذا رواه القطب للأئمة  
وأتحمل عنك أو أسلفنى  
كان بجعل ما به نكران

فمن هنا أنكره ومنعه  
فاروقنا الظهر الإمام المرتضى  
ومالك وصحبه عليها  
تجار سوق سلعة لها وجد  
فمن أراد بعد منهم الشرا  
على الدخول بعد ذا من اشترى  
منها بأن يكون ذاك الاشترا  
أو كان في الزقاق هذا جارى  
يكون للتجر الشراء حين عن  
أو سفر فلا يجوز هاهنا  
سواه من تجار ذاك المنزل  
في ذلك الشراء له مزايدا  
أو ليس من تجار ذا المنزل ذا  
في ذا الأخير بعض من قد سلفا  
بالاتفاق عند من قد ضاربه  
وليس من غش به قد رسما  
من ذلك الربح الذى لهم صفا  
عنى الصحيح والذى قد شهرا  
لكن بنفس العين هذى تجعل  
أما القراض للحجاز قاطبه  
أرض وهو قطعها مرتحلا  
يعطون ما لهم لمن قد عملا  
وبعدها الاسم له قد لزما  
ما سافروا به ولا تنقلوا  
من قرضهم وهو قطع ماضى

وسلف أيضا بحر منفعه  
وشركة الجبر فأصلها قضا  
والقطب قال حينما يرويهما  
صورتها أن يشتري قال أحد  
عند حضور الغير ممن تجرا  
ويدخلن معه فليجبرا  
وإن للجبر شروطا ذكرا  
في السوق أما لو غدا في دار  
فالجبر لا يجوز والثانى بأن  
غلو غدا للأكل أو للاقتنا  
ومنه أن يحضر في ذا المحفل  
ويسكتن فلو يغيب أو غدا  
حتى له من اشترى قد أخذ  
فليس من حق له وخالفنا  
وعرفت شركة المضاربة  
أن يعطينه لنقد علما  
يتجرن فيه بجزء عرفا  
وذلك التعريف فهو قد جرى  
من أنها بالعرض لا تحلل  
ولغة العراق فالمضاربة  
والأول اشتق من الضرب على  
لأن أهل مكة فيما خلا  
يسافرون لقصد ربح علما  
لو أن من في المال كانوا عملوا  
أما اشتقاق ذلك القراض

لأنما المالك للأموال  
ما جاز فيه لهم التصرف  
وإن هما مع دفعه ما بينا  
فعند بعضهم لمن قد قارضا  
وقال بعض العلماء يعطى له  
لأنما ذاك مع الإطلاق  
تصرف للنصف إذا ما أطلقت  
وذلك المقتال في الأوائل  
وأول القولين في المأثور  
وما لواحد من الاثنين  
وبعد ما قد بينوا وأوقعوا  
وبعد ما له القراض دفعا  
كأن شري أمتعة التجر مثل  
فذلك الإتمام شيء يلزم  
إلا إذا ما تركاه عن رضا  
وقيل لكل يجوز يرجع  
ووقع الشروع أيضا في العمل  
كما يدل القول في ذي الصفة  
قال وفي مذهب أصحابنا النجب  
إلا إذا لم يحصلن في المال  
له بأن يمنعه التصرفا  
وما له يمنعه إن لم يعلما  
ومن يكن مضاربا إنسانا  
أو ربح ألف منه لم يعين

من ماله يقطع للعمال  
وقطعة من ربح ذاك يعرف  
كم ذا من الربح له تعيينا  
عناؤه يفرضه من فرضا  
نصفا من الربح الذي حصله  
في الشركات جاء باستحقاق  
ولم تكن قد عينت وحققت  
قد جاء عن بعضنا ووائل  
عن حاتم وهو فتى منصور  
يرجع بعد عقده المكين  
كم ذا من الربح له قد يقع  
وكان في أعماله ذا شرعا  
من قبل أن يتم ذلك العمل  
كمثلما كانوا له قد رسموا  
وذا هو المختار مع من قد مضى  
لو عقدت والمال كانوا دافعوا  
والأول الصحيح للقطب الأجل  
بأنها نوع من الإجارة  
أن لا رجوع لأمريء منهم يصب  
ربح فإن ربه بحال  
نذاك في أمواله ويوقفها  
في المال ربحا كائنا وعدما  
بنصف ربح رأس مال كانا  
جاز وفي ذلك لم يضم

إلا إذا في ذاك قد تعدى  
وإن يكن أعطاه مالا منتقدا  
بالنصف من ربح وخمسائة  
إجازه بعض وبعضهم منع  
بأن نصفه على المضاربة  
وإن يقل أعطيك المال على  
أو مثل ما أعطى فلان بطلا  
وإن يكن بما فلان دفعا  
أما محله يقينا فهما  
بالوزن عند عقدها وبالمعد  
وفي سوى مسكك من دين  
ووجه قول المنع في ذا الحال  
والخلف في القراض بالعرض وإن  
بقيمة فالأكثر من منعوا  
والقول بالجواز قول قد رفع  
والخلف هل تعتبرن القيمة  
أو اعتبارها بوقت قد حصل  
وفي مقال لسوانا قد رسم  
أى مثله وبعضهم يقول ما  
وغير ما قال ابن عباد الأبر  
وهو بأنما القراض لا يصح  
قال وذا القول الذى به العمل  
فليس يوقعن سوى بالعين  
وبالعروض غير صالح وأن

فبالتمدى ضامن إن أبدى  
فقال خمسمائة من العدد  
بالثلث فالخلاف في القضية  
كذلك مهما قال مع عقد وقع  
ونصفه يسلم قد كاتبه  
سنة قرض عند من كان خلا  
وللمقارض العناء جعل  
يدري فجائز إذا ما وقع  
الثبر واللجين لا غيرهما  
يجوز مهما عرفوا لذاك حد  
خلف أتى عنهم على قولين  
تعذر الإتيان بالمثال  
كان مكيلا ذاك أو مما وزن  
في العرض لو بقيمة قد أوقعوا  
عن ابن عباد بقيمة تقع  
يوم الشرا لعرض لديهم  
فيه اتفاقهم على قرض جعل  
يكون رأس المال ذات العرض ثم  
بيع به يكون رأسا لهما  
يقول قطبنا الصحيح المعتبر  
إلا بنفس العين ذا هو الأصح  
كذلك عن أبى مؤرج نقل  
من ذهب تكون أو لجين  
ليس القراض عنده أن تدفعن

إلى رفيق سـالعة ثم تسم  
ثم تقول إن ما تكونا  
والقطب قال حسبما قالوا هنا  
والربح كله لرب المال  
والقرض كالدين فلا يصح قط  
وهكذا القراض لا يحول  
فإن هما لما ذكرنا فمـلا  
فلو هما قد حولا للدين  
لكان كل الربح للذي غدا  
ولو هما قد حولا المضاربة  
لكان ذاك الربح بينهم على  
وفي الأمانة الخلاف نقلا  
إلى القراض ويقول البعض لا  
بالقبض من صاحبها أو من أمر  
وأمر لرجل أن يقبضا  
ثم يضاربن به من بعد ما  
فذاك ممنوع لأنه متى  
صارت له في ذلك القبض هنا  
وكل نفع صاحب المال اشترط  
غير نصيبه وما تعاقدوا  
فإنه يصيرن ما انعقد  
وصار مثل من يضاربنا  
لأنه يستوجب المقاراض  
ممن عليه الدين في نظير

ما كان قد قامت به من القيم  
من ربحها فإن ذاك بيننا  
فإن للمعامل من ذاك العنـا  
إذا بدا ربح بهذا الحال  
تحويل دين لقراض قيد يخط  
قرضا وديننا بعد ما جعلوا  
فهو عن الأول ما تحسـولا  
والقرض للقراض بعد دين  
ذلك في ذمته قد وجـدا  
للقرض أو إلى الديون الواجبه  
ما اتفقا عليه كانا أولا  
فقال بعض جاز أن تحسـولا  
يصح إلا بعد أن تحسـولا  
ثم يردها على ما قد ذكر  
ديننا له على امرئ قد عرضا  
يقبضه بجزء قد علما  
كلفه القبض لدين ثبتنا  
منفعة وأمرها تبيننا  
على مضارب مع العقد وخط  
عليه من ربح هناك حددا  
قراضهم عليه مجهول الأمد  
برأس مال كان يجهلنا  
شيئا من المال الذي قد يقبض  
قبض وفي غناه للمسير



بحث وهاك ما له قد ييـدى  
 يكون بعد القبض عقده زكن  
 يصير داخلا بهذا القرض  
 قراضهم من بعد ما القبض وجد  
 مع رب ذاك المال لو لها استحق  
 بل بالتعنى متبرعا غدا  
 خذ ما على فلان لى قد آلا  
 فقبض المال وفيه عملا  
 وكيـله فى ماله مؤتمنا  
 هذا وفيها الخلف عن أئمة  
 ييـمه ويضربن بالثمن  
 لربه إن قيل لا يصح  
 لجهلهم بئمن للسلمة  
 أو لقطعة أو بخلافة وضع  
 فذاك فى ضمانه قد أصبحا  
 وصاحب المال له الربح حلا  
 عبيدة إمام هذا المذهب  
 بأنما الربح هنا للتاجر  
 والربح بعض للمساكن جعل  
 يرسل مع مقارض شيئا زكن  
 نفعا فويق جزء ربح شرطه  
 ذاك له والأحسن التنزه  
 من واحد لآخر لما جعل  
 يكون منهم واحد قد أخذ

قال الإمام القطب فيه عندي  
 إن القراض إنما أراد أن  
 فليس ما كان عفا فى القبض  
 بل خارجا عنه فإنما انعقد  
 وإنما الأجرة كان يستحق  
 والآن لا يستوجبها أبدا  
 قال وفى التاج أتى من قالا  
 وضاربن به بعقد جملا  
 جاز له وكان فى القبض هنا  
 أبو سعيد قال كالوديعة  
 ودافع مناعه إلى حسن  
 جاز له وقيل لا والربح  
 وللمضارب العفا فى الصفة  
 وما لديه بأمانة وقـم  
 وصار فيه يتجرن فربحا  
 وما له فيه عفاء حملا  
 وذاك قول يرغمن عن أبى  
 وذكروا عن ابن زيد جابر  
 لأن ذاك فى ضمانه دخل  
 وكرهوا لدافع القراض أن  
 ييـمه له وأن يشـارطه  
 وأخذ القراض أيضا يكره  
 خشية أن يكون ذاك قد حصل  
 بينهما من القراض فبـذا

زيادة على نصيب حـددا  
أيضا وللهي الذي قد رفعه  
فلو جرى المعروف ما بينهما  
ويطمئن القلب فيما حصلا  
بأنه ليس على القراض  
من ذلك الربح الذي تعاقدنا  
عن كل قرض كان جر منفعه  
من قبل ذاك الحال أو تقديما  
من بعد ذا مما ذكرنا أولا  
فإن ذاك جائز وماضي

## شروط القراض

شروطه التقى عليها ماضى  
أن يشترط الربح له بحال  
أو ذى جنون كائن من نسله  
من طفله أو ذى جنون مختلط  
عليه في ذمته مضمونا  
ذاك فإن المال في ذا الحال  
له وما فيه عناء أبدا  
عليه فيه من ضمان لزمنا  
لذلك الشرط الذى قد فرضه  
لأنه لفظ قراض بيننا  
أحكامه أحكام قرض واجب  
ذو المال للمال ضمانا منضبط  
ويرجعن قرضا لهذا الحال  
والربح كله لن قد ضاربا  
عليه الاتفاق قد تقدمنا  
فيه الضمان مثل شرط منبرم  
بعضهم بأنه قد غسدا  
يضمن له مضارب لو التزم  
ما كان ربح قسما عند ذا  
قراضهم من أول وحددا  
مال ومن رفيقه المضارب  
كالتمر والزبيب والبر العسل  
وغنم أو جزر أو بصل

باب به أذكر للقراض  
يضمن من قارض رأس المال  
يشترط لنفسه أو طفله  
والربح كله له أو من شرط  
ورأس ذاك المال يبقى ديننا  
وإن يكن يشترط رب المال  
بضاعة فهو وربحه غدا  
لمن غدا مضاربا به وما  
ولم تكن هناك من مقارضه  
وقال في الديوان بل له العنا  
وشرط كل الربح للمضارب  
ويفسد القراض مهما يشترط  
أو يشترط ضمان بعض المال  
فهو بذأ يصير ديننا واجبا  
وقيل إن الربح بينهم كما  
وأنه صح القراض ولمزم  
وذلك الشرط صحيح ولدى  
وإن يكن ينقص رأس المال لم  
والعقد واقع صحيح وإذا  
على الذى كانا عليه عقدا  
وأن كل واحد من صاحب  
له اشترط النجر في جنس عقل  
ونحو ذاك أو كمثال الإبل

أو نوع ما يتجرن به كما  
أو تمر فرض أو يقول في بلد  
مثل الربيع والمصيف أو نفى  
لأن هذا الشرط شرط حلالا  
وفي الحديث المؤمنون هم على  
وقيل غير جائز أن يشترط  
وإن يكن عليه يوما قد شرط  
وما عليه لازم أن يتجر  
بل إنه يتجرن في كلفا  
لأنما المتجر لا يكون قط  
وإن باشتراط ما كان ذكر  
وصحوا ضمان رأس المال  
إن تلف المال وكان قد حجر  
أو أنه عليه جنسا حجرا  
وإن يكن قد سلم المال فما  
فهو على ما عقدا عليه  
المؤمنون هم على الشروط  
وقال بعض ما عليه بالتلف  
والربح كائن على ما عقدا  
وذا لأنه هو الناظر في  
مثل الوكيل لا ضمان يلزم  
والقطب قال ثم قول آخر  
وهو بأنما القراض يفسد  
والربح كائن لرب المال  
قلت ولو قد قيل أن ليس عنا

أن قال تمر بلد قد علما  
معين أو في زمان كان حد  
وقوعها فيما هنا قد وصفا  
وكان معروفنا لهم ما جهلا  
شروطهم وقد ذكرنا أولا  
تجرا بجنس واحد له فقط  
ذاك فقد صح القراض وانضبط  
في الواحد الذي له كان ذكر  
يطمع فيه الربح يوما والنما  
في سلعة واحدة فتشترط  
بينهما لا شك يعظم الفرر  
على الذي ضارب بالأموال  
عليه وقتا أو بلادا إذ ذكر  
فخالف الحجر هنا وكسرا  
قد كان من ربح به أو من نما  
قراضهم لخبر فرويه  
إلى تمام الخبر المبسوط  
ولا الخسار من ضمان قد عرف  
بينهما قرضهما وأكددا  
مصالح المال بجهده الوفي  
عليهما بلا تعد يعلم  
لكنه مستخرج فنذكر  
لأنه خالف ما يحدد  
وللمقارض العنا بحال  
له لأجل ماله كان جنسى

لم يبيعدن لأنه قد خالفنا  
ولا يصح لأخى المال بأن  
ما زاد عن رأس لماله وما  
فإن يكن يشترط ذاك أولا  
وكان ربح المال كله هنا  
كأن يقول آخذن مالى  
وما من الأرباح صار باقى  
إذ ربما أحاط ما قد شرطا  
ولا يصح أخذ شيء يجعل  
فى كل شهر مثل دينار مثل  
إذ ليس يدري الربح دينار هنا  
أو أنه لا يربح من قط  
فإن عقدة القراض تبطل  
والربح كله إليه راجع  
كذلك المضارب العامل لا  
أن يأخذن من رأس هذا المال  
وجائز أن يشربوا بحال  
لصاحب الأصل وثلك آخر  
وإن ثلثا وهو ما كان بقى  
إن قبل الغير الهبات وإذا  
فالمضارب العنا ولا يزد  
وجاء فى الديوان أن تعاقد  
فهو لمن به غدا مقارضا  
فإنه يكون ما بينهما  
كذلك أن يكون ما بينهما

ما حده دافعه ووصفا  
يشترط أن يخرج مما قد زكن  
يبقى فبعد ذا عليهم قسما  
فإنما عقد القراض بطلا  
له وصار للمضارب العنا  
ومائة من درهم تعطى لى  
نقسمه بحسب الاتفاق  
بالربح كله هنا وأسقطا  
من المضارب الذى قد يعمل  
وذلك من مال القراض يبتذل  
أو ناقص أو زائد تكونا  
شيئا فإن كان هناك شرط  
لذلك الشرط الذى قد جعلوا  
وللمضارب العنا الواقع  
يصح أن يشترطن أولا  
شيئا مع الربح بكل حال  
بأن ثلث الربح من ذا المال  
لمن به مضارب متاجر  
لغيرهم بجهة التصديق  
كان أبى من أخذا ونبذا  
والربح كله لذى المال يرد  
بأن يكون كل ربح وجدا  
لنحو شهر ومتى ذاك انقضى  
فذاك جائز على ما رسما  
لأجل كانا به قد علما

وبعده يكون للمقارض  
كذلك إن كان له قد جعل  
من ذلك المال كأرباح البقر  
فجائز أما إذا أعطاه  
فذلك لا يجوز عندهم وقد  
وإن هما قد جعل الربح لذا  
وإن يكن يدفعه لخاله  
أكثر مما يجعل للثاني  
وإن له أعطى بشرط أن له  
ولم يكن عين للمضارب  
فذلك جائز وقيل قد سقط  
وإن يكن لرجلين أعطى  
ولا يكله واحد لصاحبه  
وإن يكن إليه يوما قد وكل  
ويتلفن فضامن عند أبي  
أما فتى عبد العزيز قال ما  
وعنده فجائز أن يكله  
وغير جائز لواحد بأن  
أو يأذن في ذلك رب المال  
فالربح ما بينهما ولا بيع  
من صاحب له فإن يفعل لذا  
إلى رضا الثاني ومهما مرضا  
من بعد ما كان به قد ضربا  
فإن ذلك الربح ما بينهما  
وصاحب المال له يشترط

جميعه فجائز كما قضى  
أرباح جنس علموه مثلا  
أو الرقيق أو سوى ما قد ذكر  
يتجرن لأجل سماء  
أجازه بعضهم كما عقد  
عاما وذا عاما فذلك نبذا  
وعامر ويجعلن لواحد  
فإن ذاك واضح البطلان  
نصفا من الربح الذى قد حصله  
شيئا أو العكس لدى التضارب  
إن كان قد سمى لنفسه فقط  
جاز لذين قسم ذاك قسما  
إلا إذا يأتمنن لجانبه  
وليس بالأمين ذلك الرجل  
عمرو الربيع بن حبيب الأتيب  
عليه في ذاك ضمان لزمنا  
إلى رفيقه لكيما يعمل  
يضرب إلا أن رفيقه إذن  
فإن به ضارب في ذا الحال  
أو يشتري إلا بإذن قد وقع  
ففعله معلق لن ينقذا  
منهم فتى أو جن أو نجبا قضى  
فضرب الآخر بعد ما كبا  
على الشروط السابقة قسما  
على مضارب طريقا يهبط

لديه أو ناسا بهم يسافر  
لربه وللمضارب العنا  
وصار ضامنا لذاك ماله  
وهكذا حيث القراض فسادا  
جميع ذى الثلاثة الأقوال  
شيئا وإنى لم أكن فى المحضر  
ما كان حاضرا فلان عند ذا  
لأجل شرطه الذى تقبدا  
أن يشتري المعزبه والإبلا  
أو يشتري كحنطة قد سمى  
ثم يبيع الخبز حين يبرز  
وقيل جائز كما قد يوقع  
ليس يجوز عقده بينهما  
لربه وللمقارض العنا  
فياخذن حيث عليه قد شرط  
وإن يكن يدخل بعد ما منا  
لم يجدن طريقه الأولى لذا  
كيلا يخالفن شرطا كان خط  
يرى إلى نحو الرجوع سبلا  
وما عليه فى الذى له فعل  
فى تلکم الأولى فيخرجنا  
توصله لموضع الأمان  
من ذاك فهو ضامن فليغرما  
ويسلم المال لهم على الوفا  
قد عقدوا من اتفاق باننا

أو يشترن رجلا يتاجر  
فإن يكن خالف فالربح هنا  
وقيل إن الربح كله له  
وقيل فيه مثلما قد حددا  
فإن فى ذاك من الجـدال  
وإن عليه يشترن لا تشتري  
أو أنه لا يشتري إلا إذا  
فإن ذلك القراض انهـدا  
وإن يكن أعطى له المال على  
يجزرها ثم يبيع اللحم  
يطحنها وبعد ذاك يخبز  
فإن ذاك الأمر شيء يمنع  
وإن يكن أعطاه مالا مثلما  
غيربحن فالربح صائر هنا  
وإن عليه لطريق يشتري  
فإن يخف ينحاز حيث أمنا  
يرجع بالمال لربه إذا  
وهى التى كانت عليه تشتري  
وإن يكن لم يجد الأولى ولا  
فإنه يبيع حيثما حصل  
وإن يكن لم يجدن أمنا  
منها ويأخذن طريقا ثانى  
فإن يكن خالف ما قد لزما  
إن تلف المال ومهما خالفا  
فإنهم فى ذا على ما كانا

زكاة ربح كلها قد تسقط  
 ما شرطوه فهو شرط ثبتا  
 على مضارب مكانا مرتبط  
 أو سلعة بينها عيانا  
 في أى سلعة ودرب قد مشى  
 يكون عنه البحر قاطعا وجد  
 بقطع للبحر ولا ييالى  
 فتلف المال بذا وعطبا  
 وبعضهم جوز لو لم يأذنا  
 فغير جائز له فليمتنع  
 بأنه بالمال قد يضارب  
 لو كان خلف البحر هذا ابتعدا  
 عادة بلا ضمان حصلا  
 يكن تعدى ما له كان لزم  
 يلزمه مع قطعه للبحر  
 على جواز التجر في ذا الشأن  
 ذلك أو يكون خلف البحر  
 كانت لأهل الشرك عنها يبتعد  
 يكون حكمه كحكم البحر  
 في كل مال للقراض جملا  
 ولا شراء النخل والعقار  
 ما ينقصن من رأس ذاك المال  
 في ذلك الحال صلاحا ظهرا  
 أو لأخى المال فحسب إذ سعى  
 وأمر ذى المال يخالفنا

وصاحب المال له يشترط  
 من حصة العامل والعكس متى  
 وإن يكن رب المتباع ما شرط  
 ولا طريقا لا ولا إنسانا  
 فإنه يتجرن مع من يشا  
 وليتجر حيث يشا غير بلد  
 وجائز بإذن رب المال  
 فإن يكن بدون إذن ركبنا  
 بالماء أو بغير ماء ضمنا  
 مادام لم يمنع أما إن منع  
 واختير مهما عرف المضارب  
 إلى أماكن لها تعودا  
 فإنه يضاربن لها على  
 إن لم يكن يمنعه من ذاك ولم  
 أولا فإن الإذن عند التجر  
 واقتصر الأشياخ في الديوان  
 حيث رجا الأرباح أن في البر  
 وذاك بالإطلاق إلا في بلد  
 وموضع الأخطار لو في البر  
 وما لمن ضارب أن يستعملا  
 غرس الزراعات ولا الأشجار  
 وضامن هذا بالاستعمال  
 وجوزوا استعمال ذاك أن نرى  
 لنفسه ومن له المال معا  
 وقيل كل من يضاربنا



وما له ربح إذا الربح وجد  
ذا الباب من مسائل المخالفة  
في ذاك من خلافهم ويظهر  
بأنه جاز لمن قد قارضاً  
في كل ما الأرباح فيه يأمل  
إلا بدين والجواز ذكرنا  
عنه جواز التجر بالأصول  
وفي اشتراط موضع متسع  
أو أنه يثبت لو من بعد  
في عمل على خلاف رفعنا  
بيانه في نظمنا مقرضاً  
على الذي حل وما ليس يحل  
وقد مضى بيانه منمقاً

فإنه يضمن ما كان افتقده  
وهو مقال عم ما قد أسلفه  
وعم ما من بعد هذا يذكر  
وذكر الشيخ ابن بكر المرتضى  
يجعل ما على القراض جعلوا  
مما يحل البيع فيه والشرا  
والقطب قال ظاهر النقول  
واختلفوا في منعه من موضع  
هل يثبتن إن كان عند العقد  
أو أنه يثبت لو قد شرعا  
في عقدها هل لازم وقد مضى  
وإن يكن عقد القراض يشتمل  
ففيه خلف في البيوع سبقا

### أحكام القراض

لنفسه أو غيره ممن ضرب  
من العدول العارفين البصرا  
وهو الصحيح القطب هذا قد يرى  
أن يشترى من ربه أو نائب  
بكل مال للقراض قد وضع  
ذهاب عين تلکم الأموال  
وليس ثوب للصلاة كانت  
والحمل للسلاح في الأوطار  
ويلزم العناء منهما فعمله

جاز لرب المال أخذ ما أحب  
بالببيع أو كان بتقويم جرى  
وقيل لا يجوز إلا بالشرا  
وجائز لذلك المضارب  
وصاحب المال له أن ينتفع  
إن لم يكن في الانتفاع الحالی  
مثل ركوب جمل لحاجة  
وكل ما خف كسكنى الدار  
قال الإمام القطب ذاك ليس له

وآخذ القراض أيضا يمنع  
إن لم يكن فيه صلاح المال  
وليس للسفيه أن يضاربا  
وقد أجاز القطب فيما كتبه  
كما يجوز أن يكون عاملا  
فإنه يجوز يأخذنا  
لأنما الحجر على أمواله  
والمال للقراض مال غيره  
ومن أجاز البيع للأطفال  
أجاز أن يؤخذ للقليل  
وهكذا للطفل أيضا حلا  
وجائز أن يفعل المقارض  
إن يكن المال له بحاجة  
كمثل أن يعطى أجرا لأحد  
ومثل أن يسامحن في بيعه  
كأن يريد بالذي قد فعلا  
فوالذي يفعله في الحال  
وإن يبع شيئا على الحلول  
فجحدوه فهو ضامن إذا  
ولا يمر لذلك المال فإن  
وإن إليه بعد ذلك قد رجع  
لكن عنا ما استعمل المعار له  
وإن يكن في البيع حط أو غبن  
أى بالذى لا يقع التغابن  
وإن أحل المشتري من الثمن

بذلكم لنفسه ينتفع  
ويلزم العنا بهذا الحال  
ومن عليه يحجرن وذى الصبى  
من السفيه الأخذ بالمضاربه  
ومثله المحجور أيضا جملا  
مالا لغيره يقارضنا  
ليس على أبدانه رحاله  
لا ماله فيدخلن في حجره  
فيما غدا قتل من الأموال  
منه على القراض لا الجليل  
يأخذه على قراض جملا  
في المال ما فيه صلاح عارض  
أو من غدا مقارضا بحالة  
يدله على بيوع في البلاد  
لنظر الصلاح في وقوعه  
أن يجلب الناس إليه مثلا  
يخرجه من رأس ذاك المال  
ولم يكن يقبض للمبذول  
لم تك من بينة معه لذا  
أعاره ويتلفن فقد ضمن  
فما عليه في الذى كان وقع  
عليه لازم هنا أن يبذله  
في البيع والشراء غبنا لا يكن  
به فإنه لذلك ضامن  
أو بعضه فإنه بذأ ضمن

عن مشتر من ثمن قد خطا  
فمن جميع المال ذاك قد سقط  
لنفسه وصاحب الأموال  
بطائفا منه ويجعلنا  
منه ورقا يكتبن فيه  
ويكرين ما احتاجه بما يجد  
من ربحه من قبل قسم جعلنا  
إذا الصلاح فيه قد أصيبنا  
أخى أمانة على ما قد وضع  
ليست تخون ما لديها مؤتمن  
فما عليه من ضمان قد عرف  
دين القراض قدر ما قد يكتفى  
وإن يضع أكثر في الرهون  
ما تلف الرهن بحادث أتى  
لم يلق غير الرهن فالجواز عن  
ما بيديه كان فيه عملا  
أن يأخذن أجراً على ما عمله  
نصاب بالضيايع والخراب  
منزله وجمل قد حملا  
منه إذا أكره في ذى الصفة  
فيه إذا ما فيه ربحا يعرف  
ملكه فإنه لا يمتنع  
يأذن فيه بعده للعمل

وقيل مهما باع ثم خطا  
فإن ما من ثمن له يحط  
لأنه الناظر في ذا الحال  
وجاء في الديوان يكتبنا  
وما به يكتب يشترى  
ويشترى المصباح منه ويقدر  
ويدفع الكراء مما حصلا  
وجائز أن يشترى المعينا  
وجائز يستودع المال مع  
ويتركه عند زوج إن تكن  
وإن أصابه بذلك التلف  
ويرهن البعض من الفراض في  
لا يرهن إلا كفاف الدين  
فإنه للفضل ضمان متى  
وقيل لا يرهن إلا إن يكن  
ويكرهن أخذ أجرة على  
وبعضهم يقول لا يثبت له  
مثاله خيطة الثياب  
وجائز أن يأخذ الأجر على  
كمثل أخذ غيره للأجرة  
وجاز للمضارب التصرف  
أو ظن أن فيه ربحا لو منع  
وذا كان يمنعه لأجل

## فعل وارث المقارض في المال

يصح في قراضه أن يعمل  
بأذنه أو كان فيه مستدل  
عقد القراض لازم ويورث  
بييع ما احتاج لبيع واجب  
أو أنه احتاج لمؤنة تعد  
كمثل غصب أو كمثل سرق  
من بعد جمعه لرب المال  
يلزمه إليه أن يرتصلا  
هذا الذي قد سطروه في الأثر  
إليه كان الربح فيه ظاهرا  
ييق لو ارثيته ميراثا علم  
ربح إذا ما الربح فيه قد زكن  
بنفسه وذا على مقال  
يقسم وحده لربح فيه عن  
في قسمه وهو مقال قد زكن  
موروثه من كلما تقدا  
من بعد موت من له كان قهر  
له منابه كما قد جملا  
إذ كان حيا لو هناك ما ظهر  
لكنما الوارث قالوا يضم  
وبعد علمه بذاك اتجرا  
من قبل والوارث بعده اتجر  
لا ما عليه العقد قد تكونا

إن مات من ضارب فالوارث لا  
لو كان قبل موته فيه عمل  
وقد روى عن مالك من حدثوا  
وجائز لوارث المضارب  
إذ كان إن لو لم يبعه لفسد  
أو أنه خاف عليه إن بقى  
وجاز جمع المال للإيصال  
إن حضر المال وإن غاب فلا  
إن يغيب المال بمقدار السفر  
والقطب قد ألزم أن يسافرا  
أو لم يكن إلا إذا الميت لم  
وجاز للوارث أخذ السهم من  
لو قسم الوارث للأموال  
من قد أجاز لأخي القراض أن  
لو أن رب المال كان ما أذن  
ويلزمه فيه ما قد لزما  
فإن يك الوارث بالمال اتجر  
فما من الربح هناك حصلا  
إن كان من مات به قد اتجر  
ربح به في حين تجر كونوا  
تلافه إن بالممات قد درى  
فإن يك الموروث لما يتجسر  
فإن للوارث من ذاك العنا

أن يضمن التلاف مهما نزلا  
 إن كان هذا بالممات قد عرف  
 بلا عنا في الحكم عنده قدر  
 بدون إذن ربه في الحال  
 عناؤه لأجل ما قد عمله  
 أو دونه بل مثل ذاك جائى  
 وبعده يتجرر المقارض  
 إن قبل موت ربه به اتجرر  
 يعلم بالممات أو لم يعلم  
 إن كان عن ممات هذا قد عرف  
 وإن يكن من قبل ذا لم يتجرر  
 قام يتاجرر بالأموال  
 أخا تبرع ويعطى للعنا  
 ويضمن لتلاف جائى  
 من بعد ما الممات عنده استقر  
 حكما وبينه وذى الآلاء  
 ليس بمعتد على الأموال

إن كان لم يعلم بموته بلا  
 ويلزمه ضمان ما تلف  
 وبعده علمه بموته اتجرر  
 لأنه متجرر بمال  
 وبينه وربّه فإن له  
 لا زائد عن ذلك العناء  
 كذا رب المال حين يقبض  
 وإنما منا به له استقر  
 على حساب ماله قد رسما  
 لكنه يضمن في هذا التلف  
 وبعده علم بمماته اتجرر  
 وبعده ما قد مات رب المال  
 فإنه بعد في الحكم هنا  
 ما بينه وبين ذى الآلاء  
 أن يعلم بموته ثم اتجرر  
 وقيل يعطى قدر العناء  
 لأنه في هذه الأحوال

### القراض إذا غصب

أو بعضه ممن به قد يضرب  
 فهو على قراضه المكين  
 مقارض من قبل حال غصبه  
 فغرم القيمة أو مثلا وفا  
 أو قيمة كأول من مال

وإن يكن مال القراض يغصب  
 ثم عليه رد بعد حين  
 لو أنه قد كان لم يضرب به  
 وإن يكن مع غاصب قد تلفا  
 فذلك المغروم من مثال

إن كان هذا قبل أن يغتصبا  
أو بعضه وان يكن ما ضربا  
فغير كائن هنا ما غرما  
حتى يرده إلى صاحبه  
ثانية على اتفاق قد سبق  
وإن يضارب بالذي كان غرم  
وكان لم يضارب من قبل  
وللمضارب العنا وضما  
لأنه صار أخا تعدى  
لأنما المضروب ليس عينا  
وإن يكن آخر القراض قد صرف  
كمثما ليس يجوز قط له  
وبعد ذا بعينه قد ردا  
فما له بضاربن قط به  
ثم يرده له من بعد  
وقال بعض إنه كسارق  
فإن يكن بعينه قد أرجعه  
لو لم يضاربن بذاك قبلا  
فهكذا إن كان قبلا ضاربا  
أولا فلا حتى يرده إلى  
فيرجعنه على القراض  
وكل ما قد أفسد المقارض  
فغرمه لصاحب المال وقد

أو يسرقن ب كله قد ضربا  
به قبل أن يكون غصبا  
مثل قراض كان قد تقدما  
ثم يعيده ليعملن به  
أو أنه على خلاف يتفق  
من قيمة تكون أو مثل علم  
فالمال والربح لرب الأصل  
إذا له الهلاك قد تكونا  
بضربه بذاك قبل الرد  
ما كان مغروما له يقينا  
لنفسه شيئا من المال عرف  
أو أنه أتلفه وأكله  
أو مثله أو قيمة أعدا  
حتى يرده لنحو صاحبه  
على القراض إن يشا للرد  
ومثل غاصب بدون فسارق  
يضاربن به بعقد أو قعه  
وإن يردوا قيمة أو مثلا  
به فجائز بأن يضاربا  
صاحبه جميعه مكمل  
له بعقد بعد ذاك الماضي  
من القراض حينما يقارض  
قيل بأنه إلى المال يرد

## ما للمقارض في مال القراض

ومن يكن مقارضا في مال ينتفقن منه فيأكلنــــــــــــــــا ويكتسى ويغسلن للكسوة وقيل لا يثبت ذا ولو شرط فذاك ثابت له وإلا وقيل إن عين مقدارا يخص أولا فلا وقال بعض إن شرط وهو مقال قومنا وعن أبي وقال بعض يأكل اليســــــــــــــــيرا ويفعلن كل ما يحتاج له فقط لا من حينما القبض حصل وقيل ينتفقن كل ما غدا لكنما ذاك من الربح فقط فإن يقع في بلد تعمودا فإنه ينتفقن منه على قلت وذا المقال فهو الأقوم لكن مع افتراقهم يرد ما على جميع تلکم الأقــــــــــــــــوال يتركها في المال إلا إن يكن ومن يرى إجارة الإنفاق فإنه إن يكن المال كثر وإن يكن قلا فلا يجوز قط وفي كلام قد أتى عن قومنا

فجائز له على مقال ويشربن منه ويركبنــــــــا وكل ما يحتاج من مؤونة وقال بعض إنه إذا اشترط فما له من ذاك شيء أصلا بشرطه جاز إذا عليه نص فالشرط والقراض كله سقط محمد العلامة المذهب ويشربن ويركب المذكــــــــــــــــورا في نفس وقته الذي قد عمله لأنما الانفاق كان للعمل إليه محتاجا بلا حد بدا وقيل بالعادة هـذا مرتبط بأنه ينتفقن أبدا ما كان من عادتهم قد جمعا لأن للعادة حكما يعلم كان بقى من كسوة ما أهرما فالرد لازم بكل حال صاحبها قد طاب نفسا أو أذن ولو بلا شرط ولا اتفقــــــــــــــــاق لا إن يكن شيئا قليلا قد نزر ولو على الجواز إلا إن شرط في الحد للكثرة قد تعينا

من الدنانير وما عنهما يزد  
يجوز إلا إن بشرط جعل  
في كل وقت وزمان يوجد  
مقدار خمسين من الدنانير  
كيف يكون للكثير جدا  
لتجبره وحينما يمارس  
وجائز فيه بإذن أهله  
مال على القراض أيضا قد جعل  
في النفقات والذي قد قد لزم  
يحملة الربح الذي منه أتى  
ربح فمن رأس لذاك المال

بأنما الكثير خمسون تعد  
وما يكون دونها قل ولا  
قلت وهذا الحد لا يطرد  
فإن في هذا الزمان الحاضر  
ليس كثيرا بل قليل جدا  
ويأكلان في وقت ما يلبس  
لا في زمان التجبر في منزله  
وإن يكن في يد هذا لرجل  
فإنه يحاصصن بينهما  
ولو مداواة لنفسه متى  
وقيل مهما لم يكن في الحال

### خلط المقارض أموال القراض

ولو لواحد تكون حالا  
من ربحها في كل واحد سوا  
فإن خلطها له شيء يصل  
تعددوا فإن خلطها حجر  
أو جعله منها بلا تفاوت  
مال محمد لمال أحمد  
به سواء وهو قول صائب  
يخدمه بلا قراض فيه  
لديه فهو جائز بحالة  
يخونه ولا يضيع مثلا  
فإن ذاك ضامن بما صنع

لا يخلط المقارض الأموال  
إلا إذا كان الذي له استوى  
فإن يكن على السوا هذا جعل  
أما إذا الأموال كانت لنفر  
لو أن كميتها تساوت  
وماله يستخدم من أبدا  
كذلك أيضا ماله يضارب  
أما إذا لغيره يعطيه  
أو يستعين به في الخدمة  
إن يكن المعطى قويا وهو لا  
لكن إذا ما تلف فيه وقم



لأنه قد وقع العقد على  
وصح عند القطب لا تضمينا  
ليس يخون لا ولا يضيع  
لرعى أغنام القراض أو على  
إن كان من قارض في الأموال  
وما لمن كان لمال أخذا  
مالا بضاعة ولا مقارضه  
وذاك كيلا يشغلنه فيضر  
وذاك بالخصوص عند من يرى  
والخلط واستخدام مال عمرو  
بإذن أهل هذه الأموال  
وإن يكن في الخلط لم يؤذن له  
إن يتلفن مع من به استعانا  
ولا بتضييع ولو بتجر  
والخلط في التاج يجوزوه  
قال وقيل إنه لا يخلطن  
وخلطه بدون إذن منهم  
ولا يبيع أو يشتري من مال  
وأخذ مالا على مقارضه  
على قراض مثلا قد أخذا  
فإن تكن خسارة في المال  
وإن يكن في المال ربح ظهرا  
فالربح بين صاحب الأموال  
إن كان لم يعلم ومهما علما  
وقال بعض إنه ولو علم

أن يعملن وحده ما حصل  
إن يك بالقوى مستعينا  
مثل إجارة إذا ما توقع  
سوق لها ومثل هذا جعل  
لا يفعلن مثل ذي الأحوال  
على قراض من فتى أن يأخذا  
على الذي من قبل ذاك قبضه  
بصاحب الأول فالضر حجر  
بأنه قوته قد اشترى  
لخالد يصح دون نكر  
كذلك أخذ المال فوق المال  
فلتلاف ضامن إن حله  
ولو بلا تعميد قد كانا  
وبخسارة عليه تجرى  
لما لهم إلا إذا نهوه  
لو ماله إلا إذا لهم أذن  
ففى الضمان الخلف عنهم يرسم  
عمرو لمال خالد بحال  
وغيره أعطاه لما قبضه  
فإنه لضامن بفعل ذا  
فهى على هذا بكل حال  
لما به الثانى غدا متجرا  
والتاجر الثانى لهذا الحال  
فما له إلا عناء قوما  
يأخذ من ربح نصيبه الأتم

وغيره أعطاه أيضا بعد ذا  
به وفيه الربح أيضا ظهرا  
ويأخذ التاجر نصفه وتم  
من كان أعطاه القراض أولا  
أمواله بحسب عقده الوفي  
بالنصف أعطاه سواء بعد ذا  
فصاحب المال له يصير  
والتاجر الأول بالسدس انطلق  
فخلطه مع غيره ممتنع

وإن على النصف له قد أخذ  
بالثلثين والأخير اتجرا  
فصاحب المال له نصف علم  
ويدركن ذلك الثانى على  
تمام ثلثيه من الأرباح فى  
وإن يك الأول لما أخذ  
بثلث فاتجر الأخير  
نصف وللأخير ثلث استحق  
وكالقراض كل ما يسودع

### الأخذ بالدين إلى مال القراض

إن آجلا أو عاجلا فى الحين  
فالبائع بين الناس قد تعودا  
وما عليه من ضمان قد حصل  
حنيفة وبعض أهل المذهب  
يضمن رأس ماله الذى دخل  
قد باعه لأجل معلوم  
به هنا تردد قد شاعا  
لأن للأجال قسما من ثمن  
أن يأخذن فيما نرى للدين  
مال القراض دون إذن قد زكن  
كان لأموال القراض لاحا  
فالربح ما بينهما من بعد ذا  
والضرر كائن على من قارضا

صح القراض إن بيع بالدين  
لو أنه بدون إذن قد بدا  
بالنقد تارة وطورا لأجل  
قال الإمام القطب ذا قول أبى  
ومن يقل فى ذاك بالضمان هل  
أو يضمن قيمته فى يوم  
أو أنه يضمن ما قد باعا  
واستظهر الثانى الثمينى الفطن  
وليس للمقارض الأمين  
إلى الذى فى يده قد كان من  
من صاحب المال ولو صلاحا  
فإن يكن بدون إذن أخذ  
على اتفاق بينهم قد فرضا

وبعضهم يقول ما لم يحجر وإن يكن قد قال رب المال وهو على وعليك فعلى وإن يقل دائن لمال القرض فإنه يلزم رب المال لو أن ما كان به استداننا أى فى يدى مقارض ولم يكن وإن له ما يشتري إليه حد وإن يكن زاد على ما حددنا وإن شرى لنفسه من قارضا أو أنه بوجهه قد اشترى وينفذ مال القراض عنه ويضمن المال بهذا الحال وقال بعض إنه إذا عقد فإنه لصاحب المال غدا على الذى قد كان ما بينهما كذاك من معه أمانة الورى وذلك الشرا بدا كان بيد لذلك المال ففيه ما مضى وقد أتى فى أثر مؤثر لسلعة وبالكرا لها حمل إن الكراء لازم له إذا إنى لم آمرك بالتددين فإنه عد الكراء هاهنا إذ لم يكن من سلعة المضاربة

عليه ذا فإنه لم ينكر خذ ما تشاؤه إلى آجال ما شرطا أخذا وربحا جعلنا إلى أو مالى فإننى أقضى ما يأخذن هذا إلى آجال جاوز ما فى يده قد كانا عليه منه قط شئ يلزم من ذلك المال فعنه لا يزد فما يزيد فعليه ذا غدا شيئا بأموال القراض ومضى لنفسه شيئا هناك حضرا ما كان بالشراء قد حصله وكان خائنا بلا جدال شراؤه لذلكم يدا بيد وهو يكون فى قراض عقدا من اتفاق قبل ذا تقدما ثم اشترى لنفسه بها شرا أو أنه بوجهه كان عقد فيمن شرى بمال من قد قارضا ومن بأموال القراض يشتري فعطب المال الذى فيه عمل قال له رب الكراء بعد ذا على فى مالى إذ فارضتتى ديننا على كامله تعيننا شى بقى فكله قد أذهب

فصار بالكراء محمولاً وقد  
وهكذا إن لثياب أفرغا  
ليست من القراض حسبما هنا  
إن كان من مال القراض ما بقا  
فأجر المقارض الصباغ إن  
وإن يقل دائن على أدركا

بقي الكرا ديناً عليه منعقد  
بأجرة لصباغ ليصبغها  
بل هي من دين به قد دأينا  
غير الثياب كله قد نفقنا  
يصبغها بالدين ثم تتلفن  
عليه لو كل القراض هلکا

### القراض بالمال بعد الخسارة فيه أو الربح

ومن على القراض ما لا يدفع  
بما بقي لصاحب المال وقد  
وأضرب به ولم يقل مع ذلك  
ولا الذي أخذت مني قبلاً  
فرده على القراض وعملاً  
فإن رأس المال هو الأول  
إن كان رب المال غير قابض  
في حينما قد رده إليه  
وإن يكن لذلك المال قبض  
بدون ما إن يذكر شيئاً علم  
والربح كائن على ما عقدا  
والقطب قال في الذي عندي أنا  
لصاحب المال وللمقارض  
إذ لم يعين هاهنا كم كان له  
وإن هما قد قسما ربها ظهر  
فإن ما من ربح ذاك قسماً

فيخسرن مقارض ويرجع  
قال له بما بقي لديك رد  
بأن رأس المال ما في يدك  
والربح لما يذكره أصلاً  
وفيه ربح زائد له حصل  
والربح كالأول أيضاً يجعل  
لذلك الباقي من المقارض  
ومرة يدفعه لديه  
ورده ثانية ثم نهض  
فإن رأس المال ما بقي لهم  
عليه أولاً وما قد حدا  
بأنما الربح جميعه هنا  
عناؤه بحسبما له قضى  
من ذلك الربح الذي قد حصله  
ثم بما بقي من المال اتجر  
فالتجر بعده يجوز لهما

خسارة أصابه أو تلف  
حسبت والربح كذا كنت أجد  
فصاحب المال له الربح غدا  
غير العنا بقدر التضارب  
مع صاحب المال هناك يرفعه  
بنفسه فهو له بحال  
فذاك ما بينهما تكونا  
شريته لى أو ومن عندى عقد  
ثمت مع صاحبه بيقينه  
صار على قراضه الذى عهد  
يأخذ منه ربحه الذى حصل  
حضوره أو نائب توكل  
يقسم وحده ويمضى ما مضى  
قد نابه من ربحه متمما  
له بأن يقسم وحده هنا  
ذو المال أو من ناب عنه وأمر  
مقارض بنفسه وليسهم  
وما عليه بعد ذاك فينه  
هذا ومن دون حضور منهما  
وفيها ربح زائد له ظهر  
بينهما على اتفاق قد جرى  
إذن ودون حضرة قد بطلا  
كأنما القسمة لما تقعا  
عناء بل على اتفاق جعل  
قبل الشروع ثم فى الأعمال هب

وما عليه من ضمان بعد فى  
إن كان قد أعلمه أنى قد  
وإن يكن لم يخبرن بما بدا  
ولم يكن لذلك المضارب  
وآخذ القراض ثم يدعه  
وصاحب المال اشترى بالمال  
وإن يقل قد اشترت بيننا  
يصدقن فى قوله إن قال قد  
وإن يكن ضارب قبلا فيه  
فيضربن به أخو المال فقد  
وليس للمضارب الذى عمل  
بدون إذن صاحب المال ولا  
وجوزوا لمن غدا مقارضا  
ويوصلن لصاحب الأموال ما  
وإن يكن ذو المال يوما أذنا  
يصح قسمه وإن كان حضر  
وقد أبى من قسمة فليقسم  
ويلقن سهمه إليهم  
وإن يكن بدون إذن قسما  
وبعد قسمه بسهمه اتجر  
فالربح والذى به قد تجرا  
مع من يقول إن قسمه بلا  
وذا هو المختار مع من قد وعى  
فلاشتراك بينهما باق ولا  
وإن يكن بعض القراض قد عطب

فيريبح فإن رأس المال والربح كائن على ما عقدا وذاك إن لم يخبر المضارب فيجعلان صاحب الأموال ما ومن يضارب رجلا بمائة فيريبح مائة أخرى وقد له ثلاثا وبهمن اتجرا فإنه يحط من كل مائه فيحصلن بعد لرب المال وهو الذى يبقى له فى الصفة وتلك رأس المال فى ذا الشأن ثم له من بعد ذلك ما ينفه وذاك رأس ماله الذى دفع وبعد ذاك الحال يبقى لهما وهو الذى كانا عليه اتفقا فصاحب المال له ستون ثم ومائة وما ينبو به هنا من ذلك الربح وللمضارب وثلاثان وهو ان الربح ما ومن يكن فى يده مال على جاء فأعطاهما هناك صاحبا فإنه لصاحب الأمانة إن كان من ضارب لما يعلمن وإن يكن بذاك عالما فمما وقال بعض يضمن التاجر ما

قالوا هو الأول فىذا الحال عليه أولا متى تعاقدا صاحبه بما هناك عاطب بقى لديه ثانيا بينهما من درهم قحط فى التجارة زاد له أخرى وكمل العدد ومائة من بعد ذاك خسرا لثلث يكون عند التجزئة ثلثان من واحدة بحال من مائة أى تلكم الأخيرة مجمولة من القراض الثانى من ثلثى المائتين جائيه إنيه فى أول عقد قد وقع من ذاك ثلث مائة بينهما وذاك ربح لهما تحققا وستة وثلثان منقتم فى ثلث من مائة تبيننا عشر وستة بدون حاجب بينهما نصفان أيضا أضى أمانة لأحد من الملا له لكى له بها يضاربا قد صار ضامنا بكل حالة بها وسهمه من الربح ضمن له عناء والضمنان لزما ناب من الربح له محتما

ويضمن الدافع للاموال  
ومن يكن يصطاد صيدا بشبك  
غفيه خلف بعضهم له منع  
وهكذا سائر آلات العمل  
لأنه يشبه للمقارضة  
بل صورة الشبكة التي ذكر  
من بعرض قد غدا مضاربا  
وبعضهم يمنعه وهو الأقل  
إلى العنا لأنها المضاربة  
وجماز إعطاء عروض علنا  
من بعد بيعها وجوزوا بأن  
من بعد بيع لو لنفسه على  
ويفسد القراض مهما دفعا  
بشرط أنه له مما رزق  
أو زائد أو ناقص مع أجر  
هذا هو الصحيح في ذى المسألة  
وصحح القطب الذى تقديما  
وقد مضى ما قيل في اشتراك  
واختير قول بجواز ما ذكر  
أو العنان أو على مفاوضه  
ولا يؤاخذن بغير ما اطلع  
مثل الربا وثمر الخمور  
لو أن جمل من مضى قد حظلوا  
في تجره من ثمن الحرام  
كل قراض يفسدن من أول

لصاحب الأصل بهذا الحال  
بأسهم معروفة من السمك  
والأكثر من جوزه إن وقع  
تعطى بجزء يعرغن مما حصل  
لذا أجازوه بلا مناقضه  
أقرب للجواز عند من غير  
وفيه قول بالجواز كتب  
فترجع الآلة من بعد العمل  
بغير عين لا تكون واجبه  
لبائع يدفع منها الثمن  
يدفع من باع لها هذا الثمن  
أن في القراض بعد ذاك يجعل  
لأحد ما لا قراضا وقعا  
من ربحه تسعون درهما تحقق  
مثل ولو لم يربحن في التجرة  
وقيل كل الربح في ذا الحال له  
وقيل إن الربح ما بينهما  
مع أهل عهد وذوى إشارك  
في التجرة إن على قراض يعتبر  
لكن بتكريه هناك عارضه  
عليه أنه أتاه ووقع  
كذلك أيضا ثمن الخزير  
لأجل ما المشرى فيه يدخل  
لأنه يدين بالأنعام  
أو بعد إن صح بيعه العال





على كذا ربها مع اليمين  
لأنما الربح من المال غدا  
وذلك العامل جاء يدعى  
فليأت في ذلك باليمين  
ضاربتنى بأن لى نصفا جعل  
وإن يقل ربحت هذا القدرا  
فالقول قول من غدا مقارضا  
وإن يقل بالدين قد أمرتنى  
على الذى عندى وقد نفاه  
وإن يقل بأن ديننا لزمنا  
أو من قبيل ما له قد أفسدا  
أو من قبيل أجره له وقد  
فالقول قول صاحب الأموال  
مادام ذاك المال فى يديه لا  
وأنه من بعد ما أعطاه  
وإن يقل ضاربتنى وقال  
فأنت ضامن لرأس المال  
وإن يكن بعكس ذا فالقول  
وإن يقل وارثه تجرت به  
وقال قد تجرت بالأموال  
وإن يمت مقارض وبيننا  
وما غدا وديعة وماله  
لأنه الأمين فيما قد حصل  
وإن يكن لذلك ما بيننا  
اسم الذى له عليها رسما

إن لم يجىء العامل بالتبين  
فربه فيه إذن أقوى يدا  
زيادة له بهذا الموضع  
كمثل أن يقول فى ذا الشأن  
وقال ذاك ثلث ربح لا أجل  
وقال ربه ربحت أكثرا  
عند يمينه لدى فصل القضا  
أبيع أو آخذ يمين  
فالمدعى مقارض نراه  
من جهة البيع على انبرما  
مال القراض يوم عندى وجدا  
كذبه ذو المال فى هذا ورد  
وقيل للعامل فى ذا الحال  
من بعد أن يخرج ويغزلا  
صاحبه لا تسمع دعواه  
صاحبه أسلفتك الأموال  
فالقول قول صاحب الأعمال  
لصاحب المال هنا مقبول  
من بعد موت كائن بصاحبه  
من قبل فالقول له بحال  
ما للقراض عنده تعينا  
فالقول فى ذلك ما قد قاله  
بيده لذك قوله قبيل  
فوجدوا فى كل صرة هنا  
فليأخذوا بذاك فيما انيهما

وإن هم لم يجدوا بياناً  
فليقسموا ما كان موجوداً على  
وإن هم قد جهلوا عطّلوا  
وإن يكن قد بان بعض لهم

ولا كتابة على ما كان  
رعوس مالهم إذا لم تجهلا  
حتى يبين لهم ما يشكل  
يأخذ صاحبه دونهم

### شركة العنان

وشركة العنان بالإجماع  
وسميت بشركة العنان  
يشارك اثنين وزائد على  
والجنس واحد كدينار جعل  
وصاع بر من سعيد مثلاً  
والخلف هل يجوز إن تخالفا  
كمثل دينار ودينارين  
كمثل درهم ودينار على  
كل امرئ منهم لرأس ماله  
أولا تجوز فالذى منهم توى  
وما بقى فإنه بينهما  
فلو هما قد خلطا لعشرة  
وستة من آخر وعملا  
فذهبت من ذاك خمسة وما  
على السوا نصفين تجعلنا  
والقطب قال إن وجه ما ترى  
لما أتى بالعمد ما قد حظلا  
في زائد حتى ولو قد سلما

جائزة ودون ما نزاع  
لأنها كفرسى رهان  
مال تساوى عده ما فضلا  
من ذا ودينار من الثاني مثل  
وصاع بر من على جملا  
في العدد الذى لهم قد وصفا  
كذلك في الجنس من العينين  
أن يرجعا من بعد ما قد أكملنا  
فيقسمان فاضلا بحسالة  
من الجميع ذاهب على السوا  
على السوا أيضا يكون لهما  
أربعة من واحد في الخلطة  
بهذه العشرة أو لم يعملا  
بقى قتلك خمسة بينهما  
وإن يكن ربح فينصفنا  
بأن من سلم منهم أكثرا  
كان كمن لحقيه قد أبطلنا  
للكل نصفين يكون لهما

ومن أجازته يقول ذان  
 كمثما قد أعطيا والفائدة  
 وقيل يأخذان رأس المال  
 ويقسمان ما من الربح حصل  
 وجوزها بسوى النقيدين  
 من حاضر الأجناس حيثما ضبط  
 أو قيمة وبعد ذاك الحال  
 وفي الذى لا يتساوى منعا  
 ونحوها من كل ما لا ينضبط  
 إلا إذا قوم ثم ينظـر  
 وقد أجاز مالك المجدد  
 فى كل عرض ان تساوت القيم  
 ومن شروط شركة العنان  
 حتى يكون كل مال لرجل  
 يقدم الخلط على قولهما  
 فإنما الشركة كالبيع على  
 فمن أجاز البيع دون ما كام  
 كذا الإجازات مع القراض  
 وقال بعض العلماء المدركة  
 عن غيرها قط بلفظ علما  
 بكل ما كان عليها دلا  
 من مثل قول كاشتركتنا أو فعل  
 بهن لو بدون لفظ قد عقل  
 وإن يكن لواحد خمسونا  
 واشترطا الربح سواء فهما

بالفضل رأس المال يقسمان  
 على السواء للجميع عائدة  
 كمثما قد أعطيا بحال  
 على رعوس المال مثما جعل  
 إذا تساوى كل ما لذين  
 بالكيل أو وزن وعد منضبط  
 يخلط بينهم جميع المال  
 كالحىوان والثياب أجمعا  
 بالكيل والوزن ولا يدرك قط  
 لقيمة فذاك ليس يحجر  
 شركة العنان حيث تعقد  
 من جنس أو جنسين أو أزيد ثم  
 ما بينهم أن يخلط المالان  
 لا يفرزن من غيره لما حصل  
 إنا اشتركتنا وعلى إذنهما  
 أنواعها فى كل ما قد حصلا  
 أجاز ذا فى شركة كما علم  
 فذاك حكم فى الجميع ماضى  
 أن ليس تختص عقود الشركه  
 بل إنها تنعقدن وتبرما  
 إن لغة أو كان عرفا حلا  
 كخلط مالين وهكذا العمل  
 فذاك للشركة كاف إن حصل  
 وواحد منهم له تسعونا  
 على الصحيح لعلى شرطهما

المؤمنون هبهم على الشروط  
أصل الذى كانا هناك جعلنا  
فالمربح تابع لما قد بذلا  
فإنها تتبعه بحالة  
لنمال إن لم يك شرط يقع  
أو غيرها وثمان تساويا  
وأنه يعطى له من نسائها  
إن هى بيعت بعد ذا الثلاثان  
على ثلث هنالك باننا  
سلم ثلثين بلا توانى  
وكان شرط بينهم فى كسبها  
فإن ذاك جائز عليهم  
ما قد خدمته بموضع زكن  
فهو له دون شريك جعلنا  
فذاك جائز على ما رسما  
كذا من الربح لشيء فصله  
شرطهما ذاك الذى فاصلا  
لنفسه من ذلك الذى يخط  
لجزء من ربحه قد علما  
فإن ذاك جائز فى الوصف

لما أتى فى الخبر المبسوط  
وقيل إن المال مقسوم على  
لو عقدوا فيه التساوى أولا  
فحكمه فى ذاك كالوضعية  
كمثلما الأرباح أيضا تتبع  
كذلك إن بهيمة قد شريا  
بشرط أن يخدم واحد لها  
وكسبها وسائر الأثمان  
أو أن يكونا سلما الأثمانا  
سلم هذا ثلثا والثنانى  
فيخدم صاحب الثلث بها  
بأنه نصفان ما بينهما  
وإن يكن يشترط خادم بأن  
أو ما خدمته بشهر مثلا  
وما بقى فإنه بينهما  
أو شرط الشريك يوما أن له  
وما بقى بينهما فهم على  
وكل واحد له ما قد شرط  
وإن يك يشترط شخص منهما  
كمثل ثلث أو كمثل نصف

### المفاوضة

لصاحب له من الأماجد  
ويركبن ويلبسن ويعملن

وهى بأن يبيع كل واحد  
أمواله فيتجسرن ويأكلن

وملكه يكون والفوائد  
وذلك عند من يرى في شركة  
وأصلها وهو الذى توالد  
ويدخلن في هذه الشركة ما  
إلا يعبد عقدها الذى وصف  
وكان ذاك المال سابقا على  
وذا مع الجمهور ممن غبرا  
وعن فتى عبد العزيز نقلا  
في المال كله فإن منهم أقر  
على رفيقه بتلك العقدة  
دون رفيقه وكان غائبا  
فإنه جاز له يخاصم  
ومن على الغائب شيئا يدعى  
ما يلزم الغائب في الحكم إذا  
وإن يمت منهم فتى وينعدم  
ويؤخذ من بقى من دين  
وهل من الشرط بأن يصرحا  
فيما تولدن منه الفائدة  
أو ذاك في غائبة بينهم  
فكل واحد من الاثنين له  
فمن يقل بأول فإن تكن  
لأن اسم شركة يطلق مع  
على اختلاط تلکم الأموان  
هى غرور لامرئ لا تدرك  
وقال قطب العلماء الأراوع

كمثله أحكامها لا زائد  
تفاوض تكون في الفائدة  
منه ولو عرضا هنا الفوائد  
لكل واحد ولو لم يعلم  
كمثل أن له بمال يعترف  
عقدتهم فذاك فيها دخلا  
وقيل لا يدخلن إلا ما درى  
بأنها ليست تكون إلا  
شخص بشئ جائز ومعتبر  
وإن بيع منهم فتى لساعة  
رفيقه حين لبيع أوجبا  
عليه لو صاحبه لا يعلم  
فيلزم الحاضر في ذا الموضع  
بنية قامت عليه عند ذا  
فهذه الشركة حالا تنهدم  
بما على الميت من ديون  
بالاشتراك بينهم موصفا  
أصلا يكون أو عروضاً عائدة  
أما الأصول فعلى قولهم  
أمواله فيه خلاف نقله  
في الربح وحده فسادها زكن  
صاحب ذا القول الذى هنا رفع  
وهذه الأرباح في ذا الحال  
والحال أن الأصل ليس يملك  
وهو مقال صاحبنا والشافعى

قال ومن يقول بالثاني متى  
فإنها فاسدة وحيثما  
يرجع كل منهما إلى ما  
والقطب هذا القول قد عزاه  
وجاء في قول لبعض من مضى  
لواحد خمسون من دينار  
فليس ذا تفاوضا عند فتي  
قال الربيع هذه مفاوضه  
والقطب قال فالربيع المرتضى  
يدل قولهم بأنها لقد  
فكان كل واحد من ذين ثم  
بجزء من مال من قد صار  
ووجه قول من يقول لا يعد  
بأنه إن كانت الشركة في  
فالغبين لازم على من قد غدا  
إلا إذا كانت بهذا الحال  
وإن يكن ربح من المال حصل  
مثل صنائع أو احتطاب  
وهو لواحد يكون منهما  
وتلكم الشركة فهي باقيه  
لكنما الجزا على الهدية  
أما الصداق والديات فهو لا  
وهكذا هدية لم تنعقد  
وإن يكن في ملك واحد دخل  
بكصداق أو ببارث أو ديه

تكون في الربح وأصل ثبتا  
يكون بالفساد فيها حكما  
بيعت به عروضه إلزاما  
لبعض صاحبنا متى حكاه  
بأنما الاثنان إن تفاوضا  
والثان ما زاد على المقدار  
عبد العزيز وبه الأخذ أتى  
والمال نصفان لهم قد فرضه  
وقائل بقوله ممن مضى  
تجري كمجري البيع أينما ترد  
قد باع من أمواله جزءاً علم  
شريكة على رضا مختاراً  
هذا تفاوضا لديهم إن وجد  
فائدة فقط في ذا الموقف  
من ذين رأس المال منه أزيدي  
على رعوس تلکم الأموال  
أو أنه قد كان من كسب وصل  
أو من هدية على ثواب  
فإنه نصفان ما بينهما  
على الذي كانت عليه ماضيه  
من مالهم يكون في ذي الصفة  
يدخل في هذا وارث حصلا  
على ثواب وزكاة من أحد  
عبد كذاك أمة إذ تنتقل  
أو هبة على ثواب بادييه

يختص بالشركة فسخ مبطله  
عقراً كجرح وصادق قدرا  
مفاوضات بعد ما لزمنا  
في ذاك كله لصحبنا  
والفسخ حاصل بذى الصفات  
أن يودعن بهيمة عند أحد  
إلا بإذن من شريكه بدا  
يشتركن في شجر أو نخل  
إن يكن البالغ فيها قد أذن  
مع صاحبنا أهل ثلاث النجب  
والكل منهم ما له أصول  
حتى إذا غرفة حب جمعا  
عنها وعن جميع ما قد حصلوا  
وعقدها قال ذوو ثلاث  
ما يجمع الحليل أو أجلا  
من بعد ذا نصفين ما بينهما  
قد قعدت وعرفوا بالشركة  
قال بمال زوجتى الشرا انعقد  
فإن ما اشتراه ما بينهما  
هذا الفتى من مالها من قبل ذا  
لأحد مما به تشاركا  
أن يدفعن الثمن الذى وقع  
لأنه بائع ما يشتره  
قد قعدت وأمرها قد اشتره  
شيئا فإن ذاك ما بينهما

ونصوها مما به الموهوب له  
قال الإمام القطب بعد وانظرا  
قد عقدت من قبل فرضها  
أو قد حدثن بعدها فهذا  
أو أن ذا يكون للسادات  
وما لشخص منهما متى عقد  
ولا له أن يعطينها أحدا  
وبالسخ عند أخيه الطفل  
فجائز قد قيل منها يوكلن  
ووقعت مسألة في المغرب  
غائبة كان لها حليل  
فكان كل يجمعن مما سعى  
واشتريا نخلا فمات الرجل  
فادعت المرأة للشركات  
إن الفتاة تجمعن مثلاً  
فعمد والحاصل فقسما  
وإن تلك الشركة بين إخوة  
وواحد منهم شرى أصلاً وقد  
وأنكروا ما قاله كلهم  
ليعط للفتاة ما قد أخذوا  
وإن يكن قد باع بعض الشركا  
والبعض ممن شاركوه قد منع  
فالمشترى يدفعه إليه  
وإن تلك الشركة ما بين نفر  
فكل من قد استفاد منهم

إلا الحقوق فلمن أعطيهما  
وقوله لا يقبلان إن قال قد  
أو لسواه أو لمثل زوجة  
وخدمة الشركة بين الشركا  
وقال بعض العلماء إن العنا  
وإن تفاوضا وكان لرجل  
قال الثميني فإن ما رسم  
وإن ذا تفاوض فالمسال  
نصفان لو لم يذكر الاثنان  
كأن كلا باع جزء مال  
قال فتى عبد العزيز ليست  
تفاوض بل شركة مبطله  
فلم تكن تثبت حالا فهما  
فحاصل من ربحهم في الحال  
وينبغي للرجلين إن هما  
أن يعطين كل واحد هنا  
لصاحب له على الشيوخ  
ثم يصيران عقيدين فمسا  
كمثل أن المال في ذا الشأن  
أو قد يكونان على ما اتفقا  
وإن يكن يعرف للفتاة  
فإن ما في يدهم قد وقع  
لأنما الزوجان مثل من غدا  
يشتركان في فوائد على  
وقيل لا شركة في ذا الحال

وما لغيره نصيب فيها  
شره لغائب من البلد  
إلا إذا ما جاء بالبينة  
ليس بها قيل عناء أدركا  
يدرك بينهما كما تكونا  
ألف ولأخير زيد أو أقل  
عن الربيع لهو القول الأتم  
الأصل والربح الذي ينال  
بأنه بينهما نصفان  
بجزء مال صاحب بحال  
هذي التي قد فعلوا بشركة  
قد حاولوا إثباتها محاوله  
في ذا على رعوس أموالهما  
فإنه على رعوس المال  
قد طلبا عقد اشتراك لهما  
نصفا من المال الذي قد عينا  
ليس على القسمة والتوزيع  
قد سعيان نصفان ما بينهما  
بين العقيدين هنا نصفان  
عليه في فائدة وحققا  
أصل وللزوج أصول تأتي  
فحكمه بينهما أيضا معا  
بينهما تفاوض قد عقدا  
قيمة أصل لهما تأصلا  
إلا بخلاف غلة الأموال



فإن يكن هنا بيان حضرا  
إذ كان حيا الحليل واحد  
تعقد عند بالغ قد عقلا  
لو ذلك العقيـد عبد أذنا  
وان تك الشركة تمت بين من  
فإن من تشاركا حكمهما  
يفعل كل واحد ما يفعل  
ويفسخ العقد بدون مين  
أن يدخلن مع واحد إرث كذا  
أو عن جراح فيه أو صداقا  
لو الذي كان عليه دخلا  
وهكذا إن أوقعا لقسمة  
وهي إذا ما انفسخت لا ترجع  
وإن أصاب واحد كنزا فهل  
أو إن ذاك الكنز ما بينهما  
إن كان بالنصف فنصف وإذا  
فمن يخصه بذاك يوجب  
لغير مال فيه قد تشوركا  
أما الذي أعطاه شخص منهما  
بخطأ أو أنه تعمدا  
أو لرقيق لهما قد اعتقـا  
أو أنه أعطاه في الخمر  
أو أنه قد حج منه واعتمر  
قد لزمته له الزكاة قبل ما  
وهكذا ما كان أيضا جعله

بأن أندرا لهم والمنشـرا  
فلاشتراك بين ذين قاعـد  
ليس بمجـور عليه أولا  
في التجـر من مولاه إذنا بينا  
تشاركوا فيها بعقد قد زكن  
في المال حكم واحد قد علما  
في ماله الإنسان حين يعمل  
ما بين ذين المتفـاوضين  
إن دية عن الولي أخذا  
لعادة من زوجها قد ساقا  
منه تبرأ وله ما قبلا  
بينهما ولو كمثل قرصة  
إلا بعقد آخر قد يوقع  
ذاك له على الخصوص قد حصل  
يكون حسب شركة لـديهما  
بالثـلث فالثـلث الشريك أخذا  
فسخا لعقـدة كذا ما يوهب  
ولا لمطلق الثواب ذلكا  
عن الذي أفسده أو غرما  
في المال أو في بدن قد أفسدا  
أو في تزوج له قد أصدقا  
أو الزنى أو سائر المحجـور  
أو أنه أعطى زكاة بقـدر  
أن يعقدن تفاوضا بينهما  
في نفعه على خصوص كان له

من كل ما ليس يصح فيه  
 فيدركن صاحبه منـأابه  
 أو من مثاله متى ما انفصلا  
 وجائز لكل شخص منهما  
 بما لذاك البيع من صفات  
 والقبض والقضاء في الديون  
 وتثبتن مضرة عليهما  
 وإن يكن منهم فتي قد تحلا  
 على الشيوع فهنا لا يقع  
 وإن يكن بعض نصيب قد وهب  
 فإنه صار شريكا لهما  
 فلو هما في أصل ذاك المال  
 وواحد نصف نصيبه وهب  
 وصارت الشركة ما بينهم  
 ربعان للأول والربع وجب  
 وهو على القسمة يجبرنهم  
 وإن تكن قسمتهم لم تمكن  
 وما لواحد من الاثنين  
 لو أنما صاحبه قد أذنا  
 بل بعضها والبعض للثاني غدا  
 وما بها أمر دلالة جرى  
 ولا يزوج واحد عدهما  
 ولا يطلق أو يفادي غانيه  
 إلا بإذن صاحب ولا يتم  
 حاصل ذا أن لا زكاة عين

تشارك لمن يشا يأتيه  
 من قيمة المال الذي أصابه  
 بقسمة أو بانفساخ حصلا  
 بيع مع الشراء مهما أبرما  
 أي من إقالة وتوليئات  
 وهكذا إباحة المأذون  
 قد تحدثن بإذن شخص منهما  
 صاحبه بعض نصيب حصلا  
 فسخ بذلك الذي قد صنعوا  
 على الشيوع لسوى من قد صحب  
 وليس من فسخ بذاك لزما  
 كانا على تناسف بحال  
 لأحد غيرهما فقد وجب  
 من بعد بالأرباع في مالهم  
 لواهب والربع للذي وهب  
 إن تمكن القسمة ما بينهم  
 يتفقوا على صلاح بين  
 أن يشتري أمة لذين  
 إذ ليس كلها له ملكا هنا  
 وذى الفروج لا تعار أبدا  
 أو سلف فكله قد حجرا  
 ولا يزوج أمة عندهما  
 للعبد لا ولا يراجع ثانيه  
 بسهمه في صدقات النقد ثم  
 في ذهب أو فضة لذين

إلا إذا في سهم واحد يتم  
وهكذا أيضا عروض القجر  
قدر النصاب فالأدا هنا لزم  
أحكامها كالنقد أيضا يجرى

### شركة الأبدان

وشركة الأبدان فيها يختلف  
وهكذا أكثر قومنا على  
أى من تناسف ومن ترابع  
والخلف فيها الخلف في الشركات  
أو أنها بينهما فما علا  
أو جائز لو فوقها مادامت  
وقد رأى أبو محمد الأجل  
لأنما الشركة في أعيان  
ويمنع الجواز في الأعمال  
كذلك في أعمال أبدان فقط  
أى وحدها كذلك أن تمتزج  
لأنما أعمال كل واحد  
وعل من أجاز قاسمها على  
أو المساقاة على أصل زكن  
قال الإمام القطب بدر العلماء  
بأن هاتين اللتين وصفا  
قال فلم يكن يقاس أصلا  
وشركة الأبدان حازت وسوا  
أو في سوى المخصوص أما الأول  
فمثل أن يشترك الاثنان في

والأكثر الجواز عند من سلف  
ما اتفقا عليه هذا جملا  
وغيره على اتفاق واقف  
هل بين اثنين فقط تاتى  
إلى ثلاثة هناك جملا  
سهامهم تدرك بالمعسرعة  
فسادها وإن عقدها بطل  
مال جوازها بلا نكران  
بتلكم الأبدان والأموال  
لأنما الأعمال ليست تنضبط  
بالمال فهو غرر فيه يجى  
تجهل مع رفيقه المعاقدة  
شركة القراض وهى ما خلا  
فإن في هاتين أعمال بدن  
يبعث فيما هاهنا قد رسما  
خارجتان عن أصول تعرف  
عليهما لما عرفت قبلا  
في عمل مخصص هذا استوى  
وهو الذى على الخصوص يجعل  
ما سعيها من صنعة وحرف

تشاركاً في عمل اليدين  
من كان حدادا إذا تعاقد  
مال فذاك ممكن لديهما  
بدون تخصيص لنفع حصلا  
كذلك إن مال يكون لهما  
أو صنعة قد صنعها في محل  
وكان سابقا على ذا الحال  
أن العقيدين اللذين علما  
قد ركبا فانكسرت عليهما  
إن أتلّف الحريق أموالهما  
أو سارق أو نحو سيل أذهب  
أن كلما قدم ذو الجلال  
أو عمل يكون من أعمال  
بينهما نصفين مهما اقتسما  
نصف الذي بيده قد علما  
نصفان أو حسب الذي تراضيا  
فكل ذاك جائز كما يقع

كمثل نجارين حدادين  
أو يتخالفان كنجار لدى  
والشان إن لم يك ما بينهما  
يشتركان في الذي قد عملا  
أو عمل وعند قطب العلما  
واشتركا في السعي من كل عمل  
غير الذي كان لهم من مال  
وقد أتى في أثر للقـدما  
كرجلين في سفينة هما  
فخرجا بدون شيء مثلما  
أو كان قد أتلّفها من غصبا  
فاتفقا من بعد ذاك الحال  
به عليهما من الأموال  
فإن ذاك كله يكون ما  
أو يعطين كل شخص منهما  
وبعد فالذي به قد سعيها  
إن كان بالثلث هنا أو الربع

### الشركة بلا عقد وحيازة الأب

مال أو الإفلاس فيه ثبتا  
أو كان واحد لديه منفرد  
تفرقوا كل لوجهة قصد  
فالأب فيه قاعد بحال  
خدمته على الرضا والرم

وقيل إن لم يعرفن لفتى  
وعنده جملة أولاد تعد  
كانوا ذكورا أو إناثا ثم قد  
فجاء كل منهم بمال  
فإنما أولاده في الحـكم

وذلكم إن لم يكن هذا الأب  
فحكمهم حكم العبيد إن هم  
لاسيما إن يكن الإفلاس لم  
أو أنهم من عنده ما هرعوا  
قال الإمام القطب ما قد ذكرا  
أما الذى ما بينه وذى العلى  
إلا الذى يحتاجه من نفقه  
ومن خلاص لـديون الحاضر  
وغيرها مما له يحتاج إن  
أو عنده مال ولا يستغنى  
قلت وما أورده القطب هنا  
غير الذى قد عقد الأصل له  
فالأصل كان عقد الباب على  
وقال إن الأب حيث كان لم  
فإن ما قد كسبه قاعد  
خلاف ما إن حازهم بجانب  
فيفهم منه بأن الوالدا  
فحكمهم مخالف لحكم من  
والقطب ساق حكم مال الولد  
قال وقد دل لـذاك ما ذكر  
حتى الفتى مع والد له فلا  
إلا إذا ما كان محتاجا إلى  
فإن يكن بحاجة إليه  
دل لـذاك أن من كان مـضى  
قد يفرضون النفقات حينما

قد حازهم من قبل ذا وذهبوا  
مع سيد كانوا له قد خدموا  
يثبت له أو عنده مال علم  
بل إنهم تحت يديه قبعوا  
فإنه فى الحكم ما بين الـورى  
فما له فى مال ابن جـملا  
له وزوجات به معلقه  
ولـديون لـزمت للأخـبره  
لم يك مال عنده ينتفقن  
عنه كدار جعلت للسكن  
وطول الكلام فيه وبني  
ذا الباب مثلما رأيت قوله  
شركة بدون عقد جملا  
يفصل بنيه ويحزمهم من قدم  
فيه لأنه أب ووالد  
وبان كل منهم عن الأب  
إن حاز أولادا له وباعدا  
قد ضمهم لـديه طيلة الزمن  
مع والد له ولم يقيـد  
كل بما له أحـق فى الخبر  
يكون من مال ابنه محصلا  
مال ابنه لـيلبسـن أو يأكـلا  
فإنه يدركه عليه  
من قادة العلم وأرباب القضا  
قد يفرضونها بحكم أبرمسا

ما سـلطوا والدـه أن يأكـله  
أى دليل لأولى الألبـاب  
أو يرث الجزء مع العيال  
ليس بمملوك أبيه أبدا  
يكون ملكا مثل ما له حـلا  
إن كان محتاجا فتم حـلا  
أنت وما تملك طـرأ للأب  
والنفقات منه والمئونة  
عن ابنه من سـبد يحويه  
يخدموا الأبناء خدمة البدن  
به ومثل سـقيه للماء  
أو غاب فليقم لكى يقربا  
من وسخ ومن أذى قد حلها  
أو مرض كان إليه جائى  
من خدمة كذاك بعض قالا  
بما له فذاك يلزمـنه  
فى الحكم ما فتاه كان يكسب  
من التـراث قد حواه من أحد  
ما كان من إرث إليه قد أتى  
كسب الفتى من إرثه فى حين نص  
قد مر لا فارق ما بينهما  
مع بعضهم يملك ذلك الأب  
فإن حكم البنت أحكام الذكر  
وما هناك من خصوص وجدا  
من كسبه فى خبر لنا نقل

على الفتى لأبيه فى المأكـله  
وآية الميراث فى الكتـاب  
فكيف يفرضن له فى المال  
قال وأجمعوا بأن المـوالدا  
كذاك مال الابن للوالد لا  
ولو إليه قد أضيف إلا  
قال ومعنى ما أتى عن النبى  
هو احتياج والد للخدمة  
إن لم يجد أبوه ما يغنيه  
وقال بعض إن للأبـاء أن  
كالطبخ والطعام والإيتاء  
قد حضر الماء متى ما طلبا  
خياطة الثياب والغسل لها  
وكيسه للضعف والعـيـاء  
وكل ما أشبه ذى الأحوال  
لو أنه كان غنيا عنه  
وقيل يستحق ذلك الأب  
دون الذى آل إلى هذا الولد  
وبعضهم أيضا له قد أثبتا  
لأن ظاهر الحديث لم يخص  
والبنت مثل الابن فى جميع ما  
غمرها وكل ما قد تكسب  
فى ظاهر الحكم لظاهر الخبر  
إلا الذى تخصيمه قد وردا  
وقد أتى بأن أولاد الرجل

وقيل إن قول ربي في الذهب  
يعنى بما كان هنا قد كسبا  
وجاء في الحديث أن أفضلنا  
وأن أولادكم قد قال من  
فإن يكن مال الفتى للوالد  
فإنه إن تك للسليل  
أو كان دين واقع له على  
فإن للوالد فيما ينبى  
لو أنه في مرض من واحد  
وقيل في أمراضه لا يبرى  
صار لغيره لتلك العلل  
وإن يكن لم يرثن حتى هلك  
وبعضهم قال صدق البنت لا  
فإن يكن أبرأ لزوج البنت من  
وقيل لا وقال بعض العلماء  
وهكذا الكلام في الإطاء  
وهكذا إبرأؤه من دين  
من كان دينها عليه قتيلا  
وقال بعضهم له أن يبرى  
من حق أولاد له إلا إذا  
وإن من لابنه قد قتيلا  
أن يرثن نفسه مما وجب  
لأنه لو ارثى الابن فقط  
والغرماء إن هم قاموا على  
فليس للوالد أن يبرىء قط  
ومن يكن مؤتمنا لماجد

ما أغنى عنه ما له وما كسب  
أولاده في قول بعض النجباء  
ما تأكلوا من كسبكم قد نقلنا  
كسبكم فذا دليل قد زكن  
حسب الذى قد مر من فوائد  
تباعة على الأب الجليل  
والده بأى معنى حصلا  
يرى منه نفسه ولو غنى  
أى كان في السليل أو في الوالد  
لأنما المال بهذا الأمر  
وهو مقال الأكثرين الأول  
فإنه يؤخذ مما قد ترك  
يأخذه بلا احتياج حصلا  
صداقها فالزوج قيل يبرأ  
ذاك إذا لم تبلغن الحلم  
بذلك الصداق كالإبراء  
بنت له كسائر البنين  
يرأ وقيل فيه مثل الأولى  
لنفسه ويرثن للغير  
كان من الأرض فلا يبرى لـذا  
فما له من بعد قتل فعلا  
عليه من غرم فما عنه هرب  
وحقه منه بقتله سقط  
سليه بمالهم قد حصلا  
مما عليه لابنه كان يخط  
فماله يدفعها للوالد

وجائز للأب يقبضنهما  
وليس للذمي قالوا يبرى  
قال ابن يوسف إمامنا الأجل  
ما قد أتى عن النبي الماجد  
على عمومه مع الإعسار  
وبعموم اللفظ هاهنا اعتبر  
وذا هو الحاجة لو قد ثبتا  
وفي الحديث لم يكن قد عينا  
قال وليس الأمر مثلما ذكر  
بأن هذى اللام ليست تعرف  
فإنما الخلاف سابق على  
وإن نقل لو كانت اللام هنا  
بينته قلت يحسد ان زنى  
لما أتى في الخبر الصحيح من  
في الذكر من حرم نكاح الابنة  
والملك لليمين مما علما  
قال الربيع لو فقاة قد غدت  
وهو يتيم فلتبع وتأكل  
لكنها لا تأكلن على سبع  
قال ابن محبوب لها ما للأب  
وأنه لا ينزع منها الولد  
وتخرجن به إلى كل بلد  
وللفتى أن يأخذن ما وجد  
ولو أقصر أنه حرام  
فإنه لا يحكمن عليه

إذا رآها ثم ينزعنها  
لنفسه من دين ابن بر  
وقد علمت أن منهم من حمل  
أنت وما تملكه للوالد  
من والد يكون واليسار  
لا بخصوص السبب الذى ذكر  
هذا الخصوص في حديث قد أتى  
بأن هذا الأب محتاج هنا  
بأنما هناك إجماع صدر  
بلام تمليك وليست توصف  
من قد حكى الإجماع فيه أولا  
للملك ما حد الفتى إذا زنى  
لو شملتها لام تمليك هنا  
حد الذى كان زنى مع ما زكن  
وحمل ما اليمين قد ملكت  
ليس على البنات لكن في الإما  
بحاجة لمال من قد ولدت  
وتكتسى جميع ذاك تفعل  
بل قدر ما يسد من جوع وقع  
من نزعته ومطعم ومشرب  
ولو تزوجت هناك بأحد  
فيه له عم كحال قد وجد  
مع عبده أو كان في يد الوالد  
أو لقطة قد قال ذا الغلام  
بما يقوله وما يسيديه



وإن يكن صدقه فليعمل  
قلت وذا في الولد الصغير  
لأنما الكبير إن أقرا  
فإنما إقراره في الحكم  
وإن يك الوالد مالا أخذا  
وغوت المال فذاك فاتا  
من بعد دين كائن على الأب  
وباطل إقراره إذا نطق  
ورجل لمال ابنه نزع  
خشية أن يرثه سواه  
وجاء في قول لبعض من وعى  
ما كان للابن من الأموال  
لو عد سقم الموت كان نزا  
ويؤخذ من كون مال الولد  
بأنه إن أفلس الابن لم يزم  
لأنه كعبده المأذون  
قام مقام الوالد المصان  
قلت وينبني على ما قيل  
فإنما ذاك على أبيه  
لأنه كسب له فما كسب  
إلا إذا كان عليه قد حجر  
وصورة الإحازة التي ذكر  
لابنه شيئا من الأموال  
ثم يقول إننى أحزتك  
فيعبضه الابن بعد ما قبل

بذلك التصديق حيث قبلا  
وليس في البالغ والكبير  
بسرقه أو لقطه إذ مرا  
يلزمه حتما بدون وهم  
من ابنه وهو صبي عند ذا  
وقيل يدركنه إن ماتا  
وقال بعض هو للاب الأبى  
في مال أولاد له كانوا بحق  
مع مرض بالابن كان قد وقع  
فلا يصح نزع عنه إياه  
بأنه صح له أن ينزعا  
من عند ذلك الأب المفضال  
في حينما أثقله وأفرعا  
ملكا لوالد له ممجد  
والده قضاء دينه الأتم  
وأنه القائم في الثمنون  
وإنما الخراج بالضممان  
بأن ديننا يلزم السليل  
من أول الأمر متى يجنيه  
جميعه يحمل من كان أب  
لأنه مثل الرقيق يعتبر  
أن يعطين ذلك الأب الأبر  
أو ما لديه لو لباس الحال  
بذاك عن نفسى فما تسعى لك  
وذا على المختار ما بين الأول

إن هبات الأب للأبناء لا والقبض من بعد القبول فإذا إلا لدى من قال في هذى الهبة لو لم يكن قبض فمهما قبلا وإن أبى الابن قبول الهبة فإن حكم هذه الإحازة أصلا ولم يقبض لها ممتنعا والجزء من شىء به ليست تصح وبعد ما أحازه يكون له وكل ما عليه من دين لزم وما بقى لديه فالذى على فهو على والده كمثلمسا وما عليه لازم أن يتصل ولا يصح أن يحاز غائب بل إنه إليه يرسلنا إننى أعطيتك ذا وذا وإن وإننى بذاك عن نفسى قد وقد مضى عليه بعد ما وصف لو أنه من القبول امتنعا وصح أن يحوز مثل طفل بهبة واحدة ويقبل وما له أن يقبض ويقبلا لنفسه فذاك لا يصح له ولا تصح هاهنا الإحازة وإن سهم غسيره قد بطلا

نصح إلا بقبول جملا لم يقبض فلا إحازة بذا نصح بالقبول ممن وهبه تمت بدون ما رجوع حملا أى هبة تكون للإحازة صح ولو لم يقبلن للهبة عن الإحازة التى قد أوقعا إن لم يكن هناك قبض متصح ما قد سعى من بعدها وحصله فهو عليه وحده كما علم فغناه من دين به تحملا يكسبه فهو لوالده سما به إذا أراد أن ينفصل إن لم يكن فى ذاك عنه نائب أو أنه إليه يكتبنا مما يكون فى يد الابن زكن أحزتك الآن فكن حيث ترد حكم الإحازة الذى هنا عرف أو قبض ما فى يده قد وقعا مع بالغ من إخوة ذى عقل للطفل والبالغ من قد يعقل لنفسه فإن يكن قد فعلا ولا يصح سهمه لو قبضه وقيل صح سهمه إن حازه وقد مضى ما حازه وقبلا

والبالغ العاقل حاضرا على  
ويقبل الهبات أيضا أجنبي  
إن أشهد الوالد بالإحازة  
ومن يجزها لو بدون هبة  
تكون في إحازة الطفل ولا  
إن ينصب لهم وكيلا  
بل إنه يجيز باللسان  
وإن يكن قد عاد من بعد الأب  
صح رجوعه وليست تتفسخ  
وما استفاد ولد من هبة  
فإنه يقعد فيه وحده  
وذا هو القول الصحيح فيما  
وإن يك السليل في شيء قعد  
غلا يكون ذلك الذي قعد  
من والد حصله بهبة  
حتى يقر والد في الهبة  
قيل إذا ما الابن مع أبيه قد  
أو غيره ثم استفاد فادعى  
من ذلك الأصل الذي قد اشترك  
نلك التي في الأصل كانت لهما  
فالقطب قال في الذي له أرى  
وإما هما استفاداه على  
إحازة البنات بالغلات  
تزويجها يكون مع اخراج  
والعقد من دون خروج بانى  
ولم يكن التزويج في الإنشاء

من غاب أيضا يقبض ويقبلا  
ويقبض للطفل أو للغائب  
وأنها واقعة بحالة  
غائه يقول ما من حاجة  
أخى الجنون والذي قد رحلا  
بقبل عنهم ما غدا مبذولا  
ويشهدن بعد على ذا الشأن  
على ابنه فيما له قد يهب  
إحازة لأن حكمها رسخ  
أو من تراث جاء من جهة  
لا يقعدن فيه أبوه عنده  
رواه قطب العلماء مرسوما  
وكان ذا له بنفسه انفراد  
فيه إحازة ولو كان وجد  
إن لم تكن جاءت على الإحازة  
بأنها جاءت على الإحازة  
تشارك أصلا بميراث وجد  
فتاه أن ما استفاداه معا  
بينهما على السهام قد سلك  
وأكر الوالد ما تكلمما  
أنهما كالغير فيما ذكرا  
نصيبهم في الأصل هذا جعللا  
أو غيرها قد كن أى طفلات  
لهن والإلحاق بالأزواج  
ليس إحازة على البنات  
إحازة لهم عن الآباء

وحينما عرفت أن الوالدا  
وذاك في حياته إن كانا  
فإن بعد الموت وانتقاله  
وذاك فيما كان يحويه الأب  
أو قبله ولم يهبه لهم  
وعرفت قسمتهم لو كانوا  
أما الذي اختص به منهم فتي  
بهبه لو من أبيه تصل  
فإنه يختص بالذي ذكر  
وإن تقاسموا ولو قليلا  
أي قسمة شرعية تكون  
فكل من منهم سعى شيئا فله  
وكل ما يكون في يدي أحد  
إلا إذا ما بان أن ذاك من  
وقال بعض إن يكن أبوهم  
ثم استفادوا فأبوهم يقعد  
وإن يمت فإنهم فيما ذكر  
إلا إذا كان لهم قد وهبا  
وإن يمت منهم فتي فالقاعد  
لا وارثوه وإذا ما وهبا  
من قبل ما أن يقسموا فأنكرا  
فليس تجزيه الشهادات هنا  
لأن ذاك شائع لن يمكننا  
ومن يقل لا يشرط القبض يرى  
وإن يمت من قبل قسم عينا

فيما لدى الأولاد صار قاعدا  
ما حازهم عنه ولا أبانا  
قد نقعد الشركة بين آله  
وفي الذي من بعده قد كسبوا  
ولم يكونوا بعده قد قسموا  
لكرغيف قسموا وبانوا  
وكان في عهد أبيه ثبنا  
أو من تراث أو سواء يحصل  
من بعدما مات أبوهم وغبر  
مثل رغيف قد غدا مأكولا  
على سهام لهم تبين  
ما قد سعاد وحده وحصله  
فإنه له وعنه لا يصد  
مشترك فهو بشركة قمن  
قد قسم الأصول ما بينهم  
في الأصل مع فائدة قد وجدوا  
جميعه على اشتراك قد ظهر  
ذاك فكل ما لديه استوجبا  
فيما له خلف ذاك الوالد  
جزءاً من الأصل لهم ثم كبا  
وراثه ما لهم قد سطرنا  
لأنهم لم يقبضوا ما عينا  
قبض الذي كان لهم قد عينا  
تجزيم شهادة فيما طرا  
تجزيم في ذاك قول الأئمة

لاسيما شهادة على العطيا  
لقوة في ذاك من شيعتين  
وقد روى القطب عن الديوان  
إن استفاد الابن مالا عندا  
بأنه له فإنه إذا  
بأنه قد حاز عن أبيه  
فإنما أبوه يقعدن في  
أما إذا ما الأب حاز الولد  
فإنما الابن بهذا الحال  
وإن يك استفاد مالا الولد  
ولم يكن يعرف أن الوالدا  
ويهلك الوالد فالسليل لا  
وقيل إن مات أبوه واغتقد  
شيئا فإن الابن ثم أجدر  
وهو سوا الحاز ذلك الولد  
وإن يكن قد عرف الابن بأن  
أى في حياة الأب فالوارث ما  
مما غدا في يد ذلك الولد  
وبعضهم يقول كل ما كسب  
غالب لا يدركه عليه  
وإن يك الأولاد أو بعضهم  
ثم استفادا الكل منهم أو شري  
بينهم في الحكم إن لم تعرف  
أو قبل ما كانوا له استفادوا  
من شري بأن ما قد اشترى

والقسم يعده إذا ما ضبطا  
وهو العطا والقسم بالتعيين  
قولا وهما القول للبيان  
أبيه وادعى أبوه يعدا  
لم يعرف الابن يقينا عند ذا  
بماله وبالذى لديه  
ما كان من مال مع الابن الوفي  
بجانب وعنه كان أبعدا  
أولى بما في يده من مال  
تحت أبيه وحوى بعض سبد  
قد حازه عن نفسه وباعدا  
يقعد للوارث فيما حصل  
ولم يكن مدعيا إلى الولد  
من سائر الوراث ممن حضروا  
أم أنه ما حازه ولا ابتعد  
قد حاز عن أبيه وقتا من زمن  
لهم نصيب بعد ما تضرما  
فإنه أولى به بلا قعد  
ذا الابن من بعد البلوغ من نشب  
ووارثوه بمعد موت فيه  
قد سافروا حين توى أبوهم  
بعضهم شيئا فما قد ذكرا  
قبل الشراء قسمة في موقف  
لو أنه قد وقع الإشهاد  
لنفسه دونهم قد صيرا

لأنما الشركة قبل ما ذكر  
وذاك إن كان أبوهم تركا  
فإن يكن ولو قليلا لهم  
قد سافروا من بعد ما مات الأب  
فإن كل واحد ما قد حصل  
لأنهم حكم أبيهم — انفسخ  
لأنه لم يترك لهم  
وتقعد الشركة ما بينهم  
وليس عبد البعض بعض منهم  
وذاك إن كان لباس فيهم  
أو إنما الوالد قد أعطاهم  
ولم يكن أعطاهم تمتيعا  
أو كان ملكا لهم قد حصل  
وما اشترى بعضهم للغير  
إن كان قد أشهد في حين الشرا  
وأنه من ملك ذلك الغير  
ويقبلن إقراره إذا أقر  
لا بعد ما اشترى لأنه على  
وإن ما استفاده بعضهم  
من هبة أو من كإرث لو سبق  
يقعد فيه دون باقى الإخوة  
إلا إذا ما كان هذا يعلم  
وما استفاد الشركاء فهم  
وخالط كالإرث أو كالهبة  
فبعد ذلك الخلط ينزلونا

قاعدة لهم فما له مفسر  
شيئا لهم في حينما قد هلكا  
لم يتركن فلا اشترك يعلم  
أو لم يسافروا ولا تغيروا  
لديه يختص به ويسقط  
من بعد ما قد مات حالا وانفسخ  
شيئا فيبقى حكمه عليهم  
به على الأصل الذى قد يعلم  
لذلك زال لاشترك عنهم  
عارية لم تك من أبيهم  
هذا اللباس فهو ملك لهم  
منه لهم فقط أو توسيعا  
بالإرث أو سواء قد توصلا  
فإنه لذلك المذكور  
بأن للغير الذى كان اشترى  
قد اشترى لذلك المذكور  
قبل تمام الاشترا لمن ذكر  
إخوته فمن هناك بطلا  
من بعد موت كان في أنهم  
ذلك في عهد أبيه واستحق  
ودون باقى وارث للميت  
أنه مشترك بينهم  
وهو على الشركة ما بينهم  
ونحو ذا مما غدا للشركة  
فيما من الربح يحصلونا

على رعوس المال وهى ما خلط  
وليس من فسخ بتلك الشركة  
بداخل عليهم من هبة  
وإن يكن عن إخوة له خرج  
بنحو إرث من سوى أبيه  
فيقعدن فيه وليس لهم  
وكان قد خلفهم في المشترك  
فيما سعوه دونه ويقسم  
وما له من حصّة في ذلك  
أو غلة له ويعطى ما استحق  
وما سعى لنفسه فيقعد  
وإن يكونوا خرجوا كلهم  
وإن يكن يخرج منهم واحد  
أو استعارها وقد تزوجا  
وقد سعى ثم سعوا هم فهم  
على السواء مثل أصل سلفا  
لأحد منهم دخول ما لا  
من هبة أو من تراث قد بدا  
فما سعى من بعد ما قد صح له  
وما سعوا فهو وهم فيه سوا  
وإنما شاركهم للضعف في  
لانه لم يخرجن عنهم الى  
فحكمه كأنه عندهم  
وإن هذا الأمر قالوا يطرد  
كانوا مع الأولاد أو وحدهم

ومال تلك الشركة التى ضبط  
وهى التى بلا اختيار أتت  
أو نحو إرث حاصل أو دية  
إلى الذى آل إليه ودرج  
أو هبة من أحد تأتيه  
من شركة فيما لديه تعلم  
فيقعدون وحدهم بدون شك  
ذلك فيما بينهم وحدهم  
إلا الذى بأن من المشترك  
من نفس شركة له بوجه حق  
فيه وليس لهم فيه يد  
فكل واحد له ما يخدم  
لنحو دار بكراء يقعد  
هناك أو لم يعقد التزوجا  
في سعيه طرا وفي سعيهم  
حتى يصح بعد ذا ويعرفا  
يدرك فيه الشركا أنفالا  
حتى ولو يكون كنزا وجدا  
ما قد ذكرنا فله ما حصّله  
لأنه شريكهم فيه استوى  
خروجه عنهم بهذا المنصرف  
ملك له بل بكراء حصلا  
لاجل ذا يلحق في سعيهم  
في الوارثين لو هم غير ولد  
نقال بعض إن من يخترم

ويتركز أما وزوجة له  
ولهم مال سوى ما قد ترك  
فهو له لو أنهم لم يخرجوا  
وإن يكن ليس لهم مال فما  
على حساب ما من الإرث حصل  
وإن يكن ميتهم ما تركا  
فكل ما سواه شخص منهم  
وإن يكن خلف مالا لهم  
لما له والبعض منهم قعد  
وإن يكن خلف ثم اقتسموا  
فكل واحد له ما قد سعى  
ومن يكن مضي لغير ملكه  
وإن هم قد أدخلوا في المشترك  
بحسب ما لكل واحد هنا  
وإن يكن بعضهم قد ادعى  
لم يثبت له وكان ما ذكر  
وإن يكن أشهد حينما اشترى  
بأن ما كان له قد يشترى  
فهو لمن له أقرب لا إذا  
والأخت مهما خرجت عن إخوة  
ثم متى ما قسموا للتركة  
تدعين نصيبها فيما ترك  
فما لها إلا نصيب حصلا  
وهو الذي من تركة الميت عرف  
بعد الخروج عنهم وبعدما

وأخته أو غير من قد قاله  
فمن سعى منهم بشيء إذ هلك  
عن شركة بينهم تندمج  
سعوا يصير بينهم مقسما  
كل بقدر سهه هنا ينل  
شيئا من الإرث لهم إذ هلكا  
فهو له جميعه دونهم  
ويخرجن عنه بعض منهم  
فالكل منهم سعيه له يعد  
ولو قليلا منه ما بينهم  
من ذاك من بعد اقتسام وقعا  
فهو كمن لم يخرجن من سلته  
مالا فما فيه من الربح سلك  
على السهام يجعلان علنا  
لنفسه شراء شيء وقعا  
للكل لو قد صح ذاك واشتهر  
أو قبل أن يعقد عقدة الشرا  
فإنه لحارث أو أرهم  
من بعد عقدة الشرا قال بذا  
إلى نكاح بامرئ في القرية  
جاءت إلى إخوتها بسرعة  
من حيوان أو عروض إذ هلك  
في العرض والأصل الذي تأصلا  
وما لها في سهمهم شيء وصف  
قد مات والد لهم وانعدما



فيما سعت من نصيب يعلم  
قبل الخروج عند زوج كافل  
في عهد والد لبیت الزوج  
من تركة الميت ولا ينبغيهم  
ممن لهم ذا الاشتراك قاعد  
من الديون وله قد أنفذا  
عليه يدركون ما قد أهلكا  
وما به داین بعض منهم  
يلزمهم كذا خسارة تعد  
كان به دائن مما علما  
تبين الدين هنا وثبتا  
إقراره به غذا لن يقبلا

وهكذا إختوما ما لهم  
وتدركن عليهم في الحاصل  
كذاك إذ تخرج بالتزويج  
فإنها تدرك فيما يعلم  
وكل شيء يجعله واحد  
من ذلك المال وما قد أخذوا  
فيما يخصه فإن الشركا  
حصتهم إذا هم تقاسموا  
للمال أو لماله احتاجوا فقد  
ويقبلن قوله بأن ما  
قد صار في حوائج لهم متى  
بأن أقروا وحدهم بالدين لا

### ما يتجابر عليه الشركاء

على جذاذ النخل أجمعونا  
حرث لأرض إن أرادوا العملا  
بنيان جسر ثم سد مثلهم  
لولا ذاك للفساد آلا  
ولو صلاحا مثل غرس وبنا  
وحفر ما لم يحفرن ويخدم  
على بناء كان من زمان  
في ذلك المحلل أو في القرية  
إحداث شيء لم يكن هنالك  
وقد أبى بعض فلا يجبر قط

والشركاء يتجابرون  
في وقته كذا الحصاد وعلى  
تذكير نخل وبناء منهم  
من كل شيء يصلحن المالا  
ليس على إحداث ما لم يكن  
من كل شيء لم يكن من قدم  
ومثل ذاك الرفع للبنيان  
وكان عنه يغني في العادة  
وجاء إن أراد بعض الشركا  
قبلا كتوسيع وتضييق يخط

وقيل إن حاكمنا ذاك يرى  
وكل ما إليه يحتسبنا  
كالباب للدور وللبيوت  
والخلف في نزع كمثله النجم  
فقيل لا جبر عليه ويرى  
فما من الصلاح ينظروننا  
قلت ونزع النجم ينبغي بأن  
لأن في الترك له فسادا  
ويتواخذون في إنفاق  
كذلك في الترويح أيضا لهم  
ونفقات الحيوان وعلى  
والقول قول من يقول فيها  
بماله تحتاج من طعم ولا  
وإن يغيب بعضهم أو قد أبى  
فيدركن عليهم ما قد عنا  
لو بفدا من غاصب يأتيه  
أو ذلك الإصلاح إذ ليس يصح  
لأن في الحجر وفي ترك الفدا  
إدخال أضرار عليه وعلى  
قال وذا إن تكن الشركة في  
أما من الشركة كانت قعدت  
وذاك كالأولاد من بعد الأب  
وشركة الأبدان والعنان  
فإنهم لا يتداركونا  
كمثلما لا يتشاحونا

أصلح غالذي أباء جبرا  
فهم عليه يتواخذونا  
والقفل والمفتاح للحنوت  
من الخبان بين أهل العلم  
بعض إذا فيه صلاح ظهرا  
فهم عليه يتواخذونا  
يجبر فيه الشركا متى يكن  
زرعهم كما لدينا اعتادا  
عبيدهم وفي الكساء الوافي  
قد يتواخذون ما بينهم  
سقى لها وجز صوف حصلا  
نحزها وبعد ذا تأتيها  
نخرجها إلى الفصوص والفلا  
وأصلح الحاضر ما قد عطبا  
وكل ما أنفق من مال هنا  
لو حجروا ذاك الغدا عليه  
حجرهم فليفعن ما صلح  
وترك إصلاح لما قد فسدا  
شريكة وذاك أمر حظلا  
مخصص معين معرف  
لهم على العموم حيث وجدت  
ومثل من تفاوضوا في النشب  
وكل ما كان كهذا الشأن  
فيها عناء للذي يأتونا  
في نفقات وكسا يكسوننا

عـاءه لو كان في المشترك  
في نظمنا يرفعهُ القطب الرضا  
ممن على العموم قد تعاقدوا  
وتقبلن هباته إذا بذل  
ونحوها من الأمور الجارية  
شريكة ولا يجوز إن يكن  
بلا رضا ملاكها وتحلو  
من بعد علمه ببيع وقعا  
إنكار اذ لم ينكرن أولا  
فقوله مع اليمين سمعا  
من يأخذن ذلكم عيانا  
فيه فلا عذر له قد عرفنا  
وذاك ماض مثلما قد أبرما  
على شريكه بلا انتقاض  
أنكره حالا فليس ينهدم  
إلا إذا البيع من الكل اتضح  
أو بعضهم يأمر بعضا منهم  
من شركة على الخصوص قد تنص  
شراكه من غائب وحاضر  
إلا إذا كان أمينا فيهم  
نزع التباعات إذا ما حاللا  
جميعه كذاك إذ يتفق  
فإنه يقبل ما يبين  
حملت عنك تبعة تكون  
أو إنني أحالين فيها

وقيل في الشريك لما يدرك  
على الخصوص مثلما كان مضى  
وجاز أن يعاملن واحدا  
قيل أو الخصوص فيما ينتقل  
كذا هدية كذاك العارية  
وذاك إن لم يعرف النكير من  
لأنما الأموال لا تحلل  
وإن يكن هذا زمانا قبيحا  
وبعد ذاك أنكر البيع فلا  
وإن يكن ذا عدم العلم ادعى  
إلا إذا مشاهدا قد كانا  
من الشريك وهو قد تصرفا  
أى قوله بأنه ما علمنا  
وقيل ما يأتى الشريك ماضى  
لو أنه في حين ما كان علم  
أما الأصول غالبىوع لا تصح  
ولو بأن يؤكلوا غيرهم  
ولا يعامل واحد فيما يخص  
إلا بإذن ورضا من سائر  
ولا يحال واحد دونهم  
غذلك الأمين حجة على  
وقال بعض كل من يصددق  
أن قال إنى عنه في ذا أنصمن  
وإن من قال له الأمين  
ادفعها عنك إلى أهليها

نبياعة من بعد قول المؤتمن شيئاً إلى شخص أمين يرضى حق برى بدفعه إليه عارية أو كان شيئاً أودعا أو بقراض كان أو وكالة هذا الفتى ممن به قد يؤتمن ويبرأ المفسد والمكون غير أمين يجزى على الولد منه إذا في مال طفل حالاً لا يضمن على خلاف قد حكوا نصيبه فساغدا عما ذكر فإنه يجزى على قول زكن في ما غدا من سهمه أقلّ يحل أخذ ما تنيل الغانية كانت شريكة مع الأطفال بأنها بالغسة إلى الثمن في المال جازت هكذا المعاملة من جاز في ذلك أن يحالّلن بيانها في نظمنا متما لهم هناك الاشتراك وبدا من كان منهم بالغاً وعاقلاً إن كان ذا أمانة وفضل بأنه يضمن ذاك المالا أخاه أو غير أخ معلوم وبالمجانين على من قاما

فقد برى منها وما عليه من وهكذا من يدفع من أيضاً يدفعه إلى الذي عليه وهكذا من بيديه وقمها كذا مال كان بالخلافة يجزى إذا حال فيه إن تكن قيل ولو مصداقاً فيضمن وهكذا الوالد أيضاً لو وجد وقيل إن كان أميناً قبلاً أو مال مجنون فيضمن أو وجوزت من الشريك في قدر لو ذلك الشريك غير مؤتمن وقال بعض لا تجوز إلا وفي مقالة لبعض جائيها من مال زوجها وفي الأموال أولادها الصغار ما لم يعلمن وكما قد جازت المحاللة كذا تصرف وقبض إن أذن في ذى المسائل التي تقبدا وإن يكن بعض الذين قعدا فيهم يتامى جاز أن يعاملا فيما غدا منتقلاً لا الأصل قيل ولو سواء مهما قالا كان شريك ذلك اليتيم لأنما القيام باليتامى

فرض كفاية فكل من يقيم      من أمنا به فقد جاز وتم  
لكنما السولى فيه أولى      إن كان فى ذاك أمنا عدلا

### ما يلزم شريك الغائب

من غاب عن أمواله وأدبرا  
يحفظ ما تشاركا عليه  
كان الذى غاب من العقار  
لو أن ذاك المال كان قد دخل  
لأنه قد صار عند من علم  
وهل يبيع غلة ويقسم  
بفسمة يكون فيها قد عدل  
أو أنه يقسمها فى حضرة  
ويجعلن لسهم من قد غاب دا  
أو بيعه والحفظ للأثمان  
وإن يكن له الصلاح قد ظهر  
فإنه يبيعه ويحفظ  
وجوزوا فى غلة الأشجار  
إن يدخلن الأمتنا إليه  
ويوزنن سهم من كان ذهب  
ويشهدن عليه عادلين ثم  
ثم تصير بعد ما كان ذكر  
لو قدم الغائب فى الحين وما  
إن بعد ذاك الدفن يتلف الثمن  
وإن يكن لم يدفنه وجعل

فيلزم شريكه من السورى  
أصلا وعرضا كان ما لديه  
أو من مجانين ومن أطفال  
من بعد ما غاب الفتى عن المحل  
مثل أمانة وحفظها لزم  
أثمانها لو وحده الملتزم  
ويشهدن على نصيب من رحل  
أهل الصلاح من أهالى القرية  
يصلحه من حفظه إذ لزم  
فإذا ن عن أعلامنا قولان  
من بعد حفظ أن يبيع ما ذكر  
من بعد ما قد باعه له الثمن  
والحرث من بعد دراك طارى  
يقوموه قيمة عليه  
من ماله من غضة أو من ذهب  
يدفنه بعد بموضع علم  
علته جميعها لمن حضر  
عليه فى هذا ضمان لزم  
أو قبله بدون تضييع زكن  
حيث يكون ماله من المحل

في موضع يختاره فذاك لا وإن يشا تصرفا فيه فعل ويشهدن الأمانة الأخيارا قالوا وعلم ذلك اليتيم وذو الجنون وزكاة مال فيما لهم يصلح من أمور ولشريك غائب رخص إن حياته ولا محلا نزل به بأمننا ويترك من ما حصل وشأنها كذاك لا يشتغل وإن يشا فليقسم للحاصل ويترك الأصل على ما كانا وما عليه لازم أن يشتغل والقطب قال ذا إذا لم يجد ولا خليفة ولا وكيلا أما إذا كان لذاك قد وجد يراعين مصلحة للغائب فحاصل الشركة في أقسام قسم من الأقسام لانصرفا من سائر الشراك لو قد كانا هم الأولى على الخصوص اشتركوا والثان قسم يتصرفن في وذاك إن لم ينكرن عليه هم الأولى على العموم قعدت وثالث الأقسام من أطلق له

بأس به وجائز إن فعلا وكان في ذمته ما قد حصل بأنه في ذمة قد صارا وغائب والمسجد الكريم أجر كذا أمانة بحال أي ينظر الصلاح للمذكور طال غيابه فليس يعرفن إن يقسم أصله وغلله له من الأصل جميعا والغلل بحفظهما ولا ضمان يصل من غلل بالأمانة الأفاضل عليه من شركته وبانا بشركة الغائب لو كانت تفضل لغائب محتسبا من أحد ولم يجد موكلا نبيل فليس بد من حضور لأحد ويخرجن سهمه بجانب ثلاثة تأتيك في النظم أمام لأحد منهم بلا إذن كفي ذلك في منتقل عيانا في الشيء أصلا أو عروضا تدرك منتقل وفي الأصول منتقى سواء ممن شاركوه فيه شركتهم في كل شيء وبدت تصرف لو دون إذن حصله

من قد تفاوضوا بأموالهم  
مع غائب في مثل فدان ملك  
ثمارة إن كان فيه يعمل  
ما كان قد يأكله من الثمر  
في شركة من الصلاح وفعل  
كان مضرا وهو مما لزمنا  
عليه أولا يتجسبـابـرونا  
على سواء قدر ما كان عنا  
مخصص ذا الاشتراك جعلنا  
واستظهر القطب إمامنا الأجل  
صاحبه قد مات عنه عند ذا  
غذاك يدرك العنا بما صنع  
مع غائب بالإرث هذا قد ملك  
بنفسه لما أتى مرفوعا  
أو لأخيه تلك يمنحنا  
في هذه الأرض غدا مشاركا  
أصبح للغيبة عنها في غنى  
فهو كمن بمنحة موليهما  
لأنه عليه مما قد حتم  
نصيبه على كذا فليقتصر  
مطايب الأرض لدى العمران  
بلا ضمان نقص أرض قد ظهر  
أن يحرث الأرض بزرع جعله  
ليس له فهو من المنوع  
يأت على الغرس حديث قد علم

في الأصل والعروض طرا وهم  
ورخصوا قيل لمن قد اشترك  
إن بالغنا أو كان طفلا يأكل  
أكثر مما يأكلن أو بقدر  
وكلما كان الشريك قد عمل  
من العمار والبناء ودفع ما  
على الجميع يتواخذونا  
فإنه يدرك في ذاك العنا  
كان على العموم أو كان على  
وذاك قول عن أبى بكر نقل  
بأنه مفيد بما إذا  
أو حاضرا قد كان لكن امتنع  
ومن بأرض وهى بيضا يشترك  
جاز له أن يحرث الجميعا  
من عنده أرض فيزرعنا  
لاسيما وأنه هنالك  
ومالك الأرض كأنه هنا  
وعدم عهده بأمر فيها  
بل ذاك لا يحتاج للمنحة ثم  
وقال بعض يحرثن بقدر  
بدون أن يختار في ذا الشأن  
فيأخذن حاصلا من الثمر  
وإنما جاز على القولين له  
وغرس بعضها أو الجميع  
إذ ذاك مال فيه شركة ولم

وإنما مضره الغرس على  
لأنما الغرس يدوم فيها  
وجوزوا أن يغرسن مقداراً  
مطايب الأرض ومن مال له  
ثم تصير ذى الغروس والثمر  
ولشريكه الذى قد غابا  
وغرسها جميعها من مال  
ويأكلن غلة المعلوم  
قيل لأن ذاك فى نظير  
وقيل غير الوراثة إنما  
من قبل أكل أو بكيل علما  
إن كان من أشجارها لها غرس  
وقال بعض حيث جاز الأكل  
ولا حساب فسواء جاز له  
وبعضهم نقصان أرض ألزما  
أى دون تقويم ولا حساب  
وإن يكن يغرسها من شجر  
بلا حساب لا ولا تقويم  
وبعضهم ألزمه النقصان  
تفصيل ذاك أنه إذا فسل  
والغرس منها رد للغائب ما  
أو أنه استخلف أو قد وكلا  
ولازم له على من رحلا  
وعن قيامه ومهما أدخللا  
ولم يكن مشتركا بينهما

ذى الأرض لا شك تكون أجزلا  
خلاف زرع يحترن عليها  
منابه إن لم يكن مختارا  
يأتى بذاك الغرس كى يجعله  
له وما كان به الغرس استقر  
ما قد بقى صار له منابا  
له يجوز عندهم فى قال  
بلا حساب وبلا تقويم  
ما قد عفا فى غرسه المذكور  
يأكله إن كان هذا قوما  
أو بوازن أمره ما انبهما  
وما عليه نقص أرض لم يحس  
بدون تقويم هنا يحل  
أيضا بلا فرق لذك جعله  
ويأكل الغلة لن تقوما  
ويغرم النقصان بالايجاب  
له فيأكلن كل الثمر  
ولا لزوم النقص والتفريم  
لو ذاك من أشجاره قد كانا  
للأرض كلها على رأى حصل  
قد نابه من غلة إن قسدا  
بالمثل أو بقيمة ذا جعللا  
عناه عن سقى الذى قد فسلا  
من خارج ما كان فيها فسلا  
لم يدرك الغائب منه أسهما



من غلة لو أنه قد أدركا  
لأنها غلة من قد حضرا  
ويلزم الغائب العنا على  
وقيمة الغروس لكن نجعل  
تعتبرن قيمتها في يوم ما  
أو ما ترافعا لنحو القاضى  
والخلف في منابه من الغلل  
وإن رآها غير ما مؤبره  
وجاء في قول لبعض العلماء  
وتلكم الغروس بينهم على  
فإن تكن في الأصل بالأنصاف  
من قيمة الغرس ثم يبقى  
مع نصف ذى الأرض وهكذا متى  
وقال بعضهم يؤدي للقيم  
وما له منابه من الثمر  
ثم غروسه على القولين  
في الزمن الذى سيأتى بعد لا  
لأنما الشرع أجاز ما ذكر  
لأنه من ماله قد حسبنا  
لأنه أدرك للعناء  
ألا ترى إلى الذى قد قال ما  
يقول إنها تقومون له  
وليس شك لا ولا جدالا  
أكثر من قيمتها في يوم  
بأنه يأخذ حتما أزيذا

في الشجر المغروس فيما اشتركا  
فهى له جميعها في ذا ترى  
سقى وخدمة لما قد فسلا  
مقلوعة ليست بغرس تحصل  
قد غرست لا يوم ما تخاصما  
ولا بوقت فيه حكم ماضى  
أعطاه بعضهم وبعضهم حظا  
فإنها بينهما معتبره  
بأنها ما لم تطب بينهما  
أصل اشتركا في الأروض جعلنا  
ذى الأرض فليمنحه نصفنا وإن  
نصف من الغرس هنا استحقا  
ما كان بالثلث وبالربيع أتى  
لا للعنا في يوم بالغرم حكم  
ولا له نقصان أرض يعتبر  
بينهما تكون دون من  
في زمن كان تقضى وخلا  
له من الغرس ومن نفع ظهر  
وذاك القولان قد تغاربا  
على كلا القولين هذا جائى  
له عناء في الذى قد خدما  
في يوم ما الغرس بها قد جعله  
بأنما قيمة هذى حالا  
غرس فقد بان بذا المرسوم  
مما له يوم غرس أوجدا

فقد تقاربا بحيث أدركا  
لفظا على ذاك المقال الثانى  
ومن يرى بأنه يجوز له  
إن كانت الغروس من ذى الأرض  
يعطى على مقال أنه فقط  
لغائب نصيبه من الفل  
على الذى غاب عنه يقدر  
وإن يكن قد غرس النصف بلا  
ولم تكن منها الغروس لا ولا  
فالحلف ما بينهم هل يفسل  
نصفا بقى بعد قدوم قدرا  
حتى يرى مستغنيا ما فسلا  
غرس الذى كان له يشارك  
لسبقه من قبل ذاك بأجل  
وبعد ذاك يقسمان الكل من  
بدون ما إدراك غلة ولا  
أو يقعد الأول فيما فسلا  
لم ينتقى مطاييا وليغرسا  
وهو الذى بقدر سهم كان له  
فإن للأول ما قد فسلا  
وأن للغائب ما كان بقى  
أو يعطينه الغائب العنا وما  
وليعطه قيمة ما ينوبه  
أو بالذى كان عليه بدلا  
معتبرا بقيمة يوم فسل

عنا معنى لو له لم يدركا  
لأنه أدرك أجبر العانى  
أن يغرسن سهمه ويعمله  
وهى التى الشركة فيها تمضى  
يغرس سهمه من الأرض بخط  
ويدرك الحاضر وهو من فسل  
غذى الغروس بينهم تصير  
تخير أو باختيار فعلا  
من غيرها حيث اشترك جعل  
من غاب من أمواله ويعمل  
ووارث أو غير وارث يرى  
ليس إلى أن قد يرى مماثلا  
لأنه لذا قد لا يدرك  
ولا إلى أن يثمرن ما فسل  
أرض ومن غرس على الأرض زكن  
درك عنه للذى قد فسلا  
إن كان حين الفسل مهما عملا  
من غاب ما كان له قد حبسا  
إن شاء أن يغرسه ويعمله  
وبقعة فيها الغروس جعل  
من تلكم الأرض لدى التحقق  
له بذى الغلة شئ علما  
حسب الأرض وما يصيبه  
من ذلك الفسل الذى قد فسلا  
لا يوم أعطى قيمة عنه تحل

فيتشركان في الفسـل  
وبعد ذاك يقسمان الغرسا  
وصحح القطب الأخير ها هنا  
فال وإجبار الذي غاب على  
من كان حاضرا خلاف الأصل  
أى ذلك الفسل الذي قد فسلا  
لأنما ذلك قيمـا كان  
وإن يكن مطايب الأرض فسل  
وتلكم الغروس منها أخذا  
وليعطه بقيمة من غابا  
لا يوم غرس وهناك اشتركا  
لفلة ماضية ومن حضر  
وقد أتى في أثر من فسلا  
من شركاه فله الخيار في  
ويغرم النقصان للأراضى  
وبين أن يعطيه باقى الشركا  
يوم أرادوا لبعض رفعـا  
وقيل بالقرعة يجلى ما ذكر  
فهو له وإن بغـيره وقع  
فإنه ينزعه وإن يرد  
والأرض أن تقسم وقد والاها  
فإن كل واحد ما قد يلى

والأرض بعد ذلك المبذول  
وأرضه على اتفاق أمسى  
لأنه ليس يضـيع ما عـنا  
أن يعملن مثلما قد عملا  
كذا فعود حاضر في الفسل  
خلاف أصله الذى ناصلا  
مشتركا بينهما عيانا  
أو ما غدا عن سهمه كان أجل  
فإنها بينهما على حذا  
في يومه ذلك ما قد نابا  
وذلك الغائب لما يدركا  
لا يدرك العنا عليه لو كثر  
في شركة بدون إذن جمعـلا  
أن يقلع الغرس بلا توقف  
كمثلما يقومـه القاضى  
لقيمة الغرس لذى هنالك  
يعد ذا بغرسـه تبرعا  
فإن يقع في سهمه ما قد عمر  
يخيرن فإن أراد ينتـزع  
أن ياخذن قيمته فهو يجد  
شئ من الخراب قد حاذاها  
لسهمه يأخذـه عن كمل

## كتاب القسمة

وقافها مكسورة في اللغة  
غذاك تعريف لهذى مرضى  
لقسمة الرقاب والمنافع  
تميزن كغيرها لناحيته  
بمدة من الزمان حددت  
فإنها لأبد الأحقاب  
ثلاثة أنواعها تنحصر  
يدعى بقرعة وكل عـ  
وجعلها بالنون قول ينقل  
للثان ما يطلبه من شئ  
هذين هنا صاحب ما يطلبن  
وهى كأجرة غدت في الواقع  
فالنفع معقود على أوان  
إجارة وينتفى ما ينتقى  
ما كان أيضا لازما في الأجرة  
تراضيا فيما له قد خدما  
غذاك شئ جائز لا نكرا  
هذا لدار مدة قد عينا  
لدار في هذى الصفات أجل  
فالعبد فوق شهره لم يزد  
يزاد دون كثرة عما ذكر  
وقد روى ابن قاسم عن مالك  
تجوز في العبد على شهر كمل

باب به أذكر وصف القسمة  
تميز بعض الأنصبا من بعض  
وذاك حد شامل في الواقع  
لأن الأنصبا في ذى الثانيه  
وهذه تختص حيث وجدت  
وهى خلاف قسمة الرقاب  
وهذه القسمة حيث تقدر  
وهى مهياة مراضاة وما  
وتلكم الأولى بياء تجعل  
لأن كل واحد يهـ  
والقول بالنون لأن الكل من  
وإنها لقسمة المنافع  
وإنها تحتاج للزمان  
وجائز فيها الذى يجوز في  
وهكذا يلزم في ذى القسمة  
كالعبد بين سيدين وهما  
يخدم ذا شهرا وهذا شهرا  
كذا إذا تراضيا أن يسكنا  
والثان مثله ولكن يجعل  
أوسع فالدار خلاف الأعبـ  
وقبال بعض جائز ولا ضرر  
والنقص أيضا جائز كذا حكى  
بأنها يعنى زيادة الأجل

والحيوان كالعبيد يجعل  
والدور والأرض جاز تقسم  
والأجل البعيد فيها يسع  
أما تهايبهم في الاغتيال  
لا في يسير من زمان كان لا  
كما إذا قال بعض من مالك  
وغيره لى أو ثلاثا هو لى  
أما التى على المراضاة جرت  
يجوز فيها ما يجوز فيه  
ولم يكن يشترط فيها أبدا  
كذا التساوى في مقال منضبط  
وهكذا تعادل في القيمة  
صورتها يكون بين اثنين  
بجعل كل منهما لواحد  
وقس على هذا جميع ما ترى  
وقسمة القرعة بعض الكبرا  
وصحح القطب إمام العلما  
قال وذا مذهبنا كمذهب  
دل على القسمة ما قد نزل  
إن حضر القسمة ذو القربى إلى  
وفي الحديث أى دار قسمت  
فهى على قسمتهم وأيما  
فإنها بقسمة الإسلام  
أنواعها فيما يقول الرافع  
وأول النوعين غير منتقل

بالشهر أو أقل لا يطول  
بينهم على سنين تعلم  
كذلك القريب لا يمتنع  
فذاك غير جائز بحال  
ولا كثيره فكل حظلا  
غلة هذا العبد يوما هو لك  
ومثلها بعد لكم فيما يلى  
فإنها مثل البيوع اعتبرت  
ولازم ما يلزم عليه  
بأن يكون جنسها متحدا  
في جنس واحد لهم لا يشترط  
ليس بشرط عند هذى القسمة  
داران ثم يقسمهما هاتين  
على رضا بذلك التعاقد  
من قسمة في كل ملك ظهرا  
يقول فيها إنها بيع جرى  
بأنها تميز حق رسما  
جمهور صاحب مالك المذهب  
في الذكر قول الله جل وعلا  
تمامها أنزله مفصلا  
في الجاهلية التى تقدمت  
دار أتى الإسلام لما تقسما  
كذا رواه البعض من أعلام  
رقاب أموال كذا المنافع  
وذاك كالأصول أو ما ينتقل

أو العروض حسبما يعين  
 كذلك الدينار في قولهم  
 فإنه يكون بالنهاية  
 وتارة تكون بالأعيان  
 بذلك الشيء لوقت قد جعل  
 يستخدم العبد شهرا قد زكن  
 شهرا فإذا نهاية الأزمان  
 دارا بمدة له تمديد  
 في المدة التي تكون جارية  
 في وقت واحد لإنسانين  
 وهو الذي يعرف بالأعيان  
 على أصولها وفي العبد  
 جوازها استظهره أهل النظر  
 والسفن في تيارها الملاطم  
 والدور أيضا ثم في الصانوت  
 كقلم ومعمل وإبرة  
 وكل ما كان كهذا الحال  
 بلا تجابر عليها آتى  
 وقبل الانتفاع عبدهم صرع  
 أو سرق أو قد أصابه المرض  
 وذلك في مدة شخص منهما  
 في وقته الذي له قد وقعا  
 يدرك قالوا بعد ما العبد صرع  
 يذهب حقه بما قد حصل  
 قسمتها على سنين تقع

وهو الذي يكال مع ما يوزن  
 ويدخلن في العروض الدرهم  
 أما الذي يعرف بالمنفعة  
 وهي تصورن بالأزمان  
 فأول النوعين كانتفاع كل  
 وهو على الشركة باق مثل أن  
 وبعد ذا يستخدمه الثانى  
 والثان إن يسكن منهم أحد  
 ويسكن الثانى بدار ثانيه  
 ومثل أن يستخدم عبيدين  
 لذاك عبد ولهذا ثانى  
 وهم على الشركة في الدارين  
 وقسمة المنافع التي ذكر  
 في خدمة العبيد والبهايم  
 كذلك في الإسكان للبيوت  
 كذلك استعمالهم للآلة  
 واللبس للثياب والنعال  
 مع اتفاقهم على القسومات  
 فإن على القسم اتفاقهم وقع  
 بالموت أو غصب له كان عوض  
 أو ذلك المسكن كان انهدما  
 من بعد ما سواء كان انتفعا  
 فإنه على الشريك المنتفع  
 قيمة خدمة تقوته فلا  
 وغلة الأشجار مما تمنع

من جملة المنوع والمرفوض  
في قسمها وقسمة الأزمان  
في ذلكم بكثرة وقلة  
وجودة رداءة كما علم  
من نهيه عن بيعه السنين  
والقطب قد صرح في الموضوع  
للأرض بالسنين للزراعة  
والأرض أدنى للحوار في النظر  
قد جاء منه بخلاف في الشجر  
إن كان يسقى بعناء مستمر  
فلا يصح القسم فيه للغل  
فالقسم كالبيع وبيعه منع  
وبن الزبير في مقال أثرا  
على السينين بعض قومنا نقل  
يحرث ذا جزءاً وذا جزءاً زكن  
وظاهر الشيخ أبى بكر الأبر  
في ذلك الأمر اختلاف الغله  
وعدم رداءة وجودا  
جزما لأنها بلا نزاع  
فيها كما في أثر الأصحاب  
في العين والأبيار أيضا بالدول  
شئ وجوده هناك قد علم  
ممتنع وذلك عند الأول  
يجوز عندي قسم ذاك بالدلا  
بالامتلاء أو بذرع حاصل

وهكذا زراعة الأروض  
وهو سواء قسمة الأعيان  
وذلك لاختلاف حال الغلة  
كذلك في الوجود أيضا والعدم  
مع ما أتى عن سيد الكونين  
وإنما القسمة كالبيع  
قال وقيل بجواز القسمة  
وقيل بالجواز أيضا في الشجر  
لأنما البذر الذى فيها بذر  
وإنما ذاك الخلاف في الشجر  
أما الذى بلا عناء قد حصل  
على السينين وهو اجماع رفع  
وقد مضى لقد روى عن عمرا  
أنهما قد جوزا بيع الغل  
وقسمة الأروض للحرث بأن  
فإن فيه الاختلاف قد ذكر  
بمنعه اذ يجمع لن العله  
أى قلة وكثرة وجودا  
وجائز ذلك في المشاع  
ليست تجوز قسمة الرقاب  
وتلزم القسمة في قول الأول  
وإنما صحت لأن الماء ثم  
وإن قسمه بغير الدول  
لكن عن القطب مقال حصلا  
وهكذا يكون بالمواجل

أو بالحبال والعصى قدرا  
قال فتى محمد بن بكر  
في قسمة الماء راكدا وجارى  
كذلك ماء مطر تجمععا  
نبظر الحاكم والجماعة  
فيقسمونه على الأقل  
ويقسم الجارى على الساعات  
لا بالقواديس ولا الأحواض  
وقد أتى عن بعض أرباب النظر  
وكل ما الفصل به قد استتب  
لو كان بالأحواض ذاك اقتسموا  
ممن له سهم بذاك الماء  
وحوضه فإن من قد أهمل  
حتى يكون داخلا في سهم  
فإنه ليس ينال أصلا  
وجاء في قول لبعض الفطناء  
كذلك الآبار والعيون  
ولا يصح القسم بالأيام  
والقول بالجواز ويروى أيضا  
وإن يكن لم يقسم الماء لم يجد  
لأجل أن يسقيه من ذا الماء  
وإن هم ذا الماء أدركوه  
كمثلما إن وجدوا الماء على  
ما بين ليلة لهم ويوم  
قسمته خوف وقوع الفتنة

أو بعلامه بموضع ترى  
ويؤخذن الشركا بالجبر  
كذلك ماء والأبيار  
وما جل والحوض أيضا وألوعا  
بدون ما ضر هناك ثابت  
سهما وذاك فيه وجه العدل  
كذا على الأيام والأوقات  
لأن ذاك الجهل فيه قاضى  
جواز أن يقسم ذا بما ذكر  
قال ومهما قسموه بالنوب  
فليرصدن كل شخص منهم  
نصيبه في أى وقت جائى  
نوبته من مائه وعطلا  
سواه من أصحاب ذاك القسم  
شيئا وفات مأؤه وولى  
بأنه يدرك ما فات هنا  
هذا الخلاف عندها يكون  
منفعة كالحلب للأغنام  
عن بعضهم لو أحد لم يرضى  
من شاء بدعا لكان ما عهد  
فذاك ممنوع بلا مراء  
ليس بمقسوم كذا ألقوه  
أرض يدور وهى لما تجهلا  
وقد أراد صلاحاء القوم  
فذاك غير واسع من جهة



أصولها تكون مثلما خلا  
حتى بها يصح وجه بطل  
فيؤخذن على يديه صاغرا  
عادتهم في أرضهم والماء  
أو كان في ماء لدى رجال  
من ذلك الماء بقدر الحق  
إن أبصر العدل بهذا الحال  
أو اليتيم بعد ذا بجانب  
أو غيرها وشاء بعض منهم  
تشرب من ذا الماء كانت أولا  
يخرجه عن حيثما كان غشا  
شاء ولا يمنع مما علما  
سواه فالضرار مما قد يرد  
بأرض بعض الشركاء ما انقعر  
يجوز جبرهم ليرفع الضرر  
وقبل ذا كان بها التهدم  
له بإصلاح لما ينسدر

يبقى على ما كان والأشياء على  
وهي التي تدري بها من قبل  
ومن يشا لفتنة أن يظهرها  
ولتعتبر في هذه الأشياء  
ومن له شركة في مال  
ولم يجد مقاسما فليسق  
ويأخذن نصيبه في المال  
ويتركن سهم الشريك الغائب  
وإن لماء البئر كانوا قسموا  
إخراجه لنحو أرض هي لا  
أو شاء أن يكره للذي يشا  
فإنه في سهمه يفعل ما  
إلا إذا أدى الى ضرر أحد  
والبئر إن تهدمت وقد أضر  
فهم على إصلاح ذاك المنقعر  
وإن هم للبئر كانوا قسموا  
أخذة من أرضه لم يجبروا

### شروط القسمة

فصل به يحجز ذو الجلال  
لأن من جار ومن تعسفا  
على تغلب وقهر واعتدا  
ذا المال بالقهر وبالتعسف  
ويعرفن كل شخص سهمه

واعلم بأن القسم للأموال  
للظالمين أن ينالوا الضعفا  
يقبض مال من شريكه غدا  
ويدخلن بسبب الشركة في  
وحيثما قد يوقعون قسمه

فالظالم العاصي لذى الآلاء  
أو بعضه بأن يمدن يده  
لمال من قاسمه وقد غدا  
غذلك الأمر يرى قبيحا  
وكف نفسه عن السخيف  
وفي جواز القسمة الجنس اشترط  
لأنما مقصودهم بالقسمة  
وذاك حال بخلاف البيع  
والقطب قال بجواز القسمة  
إذا تعادلت هناك الأسهم  
قال وذا مناسب لقول من  
وقال أحمد بن بكر كلما  
من أتما جنس ونوع علما  
وكل شيء بيعه يمتنع  
فإنما القسمة كالبيع  
فمثلما يكون نفس الثمن  
والعكس أيضا فكذلك سهم كل  
فالكل من ذين يكون عرضا  
فمن هنا قيس على التبايع  
وفي حضور الشركاء والوكلاء  
والاختلاف جاء في قسم الأب  
فقال بعض ثابت إذا عدل  
ووهب الوالد ذاك لهم  
من بعد موته ولو كان قسم  
وقال بعض العلماء إذا قسم

قد يستحي جميع الاستحياء  
ويظهرون جهرة تمرد  
بماله وسهمه مبتعدا  
من نفسه أو يحذر التقبيح  
فيحصل السلام للضعيف  
فلا تصح في خراف ما انضبط  
تميز سهم الشركاء من خلطة  
ففي الجزاف ليس بالمنوع  
لو أنها على الجزاف أتت  
أو قد رضى من جائز رضاهم  
يجوز بيعا بجزاف إن يكن  
يجوز فيه البيع أن ينبر  
فإن ذاك جائز أن يقسم  
فقسمة كذا أيضا يمنع  
فيها تعاوض من الجميع  
معوضا عن ذلك الثمن  
شخص لدى سهم شريكه جعل  
عن ذلك الثاني متى ما فرضا  
وذاك في بعض المواضع  
تشابه البيع إذا ما جعل  
على بنيه ما له من نشب  
والكل منهم يقبض ما حصل  
أولا فإن النقص فيها يحتم  
ما قد ذكرنا لهم قبل السقم  
بالعدل فهو ثابت كما رسم

لو لم يهب ذاك لهم إذ قسما  
وإن يكن قد بان في ذى القسمة  
وحين ذاك القسم هم كلهم  
والأب حي فهنا لا نقضا  
وإن يكن أعطى لبعض منهم  
أعطى لبعض مثلما كان سبق  
إن شاء خطأ معهم ويقسموا  
وإن يشا فإنه يتقسم  
وإن يك الأولاد حين يقسم  
جميعهم أو بعضهم صفارا  
أى أنه لا يثبتن عليهم  
من يقبضن للصغار منهم  
وقيل ذاك ثابت عليهم  
إن يك في القسمة بينهم عدل  
إن بان كل منهم بسهمه  
حتى توفي فالذى قد عينا  
إلا إذا هم تمموا ما قد قسم  
وإن يكن قد جار حين قسما  
إلا إذا ما قبلوا وحدهم  
وإن لقسم الأب هم قد بدلوا  
في عهده أو أئلفوا أو رفعوا  
نو أنهم لم يأكلوا حتى هلك  
ولا يجوز للشريك يأخذن  
مع أحد من الورى وقد أتى  
بأنه يدرك ما قد ذكرا

ولم يكونوا قبضوا ذى الأسهما  
غبن وما رضىه بعض الأخوة  
قد بلغوا وأحرزوا ما لهم  
من بعد موته لمن لم يرضى  
وحينما وافى إليه السقيم  
فإن للأول تخيرا يحق  
جميع ما أعطى أبوهم لهم  
ما كان ناقصا هناك لهم  
لهم أبوهم ما له بينهم  
فإن قسمه غدا منهارا  
إلا إذا يستخلفن فيهم  
سهامهم في حينما قد يقسم  
ولو صفارا كلهم إذ يقسم  
وليس بعد الموت من نقض يحل  
وإن بقى مع والد في حكمه  
لا يثبتن لو بلغا كانوا هنا  
من بعد موته فإنه يتم  
فاختير أن قسمه يهدما  
من بعد موته غذا إليهم  
فلا ترادد لما قد أكلوا  
إلى البيوت من غلال جمعوا  
فكل واحد له ما قد ملك  
حصته مما يكون مؤتمن  
في قول بعض العلماء مثبتا  
فيما بكيل أو بوزن قدرا

وقال بعض في جميع ما قبض  
أما الذى قد كان مضمونا بيد  
فكل ما الشريك منه يأخذ  
ويدركن أخذ الجميع واحد  
إن كان ذاك الشيء عند القابض  
أو أى وجه من وجوه التعديه  
وإن يكن قيمة سهمه أخذ  
لو أنها قائمة أو أخذ  
لا يدرك الشريك فيما أخذ  
وجاء في قول لبعض العلماء  
وكل شيء فيه غلة فلا  
وقيل يأخذن من المحصول  
ولا يجوز قسمهم إذا هم  
على السهام كلهن أو على  
وقيل في الأم إذا ما اقتسما  
وفرقا نصيبها الذى علم  
وقال بعض جائز أن يقسما  
وليس للوكيل أن يخايرا  
كذا وكيل من إمام جعل  
وإنما يثبت بالقرعة قط  
والشركاء يتجايرونا  
ويمكن القسمة في ذا الأمر  
وقيل في كل اشتراك تبع  
على الذى يفصل ما بينهم  
أو يك في الجنس اختلاف بين

يدرك سهمه الذى له فرض  
شخص وكان قائم العين وجد  
فبينه والشركا ذا ينفسد  
ممن له فيه نصيب عائد  
له بغصب في يديه عارض  
كسرق ونحوه أن يأتيه  
من تكم العين هناك وانتبذ  
نصيبه من الديون عند ذا  
إن أخذ لنفسه قد كان ذا  
بأنما المأخوذ ما بينهما  
يأخذ من الغلة شيئا حلا  
وقيل غير ذاك في الأصول  
قد فرقوا نصيب بعض منهم  
بعض من السهام ذاك جعل  
أولادها موزعين الأسهم  
على سهامهم بإذنهما يتم  
وأختهم بالسهم تتبعنهم  
أو أن يصلحن بلا إذن جرى  
أو أنه من ذى القضا توكل  
قسم على الغائب واليتيم خط  
على اقتسام حين يطلبونا  
بلا فساد عند ذاك يجرى  
فالشركاء يجبرون أجمع  
لو قسمه لا يمكن لهم  
لأنما القسمة فيه تمكن

يقسم بالعين وإلا فليبيع  
ومذهب الجمهور أن لا جبرا  
والجبر لا يجوز للحكام  
فيما غدا مشتركا بينهما  
لأنه إذا أراد واحد  
ويمنع منها فممنعه ضرر  
ووجه منع الجبر في التعاقد  
في كلما بالمال قد تعلقا  
وتلكم القسمة بالتعيين  
وإن هما قد قسما أو قد طرا  
فليس من عقد فيجب—ان  
وليحكم الحاكم بين الخلق  
إن كان بعض الشركا قد طلبا  
ولم يكن عليه مما يلزم  
وجائز يحبس من كان أبى  
وجاء في قول يباع كل ما  
من حيوان وعبيد غير من  
كالبدو والذين أموالهم  
أو المواشي خضرت عليها  
فإنها إلى الحصاد تسقى  
وما به الشركة فهو منه ما  
وذاك كالبيتان والأرض وما  
ومنه ما ليس يصح القسم له  
ومنه ما يقسم بالصلح فقد  
فإن يكن بين أناس شركا

أو بمنافع هنا لهم نفع  
في قسمة النفع كما قد مرا  
لن تعاقدنا على اقتسام  
والقطب قال جائز خيرهما  
لقسمة من الأولى تعاقدوا  
عليه والضرار أمر قد جبر  
أن العقيدين كشخص واحد  
من كل شيء مثلما قد سبقا  
فإنما تكون بين اثنين  
لواحد مال كما قد غبرا  
حينئذ للمال يقسمان  
بقسمة المال بوجه حق  
إليه ذاك حيث بعضهم أبى  
أن يتولى القسم ما بينهم  
من قسمة من بعد ما قد طلبا  
خلفه الهالك لما اخترما  
أموالهم كذاك كانت من زمن  
تلك فلا بيع هناك يلزم  
زراعة من قبل ذا تسقيها  
والزراع لا يقتل قولا حقا  
يقسم بالجبر وصلاح رسما  
كالسدر من جميع ما قد علما  
لؤلؤة جوهرة محصلا  
ليس يجبر كالبنساء المنفرد  
دار كعبيد لهم قد ملكا

كل يريد منهم الإسكانا  
قبل مشاركيه يجبرونا  
وقال بعض العلماء يجبروا  
والشيء مهما كان بين اثنين  
للاخر أقسمه علينا وحدكا  
بينى على جواز كون الفرد  
خليفة الغائب إن خلاه  
خليفة عليه في القسومات  
ويجبرن للقسيم في ذا الحال  
وإن يك الغائب لما رحلا  
فقبل ما خلفه لما رحل  
فإنه ليس يصح يقسم  
ولا بلا استخلاقهم لو من بقا  
لأنه لا ينفذ القضا على  
وقال بعض العلماء يحكم  
لكنما حجتة يستثنى  
فمن يقل بذا يقول يجعل  
وبعضهم جوز مهما تتفق  
مع شركائه وعنه استخلفوا  
أو طالبا بدون إجبار حصل  
ودون إجبار من العشيرة  
حتى تولى وكذا إذ تلزم  
من قبل غيبة فقال البعض لن  
واستظهر القطب من الأئمة  
في الدين أن يستخلفا لئلا

أو يطلب استخدامه قد كانا  
على اقتراع بينهم يأتونا  
بأن يبيعوا ذلك مهما اشتجروا  
مشتركا فقال بعض دين  
فقسمه يجوز عند ذلكا  
مشتريا أو بائعا في عقد  
من بعده وغاب في دنياه  
فقسمه يجزى إذا ما ياتى  
وهكذا خليفة الأطفال  
لم يترك خليفه موكلا  
من قبل أن يسافرن من المحل  
من بعد باستخلاف شخص منهم  
من شركائه عليه اتفقا  
من غاب في الجملة لما رحلا  
عليه حين الأمر بان لهم  
له إذا احتج لهم بمعنى  
له خليفة وعنه يكفل  
عشيرة لغائب بوجه حق  
إن كان مطلوبا بما قد نصف  
من شركاء لعشيرة الرجل  
للشركا إذ فرطوا في القسمة  
عليه للناس ديون تعلم  
يصح عنه بعد أن يستخلفن  
بأنه يجوز العشيرة  
يطلب حق بعد أن تولى

تقصيرهم حتى تولى مسرعا  
خلاف رب الدين بعد الغيبة  
فذاك لا غرم على عشيرته  
للشركاء إن أرادوا منهم  
ما كان تاركاً قبيل الغيبة  
في قسم مال بين قوم مختلط  
عليه أو بمثل ربح عصفا  
أو غيرها بلا اشتراك واقع  
من قبل أن يحدث ما قد يذكر  
أن يدخلوا في قسم مال تركا  
عن اليتيم والذي قد غابا  
ثلاثة وهم أهيل ثقة  
أن يدخلوا في قسم ما قد تركا  
يدخل فيما فيه قد تقاسموا  
بأنه إن كان في ذى القسمة  
وكان ذا يعرف معنى القسم  
للشركاء وقاسم لديهم  
بدون ما إن يحضرن لديهم  
من كان نائباً عن اليتيم  
أن ينقضوا القسم الذى قد نفذ  
فإن رأوا ضراً على اليتيم  
لم يطلبوا للنقض عند ذلك  
أمر صلاح كان لليقيم  
يوافقوهم على انحلال  
لها لدى بلوغه ويرفضا

خلاف قسمة فإنهم معا  
يحصلون النفع من ذى الشركة  
وما أتى بالإرث بعد غيبته  
يستخلفوا عليه من يقاسم  
لو لم ينالوه سوى بقسمة  
وليس للحاكم أن يجبر قط  
إن كان خلطه بسبيل جرفا  
من مثل حب كان أو سـوالع  
أى دون شركة لها قد قرروا  
ولا يجوز أبدا للشركاء  
إن كان غير ثقة من نابا  
وقال بعض إن يكن في القسمة  
فإنه جاز لباقى الشركاء  
وجائز لقاسم لديهم  
وجاء عن بعض من الأئمة  
من الثقات واحد ذو فهم  
جاز الدخول للجميع منهم  
وإن هم للمال كانوا قسموا  
في تلكم القسمة والمقسوم  
ثم أراد الشركاء من بعد ذا  
فلينظر العدول في المقسوم  
فلينقضوها لو يكون الشركاء  
وإن رأوا في ذلك التقسيم  
فإنهم ليس لهم بحسب  
ولليقيم جائز أن ينقضوا

عن مثل ذى الأمور حين تحدث  
ذلك أو قد بان ضرر لهم  
وذاك للقيام بالقسط لنا  
يقوم عن غاب أو من كان حن  
لغائب ومن ذكرنا أولا  
لنفسه بما قضاه الحكم  
وبعضهم من ذا له قد حجرا  
كذا من الموزون مهما أتته  
عليه فيه من ضمان لزما  
بدون تضييع له لا يضمن  
يأخذه فإنه بينهما  
عن غائب ولا وصى من خلا  
عن غائب إلا لدى من عدلا  
للقسم كيف أمره يقدر  
فحجة بعضهم قد أطلقه  
عدوله لو ثقة ذاك يرى  
أن لا يكون حجة لو حضروا  
فالقسم ثابت ولا تعليل  
هم حجة لقسمة قد تجرى

والناس لا يلزمهم أن يبحثوا  
إلا إذا ما يرفعن إليهم  
وللعُدول البحث مطلقا هنا  
فإن يك الشريك يعدم من  
ويعد من من يقيم الوكلا  
فواسع له لذاك يحكم  
لو كان خصمه هناك حضرا  
ويأخذ من المكيل حصته  
ويترك سبهم شريكه وما  
وقيل يبقى عنده كالمؤمن  
وقال بعض العلماء كلما  
وليس ينبغي لمن توكلا  
يقاسم في مال أيتام ولا  
بحضرة العدول ممن يبصر  
وذلك الوكيل إن كان ثقاه  
ولا يجوز القسم إن لم يحضرا  
وإن يكن ذا فاسقا فالأكثر  
وقيل مهما حضر العدول  
لأنما العدول في ذا الأمر

### قسم مال ايتيم بالخيار

يثبت إن على خيار جعل  
أصلح فهو ثابت كما استقر  
فينقضن أو يتمننا

وقسم مال فيه أيتام فلا  
وقيل مهما كان ذاك في النظر  
ومع بلوغه يخبرنا



وإن يكن قد قسم المال بلا  
أو ذى جنون ثم بعد يقدم  
فقبض المال وباع ووهب  
فما له إلا إذا كان أطلع  
وكان فيها حجة لم يعلمها  
وإن بدون نائب قد قسموا  
وغائب وذى جنون فهو لا  
وقيل إن الشركا ما لهم  
حتى تزول تلكم الأحوال  
ثم يخبرون في الإثباتات  
وقيل إن الشركاء لهم  
وقال بعض العلماء يقف  
فإن رأوا فيه صلاحا قد أتى  
وجائز لوالد الأطفال  
وذاك بالعدل لا سواهم  
والصلاح من والده عليه  
والصلاح والقسم على البالغ لا  
وينظرن الحمل في قسم وقع  
فيأخذ الميراث مثلما جرى  
فبعضهم لإرثه لم يثبت  
وبعضهم لسنتين الحقا  
وهكذا من للحمال يرث  
وإن تكن قد ولدت لأكثر  
غالاكثر من لا حقوق وقعا  
قيل لعل من بذاك قالا

نائب أيتام ومن ترحلا  
أو يصحوا المجنون أو يحتلم  
ولم يغير ثم للنقض طلب  
على وجوه بعد ما كان وقع  
بها قبيل أن يكون منه ما  
عن الحمال أو صبي فيهم  
يثبت إلا أن أن يرى من عدلا  
أن ينقضوه بعد ما قد أبرموا  
عن صاحبها ويستحيل الحال  
والنقض بعد تلكم الحالات  
إذا أرادوا نقض ما قد قسموا  
عليه أهل العدل ممن عرفوا  
فإنه كما يكون ثبتا  
يقاسم الشريك في الأموال  
يقاسم من لشريك لهم  
يثبت أيضا حينما يمضيه  
يثبت لو كان له قد فعلا  
فإن يكن لدون ستة وضع  
وإن يكن لستة أو أكثر  
وبعضهم الحقه لتسعة  
مذ مات موروث له أو طلقا  
فيه خلاف بينهم منبعت  
من سنتين حملها واشتهر  
وبعضهم الحقه لأربع  
شاهده يقيم هذا حالا

تقارزوا مع حاكم أو والى  
يقسم ما بينهم ولا يهن  
لو أنه بأمرها كان درى  
بأنما المال لهم قد وجدا  
كذا من السهام بين هؤلاء  
منزل منزلة الأحكام  
لهذه الأموال ما بينهم  
ليس على الحكم بهذا الشأن  
شخصا على مال لهم ووصفوا  
بعض نسا وقال ناس منهم  
للقوم فاقسمه لهم لا تقف  
إذا هم كانوا ادعوه حالا  
فما له في ذاك أن يقتحما  
للشركاء اقتسموا النخيلة  
كل امرئ منكم بعيد القسم  
قسما على هذى الصفات يجعل  
قسمتهم وحل ما قد يشكل  
ينفصلن بسهمه المذكور  
كذا إذا برأيهم قد فعلوا  
أجاز ما قد فعلوا وأنفذا  
لم يعلموه قبل قسم مستقر  
ولو أجاز قسمهم من قد دخل  
وفيهم المحتاج للخليفة  
مع حيوان ومع الكيل  
جنس من المذكور سهما مستقل

وإن يكن قوم على أموال  
وبعد ذاك طلبوا منه بأن  
فما له بقسمة أن يأمر  
إلا إذا العدلان فيه شهدا  
وإنما قسمته تجرى على  
لأنما القسم من الحكام  
وجائز للقاسمين يقسموا  
وذا على سبيل الاطمئنان  
أبو الحواري إذا ما أوقفوا  
ليقسمه بينهم وفيهم  
نحن لمن وكلا وتعرف  
لو كنت لا تعرف هذا المالا  
ومن غدا على البلاد حكما  
وجاز للشريك أن يقولا  
ما بينكم واتبعن بسهمي  
وبعضهم يمنع ذا ويبطل  
إذ لانفصال الشركاء تجعل  
كل امرئ منهم عن الأخير  
وهم بذاك الأمر لم ينفصلوا  
ما قد ذكرنا والشريك بعد ذا  
وإن يكن هناك وارث ظهر  
أو علموه فالفساد قد حصل  
كذاك مهما أوقعوا للقسمة  
والقسم في الأحباس كالأصول  
ليس يصح مثل أن يجعل كل

بل يقسم كل جنس وحده  
كذلك الرمان ثم التين  
والإبل وحدها كذلك البقر  
والبر وحده كذا الشعير  
والبقر، الجاموس جنس متحد  
كذلك الفضة أيضا والذهب  
وبعضهم يقول إن الشجر  
والأرض أيضا والذي فيها بنى  
وقيل إن الحيوان ما عدا  
وبعضهم قال العبيد والإماء  
أى غنم أو إبل أو من بقر  
والحب غير جائز أن يقسم  
والخلف فى قسم النخيل والشجر  
فجاء عن بعض من الأحناف  
وتقسم الثمار وحدها متى  
أما الأصول فى محل واحد  
أن تنقسم على أقل الأسهم  
بأن يكون صاحب الجزء الأقل  
ثم المكان الواحد الذى ذكر  
فقال بعض العلماء هو ما  
وذاك كالجنان والفدان ما  
أو يقطع زرب له أو يقطع  
وقال بعض إنه ولو فصل  
ما لم يكن تقطعه وتفصل  
وجناء قول غير ذلك وارد

فالنخل لا يقسم شئ، عنده  
كل بنفسه هنا يكون  
تقسم وحدها وهكذا الحمر  
كذا النوى أى وحده يصير  
والمعز والضأن كذا جنسا يعد  
وبعضهم جنسين هذا قد حسب  
والنخل جنس واحد تقررا  
فكله جنس لى التبين  
هذى العبيد كله جنس غدا  
والحيوان واحد من إماء  
أو حمر فالكل جنسا يعتبر  
من قبل أن يصفاهم ويعلموا  
مع الذى كان بها من الثمر  
تقسم وحدها بلا ثمار  
ما أدركت كذاك قسمها أتى  
تقسم من دون خلاف وارد  
بقسمة معقولة لم تبهم  
ينتفعن بسهمه الذى حصل  
فيه خلاف بينهم قد اشتهر  
قد رده الحائط أو زرب سما  
لم يقطعنه حائط قد علما  
عمارة لغيرهم وموضع  
زرب كحائط هناك قد عمل  
عمارة للغير كانت تجمع  
ما تجمع العين المكان الواحد

أما الذى قد كان فى بلدان  
فى مرة واحدة إلا إذا  
أما مكان الزرع فهو يقسم  
أو دونها وكان ليس ينتفع  
وقيل ذا كغيره أى فى عدم  
إذا هم كانوا بسذى الأسهم لا  
قلت وذا هو الأصح فى النظر  
لكنهم يتفقون فيها  
كالبيع والإكرا بشئ قد جعل  
ولا يجوز حمل ما كان حدث  
عند ابن محبوب لأنه متى  
على فتى فى ذلك الشرا فلا  
على الذى للسهم كان حصلا  
والعكس مثله كذاك يجعل  
لكن كل واحد على حده  
فإن على بعضهم قد استحق  
والقول بالجواز فى ذاك زكن  
وليس من جبر على قسمة ما  
إلا بإفساد عليه يقع  
ولا على البيع لأن المشترط  
بأن تكون عن تراض يعلم  
على امرئ بأن يبيع مالا  
تجارة على تراض منكم  
وجوز الجبر على البيع إذا  
والشركاء قال بعض إن هم

شئى فلا يقسم عن أعيان  
ما اتفقوا أن يقسموا له كذا  
لو كان بالأشبار ما بينهم  
به لقلة إذا القسم وقع  
جبر على قسمة كما رسم  
ينتفعوا لأجل قل حصلا  
لأن فى القسمة نوعا من ضرر  
على وجوه تنفعن أهلها  
أو انتفاع يجعلن بالدول  
بالاشترا على الذى كان ورث  
ما وقع الدرك هنا وثبتا  
يرجع بعد ذاك أو ينتقلا  
من جهة الإرث الذى لهم حلا  
فيه الرجوع بعد لا يحصل  
يقسم بينهم بلا معانده  
بشئ فيرجعن على الثانى بحق  
يرفعه القطب إلى أبى الحسن  
لا يمكن بينهم أن يقسما  
لأنما ذلك ضرر يمنع  
فى عقدة البيوع حينما تخط  
وأنه فى الحكم ليس يلزم  
فأله فى كتابه قد قالا  
ففيه شرط للرضا ملترم  
لم يمكن قسمة إلا بهذا  
ما اتفقوا فى الشئ ما بينهم

باعوه غيمن قد أراد منهم  
وذاك في العروض والآينة  
وإن هم تخالفوا في قسم  
أو غائب عن البلاد بيعا  
وقد أتى الخلاف في الجبر على  
والحيوان فيباع إن هم  
لو أنهم في قرية كانوا معا  
وتقسم أثمانها عليهم  
وكل ما يكون مثل القصعة  
وقال بعض كل ما لا ينقسم  
وقسمه لا يمكن فليبع  
إن كان كل منهم لا يصل  
لصالح مثل قعوده بمد  
وموضع يجعل فيه الآله  
وموضع للباب وهو قدر  
وقيل بل ثلاثة والمعرض ما  
بأكمل للباس حاملا لما  
أو حامل الشيء الذي قد يحمل  
فإن يكن جميعهم قد وجدا  
فهم على القسمة يجبرونا  
وليتجاربوا على إغلاق ما  
حتى يكون الاتفاق منهم  
من بيع ذاك الشيء أو إكراء  
والجب لا يعطى مغلقة  
فيستقى كل امرئ ما يرغب

أو غيرهم وثمانا فليقسموا  
وهكذا في سائر الأمتعة  
ذاك وكان فيهم ذو اليتيم  
وتقسم أثمانه توزيعا  
بيع العبيد من كان خلا  
قد طلبوا البيع له لا يقسم  
وهكذا السفن تباع أجمعا  
وقيل بك تؤجرن لهم  
فبيعه بالجبر عند القسمة  
ولا بكيل لا ولا وزن علم  
كمثل جب أو كبيت مرتفع  
أو بعضهم فيما له قد يحصل  
رجل كذا رقوده إذا رقد  
لعمل إذا يشأ أعماله  
أربعة من أذرع يعتبر  
قد يدخل العريض منا علما  
يحمل فوق الظهر إذا تقدما  
بين يديه هكذا قد جعلوا  
مصالح البيت كما قد حددا  
أولا فلا جبر هنا يرونا  
لم يوجد فيه ما قد رسما  
فيه على شيء وقد يرضيهم  
أو غير ذا من سائر الأشياء  
لكنه يجعل منه الاستقا  
لأكله والذي قد يشرب

ولسواه بعد إذن الشركاء  
وليس من جبر على قسمة ما  
وهكذا بهيمة وكلمة  
ومثله جميع ما لا ينتفع  
كمثل خف وكنعل واحد  
وقيل يجبرون فيه بالقيم  
وبعد ذا يقرعون فيه  
قرعته فيعطين الأخرى  
واختير عدم جبرهم إن تكن  
وذاك قول لربيعة الأجل  
ويقسم المكيل بالكيل كما  
وإن يكن نوع الأصول لاختلفا  
وذاك مثل الدور والنخيل  
فلا يصح جعل دار سهمي  
وجازت القسمة لو تختلف  
وذاك من وجه المعاوضات  
بثمان متصد فإنه  
إذا تباع الذين اقتسموا  
وهكذا إذا تباروا وإذا  
وإن هم في جملين اشترکوا  
فلا يزيدوا للبدني ثمنًا  
لأن فيه قسم ما شاركوا  
وبعضهم جوزه إن كان ما  
وكان ذاك حاضرا لئلا  
وجاز لو من غير تلك الشركة

إذا هم تشاحوا في ذلكا  
كالسيف أو كالثوب أو غيرها  
لا يمكن بينهم أن يقسما  
بالفرد منه دون زوج قد وقع  
حصاتي الرحي وما كذا وجد  
يقوم العدول ما هنا علم  
فكل من قد وقعت عليه  
ما نابه منه بتقويم جرى  
قسمة بينهم لم تمكن  
وهو الذي مع صحبنا به العمل  
بالوزن ما يوزن أيضا قسما  
أو العروض فاققسامها انتفى  
وحمير وإيل والنخيل  
وقطعة من النخيل قسما  
أنواعها في قول من قد سلفوا  
كبيع أشياء متخالفات  
يجوز مع بعض لمن كونه  
أو أنهم تواهبوا بينهم  
تبادلوا فجاز جميع ذا  
أو فرسين وقع التشارك  
إذا تقاضا بقيمة هنا  
فيه وما ليس به تشارك  
زادوا من التركة ما بينهما  
يقتسموا في غائب تولي  
ما كان زادوه وغير الشركة

وجوزوا أيضا وان لم يحضرا  
وما قبيله فإنه يقع  
ويمنع الزيد بقسم القرعة  
وذلك المكيل والموزون  
على خلاف كان هاهنا يخط  
على الأصول أن تفاضل علم  
وشروطه يكون من ذى التركة  
وجاز لو لم يحضرن في الحين  
إلا لدى القرعة فهي فيها  
وقال بعض بالجواز منهما  
وقال بعضهم ولو لم تحضر  
وإن يك المزيدي لما يحضرا  
فإنما مصيره يكون في  
وإن من شروط هذى القسمة  
وذاك بالإطلاق والقسم يصح  
لأنه لا يعلم التماثل  
ولنوع ما يقسم كان متحد  
كعظم وصغر رداءة  
والقرب والبعد كذا أفعال  
ويخصال بالنفوس تتصل  
وبعضهم جوز جعل القسمة  
قال الإمام القطب في سواه  
كذاك في الأصول مع بعضهم  
قال فتى محمد الحبر الأشم  
ودون قيمة وغير الأصل

قيل وذا القول الذى تأخرا  
في غير قسمة عليها يقترع  
من غير تركة وغير شركة  
يزاد حيثما تزداد العين  
لكن تراد العين وحدها فقط  
ويحضر المزيدي حينما قسم  
أى ما يزداد أو يكن من شركة  
وجائز لمن سوى هاتين  
ليست تجوز مطلقا نرويها  
فقط مهما حضرت عندهما  
فإنها جائزة لم تنكر  
حيث يكون جعله ما حجرا  
ذمة من يزيده في الموقف  
تقدير ما قد قسموا بقيمة  
بقيمة في غير موزون وضح  
إلا بقيمة لذك تجعل  
وذاك للتخالف الذى تجد  
وجودة والأمن والمضافة  
نفس بعبد أمة تنال  
كحلب البان يزيدي ويقل  
في الحيوان لو بدون قيمة  
تجوز بالأولى كذا نراه  
بدون قيمة يجوز تقسم  
تجوز قسمة الأصول بالقيم  
يقسم بالقيمة لا بالمثل

كذا العروض كلها بلا قيم  
في الحيوان وهو غير أصل  
من نعم أنزله رب العلى  
إلى أبى رافع فيما وجدا  
مثل الذى يعطى بلا نزاع  
إلا إذا كانت عليها الغلال  
لأنه بما غدا محمولاً  
وجودة بما يرى من غلة  
كانت عليها غلة في حين ذا  
أصل وغير الأصل في ذى الصورة  
وما بكيل قسمه يبين  
كيل ولا وزن لهم قد علما  
يجيز قسمها بلا غلال  
فجائز ذاك وقسمه يتم  
وللثمار وحدها لا يقسموا  
مدركة في حين يقسمونا  
إن أدركت فقسمها محال  
إدراكها فذاك نوع بطل  
وذاك قيل كالبيوع حسبا  
فقسمه كذاك أيضا يمنع  
قسمتها بدون ما خلف نقل  
في حينما قد قسموا وخطوا  
من بعده وذاك من باب الرما  
وجاز قسم الذرة المدركة

وقال بعض في الأصول تقتسم  
لأنما الشرع أتى بالمثل  
قال جزاء مثك ما قد قتلا  
والقرض للبعير أيضا أسندا  
والقرض مبنى على أرجاع  
وبعضهم قسم الأصول يحظر  
وذا لمن لا يعرف الأصولا  
يبين ما بها من الرداءة  
وقيل لا يجوز قسمها إذا  
لأن ذا يودين لقسمة  
وأيضا الغلال مما يوزن  
فلا يصح قسمها بدون ما  
ومن دراهما قبل ذاك الحال  
والأصل إن بدون غلة قسم  
قد علموه قبل أو لم يعلموا  
بدون أصلها ولو تكونوا  
وفي الذى عن بعضهم قد ينقل  
قيل إذا ما قسمت من قبل  
لا من قبيل الجهل لكن ذا ربا  
وكل شيء بيعه ممتنع  
وإن عذوقا قسمت فلا تحمل  
إلا إذا للقطيع كانوا شرطوا  
ولا يجوز قط أن يتمما  
لا أنه من جهة الجهالة



لو قيل قطعها وفي البر منع وإن له في حين ذاك قسموا والنخل أن يقسم وفيه تمر إن لكل واحد ما قد حصل وقيل إن التمر ما بينهم إذ قسموه بعد ما كان استحق وقال بعض العلماء تنتقض كذلك الخلاف في المزرعة وقسمة الثمار في النخل إذا فهو صحيح وإذا ما تركت وقيل تركها إلى أيام ولا تجوز قسمة الأصول والعرض من طرف لطرف يفصل وذاك مثل خطة وجسر ولا يجوز حدهم بالكدية إن كان ذا منقطعا أو متصل وبعضهم أجازها إلا متى والحيوان قد سمعنا بعضا وتلكم الحدود ليست تدخل ومن شروط قسمة عندهم وجاز قسم الأصل لو غاب إذا ولم يكن يمضى عليه أمد وقسمة الغائب مطلقا فقد إذا مضت عليه مدة ولا وذاك مثل بيعه إذا علم

إذ لا يرى من خارج حيث وقع فجائز من بعد أن تتامموا وكان غير مدرك غالبا أكثر في سهمه من نخله من الغلال لا يدخلن فيما له قد قسموا إلا إذا شرط هناك قد سبق قسمته لأجل تمر قد عرض والزرع لم يدرك بوقت الغلة ما جعلت بقيمة في حين ذا حتى تزيد الفسخ حالا أدركت ثلاثة ليس من الحرام إلا بتحديد لها في الطول بين السهام الحد حين يجعل وحائط والزرب في ذا الأمر وخشب كلا ولا الحجارة ولا يجوز حدهم بالمنتقل ما حيوانا كان فالمنع أتى يجوز أن يكون حدا أيضا في القسم بل من دونها قد يجعل حضور ما كانوا له قد قسموا ما علموه والحدود قبل ذا فيه تفسير عليه يوجد قيل يجوز أصلا أو عرضا وجد يكون تغيير به قد نزلا من قبل أن يباع غالبع يتم

ومن أجاز البيع للمجهول  
 لحاضر فهو يجيز قسمته  
 وقد مضى ما في البيوع جارى  
 بأنها لسبعة الأيام  
 وفي الصفار تنغيرنا  
 قال الإمام القطب ليس يشترط  
 إن يحضر الأمانة فالقسم  
 إلا إذا الإنكار يوماً وقعا  
 نعم حضور الأمانة في القسمة  
 وإن هما تقاسما أرضا كما  
 لم يذكره حين تلك القسمة  
 ولم يكن يدخل فيما قسما  
 لو أمكن الطريق لل اثنين من  
 وهكذا مساقية بينهما  
 ولم تكن داخله في القسمة  
 فلا يجيز واحد من ذين ما  
 إلا بإذن صاحب إذ ليس له  
 إلا إذا صاحبه قد يرضى  
 وقد أتى في أثر إذا هم  
 فليسق كل واحد من حيثما  
 والطرق والسواقي إن لم تشترط  
 ولم يقع منهم تمام على  
 فقال بعض العلماء تنتقض  
 وجاء في قول لبعض منهم  
 ثم مساقية تكون والطرق

بوصفه أو كان بالتمثيل  
 كما أجاز بيعه وأثبتته  
 في الحيوان تلزم الكبار  
 تغييرها يكون بالتمام  
 إلى ثلاث كل ذا قدمنا  
 في صحة القسمة عندي إذ تخط  
 يصح دونهم وقد يتم  
 وليس من بينة في المدعى  
 مما استحبه أهيل الفطنة  
 دار لها كان طريق علما  
 كان الطريق لهما بالشركة  
 وجازت القسمة ما بينهما  
 ناحية أو لأمريء منهم زكن  
 تجعل حدا فاصلا سهميهما  
 بل إنها باقية في الشركة  
 فيها الأرض غير ما تقدا  
 يحدث ما لم يك قبلا حصله  
 والدرب حكمها كذاك أيضا  
 لم يشرطوا طرقا ومسقى لهم  
 قد كان يسقى في الذي تقدا  
 عند اقتسام بينهم كان يخط  
 شيء وفي ذلك ضرر حصلا  
 قسمتهم لأجل ما قد يعرض  
 بأنه يثبت ما قد قسموا  
 من حيث أدركت وحيثما سبق

واختاره خميس ما لم يأتى  
والأرض إن تقسم وكانت فيها  
فصارت الأرض لواحد وما  
غفظت أغصان تلك الدوحة  
فما لها يكون إلا بقدر  
ويقطعن عن أرض هذا الثانى  
وإن هما تقاسما أرضا وقد  
أن يبنياها الدور والقصورا  
وحسرت الآخر ما كان ملك  
لقد لا يحدثن الضرر في  
وإن هما قد قسما وبنا  
واتفقا في حين تلك القسمة  
في ذلك الغبن فبأخذه  
فذلك القسم غدا منتقضا  
وأخذ مال قد أتى ببطل  
وإن لدار قد تقاسما على  
أى حائط بينهما قد منعا  
فمن أبى من بعدما قد قرروا  
فليبن حتى لا يرى كل فتى  
وإن هما لم يذكرنا بنباء  
لم يبن كل بينه والجار  
وهكذا ان قسما فداننا  
ولخلف هل كقامة ذا يجعل  
وإن يكن حائط دار انهدم  
فيجبرن على بنا ما انهما

ضر على شخص بذى الحالات  
شجرة أو نخلة عليهما  
كان بها لواحد إذ قسما  
واتسعت بعد وقوع القسمة  
ما كان يوم القسم منها قد ظهر  
ما زاد بعده من الأغصان  
توافقا مع قسمها الذى يحد  
وواحد منهم بنى المذكورا  
فإن ذاك جائز إذا ترك  
بناء من أعلى لتلك الغرف  
في حالة القسمة غبن كانا  
بأن من قرعته قد أتت  
وما له يغبن منه  
إذ فيه أخذ زائد بلا رضى  
مثل القمار فهو غير حل  
أن يبنيا من بعد ذاك فاصلا  
فذاك جائز كما قد وقعا  
من البناء فهو عليه يجبر  
ما كان في دار الأخير قد أتى  
بينهما في حال قسم جاء  
بلا اتفاق بينهم في الدار  
واشترطا أن يبنيا بنيانا  
أو قدر مالا تتخطا الأرجل  
من عند واحد بعيد ما قسم  
لسد ضر كائن عليهما

واتفقا من بعد قسم لهما  
فإن ذاك جائز عليهما  
منهدم من هذه الحيطان  
وذا لما من اتفاق قد صدر  
لجسر فدان لهم مشتركا  
يشترطوا الكنيف مع قسم رسم  
والكل محتاج إليه حيث حل  
من جملة الأرض إليه تلج  
أى نفسه من نحو ما يليه  
باب بدار تجمعن المنزلا  
بابا غذا إلى اتفاق يحصل  
شجرة أو نخلة تحترم  
فإنها كائنة بينهما  
ما زاد من أغصانها يقطع  
مجرى مياهه وميزاب رفع  
حصته فممنعه ما لهم  
يضرهم فلينقضوا للقسم  
من صالح ما كان يستقونا  
أن يسكننها بعد قسم حقا  
فلا ثبوت أبدا في القسمة  
ومن تخالف لجنس علما  
في سهم من كان لها قد اشترط  
إلا إذا ما كان هذا جارى  
أو غيره والباب هاهنا كمل

وإن لبقعة بدار قسما  
أن يتركا حيطانها بينهما  
ويجتابرا على بنيان  
لو لم يكن في ذلك الهدم ضرر  
وهكذا أيضا إذا ما تركا  
فإن هم قد قسموا دارا ولم  
بأنه لمن بسهمه حصل  
فإنهم له طريقا يخرجوا  
والكل منهم يسترن عليه  
وجعل باب غير لازم على  
إلا إذا ما اتفقوا أن يجعلوا  
وإن تكن في منزل قد قسموا  
لم يذكروها حينما قد قسموا  
والذى في سهمه قد تقع  
ومنزل إن قسموه فوق  
لأحد ثم أراد يهدم  
إلا إذا كان بذاك الهدم  
ثم يعيدوه ويشترطونا  
وإن لدار قسما واتفقا  
منهم حتى كذا كذا من مدة  
لما بها من المزيد رسما  
فالسكن مدة زيادة تحط  
وخالفت لجنس تلك الدار  
فيما يقابلن لشيء كعمل

### صفحة القسمة

سهامهم تطيب نفس تجعل  
إذ أراد الجبر من تقاسموا  
ثلاثة وهاك ما قد نقلا  
من بعد تقويم وتعديل وقع  
من بعد تقويم وتعديل هنا  
تم اتفاق دون أن تعدلا  
فهذه أصناف هذى القسمة  
أن تقسم فريضة عليهم  
إن كان فى السهام كسر يثب  
او كل موضع ونخل مستقر  
أقل أسهم هناك تجعللا  
صغيرة ليدفعوا السهاما  
والثان عشر ولغير من ذكر  
من عدد وفيه نصف وعشر  
سهامهم يحيل أمر القسمة  
يعطى له فى القسم قرعتين  
يمنح كل واحد بقرعة  
ما وقعت قرعته عليه  
حسما معينا متى ما قسموا  
فكل من بقرعتين آتى  
ما قرعاته به وقعنلا  
كل بورقة له يجاء  
للشركا أى عنهم لم تزد

وقسمة القرعة حين عدلوا  
من ثم يجبرن عليها الحاكم  
وقسم القسمة قومنا على  
فقسمة بقرعة منهم تقع  
وقسمة على تراض كونا  
وقسمة على تراض جعللا  
ودون تقويم هناك مثبت  
وصورة القسمة فيما رسموا  
تحققن سهامهم وتضرب  
وبعدها يقوم كل شجر  
يقسم قسما ويعدلن على  
فيجعلون ما لهم أقساما  
فإن يكن لواحد نصف العشر  
نصف فإن قسم ما كان ذكر  
ونصف عشر وعلى حقيقة  
ذو السهم قرعة وذو السهمين  
تلقى على السهام عند القسمة  
يأخذ كل واحد إلييه  
لكل شخص يجعلون منهم  
مثل نواة ثم أو حصاة  
أو بثلاث فهو يأخذنا  
وجائز أن تكتب الأسماء  
وحسن أن تجعلن بعدد

أى لا على العداد فى السهام  
فحينما قد وقعت قرعة من  
أو أسهم فليأخذنها أجمعاً  
وذاك إن كانت سهام الكل  
لا فى مكانين ولا أمكنة  
ما تكلم بعض السهام باديه  
فليس من ضر ومهما كانت  
فلتجعلن على السهام القرع  
لأن من له سهام واقعه  
قال فتى محمد فى الضعة  
فى الأرض والذى بها يتصل  
وهكذا يقول أيضاً لا تصح  
وإنما تصح بالمقبوض  
ذاك الذى يقبض باليدين  
فى القسم أقلاماً هناك تفترق  
وقال بعض بجواز ما ذكر  
وقس لـذاك مثل من كان هلك  
منها وزوجة وأخوة لأب  
من عشرة واثنين للأم هنا  
وللكلايين ثلث يجمع  
وإن للزوجة من ذاك الربع  
ثلاثة من أسهم للأخوة  
منكر عليهم فتضرب  
فى أصلها لأربعين تصل  
للأم من خمسة ذا ثمانيه

تريد أو تنقص فى الأقسام  
كان له سهمان مما يقسم  
بعدد كان لها قد وقع  
جميعهم توجد فى محل  
كثيرة لأجل ما مضى  
فى بقعة وبعضها فى ثانيه  
فى موضعين تلك أو ثلاثة  
ليس على عدد هناك يقع  
يعسر أن يأخذها متابعه  
لست تصح قسمه بقرعة  
من أى نوع كان ذاك يحصل  
بالحيوان أى جنس يتضح  
وكل محدود من العروض  
ولا يكون واحد من ذين  
كمثل سكين ومقبض بحقوق  
من ذاك كله فما غيه ضرر  
وأمه وأخوين قد ترك  
أربعة فإن قسمها وجب  
سهمان وهو سدس تعينا  
أربعة من السهام تحصل  
ثلاثة من أسهم لها تقع  
وهو الذى يبقى من الفريضة  
أربعة عد رءوس تحسب  
وسنة واثنين منها يحصل  
ضعف ذاك لبنى ذى الغانيه

وإن للزوجة منه اثني عشر  
ثلاثة لكل فرد منهم  
فإن قسمت لهم بمرة  
على أصولها فيقتسموا  
ثلاثة يكون سهم الأخوة  
وقد أتى في أثر الأعلام  
فالوارثون كل شخص منهم  
ولو حصى ويدفعونه إلى  
غيرمين على السهام مكملة  
وإن يكن فيهم يتيم يوجد  
فينسبون أن يزاد لهم  
وليس من بأس إذا لم يخرج  
وليس للأول والثاني ولا  
ما وقعت عليه تلك الأسهم  
تلقى جميع القرع المذكور  
وتقرآن وبعد ذاك الحال  
وها هنا وجه أخف لهم  
أن يقسم المال بنصفين هنا  
وأخوة من أبه وزوجته  
بقرعة عليهم فالأول  
للأم سهم ولابنيها لكل  
والثان مقسوم على ثمانية  
أربعة تبقى وقسمها لكل  
وإن هم تقاسموا مبايعه  
أو بتراض أو مباداة فذا

وأخوة لأبه هذا القدر  
لأنما أربعة عشر هم  
أعطيت كلا سهمه بحدة  
عشرة واثنين يجعلنا  
نقسم في أربعة بالقرعة  
إن ميز القسام للسهم  
يأخذ شيئاً في يديه يعلم  
شخص ولا يدري بما قد جعل  
وكل شخص يعرف ما كان له  
أو غائب من البلاد يبعد  
ربع من العشر غداة قسموا  
غن لأيتام فما من حرج  
لثالث من بعد رمى جعل  
حتى يبين ما لكل منهم  
على سهام لهم مقدوره  
تميزن بدون ما إشكال  
وأنه أسهل حين قسموا  
للأم وابنيها نصيف كونا  
نصف أخير لهم يثبتته  
على ثلاثة السهام يجعل  
شخص من السهام سهم مستقل  
أربعة منه لتلك الغانية  
شخص من الإخوة سهم وكمل  
أو بتواهب بلا منازعه  
بجوز فيما بينهم ونفذا

فإنه بيع كهذى الصفة  
تعدل انسهم حين تجعل  
كل لثان منهم ما قد وجب  
إلى تمام الأمر في ذا الشأن  
للثان ما له بسهمه وقع  
يبرىء ذا للثان مما كان له  
والبعض ممن قد بقى كان أبى  
بهبة تكون في ذى المسألة  
حتى من الكل تنقسم وتقط  
من المبراة ومن محال له  
وبدل قد جعلوه ماضى  
كمثل ما يفعله من نجد  
لكنه لابد فيما ذكرا  
لكم من السهام في ذا القسم تم  
وإن شرى جميع ذاك قد بطل  
وذاك لاشتمال تلك العقدة  
وهو شراء مال نفسه هنا

والقسم إن كان بدون قرعة  
في الحل والتحريم والصورة أن  
وتؤخذن بدون قرعة يهب  
له من الحق بسهم الثانى  
كذلك البيع فكلهم يبيع  
كذا المبراة كذا المبادله  
وإن يكن بعضهم قد وهبها  
فذلك الموهوب لا يشهد له  
إذ لا تصح هبة للبعض قط  
كذلك البيع وما قد شاكله  
كذلك التخيير والتراضى  
قال الإمام القطب إن تزايدوا  
فليس من بأس على ما ظهرا  
يقول إننى اشترت ما علم  
على كذا من الدراهم مثل  
أى سهمه وسهمهم بمرة  
على الذى ليس يجوز عندنا

### ما لا يدخل في القسمة

كذا مصلى مسجد في البقعة  
قرعتهم كذا في التبرئة  
حب يكون مدركا في حين ذا  
مع الأصول حين تجرى الأسهم  
كالجزء ما لم تقطن وتبتر

يخط في القسم على المقبرة  
ويذكر استثنائه في قسمة  
ونحوها من الثمار وكذا  
مع من يقول إنها لا تقسم  
ومن يقل بأنها منه ترى



يقول مع تلك الأصول تقسم  
وغير مدرك من الثمار  
كشجر لم يثمرن يتبع  
وإن من يجيز عند القسمة  
فهو يجيز عدم استئنا الثمر  
فيدخلن في القسم عند الأرض  
ويحجزن بين أرض تتصل  
وإن يكونوا بالنواحي اقتسموا  
لدمنة بحدها لا تلزم  
أن يذكروا ما في الأصول وجدا  
لأن قسم التبرئات جملا  
ويقسم المكيل والموزون  
وجاء عن بعض من الأئمة  
ويجب الحاكم ذميا متى  
أن يقسم قسمة شرعية  
وحين تم القسم بين الشركا  
يقال هل قسمتم الأموال  
وقد تباريتم ولما يبقى  
جمعا لهم بذا يقررونا  
فمن يكن من بعد ذاك جحدا  
بمائة ذاك الفتى كان أقبر  
وجاز فيه شهرة من أمنا  
وبعضهم يجوزن في القسمة  
ثلاثة فصاعدا والأمننا  
فليذكروا لديه أنه شهر

بدون ما استئنا هناك يعلم  
يتبع عند القسم للأشجار  
للأرض والقسم كذاك يقع  
قسمة أنواع لهم بمرة  
لو مدركا في حال قسم معتبر  
أو شجر وما به من نقض  
بمثل خط أو بشق قد جعل  
وكل شخص يأخذن منهم  
في حينما تبرئة قد قسموا  
قبرا وغارا لهم أو مسجدا  
ذاليسع منعنا وجوازا حصلا  
بالكيل لا بقرة تكون  
لا بد في ذلكم من قرعة  
دعاه ذمي لقسم وأتى  
يأخذ ما استحق من كميه  
يسألهم شهودهم مع ذلكا  
تلك التي لكم بإرث آلا  
بينكم شيء بوجه حقا  
أو بانفراد ثم ينعمونا  
فلنبلغ الحاكم تلك الشهدا  
بلا زيادة ولا نقص ظهر  
وهكذا أخبرهم جاز هنا  
شهادة جاءت من أهل الجملة  
إن بلغوا الشهرة مع حاكمنا  
منعنا بأن عامرا نجلا عمر

ما كان من أصل ومال لهما  
أو الذي من الهبات جائي  
شيئا لدى صاحبه قد وجدا  
من تركة الميت ومما خلفا  
فخبر الشهرة غير معتبر  
ذا الشيء صار عند وقت قسمه  
من تركة الميت التي قد خلفا  
ذاك المشاع في يديه وجدا  
من كان حال ذلكم لديه  
بأنه مما غدا مخلفا  
بأنه لم يدخلان في القسمة  
أنكر ما قد قاله ورده  
أو وراثي شخص لهم قد هلكا  
لموضع من يعد ما قد قسموا  
جزء ولما يدر عامروه  
وأنه لواحد منهم علم  
فمدع ذاك بما أبداه  
فإنه مشترك كما سبق  
بين الأولى تشاركوا في موقف  
عليه من شاركة ونازعا  
مقالهم فالقول ما قد ذكرا  
مشترك بينهم فيما غير  
لم يحضرن بنية تدفع ذا  
فأخذت للسهم من أبيها  
وطالبت أولاده فيما ترك

وخالد بن أحمد قد قسما  
من قبل الإرث أو الشراء  
فمدع من بعد تبليغ بدا  
فإن يكن ذاك المتاع عرفا  
أو إن من في يده به أقصر  
حتى يبين أنه في سهمهم  
فإن يكن ذا الشيء لما يعرفا  
فإنه يقعد فيه من غدا  
وقال بعض يقعدن فيه  
لو أن ذاك الشيء كان عرفا  
ومدع ما عند بعض الإخوة  
فمدع إن كان من ذا عنده  
وقسمة تشهر بين شركا  
وكل شخص بعمرن منهم  
وقد بقي مما تشاركوه  
فمدع بأن ذاك قد قسم  
أو أنه لنفسه ادعاه  
إن لم يبين ما يقوله بحق  
وإن تك القسمة لما تعرف  
فإن من لديه شيء وادعى  
بأنه مشترك فأنكرا  
إن كان لم يعرف بأن ما ذكر  
وقيل إن القول قولهم إذا  
وامرأة تقسم مع أخيها  
فتركته عنده حتى هلك

أبلغت الحاكم مع قسم أتى  
من أهل جملة وقد تقدموا  
عند أخيها وله قد ساهمت  
من الأصول قعدت في الحكم  
بقسمة عند الأخ الجليل  
ما جاء من بنى أخيها عند ذا  
بيهم قبل إلى أن أودى  
من قبل فالحقاع فيما علما  
وقيل يحلفون إن لم نعلم  
بأنه من أصل تلك التركية

فدفعوها حين مات فمتى  
بخبر ثلاثة ولو هم  
فأخبروا بأنها قد قسمت  
وبينوا ما أخذت في السهم  
فيما لها سمي من الأصول  
وليس من شغل بتبليغ إذا  
بأن هذا المال كان عندا  
بأن تلك الأموال لما تقسما  
بنو أخيها قيل دون قسم  
حتى تجيء الأخت بالبيننة

### أحكام القسمة

ولا رجوع للذي فيها رجع  
ان ينقضوها فلهم أن ينقضوا  
ممن رضاه حين يرضى معتبر  
لقائم اليتيم . والمجننون  
والقسمة الأولى لداع يرفضوا  
قسمتهم لو أنهم كانوا رضوا  
جميعه لأحد من الورى  
يرده طرا على الكمال  
أو أن يكن فسخ لها قد أدركا  
فإنها تنقض في ذا الحال  
كعقدة البيوع في الصفات  
فالفسخ في نظيره أيضا لحق  
مع مال غيرهم لذا ينهدم

لا تنقضن القسمة بعد ما تقع  
إلا إذا جميعهم كانوا رضوا  
وذاك إن كان جميع من ذكر  
أو يظهر الصلاح بالتعيين  
في نقضها واتفقوا أن ينقضوا  
وقد أتى في أثر لا تنقضن  
إلا إذا ما وهبوا ما ذكرا  
ثم عليهم بعد ذاك الحال  
ثم يكونوا فيه بعد شركا  
وذاك كاستحقاق بعض المال  
وهي من العقود اللازمة  
فإن يكن بعض السهام يستحق  
وذاك لاقتسامهم ما لهم

أو كان ذاك المستحق بقدر  
وكان بعد ذاك الاستحقاق  
وقال بعض العلماء ممن سبق  
لكن ترد سائر المساهم  
وإن يكن بعض أوامى المساهم  
فالحقول قول ناقض للقسمة  
والغبين الذى هناك يدرك  
فهو الذى يكون غبنا قدرا  
أما الذى ليس يكون غبنا  
فالشركا لا يدركونه على  
يقول بعض الشركا لا يسمع  
إن قال فى المال بأنه استحق  
إلا إذا على مقبالة أتى  
والقسم مهما صح بين الشركا  
خروج غبن فى نصيبه فلا  
إلا إذا ما الأمننا شهدوا  
فإن يصح بمقبال الأمننا  
فليتراددوه ما بينهم  
وقال بعض العلماء يفسخ  
وهكذا يفسخ قسم مشتهر  
أو أن موروثةهم قد أوصى  
أو تتفذن منه ديون لازمه  
أو أنه أوصى بمعلوم قدر  
وقال بعض صح ما قد قسموا  
أو تركوا بقدر الوصية

غبين وقد زاد بسهم من ذكر  
تعادلت سهامهم فى الباقي  
لا فسخ باستحقاق ما قد استحق  
مقدار ما استحق بالإلزام  
رضى بمغبون من الأقسام  
فنبقض القسمة فى ذى الصفة  
فيه الرجوع بين من شاركوا  
فى البيع والشراء ما بين السورى  
فى البيع والشراء أن تكونا  
بعضهم إن فى اقتسام حصلا  
على سواء منهم بل يمنع  
أو قسمهم منفسخ بذا نطق  
بحجة عادلة وأثبتنا  
ثم ادعى بعض عقيب ذلكا  
يافتتن لما به تقولا  
بغبين وقدره قد جددوا  
ذلك أو إقرار من قد غبنا  
لا يفسخن لأجله قسمهم  
بالغبين قسم قسموا وينسخ  
إن وارث لم يعلموا به ظهر  
بما له يخرج منه الإيضا  
كذا تباعات عليه قائمه  
من ماله يخرج منه ما ذكر  
إن جوز الوارث ذاك لهم  
أو الديون من جميع التركة

وإن لفدان الوصايا قسموا  
 يبطل قسمهم ومن يخلف  
 فجاء أصحاب الديون يطلبوا  
 فقال لا أعطيكم لذلك  
 فما عليه لازم يعطيهم  
 لكن عليه يحكم بالعجلة  
 فليقسّموا وليدفعوا الديونا  
 فإن هم قد قسموا لو بعضا  
 فتدركن عليهم الديون  
 والغرما وصاحب الوصية  
 يبينوا أولا فما عليهم  
 لكن عليهم لهم حميل  
 إن طلبوا أن يدخلوا الديون في  
 وإن يواف الأجل الذي جعل  
 للغرما لو أنهم ما اقتسموا  
 وإن هم لم يجدوا الحميلا  
 حتى يؤدوا ما هناك يلزم  
 وإن يكن أهل ديون قد ترك  
 فليطلبوا الباقيين كيما يقسموا  
 إن قسموا المال ولو قليلا  
 أنهم يعطون ما كان لازم  
 وذاك كيلا يحدثن لهم  
 أو وارث دونهم يصير  
 من بعد ما كانوا نقضوا عن ميت  
 مما قضوا عليه من ما لهم

أو الرهان مع أصول لهم  
 عليه للناس ديونا تعرف  
 من وارث ما لهم قد يجب  
 إلا من الذي له قد تركا  
 إلا من التركة أموالهم  
 إن كان ذا مشاركا في التركة  
 لأهلها ولا يمهلونا  
 أصلا لهم أو ثمرا أو عرضا  
 في ذمة وما لهم تكون  
 أن يدعوا عليهم للقسمة  
 من حلف بأنهم قد قسموا  
 لأجل معين مجمع  
 تركة ميت بعيد التلف  
 يستأدين الحاكم الذي حمل  
 وليدفعن لهم ما لهم  
 فليودعهم حبسه الطويلا  
 أو أنهم لتركه لم يقسموا  
 من جملة الوراثة الذي هلك  
 ليدركوا ديونهم عليهم  
 والوارثون يدركون قسلا  
 من تركة الميت الذي قد اخترم  
 من بعد ذاك وارث لديهم  
 لأنه إن دخل المذكور  
 فما على الداخل في ذى التركة  
 تبرعا شيء هناك يلزم

وقال بعض العلماء يؤخذ  
لو أن من قد ورثوا لم يقسموا  
وهو الصحيح عند قطب العلماء  
إذا هم قد قسموا فبأننا  
فقسّمهم منفسخ أحاط ما  
أم لم يحط وقيل بل يعطون ما  
وصح قسمهم ومهمها ثبتت  
فإن يكن أوصى بأصل تتفد  
وإن يكن بالنقد هذا أوصى  
يخرج من شيء له قد علما  
ف قيل إن قسمهم قد انهزم  
وإن يقل من لهم الديون  
للوارثين أظهروا ما تركا  
وقيل لا لزوم في ذا يعلم  
كذلك إيصال حقوق الغرما  
إذا هم من تركه الهالك ما  
وإن يقولوا إن من قد هلكا  
فإنهم في الحكم بيرءونا  
ومن أتى من غرماء يدعى  
يلزمه يبين عليهم  
كمدع فسحا لتلك القسمة  
وإن يكن ليس له بيان  
وإن يكن يثبت ذا عندهم  
وكل ما يتلف من سهم أحد  
وإن يك انفساخ تلك القسمة

على الحقوق وارث فينفذ  
كلا ولا بعضا هناك لهم  
قال وفي آثار من تقسّموا  
دين على موروثهم قد كانا  
كان من الدين بمال علما  
كان على الموروث مما لزم  
وصية من بعد قسمة أتت  
منه ففسخ قسمهم منتبذ  
من ذهب وفضة ونصا  
فإن في ذلك خلقا رسما  
وقال بعض ثابت كما قسم  
أو الوصايا لهم تكون  
موروثكم فيلزم ذلكا  
والبيع للتركة يلزمهم  
ومن له الإيصاء أيضا أبرما  
تبرعوا في حين ذا للغرما  
لموضع قد عينوه تركا  
من البيعان بالذى يبدونا  
غير الذى قالوه في ذا الموضع  
أولا فلا يمين تلزمهم  
فإنه يطلب بالبينّة  
فما عليهم تلزم الأيمان  
فالأصل يرجعون ما بينهم  
يضمنه وما له من ذاك يد  
بشاهدين عندهم لم يثبت

لكن يقول الشركاء فارتجع  
فلا سبيل هاهنا للكل  
إلى الذى يدلغيره علم  
إن لم يك الغير وهو من غدا  
من وارثين أو يكن منهم ولم  
وكرهوا للحاكم المفضال  
تتبعنا لخال فى القسمة  
تذرعنا لفسخ ما كان قسم  
ولا يعن على انفساخ القسم  
إلا إذا الخصم أتى بحجة  
وكان لم يوجد لها احتمال  
والغبن مهما يخرجن فى القسمة  
وقسمة الخيار فليعط لمن  
مقدار ما كان عليه قد نقص  
وفى سوى ذلك ما له أثر  
وذاك مثل قسمة المبادلة  
فمثل أن الغبن لا يؤثر  
كذلك فيما يشبه البيوع لا  
وعند الأكثرين ليس يوجب  
فإن يكن مؤثراً فى قسمة  
فالخلف هل يفسخ قسم القرعة  
أو أن بعضهم لبعض منهم  
أو تستوى السهام والمقطب نقل  
قال ويقتضى القياس الأول  
بعد لأن كل أهل الأسهم

أصلهم بينهم كما وقس  
من وارثى ميتهم فى الأصل  
قالوا بوجه يوجب التملك ثم  
منتقلا إليه سهم وجدا  
يصدقن بفسخها الذى زعم  
وغيره كالشركا فى المال  
كذلك التفتيش فى ذى الصفة  
فليتجاف عن جميع ذا الحكم  
ما وجدوا تجافيا فى الحكم  
واضحة فى فسخ تلك القسمة  
فهاهنا يرتفع المقال  
يؤثرن فى قسمة بالقرعة  
ينقص سهمهم بذلك الغبن  
حتى يصير عادلا ما ينتقص  
كقسمة تشبه بيعا فى النظر  
وقسمة المواهبات الحاصلة  
فى هذه البيوع شيئا يذكر  
يؤثرن لو أنه قد حصل  
فسخا لعقد البيع حين يجب  
تخاير وقسمة بالقرعة  
به فيستأنف أمر القسمة  
يرد غبنا كائنا بينهم  
إن لدى أسياننا بذا العمل  
لأن ذاك القسم لما يكمل  
تشاركوا فى الغبن المرتسم

وإن يك الغبن لهم تبيننا  
من غابن وذلك القسم على  
أولا فإن قسمهم تهدما  
وقد رضىه أو عليه عمرا  
والخلف في السهم الذى قد غبنا  
إن حصلت فيه زيادة ترى  
حتى يساوى ما له قد غبنا  
حتى يساوى ذلك الغبوننا  
أولا فعند من يرى أن الغبن  
يقول ما فى ذلك تدارك  
فى زائد وناقص فليجمعوا  
يرمونها من بعد ذاك ثانيا  
ويدرك الغبون ذلك الغبن  
ومن يقول يترادد الغبن  
أى سهم غابن أو الغبون  
ويجعل التلاف بعد الكائن  
بعد تمامهم لتلك القسمة  
مع ذلك الغبون فهم فائده  
إلا إذا ما الغبن كان ظهرا  
وقبل ما إن يظهر الدفين  
فإنهم ليتداركوه  
والغبن بين المتقاسمين لا  
أى موت بعض منهم إن لم يكن  
من قبل موت غابن وإنما  
فى القرب أما بعد طول كسبه

وقدروا يستخرجونه هنا  
حالته فجائز لن يحظلا  
إلا إذا الغبون كان علما  
من بعد ما كان بذاك قد درى  
فى قسمة القرعة إذ تبينا  
مثل عمار ودفين ظهرا  
أو أن فى الغابن نقصا قد عنا  
من بعد ذا هل يتداركونا  
يفسخ قسم قرعة مهما يكن  
لأنهم فى حين ذا تشاركوا  
قسمتهم وبعد ذا يقترعوا  
حيث ترى السهمين قد تساويا  
على الذى فى قسمهم له غبن  
لو التلاف فى السهام يلحقن  
أو يتلف الجميع مع هذين  
مصيبية قد نزلت بالغابن  
أما الزيادة التى قد كانت  
بعد تمامهم إليه عائده  
قبل تلاف وعمار قد جرى  
وعلم القدر الذى يكون  
على اتفاق بينهم حكمه  
يدرك من بعد ممات نزلا  
أحيا الفتى الغبون دعوة الغبن  
يقام بالغبن الذى قد علما  
أو بعد غرس أو بناء كونه



كذلك قال والإله أعلم  
على ثلاثة وصار أسماهما  
فإنه يجوز في ذا الوصف  
على رضا الباقي غبنا قد وجد  
ويأخذ المغبون غبنا علما  
يدرك بينهم إذا ما بينوا  
وقيل لا درك ولا فسخ طرا  
وارثه يقعد بعد ما هلك  
غبن بمال قد غدا يحويه  
أقر في ذا بتخاير عهد  
عليه غبنه الذي تسنا  
ليس يبيع وهو قول الأكثر  
يدرك فيه الغبن لو قد حصل  
ولا سواه إن أتى في القسمة  
ينقص بالعيب الذي قد رسما  
فإن يكن فيمنح من حكم الغبن  
فيه البيوع القسمة أينما وفا

فلا قيام بعد ذاك يحكم  
وإن يك الفدان يوما قسما  
فغبن الطرفي منهم طرفي  
لذلك الغابن منهم أن يرد  
لاوسط قد كان ما بينهما  
وإن هم تخابروا فالغبن  
لو مع حدوث الزيد أو نقص جرى  
وإن يمت بعض ففيمما قد ترك  
بدون ما إن يدركن عليه  
وذاك إن لم يكن الوارث قد  
فإن به أقر يدركننا  
لأنه قد قيل في التخاير  
ومن يقل ذلك يبيع قال لا  
والعيب لا يفسخ قسم المقرعة  
وهكذا لا يتراددون ما  
إن لم يك العيب هنا غبنا زكن  
وإن هذا الوجه مما خالفا

### دعوى الورثة وسائر الشركاء

وعند كل من بنيه مال  
فالقول قوله بلا توهم  
خلفهم أبوهم إذ رحلا  
وواحد قد ادعى في الصفة  
لا قسمة لذات ذاك الواقع  
قسمة ذات ماله قد قسموا

إن مات إنسان له عيال  
فقال منهم واحد لم نقسم  
مادام حيا واحد منهم من الأولى  
وإن أقر الشركاء بالقسمة  
بأنها لقسمة المنافع  
فالقول قول من يقول منهم

ومدع في سهم بعض منهم فإنه يؤخذ بالبيان ومن دعى شريكه لحاكم قد كان ما بينهما بكشرا فليطلب الحاكم ذاك الخصما إن ذكر الداعى الذى تشاركنا وذكر الموروث مهما كانا وإن يكن بهبة أو بشرا وإن شاء قسما واهبا أو بائعا يجبر أن يقاسم من ويحلف بأنه يقاسم من ليوم أو أنه لا يمضين لنا أجل بقسمة لا ضرر فيها وله إن خاف أن يعطلنه بسفر وإن أتى يطلب ممن حكما خلفها موروثهم يجوز له ويسجن من عن القسم أبى وغير من أبى فلا يرفع من ذلكم الأبى بها إذا هم وخالد لعامر إذا ادعى وعامر ينكر كونه فتى يبين خالد ويجبر وإن يكن لم يأت بالبيان بأنه لم يك ابن ناصر وإن يقل من قد دعى للقسمة

شيئا وأنهم له ما قسموا إن ذاك قد أظهر للنكران في قسم عرض أو لأصل قائم أو هبة أو من تراث قد طرا بأن يجيب من أراد القسم به من الهبات أو إرث حكى شركتهم من أجل إرث بانا فغير لازم هنا أن يذكرنا فإن أقر الخصم لما سمعا من كره القسم ومنه يأنف قد عينوا وأجل معلوم كذا كذا إلا اقتسما ما حصل أن يطلب من خصمه من حملة أو امتناع أو يخافه يفر إغلاق دور أو بيوت لهما إن صح للموروث ما قد فصله أو ينعمن به لمن قد طلبا مشترك يديه حتى ينعمن قد جعلوا في شركة يديهم لقسم مال ناصر إذ ودعا ناصر أو أخاه لما يثبتا من بعده على اقتسام عامر فما على عامر من أيمن أو لم يكن أخا له من غابر كان لدينا وارث في التركة

وهو أخوهم أو فتى عمهم  
يلزمه أن يحضر البيـانا  
لأنه لغيره قد ادعى  
وإن يكن لم يأت بالبينـة  
وليـعطين من له كان أقر  
وما على من ادعى أى من طلب  
وإن يقل من لاقتسام طلبا  
خلف وارثا سوانا مثل أب  
أو مثل أم أو كمثل جـدة  
فليحضرن طالب للقسـمة  
بأنما الميت لم يخلفـا  
لو أنه بخير وجـبرا  
يقاسمـنه إذا ما بينـا  
لأنه قد ادعى من يعرف  
وإن يقل من يطلبن للقسـمة  
بل إن هذا مشرك ألـد  
أو قال هذا قاتل لا يستحق  
بين قوله وإن لم يحضـرا  
فليس للمطلوب أيـمان على  
إلا على الطلاق إن لم يتهمـا  
بضرر في طلب الأيـمان  
ممن له أراد أن يحلفـا  
وإن يكن من قد دعى للقسـمة  
أو شرك أو قتل طلاق بانـا  
بيـنن طالب للقسـمة

أو غيرهم ممن ينـال معهم  
لو أنه بخير قد كانا  
إرثا فما قال به لن يسمعا  
يجبر حالا بوقـوع القسـمة  
من سهمه الذى له قد استقر  
لقسـمة في ذاك أيـمان تجب  
إن الذى في لحدـه تغييـا  
أو مثل جد أو سليل ينتسب  
وكان هذا منكرا للدعـوة  
بينـة من بعد هذى الصفة  
سواه والخصم الذى قد انتفى  
من بعد ذا الخصم الذى قد أنكر  
وما على المطلوب أيـمان هنا  
من وارث فما عليـه حلف  
ما ورث الطالب من ذى التركة  
أو قال أيضا إن هذا عبد  
أو هذه طالقـة منه بحق  
بينـة على الذى قد ذكرـا  
طالبه فيما به تقـولا  
من كان مطلوبا بأن يقاسـما  
أى أنه أراد في ذا الشـان  
يمين أضرار بذاك وصفـا  
ينسب ما قلناه من عبـودة  
لنفسـه أى إن ذاك كانا  
بأن هذا وارث في التركة

فما على ذلك من أيمنان  
بمبطل لإرثه مما ذكر  
ولم يكن عليه في ذى الصفة  
في ذلك الإرث الذى وصفنا  
لقد تصدقت بهذى التركة  
أو أننى وهبته لعمرأ  
إليه أو عن عوض أعطيته  
عليه أن يقسم مع من قسموا  
وكل من يكون مثل ذين  
كلا يعطيان لأهل الشركة  
بعد ثبوته لقسمه يجب  
فسهمه لمن له قد صيرا  
من ملكه بأى وجه أزعجا  
يقاسم الشريك فيما قد حصل  
من قبل أن يطلب بالقسمات  
وجبره لأجل هذى الصفة  
وكان ذا فى حالة الخصومة  
فهبة مريية اذلكا  
فيه فلا يزيح أمر القسمة  
بل إنه حالا عليها يجبر  
إن قال قد أخرجته بالهبة  
إليه من ملكى وقد دفعته  
له فلا أملك منه شيا  
أو هو حرم فأنا لا أقسم  
يقاسمن إلا إذا ذاك عرف

وإن يكن لم يأت بالبليان  
لأنه كان على النفس أقر  
فليس من إرث له فى التركة  
من لازم بأن يقاسمنا  
وإن يقل من قد دعى للقسمة  
أى بنصيبى كله فى الفقرا  
وكان ذاك غائبا أو بعته  
أو قال باعه لمن لا يحكم  
وذاك كالطفل وكالمجنون  
فإن ذاك يجبرن للقسمة  
وكونه عن ذلك الحق هرب  
فإن يقاسم فى الذى قد ذكرا  
وجاز إن لسهمه قد أخرجا  
ومن إليه ذلك المال انتقل  
إن يكن الإخراج منه آتى  
وقد برى من الدعا للقسمة  
وإن يكن قد ادعى للهبة  
أو ادعى الإخراج مما ملكا  
وهكذا الإخراج أى ريبة  
كذا البيان منه لا ينتظر  
وهكذا لا يعذرن من قسمة  
إلى شريكى أو يقل أخرجته  
من أجل حق كائن عليا  
أو استبريته فعنه أحجم  
يجبر لا يسمع منه ما وصف

وذو القضا لا يجبرن في قسمة  
وهكذا لا يحضر الشهود قط  
وإن هم قد قسموا وظهرا  
أشهد حالا أنه منه برى  
وما ذكرناه ففي الأصول  
ومن كثير فالذى قد دخلا  
فإنه يضمنه لـربه  
يدفعه في الفقرا حالا وما  
وإن يكن قد قال بعض الشركا  
لصحه أعطونى مالى يقع  
أو أننى سأخذن نصيبى  
فالحق عنده فإن أعطوه  
أولا فإنه له أن يأخذ  
ويترك لهم سهامهم بلا  
وذلك إن كان الذى هنا ذكر  
أولا فإن القوم يجبرونا  
فإن هم لحلال سهما جعلوا  
فوقعت على الحلال قرعته  
وذلك الحلال باق مشترك  
وقد أتى في أثر مبدل  
إن كان في الأموال مما حرما  
بينهم فوقع المحرم  
أى لا يضمن من الحلال  
وأخذ من الحرام يدفع  
والشركاء ما له أن يرجعها

محرم وقسمة لرياسة  
لقسمة الحرام حينما تخط  
في سهم واحد حرام حجرا  
كذلك الرياسة عند النظر  
أما سوى الأصول من قليل  
في يده منه وقد تنقلا  
وإن يكن لم يعرفن لصحه  
لم يدخلن يده لن يلزما  
أو بعض من قدورثوا هنا لكا  
من الحلال إن أردتم تدفعوا  
من الحلال لا من المريب  
فهو المراد وهم أتوه  
لسهمه بنفسه من بعد ذا  
ن يضمن في الذى قد فعلا  
مما يكال أو بوزن معتبر  
له إذا أبوا يقاسمونا  
وذلك الحرام سهما عزلوا  
فذلك شئ لا تجوز قسمته  
بينهم بحاله كما ترك  
يرفعه القطب لموسى بن على  
قطعة مال ثم بعد قسما  
في سهمه فثابت عليهم  
يأخذ من بقية الأموال  
ذاك إلى أصحابه ويرجع  
عليهم فيما لديهم وقعا

قال وعد ذاك حيث علما  
 وإن يكن من قد دعى للقسمة  
 أو أنه قال على من قد هلك  
 أو قال أوصى بكذا وبكذا  
 لو أنه متجيز إذ ادعى  
 وإن يكن لم يأت بالبيان  
 ولا يصح قسم مال قبل  
 وكل حق كان ثابتا على  
 وقال بعض العلماء إن وقفنا  
 فإن قسمه يجوز لهم  
 وإن يكن يجمع ل فيما عينا  
 جاز لهم بثمن يفدوه  
 وإن يقولوا للوصى دعنا  
 وحينما تريد تخرجنا  
 لا يجدوا ذلك فالوصية  
 وإن يكن قد ادعى بعض الأولى  
 أو بعد أن أجاب داعي القسمة  
 أو الشراء يدعى أو ديننا  
 عن الربيع المرتضى قد رفعنا  
 عن ذلك الإذعان حيث يحصل  
 والقطب قال وجه ما قد ذكرا  
 وهكذا إجابة للقسمة  
 وهي التي جاء بها في المال  
 قال وبعض العلماء قد أثبتا  
 كذا لا يشتغلن بدعوة

بكائن واختار ما قد حرما  
 قد قال لم نعلم بقسم التركية  
 دين يحيط بالذي له ترك  
 فبالبيان عند ذاك أخذا  
 لغيره فقوله لن يسمعا  
 فما له في ذاك من إيمان  
 أن تنفذ من الوصايا أصلا  
 من مات والقسم لما قد فضلا  
 منه بقدر ما لذك قد كفى  
 يوقف ذا وما بقى فيقسم  
 وصية أوصى بها وبيننا  
 ثم كباقي المال يقسموه  
 نقسم للمال كما أردنا  
 وصية فنحن ندفعنا  
 قبلا وبعد تقسم البقية  
 قد ورثوا من بعد قسم جملا  
 أن له في الأصل بعض هبة  
 لم يقبلن لو أوضح التبيينا  
 لكنما الشرط انفصال الادعا  
 أولا فإنه به يشتغل  
 بأن قسمه الذي منه جرى  
 يكون تكذيبا لتلك الدعوة  
 ولشهوده على ذا المال  
 قبول ما من البيان قد أتى  
 من جاء أيضا طالبا للقسمة

يطلبها قبلا ومن بعد ادعى  
وهكذا لو ادعى في الأصل  
أو بعده وجاء بالبينة  
ولم تتم دعوة مبدئها  
كمثل تجريح شهود ثم قد  
تجاءروا على وقوع القسمة  
فإنه لا يجد الرجوع  
إلا إذا حين أجابهم إلى  
وهو متى تجاءروا للقسمة  
وإن يقل من قد دعى للقسمة  
فمدعى الموت يبيننا  
وإن يكن لم يحضر البيانا  
بالقطع لكن يحلفن بالعلم ما  
وإن يقل من يطلبن بالقسمة  
بين لو بخير وإلا  
على الذى يطالبن للقسمة  
والقطب قال يحلفن هاهنا  
إذ ذاك مدعى عليه وهو قد  
وأكثر الأقوال ليست تلزم  
وجوزت شهادة القسم  
أو نحوه لقسمة على ما  
كمثلما قد جوزوا الشهادة  
مع شاهد ثان ولو معزولا  
والقطب قال عندنا في المغرب  
وقيل في القسم إن أقاما

أن له في الأصل إعطا وقعا  
من قبل أن يدعى لقسم الكل  
على الذى أظهره من دعوة  
هنا بوجه مبطل ما فيها  
أجاب للقسمة من لها يرد  
أو لم يكن تجاءر في الصفة  
لدعوة ولم يكن مسموعا  
قسمتهم جاء بشرط أولا  
كان له الرجوع في القضية  
موروثنا ما ذاق للمنية  
دعوته بعادلين منا  
فإنه لا يجد الأيماننا  
علمته وذى الحلال اخترنا  
لقد قسمنا ما لنا من شركة  
فما له في ذا يمين أصلا  
وينكرن وقوعها من جهة  
بالقطع إذ لا غيب في ذاك عنا  
بأشر للفعل بحسبما وجد  
إليه منك ما يقتسم  
إن نصبوا من جهة الإمام  
قد فعلوا من قسمة تاما  
من حاكم بالحكم إذا شاده  
فإن قوله غدا مقبولا  
يجوز وحده فلا تكذب  
لهم إمام أو كقاض تاما

فإنهم لأمننا لا تقبل  
بغلط إن أنكروا دعواهم  
وقيل لا تجوز في الأحكام  
لو نصبوا للقسمة الجليه  
وإن يقل من لاقتسام قد دعى  
إلى ما اشتركت مع ذا أصلا  
أو أنه لم يترك موروثنا  
فقوله يقبل حيث الأصل  
لأنما الأصل يقال العدم  
والأصل في الأشياء عدم الشركة  
بأنما الميت أصلا تركا  
ثم على القسمة يجبرونا  
وإن يكن لم يحضر البيانا  
له على نفى لتلك الشركة  
والقطب قال يحلفن ما أعلم  
ويحلفن ما اشتركت قط  
وإن يقل من لاقتسام قد طلب  
فقد برى ومن أتانا يدعى  
أى زائدا عن ذلك الفدان  
وإن يكن ليس له بيان  
بالبت إن لم يترك أصلا  
لأن ذا الأمر من المحجوب  
أما بأن يحلف أن من هلك  
وقد سترته ونحو ما ذكر  
يجوز أن يحلفن به

عليهم بينة لو تحمل  
وقال بعض تقبلن عليهم  
بفعلهم شهادة القسام  
لأنها قاعدة أصليه  
لحاكم يطلبه للمدعى  
ولا عروضاً تقسم من أصلا  
من تركه ما يقسم بيننا  
في الميت الفلاس قال الكل  
والمال حادث لديهم ينمو  
فالمدعى يطلب بالبينه  
أو عرضاً يورث لما هلكا  
إن بين الدعوى لنا تبيننا  
على دعاويه فلا أيما  
أو نفى مال كائن للميت  
للميت مالا وله نفتسم  
عندك شيئا قسمه يخط  
خلف ذا الفدان بعد ما عطب  
ارتد من ذلكم في الموضع  
فإنه يؤخذ بالبيان  
فما عليه تلزم الأيمان  
أى كائنا ما كان مذ تولى  
عن الورى وهو من الغيوب  
لم يك شيئا بعد موته ترك  
فإنها يمين علم تعتبر  
بحسب التهمة في جانبه



وليس للحاكم يجبرن على  
 ثمن الكلب الذى لما يكن  
 كذا الذى فيه الدعاوى تنصب  
 حتى يتم أمرها أو يهدرا  
 كذا لا جبر على قسمه ما  
 كمثل ما يختلطن بأندر  
 فإن يكن مختلطا بشركة  
 فإنه يقسم ما بينهم  
 وما بدون شركة يختلط  
 إذا توافقوا لأمر القسمة  
 وصورة التواهب الذى هنا  
 لمن بقى منهم نصيبه على  
 إن يهبن كل امرئ أيضا كذا  
 إلى مقادير لأنصباهم  
 فتقع القسمة بعد ذلك  
 كذاك مهما اقتسموا أروضا  
 فصار كل منهم لا يعلم  
 فليتواهبوا وكل منهم  
 ما كان لى فى هذه الأرض إلى  
 وبعد ذا فليتجاابروا على  
 وللشريك جائز أن يأخذ  
 بذلك الولى كى يقاسما  
 والأخ أيضا يأخذ أخاه  
 ليقسما ويأخذ الابن الأب  
 وفى زمان الحكم والظهور

قسمة مكروه لديه وصلا  
 معلما وما لباز من ثمن  
 وصحبها فى شأنها قد تطلب  
 فها هنا يجبر من تأخرا  
 يختلطن من مال قوم علما  
 بمثل ربح أو بمثل مضر  
 قد عقدوها قبل تلك الخلطة  
 ويجبرن من تأتى منهم  
 فليتواهبوه حيث يسقط  
 ثمت يقسموه بعد الهبة  
 أن يهبن كل شخص علنا  
 شرط عليهم قبل ذاك جملا  
 وشرط أن يرتجعوا من بعد ذا  
 تلك التى من قبل أن يقتسموا  
 على شروط أوقعت هنالك  
 قد ذهبت منها الحدود أيضا  
 بسهمه أى مكان يرسوم  
 لصحبه يقول أعطيتكم  
 آخرهم جميعهم ذا يفعل  
 قسمة تلك الأرض حتى تفصلا  
 لى من شاركه ليأتين  
 مشتركا ويجعلوه أسهما  
 لى يجرى بأخ سواء  
 على ابنه الثانى إذا كان أبى  
 إمامنا القائم بالأمور

ومن له من القضاة فضلا  
 هم الذين لهم الحصول على  
 فإن يك الأمر إلى الكتمان  
 وكل واحد برأيه استقل  
 وكثر اللجاج والعناد  
 يجوز للحاكم يأخذنا  
 بأن يقربوا له ويقهروا  
 عليه من سواهم والممتنع  
 إلا على ظل سيوف لهم  
 ويدفعون ظلمه كمثلما  
 ويجبر الحاكم أيضا للولى  
 لا يخرجنه منه إن لم يذعنا  
 إلا إذا وليه قد خرجا  
 أو كان عنده مانع قد صارا  
 أو يشهدن عدلان قائلين لا  
 فيعذر حينئذ من ثم لا  
 أن يأتين بأبييه حيث لا  
 وقسمة الميراث جاز جهلها  
 كذا دقائق الربا الممتنعه  
 وما على كفاية قد جاءت  
 ولم يكن في ذاك حكم وقعا  
 ويكفر القسم مهمما خالفوا  
 أو خالفوا ما أجمعت عليه  
 وهو سواء كان من يعدل  
 أو الذي يلقي لملك القرعبة

ومن ولاية يجعلن على الملا  
 إيصال ذى الحق لحق أكمل  
 قد عاد عند عدم السلطان  
 وظهر الفساد والجور وحل  
 وارتكب الأوشاب ما أرادوا  
 عثر من للحق يمنعنا  
 لأنهم بدون شك أقدر  
 لا يعملن ما يعملن من البدع  
 فهم يردوه لمن قد يحكم  
 هم يدفعون عنه من قد ظلما  
 على وليه بحبس مثقل  
 أن يأتين بوليّة هنا  
 من حوزة كان بها منزعا  
 كجائر قد قهر الديارا  
 يطيق أن يأتى به ويوصلا  
 يجبر حاكم لابن لو عالا  
 سلطان للابن عليه حصلا  
 كذلك القصاص أيضا مثلها  
 وسائر الفرائض الموسعة  
 ما لم تكن تعينت بحالة  
 بالجهل فالجهل هناك امتنعا  
 نص الكتاب في أروث تعرف  
 أمة أحمد من الوجوه  
 هذى السهام لهم ويفصل  
 مهم جميعا وقعوا في الهلكة

## قسمة المشاع

قسمة نفع لمشاع واقع كالـدور والبيوت في البلدان فقال بعض في الذكور يسهم دون الإناث العبد والصغار على الديار قسم ذاك ألا هم في البيوت بعيال قطنوا على البيوت في مقال حبر والشركاء فيه ما توصلوا تعيينها لأجل جهل حصلا أصولهم على ذكور لهم بالطول أو بكثرة قد تحصل لقومنا في مطلق الأحوال لوجه بر بعد وقت أجلا هو الصحيح مطلقا روى لنا لوارث وهي من المنسوعة بجهة التمليك هذا أدلى لكل منه فمشاع علما أصل المشاع الخلط والمشاكله وعلم ذاك ليس يدركوه ولا يرون من لـذاك يعلم شخص فليس بمشاع أبدا وفي العروض مع أولى التحصيل بعلمها وشأنها ما علموا

ثم من القسمة للمنافع قد كان للحرث أو الإسكان والخلف في المشاع كيف يقسم العقلاء البالغ الأحرار ولا المجانين وبعض قالوا إن سكنوا فيها ومهما سكنوا فقسمة المشاع في ذا الأمر ثم المشاع فو شيء يجهل لعلم أنصباهم منه على قالوا ومن ذلك توقيفهم إذا هم للأنصبا جهلوا إن ثبت التوقيف في مقال أو إن يكن مرجعه قد جعلنا على مقال البعض والمنع هنا فإنما ذاك من الوصية وإن يكن أعطى أناس أصلا وقد توالدوا ويجهلن ما وقال بعض العلماء الكملة في أسهم الذين يدعوه أي علم ما لكل شخص منهم وكل ما يوجد علمه لدى وذلكم يكون في الأصول لكن تعطل العروض إن هم

حتى تبين بعد ما إيهـام  
وقال بعض العلماء من حصل  
قائمه يبيعـه وينفق  
وبعضهم يقول كل الفقرا  
وقال بعض العلماء يقسم  
لذكر منهم إذا ما قسموا  
صغيرهم في ذاك والكبير  
وفي الرؤوس قسمه بعض روى  
يمكن أن يكون للأثنى به  
لكثر ما تداولوا الميراثا  
وقال بعض كالمشاع يقسم  
وهو على حال فلا يبقى على  
بل يقسم بذاته وإنما  
من الأصول المأى يذكرونا  
وذلك المشاع بالبيننة  
معروفة إن شهدت بأئما  
وقد يكون المال مما يعرف  
وذاك إن لم يبق من أهليه  
وبعضهم يقول بالثلاثة  
وقيل لو تكون من ثنتين  
فإن يكن لم يبق إلا واحد  
فإنه ملك لمن كان بقا  
من كلما في ملكه قد فعلا  
إلا الذى به الجنون التبسا  
أو الصغار فعلى منزلة

سهم أهلها على التمام  
من ذاك في ضمانه شئ مثل  
في فقرا ذاك كما يتفق  
إليه يستوون من أهل القرى  
أصحابه الذى انتهى إليهم  
كمثل حظ الاثنى منهم  
وهكذا الغنى والفقير  
ذكر أنهم مع الإناث بالسوا  
أكثر ما لرجل من صحبه  
فأعط كذكر أنهم الإناث  
لا نعط خوداً لا وطفلا منهم  
نفع به مثل مشاع جعلنا  
حكم المشاع في الأصول رسماً  
فحكمه كحكمها يرونا  
يعلم أنه مشاع فرقة  
هذا مشاع لهم تقدما  
من بعد أن كان مشاعاً يوصف  
قد قيل إلا رجلاً فيه  
تكون من قبيلة واحدة  
ثلاثة أى من قبيلتين  
كأثنين أو ثلاثة لا زائد  
يفعل فيه ما أراد مطلقاً  
وإن يكن لم يبق منهم مثلاً  
أو ما بقى منهم سوى صنف النفسا  
صحب المشاع حكمهم في قسمة

حرث وفي منافع تقتسم  
من قبل أن يصير منك لأحد  
وقيل لا ينتفعن به بحق  
وقال بعض هو للقبيلة  
بنسب وقيل يعقلن وما  
ومع ذوى المشاع قالوا يدخل  
من لقطوه والموالى لهم  
ووجه منع الغانيات منه  
لزوجهما وابنهما فيجتنى  
ووجه منع الطفل من مشاع  
بالحرث والعنا وأن الطفل لا  
لكنهم في ذاك لو يستخدموا  
ووجه منع العبد أنه إلى  
فإن يكن من أهل ذا المشاع  
يلزم أن يكون مرتين  
وإن يك السيد من سواهم  
بأن يكون في المشاع دخلاً  
وقيل قسمة المشاع تأتي  
وكل من لم يك ذا فتاة  
ومن ثلاث عنده أو أربع  
وقسمه للحرث جائز يرى  
ثلاثة الأعوام إن كلهم  
أو كان حاضراً وكان استغنى  
بدون قصد منهم أن يمنعوا  
لكنما الأولى مع القطب الأجل

وإن يمت أصحابه كلهم  
فللمساكين هنا لكم يرد  
إلا كنفع أهله الذى سبق  
وهى التى تلى لهذى الفرقة  
أغله في بيت مال علما  
في قسمة المشاع حيث تجعل  
ومسلم أيضا على يديهم  
بأنها الميراث تنقلنه  
منه الذى من أهله لم يكن  
بأنما مرجع الانتفاع  
عقد له كذى الجنون جعل  
كان لهم فيه نصيب يرسم  
سيده يجبر ما قد حملا  
سيده الذى إليه ساعى  
قد أخذ السيد من وجهين  
فإنه في ذى الأمور يلزم  
من لم يكن من أهله تحصلا  
بينهم على ذوى الزوجات  
فما له في ذاك سهم أتى  
فأخذه بعدهن يقح  
لو زاد أمر القسم فوق أكثر  
قد حضروا أو غاب بعض منهم  
عن حرث أرضه لأجل معنى  
من جائهم من بعد ذاك يهرع  
أن يقسموه كل عام لا أجل

ليجد الغائب مهما قدما  
بأن يقاسم من في عام يجي  
وإن هم لسنة قد قسموا  
والقطب قال عندى الأولى لما  
أن يقسموا للعام فصلا فصلا  
وإن هم توافقوا في الحرث أن  
وبعضهم يحرث في فصل الشتاء  
فمن رأى في الأرض شيئا نبتا  
أعاد للحرث بقلب النبت  
وينظر الغائب من أهليه  
من بعد أن تروى أروضه بما  
في بلد أربابه يسبقونا  
سبعة أيام وبعض قال  
وبعدها تقسم ما بينهم  
فليس يحتاجون فيها لأجل  
وإن أرادوا يجمعوا الأيام  
فإن أتى منهم فتى من بعد ما  
لأنهم قد فعلوا كمثلا  
وإن يكن يحرث بعضهم فقد  
قاسم من لم يحرث منهم  
وإن رآهم قسموا لكن هم  
وقيل لا يصيب شيئا فيما  
لو أنهم للبذر لم يلقوا وما  
فيما له قد عملوا بحالة  
أو نجمها أو شجر البرارى

لسهمه والطفل مهما احتلما  
من بعد ذاك العام مهما يخرج  
فليحرثوا لكل فصل يعلم  
كان من التعليل قد تقدا  
إذا أرادوا الحرث هذا أولى  
يكون بعض في المصيف يحرثن  
فإن ذاك جائز كما أتى  
من سنة ماضية كان أتى  
يقلمه من حيث كان يأتي  
لأجل قسمة تكون فيه  
يسقى به لقصد حرث علما  
لأرضهم من قبل يحرثونا  
ثلاثة الأيام إن توالى  
وإن هم قد حضروا كلهم  
بل قسمها حين أرادوا للعمل  
أكثر من سبع فلا ملاما  
قد حرثوا فلن ينال أسهما  
ما كان قد جاز لهم من فعل  
ثم أتى الغائب من بعد الأمد  
فيما بقى هناك من حظهم  
لم يحرثوا فليرجعوا وليقسموا  
رآه قبل ذلكم مقسوما  
لهم عليه من عناء لزما  
كأن ينقوا الأرض من حجارة  
وكل شيء مثل ذاك جارى

وهكذا أيضا يكون حكم ما  
أو تعرفن أربابه من قبل  
فإنه لحاضر من فقرا  
كذاك لا ينتظرون حتى يصل  
وذاك كاللقطة والأمانة  
مع بعضهم وهكذا أثمان ما  
وإنما أمر المشاع في الأثر  
من أهله وهم رجال عقلوا  
وبعضهم رخص في اثنين أن  
إن كان ذا ممن إليه ينظر  
ولا يجوز الإذن من بعضهم  
في الأخذ للغصون والحجارة  
وبعضهم أجاز ما قد ذكرا  
أما الذي بالأرض كان متصل  
بحاله فإذا منهم في ذاك لا  
لكن جوازه على أن ينزعا  
وجاز في الحكم لأرباب النظر  
بع لما قد كان منه منفصل  
ليعيه بنظر المصلحة  
وما له من ثمن فسيب له  
وفي أناس عمروا مشاعا  
وقامت الأشجار ثم أذنوا  
أو بعضهم للبعض منهم أو لكل  
فالإذن منهم لا يجوز بعد ما  
وإن هم لم يمنعوا ويحجروا

لم يعرفن رب له تقديما  
لكنهم حد الإياس حلوا  
ما فيه للغائب من سهم جرى  
ولا عنا لما فيه عمل  
إن أيما من ربها بحالة  
باع إذا شأريه لما يعلمها  
يرجع عندهم إلى أهل النظر  
وبلغوا ثلاثة قد وصلوا  
قد أذنوا بل واحد إذا أذن  
ممن له فيه نصيب يظهر  
لبعضهم قالوا ولا غيرهم  
منه وأخذ خشب ميتة  
وذاك في منفصل منه يرى  
مما به انتفاعهم لقد حصل  
يجوز والجواز قول نقلا  
ذلك من أرض له ويقلعا  
من أهله ومن يكون معتبر  
وفصل ما يكون منه متصل  
له وأرباب له في الجملة  
سبيل غلة المشاع نجعله  
غيرهم من بعد حجر شاعا  
جميعهم من بعد حجر كونوا  
في هذه الأشجار أو أكل الغلال  
قد كان حجر منهم تقديما  
عليهم ذلك حتى عمروا

وبعد ذاك لهم قد أذنوا  
لكنهم عليهم أن يشهدوا  
وقيل مما عمروا ذاك على  
فجائز ويشهدون أن ما  
والإذن فيه جائز لمدة  
فإن لغير مدة فيه إذن  
وفي المشاع جائز أن يأذنوا  
والخلف هل يصح إذن يصدر  
أو يحفرن عينا لكى يخرج ما  
فقيل غير جائز إذهمهم  
أما انتقاع لزمان يعلم  
إن كان باتفاق ذى الصلاح  
ومن يقل بأول فيجمع  
وقيل لا غنا له إذا علم  
وإن تأبى واحد أن يقسما  
أو قد أبى أن يأذن لهم  
فليحرقوا ويتركوا السهمه  
وقيل حرث كلها ، لهم يحل  
أو مثل لمن لسهمه قد يترك  
وغلة المشاع يأكلنها  
البلغ الموحدون ذا العلى  
وقال بعض يأكلنها الفقرا  
منهم ومن غيرهم وقيل بل  
في الأغنياء وأهيل الفقير  
والأول المختار حيث ضعفا

فإن فيه رخصة تعين  
بأنما هذا مشاع يوجد  
حجر وبعد الإذن منهم حصلا  
قد عمروه لمشاع علما  
أو غير مدة لهم محدودة  
فليحرقوا ما لم يكن منع زكن  
كالإذن فى أرض لهم تعين  
لمن على المشاع بئرا يحفر  
فيأخذن مما ذكرنا اسهما  
وبعضهم يجوز إذنا منهم  
فإن ذاك جائز عليهم  
منهم فما فى ذاك من جناح  
للحافر العناء عما يعمل  
بأنما ذاك مشاع ما قسم  
ويأخذن سهمه متمما  
فى الحرث إن كانوا أرادوه هم  
ليس بمحروث بعيد قسمه  
فهو كمثل غائب منهم جعل  
فما له بعد نصيب يدرك  
ذو الفقر منهم حين تحصلنا  
أحرارهم ذكر أنهم والعقلا  
وذاك بالإطلاق عنهم ترى  
تقسم مثل الحرث هذه الغلة  
ممن له حكم المشاع يجرى  
أهل المشاع صار دون ما خفا



فيهم مع الفقير الذى عليهم  
وما بنوا أو حفرروا أو غفلوا  
ولو توافقوا بأن من حفر  
فهو له وقسموا ذاك على  
وقال بعض لهم ما غرسوا  
لكنما البقعة تبقى لهم  
قال فتى محمد بن بكر  
أن يعمروا مشاعهم بالشجر  
إذا هم على الرعوس اقتسموا  
فجائز فيه لهم ما حلا  
ومن هبات وصادق الغادة  
وغير ما قلناه من معانى  
وإن بنوا قصرا به أو مسجدا  
إذا عليه اتفقوا كلهم  
وكان ما بنوا له من قصر  
قال ابن يوسف الإمام الأجد  
من المشاع إن أهليه هم  
لمن يؤذن ومن يصلى  
وليس فى حكم المشاع قالوا  
ونحو ذا ويرثن غييه  
وذاك كالأنثى وتقبضنا  
وينبغى له بأن يجتبسا  
وليتملك وليبع ما أدخل  
والأصل أى نفس المشاع متصف  
وفى بلاد خربت طويلا

ثبوت سهم فى المشاع لهم  
فيه فكالأصل مشاعا يجعل  
أو يغرسن أو يبنين فيما ذكر.  
ما اتفقوا عليه كانوا أولا  
أو حفرروا وما بنوا وأسسوا  
من هذه الأرض مشاعا يعلم  
ورخص البعض بهذا الأمر  
أو يعمره ببناء الجدر  
ولم يكن قد غاب شخص منهم  
من بيعه إذا أرادوا أصلا  
كذلك حكم الرهن والإجارة  
خروج ملك فى جميع الشأن  
فإن ذاك جائز إذا بدا  
وقد بنوه باتفاق منهم  
أو مسجد أيضا مشاعا يجرى  
وإن معنى أن يكون المسجد  
من يأذنون فيه لا غيرهم  
جماعة بفرضه والنفل  
سلسلة والباب والأقفال  
مشاح لم يك من أهليه  
سيرة من فيه يشاحنا  
عن هذه السيرة لا يطالبا  
من خارج فيه غدا منتقلا  
باق على الحال الذى له سلف  
ودرست وعطلت تعطيلا

حتى غدت حالتها لا يقف  
فهذه البلاد للقبائل  
فليشترك في خارج المحصول  
مثل البنا والشجر النخيل  
بقدر ما لهم من الشركات  
فإن هم لم يوجدوا في الحال  
فإن هم جميعهم قد عدموا  
كذلك السلطان والقاضي الأبر  
من فقرا وأغنياء فيها  
بالحفر للعيون والآبار  
والنخل والدور بذلك يبنى  
لكنمنا ذلك ليس يأتي  
فبيع نفس ذلك المشاع  
بل إن للمحدث في ذلك ما  
ومن بنا وكل ما يسببه  
يبيع نفع ذلكم ويشرين  
وأصله لأهله كما جرى  
والذي كان إليه قد دخل  
قائم عين وله يبيع ما  
لأنه مالكم كما كمثلما  
قال الإمام القطب إن أوسعا  
يباع ما أحدث فيه من بنا  
بلا تملك على البقاع  
ليصلح الباقي ويبنى فيه  
ومنه يستوفى الذي فيه صرف

شخص على أمواله ويعرف  
تصير في حكم المشاع الحاصل  
من أرضها وسائر الأصول  
ذكر أنهم أعنى ذوى العقول  
في نفس أرض ومشاع آتى  
فذاك للنساء والأطفال  
بإذن في ذاك الإمام الأعظم  
وهكذا الوالى لمن كان عمر  
وقيل بل لفقرا أهلها  
وحرثها والغرس للأشجار  
ويجعلن منزلا للسكن  
على طريق الإحيا للموات  
ليس له بدون ما نزاع  
أحدثه من مثل غرس علما  
يبيعه يصدق ويهبه  
ليس تملكا ويأكل الثمن  
لا تدخلنه البيوع والشرا  
تملك النفع الذى منه حصل  
أحدث من عين به متما  
يبيع نفعاً حاضراً قد علما  
ما قد وجدت في المشاع وقعا  
كذلك من غرس به قد كونا  
وأن يباع البعض من مشاع  
وتغرس الغروس في أرضيه  
ثم مشاعا بعد يبقى متصف

ما كان مدروكاً يباع قبل ذا  
إليه أهله لمانع حصل  
من الورى لو دون إذن ربه  
إلا شرورا بينهم يأتونا  
قد أنكروا عليهم فعلهم  
لأهله لا يملكن طول المدى  
أو الخصوص من أتاه يزرع  
لحرثه أم أنهم لم يصلوا  
أو أنه لأجل خوف يعلم  
لأرضه وغيرها إذ يمكن  
كقسمة الأرض له بينهم  
كما عليه اتفقوا وأجمعوا  
من دون أرضه كما قد يعلم  
يكون كله مشاعاً للأبد  
تسقى به أروضه مع ذلكا  
منها وما من بعد ذلك قد لحق  
إلا إذا توافقوا في وقته  
إذا أرادوا رفعه فلهم  
يرفعه القطب إمامنا الأبر  
أو أنها أرض تكون تقسم  
وتجعلن بعد أصولا لهم  
والبيع والشرأ كملك لهم  
يرفعه إلى الرسول من مضر  
فمن يكن قد باعه أو اشتري  
ويحرم على الجميع ما فعل

وإن يباع نفس رمة إذا  
وإن يكن ذاك المشاع لا يصل  
فليحرثه من غدا بقربه  
كيف أرادوا إلا يحاذرونا  
أو شر أرباب المشاع إن هم  
وذلك المشاع باق أبدا  
وإن يكن أهل العموم منعوا  
لا يحرثه وسواء وصلوا  
بالبعد عن ذاك المشاع منهم  
وجاز في ماء المشاع يؤذن  
وإن تشاحوا عليه قسموا  
أولا فإنهم به ينتفعوا  
وقد يكون الما مشاعا لهم  
وقد تكون الأرض دون الما وقد  
وإن يكن ماء المشاع أدركا  
وهكذا أشجاره ما قد سبق  
فإنه يبقى على حالته  
أن يرفعه حيث شاءوا فهم  
وجاء قول في جواهر الأثر  
وقيل في الرموم إن ماء تكن  
على الذكور والإناث منهم  
يجرى بها توارث بينهم  
وجاء عن أبى الحواري الأبر  
الرم لا يباع لا ويشترى  
فقد أتى في ذاك ما ليس يحل

إلا إذا ما بيع بعض منه في  
وجاء في التاج وفي المنهاج عن  
بأنما الرموم قسم قد حصل  
أثبتها الإسلام بعد ذا فلا  
فلا يحل رد فارس على  
من بعد ما أثبتها الزاكي عمر  
ولا يصح نقض ما الإسلام قد  
وكل ما من الصوافي أدركا  
كذلك مال الفقراء والسبل  
وما من الرم مباحا يدرك  
وكل رم فعلى ما وجدا  
ولا يصح في الرموم معهم  
لكل رم ما له من عاده  
أو منحة كانت أو استعمال  
وإن يكن أدرك هذا الرم  
فإنه لا يحصرثن أبدا  
أولا فيحصرثونه إن شاءوا  
وقيل لا يحصرث رم إلا  
من أهله ولو يكون منهم  
والجبهة الذى له قد ذكروا  
لو واحداً وقال بعض العلما  
وليس للجباه أن يحولوا  
قد قيل إلا أن يكون وجدا  
وأدركوه عند من تقدا  
ومن برى من أهل هذا الرم

مصالح البعض بيع منصف  
خمس والحد الثمينى القطن  
بيانه في الجاهلية الأول  
يجوز أن ينقض أو تبدلا  
أربابها لقائم على الملا  
صافية للمسلمين واستقر  
أثبتته فهو على ما قد عهد  
بياع ثم يشتري هنا لكا  
فهو كما أدرك ليس ينتقل  
وغيره فهو مباحا يترك  
عليه قبلا وعلى ما عهدا  
يقاس بعضها ببعض يعلم  
من بيع أو طناء أو قعاده  
أو عمل فهو على ذا الحال  
بأنه يجزى عليه القسم  
إلا بقسم قبل ذاك وجدا  
بدون قسمة هنا تجاء  
برأى جبهة تكون قبلا  
من يحصرثنه فيأذن يعلم  
فإنه الذى إليه ينظر  
اثنان ليس يكتفى دونهما  
أصلا ببيع وله ينتقلوا  
بياع هذا الرم فيما عهدا  
كذلك فالجواز فيه رسما  
من الذى قد نابيه من سهم

فيه إذا فيه نزاع قد بدا  
شهادة من شاهد تقدا  
لو ما برى من سهمه الذى يحد  
ثم أتى له بأولاد نجب  
يثبت منه وعليه يجب  
إلا إذا العدلان فيه شهدا  
للرم يعطيه الجباه منهم  
وإن يكن لم يجدن لهم  
ذلك فيما للصلاح يشمل  
حقا على شخص برم يلزم  
كمثل ما كان لها أن تمنح  
بدون أجره لذاك تنتقد  
فليأخذوا بالخطأ المعتاده  
لزارع المشاع ما كان زرع  
لأبعد أن يكون ذاك مدركا  
في ماء رم منحة لمن منح  
فيها لمن يجرها وينزع  
لصالح العين وبعض يمنع  
لخاصة منهم وللعوموم  
ولإمام ولقاضي في الملا  
في جلب نفع للمشاع قد علم  
جوابها ورد أيمان تحد  
أو أنه كان لمن قد كفه  
هذا المشاع فادعاه سمعا  
هذا المشاع مثلما قد سبقا

فإنه جاز له أن يشهدا  
وكان قد أجاز بعض العلماء  
لو كان من أهل المشاع ما شهد  
وبعضهم يمنعها ومن يغيب  
وكان يدعيهم فالنسب  
وما لهم في الرم شئ وجدا  
وكل من عليه حق يلزم  
إن أمنا أو الأمين منهم  
فليعط كلا سهمه أو يجعل  
وتلكم الجبهة ليست تهدم  
وقال بعضهم لها أن تسمحا  
من أرض ذلك المشاع لأحد  
إن أدركت في ذى الأمور عادة  
وقال بعض العلماء لها تدع  
وذلكم من قبل ما إن يدركا  
والأكثر أنهما ليست تصح  
إلا ببئر فتجوز المنح  
وجاز أن تزداد يوم ترفع  
وجازت الدعوة في الرموم  
ونخلاتف لهم ووكلا  
وكل قائم بأمر قد يعمم  
أو دفع ضرر وخصومة ورد  
وهكذا من ادعى المشاع له  
أو لقبيلة له قد ادعى  
والقول قول من يقول قد بقا

عليه أن يبين المقالا  
بأن ذا غير مشاع حالا  
بأنه لهم وأخبرونا  
فالقول قول من لنفسه ادعى  
بأنه مال لهم يكون  
لن غدا لنفسه مبينه

فالمدعى في ذلك الزوالا  
والقول أيضا قول من قد قالا  
وإن أتى قوم ويدعوننا  
قالوا بأنه مشاع وقعا  
لكن عليهم تلزم اليمين  
وإن جميعا بينوا غالبينه

## كتاب مصالح الاموال والمخازن حفر الافلاج والابار

أن يصلحوا أنهارهم ويرفعوا  
وضر بالماء أو المجرى مما  
يكون لازماً على من نكلا  
وقد رأوا فيه صلاحاً لهم  
من غائب وحاضر سميع  
كل بقدر سهمه فليحفروا  
بلادهم لأجل ذاك تهلك  
أصلاً لهم أو كان أسهماً خرج  
أموال أبتام ومن تعيبوا  
ليس على الأيتام والغياب  
أن يحفروا الطين وما ينهدم  
قرائحاً أو أنه ينييه  
فليس من جبر على من قد أنف  
قرائحاً فزاد منها الفلج  
فسلموا من ذاك ما نابكم  
وكل ما قد زاد فيه وخرج  
بنظر من العمدول عابداً  
محمد نجل على المرتضى  
بنى عبيد الله ممن قد خلا  
على العلامة المهذب  
على الصلاح اتفقوا كلهم  
فذاك ثابت كما يسطر  
من بالغ ومن يتيم مستحق

ويؤخذن أهل البلاد اجمع  
وذاك أن فيها فساد وقعا  
أما الذي يحتاج للقرح فلا  
إلا إذا ما اتفقوا كلهم  
والحفر لازم على الجميع  
ومن يتيم وسوى من ذكرا  
ويجبرون كلهم لا تترك  
وهو سواء كان ذلك الفلج  
إلا إذا في الحفر كانت تذهب  
وجاء عن بعض أولى الألباب  
قطع الصفا وإنما عليهم  
فمن أراد أن يزيده فيه  
بالجص أو بآجر وما سلف  
ومن سزد في قبيع ويخرج  
قيل لأهله إذا ما شئتم  
ثم يكون لكم كل الفلج  
أولا فيعطى قارح ما زادا  
قال خميس وبذاك قد قضى  
قبلا لأبناء الحواري على  
ومثل ذاك يوجد عن أبي  
وجبهة في فلج إذا هم  
واستأجروا أنهارهم من يحفر  
على جميع من له في ذاك حق

فكل من من أهل ذلك الفلج  
فذلك القضا عليه لازم  
إن لم يكن له وكيل وليبيع  
فمن يكن في مصره وما خرج  
لا ينفذن عليه حكم أصلا  
وإن يكن لم يعرفن أين خرج  
لو كان في مصر فإن حكمه  
فيحكم عليه حكم غائب  
أما الجبابرة العتاة من هم  
فإنهم ينفذ فيهم ما لزم  
لو أنهم قد وجدوا في مصر  
ويلزمهم من بنا الجامع ما  
وفلج قد كان مفصوبا فلا  
قلت ومهما كان أمر الحفر  
فليس من بأس بحفره على  
ومن له في قلج نصيب  
فالزم الذين شاركوه  
حفروا بالقهر حتى انتفعوا  
إن كان كل واحد قد ألزمه  
وإن يكن قاطع أهل النهر  
حفروا البعض وبعند انهدما  
فإنه يلزم أهل القلج  
ويلزم الحافر بعد ما جرى  
وإن يكن قاطع أهل الحفر  
فإن هذا غير ثابت على

قد غاب من بلاده وقد خرج  
وليجعل له الوكيل الحاكم  
من ماله بأمر حاكم صدع  
فتوضحن عليه ما هنا الحجج  
مادام في مصر وما تولى  
أو كان حيث لا تناله الحجج  
حكم من غاب ولن نعلمه  
عن مصرنا ومتولى ذاهب  
لا يقدرن بحجة عليهم  
عليهم بمقتضى شرع الحكم  
إذا هم لم يذعنوا للأمر  
كان من النهر عليهم لزما  
يحفر بأمر جائز من الملا  
فيه صلاح عائد للنهر  
نية أنه صلاحا فعلا  
فعاقبه الفساد والتخريب  
في حفره بأن يقاوموه  
به فلا شيء عليه يقع  
على سبيل العدل ما قد لزمه  
بأجرة لرجلك في حفر  
من نحو ربح جاء أو سيل طما  
أن يحفروا ما كان من هدم يجي  
يتم ما كان بقي لم يحفروا  
أربابه بنصف أصل النهر  
مثل يتيم غائب ترصلا



وقد روى محمد بن جعفر  
قال إذا قاضى جباه النهر  
وحددوا في كثرة الماء وفي  
بشرط أن من تولى الحفرا  
وكتبوا في ذاك ما بينهم  
وحيثما قد ساح مأوه طلب  
حجتهم بأننا لم نحضر  
والفلج المذكور رم فالحقضا  
من كان حاضرا ومن لم يحضر  
إلا إذا ما المنكرون أنكروا  
أما إذا ما سكتوا حتى حفر  
وفلج في قرية وقد ذهب  
فإنه ليس عليهم يلزم  
وقال بعض العلماء عليهم  
وهم على ذلك يجبرون لا  
وأنه إن لم يكن للفلاج  
في أرضين الناس لو هم مارضوا  
كانت لبالغين تلك الأرض أو  
بذاك قد أفتى أبو عثمان  
في فلاج الأخطم من أرض منح  
وأهل قرية إذا ما طلبوا  
وقال بعضهم تريد فيه  
أي أنها تبنى لإصلاح الفلاج  
وقال بعض منهم نسلم  
بدون ما زيادة تكسون

عن ابن محرز الفقيه الأكبر  
عليه من يعمره بالحفر  
قلته حدا لهم لا يختفى  
يأكل دخله سنينا عشا  
كتابة على اتفاق منهم  
بعض أهالي النهر نقض ما كتب  
يوم المقاضاة بذاك المحضر  
جاز على جميعهم كما مضى  
كذا على يتيهم والمنكر  
من قبل حفره على من حفروا  
فنكرهم من بعده لا يعتبر  
أصلا ولا يدرك حتما بطلب  
أن يقرحوا نهرا جديدا لهم  
أن يقرحوا وذاك شيء يلزم  
تعطل القرية أو تهملا  
من موضع يجري به فليخرج  
بقيمة العدول هذا يفرض  
كانت لغيباب وأيتام رأوا  
عهد الإمام المرتضى غسانا  
إذ خرب السيل له وقد جرح  
حفرا للنهر لهم إذ يذهب  
خبورة تبنى لما يأتيه  
حالا وما يحتاجه إذا خرج  
ما نابتنا في الحفر مما يغرم  
في الدور عن معتاده تبين

في زيادة في دور نهـر لهم  
عليهم قد أذعنوا متمما  
عليه إن نالته حيثما خرج  
فماؤه يطنى لحفر علما  
توافقوا بأن يزيـدوا لهم  
لأجل ما يحتاجه من حفر  
ما كان في الحفر عليه يلزم  
على حساب ما لهم فيه خرج  
وإن يكن عـشراً له عشر حتم  
تخالف في قائم بالأمر  
ذا ثقة لو أجنيبا منهم  
على أهله كما تقدر  
شخصا وأعطوه مياها لهم  
ليعطينه بقدر ماء  
منهم بقدر مائه نراه  
بعينه ذاك الذي قد جاءه  
يكون ما أعطى له محلا  
قد عينوه وله قد قدموا  
من مثل إعطاء وأخذ إن رغب  
في الأخذ منه بعد ما كان ذكر  
أو غائب عن البلاد ابتعدا  
من يدمن في النهر قد تقدما  
بدينه وثقة حذورا  
مقدار حق لا يزيد فوق ذا  
في الماء غير ثقة لديهم

فما رأى موسى بأن يلزموا  
إذا هم بغرم ما قد لزما  
ومن يغب منهم فتنصب الحجج  
إن لم يؤد ما عليه لزما  
وقال بعض في الجباه إن هم  
خبورة في دوران النهـر  
كان لهم ذاك فمن يسلم  
كان له نصيبه من الفلج  
إن كان سدساً فله سدس أتم  
وإن يقع ما بين أهل النهر  
فحاكم المصر له يقـدم  
ولو بأجر وتكون الأجر  
وإن يكن أرباب نهر قدموا  
فمن أراد يسـقين أتاه  
فذاك جائز لمن أعطاه  
لو أنه لم يعلمن ماءه  
وإن يكن أعطاه زائدا فلا  
إلا إذا ما جعلوا لمن هم  
إن يفعلن في مائهم ما قد أحب  
فإن ذاك جائز ولا ضرر  
وإن يكن في الماء يتيم وجدا  
جاز لأهل النهر يأخذون ما  
إن كان هذا ورعا بصيرا  
يأخذ من يديه من قد أخذ  
وإن يكن ذلكم المقـدم

وكان قد أعطاه من جملة ما  
 فإن في ذلك خلفا نقلا  
 إن يك بالحرام يوما اختلط  
 واحتمل الوجهان فيه فهنا  
 فغير جائز هنا الإقدام  
 وبعضهم أجاز إن تناولوا  
 بدون ما شك وبعض جزما  
 أو تعلمن أنه محال  
 وإن أتى شخص ولم يكن له  
 نقابض النهر وقد أعطى له  
 من جملة الماء الذي في يده  
 أو يعلمن أن أهل الماء  
 يعطى لمن أراداه ويهب  
 وحاضرين عاقلين كانوا  
 وجاء في الآثار أن من لقط  
 ولم يصح عنه أنه جرى  
 ولا له إشارة وتعريف  
 كذلك الأرض التي قد تجرى  
 إن لم تكن عمارة عليها  
 وفلج كان عليه عاضد  
 كذلك التعميق والتحويل  
 ومورد قد كان في البرية  
 وشاء أن يقرحه ويجعله  
 إن لم يكن ملكا لغيره ولم  
 موقف لورد من كان يمر

في يده مختلطاً منبهما  
 فقال بعض إن ما قد حلا  
 ولم يكن يعرف حيثما سقط  
 يلحقه الإشكال للذي عنا  
 عليه إذ خالطه الحرام  
 له إلى أن تعلمنه حظلا  
 بأنما ذلك شيء حرما  
 بدون ما شك لديك يحصل  
 في النهر شيء قبل ذاك ناله  
 ليسقين زرعته ونخله  
 فلا يجوز أخذه من عنده  
 له أباحوا حالة الإعطاء  
 من مائهم لمن أتاه يطلب  
 جميعهم ما فيهم صبيان  
 لفالج في باطن الأرض سقط  
 في زمن الإسلام أو قد عمرا  
 فهو لمن رآه ليس يصرف  
 لنحوها مياه هذا النهر  
 من قبل ذا فهي لمن يحييها  
 تصريحه فيه خلاف وارد  
 بلا رضا من لهم النخيل  
 أتاه إنسان من الرعيه  
 نهرا له فذلكم يجوز له  
 يصح إن ذاك وقف من قدم  
 وكان ذاك في موات استقر

ولم يصح أنه ملك أحد  
فليس من بأس على من يجرى  
ويحيين به لأرض ميتة  
الأرض لله فمن قد عمرا  
ومن له بئر على منجور  
وقد أراد بعد ذا أن يجرها  
وقرب هذى البئر بئر في أقل  
فاظهر النكير ربها على  
لا يسمعن إلا إذا كان ظهر  
فإن يبين ضر فلا ضر ولا  
قال خميس إن تكن في أكثر  
فجائز يزيد ما لم يظهر  
وإن تكن في دون هذا الحد  
فإن تكن لم تنقص البئر التي  
ودون أربعين كانت فأحب  
والماء في الوادى إذا كان جرى  
والوادى في أسفله كان فسلج  
فلا يجوز لامرئ أن يعقدا  
من جانب الأعلى ولو قد بعدت  
وجائز من أسفل من حيث لا  
وإن أراد يحدثن لنهر  
فليفسحن عن ذلك الوادى قدر  
وفي أناس أحدثوا لنهر  
أى دون زرعه الذى قد قدرا  
وبان في النهر القديم ضرر

وليس فيه من عمار قد وجد  
ماء له من بئره أو نهر  
لأنه قد جاء في الرواية  
منها موأناً فله ما أثرا  
يزجرها من سالف العصور  
لها بمنجورين أو باكثر  
من أربعين من ذراع قد حصل  
من شاء أن يزيد غير ما خلا  
من فعل ذا عليه شئ من ضرر  
ضرار في الإسلام عن خير الملا  
من أربعين من ذراع قدرا  
على التي بالقرب بعض ضرر  
فالترك للأحداث أولى عندي  
كان عليها حدث الزيادة  
خمس رفع حدث لذا السبب  
متصلا في جريه وظهرا  
أو زائد من ذلك الماء خرج  
من ماء ذاك الواد نهرا أبدا  
مساغة الذرع التي قد حددت  
ضر على الغير بما قد فعلا  
يقرب من ذا الواد أو لبئر  
خمس مئين أذرعاً خوف الضرر  
وكان ذاك قرب نهر يجرى  
في الشرع أحدثوا له حتى جرى  
منه بحيث إنه لا ينكر

ثم اشترى من الأخير مشتري  
 فإن يكن أهل القديم أمسكوا  
 وكان فيهم على الإنكار  
 فما لهم من حجة على أحد  
 فلينتفع بما اشترى وليأكل  
 وإن يكن أهل القديم فيهم  
 فالمسلمون الناظرون في الفلج  
 وحكموا بالرد والخراب  
 فإنه يلزم من قد انتفع  
 وفلج له خبورة وقد  
 لكنها مع رجل غير ثقة  
 ففى ثبوت العقد منه اختلفا  
 وإن من لقعه قد حله  
 ومن يراه غير ثابت يرى  
 ومن أراد يحدثن لنهر  
 بحيث لا يثر ورأس فلج  
 إلا بقدر ما يرى العدول  
 فإن يكن يفسخ عن ملك الورى  
 فذاك أقصى الاحتياط لهم  
 وقال بعض العلماء عشره  
 وجاء عن أصحابنا المغاربة  
 وفي خراب بين نهر يقع  
 ويدعيه أهل ذلك المزرع  
 فإن ذلك الخراب حكما  
 وقال بعض إنه موقوف

أو قد جنى من ذاك بعض الثمر  
 ثم ينكروا خرا عليهم يسلك  
 مقسدة والدفع للضرار  
 والمشتري شراؤه قد انعقد  
 غلاله وهو من المحال  
 غياب أو كان يتامى منهم  
 فإن هم رأوه باطلا خرج  
 له وبالتعطيل والذهب  
 منه الخلاص مثلما كان يقع  
 تقعد في صلاحه وفقا وجه  
 على الذى أمسكه وأنفقه  
 إجازة بعض وبعضهم نفى  
 أجاز إن تسلم الأثمان له  
 تسليمه إليه مما حبرا  
 وكان ذاك قرب ملك الغير  
 فما عليه قط من فسخ يجى  
 أن لا ضرارها هنا يؤول  
 بأربعين من ذراع قسدا  
 وقيل عشرون ذراعا يحرم  
 من أذرع وخمسة مقدره  
 ستة أذرع هناك الواجب  
 وبين أرض لأناس تزرع  
 وأهل ذاك النهر فيه يدعى  
 بأنه نصفاً ما بينهما  
 وحديث الكل به مصروف

وفلجان كان ما بينهما  
ولم يكن كلاهما في وادي  
وبعضهم لنهره قد خدما  
ونقص الثاني لذاك أو ييس  
يعلمه الله وليس يحكمكم  
إن الذي قد زاد يتركونا  
فعلما نقصاناه لأمر  
فإنما العلم بهذا الحال  
قالوا فإن فلج الفيقين  
وفلج ابن عمر قد نقصا  
قالوا ولم نعلم بأن أحدا  
ومن يكن من فلج مقتعدا  
وبعد ذاك فليس الماء ففى  
فقال بعض العلماء ثبتا  
وبعضهم يقول بل يحاسب  
فإن هذا الأمر جاء من قبل  
وإن أتى السيل لنحو النهر  
فها هنا الخيار للذى اقتعد  
كان له وإن يشأ أن يخدما  
فإنه يخدمه على قدر  
أما إذا شحب أتى في الفلج  
وما له الجبار كان غصبا  
إن كان غاصبا لذلك الفلج  
وجاز بيع الماء لو كان الفلج  
وإن هم لم يقدروا أن يمنعوا

مقدار ألف من ذراع علما  
والنفع للجميع منه بادی  
فزاد في النهر كثيرا وطما  
فإن هذا الأمر غيب ملتبس  
على الذين نهرهم قد خدما  
فما الذى بذاك يصنعونا  
غير انذى قد كان من ذا الحفر  
يكون عند الله ذى الجلال  
من منح قد زاد باليقين  
لأجل ذا أو أنه تقلصا  
قد قال في ذلك شيئا أبدا  
وقد سقى بمائه بعض المدا  
ذاك اختلاف علماء السلف  
بذا على مقتعد ما قد أتى  
لقاعد وهو المقال الصائب  
خالقنا لا تتفنن فيه الحيل  
بالكبس حتى صار ليس يجرى  
إن شاء أن ينقص قعدا ويرد  
ما كبس السيل عليه إذ طما  
نصيبه من مائه الذى استقر  
فهو على مقتعد فليخرج  
فهو على القاعد منه ذهباً  
وما على مقتعد شيء خرج  
في الحال يابساً فما فيه حرج  
لن يريد هدمه ويدفعوا

إلا بأن يبنوا على أعلاه  
فالعلماء منعوا البناء  
ثم حريم مورد الصـحراء  
وفلج ما بين قوم وطلب  
وقد أبى الباقون أن يقاوموا  
لكنهم قد أذنوا بالخدمة  
له فقام مسرعاً في الخدمة  
وبعد ما قد حازه وقبضا  
عادوا إليه طلبوا حقهم  
وقيل في السلطان مهما غصبا  
يسقى بها ذرعا له أو حولا  
فإنما السلطان كالسيل خرج  
وقال بعضهم يكون ذا على  
ومن أراد يطرحن من نهـر  
فإن يك الماء الذي في الأسفل  
إلا إذا ما كان في ذاك ضرر  
وآخذ من عند ناس فلجا  
بنصف ما يزيد من ماء وما  
أو أنه أصل وفي أهليه  
فذاك مجهول ولا يجوز له  
إلا إذا أهلوه كانوا بلغوا  
وحافر نهـر الأقوام على  
عشر سنين فبدا يعمل ما  
ثم أصاب الفلج التهدم  
إن أخرجوا ما كان من هدم سقط

برجا لدفع ظالم أتاه  
من ماله وفيه قول جاء  
مثل حريم البئر في الإفتاء  
بعضهم خدمته وقد أحب  
في خدمة له وأن يغارموا  
بأن يكون حاصل الزيادة  
والماء قد زاد لهذى النصف  
له سنينا باتفاق ورضى  
فلهم إن أجرة قد سلموا  
من فلج خبـورة وذهبا  
ذاك ليجيئه بحيث نـزلا  
وذلكم يكون كسرا في الفلج  
من وقع الغصب عليه أولا  
أعلى لنهر تحته قد يجري  
نه فإنه من المحـال  
على السواقي حين فيها ينحدر  
يحفره بأمرهم ويخرجوا  
يسقى عايه وهو رم علما  
ذو اليتيم والغائب كالسفيه  
إلا غناؤه الذي قد بذله  
جميعهم وقد رضوا وسوغوا  
إن له الماء الذي قد حصلا  
كان عليه شرطهم قد أبرما  
فقال من يحفر بعد لهم  
حتى أتم عملى كما شرط

فقال بعضهم عليهم له  
وهو سواء كان هذا الفلج  
أو كان ذاك النهر ميتاً من زمن  
فليخرجوا عن حافر ما انهدما  
وفي أناس من وراء البحر  
فغاب نهرهم وفيه قد غدا  
فاستأجر الحاضر من أهليه  
وطلبوا أن يأخذوا من مال  
بقدر ما كان لهم في النهر  
فإن يكن للغائبين وكلاً  
وإن يكن ليس لهم فليجعلوا  
وليدفعوا من غل الأموال  
وأن يقصر حاصل الغلال  
إلا إذا ما كان هذا العطب  
فلا يصح أن يباع الأصل في  
وليس يدري أنه يرجع أم  
ورجل يقعد ربيع ماء  
ويزرعن عليه من يقتعد  
وتحدثن في الفلج الزيادة  
من قبل أن يزرع أو من بعد ما  
فإن ذا مما تجوز فيه  
فالزيد في ذاك لمن قد اقتعد  
إلا إذا ما يحدثن في النهر  
فإن تخالفا على ما ذكرا  
وليكن الخيار للذي اقتعد

أن يخرجوا عنه الذي أشغله  
مقترحاً أتاه هذا يخرج  
أصابه تخرب حتى اندفن  
حتى يقضى شرطه متمماً  
كان لهم ماء بنهر يجري  
تخرب إصناعه وأفسدا  
من قام بالحفر لهم عليه  
من كان قد غاب من الأهالي  
من حصة لأجل هذا الحفر  
فليدفعوا الذي عليهم جعلاً  
والى البلاد عنهم للوكلاء  
بقدر ما ينوبهم في الحال  
باعوا من الأصل برأى الوالى  
يجتاح أموالهم ويذهب  
خدمة نهر قد عنى بالتلف  
لا يرجعن فأمره قد انبهم  
من مائه لكل عام جائى  
زرعاً لكل سنة يجدد  
أو يحدث النقصان فوق العاده  
كان رمى لبذره متمماً  
جهالة لكل من يأتيه  
كذلك النقص عليه إن وجد  
هدم ويحتاج لمثل حفر  
ينتقض العقد الذى تقررا  
إن شاء أن يصلح ما كان غسد



صاحبه ويدفعن لما خلا  
عنه بقدر ما عليه يقع  
فالطين في مقال من قد سلفا  
بأن ذاك حادث عليهم  
قاعدة فالشرط ثابت غدا  
فالعقد غير باطل بسببه  
ويزجرن واحد من ذين  
بئرمهم والماء يذهبنا  
يقوم في الحفير من جانبه  
في حفر بئره وإن يغارمه  
يلزمه قطع الصفا إن نکلا  
وقد نسي الوقت الذي فيه وقف  
فهل عليهم يغرمون ذلكا  
وإن هم لما انقضى ماؤهم  
فما له غرم عليهم يجب  
في فقراء فلج قد يعرف  
في فقرا من كان فيه نزلا  
من ثروة وصية من ستقى  
لا فقراء ساكن أتى به  
وكان ذا مسقفا فيما غير  
للطهر واستعماله منتقما  
أراد أن يسقفته ويسد  
فإن في ذاك اختلافا قد خرج  
أو أحد من الجباه رفعا  
بئرا بقرب فلج موضعا

وإن يشا بان يرد الماء على  
أى ما سقى من الزمان يدفع  
وإن هما في الطين قد تخالفا  
شئ قديم أو يبين لهم  
وإن تشارطا على الحفر لدى  
لأنه شئ يجوز الجهل به  
والبئر إذ تكون بين اثنين  
والثان لم يزجر وتتزحنا  
فيطلب الراراع من صاحبه  
فلازم عليه أن يقاومه  
لكن إذا ما فرغ الطين فلا  
ومن له ماء بيوم قد عرف  
فضاع ذاك الماء عند الشركا  
فإن سقوا برأيهم فليغرموا  
ردوه في ساقية وذهبوا  
ومن يكن أوصى بشئ يصرف  
في فقرا أربابه يجعل لا  
وقد عنت في فقراء الغنتق  
فانفذت في فقرا أربابه  
ومن يكن في بيته نهر يمر  
وشاء أن يفتح منه موضعا  
أو أنه قد كان مفتوحا وقد  
وقد أبى ذلك أرباب الفلج  
وفي وكيل فلج قد ادعى  
على امرئ بأنه قد قرحا

والمدعى عليه صار منكرا  
فإن يكن فى ذاك من لا يملك  
فى أكثر القول الذى قد نقلا  
حق الذى لا يملكن لأمره  
وأهل نهر قد تجمعوا على  
مصرجا والبعض منهم قد أبى  
فإنه إن لم يقم فى نظـر  
إلا بتصريح فمن قد ينفر  
كيلا يضيع مالهم بعدم  
وأهل نهـرين إذا ما اختصموا  
فالحكم ما بين الجباه منهم  
ومن له بئر بقرب فلج  
وشاء أن يزجرها واحتجا  
بأنها لم تزجرن قبل وقد  
أو شاء أن يزجرها على بقر  
بأنها منزفة كانت على  
فإن يكن ليس ببيان قد خرج  
فإن رب البئر ليس يمنع  
كان على كالتور أمر الزجر  
قال ومن جواب أحمد فتى  
بأنما البئر إذا ما وجدت  
مضرة به ولما يعلموا  
فإنها لا تصرفن ولا حرج  
قال وقد أخطأ بعض العلما  
فى نظمنا ما قيل فى الركايا

وليس فى ذاك بيان ظهرا  
لأمره تخلفا لا يدرك  
وذلكم مضافة أن يبطلا  
بحلف أبداه عند نكره  
تصريحه ولم يكن فيما خلا  
وعن غرامة لديهم نكبا  
أهل الصلاح والهدى والبصر  
عن ذلك التصريح فهو يجبر  
نصريحهم فمن أبى فليأزم  
وطلبوا الأحكام ما بينهم  
يكفى عن الباقيـن من غيرهم  
وكان فى قياسه تلك تجى  
عليه أهل فلج ولجا  
قال بان الزجر فيها قد عهد  
واحتج أهل الفلج الذى ذكر  
ظهر بنى آدم فيما قد خلا  
بأنها محدثه على الفلج  
من زجرها كما له قد يقع  
أو شاء أن يجعله بظهر  
مداد فبما عنه جاء مثبتا  
ما دون فسخ فوق نهر قد بدت  
محدثه أم أنها لا قدم  
فى زجرها ولو أضرت بالفلج  
فى مثل ذا قلت وسوف تعلموا  
وما به أزهر فى القضايا

أجاب والحبر ابن محبوب الولي  
 وفلج بقرب أرض حصلا  
 أو ليتامى أو سواهم وطلب  
 في أرض من له ذكرنا أولا  
 بعض ببعض والذين لهم  
 بل أنكروا عليهم فلا خرج  
 أن يخدموا في أرض غيرهم على  
 وكانت الثقب فيها ظاهره  
 قضى بذاك في الزمان الأول  
 وأهل تلك الأرض كارهونا  
 وكل من بذاك يعلمنا  
 وما عليه مطعن لمن طعن  
 وفلج يجرى وبعد ظهرا  
 حتى إلى نحو طوى قد خرج  
 وذا هو الأكثر في الآثار  
 بأنها كائنة بحالها  
 كمثلا من قبل يزجرونا  
 وفلج يدور آده على  
 فقسموه بعد هذا الأمر  
 وفيهم ذو الأثرين والأثر  
 فمن له الكثير صار منتقع  
 فإن كل فلج وسببته  
 وبالخصوص إن يكن ذاك الفلج  
 وإن يك الشراك أجمعونا  
 واتفقوا أن يقسموا هذا الفلج

وما به يقول موسى بن علي  
 لحاضر أو غائب ترحلا  
 أربابه أن يقرحوا له ثقب  
 ويقرحوا سوا عدا تتصلا  
 ذي الأرض في ذا لم يوافقهم  
 فيما وجدناه على أهل الفلج  
 تقويم أهل الفضل ممن عدلا  
 أم أنها باطنية مستترة  
 في فلج الغنق موسى بن علي  
 عن ابن مداد لذا يحكونا  
 فهو على الحق الصريح الأسنى  
 والله يؤتى فضله لمن ومن  
 في الأرض ساعد له وقد جرى  
 فليل إن حكمها لذا الفلج  
 وبعضهم يقول في الآبار  
 وزجرها محال لأهلها  
 عن زجرهن ليس يمنعونا  
 شهر وعشر في الذي قبل خلا  
 فصار دور آده في عشر  
 ومن يزيد فوق ذلك القدر  
 ومن له القليل بالضر رجع  
 وهي التي من قبل كانت مثبتة  
 فيه يتيم مسجد ومن خرج  
 في النهر بالغين حاضرينا  
 على خلاف ما مضى فلا خرج

إن كلهم بذاك كانوا قد رضوا  
كلهم بأنصباهم علموا  
فقسموا والكّل صار يسقى  
فإن يكن بعضهم بعد رجع  
وثابت عليه ما به رضى  
رفلج أدرك منه تقعد  
ويفضلن من تلكن القماده  
فهل يصح يشتري بما فضل  
تنفذ في صلاح ذلك الفلج  
قالوا فما يفضل من حسابه  
إن جعلت لذا وليس يشتري  
نتلكن الوصية المقرره  
ولا يصح بين أرباب الفلج  
رإنما تنفذ حسب السنة  
والفسخ في الأنهار في قول الأول  
من كل جانب يكون إلا  
متحدا أى جائيا من وادى  
أن يقطعوا بنهرهم جزر أفلا  
أى زاد عن خمس مئين قدرا  
والنهر إن كان له قد يوجد  
فجائز لأهله أن يخدموا  
لو أنه في ملك غيرهم ظهر  
فإنه أولى بما جر وإن  
في فلج الأصل قليل لهم  
إلا إذا أربابه كانوا رضوا

واجتمعوا فيه ولما ينقضوا  
وما من الماء يكون لهم  
فذاك وجه من وجوه الحق  
فما له من رجعة فيما وقع  
وقد مضى ذاك ولما ينقض  
يوم لإصلاح الذى قد يفسد  
دراهم عن نفعه زياده  
أصل لكى تكون هذه الغل  
إن كان ذاك في صلاحه خرج  
ينتظرن خدمة أخرى به  
أصل بها إذ ذاك تبديل جرى  
وذلك الوقف لذك حبره  
قسمتها فإن ذا فيه خرج  
تلك التى قد أدركت وممرت  
خمس مئين أذرع ليس أقل  
إن كان ماء الفلجين قبلا  
وقعد أراد أهل ذى البلاد  
يجوز لو كان عن الفسخ علا  
فتى عبيدان لذك نظرا  
في مال ناس ساعد وساعد  
سواعدا كانت لنهر لهم  
حتى ولو سبعين ساعدا يجبر  
لم يثبتن أنه قد يطرحن  
في مال غيرهم له أن يخدموا  
بفعلهم ذاك ولم يعترضوا

وأمره يتم مهما عرضا  
ما جاء عن موسى وما قد حكما  
جاء هنا فانظر إلى عدلها  
وفيه أفلاج لأهل البلدة  
وبعضها أسفل من بعض وجد  
أعلى من الأفلاج في هذى البلد  
فإنهم لطلب ازدياد  
فإن يكن مائهما متصلا  
جميعه من ذلك الوادى بدا  
إن كان فى ذلك ضر يلج  
فى الأسفلين فهو ليس يحجر  
قد خرجت صارت إلى البلاد  
فإنه لا يمنع الأهالى  
لها ومن تصریحها ورفع  
من جهة الوادى بحيث جائى  
على سواهم ينتهى فهو حجر

وكلهم ممن له كان الرضا  
وقد علمت فى الذى تقسدا  
فى فلاج الغنق وهو غير ما  
والوادى مهما مر وسط قرية  
مرفوعة من مائه لذى البلد  
وإنه أراد أهل من وجد  
بأن يصرجوا بعرض الوادى  
وأنكر الذين كانوا أسفلا  
أى ماء ذين الفلجين واحدا  
فليس للأعلى أن يصرجوا  
وإن يكن ليس ينال الضرر  
وإن تك الأفلاج من ذا الوادى  
ودخلت من بعد فى الأموال  
أن يحدثوا ما طلبوا من قطع  
لمنتهى دخول ذاك الماء  
إن لم يكن فى ذلك الأمر ضرر

### حريم البحر والأفلاج ولأبار

بأنه قال حريم البحر  
من حيث مد البحر كان يصل  
ثم الطريق فالبيوت تتصل  
من أذرع . حريمه مستوفيه  
فإنه ما لم إليه تسبق  
فإنه لمن له قد عمرا

وجاء عن غران نجل المقر  
لأربعين من ذراع تجمع  
وذاك شىء لمرافق جمع  
وقال بعض العلماء خمسمائة  
وما يكون بعد ذاك قد بقى  
عمارة لأحد من الورى

به وما لا حـدان يمنعا  
فما له إلا الذي كان ظهر  
شخص وملكاً هو يدعيها  
حيناً وأحياناً عليها تظهر  
لو ماؤها في مرة يغشاها  
فليس في البحر تراث أو حمى  
حريم نهر فهو لا ينال  
وقد مضى قول بخسمائة  
قد يفسح النهر عن الأنهار  
بأنه ينظر للضرر للمضرة  
بشاهدين عادلين تتضح  
في الماء مثل القطر أو يصل  
يعلم أنه لذاك جيداً  
قال ولكن ما معنى فيه أثر  
من أذرع لها يقـدرون  
كمثل ما قلنا من المقـدار  
بأربعين من ذراع حـددوا  
عن حدث قط امرؤ ويدفع  
ينقص للنهر وللبيئر مثل  
كان له أبو علي رسماً  
أخذ بالموجود في الآثار  
وأسفل كذاك عن يمناه  
ظهر الحريم بل كذاك يترك  
فإن ذاك تصرفن يديه  
بصرف مهما بان في الأول ضرر

وقيل جائز بأن ينتفع  
ولو بنى فيه بناء وعمـر  
وخورة في البحر قد يحميها  
فإن تك المياه عنها تجزر  
فإن تلك جائز حمـاها  
وإن يك الماء عليها دائماً  
ومائتان من ذراع قالوا  
وقال بعضهم ثلثمائة  
فمثل هذا الذرع والمقدار  
وفي مقال البعض من أئمة  
وقال بعض العلما حتى تصح  
وقال بعض إنه قد يجعل  
فإن يكن من ذاك ريح قد بدا  
وأعجب الشيخ خميساً ما ذكر  
ثم حريم البيئر أربعوناً  
فتفسح البيئر عن الآبار  
والنهر عن بيئر كذاك يبعد  
وقال موسى إنه لا يمنـع  
أو يعلمن أن الذي له فعل  
قال أبو المؤثر آخذن بما  
في البيئر وحدها وفي الأنهار  
ثم حريم النهر من أعلاه  
وعن شـماله وليس يملك  
فمن يمد يده عليه  
والنهر إن يجنب نهر قد حفر

نجل على العالم المشهر  
وفي ركيا قرب هذا النهر  
أن الركيا عند وقت الزجر  
وقد رأى الأزهر في ذا الأمر  
نحو ثلثمائة في القدر  
والزجر لا يرفع عن مثالها  
في ذرعها أقل من ذا القدر  
ليس يصح زجرها طول المدا  
بأنه يلزم أهل النهر  
ينقص بالزجر لهذى البئر  
عدلان ممن بالأمور قد عرف  
وينظران الماء حيث يصل  
ذى البئر والعدول أيضا تنظر  
عن حيثما قد كان قبل الزجر  
لم ينقصن عن جريه الذى زكن  
أبو على ذا المقال ها هنا  
وواحد أعلاهما مكانا  
فلجهم فالنقص حالا يثب  
يبين ثم وقع الإنكار  
وهكذا مجراهما قد وجدا  
من شجبه إن كان نقص حالا  
وهكذا المخرج أيضا لهما  
ما قد يزيد عن ثلثمائة  
وهكذا للأسفلين حالا  
بأنه يجذب ماء الثانى

ووقع الخصام عند الأزهر  
في فلج كان بأرض السر  
قد ادعى أرباب هذا النهر  
تنقص من مياه ذاك النهر  
كل طوى بينها والنهر  
أو زائد فتتركن بحالها  
وكل بئر بينها والنهر  
فالزجر عنها يصرفن أبدا  
وقال موسى الحبر في ذا الأمر  
بنية بأن ماء النهر  
قال ابن محبوب على النهر يقف  
في حين لا زجر هناك يحصل  
في جريه وبعد ذاك تزجر  
فإن رأوا نقصان هذا النهر  
فتصرف البئر عن الزجد وإن  
فإنها لا تصرفن واستحسننا  
وغلجان في بلاد كانا  
وحيثما أصحاب الأعلى يشحبو  
لأسفل النهرين والضرار  
فإن يكن مخرج ذين واحدا  
فإنه يمنع أهل الأعلى  
وإنه إن لم يكن مجراهما  
متحدا والبعء في المسافة  
فالشعب جائز لأهل الأعلى  
أو يعلمن ذاك بالبيان

وإن يكن بينهما في الصفة  
 فإن في ذلك خلفا قد أثر  
 ليس ينجيز لهم فعلا يضر  
 وحفر بئر ولدى أناس  
 وفي منازل وفي زواجر  
 فإن ما منها قديما حصلا  
 وكل ما أحدث فوق النهر  
 وقال بعضهم لأهل النهر  
 إلا إذا صبح أن من ترف  
 أو أنه من مائه ينزف وإن  
 وإنه لا حجة لهم إذا  
 ينزف أهل هذه المنازل  
 لأنه يمكن أن يكونوا  
 بإذن أهل الماء مع إباحة  
 إلا إذا صبح لهم حق عرف  
 والوادي مهما كان في أسفله  
 ويفضين منه لنحو تجر  
 فجاء إنسان إلى أعلاه  
 وقد بقى للأسفلين منه ما  
 فذاك لا يمنع مما قد ذكر  
 فإن يكن أحدث ضرا حجرا  
 وذاك مهما كان ذا الماء نزل  
 أما إذا ما كان ذاك أصلي  
 أي مته أصل ماء الأسفلين  
 فلا يجوز حدث عليهم

أقل ذرعا من ثلثمائة  
 قد كان بعض العلماء أهل البصر  
 بفلج الجيران من شحب ذكر  
 بأنه في ذاك ما من باس  
 في فلج منذ زمان غابر  
 فهو بحاله ولن ينقلا  
 يرفع عنهم مع ظهور النكر  
 أن يمنعوا للنزف أو للزجر  
 فإنما ينزف عن حق سلف  
 أراد أو ماء الذي له أذن  
 قالوا بآنا قد وجدنا قبل ذا  
 من ماء ذا النهر بأمر سالف  
 من أدركوهم قبل ينزفونا  
 منهم بذاك النزف في ذي الحالة  
 في ذلك الماء يكون من سلف  
 مال لقوم يشربن من نهله  
 أو حيث لا نفع هناك يجري  
 ليأخذن شعبة من ماء  
 يكفيهم لسقى ما تقدا  
 ما لم يكن يلحق بالفسير ضرر  
 وتترك الأشياء على ما قد جرى  
 من مطر أو ماء خصب اتصل  
 يسقى لزرعهم معا والنخل  
 قام عليه ما لهم سقينا  
 في ذاك إذ ذاك ماء لهم



أما حريم البئر فالذى عرف  
حريمها خمسون في المقدار  
وإن تكن محدثة فنصف ما  
والحكم في القليب كالعادة  
أما القليب فهو ما قد حفرا  
وذلك البدى فهو ما حفر  
وأربعون من ذراع وردا  
أو قدر ما ليس يكون الضرر  
والخلف في الحريم للمساجد  
لمن أراد يحدثن مسجدا  
وقد مضى الكلام في المساجد  
ومن بجانب الدرب بئرا حفرا  
ما لا يضر الماء من قد يغرف  
والبئر إن كانت لفاس شركا  
فإنه عليه أن يغارما  
وكل آلة لزجر بقدر  
وإن يقع في بئرهم تهدم  
وبعضهم من فعل ذاك ينفر  
ووقع الفساد فيها لزما  
بقدر ما كان لهم من أنصبا  
وإن تكن قبل خراباً دثرا  
فما على من قد أبى يغارم  
فمن أراد حفرها فليحفر  
ومن أراد بعد أن يسالما  
فإنه يؤدين وينتفع

عن أحمد المختار نصا في الصحف  
وذاك في عادية الآبار  
قلنا من الذرع لها قد حتما  
والحكم في البدى كالمحدثة  
من قبل إسلام وكان قد جرى  
من بعد ما الإسلام كان قد ظهر  
عن بعضهم حريمها محدد  
منها لأختها غداة تزجر  
والفسح بينهن والتباعد  
بقرب مسجد قديم وجدا  
في بابها راجعه للفوائد  
عليه أن يفسح عنها قدرا  
للبئر من على الطريق يقف  
مكل من منها لجزء ملكا  
في الحبل والمنجور شيئا لازما  
نصيه في البئر هذا يعتبر  
وقد أراد الحفر بعض منهم  
فإن تكن من قبل هدم تزجر  
جميعهم إصلاح ما تهدم  
في تلكم البئر الإصلاح وجبا  
وقد أراد بعضهم أن يزجرا  
في حفرها ذلك شيء لازم  
ولينتفع بمائها وليزجر  
ما كان من حفر عليه لزما  
منها بماله من الحق وقس

وواحد منهم عليها قد زرع  
شريكة في الحفران يغار من  
منها وما عليه يقطع الصفا  
لأرضين لهم معروفة  
أرضاً له أخرى إليها يجريا  
تشاركوا في أرضها بينهم  
غير الذي فيه اشتراك ظهرا  
كانوا بأيام لديهم تعلم  
يومان أو يوم إتي في قسمه  
حيث أراد غله في نوبته  
منها وبغض قد أبى وضيقا  
معروفة وماؤها قد قسما  
أباح لا من ماء من يحرم  
وصار بعد في السواقي جاري  
ففيه خلف بينهم قد اندرج  
ذا الماء له في وقت ما السيل بدا  
ماء له في الأصل ليس أكثر  
فهو مباح لجميع من حضر  
وتارة فيه زيادة تحصل  
من حال ذلك الفلج المنقلب  
فإن ذاك للجميع قد خرج  
أو أنه ليس له ماء يجي  
ملك لناس فلهم ما جمعا  
وعائهم إلا إذا له أذن

والبئر إن ما بين اثنين تقع  
فقل مأوها وقد أراد من  
يلزمه للطين أن ينظفها  
والبئر إن كانت لناس جملة  
وقد أراد واحد أن يسقيا  
من هذه البئر فإن كانوا هم  
فإنه ليس له أن يزججرا  
وإن هم للمائها تقاسموا  
لكل إنسان بقدر سهمه  
فمن أراد يخرجن لحصته  
وإن أباح بعضهم للاستقا  
فإن تكن ذى البئر صارت أسهما  
فالانتفاع جائز من ماء من  
والماء إن جاء من الأمطار  
وهي التي تجمع أرباب الفلج  
بعض يقول إنه لمن غدا  
وقيل رب الماء يعطى قدرا  
وما يزيد فوق ذلك القدر  
وإن يك الأصل تارة يقل  
فإنما الحكم هنا للأغلب  
وقيل ما زاد على ماء الفلج  
ممن له ماء بذاك الفلج  
ولا أرى هذا فإنما الوعا  
ليس لغيرهم بأن يأخذ من

في فلج وجريانه منبمع  
فهو كسور ضاع من كل أحد  
فهو على من ضاع منه فقد  
جداره حتى يسيح الفلج  
عليه ما ضاع لهم أن يغرموا  
فما عليه من ضمان يلزم  
ورفعوا للماء من واد يجي  
بقسم ذاك النهر صيروه  
في النهر أن يأخذ منه خردله  
وأمر مائهها عليهم يذهب  
لأئه في أى وقت يوجد  
وهو عليها يدركن من زمن  
وإن يكن ليس له من سنة  
فمايجمع أرباب هذا النهر  
أواده خبائر لهم تحقق  
ثم الذى من بعد ذا له تلا  
في عادة تأتى عليه من سالف  
وكيتيم غائب من بلاد  
هو اصطلاح من جباه علما  
أن يطرح السهم على الخبايز  
موضع مائه بدون ما خفا  
فإنه بدون شك أحسن  
ماء لنهر حينما تجبرا  
يكون من جملة ماء النهر  
من الورى بعينه له قصد

ورجل له جدار فوقع  
فإن يكن ذلك في أعلى البلاد  
وإن يك ذلك وسط البلاد  
وألزموا رب الجدار يخرج  
وألزموه إن يكن تقصدا  
وإن هم عليه ما تقصدموا  
وفي أناس كسروا لفالج  
في ظرف نهرهم وقسموه  
فإنه ليس لمن لم يك له  
وأهل قرية إذا ما هربوا  
ولم يكن يعرف منهم أحد  
فإن تكن لذلك النهر سنن  
فهو على سنته السابقة  
تعرف أمرهم عليها يجرى  
وليعدوا صلحهم على نسق  
يبدأ من قد كان يبدأ أولا  
حتى يصير الأمر مثلما عرف  
ويثبتن ذاك على كالمسجد  
ولم يكن هذا بقسم إنما  
وقال بعض العلماء الأخير  
وإن يكن كل امرئ قد عرف  
بشاهدبن للأمور بينوا  
وقيل في السلطان مهما كسرا  
فإن ما قد عاقبه بالكسر  
أما الذى يغصب ماء لأحد

فإنه له بأن ينتصروا  
وذاك لا يحسب فيما قد خرج  
لأنما ظلم الذي كان ظلم  
من ماء غاصب له قد قهرا  
كسرا على جميع أرباب الفلج  
مصيبه فيمن عليه الظلم تم

### السواقي

باب به أذكر للسواقي  
وهي جوائز وحملا ن ترى  
خالقائد الساقية العظمى التي  
والجائز المسقى الذي منها انفصل  
والحملا ن دونه من أربعا  
وهل تصرح السواقي إن وجد  
فقل إن لم يرض أرباب الشجر  
فإنه لا يحكم من عليهم  
وقيل مهما كان في الترك ضرر  
فإنهم لا يمنعون إن هم  
كذلك إن كان ممر الساقية  
وشاء أن يصرجن موضعا  
بدون ما ضر على أهل الفلج  
ومن يشا قرب السواقي يغسل  
فليفسحن عنها ذراعين وقد  
وفي مقال قد رواه ماجد  
وقيل يفسلن حيث شاء  
لكنه يترك للشعب قدر  
وفلج على موات يسلك

أحكامها واسعة النطاق  
وقائد وهو يكون أكبرا  
تجمع ماء أهل تلك البلدة  
خمس أجامل له ليس أقل  
فسافلا من جائز تفرعا  
نخل وأشجار عليها لأحد  
ولم يك الصاروج من دهر غير  
بذاك مهما كرهوا وأحجموا  
لو أنه لم يك من قبل استقر  
شاعوا بأن يصرجوا نهرهم  
في منزل لرجل أو صاحبه  
منها لفسل أو لكى ينتفعا  
فلم يكن عليه في هذا حرج  
لشجر أو لنخيل يجعل  
قيل ثلاث أذرع له يحد  
بأنه يكفى ذراع واحد  
إلا إذا ما يجسسن الماء  
ما كان يجزيه على حسب النظر  
بحيث إن أرضه لا تملك

فكل ما ينبت من أشجار  
غليل إنه لأهل النهر  
وإن يكن في مال إنسان يمر  
فهو لأهل النهر حكما ثبتا  
فإن حكمه لأهل الأرض  
وقيل إن جائزة فما نبت  
وإن تكن ذى حملانا فلمن  
وجاز أن يحدث أتقة على  
إن لم تكن بجرى مائهم تضر  
لو وقع الضيق على الساقية  
وهو مقال الكدمى الأبلج  
كذلك السقف عليها والبنا  
والخلف في الأحداث للقناطر  
يقدر ما تبلغ كف الشاحب  
وبعضهم عبر قدرا التقت  
وهل تحول السواقى والطرق  
فقال بعض في سوى الجوائز  
وبعضهم يقول غير جوائز  
وأكثر الأقوال في الآثار  
لأربعين من ذراع قد ذكر  
إلى أبى المؤثر قال وكتب  
قال ومثل هذه الأمور  
فمن عليه طرق أو ساقية  
حيث يشا من ماله بلا ضرر  
وبعضهم لأربعين جملا

به ومن نخل على المجارى  
وبعضهم قال لأهل الفقر  
وينبتن فيه ما كان ذكر  
وإن يكن في جانب قد نبتا  
يرفعه الشيخ خميس الرضى  
فيها فإنه لأهلها ثبت  
مرت بماله وذا قول حسن  
جائزة من السواقى مثلا  
وكان للمحدث نفع قد ظهر  
بتلكم الأتقة عما كانت  
فيما روى خميسنا في المنهج  
ما لم يكن يضر بالماء هنا  
فبعضهم أجازة للمابر  
وتلتقى من جانب لجانب  
مسحاة شاحبين حيث لحقت  
جوائز وغيرها خلف سبق  
يجوز أما هن غير جوائز  
إن جازا أو كان غير جاز  
يجوز أن تحول المجارى  
خميس عن أبى الحوارى الأبر  
بمثل ذانهمان ذلك الأرب  
تأتى على الروية والمنظور  
فواسع تحويلها لناحيه  
على الطريق أو على المسقى صدر  
تحويلها زائد كما خلا

ومن على ساقية فيها يمر  
وشاء أن يحول المجرى وقد  
فقيـل يحتج عليه إما  
أو أنه يبطل حجة له  
حتى يسويه بما له وقد  
فمن عليه ذلك المجرى وقع  
ولاله أيضا يسويـه  
فليجربن إذا أراد يجرى  
وإن أراد تركه لم يعمر  
والأخذ للطين من الساقية  
من وسطها فليس فيه من حرج  
قال خميس لا أرى ما وصفوا  
من أجل سد الماء في الأجايل  
قلت ومن جوز ذاك حالا  
وطارح في فلج نحو حمى  
فإنه ليس له أن يدعاه  
لكن بحيثما يجوز الوضع له  
وإن يكن ذلك من وعـب طرح  
في الموضع الأول أو سواء  
وغير جائز له أن ينزعاه  
إلا على أن يجعلان الزائد  
وقيل في ساقية تمر في  
فخربت تلك السقوف لزما  
وشحبها فإنه عليهم  
وإن يشا أن يجعلن فيها حجر

بمائه نخل لشخص وشجر  
أنكر من كان له النخل وجد  
يمر في مجراه ذاك علما  
من ذلك المجرى إذا أهمله  
قيل بأن لا تبطلن للأبد  
في ماله فهدمه قد امتنع  
بما له من ذاك تمنعـه  
صاحبه فيه بدون حجر  
يتركه وهو مقال الأكثر  
إن قائدا أو حملا كانت  
ما لم يكن ضر عليها قد خرج  
إلا لمعنى فيه قد تعارفوا  
وغيره يراه نوع باطل  
فلم يجوز لسوى ذا لا لا  
فإن يكن أضرجه تخلصا  
ذاك بحيث الشخب كان وضعا  
من ماله أو من مباح حصـله  
يجعله في وعـبه وقد نجح  
من ذلك الوعب وقد أجزاه  
أكثر مما كان فيه وضعا  
في ماله أو في مباح وجدا  
بيت امرئ قد غطيت بالسقف  
ذا البيت أن يصلح ما تهدما  
ليس عليه وبذلك يحكم  
ليمنع الدواب يوما أن تمر

او غيرها ممن أراد يدخل  
في ذلك المجرى بما قد وضع  
وإن يك المجرى ببين الرجل  
فما له أن يفتحن فيه  
وما له بأن يدم ساقيه  
إلا برأى من له النهر حصل  
فكل شيء يأتين في الساقيه  
ولازم عليه أن يرد ما  
ومن بأرضه ثقاب منع  
إلا إذا ما الأرض كانت أصلا  
وقيل جائز لمن يبنى على  
في ذاك أو ما كان نحو الغسل  
واختلفوا في الفتح للجائل  
إن كان في جائزة وقد فتح  
أى أربع تكون في أعلى الفلج  
يفتحن خامسة من أسفل  
كذلك أن تفتح قبيل أربع  
وقيل أربع من الأسفل ما  
ولم ير الجواز شيخنا أبو  
لأنما الفتح على السواقي  
وأنه قد قال بعد ما ذكر  
ولو أجزنا الفتح من غير رضى  
يفتح ذا إجمالة لماله  
تري السواقي منقطعات  
وذلك البیدار في عناء

لبيته بدون ضر يصل  
فإنه من ذاك لما يمنع  
أدرك مدموما ولما يزل  
ويجعلن مطهرة عليه  
قد وجدت مفتوحة من ناحيه  
فإن يكن بدون رأيهم فعل  
من فعله يضمنه علانيه  
أحدثه إن فاتحها اورادما  
من أن يسم أرضها ويزرعها  
لمن أراد أن يسم قبلا  
ساقية في موضع ليفسلا  
من اليسير لصلاح الكثر  
فقد أتى الجواز للأوائل  
من بعد أربع أجايل تصح  
فإن ذاك جائز ولا حرج  
والقول بالجواز عند الأول  
من أسفل يجوز للتوسع  
له بأن يفتح لو تبرما  
محمد العلامة المهذب  
عنا على أربابهن باقى  
مقالهم وما حكوه في الأثر  
لا تسع الخرق وكل عرضا  
وذا إجمالة على مثاله  
أجائلا والماء فيها يأتى  
من أجلها لسد هذا الماء

متى ترى هذا الفساد ينقطع  
والحق فيما قاله يلوح  
وسنة البلاد ما بينهم  
وحدره أن موصعا قد رسموا  
وجائز لمن يسد النهر  
بقية قليلة فلا خرج  
ورجل في ماله كانت تمر  
والماء قد يفيض أو قد ينخرق  
وهو يراه أعلنه يجب  
ويقدرون لسده إذ يندفق  
في زمن الشدة والضرار  
والنفس لا تسمح بالذهاب  
فماله يتركه منذ فقا  
لأنه قيل على المرء بأن  
وإن يكن خاله يعد القدرة  
بحيث لا يضمنه إنسان  
ومن له ساقية في مال  
غير محاط بجدار وطلب  
فإنه يلزمه أن يفتحصا  
طريق تابع ذراعين وقد  
والحملان جائزا ينتقل  
ومن له سقي على إنسان  
ثم أراد بعد ذلك الحال  
فإنهم قالوا ولو أراد  
فإنه ليس له من منع

والشح في النفوس وصف قد طبع  
وأنه لواضح صحيح  
جائزة في سد ماء لهم  
للكل أو لمن يكون منهم  
وسده ولو بقي في المجرى  
إذ ذاك عادة على الكل خرج  
ساقية جائزة وتقدر  
لماله أو غيره ويندفع  
يسده متى أتاه العطب  
فإن يكن يطرقه ما قد طرقت  
حيث يكون المصل في الأنهار  
لمثل ذاك الماء والغياب  
وكان قادرا على أن يوثقا  
يحفظ مالا لأخيه حيث عن  
وانهرق الماء من الساقية  
فالخلف هل يلزمه الضمان  
لجاره والمال في ذا الحال  
صاحبه التحصين كيلا ينتهب  
لصاحب المجرى طريقا وضحا  
قيل ثلاث أذرع له يحد  
بدون ما عكس هناك يجعل  
وكان سقيه على الثمان  
يسقى على الثلاث من ليالى  
في كل يوم مرة أو زادا  
من سقيه ذاك يحكم الشرع



ومن له مال وماؤه يمر  
أو غير جائز على قنطرة  
أو كان محدثا ولكن قد هلك  
فجائز له بأن يسقيه  
ومن له ساقية على أحد  
فما له بأن يزيد ما لا  
وقد أجازوه فتى مبشر  
ورجل كان له مال وله  
ومات ربها ووارثا ترك  
والمال لم يقسم ففي الساقية  
فقال بعض جائزا هذى تغد  
وقيل في الأرض إذا لخمسة  
فإنها خمس جائل تحقق  
من أجل ان لا يقعن لهم  
ما يقع النفع به إذا انفرد  
وإن يقع لكل فرد منهم •  
ما فيه نخلة يقيم واحده  
ويجبرون يقسمونها وقد  
وقيل ما لم يوقعوا للقسمه  
لو أنه لخمسة تعددوا  
ومن يمر ماءه في سساقية  
بابسة وكان للمال اشترى  
وكان باليابس منه ما علم  
فإن تكن جائزة ذى الساقية  
كيف أراد ما له منع متى

تحت طريق جائز وينحدر  
أدركه قيلا على ذى الصفة  
محدثه وهكذا له ترك  
لو كل يوم شاء أن يأتيه  
ليست من الجوائز التى تحد  
يسقيه من ذا الحمالان لا لا  
كذلك أيضا يوجدن عن أزهر  
ساقية واحدة متصله  
من خمسة فصاعدا لما هلك  
قد ورد الخلف عن الأئمة  
وقال بعضهم على أصل عهد  
كانت من الملاك قبل القسمة  
إلا إذا ما قسمها لا يتفق  
أى كل واحد غداة تقسم  
فهذه إجمالة معهم تعد  
من هذه الأرض إذا ما قسموا  
فإنها تقسم حسب القاعده  
تحسب خمسا من أجايل تعد  
فذاك مال واحد فى الصفة  
فإنه فى الحال مال واحد  
لما له والمال فيه ناحيه  
أو جاءه بالإرث مثلما ترى  
بشرب أولا يشربن من قدم  
فليسق منها ما له كما هيه  
ما كانت الساقية التى أتى

وهي التي تدعى لديهم جائزا  
ذلك قد جاء خلاف السلف  
يسقى وما لم يسق أيضا من أمد  
كان له من قبل قد تقدما  
ما كان قد أدرك يسقى قبلا  
قد كان في مال ويسقى علنا  
ليست له ساقية معهوده  
بأن ذا اليس أتى من قبل  
وإن ذى الساقية التي ترى  
تسقيه من ناحيته فناحيه  
أن يخفق الأرض التي لديه  
وتأخذن حصتها كما هييه  
لأنما هذا على البيان  
من كل مال ومكان وجدا  
ملا بشربه من الماء فقد  
وإن تناقضوه فهو يهدم  
يثبت للجهل الذي قد حصلا  
فقال في ذلك بعض من مضى  
بقيمة من العدول قد تخط  
لذا جميع بيعهم ويرفض  
ما سنة البلاد قد كانت كذا  
يثبت للشارى كما قد أخذ  
ينتقض البيع لهذى الصفة  
ذا المال ثم اختلفوا كيف أتى  
ينظر العدول ممن علموا

مما عليها الفتح صار جائزا  
وإن تكن ليست بجائز ففى  
قيل له يجوز يسقى ما وجد  
لو أنه استحدث ما لا غيرما  
وقيل لا يجوز يسقى إلا  
وإن يكن ذا اليس الذى هنا  
من هذه الساقية الموجوده  
ويطمئن قلب هذا الرجل  
رفع بهذى الأرض من شىء طرا  
للمال كله تكون جاريه  
فلا يضيق هاهنا عليه  
لقصد أن تشرب من ذى الساقية  
منها على سبيل الاطمئنان  
ليس يكاد يعد من أبدا  
ورجل قد اشترى من أحد  
فثابت إذا له قد تمموا  
فإن شرط الشرب فى الأصول لا  
فإن يك البيع لذاك انتقضا  
يثبت بيع المال وحده فقط  
وقال بعض العلماء ينتقض  
وبعضهم يقول إنه إذا  
يسقون أموالهم شربا فذا  
وإن تكن ليست لهم من سنة  
وإن يكن بشربه قد ثبتا  
فقيل إن الحد فى شربهم

وقال من قال يهاس المال  
أو شربتين ثم بعدين  
ثم يكون شربه على كذا  
يسقى بآد من نهـار عينا  
ما كان قد يحتاجه من ماء  
ساقية عميقة وكانا  
لأحد والثان ملك للفـلج  
ينهدم القراب وسط النهر  
أراد أهله يسـقفوه  
وقد أبى من ملك الوجينا  
ومحدث ساقية في الوادي  
فإن في ذلك خلقا يعرف  
أهل عمان ليس يستفتونا  
وقد رأى الجواز نجل الصقر  
ساقية الزجر إذا ما كانت  
فليس فرق بينها وبيننا  
وبعضهم يقول لا تعد  
قاطعة وللقياس تمنع  
وقيل إن المال إن كان على  
فإن كل جانب وناحيـه  
وكل شـحـب كان في الساقية  
وإنه جاز لذلك الشاحب  
إن لم تكن للشـحـب قيمة ولم  
فإن يكن ذاك فيحتال كما  
وإن يك الوجين للساقية

وبعد ذاك شربة ينـال  
يسقى إلى أن يبلغ الكعبين  
وإن أرادوا قطعه من بعد ذا  
وآد ليل ثم ينظرون هنا  
وقسطه يعطى على سواء  
وجينها الغربي ملكا بانـا  
وإن أتى السيل عليها وخرج  
فيلحقن من ذاك كل ضر  
والضر عنهم فيصرفوه  
فإنهم من ذاك يمنعوننا  
أو في الطريق وسط البلاد  
قال فتى سنان وهو خلف  
عن ذاك بل إليه محتاجونا  
وابن إبراهيم في ذا الأمر  
ثابتة في موضع قد بانـت  
ساقية للنهر يجمعـلونا  
ساقية الزجر إذا ما تبدو  
بل في سواقي النهر ذاك يقع  
ساقية جائزة مشتملا  
يستوجبن نصف هـذي الساقية  
بينهما نصف لكل جهة  
يلقيه حيثما يشا من جانب  
تكن مضرة بطرح الشـحـب ثم  
يرى لنفسه وإلا غـرما  
أدرك حسب العادة الجارية

يطرح فيه الشحب أو لا ضررا  
فجائز أن يطرحن الشاحب  
ومن له أرض ومسقاها وجد  
غزرع الأرض بموز وجعل  
فقال رب البيت قد كنت تمر  
والآن صرت كل يوم تسقى  
ويسقين كلما قد طلبا  
وقيل في ساقية جائزة  
وكان بعض الشركا فيها يمر  
من انهدام أو خراب يصل  
وإن يكن أصلها بعضهم  
قيل يكون مثل من تطوعا  
وقيل بل له يطالبينهم  
ومن له ساقية كانت تمر  
ثم سقى من بعد هذى الصفة  
غير التي قد كان يسقيننا  
في هذه ماء لمال مصعدا  
وجائز قطع عروق للشجر  
والكيس للخيران في الساقية  
وقال بعض العلماء في فلج  
ثم أراد بعض أهله بأن  
وامتنع البعض من الأرباب  
فإن يكن ليس يقوم الفلج  
في نظر العدول أهل المعرفة  
وفلج قد كان في واديه - ر

في طرح شحبهم عليه قد جرى  
عليه للشحب ولا يجانب  
يمر من قبل بيت لأحد  
يسقيه دوما عللا بعد نهل  
على الثمان مرة ولا ضرر  
فما له يمنعه بحق  
لو أن رب البيت من ذاك أبى  
أو حملان إن تكن لجملة  
أكثر من بعض قتالها ضرر  
إصلاحها على الرؤوس يجعل  
يدون حجة على باقيهم  
وما له عليهم أن يرجعوا  
ويأخذن ما ينوب منهم  
في مال شخص وإليه تنحدر  
لماله المذكور من ساقية  
منها وشاء بعد يجرينا  
له فإن ذاك منع أبدا  
والنخل من بطن السواقى إن أضر  
يجوز لو يكره رب النخلة  
قد كان في السابق لم يصرح  
بصرجوه لصلاح كان عن  
وصار عن تصريح هذا أبى  
إلا إذا ما عمروا وصرجوا  
فيجبر الآبى على هذى الصفة  
وحان في جوانب الوادى استقر

ذا النهر قد شاءوا له أن يخدموا  
 في ذلكم فقال بعض من سلف  
 عليه جذعه الذى له رفع  
 ثلاثة الأذرع بالقياس  
 من أذرع له يقودونا  
 في غير حرم النخل كانوا خدموا  
 مضرة بالنخل من ذى الخدمة  
 تلك التى بين القرى قد مرت  
 من كل أحداث مخافة الضرر  
 فبأنه لنخل كل جانب  
 وإن حسبما ما هنا قد رسموا  
 في ذلك المكان قبط يخدموا  
 جميعه لأهل ذى النخيل  
 ولم يكن للأرض مجرى قد خرج  
 ساقية له بشئ يبيد  
 كان لها سقى من النهر عهد  
 لم يعلمن من أى موضع يصل  
 بثمن قدره من علموا  
 هذه النخل فما من مانع  
 تسقى من النهر قبيل ذا الأمد  
 لم يحكمن لها بمجرى يأتي  
 قوم يمر فلجاً متصلاً  
 وشاء أن يزرع براً أو علس  
 قيل بأنه لذاك لا يجد  
 ماء من البئر له قد يخرج

نخل الناس الذين لهم  
 ماكرت محب النخيل يختلف  
 ليس له في الوادى إلا ما وقع  
 وقال بعض بل له في الوادى  
 وقال بعض العلماء عشرونا  
 فمن يقل هذا المقال إن هم  
 لا يمنعون منه ما لم تثبت  
 وأكثر المقال في الأودية  
 بأنها تسلمن حيث تمر  
 وقال بعض العلماء الأناجب  
 لنصف واديهم حريم لهم  
 فإن أهل النهر ليس لهم  
 إذ صار حكم الوادى في ذا القيل  
 ومن له أرض وماء من فلج  
 وشاء من جيرانه أن يجعلوا  
 فإن يصح أن هذى الأرض قد  
 لكنما المجرى الذى لها جهل  
 فإنها لها بمجرى يحكم  
 يأتونه من أقرب المواضع  
 وإن يكن ما صح أن الأرض قد  
 ولم تكن معمورة في الوقت  
 ورجل كان له مسقى على  
 ثم أتى المحل ونهره ييس  
 لأرضه لكن على بئر فقد  
 أى أن يمر حيث يجرى الفلج

إمراره في كل يوم مثلاً  
به على الأيام مرة تمر  
من نهـره ويبره أو يرويا  
هذا المقال وإليه قد ذهب  
تمر في مال له منذ أمد  
يخدمها فكيسه أين يص  
فهو على سنته يعين  
عليه أن يخرج كيسا ملقى  
يكون من ضرب ما قد فعلاً  
سقى به في الوادي حيثما يمد  
فهل يكون فلجاً ما قد ترى  
ويمنح الفسخ لدى القياس  
قد خرجت من القرى والبلدة  
له من الفسخ كما له خرج  
والأيدي عنه تصرفن بحق  
سقى فليس فلجاً يعتبر  
على الذي لنا رواه الأثر  
حريمه كما لبئر قد جعل  
إلا بإذن مالكه الأول

فإن ماء البئر يحتاج إلى  
وماء ذاك النهر إنما يمر  
وقال بعضهم له أن يستثيا  
وإن بعض العلماء قد أحب  
ومن له ساقية على أحد  
ويكبس السبيل لها وقد طلب  
قالوا فإن كانت لذك سنن  
أولاً فإن رب ذاك المسقى  
من مال ذا ويلقينه حيث لا  
وآخذ ماء من الوادي وفد  
ولم يكن على موات قد جرى  
وتصرفن عنه أيدي الناس  
فإن يكن ذلك في أودية  
فإن جرت مياهه فهو فلج  
أي مثلما لفالج قد يسقى  
وقيل ما لم يك ما قد يذكور  
وأول القولين فهو الأكثر  
ومن يراه ليس نهراً فأقل  
ولا يجوز حوزة لرجل

### الدعوى والحكم في المسقى والغارية

ساقية تسقى لبعض صحبه  
أصل لهم وهو يقول غاريه  
إن لم يكن لهم بيان أعلننا

ورجل كان له مال به  
ويدعون أن هذى الساقية  
فالقول قول صاحب المسقى هنا

وأعطوه ما استثنوا عليه لأمد  
وقد جنى من غرسه ذاك الثمر  
وأصل مسقاه به ما القزموا  
وغرس النخل عليه واتسع  
لهم عليه من رجوع علما  
وأثبتوا عليهم الإعطاء  
عطية منهم له وقبلا  
بأنه عارية قد كانا  
فلهم الرجوع في القضيـ  
رجعة حتى يحصدن مكـ  
فإنه إن لم يكن مسقى ينـ  
عليهم بقيمة مفصلـ  
رأنه لا يمكن التعطيلـ  
من بعد ما قد أخذ المفاسـ  
لثمر أو خضرة قد نسقى  
كثرة والبز حيث يوجد  
لزرعه بعد بلوغه المدى  
ومثله الأترنج في ذا الشـ  
وهكذا الفت يكون لسـ  
والموز حتى يأكل الأمـ  
فإن ذاك حده قد صارـ  
خضر خضرة عليه معتمـ  
ماتت وقد بانـت لهم مـ  
إن صح أن الاغتصاب جاء  
في مال إنسان ومنه تتحدـ

وطالب مسقى إلى قوم وقد  
فغرس النخل عليه والشجر  
وبعد ذا المسقى عليه هدموا  
فإن هم أعطوه مسقى وزرع  
فإنه قد ثبت المسقى وما  
من بعد ما أجرى عليه الماء  
إن أحرز المعطاء وأجرى الماء على  
إلا إذا ما أوضحوا البيانـ  
فإن تكن قد صحت العاريـ  
وإن تصح لزراعة فلا  
وإن يكن عليه فسلا قد فـ  
سواه كان يلزم من ذاك له  
بنظر ينظره العـدول  
لذلك النخل الذي قد فـ  
ومن يكن قد استعار مسقى  
فإن تك الخضرة مما يحصل  
فإن وقته إلى أن يحصلـ  
وإن يكن ذلك كالرمـان  
فإنه لسـببه مبيـ  
من بعد أولى تلكم الجـزات  
وياكلن بعـدها الأبكارـ  
وغاصب مسقى على شخص وقد  
يصرف مسقاه هنا لو خـ  
ويسقن من حيثما قد شـ  
رجا في ساقية كانت تمر

مال غيره ومن قد مرت  
على الذى مرت له أنك قد  
وهى مع الخصام والتشاجر  
فحكمها ثابتة حتى يصح  
لأجل أو مستعير ومتى  
يؤمر بالصرف ومهما لم يصح  
يحلف رب هذه الساقية  
بأنها ساقية له وما  
وإن يشارد اليمين حلفا  
بأنها محدثة فى المال  
وبعضهم يقول إن المدعى  
تلزمه بنية بصفة  
إن له طريق ماء أصلا  
أو أنه فى ذا المكان قد يمر  
ورؤية العين لذاك المسقى  
فى ظاهر الحكم على مال تمر  
وإن يكن لم يجد البيانا  
وهو مقال قد روه عن خلف  
وأول القولين قول ناصر  
وأعجب الشيخ مهنا الثانى  
لو صح ذا لكثير التشاجر  
كل يقول ما لزيد عندى  
فينبغى بأن يكون المسقى  
قال الفتى الصبحى إن لم يكن  
لا يحكم بأن هذى ساقية

عليه جاء مظهرا لدعوة  
أحدثها بغير حق بل تعد  
قائمة العين لرأى الناظر  
بأنه مغتصب أو ممتنع  
ما صح هذا ببيان ثبتا  
ما يدعيه ببيان متضح  
بالله ربى ذى العلى والعزة  
أحدثها بغير حق علما  
هذا على القطع يميننا وانتفى  
عليه بالباطل والضلال  
من ادعى المسقى بهذا الموضع  
مقاله فليأت بالبيننة  
يمر فى ذا المال كان قبلا  
إن كان ذا محسدا لمن نظر  
لا توجب له ثبوتا حقا  
فيه كذا بعض الشيوخ قد نظر  
فيحلفن خصمه الأيمان  
فتى سنان الغافرى فى الصحف  
نجل خميس الألعى الغافرى  
ولا أراه ثابت الأركان  
وعظم الخصام والتناكر  
مسقى وألفا من يمين أبدى  
يدا لمن فيه المياه ألقى  
ماء بها حين النزاع البين  
بالصورة التى هناك بادية



غير الطريق حينما تبين  
بنفسها لمن يشا المعانده  
بالترب فهو جائز كما اتفق  
لنطرق أيضا والسواقى لاحا  
لأنها تجرح للمرار  
بأنه ليس هناك من ضرر  
من عرضها بدون ضرر باقى  
لقلة المياه فى الأممال  
يرفع للشيخ أبى الحوارى  
على طريق جائز توضحا  
فيها لمن كان عليها سائرا  
فيلزم من محددته على البشر  
ذاك إلى أربابه متمما

بذ السواقى حكمها يكون  
لأنما الطريق قال شاهده  
والكبس للسواقى أيضا والطرق  
إذا رأوا فى ذلكم صلاحا  
ولا يجوز الكبس بالأحجار  
إلا إذا ما كان شئ فى النظر  
وجاز أن تضيق السواقى  
إذا هم احتاجوا لهذا الحال  
وجاء فى بعض من الآثار  
إن الفتى جاز له أن يفتحا  
ساقية ويضع القناطرا  
فإن يقع شئ بها من الضرر  
ضمان ما أحدثه فليغرما

### ما يستحق القياس من النخل والشجر

كانت على وجين نهـر علما  
وبينها وأختها قد قدرا  
فهذه لها القياس وقعا  
قال لها القياس بعض من سلف  
ما كان حاذاها من النخلات  
أقل من أذرع سبعة العشر  
من أذرع وليس من زيادة  
صارت من النخل بجد علما  
فهذه لها القياس ينفذ

والنخلة التى لها القياس ما  
أو أنها فى عاضد النخل ترى  
أقل من سبعة عشر أذرعاً  
والنخلة الوسطة فيها يختلف  
تقاييسن من أجمع الجهات  
إن كان ما بينهما من القدر  
وبعضهم يقول بالثلاثة  
ثم التى لها القياس هى ما  
وهى التى فى الصدقات تؤخذ

وكان فيه نخلة من قبل  
تعطى قياسها الذى يقدر  
فتأخذن قياسها بحالة  
لها القياس عند أهل الفطنة  
يقسم ما بينهما نصفين  
بأنه لواحد ويتضح  
ما بين كل نخلتين باننا  
من ذا فما بينهما ذاك جعل  
من أذرع قط سوى ثلاثة  
فإنه يعطى لرب الأرض  
غيمن له فى حائط لرجل  
أو نخلة تكون فى البستان  
نخل أخى الحائط فى الأموال  
منهن إلا حوضها فى القسمة  
سليل عزرة أخو الرأى الجلى  
حصتها تقال من ذى البقعة  
كانت تليها من جميع الجهة  
لها ذراعان بلا ارتياب  
ثلاثة من أذرع بعض الأول  
ذرع قياس نخلهم والشجر  
ذاك أبو شسيبة والمطلب  
نصف ذراع زاد فى تقديره  
لا من عمارة ودرب نفذا  
جائزة من السواقى مثلاً  
يقطع قاطع القياس عند ذا

وإن تكن قد فسلت فى أصل  
تقايسن فإنها لو تصغر  
قد عاشت الفسلة أو قد ماتت  
وحفرة وهى مكان نخلة  
وفى خراب بين نخلتين  
وقال بعض يوقفن حتى يصح  
قال فتى مبشر إن كانا  
سنة عشر أذرع إلى أقل  
وإن بزد عنه فما للنخلة  
وما بقى من طولها والعرض  
وقد قضى موسى الرضا بن على  
ثلاث نخلات أو اثنتان  
تفرقت ذى النخل فى خلال  
بأنه ليس لكل نخلة  
فرده عن ذلك القضا على  
قال له بأن كل نخلة  
يقاس بينها وبين نخلة  
والعاضد يأت من الخراب  
بذرع أوسط الورى وقال بل  
وقال عض بالذراع العمري  
وهو ذراع هاشم جد النبى  
فإنما ذراعاه عن غيره  
وتأخذن من الوجين مثل ذا  
ونخلة العاضد إن كانت على  
لها الوجين كله إلا إذا

وعند عدم قاطع يوافي وإن تكن أعلى الوجين واحده فذلك الوجين ما بينهما وإن تكن هناك نخلة وقد فإنما القياس في ذى الصورة وإن يكن رب القى قد وجدا من بعد ما قد أثمر القرين من القرين حيث إنه اسنقل وحفرة واحده وفيها ونخلة واحده للمسجد بقدر الشركة حين تقمع ونخلة وقيعة في موضع من كل جانب ورب المال لا وما له يحدث في ذا الذرع بدون إذن ربهـا إلا إذا أى في المذى كان من الزمان فصاحب الأرض له أن يتبع وهى إذا ما وقعت فالموضع وصرفها ان كان في الارض نبت وإن يكن في جدعها قد نبتا لكنما زواله يلـمرمه وإن تكن نخل وقائع ترى وشاء أن يسقيها ويجعلها فليل فيها هذه الوقائع فإن تكن من قبل تسقى سقيت

تأخذه ولو إلى سـيراف ونخلة أسفله مسانده نصفين لو كان طويلا قسما كان قرين تحتها أيضا وجد يكون من أصل لذى الكبيرة لها القرين زاره ريب الردى فإنما قياسها يكون بنفسه ونخلة أيضا حصل أربع نخلات لمن يلفيها فإنه يحكم في ذا العدد ذى النخل أرضهن قد توزع يعطى لها ثلاثة من أذرع يصح في حريمها أن يفسلا شيئا ولا يزرع نحو زرع تكون ذى وقيعة من قبل ذا والأرض تزرعـن بذاك الآن للأثر الذى قبيله وقع لصاحب الأرض إليه يرجع فإنه لصاحب الأرض ثبت فهو لربهـا بحكم ثبتا كان صـغيرا أو كبيرا صـرمه في أرض إنسان لشخص آخرأ لهم في أرض الفتى أجايلا فبين ما كان مضى يتبعـ كمثما كانت عليه ألفيت

إلا متى ما الزرع فيها يلقى  
وربها من زرعها يمتنع  
يزرعها كحالتها الذى زكن  
يسقى لها بدن ما تمنع  
فيتركن لصالح لها أتى  
ما بقيت قائمة متجهه  
سقى لها فيما من الوقت خلا  
أن يحدثن سقيا عليه ويخط  
ليس عليه من زمان غبرا  
صاحب هذى النخل حين تحمل  
صلاحها من كل معنى حصلا  
يسجلها فى أرض من قد كانت  
أجازته بعض وبعضهم نفى  
فيه ثبوت ليد الذى بنى  
فإنه بأى شئ ينتقل  
براه حقا لأخيه كونا  
على جدار لأخيه إن يرد  
وقد بقى صرم بجذع النخلة  
للصرم إذ فى حكمها ذاك جعل  
كمثلما فى النخل من حكم يتم

وإن تكن من قبل ليست تسقى  
والأرض فى الثمار كانت مترع  
فإنه يخيرن ما بين أن  
او يترك صاحب الوقائع  
وإن يك السقى لها قد ثبتا  
ثلاثة الأذرع من كل جهه  
وإن تكن ذى النخل فى أرض ولا  
فإنه ليس على ذى الأرض قط  
وذلك السقى الذى قد ذكرا  
وصاحب الأرض عليه يوصل  
إلى نبات وجذاذ وإلى  
وجائز لصاحب الوقيعه  
أما البناء بالطين فيه اختلفا  
فمن نفاه قال إنما البناء  
خلاف حالة السجال إن وضع  
ومن له أجاز أن يدكنا  
كحقه إن شاء يفرز التود  
ورأس ذى النخلة مهما يمت  
كان يغل فله أن يستقل  
والشجر الوقيع حكمه رسم

### القياس بين النخل والشجر

والنخل قال بعض أرباب البصر  
شابه كالسدر مما عظما

والخلف فى القياس ما بين الشجر  
أما الذى كالتين والأمبا وما

أحكامه حكم النخيل الراسي  
وقال بعض يقطع القياسا  
لكنه يقايسن للشجر  
ولا يقايسن شيئا أصلا  
وقيل لا يقايسن شيئا ولا  
غائدة القياس وهو ما ذكر  
بأنه إن نخلة كانت على  
وبينها قد كان الساقية  
فإن تلك النخلة الأصلية  
تقايسن من كلا الوجهين  
وجائز لربها أن يفسلا  
ما لم يقايس نخلة أو شجرة  
كمثل جامود يكون حاجزا  
أو كإزالة وهي تقطع  
أو كطريق أو كمثل قنطره  
قال وفي بعض الذى هنا ذكر  
فإن تكن فى ذلك الوجين  
هناك نخلة لشخص حاصله  
فذلك الوجين ما بينهما  
ويوضع الجامود ما بينهما  
فيفسح عن ذلك الجامود  
إن شاء أن يفسل فى المكان  
وإن يشأ أن يفسلن كالأмба  
فإنه يفسح سبعا أذرعاً  
وقال بعض العلماء يبعد

فى قياسه والقطع للقياس  
ولا يقايس النخيل راسيا  
وقيل يقطع القياس المعتبر  
لا شجرة كمثله أو نخلا  
يقطع القياس حيث حصلا  
فى الأثر الصحيح عن أهل البصر  
جوائز من السواقى مثلاً  
أقل من أذرعها الثلاثة  
عندهم تدعى بعاضديه  
أعلى وأسفل من الوجين  
ذاك الوجين ما علا أو سفلا  
أو يقطع القياس شئ ذكرا  
ما بين مالين تراه بارزا  
هذا الوجين أو جدار يقع  
وغوقها درب لمن قد عبره  
خلف لدى قطع القياس المعتبر  
وهو الذى قلناه بالتعين  
غير الذى له تكون الأوا  
يقاس نصفين وبعد قسمنا  
فمن أراد الفسل بعد منهما  
ثلاثة الأذرع فى التحديد  
كالنخل والليمون والرمان  
أو قرط والسدر إن أحببا  
عن ذلك الجامود حيث وضعا  
تسعة أذرع له تحدد

فلا يجوز الفصل إلا عن رضا  
من أربح الأموال فيها الخلف حل  
كالحكم للجائز أيضا قسما  
والشجر الذي عليها يدلى  
وقيل حكم جائز لا تعطى  
فحكمه كالعاضد المحدد  
يعطى كحكم عاضد تأصلا  
أقل من سبع وعشر رسما  
بينهما نصفين تجعلنا  
من سبعة العشر فصاعدا سما  
ثلاثة الأذرع ذاك نالهما  
لصاحب البستان ذاك عادا  
عمارة والزرع حين يجمع  
نلك السواقي غرسوها أولا  
قياسها كذاك أيضا من عل  
ما جاء من أقوالهم مؤثرا  
عمارة يقول جنل السلف  
قيل لها ثلاثة ذرع يحد  
لها ذراعان من العمارة  
أن يفسلن في أرضه ورغبا  
فإنه يفسح للتباعده  
من أذرع ويفسلن كما يرد  
موقعه وبين درب آتبيه  
أصول نخل فالقياس بطلا  
إلا الذى عليه جذعها يقيم

وإن يلك الوجين دون ما مضى  
والجمالان وهى ما تسقى أقل  
فقال بعض العلماء تعطى  
وذاك فى حكم قياس النخل  
وذا هو الأكثر عنهم خطأ  
والنخل فى البستان أن يعضد  
يقاس فيما بينه وقيل لا  
وكل نخلتين ما بينهما  
فإن تلك الأرض تقسم  
وإن بك الذرع الذى بينهما  
فكل نخلة من الأرض لها  
ما دار بالجذع وما قد زادا  
والحكم فى عواضد تنصل  
إلى أصول نخلهما التى على  
أما القياس فلها فى الأسفل  
أما العمارات فإن أكثرها  
أن ليس من حكم لهذا النخل فى  
أما الوجين فذراعان وقيد  
وجاء فى بعض من الآثار  
وصاحب الأرض إذا ما طلبها  
مما يلى النخلة ذات العاضد  
عن نخلة العاضد ستة تعد  
وعاضد إن كان بين ساقيه  
وذلك الطريق وأصل إلى  
ما بين نخلة وما للنخل ثم

فمن تمت نخلته أو تقطع  
فليسـان مكانها ومنعا  
وإن يكن ذاك الوجين حصلا  
فإن للنخل القياس معتبر  
ونخلة المسجد في مال رجل  
كنخلة لغيره وقيل بل  
ونخلتان وهما لمسجد  
فإن يكن بينهما أقل من  
فإنه ليس لرب المال  
وإن يكن أكثر من هذا القدر  
وإن هما على وجين ساقيه  
ولم يكن من قاطع بينهما  
ولهما القياس من أعلاهما  
وقال بعض مالها من أسفل  
وفي وجين يوجدن لعامر  
بحالة أن الوجين كله  
وليس في الوجين من شيء يحد  
إذ القياس تقطع الأجائل  
وصرمة على وجين نبتت  
لرجل فإن تك الصرمة قد  
تعطى قياسها وما لم تصاحا  
والعاضديات لها من الفالج  
ونخلة تكون للصافية  
وقلل النخل فليل لا يخط  
لو أنها كانت مكان نخل

وشاء عنها نخلة يوقع  
أن يتعدى الجذع حيث وقعا  
بين السواقى والطريق مثلا  
خيما يكون بينها مما ذكر  
قيل لها القياس حيثما تصل  
ثلاثة من أذرع لها جعل  
تقابلا في مال زيد أو عدى  
سبعة عشر من ذراع قد زكن  
بينهما يفصل في مقال  
فليسـان بينهما ولا ضرر  
جائزة قد كانتا في ناحيته  
غك ذلك الوجين لهما  
وأفل مع الذي يلقيهما  
إلا ثلاث أذرع ومن عل  
عليه نخلة كذا لناصر  
لعامر فهو يجوز أصله  
لناصر إلا إجمالة فقد  
وما لها قط قياس حاصل  
وفوق ذاك نخلة قد ثبتت  
صارت كما للفصل صالحا يعد  
للفصل ما لها قياس أصبحا  
سقى إذا لم ينقصنه ما خرج  
تعطى القياس من جميع الجهة  
لها من القياس ما للنخل قط  
تقدمت من قبل ذا في الأصل

فما لها شيء سوى ثلاثة  
ولا أرى وجهها لهذا راسا  
وتلك نخلة بعينها ترى  
ولم يغيرها سوى موت طرا  
تعطى قياس أختها الباقية  
من أذرع عن بعض أهل الفطنة  
فكيف يجرمونها القياسا  
كغيرها مما هناك سطرأ  
فأرضها لها كما قد غيرا  
من كل جانب قياس نخلة

### الحريم

أما الحريم فهو شيء يمنع  
وكل شيء يمنح من حريما  
فالنخل في أكثر ما وجد  
أما حريم الشجر الكبير  
والجوز أيضا وكذلك القرط  
وسنة الأذرع أيضا للآثب  
وقيل في الأمبا وما مثله  
والخوخ والرمان والليمون  
والموز والأترج والسفرجل  
والتوربان مثله وآلاس  
والقطن ثم التوربان ذان  
وسنة الأذرع للفرصاد  
قلت ولا يعجبني في النخل  
لأنما الثلاث ليست تكفى  
وذاك شيء يتولد الضرر  
فنخلة ما بينها والجارة  
فأى نفع حاصل منها

عن ضرر على الجوار يقع  
بقدره وهاكه مرسوما  
ثلاثة من أذرع لا أزيـدا  
كالسدر والأمبا وكالصبار  
فإنه تسعة أذرع تخط  
ومثله النارج نصا في الكتب  
بسنة الأذرع يكتفى له  
ثلاثة ومثل ذاك التين  
والقطن والحنا وعرش يحصل  
كذلك قال فيه أيضا ناس  
مع بعضهم كالزراع يجعلان  
ونصفها الكيذا بلا عناد  
ثلاثة الأذرع عند الفسل  
لها إذا ما نشرت للسعف  
به وأمر الضرر مما قد حجز  
سنة أذرع كهذى الصفة  
لا بل عناء للذى تعنى



ومرة ذاكرت فيما عرضا  
فقال لو زادوا على الثلاثة  
لأن بعض الأرض وقفان ولا  
وإنتى أقول فيما قد ترى  
فإن ذاك لا يكون مطرد  
فإن تكن أروضهم متسعة  
تعطى من الخمس إلى الست ولا  
لأنما المقصود من هذا القدر  
والضر بالثلاث لا يندفع  
وهيل في خشبة المحاضر  
وبين أملاك لناس تقمع  
وقد أراد من لها من جار  
إن يرفعوا ما كان من أبنية  
أو يغرسوا لشجر كبار  
بحيث إنهم إذا ما زرعوا  
يمنع ما كان من الجدار  
الظل عن خشبة المحاضر  
غفى الذى يوجد فى الدفاتر  
إن البناء والغرس منع أبدا  
وكل ما يضر بالأنعام  
ويوجدن أيضا عن الصبحى  
أن ليس من حجر على من شاء  
وقال إن أهل ذى المحاضر  
بما من البناء وما من غرس  
ليس لهم منع على من قد بنى

إمامنا أبا الخليل المرتضى  
لسقطت أروض ناس جملة  
تزيد عن ستة أذرع تلا  
إن تكن العلة ما قد ذكرا  
فى كل موضع وفى كل بلد  
فالضيق حكمه يخالف السعة  
أقل إذ فى ذاك ضر حصلا  
إذ حددوا بالذرع رفع للضرر  
وليس دون الست نفع يقع  
إن تك ذى بين البيوت صائره  
من كلما يغرس أو ما يزرع  
من أهل دور كان أو أشجار  
من حولها لهم لحد المكتة  
كالسدر والأمبا وكالصبار  
أشجارهم أو للبناء رفعوا  
وما هنا لكم من الأشجار  
فتبطل المنفعة المعتبره  
عن ناصر نجل خميس الغافرى  
لأنما الضرر منه قد بدا  
فإنه من جملة الحرام  
نجل بشير العالم الرضى  
يغرس أو يعلى له بناء  
إذ وقعت عليهم المضارره  
إذ صار مانعا لضوء الشمس  
فليطلبوا وجهاً بما قد أمكنا

فليس للظل يكون من أثر  
هذا عن الشيخين قد وجدنا  
لكننى أقول فى ذى المسألة  
ما بين قولى ذينك الشيخين  
لكنه مفصل كما تجد  
أقول مهما كان تلك الخشبه  
من قبل أن يحدث ذلك البناء  
فما لمن يكون بالجوار  
أى يغرسوا أشجارهم أو يرفعوا  
لأنها سابقه عليه  
وإن تكن حادثة بعد البناء  
فما لأهلها على جيرانها  
لأنهم قد أحدثوها والبناء  
والناس ما لهم من الترفق  
فانظر إلى ما قلته عساه  
ويفسح من أراد يزرع  
بحيث أن ليس يمس الماء  
إن لم يكن لذلك الجدار  
ومن يكن أوصى بنخلتين  
لكل مسجد قرين علما  
فالوكلاء لهم أن يفسحوا  
عن كل واحد من الاثنين  
وإن توافقا على أن يفسلا  
وكان ذا أصلح فى القياس  
وبين ذين المسجدين تبقى

من جهة الأحكام حتى يعتبر  
وكل واحد أتى بمعنى  
قولا أراه رافعا للمشكلة  
أدخله لا رافعا لذين  
والله يهدى للصواب والرشد  
سابقة هنا لكم مركبته  
أو ذلك المزرع أن يكونا  
إن يحدثوا شيئا من الضرر  
أبنية للظل كانت تمنع  
وذاك من حقوقها نلفيه  
أو بعد ما المزرع قد تكونا  
من حجة ومطلب من شأنها  
من قبلها والفرس قد تكونا  
لا يمنعون منه بالتعوق  
يأتى على الحواب فى معناه  
أرضا وتحت بيت ناس تقع  
جدارهم متى به يجاء  
عز يرد عنه للضرر  
لمسجدين أى قرينتين  
وبعد ذاك مات كل منهما  
لصرتين عنهما ويبدلوا  
فسيلة فى موضع القرين  
واحدة للمسجدين بدلا  
للمسجدين ما به من باس  
نصفين ضمة هناك تلقى

ونخلة لمسجد إن نبتت  
وكان ذاك في قريب نخلة  
ولم يقيم في رد ذاك منكسر  
فما على مسجدا من حجة  
أما الذى يملك أمره وقد  
غاب تلك الصرمة أثمرت فما  
وبعضهم يقول حين تتسع  
أما التى بنفسها قد نبتت  
فإنها تزال مهما ينكر  
فإن تكن قد أثمرت مكانها  
وفى عواب قد تعارفوا على  
غمن يشا يفصل قرب جاره  
فقال بعضهم لهم التمانع  
وقال بعض إنه إذا فسح  
غليفسلن ما شاء من نخيل  
وقال بعض يفسح عنها قدر  
أى إن ظل سعه ليس يضر  
لأنه لا ضرر فى الإسلام  
وقيل إن لم يك حين قسموا  
بأنه لا يفصلن منهم أحد  
فمن أراد يفصلن غليبعدا  
وما أناف بعد ذا ودخلا  
وإن يكن فى ذاك شرط قد وقع  
ف قيل من يريد يفسلنا  
وقال بعض سبعة وعشرا

أو أنها قد فسلت وأثبتت  
لمسجد ثان من النخلة  
حتى إذا النخلة صارت تثمر  
بثمر يبدو لنا من نخلة  
كان محاضرا متى الفسل وجد  
له نكير بعد ذاك علما  
أقلاها وحوضها توسع  
من دن فسح عينوه وأنت  
من أحدثت عليهما لم تثمر  
فانه يتركها وشانها  
آن يجعلوها للزروع مثلا  
ارضا له قصدا إلى إضراره  
من حيث إن هذه مزارع  
ثلاثة من أذرع بها نزع  
وشجر لم يك بالجليل  
ما لا يرى العدول فى ذاك ضرر  
بأرض جاره إذا الفسل كبر  
ولا ضرار فى الحديث السامى  
لتلكم الأرض شروطا أبرموا  
لهذه الأرض ولو طال الأمد  
كمثلما الشرع له قد حددا  
فى مال غير يصرفن ولو علا  
مع قسمها بأنما الفسل منع  
سنة عشر هو يفسحنا  
يفسح ثم يفصلن كما يرى

ولم تكن جائزة في الصفة  
 بجعلها في هذه القضية  
 بحكم عاضدية ذى جائيه  
 ما بينها وبين تلك الساقية  
 فذاك حكم العاضدى الثابت  
 فإنها حوضيه قد تعتبر  
 لمسجد أو غير ما قد ذكرا  
 كمثل فسح الشرع في أحواله  
 يبعدها عن أصلها الذى زكن  
 فتثبت الأخرى كما لها جعل  
 كانت فصارت نخلتان فيهما  
 شجرة أو نخلة وثبتت  
 بتركها فإن ذاك وسما  
 في نزعها فينزعنها ويعق  
 هذا على النفس بما قد حكما  
 ليسلمن من خطر المعاد  
 مكان نخلة له مقرره  
 أهل العلوم فيه ممن سلفا  
 وبعضهم بمنعه قد جزما  
 تسقى لمال واحد في ناحيه  
 ما بينه وجواره وتمنع  
 كقسط والسدر مما قد علا  
 كجائز وقال بعض زائدا  
 ثلاثة من أذرع كمسالا  
 ما لم يكن يمنع ماء إن مشى

ونخلة كانت على ساقية  
 فكان بعض العلماء حوضيه  
 وقال بعض إن تكن في الساقية  
 فعاضدية وهى الجائيه  
 أقل من أذرعها الثلاثة  
 وما يزيد فوق ذلك القدر  
 ونخلة في مال إنسان ترى  
 لم يفسحن فاسلها عن ماله  
 فإن تمت فما لرب المال أن  
 فإن يكن غير مكانها فسل  
 وتثبتن تلكن الأولى كما  
 وإن تكن في مال شخص نبتت  
 ما دون فسح إن يكن توسعا  
 ما لم تكن تأخذه حجة بحق  
 وبعضهم أعجبه أن يحكما  
 به عليه حاكم العباد  
 ومن أراد يفسلن شجره  
 أو عكس ذا فذاك مما اختلفا  
 فقد أجاز ذاك بعض العلماء  
 ومن له مال وفيه ساقية  
 فإن تلك للقياس تقطع  
 وجائز بجانبها أن يفسلا  
 ويفسحن عنها ذراعا واحدا  
 إلى ذراعين وبعض قسالا  
 وقال بعض يفسلن حيث يشا

وكلما ناف على الجار صرف  
وبعضهم ألزمه أن يصرفا  
ومن يكن ما بين ما له وقع  
فليفسلن تحت الجدار ما أحب  
إذ السواقى قاطعات والجدر  
وقيل بل عن الجدار يبعد  
ويفسلن في الذراع الرابع  
وقال بعض العلماء يبتعد  
وقال بعضهم ذراعا يبعد  
ونخلة في مال شخص تشترك  
وقد أراد بعضهم أن يجعلها  
وقد أبى من عنده قد وجدت  
ويغرس من بعد في مكانها  
وبالذي أراد فيحسبكم  
ونخلة في مال شخص توجد  
وبعد وقت سقطت وقد عمى  
فإنه يلزم رب المال أن  
يغسل للمسجد دون ضرر  
ورجل كانت له نخلات  
في عضدة واحدة وبعد ذا  
فوقعت واحدة واختلفا  
فالحق قول بائع ما إذا  
فإن للشارى من الثلاث  
ومن له مال وفيه قدر  
وفيه نخلة لو وقف ففسل

إن جاره أراد منه ما وصف  
لو جاره لم يطلبن المصرفا  
ومال جاره جدار قد وضع  
من شجر لو مثل سدر أو أثب  
ويصرفن من غصن ذاك ما أضر  
ثلاثة إنخله تحدد  
كيلا يكون ضرر في الواقع  
عن مال جاره ذراعين فقد  
ويفسلن بعد ذا ما يجد  
إن خشيت وتحتها صرم ترك  
من صرمها لها قريناً بدلاً  
وشاء أن تقلع من حيث بدت  
فالحق قول ما قد قاله في شأنها  
والجعل للقرين ليس يلزم  
بملكها وقف لهم أو مسجد  
مكانها عندهم لم يعلم  
يخرج من ذا المال موضعاً زكناً  
به غداً والمسجد المطهر  
ثلاث نخلات متابعات  
قد باع منها نخلة وأنفذا  
غيماً بقى من بعد ما قد وصفا  
حياً ومهما شرب الحماما  
ثلاثاً فتقسم بالأثلاث  
عشرين نخلة هنالك تحصر  
في ذلك المال ثلاثين كمل

أو صار نخله كباراً وفسل  
فليشهدن لنخلة الموقوف  
بعدد النخل الذي تقبدا  
فيعطينها حقها على عدد  
ورجل لنخلتين قد شري  
بعينهن متتابعات  
أكثر من سبعة عشر أذرع  
لكل نخلة ثلاث أذرع  
وفلج عليه عاضد متصل  
أراد يفسل الوكيل نخلا  
فإنه قد قيل في ذا العاضد  
ولم يكن بجانبه درب ولا  
فإن ذاك جائز على نظير  
وإن يكن بجانبه ما قد ذكر  
إلا مكان نخلة من قبل  
ونخلة لمسجد قد وجدت  
شاء الوكيل تحتها أن يضعها  
فإن يكن لها أجيل قد قطع  
للفسح للفسل فجائز يضع  
وإن يكن ما ثم من أجيل  
فيفسل مكانها أن تقبض  
وفي حضار الخوص خلف رفعوا  
وقيل لا والجدر قاطعات  
والحملان قال بعض تقطع  
وفي الأجير إن يكن قد فسلا

بين اثنتين صرمة في ذا المحل  
بحقها من مائه المعروف  
كيلا يجي من بعد من لم يعلم  
ما كان حادثا من النخل وجد  
من مال شخص أو شري لأكثر  
وبين كل نخلتين آتى  
فإنما للنخل في ذا الموضع  
وما بقى لبائع فيتبع  
لمسجد وفيه نخل متصل  
أزيد من تلك النخيل الأولى  
إن خالصا جميعه للمسجد  
عمارة لأحد من الملاك  
ما يصلح المسجد من هذا القدر  
فإن ذاك الفسل مما قد حجر  
يغرس نخلة مريد الفسل  
في مال إنسان هناك انفردت  
لفسلة من قبل أن تنقلها  
وكان ذلك الأجيل متسع  
بجنبها لو أنها لم تنقل  
لها وصارت وسط النخيل  
نطالب الأسلم والتسورع  
فقال بعض للقياس يقطع  
كذا السواقى وهى جائزات  
وقيل لا قطع بهن يقع  
لم يفسح عن مال جار مثلا

فما على ذى المال أن يزيل ما  
فواسع سكوته وليأكل  
وغاسل في ماله غسلا وقد  
فإن يكن مما بجاره ينصر  
فإن ما من فعله تولدا  
خصره يلزم لو لم يقيم  
أما عروقه التي قد تدخل  
فما عليه صرفها وإن يشا  
فجائز له بأن يقطعها  
وما يكون باطنا في الأرض  
وما يكون ظاهرا متصلا  
فإن حكمه لرب الشجره  
ومن يشا يحفر أرضا تقع  
فإنه يترك منها قدرا  
وقال بعض إن أراد يحفر  
وإن يكن أراد يحفرنا  
كمثلها وإن أراد أزيدها  
ولو أراد يحفرن لعشرة  
إلا إذا العدول تنظرننا  
وحافر لأرضه ويضع  
مع منزل لجاره حتى علا  
وأخص من يطلع فوق التراب  
لا يحكم عليه أن يصرفه  
لكنه يحجر أن يطلعها  
وشجر اليتيم لأن مال على

أحدثه إلا إذا ما نقمنا  
ما كان قد حصله من غلال  
أناف خوصه على الجار ومد  
وكان هو محدثا ما قد ذكر  
من ضرر على سواء وجدا  
عليه جار في مقال الكدمي  
في أرض جار وإليه تصل  
ذو الأرض أن يبدعها وينقشها  
من أرضه عروقهها وينزعها  
فإنه له بحكم يمضي  
من شجر لأرض جار مثلا  
إذ صار ظاهرا وكل نظره  
بقرب أرض رجل ويبدع  
ما لا يرى العدول فيه الضرا  
له ذراعا فذراعا يذر  
له ذراعين فيتركنا  
فيترك ثلاثه وهى المدا  
فما عليه فوق ذى الثلاثة  
أن الثلاث ليس تكفيننا  
ترابها ذاك الذى قد ينزع  
ترابه وصار شيئا هائلا  
ينظر بيت جاره بالقرب  
إذ كان في أرض له أوقفه  
على عوار جاره وليمنعها  
مال كمنزول لشخص مثلا

وكيله أن يلق منهم أحدا  
ولا وصى قائم كفيلا  
كان به الحاكم فيه حكما  
من شجر اليتيم شيئا ونزع  
عليه لليتيم حتى يحتلم  
مال على المسجد أو مال أحد  
فصرفه يلزمه بحالة  
وإن يكن من غيره ذاك اتبع  
إليه صرف الضر من كان أبى  
أو إنما الموت لديه قد حضر  
من ضر من حدث منه بدا  
لفسحه الشرعى عند ذلكا  
عليه أن يشهد فيما فسلا  
أو لشريك بعد ذاك أذهب  
من بعد ما أزاله ابتعادا  
بأن يقوم بالذى عليه  
ويعلمن بتولد الضرر  
بصرفه إذا عليه قدرا  
إلا إذا صح لديه واستقر  
وكان فيه ثمس حالا وجد  
فلا يحل ثمر الغصون  
قد دخلت فأخذها مما حظل  
فلا يكون أخذه حلالا  
من أهله لو فى الطريق عكفا  
أو خوص نخلة على مال بشر

فليعلمن وصيه أو من غدا  
وإن يكن ليس له وكيل  
فليحكم لنفسه بمثل ما  
مع عدمه لحاكم وإن قطع  
مما له القيمة فالحفظ لزم  
وغارس فى ماله غرسا وقد  
أو الطريق أو على الصافية  
لو منه لما يطلبوا صرف الحدث  
بدون أمره فحتى يطلبوا  
وإن أراد لبعيد من سفر  
فليشهد بصرف ما تولدا  
وفاسل فى ماله وتركها  
فما عليه من وصيته ولا  
وإن يكن قد باعه أو وهبه  
فما عليه فى الذى قد زادا  
ويلزم من صار فى يديه  
وإن يكن قد غاب يوما فى سفر  
فإنه يلزمه أن يأمر  
وما عليه يسألن عما ذكر  
وشجر مال على مال أحد  
كالسدر والمقين وكالليمون  
لو أنها مالت وفى مال الرجل  
كذلك ما على الطريق مالا  
للقفرا إلا بإذن عرفا  
وإن يكن قد مال غصن من شجر

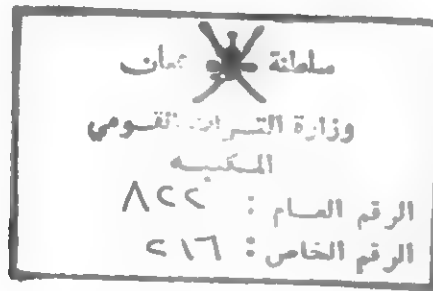


وصرفه من ربه قد طلبه  
وتوقفن في حد مال من طلب  
فكل ما عارضه من مال ذا  
وإن يكن قد مال رأس نخلة  
ويربطن في رأس تلك النخلة  
فإن يقع في مال من قد ينكر  
كذلك إن مالت على الطريق  
وقد تكون نخلة مخوفة  
كذا على الأموال والمساجد  
حتى ولو لم تدخلن فيها  
إلا إذا ما الأرض يوما تنصدع  
والجدران مالت وخيفت أمرا  
فإن تكن من عرضها تنشق  
وإن تكن مصعدة إلى السما  
أى أنه باق ولما ينفلق  
ومحدث بقرب بيت كنفها  
وإن يكن قد ألزق التنور  
يخشى على الجدار أو على شجر  
وشجر ينبت في مال رجل  
بمال إنسان ومات من نبت  
وماله لوarithه قد ترك  
إلا إذا ما صح أن أصلا  
وقال بعض يصرفن ما دخل  
لا يثبتن بموت رب الشجرة  
والمنزل الذى عليه نافت

فتؤخذن رمح لدا أو خشبه  
وترفعن الرمح أو ذاك الخشب  
فليقطعن وجانبها فلينبذها  
فليربطوا حبلا لهم في صخرة  
ثم ينزلونه بسرعة  
فتلكم النخلة حالا تعقر  
قياسها يكون بالتحقيق  
على منازل لهم موصوفة  
وقائد الطرق وغير القائد  
فتلك لا قطع نرى عليها  
من تحتها وخيف منها أن تقع  
صاحبها يطرحها مبعثرا  
مخوفة وطرحها يحق  
تنشق والأصل كما تتدما  
ولم يمل فالهدم ليست تستحق  
فيؤمنن لريحها أن يصرفا  
بمنزل وضره محذور  
بقربه أزيل ذلك الضر  
وقد أناف منه غصن واتصل  
معته وفي أيامه ذاك ثبت  
فذاك لا يزال بعد ما هلك  
حدثه من قبل كان بطلا  
فوق هواء أرض جاره وحل  
والنخلة المائلة المنعقمة  
فما ينسوف يصرفن بحالة

لغيره في طولها والعرض  
أن صاحب الكرمه وافاه البلا  
منها وما يزيد عن ذاك صرف  
فجائز تجديده كما سلف  
ولا يزيد فوق ما كان سلف  
أن يزرع عن مكانها ويحدثا  
يكون واسعا له أن يفعلا  
بأنها في ملكه وقبضه  
بأنها له وفي يديه  
إن لم يكن ذا بيان يدلي  
وغائب ناف على الجاور  
على الذي يحضر دون مهلة  
مائلة مخوفة منصرفه  
أراد بعد صرفها فلا يجد  
به مضر إذ مضى للاشترا

ومن يحشى كرمه في أرض  
يكان رب الأرض لم ينكر إلى  
غيبقتن للوارثين ما سلف  
إن يضع عمارها وينكشف  
لو أن رب الأرض من ذاك أنف  
إن تمت وشاء من قد ورثا  
ثم يحشها مكانها فلا  
وإن يقل من أصلها في أرضه  
وقال من قد حشيت عليه  
فالقول قول جائز للأصل  
وشجر مشترك لحاضر  
فليحكم الحاكم بالإزالة  
ومشتر بيتاً عليه شجره  
والمشترى بذاك عالم وقد  
إلا إذا لم يدر أن الشجرا



## باب الطرق

وما له من الحريم تستحق  
تأتى على سبعة أضرب تحق  
وقائد وتابع مرفوع  
محجة طريقنا السلطاني  
إلى الصحارى وحريمه تحد  
غير الطريق وحدها هذا جرى  
وقيل كل جانب عشرون  
لخمس من البيوت يتصل  
وقيل لو ثلاثة موزعة  
والخلف في الذرع لهذا الحال  
وسنة بعض يراها كافي  
فيها عن النبي صفوة البشر  
سبعة أذرع كذاك ينقل  
أكثر مما قد ذكرنا تركت  
نعلم في ذاك خلافا نقلا  
من الخراب والعمار قد ولج  
ولا تموت قط في الأموال  
هذي الطريق حيثما قد تمل  
عن حالها ووضعها حيث ترى  
ومن مكانها فلا تحسول  
لا ينفذ لجائز قد علما  
من ظاهر أو شجرة أو وادي  
يكون حكم الجائزات حائزا

باب به أذكر أحكام الطرق  
قال خميس المرتضى إن الطرق  
محجته وجائز مقطوع  
سابعها المدعو بالحملان  
وهو الذى يخرج من بطن البلد  
بأربعين من ذراع قـدرا  
من كل جانب كذا يرونا  
وجائز الطريق فهو ما جعل  
وقال بعض العلماء لأربعه  
وهكذا تكون للأموال  
فقال بعض العلماء ثمانية  
قال خميس وروى بعض خبر  
إذا بها تخالفوا فتجعل  
وإن تكن في موضع قد أدركت  
لا تنقصن عن حالها قال ولا  
وقائد الطرق فذاك ما خرج  
فتخرجن إلى الخراب الخالي  
ولنافع الأنعام تجعل  
ولا يجوز قط أن تفيرا  
لأنها مثل الصوافي تجعل  
وذلك المقطوع فهو كلما  
ولا إلى مثل خراب بادي  
فذا هو المقطوع وهو جائزا

أو البيوت وهو في مقال  
يكون أو كان إلى بيتين  
على مقال بعضهم قد رفعه  
على السواقى بذراعين يحد  
لتابع الماء كفى لا زائد  
هل حكمه كالتابع المحدد  
أو كطريق سائد لا أريدا  
يصح إن أهل هذه السكن  
لهم لنفع ثم حصلوه  
أو جمة كذا النخيل إذ تعد  
في هذه الطريق قط حدثا  
فيهم يتيم غائب أو من يجن  
لها قليلا أو كثيرا تقع  
ثلاثة الأموال والأبيات  
أربعة من أذرع ليس أقل  
ثلاثة من أذرع له اشترط  
ولحصاد النخل حين تحمل  
على الحمير وعلى الجمال

إذا أتى لخمسة الأموال  
وحملانا إن إلى مالين  
كذا إلى ثلاثة أو أربعة  
وذلك التابع فهو ما وجد  
وقال بعضهم ذراع واحد  
وانظر إلى الطريق نحو المسجد  
أو كطريق للبيوت حددا  
وذلك المرفوع فهو مثل أن  
أو هذه الأموال أخرجوه  
كانت بيوتهم قليلة العدد  
ولم يكن لأحد أن يحدثا  
إلا بإذن منهم إن لم يكن  
وذرعها كمثلا قد وضعوا  
والحملان فطريق يأتي  
فدونها فللبيوت قد جعل  
وما إلى الأموال من ذاك يخط  
وهو طريق للسداد يجعل  
وكما يحمل للأموال

### الاحكام في الطريق

وكان ذاك البيت في مال أحد  
ورببه له الطريق يدعى  
وصاحب المال الطريق ينكر  
أن له هنا طريقا بينه

ورجل كان له بيت وجد  
وهو له رسم طريق شائع  
في مال ذلك الفتى ويجار  
فصاحب البيت عليه البينة

فإنه يكن أعجزها بحال  
له عليه من طريق لزما  
أن له درياً بهذا الموضع  
منزله حتى إليه يصل  
بقيمة من المدول فيه  
إليه من دون ضرار واقع  
بحملان من طريق لعمر  
طريق أصل بل كما قد جعله  
بأنما والد ذا الإنسان  
كان على ذا يسلكن مازالا  
فإن ذاك ثابت نلفيه  
بدعوة عليه في ذا الموضع  
فحجة الطريق لما ثبت  
يكون مثل القول في الطريق  
له طريق يعرفن في الحال  
كمثلما قد تدركن الطريق  
لم تشرطن الطريق للمبيع  
إلا إذا مع البيوع تشتت  
تخالفا من بعد عقد أبرما  
ضر على الشارين بالتضييق  
على الذي قد باع فالبيع انهدم  
وأثبتاه بعد ما تهـدما  
إلى طريق الحملان لأحد  
في الفتح للباب الذي يكون  
يمر بعده بيت لأحد

على أخى المال بهذا المال  
فيحلفن صاحب المال بما  
فإن يكن ذو البيت لما يدعى  
وثناء يخرجن له درياً إلى  
فبطريق يحكمن عليه  
وذلكم من أقرب المواضع  
وخالد في بيته متى أقر  
فذلك الإقرار لا يثبت له  
وإن يكن قد صح بالبيان  
أو الذى منه اشترى الأموال  
وذلك لم يغبين عليه  
لو أن ذاك كان لما يدعى  
وذلك السالك ما لم يمت  
والقول في المسقى على التحقيق  
ومشتر لمنزل أو مال  
فجائز للمشترى التطرق  
أو كان عند عقدة البيوع  
وقيل في الطريق لا تثبت قط  
كذلك المسقى فإن كانا هما  
وكان عند القطع للطريق  
أو أن في ثبوتها ضرا علم  
إلا إذا عليه قد تتامما  
ولا يصح فتح باب ما عهد  
إلا إذا أهل البيوت أذنوا  
ورجل يدخل من باب وقد

ويطلبن من له الممر  
أن يخرجن أربعة من أذرع  
فقال بل أعطيك دربا مثلا  
والباب عرضه ثلاث أذرع  
بينية تثبت للدرب إلى  
أربعة الأذرع لو قد وجدا  
وإن يكن قد صح أن رجلا  
لماله أو لمسجد أو منزل  
غطلب الوارث بعدما هلك  
فماله عن ذلكم من حاجب  
على المكان بطريق يعرف  
وإن هم بمسلك قد شهدوا  
فإنه يلزم رب الأرض  
لالمهم بحيثما كان رغب  
من تلكم الدرب على من سلكا  
ورجل كانت له في منزل  
وهي إلى الحصاد والتلقيح  
وصاحب النخلة يطلبنا  
لما ذكرناه ورب البيت  
قالوا فإن كانت لهذي النخلة  
فإن حكمها على ما قد جرى  
وإن يكن لم يعرفن أبدا  
فمدعى الدرب عليه البيته  
وإن يكن لم يلف من بينية  
فإنه لا يمنع فيما ذكر

من الذي عليه قد يمر  
له لكيما يسلكن في الموضع  
باب به كنت تمر قبلا  
فإن يكن صح لهذا المدعى  
منزله فلازم أن يجمعلا  
ذا الباب دون أربع أو أزيدا  
يسلك في أرض لشخص مثلا  
حتى توفي هكذا لم يزل  
أبوه أن يسلك من حيث سلك  
فإن تقم بينية للطالب  
فذاك في مكانه لا يصرف  
والطريق لم يكونوا حددوا  
أن يخرجن لهم طريقا يفضي  
من أرضه بدون ضرر ينتسب  
ولا عليه بوجوده هنالك  
سواه نخلة ولما نزل  
محتاجة وسائر التصليح  
لها طريقا يتوصلنا  
أنكره لم يرض بالثبوت  
قاعدة معروفة قد مرت  
عليه قبلا أمرها وظهر  
لها سبيل قبل ذاك وجدا  
أن له هنا طريقا بينه  
أن له دربا لنحو النخلة  
من الوصول للقيام بالثمر

فإن يشأ ذو البيت أن يوصله  
وإن يشأ يقوم بالمذكور  
والحكم في المسقى كما تقدم  
وصاحب المال إذا للنخلة  
وأكر الدرب ورب النخلة  
فإنه يمر في ساقيته  
وقال بعض العلماء يكون  
قال خميس والذي كنا نرى  
بأن من له أروضا توجد  
وضل دربها فإن صح بأن  
فيحكم له بدرب يأخذ  
إلى التي تليه ثم للتي  
أرض له أو نخلة قد ضل  
فإن يكن طريقه قد يدعى  
أو لم يكن له من الأصل على  
لا يحكم له على الجيران  
ويطلبن طريقه إلى أحد  
ومن له في أرض شخص مسقا  
لحملا ثم صار على الحمير  
لا يحكم له على ذا الواقع  
وليحملن سماده إن حملة  
ومن له قد كان في مال أحد  
فهما له يمر في الطريق  
ومسجد ليس له طريق  
يلزمه أن يخرجن دربا له

لذا كما أمكن أن يفعله  
له فإنه على التخيير  
في الدرب منعاً وثبوتا علما  
أقر بالمسقى عقيب الدعوة  
لا يصلن لنحوها بحيلة  
حتى تؤديه لنحو مغلته  
ذاك له بثمن يبين  
من رأى أرباب العلوم البصرا  
بين أروض عمرت تجدد  
لهذه الأروض دربا من زمن  
بثمن من أرضيه ينفذ  
تليه حتى تخرجن لجهة  
طريقها لم يسدر أين حلا  
في بقعة يعرفها وموضع  
جيرانه درب هنا تأصلا  
بطرق لو كان بالأثمان  
قد حال بينه وبينها وصد  
فجاء منه يطلبن طرقا  
والسماد وسوى المذكور  
غير ذراعين طريق التابع  
على رموس الأجر أو عمله  
طريق تابع كذلك قد عهد  
في غير وقت الماء بالتحقيق  
فجاره بأرضه اللصيق  
لكنه بثمن حصلة

إليه من ذاك الطريق الشائع  
في مال مسجد إذا ما كان له  
من بيت مال المسلمين يغرم  
ذا المال درب تابع من سلف  
جداره وبينين ما يرى  
بابا وللخارج بابا متصل  
ويجعلن طوله لمن يمر  
من أطول الرجال أو يصادما  
في أى حالة وكل حين  
طريق تابع قديما حصله  
فما له إلا طريق قد خلا  
لا يستحق غيره من الطرق  
أو أنه قد كان وسط المنزل  
والنهر في داخله تكونا  
في ذلك البناء لهم من داخل  
ذى البيت والمال لمن قد دخلا  
لماله أو من نزل يأويه  
فصاحب البيت عليه لو يضج  
لشعبه بدون ما ضر يجى

وذلكم من أقرب المواضع  
وثنم الطريق فهو جعله  
وإن يكن ليس له فيلزم  
ومن يشا يبنى على مال وفي  
فليخرجن لذرعين ورا  
وإن يشا فليجعلن لمن دخل  
يجعل عرضه ذراعين قدر  
مقدار ما لا يسد عن القائما  
ولا يجوز القفل للبابين  
ورجل في مال شخص كان له  
ثم بنى في ماله منازلا  
وهو طريق التابع الذى سبق  
وإن يكن نهر بمال رجل  
وكان قد أحاط بالنهر البناء  
فإن يكن لا شئ من أجائل  
فبالطريق ليس يحكم على  
إذا أبى دخولهم إليه  
وإن يك احتاج إلى الشعب الفلج  
أن يوصلن أهل هذا الفلج

### الأحداث في الطرق وصرف المضار عنها

من كان يؤذى المسلمين في الطرق  
لمن يضيق الطريق بأعندا  
ما كان يؤذى العيين يؤذى للطرق

وجاء في الحديث لعنا يستحق  
ولاجهاد في حديث وردا  
وقد أتى في أثر عن سبق



وأنه ليس يجوز في الطرق  
كذلك في هوا الطريق أبدا  
لأن كل بقعة قد تملك  
أو مثل مسجد يكون أو طرق  
من أرضها السابعة السفلى إلى  
وذا هو القول الأصح والأحق  
لأبد مع قلب الحالات  
أن يحدثن من ذلك البناء  
لو بانهدام لقليل سقطا  
وقال موسى بن على المرتضى  
بأنه لا حرج على أحد  
إن كان لا يضر راكبا على  
فويق أهول الرقاع حيث له  
وأنه لحاكم الديار  
عن طرق الإسلام ثم المسجد  
ولينصبن لهذه الأمور من  
ويمنع الناس جميعا أن يضر  
وللذى يقيم القاضى الوفى  
وللأذى عن طرق الناس بلا  
وقوله عند القضاة معتبر  
فليس يحتاج أخو الأحكام  
إذا لمثل ذى الأمور جملا  
يبصر عدل ذلك الذى جعل  
وليس للحكام يجعلونا  
وكل من أحدث في هوا الطرق

أو يحدثن حدث وما سبق  
لا يجعلان حدث على أعندا  
كان بنو آدم ذاك ملكوا  
فإن حدها وما قد تستحق  
ما كان من سماء دنيانا علا  
لأن من أحدث في هوا الطرق  
ومع مرور لزمان يأتى  
على الطريق بعض ضر جائى  
فيخرجن من على الدرب خطا  
عن بعض صاحبنا ومن كان مضى  
سقف فوق جائز من البلاد  
أرفع ما يركب واقفيا علا  
أن يعملون من الرقاع أهوله  
أن يأمرن بالصرف للضرار  
مال يتيم غائب من بلاد  
كان بها يأتى على الوجه الحسن  
بعضهم بالبعض فالضر حرج  
يجب من لضره لم يصرف  
علم من القاضى بما قد فعلا  
بأنه احتج على من قد أضر  
لحجة أخرى على الغلام  
له وكان ثقة معدا  
له أخوا أمانة فيما فعل  
لذلك إلا ثقة مأمونا  
مثل كمام في جداره علق

أو أنه قد أشرع الجناح  
أو مثل متعاب هك من وضع  
يؤمر أن يصرفه أو يأتى  
فيشاهدان أن ذاك قد سبق  
وإن يك المحدث قد مات فلا  
أو يشهدن عادل وعادل  
أولا فإنه بحاله يقع  
إن كان قد أحدثه على الطرق  
وقد مضى ما قيل فمن أحدثا  
وكل ما من حدث كان سبق  
ومات من أحدثه وكونا  
فاعلم بأن أكثر الحكام قد  
فأثمه على الذى ألقاه  
ولا يصح حدث على الطرق  
كذلك تنبور يحاذر الضرر  
وكل ما من ذاك قد كان سبق  
وينبغي للحاكم الأريب  
لو أنه بشأنها ما أخبرا  
وجائز الطريق مهما كانا  
من النخيل ومن الزروع  
يصلح ما لماله قد حاذى  
وأهل كل جانب عليهم  
لو الطريق واسع لديهم  
إلا طريقا كان في غير القرى  
فإنه له ثواب ما أتى

أو غمء على الطريق لاه  
مثل ذا على الطريق ورفع  
بشاهدى عدل على الإثبات  
له وأنه اقتفا ما يستحق  
يصرف ما أحدثه وفعلا  
بأن ذاك الأمر شيء باطل  
ووزره على الذى له وضع  
أو غيرها بدون حجة وحق  
بساقية على الطريق بعثا  
في طرق الإسلام أو غير الطرق  
على الطريق والذى له بنى  
توقفوا عن صرفه حيث وجد  
ولم يراقب أبدا مولاه  
مثل كنيف لم يكن قبل سبق  
منه ومن لهيبه إذا استعر  
فيصرفن منه الضرر إن الحق  
يأمر بالصلاح للدروب  
لأنه الناظر أحوال الورى  
ما بين أموال لناس باننا  
فيجب الأخذ على الجميع  
من الطريق لا يرى ملاذا  
أن يصلحوا نصف الطريق يلزم  
فلأزم صلاحه عليهم  
فمن يقيم في أمرها مبادرا  
بلا لزوم كائن على الفتى

وقيل في الطرق التي بين القرى  
وأنه إن لم يكن فهو على  
ليس على الذين حاذت الطرق  
وقيل لازم على أهل القرى  
ويعمروا أفلاجهم ويعمروا  
وأهل كل حارة عليهم  
والمسجد الجامع لازم على  
وذلك الحكم إذا لم يوجد  
ومحدث أحدث في الجائر ما  
فتخرج الطريق مثلما سبق  
والقطع للطريق ليس يجعل  
مستأجرا له أجرا يحمل  
من موضع لموضع فيلقى  
فيؤخذ الأجير لا من أجرا  
وإن يكن أمره المستأجر  
فيؤخذن كلاهما أن يرفعما  
وإن يكن جدار غائب وقع  
على طريق المسلمين أو على  
يحتج ما هنا على الوكيل  
وإن يكن ليس وصى لهم  
يخاصمن عنه إذا ما كان له  
فيخرج الجدار من حيث وقع  
وتخرج القيمة من مال لهم  
وإن يكن ذا قيمة فالأجير  
وإن يكن مالكة لا مال له

صلاحها في بيت ما لنا جرى  
أهل البلاد كل من قد نزلا  
أموالهم فوجدهم ليسوا أحق  
أن يعمروا جوائزها فيها ثرى  
مساجداً لهم بذاك أمروا  
أن يعمروا مسجدهم ويكرموا  
أهل البلاد من دنا ومن علا  
مال يقوم بصلاح المسجد  
يقطعها من حدث تغشما  
لو ذلك المحدث مات وزهق  
كمثل أحداث عليها تفعل  
مثل تراب أو سماد ينقل  
سماده أو تربه في الطرق  
بصرف ما أحدثه وغيرا  
يطرحه في دربه وينشر  
ما كان من ضر هناك أوقعا  
كذا جدار ليتيم قد خنع  
مال ومن ذلك ضر وجعصلا  
أو الوصى القائم الكفيل  
ولا وكيل فليقمه الحكم  
عذر فإن لم يك عذر قبله  
بأجرة عدل لذاك تقتطع  
إن يكن الجدار ماله قيم  
تكون من قيمته إذ تقدر  
وماله من قيمة معادله

فالمسلمون لازم عليهم  
 فإن بحكم حاكم أزاله  
 وليس فيه من ضمان إن عطب  
 كان عليه لازم أن يضمه  
 والعبد إن أحدث في الطريق  
 فإن تكن لديه حجة تقع  
 فإن يكن أزاله وإلا  
 وقيل ما أحدثه العبد الألد  
 وحاكم البلاد مهما جدا  
 لكنه بما هناك ما علم  
 أو قبله فالحادث الذي يرى  
 إن كان لا يجري على الطريق  
 حتى يصح أنه بوجه حق  
 ومحدث على الطريق فرفع  
 وصح ما أحدثه مع الحكم  
 من قبل ما أن يدلين بحجة  
 أو أنه احتج بأن ذاك له  
 غمات واحتج الذى له ورث  
 مات وقد ماتت بذاك حجة  
 تقام حجة عليهم فإذا  
 وإن يك الصبيان يوما أحدثوا  
 تقام حجة على الآباء  
 ويخرجن من مالهم ما أحدثوا  
 وقال بعض إن ذاك يلزم  
 قلت وذا إن كان ثلث الدية

أن ينهضوا ويصلحوا طرقهم  
 يجعل في أقرب موضع له  
 وإن يكن محتسب فيه احتسب  
 في مال من له إذا ما رفعه  
 يطالبن سيد الرقيق  
 أولا فإنه يزيل ما وضع  
 يحبس أو يزيل ذاك أصلا  
 معلق في عنقه إلى الأمد  
 أحدث على الطريق قد بدا  
 أحدث في حينما كان حكم  
 يأمر في الحال بأن يغيرا  
 ملك لإنسان من المخلوق  
 أحدثه محدثه فيما سبق  
 عليه عند حاكم ليرتدع  
 لكنه في حين ذلك اخترم  
 تثبت ما أحدث في المحجة  
 وجاء في البيان ينفى أجله  
 أن الذى أحدث ذلك الحادث  
 فنحن لا نعلم كيف صفته  
 ما بينوا أولا فذاك نبذا  
 على طريق وهناك عبثوا  
 أو وكلائهم والأوصياء  
 أن يثبتن على الصغار الحادث  
 على عاقل لهم فتغرم  
 يبلغ قدر هذه الجناية

وكان ذا في بدن فالمال لا  
وحدث الطرق إذا ما علما  
فإن يكن ذلك مما يمكن  
فليعرضن عنه إلا إن طلب  
فليحكمن فيه بما قد علما  
وإن يكن لا يمكن الحق به  
فلينفذن الحكم فيه من حكم  
وليست الطريق فيما قد ترى  
فأهلها إذا أرادوا طلبوا  
ويلزم الحاكم أن يزيل ما  
وإن يكن وسط الطريق وجدا  
راميه في تلك الطريق لا ولا  
فذاك في مصالح الطريق  
وفي سداد في الطريق وجدا  
يؤخذ أن يزيل ذلك الضرر  
وشركة قد ادعى إلا متى  
فإنه له على من شاركه  
ومن يكن ألقى سدادا في الطرق  
إذ في الطريق للسداد من سلف  
فليس في ذا حجة وفي الطرق  
إلا إذا ما صح بالبليان  
مطرح هذا للسداد ولم  
قال ابن إبراهيم إن تخوفا  
فلهم بأن يضيقوا الطرق  
تحصنا من اللصوص بقدر

تعقله عاقلة ولو علما  
قاض به قبل يكون حكما  
باطله وحقه إذ كونوا  
إليه في ذلك بعض وانتدب  
أو ببيان إن إليه قدما  
بل إن ذاك باطل لا يشتهه  
بحسب الأمر الذي به علم  
سبيلها سبيل أملاك الوري  
وإن أرادوا تركوا وذهبوا  
من حدث أحدث حين حكما  
بعض تراب ليس يدري أبدا  
لمن يكون ذا التراب مثلا  
يجعل بالنثر وبالتفريق  
وقال شخص ذاك لى وأحمدا  
لأنه يحدث كان أقصر  
صح الذي ادعى له وثبتا  
منابه من أجرة قد أدركه  
واحتج أنه له بوجه حق  
قد كان مطرح له كذا وصف  
ليس يكون مطرح فيستحق  
بأن ذا الموضع من زمان  
يكن من الطريق هذا في القدم  
أهل بلاد من عدو زحفا  
في وسط القرية حيث يتفق  
ما لا يضر من عليها قد عبر

إن لم يكن ذلك حجة لمن  
فيدعى بأن هذا الأمر  
وإن هم قد ضيقوا في الحرب  
فليخرجوا ما أحدثوه حالا  
وإن يك العدو يدهمهم  
بحجر ولو أصاب حين فر  
يقاتلونهم كما قد أمكننا  
قال أعدوا لهم ما استطعتم  
فإن بين من رميهم شيء علم  
من دية النفس ومن أرش يعد  
فإن هم للرمي قد أرادوا  
أن ينتصوا عن رميهم إلى مدى  
لم يأت عن رضا ولكن جبرا  
فلينج من بينهم ويطلب  
وحديث الطررق وكسر للجدر  
فمن بشيء منه كان قد علم  
وكلمنا محدثه لم يعلم  
إلا إذا ما محدث عليه  
فإنه يلزم في نص الأثر  
ومن يكن من الطريق أخذا  
من جانب ثان هناك بقدر  
فقيل لا بأس بما قد صنعا  
وطرق تكون في الأودية  
بطولها أو عرضها المتسع  
فمن أراد موضعا يأتيه

يجيئهم من بعد ذلك الزمن  
نحدث من زمن قد مرا  
وانكشف العدو عند الضرب  
كيلا يكون حجة إن طالا  
في بلد فجائز يرموهم  
في الطررق والبيوت أيضا والجدر  
غالبه في الذكر لنا قد بنيا  
من قوة ومن رباط يعلم  
فغرمه عليهم كما لزم  
للجرح وهو خطأ إذا وجد  
عليهم في الناس أن ينادوا  
وإن من قد كان في جيش العدى  
أو أنه كان لديهم أسرا  
لنفسه خلاصها ويذهب  
في حالة الحرب إذا القتل استحر  
من فعله خلاصه له لزم  
فإنه لأحد لم يلزم  
طالبهم وثناء غزما فيه  
جميع من للحرب كان قد حضر  
شيئا يسيرا ثم رد بعد ذا  
ما يأخذن أو زائد عما ذكر  
وقال بعض إن ذاك منعنا  
تلك التي تكون وسط البلدة  
لكنها لم تثبتن في موضع  
يعترض الوادى ويمشى فيه

منها طريق بين له أثر  
طريقهم لسالك عليه  
أحكامه حكم طريق بادي  
ما ضر بالماشي متى يأتيه  
في الطرق فهو هاهنا لا يسمع  
أبو الحواري كله درب تمر  
تكون من جوانب البلدان  
فكل من أراد أن ينصرفا  
فيها ليثما أراد يفضي  
في موضع وموضع تستقر  
على طريق واضح ينهار  
فوق الجدار من على الدرب عبر  
فليس فيه من ضمان يلحق  
حتى يزال تربيه بحالة  
يعمل ما منه الضرر صار  
لمن أثار ثم لا يسلام  
بما به قد قال هذا القائل  
صرف سوى برأى وارث بدا  
حتى يصح بطل ما قد صنعه

وربما في بعض موضع ظهر  
وبعضها لا تستقر فيه  
فإن مثل ذا يكون الوادي  
ولا يجوز يحدثن عليه  
وكل ما من حدث يمتنع  
وادي كلبوة بنزوى قد ذكر  
كذلك الأحكام في الظهران  
وليس فيها من طريق عرفا  
يعترضن ناحية ويمضي  
وربما تكون طرق تظهر  
وإن يقع لأحد جدار  
فليس من بأس نراه أن يمر  
وإن يكن منه القرب يعلق  
لأنه كالطرق في الإباحة  
ومن يكن على فتى أثارا  
تلتزمه التوبة والإعلام  
وإن يكن قد مات ذاك العامل  
فلا يجوز للمشير أبدا  
إذ مات والحجه قد ماتت معه

### الانتفاع من الطريق والتخلص من ضمانها

من الطريق كقرب مثالا  
إن لم يضر بالطريق ما صنع  
وقال غيره من الأحرار

وليس من بأس على من حملا  
ليغفرون به كزراع هذا زرع  
وذاك قول عن أبي الحواري

إن التراب كله محجور  
لأنه للناس مجمع يحق  
فما له القيمة مما تجمع  
أو غيره فإن ذاك ينفذ  
وقال بعض يؤخذ من الطرق  
لتلكم الدرب وليس فيه  
وجائز أن يؤخذ من ترابه  
وغائط وما به من أعدا  
من كل ما ليس يأخذه ضرر  
وآخذ من الطريق ما لزم  
أن يترك في الطريق مثلما  
وبعد ذا يصلح للطريق  
وكل درب غير جائز ترى  
ليس يجوز أخذ شيء لو يدق  
وزارع بسبب على الطرق  
وما بقي من ذاك يجعله  
وزارع فيها على علم حصل  
فكل ما أصاب من ذاك جعل  
إن كانت الطريق جائزا وأن  
لأجل عدم منه أو كان عدم  
أو منع الخوف له أو منه  
قليوصين بما عليه قد حصل  
من المكان ذلك الذي لزم  
وإن تكن ما بين أملاك الوري  
فيها بنفسها لأنما هم

من درينا القليل والكثير  
وهم عليهم الصلاح للطرق  
هذي الطريق من تراب يقع  
في صالح الطريق حين يؤخذ  
ما كان أخذه صلاحا يتفق  
من تبعة تلزم أخذه  
ما كان يستبى من البول به  
يخلص من ضمان ترب لزم  
على الطريق والذي فيها عبر  
فيه الضمان فالخلاص قد علم  
قد كان آخذاً له متمما  
كمثلما كانت بلا تمويق  
فحكمها كمكم أملاك الوري  
منها سوى بأذن أهلها بحق  
فبذره مع العناء يستحق  
في صالح الطريق ينفذه  
بأنما ذاك طريق متصلا  
في صالح الطريق لو كان يجل  
إنفاذه في صالح لم يمكن  
حاجتها إلى صلاح ملتزم  
شيء ولما يقدر أن يدفعه  
لتلكم الطريق حيثما وصل  
منه الضمان يصلح كما علم  
هذي الطريق فالصلاح حمرا  
عليهم صلاحها ملتزم



توجد في ظواهر البلدة  
من الطريق إذ لعينها زرع  
خلاصه في الفقرا توضحا  
ولم يكن في نفسها الزرع وقع  
لذلك السزارع حجة أتت  
ولياخذنه إن يشا ذا العاني  
في حرم الطريق منها وثبت  
وما أتى في داخل المحجة  
ثم لأهل الفقر ما قد يفضل  
ومن بنى بناءه وأثرا  
جناحه كلما قد منعا  
لكنما ذاك على أنسابه  
إن مر شخص وتردى فيه  
قتل الخطا بيده أن فعله  
أو بيعير أو حمار قد عدا  
ومثله الجناح حين أشرعا  
تلتزمه في مال نفسه الدية  
على عواقل له فتغرم  
من موضع لموضع عداه  
به على الأخير ذاك يجب  
به امرؤ وقد أصابه الضرر  
فإن ذاك ضامن لما بدا  
فما عليه من ضمان وجدا  
فضامن لما أصابه به  
في الحرب ثم باعها لمن يرى

وكل ما كان من الطسرق التي  
فكلما ينتفعمن منتفع  
ولم تكن بحاجة أن تصلحا  
أما إذا كان حريمها زرع  
وليس هي به ضرر أو ثبتت  
فما عليه فيه من ضمان  
كذلك النخيل ما كان نبت  
فهو من المباح للبرية  
في صالح الطريق ذاك يجعل  
وطارح على الطريق حبرا  
أو وضع الجذع بها أو أشرعا  
فضامن لما أصابه به  
وليس من كفارة عليه  
قال ابن محبوب تؤدي العاقله  
أما الذي بالأمر منه قد بدا  
أو خشب على الطريق وضعا  
فإن في هذي الأمور البادية  
وليس من ذلك شيء يلزم  
وإن يكن نقله سواءه  
من الطريق فالذي قد يعطب  
وقاعد على الطريق فعثر  
أو يتلفن مال به إذ قعدا  
وإن يكن من العياء قعدا  
وواضع متاعه في دربه  
وطارح خشبة أو حبرا

ظلم يزيلها المشتري حتى عثر  
 يضمه البائع إلا إن يكن  
 يمشع على الطريق الأكبر  
 يبعده أردى الجناح أحدا  
 إذ حالة الجناح في الموصوف  
 وساقط من عمل العمال  
 فإن ما أصابه في الحال  
 ومن لبئر في الطريق قد حفر  
 ومن يكن قنطرة قد حددا  
 وي تلفن أحد فيها فمما  
 إن كان قد جددها كالأول  
 نكل ما كان بها قد عطبا  
 وموقف مثل حمار أو جمل  
 يضمن ما أصاب بالمقدم  
 وهكذا إن كان وحده وقف  
 وإن يقف في مطلب يقضيه  
 لم يقعدن قعود من تمكنا  
 لا يقعدن فليس من ضمان  
 كان هو السادع من فيها هبط  
 والماشيان إن هما تسادعا  
 يضمن كل واحد لصاحبه  
 ويرجل له جدار مالا  
 ونال إنسانا هناك فصرع  
 إلا إذا تقدموا عليه  
 وكان ذاكره يضرر

شخص بها وناله منها الضرر  
 حوله الشاري فإنه ضمن  
 فباع داره لشخص آخر  
 فالأول الضامن حيثما اعتدى  
 خلاف حال الحائط المخوف  
 على الطريق من بناء على  
 ضمانه صار على العمال  
 يضمن ما فيها تردى وانعفر  
 قديمة كما لها قد عهدا  
 عليه فيها من ضمان لزما  
 وإن يزد أو ينقصن في العمل  
 فلا يرى عن الضمان مهربا  
 في الحرب فهو ضامن لما فعل  
 أو مؤخر منه بلا توهم  
 لغير معنى وامرؤ به تلف  
 أو من عياء واقع عليه  
 وكان ينوى أن يمر هاهنا  
 عليه مما جاء من ذا الشأن  
 أو كان مسدوعاً فلا يضمن قط  
 فضايمان للذي قد وقعما  
 ما جاءه ونال من معاطبه  
 على الطريق فهو وزالا  
 فذاك غير ضامن لما وقع  
 في صرفه وقد تمادى فيه  
 وهكذا النخلة أيضا والشجر

وقد روى الشيخ خميس المرتضى  
أن الضمان لازم تقـدموا  
قال وبعض منهم قد قالوا  
ولو على مالكة تقـدموا  
قال وأجمعوا بأن لا قـودا  
وإن من عليه قد تقـدما  
فلم يزل ثم باعه فقد  
كذلك لا يضمن من كان اشترى  
وقال بعض العلماء يلزم  
وإن يك الحائط مسـتطيلا  
تقدموا عليه في الواهي فقط  
فقال بعض يضمن منه ما  
وقيل ما أصابه الجميع  
وإن تكن دار يرهـن مع رجل  
وقد تقـدموا على المرتـهن  
فيما أصاب أحدا من رضا  
ولا على الراهن شيء يلزم  
ومن على حائطه شيئا وضع  
أصاب مالا أو أصاب نفسا  
ومستعير والذي قد سكتا  
ولو عليهم وقع التـهدم  
وإن على الوصي قد تقـدما  
فلم يزل فالذى قد يعطب  
وقال بعض لم يك التـقدم  
ذلك في مال اليتيم ووقف

عن بعض من خالفنا ممن مضى  
عليه أو لم يكن التـقدم  
لا شيء فيه أبدا وإن زالا  
في أن يزيل للجدار عنهم  
فيه ولا قصاص مهما وجدا  
في حائط يخاف أن ينهدما  
نجا من الضمان إذ بيعا عقـد  
أو ينقموا عليه من بعد الشرا  
ضمانه البائع فهو يغرم  
وبعضه وهي ولو قليلا  
وبعد مدة جميعه سقط  
أصابه الواهي غداة انهـدا  
لأن ذاك واحد مرفـوخ  
وقد وهي بعض وناله خـلل  
فإنه في ذاك لم يضمن  
لأنه لا يمكن لنقضهـا  
لأنهم عليه ما تقـدموا  
أو في الذى يملكه وقد وقع  
فليس فيه من ضمان أمسى  
بالأجر ما عليهما أن يضمنا  
إذ ليس من ملك هناك لهم  
في حائط اليتيم حين انهـدا  
من بعد ذا على اليتيم يجب  
على الوصي حجة فيلـبـزم  
عنها فتى محبوب وهو من عرف

كذلك أيضا والد الصبي  
وحائط ما بين جملة وقد  
يلزم من عليه قد تقدا  
وقيل لا يلزمه إذ كان لا  
وفي طريق جائز وقد وقع  
مقدار خمسة وعشر أذرع  
ينبت فيه شجر وقد أضر  
أيلزم من أهل ذى الأموال  
فإن هم قد أصلحوا من الوسط  
لا يحكم عليهم إصلاح ما  
ولا بقطع ما أناف وثبت  
فإن يك النسابت في ذاك القدر  
وكان من بعد ثمان قد حصل  
فإن ما كان هناك يحصل  
وفي موات سيله قد كانا  
ثم بنى وسط الموات رجل  
ميزابه إلى الطريق يمنع  
وإن يشأ أن يجعل من أعلى  
إلى الطريق فرأى بعض الأول  
ورد ما قد قاله إعلانا  
ورجل له جدارا قد بنى  
خواصه يجوز أن يخاصمه  
كانت ناس تلكم الطريق  
وقد أتى في أثر ماثور  
في مال إنسان لمن قد مرا

منزل منزلة الوصى  
تقدموا على غنى منهم فقد  
بقدر سهمه الذى قد علما  
يقوى على النقض له مكمل  
ما بين أموال لناس واتسع  
أو زائد عن ذلك التوسع  
بمن على تلك الطريق قد يمر  
إصلاحه جميعه بحال  
قدر ثمان أذرع فلا شطط  
قد زاد عن تلك الثمان وسما  
ولا بإخراج الذى فيه نبت  
قد استحقه الطريق في النظر  
وكان في ذلك شيء من غلال  
لصالح على الطريق يجعل  
يجرى إلى نحو طريق باننا  
بيتاً له وقد أراد يجعل  
إذ ذاك ضر بالطريق يقع  
بنيانه شرعا يسيل سيلا  
بأنه لا بأس فيه إن فعل  
نجل خميس أى أبو نهبانا  
على طريق أو لضر كسونا  
وأن يحلفنه ويلزمه  
أو جائزا فذاك لا يضيق  
الطرق لا تثبت بالمسور  
حتى مروره يكون جهرا

والادعاء معا وذاك يعلم  
إلا إذا مر على ذا الحال  
حتى يموت فلوارثيه  
وإن يكن لغير ما له يمر  
حتى ولو مضى على من كان مر  
ولوذة ورجبة تتصلا  
ليس يجوز لامرئ أن يضعها  
وحكمه حكم الطريق الشاهر  
وقال بعض جائز أن يضعها  
إذا الطريق حقها تستوفى  
وحد ما ناف عليها في العلو  
قيل ثمان أذرع ترتفع  
وما على الطريق ناف وأضر  
لأنما الطريق في الآثار  
وحدث الميزاب في الدروب  
وجمرة في الدرب خرت من فتى  
وحينما قد سقطت خلاها  
فإن يكن تعمدا لها وضع  
فما تضييه من الأموال  
وإن تكن قد وقعت منه ولم  
ولم يكن إسقاطها أرادا

فهو الذي يثبت دربا لهم  
بالعلم من صاحب ذاك المال  
ما كان للهالك قبلا فيه  
لا يثبت المرور طرقا تعتبر  
دهر ومات بعد ذاك وقبر  
بالدرب قال بعض من كان خلا  
في ذاك شيئا لو غدا متسعا  
وهو مقال أكثر الأخيار  
في ذاك ما شاء إذا توسعا  
من عرضها بذرعها المعروف  
من شجر وخص نخل يصن  
وسبعة يقول بعض أذرع  
يصرف لو طال الزمان وغير  
ليس عليها حجة لجان  
من جملة المنوع والمحجوب  
بدون علم أو بعلم قد أتى  
لم يرفعنها ولا أثارها  
فحملتها الريح من حيث تقع  
يضمنه واضعها بحال  
يرفع لها إذ وقعت ولا ألم  
فما عليه من ضمان عادا

### الأبواب والمياديب والكف على الطرق

وكان ذاك جائزا يتصل  
باب لغيره بلا إذن حلا

ومن له على طريق منزل  
لا يفتحن بابا به مقابلا

وان يكن باذنه ذاك فتح  
كانت له الرجعة ان تبينا  
وان رأى العدول ارباب البصر  
وجائز بينهم قد كانا  
وما لمن فى الفتح كان اذنا  
وان يكن قد احدث الباب على  
ومشتر من عند شخص منزلا  
باب لغيره وفيه حصلا  
فذلكم له اذا ما ادركا  
اما اذا لم يك هذا الباب  
فصاحب الباب الاخير ان طلب  
وان يكن ادرك هذا الباب  
فغير لازم بان يزال  
بانه احدث احدا نا بعد  
وغير جائز بان يوسعا  
ان كان فى الانظار ان الفتحة  
وذلكم لكونه مستقبلا  
والضر فى الاحداث للابواب  
ذاك الذى قد احدثوه ينظر  
ما دون سره فذاك يصرف  
فان يكن لا ضر عند النظر  
والضر عند فتح باب قد عهد  
لانما الباب القديم اهله  
قالوا ولا يعرف وضع حد  
ما بين ابواب سوى بالنظر

ثم اراد رجعة فيما منح  
عليه فى الفتح ضرار وعنا  
بانه فى الفتح ليس من ضرر  
فالباب ثابت على ما بانا  
ان يرجعن فى اذنه اذا انثنى  
دلالة فهى كاذن حصلا  
وفيه باب قد غدا مقابلا  
باتا كما ادركه فيما خلا  
للباب مفتوحا قبيل ذلكا  
من قبل ذاك ثابتا يصاب  
يصرفه فصرفه له وجب  
وكان مفتوحا له اصابوا  
حتى يصح فى الذى قد قالوا  
ما يلزم من زواله وان يسد  
عما عليه قبل ذاك وقعا  
لمثل هذا الباب لن يصح  
بابا سواه والضرار حصلا  
ان يتم القائم فوق الباب  
من الذى قبالة ويصير  
وهو الى رأى العدول يوقف  
فالفتح فى ذلكم لم يحجر  
معتبر لا حينما كان يسد  
يباح فتحه لهم وقفله  
للفتح فى القرب ولا فى البعد  
والاعتبار فى حدوث الضرر

عليه فالضرار ليس يصلح  
ليس به باس بكل حال  
حكم منازل السكون جعله  
عن صرف ما احدث من تقدما  
سلامته اذ ليس يدري ما السبب  
سواه ان يحدث بابا يفضى  
من تحته فكل ذاك خطا  
ان يفتحن للروح كوة تجد  
ان يكن البستان مما يسكن  
باس اذا لم يك ضر يلحقن  
ويدعى بان هذا قد سبق  
ازال ما احدثه واعلا  
بينه تنطق بالصواب  
سواه كى يزيد فوق الاول  
فجائز يجدن ميزابا  
وعرضه لا زائد عن شكله  
فليجعل الميزاب عند الاول  
يصرفه والضر بالخلوق  
اتحضر خراب واشاد المنزل  
يسيل فى الارض الخراب ويقع  
وفيه درب ثابت يرونا  
واخرج الدرب الذى به تمر  
صار على الدرب له السكاب  
ميزانه عن دربهم ويحرف  
بانه يثبت فى الخراب

ان ثبت الضر على من يفتح  
والفتح للبستان والاموال  
الا اذا ما كان مسكونا فله  
ووقف الكثير ممن حكما  
على الطريق وسواها لطلب  
ولا يجوز لامرئ فى ارض  
وهكذا لا يشرفن منه على  
وهكذا ليس يجوز لاحد  
بجنب بستان امرئ الا باذن  
وليس بالفتح لغير ما سكن  
ومحدث ميرابه على الطرق  
تلتزمه بنية والا  
وان تقم له على الميزاب  
فما له يسرق مجرى منزل  
وان يكن ميزابه قد عابا  
فى الموضع الاول مثل طولاه  
وان بنى لغرفة فى المنزل  
اى حيث كان او عن الطريق  
ورجل كان بنى بيتا الى  
وجعل الميراب اذله رفع  
والناس فى الخراب يسلكونا  
وبعد ذلك الخراب قد عمر  
بجانب المنزل والميزاب  
فقال بعض يلزمه يصرف  
وقيل فى المجرى وفى الميزاب

وهو الذى أقوله لانما  
وكان قد احدثه كمثلما  
لانه على الخراب احدثه  
لكنه ليس لمن قد عمروا  
بان يحيلوا دريهم تلك الى  
لان ذاك الامر ضرر منهم  
والفتح للابواب لا يجوز قط  
أو أرض من كان له قد اذنا  
ورجل له جدار علما  
ولم يصح انه بغير حق  
ووقع الجدار فالتجديد  
لكنه ليس له يجدد  
وجائز يجدد الميزابا  
لانما الكمام اذ يعطل  
وذلك الميزاب ان يعطل  
ورجل كان له سبيل  
فما له عن الفتاة يجعل  
الا اذا ما يرضى بالتحويل  
كذلك لو كان له ميزاب  
تحتساء ان يحول الميزابا  
الا اذا ما كان فى التحويل لا  
ومن له قد كان ميزاب وجد  
فشاء فيه بعد ان يصب  
فلم يكن لصاحب الميزاب

ميزابه عن سكنهم تقدما  
جاز له واحدا ما ظلما  
وهو مباح حين كان محدثه  
هذا الخراب بعده واتروا  
ميزاب هذا حيث كان أولا  
على الطريق والضرار يحرم  
لارض غير رب منزل يخط  
ان يفتحن فى أرضه لما بنى  
على الطريق وبشوك كمما  
احدثه محدثه فيما سبق  
يجوز للجدار اذ يريد  
كمامه بالشوك لو قد يعهد  
ان خر يوما او يكن قد عابا  
فليس فى التعطيل ضرر يحصل  
نخاف منه ضرر بالمنزل  
ماء على القناة قد يسيل  
فى الدار ميزابا ولا يبدل  
من فوقهم مسالك المسيل  
فى دارهم كان له انسكاب  
الى قناة فهو لن يجابا  
ضرر عليهم فالجواز نقلا  
فى دار انسان وهكذا عهد  
ماء ورب الدار ذاك يأبى  
يسيلن اذ كان هذا أبى



حتى يقيم حجة بأن له  
فإن يكن بنية هذا أتى  
يسيلن فيه للماء فلا  
يستوجبن شيئاً بها قد علما  
بدون ما شك ولا ارتياب  
فإن هم قد شهدوا بما المطر  
وإن هم قد شهدوا مسيل ما  
فإنه كمثلاً قد شهدوا  
وإن هم قد شهدوا إذ شهدوا  
لكن إلى شيء من الذى ذكر  
فالقول قول مالك للدار  
فإن يقل ذاك لماء المطر  
وإن يقل لغيره فهو كما  
ورجل لرجل قد يأذن  
في ماله فمات رب المال  
أن يصرف الميزاب عنهم فلا  
وإن يك الأول رث أو خرب  
وإن يكن قد زال ذاك الأول  
آخر إلا بعد رأى الورثة  
وكل من على الطريق أشرعاً  
فجائز إن كان ذاك لا يضر  
وإن يكن قرب طريقنا الخلا  
مقدار قامة وبسطة وما  
فإنه عليه ليس يحكمكم  
إلا إذا تولدت منه على

في هذه الدار مسيلاً حمله  
أنهم قد أبصروا هذا الفتى  
تكون ذى شهادة وتقبلاً  
أو يشهدوا أن له مسيل ما  
يكون من ذلكم الميزاب  
فإنه للمطر الذى انهمر  
للسيل والغسل الوضوء دائماً  
به ومثلاً له قد حددوا  
أن له هنا مسيلاً يوجد  
لم ينسبوه أى لغسل أو مطر  
مع يمينه لدى الإنكار  
فهو لماء المطر المنهمر  
قال ولكن يحلفن قسماً  
بأنه ميزابه يكون  
ووارثوه طلبوا في الحال  
يحكم أن يصرف أو يبدلوا  
فجائز يصلحه لذا السبب  
فما له مكان ذاك يجعل  
وإذنههم إذا يشا أن يحدثه  
ميزابه أو الجناح رفعاً  
بأحد ممن على الدرب يمر  
لكن عليه حائط كان علا  
له إلى الطريق باب رسماً  
يزال من مكانه ويعبدم  
طريقنا رائحة تؤذى الملا

عليه أن يزيل ريحا عنهم  
منفتحا غيؤمن أربابه  
من الطريق يقربين مكانا  
من خمسة العشر ذراعا حيث حل  
فحقه الزوال والإخلاء  
إلا إذا الحادث كان المسجد  
يزال ما يسبقه من الخلا  
ليسلم المسجد من كل كدر  
من كان من جيرانه منه قرب  
تجاء قبلة المصلي جملا  
خمسة أذرع تكون مع عثر  
وفرجة بينهما يكونا  
فيلزم من رب المصلي أولا  
لسترتين فرجة بينهما

غريه يلزمه ويحكم  
وإن يكن إلى الطريق بابه  
بأن يسجدوا بابه إن كانا  
وبعضهم يقول إن كان أقل  
وإن أذى مسجدا الخلاء  
كان قديما أو حديثا يوجد  
فإن يك المسجد حادثا فلا  
لكن يزال ريحه الذي أضر  
ومنزل فيه مصلي وطلب  
أن يحدثن هناك بيتا للخلا  
فليفسحن عن المصلي بقدر  
أو أنه يبني جدارين هنا  
وإن يكن قبل مصلاه الخلا  
أن يفسحن أو بينين قدما

### الجدر وأحكامها

وواحد غماؤه من ذين  
لم يك فوقه غماء حاضر  
وقيل متروك كما تقدر  
ببينة بأنه يحسبه  
بأنه مثل يد قد يعتبر  
له عليه ببينان علما  
أو بعضه حسب مقال الشهدا  
نما لشخص منهما أن ينتفع

وفي جدار بين منزلين  
على الجدار قائم والآخر  
فإنه في الحكم ما بينهما  
حتى يقيم واحد عليه  
وقال بعض في الغما على الجدر  
إلا إذا ما جاء من ليس غما  
أن الجدار كله له غدا  
وإن يكن بينهما ذاك يقع

من الجدار بغمما كلا ولا  
وإن هما توافقا أن يجعلا  
غذاك واسع كما توافقا  
فقال لا تضع ولست أضع  
وإن بناء واحد من ذين  
ما شاء من جذع ومن سواء  
وإن من لم يبن فيه يمنع  
إلا إذا رد على من قد بنى  
ومن بنى بقرب جار منزلا  
وطلب البنيان ذو الجوار  
غquil لا يمنع من هذا البناء  
لأرضه استفرغ لما يلقى  
وذاك ما ثور لعبد الملك  
وقال بعض إن أراد بينى  
فإنه يترك ما بينهما  
يمر من يمر ما بينهما  
وذلك الذى له قد أبقي  
وفى جدار بين منزلين  
وقد أراد ربه أن يهدما  
ورجل من غيره جدارا  
وبعد ذاك أنهدم الغما فما  
إلا إذا المعير قد أبدى الرضا  
وإن يكن قال له أعطينيه  
فحكمه فى ذاك حكم العارية  
وفى جدار بين ما لين بدا

سواء دون رأى ثان حصلا  
عليه شيئا كجذوع مثلا  
وإن يكن بعضهما قد شاققا  
فالقول قوله وكل يمنع  
فليجعلن غوقه فى الحين  
لأنه بنفسه بنى  
غماله فى ذاك شيئا يضع  
نصفا من الغرم الذى تعينا  
وكل أرضه هناك استأصلا  
ويلصق الجدار بالجدار  
لأنما الاول حينما بنى  
لذلك البناء بعض حق  
إمامنا نجل حميد الزكى  
قرب جدار جاره وبدنى  
إذا بنى من سعة مقدار ما  
ليصلح البناء إذا تهدما  
يكون للأخير ملكا حقا  
وملكه لواحد من ذين  
فليس للأخذ منع علما  
ليغمين فوقه استعارا  
له عليه مرة يجعل الغما  
بأن يجدد الغما كما مضى  
أى الجدار اغمين عليه  
ليست عطية تكون ماضيه  
فإن يكن عز له قد وجدا

وإن يكن ليس له عز يحق  
لذلك الجدار ماء إن سقى  
منازل وذاك خشية الضرر  
تلاصقا وواحد منهم قصد  
كيلا يناله بذاك الضرر  
ويهدم جداره ولو سقط  
فلم يكن عليه من نكران  
من القديم متلاصقين  
فلا يجوز هدم واحد فقد  
أن يهدما جدرهما ويحطما  
ضرا بجاره ولا أن ينزلا  
ثم اتكى على جدار المنزل  
شيء فإن ذاك لا بأس به  
وغيرها لا بأس بالإلصاق  
شيء فإن الحل منه لزما  
بأن أهل طيبة الزهراء  
أن يضع الجذوع في جداره  
بذاك أم خلق جميل يظهر  
نهي رويناه عن الأخبار  
أن يترفقن على جداره  
من حسن أخلاق لمن قد يفعل

فيتركن عزه كما سبق  
فجاره نمنعه أن يلحقا  
كيلا يضره وهكذا جدر  
وفي جدارين لاثنين وقصد  
هدم جداره ويأبى الآخر  
فما له أن ينكرن عليه قط  
بهدمه ذاك جدار الثاني  
إلا إذا ما وجدوا الاثنين  
ولم يكونا محدثين من مدد  
إلا إذا ما اجتمعا كلاهما  
لأنه ليس له أن يدخل  
وداخل بالإذن دار رجل  
ويعلقن عليه من ترابيه  
وهكذا يكون في الأسواق  
إلا إذا من الجدار فثلثا  
قال خميس جاء في الأئبياء  
لا يمنعن أحد لجاره  
قال ولا أدري أهم قد أمروا  
قال وعن نبينا المختار  
لا يمنعن رجل لجاره  
قال وعندنا فذاك يجمع

مملكة عمان

وزارة التراث القومي

المسبة

الرقم العام : ٨٢٢

الرقم الخاص : ٢١٦

## توزيع الجبر وتكميمها والخطار

يلى الطريق وله أتما  
ويحدثن على طريق السايه  
ومات والتوزير ظاهر يري  
إخراجيه وأن يزيل ما حدث  
حكم بإخراج فيقتفيه  
فجائز تجديده لمن ورث  
من قبله أحدثه بغير حق  
بأن ذلك الإزار قد حدث  
فما له تجديده كما سبق  
هواه حين رث أو تأكلا  
إلى الطريق بل كمثما غير  
فما له أن يدخله ويضع  
بل الإزار حيثما الجدار  
حيث نه بنى هوا الجدار  
يجدد الإزار مثما وجد  
كمثما أدركه في صفته  
عليه لا يضيق مهما فعلا  
وقد أراد بعضهم يحظرون  
فإن تكن مشاعة أرضهم  
عليهم جميعهم لو أحجموا  
بمعرف فليحظرون لقطعته  
يحظرون لما له إن نكبها  
زراعة الناس وفيها تختلط

ورجل بنى جدارا ماما  
فما له من بعد أن يؤزره  
فإن يكن جداره قد أزار  
فغير لازم على من قد ورث  
إلا إذا ما يثبتن عليه  
وإن يكن عاب إزاره ورث  
إن كان لم يعلم بأن من زهق  
وإن يكن يعلم من كان ورث  
وكان لم يعلم بأنه بحق  
وجوز التوزير فيما دخلا  
ولا يزيد فوق ذلك القدر  
وإن يكن ذاك الجدار قد وقع  
في الدرب حيث وجد الإزار  
ويلحقن من بعد بالإزار  
كمثما أدركه وإن يرد  
أى حيث كان لثبوت حجته  
فإن ذاك الحال في قول الأولى  
والأرض ما بين أناس حضروا  
للأرض لكن قد أبى باقيهم  
فإن ذلك الخطار يلزم  
وإن يكن كل فتى لخصته  
وما على الباقيين ممن قد أبى  
أما الذى تكون أرضه وسط

يلزمه بأن يؤدي بـقـدر وإن تكن زروعه في ناحيته فليس من جبر عليه إن أبى ثم الحظار ليس يثبت اليدا والخلف في الجدار في الموات وقال بعضهم يد فيما غدا ليس على جميع ما قد دار به وإن يك الجدار في الأموال فهو يد إن كان قد اديرا وإن تكن على الطريق الجدر لو أنها ترتفعن في القدر ولا يكون مثلما أنافا فإنما الأشجار إن ترفعت وقد غدت بعد ما ليس يضر ولو على أرفع ما قد يعرف وإن تك الأشجار فوق مكان بحيث أن ليست تضر ما غدا فقال بعض إن ما قد نافا فإنه يصرف أحدث الضرر وقال بعض إنه لا يصرف وهو الذي رآه نور الدين ولا أقول يصرفن ما لم يضر وإن يكن قد أدرك الكمّام فثابت هذا الكمّام أو يصح وإن يكن ذاك الجدار انهدما

منابه لشائئ ذاك الثمر ولم تكن وسط الزروع جائيه يؤدين عندهم وذهبيا إن كان ذاك في موات وجدا قيل يد وقيل ليس يأتي تحت الأبناس من موات وجدا وما به أحاط من جوانبه أو الحظار قائما بحال به على مال غدا معمورا تكميمها بالشوك مما يحجره إذ يحدثن منه على الطرق الضرر من شجر إذا علا وطافا فوق الطريق وعلت واتسعت بمن على تلك الطريق قد يمر فإنها من بعد ذا لا تصرف ترفعت لأحد الرجاء أسفل منها لارتفاع وجدا على هوى الغير متى ما طافا أو أنه قد كان يوما لم يضر إن لم يكن من ذاك ضرر يعرف إذ قال في جوهره الثمين فالجواب لله فمن يشا يقر وقد أتى محدثه الحمام بأن ذاك باطل ويتضح فيمنع الوارث منما جزما

كان وان جدد غليحطما  
دار وقد كان الذى منها سما  
فانهزم الأسفل طرا والعلو  
من كان منهم يملكن الأسفلا  
هذا علوه لى يستويا  
من ذاك بدا لو يشا التتهقرا  
لم يقدرن على البنا من بعد ذا  
يينيه فليينيه كما زكن  
من غلة لامغرم المعروف  
إليه ما يفرمه متمما

بأن يحدد الكمام مثلما  
ورجلان كان ما بينهما  
لواحد وللآخر السفلى  
ويطلب الذى له الأعلى إلى  
إن يينين أسفله فيينيا  
فإن ذاك لازم ولا يرى  
ويؤخذن بذاك أخذا وإذا  
فصاحب العلو إن أراد أن  
ثم له الغلة أو يستوفى  
وليعطه أسفله إن سلما

### البانة

عائى منازل لهم ودور  
عورات بعضهم ولا يـرونا  
جاء به فى الشرع أمر مستند  
إن يستقر الأعلى عن الأسفل  
إن كان واقفا على السرير  
على الذى مسكنه من تحته  
حكم البيوت فى جميع ما هنا  
محدثة فالستر أمر حاصل  
بقدرقامة وقدر بسطة  
بأن قامة لذاك كافيـه  
منزله سكتا ولا محلا  
فى ليله وفى النهار قعدا

انفاس يؤخذون بالسـتور  
لا ينظرن المتجـاورونا  
لأنما السـتـر من الدين وقد  
فيؤخذن ساكنو المنازل  
بقدر ما يستقر للطـرير  
ليس له أن يشرفن من بيته  
والحكم فى البستان مهما سكتا  
لو البساتين أو المنازل  
وبعضهم يحددن فى السـترة  
وقال بعض العلماء الماضيه  
وكل من لم يجعلن أعلى  
فما عليه سترة لو رقدا

لحاجة أو لمصالح ظهر  
لكن عليه يشعرون لجاره  
والستر بالطين وبعض قالا  
فليجعلن عنه الخطار بدلا  
إلا إذا في موضع لهم يرى  
بحيثما الطين يعز معهم  
في الستر فيما بينهم كذاك من  
وكل شخص منهما عليه  
وتارك منزله أن يسكنه  
فإن أراد يسكن من بعد ما  
بقدر ما ينوبه ويحصل  
ورجل في غرفة له يحل  
وذلك مشرف على منازل  
فإن يكن إن قام شخص قبلا  
ينظر حائط الجوار حكما  
كان قريبا أو بعيدا المحل  
وإن يكن لا ينظرون إلا امتى  
أو أنه لا ينظرون إلا إلى  
ويكره النوم على السطح متى  
وقد أجيز ذلك في ليل ستر  
وذلك التكريه من طرق النظر  
إذ جاء في الآثار من نام على  
فإنه قد برئت منه الذم  
وفي جدار بين منزلين  
وواحد لم يقدرن منهما

بيت له وجعل مثل تمر  
إن شاء أن يصعد في نهاره  
من يعجزن عن الجدار حالا  
وقيل لا يكفى الخطار لو علا  
عادتهم جعل الخطار ساترا  
والخوص عادة تكون لهم  
منازل ومن بساتين السكن  
نصف من الستر الذى يليه  
فلا مباناة عليه كائنه  
قد كان جاره بنى فليغرما  
من مفرم الستر الذى قد جعلوا  
وكان في الغرفة مراق جعل  
جيرانه إذ صار عنهم معلى  
مراقه ذاك الذى قد جعل  
عليه في مراقه أن يختما  
ذاك الذى منه يرى هذا الرجل  
أدخل في المراق رأسه الفتى  
سطح فلا يصرف أو يحولا  
لم يك ساتر عليه ثبتا  
لأنه من اللباس يعتبر  
ومن طريق شفقة مع الحذر  
سطح وما عليه ستر جعل  
لذلك جاء الأمر بالستر الأتم  
خر وكان ذاك ملك اثنين  
ما نابه من البناء أن يغرما



قيل الخيار للذى شاء البناء  
ويحسبن مغرمه ويبقى  
يوفيه إياه متى ما أيسر  
يخلين بيته من السكن  
حتى ينال حقه مما غرم  
وذاك تضيق على الفقير  
وإن يك الجيران ممن لا يقع  
فلا مباناة عليهم وهم  
أى باب الاستذان عند الباب  
ومن تقاسموا لبستان وقد  
وبعضهم صار له منه الأوسط  
فيلزم الطرفي يبنى ما سقط  
ومن له فى بيت من قد جاورا  
فلا مباناة عليه تعتبر  
أن يوقع الستر لنفسه فعل  
لأنه ليس كسائر الطرق  
ثم المباناة على الأيتام  
وفى بساتين وما بينهما  
فقد روى هاشم عن موسى العلم  
وقد أتى عن ابن عثمان الأرب  
إلا بساتين لهم فيها الحرم  
أما النخيل ليس يجبرونا  
ورفعوا أيضا لعبد المقتدر  
وقال موسى فى أهيل الذمة  
ورفعوها فوق دورنا فما

فإنه إن شاء أن يبنى بنى  
ديننا على شريكه مستبقى  
وقال بعض العلماء البصرا  
ويقعد البانى له بعض الزمن  
على التمام والوفاء ويستلم  
فلا أرى صواب ذا المذكور  
بينهم الإذن الذى لنا شرع  
من قد مضى فى بابهم ذكرهم  
فى رابع الأجزاء من الكتاب  
صار لبعض منهم الطرف فقد  
فإن يكن جداره يوما سقط  
وليس من شىء على أهل الوسط  
طرق بها يمر حين عبرا  
فإن يشا الذى عليه قد يمر  
وقيل بل عليهما الستر جعل  
بل بالخصوص ذا له قد استحق  
تكون كالبلغ فى الإلزام  
كان جدار ثم قد تهدما  
أن على الجار المباناة لزم  
أن المباناة عليهم لا تجب  
تدخل فالبناء فيها قد لزم  
فيها على البناء يرفعونا  
مثل الذى له سليمان ذكر  
إذا بنوا لدورهم فى بلدة  
فى ذا لدينا أثر تقدما

بينهم ومالههم قد رفع البناء إن ستروا للمشرف خيانة ببصر إذا بدا ليس لهم أن يرفعوا للدور بغرف أعلاها وشيدوا لهم فلا يزال ما كان سقم أن يبنين منزلا مشيدا فليتعد عنهم بحد المكنة

قال وما نحب أن يحالا من المرافق التي تكون في وكان لا يخاف منهم أبدا وقال بعض قدما العصور ويشرفوا على الذين وحدوا إلا إذا كان بناء قد سبق ولا نحب لامرئ قد وحدا بين منازل لأهل الذمة

### الرحى والتنور والحداد والصفار

بجانب الطريق والممرور بلهب النار وبالدخان لو أنه كان قديما سلفا فالناس فيما قد أتى لا يحجروا كيف أرادوا دون حد يعلم عريش جار أو جدار كان عن بذلك العريش والجدار قبل العريش والجدار بانا وبان ضر منه غير مختفى لو صرفه إليه لما يطلب فيهم يقيم غائب لم يدركا محتاجة أن تعمرن وتصلحا ليصلحن ما كان ضاع فيها عليه منهم لكيمما يعمرون

ومن يكن أحدث للتنور وقد أذى من مر في المكان وبان منه ضرر فليصرفا وإن يكن ما بان منه ضرر أن يترفقوا بأموالهم وإن يك التنور في القريب من والضر حاصل في الاعتبار فيصرف التنور لو قد كانا وإن يكن صاحبه لم يصرف فضا من وقال بعض النجباء وفي رحى تكون بين شركا وفيهم المرأة أيضا والرحى فللذى يقوم من أهليها يقيم حجة على من يقدر

فإن أجابوا قدام كل واحد وإن يكن لم يقدرن عليهم فإن للقائم أن يصلح ما وقدر ما كان عليها غرما وبعد ذاك فإذا ما استوفى فواسع له بأن يستعمل وحصة الأولى له قد شاركوا كالنهر إن كان بواد اندحق أن يسقين بقدر ما له يحل فإن يكن يستعمل الرحي وما يحفظه لهم فإن ذاك له وفالج على الرحي يستعمل وبعد ذاك واحد قد اشترى فجائز له بأن يرفعه وما عليه لازم فيجبرا وجائز على رحي الصغير إن كان شيء وقع التعارف وقال لا يصح بعض الصلحا ومن يكن في بيته رحي نصب فليُنظر العدول فيها فإذا فليصرف الأذى ولا ضر ولا وكل ما يوجد بعد الطحن في فقال بعض جائز أن يؤخذ إلا إذا ما وجدوه أكثرا وقيل إن جاء الأخير يعزل

بقدر حقه وكانوا عن يد بحجة أو كرهوا أن يغرّموا محتاجه جميعه متمما يستعملنها بعد أن يتمما من أجرها مفرمه الموصوفا حصته منها كما قد حصل لا يتعرضن لها بل يترك وقد أراد من له سهم يحق ثم يرده إلى حيث وجد للشركاء من نصيب علما وهو الذي أحبه أن يفعله وكان ذاك من قديم يفعل ماء من النهر الذي قد ذكرا حيث أراد إن أراد منعهم لموضع فيه الرحي أن يحذرا أن يطحنوا كالبالغ الكبير به ولا نكر ولا تخالف إلا إذا كان صلاحا للرحى وقد تأذى منه من كان قرب بان على الجيران ضر وأذى ضرار في الإسلام عن خير الملا تلك الرحي من الحبوب مختفى بحكم عادة جرت في مثل ذا مما به العادة والعرف جرى ما قد رأى بجانب وينتقل

يتركه ليسـلمن من شأنه  
عدل صواب ما به من مين  
بعضهم بيعا وبعضهم أبى  
وتقسم الغلة بالتوزيع  
صالحها يكون قبل القسمة  
والحائك الحداد والنجار  
إذا عليهم جارهم قد رفعوا  
فلينظر المدول في إذا الامر  
فالضر عنهم يصرفن عند ذا  
فليتجاوروا على الإحسان

ومع فراغه غفى مكانه  
قال خميس وكلا القـولين  
والشركاء في السرحى أن طلبا  
فليس من جبر على البيوع  
ومن جميع ما لها من غلة  
وقيل في الصائغ والصفار  
وغيرهم من كل من قد صنعا  
ومنهم قد اشتكوا للضرر  
فإن رأى المدول ضرا وأذى  
لا يحمل الضر على الجيران

### الموات بين المنازل والأموال

ما بين أرضين بهن اتصالا  
وقد أرادوا فيه للعمارة  
فإنما ثلثاهما للعليا غدا  
قال هنا بعكس ما تقـدما  
وقيل للعليا الذى بها استوى  
تقوم والسفلى كذاك جعل  
فإنه بينهما نصـفان  
وذا هو الأكثر عند العلما  
واحد منهم له لا يملك  
فحكمه على خلاف قد ذكر  
له فلا يعترضن عليهم  
كذا إذا ادعى له كلاما

وفي الموات إن يكن قد حصلا  
إحداهما أعلى من الثانية  
فإن يك الموات قد تساندا  
والثلث للسفلى وبعض العلما  
والقول بالتنصيف بعضهم روى  
من أرضها وما بدونه فلا  
وما بقى من بعد هذا الشأن  
قال خميس بعد ما تقـدما  
وقال بعض يوقفن ويترك  
وما به ينبت نخلا أو شجر  
فإن توافقا على أن يقسما  
وقيل من قد ادعاه منهما

فإن يكن أحضرها مبيناً  
كان به الشهود قد تكلموا  
لا يخلطونه واحداً بماله  
لرجل وبين مال رجل  
وقيل للمال الذي له يلي  
بحاله ولا يصح يملك  
فلو يقول قائل فيما ذكر  
من ذين أنه به صار أحق  
لأنما حكم الموات ما ذكر  
يفضى أو الجبال والظهران  
يليه من خرابه لن يحرمها  
تقدمت عمارة وتقلما  
فيه لإنسان هناك توجد

فالمدعى يطلب منه البينة  
فإنه يحكم فيه حسبما  
أولا فذاك يترك بحاله  
وهكذا إن كان بين منزل  
فقيل بعضهم لرب المنزل  
وقيل نصفان وقيل يترك  
ولا أرى هذا صواباً في النظر  
بأن من كان إليه قد سبق  
لكان ذا وجهاً سديداً في النظر  
وإن يك الخراب للوحيان  
فكل مال هاهنا أولى بما  
إن كان ذلك الخراب فيه ما  
لأحد من الوري ولا يبد

### المفاسلة

أن يفسلها بثلاث مثلاً  
فإن يكن قد مات من قبل الأجل  
فإنه لا شيء للفاسل قط  
إذ فسله قد مات من قبل الأجل  
فإن للفاسل أيضاً حصته  
يعمل من زرع ومن غرس نشأ  
إلا بأمر واضح لن نجهله  
أرضاً له معلومة لها يرى  
لأجل يعلم ما بينهم

ومن يكن أعطى فتي أرضاً على  
فمات بعد فسلها ما قد فسل  
أي وقتهم ذاك الذي قد اشترط  
في هذه الأرض التي لها فسل  
وإن يمت من بعد وقت وقته  
من تلكم الأرض وفيها ما يشأ  
وأنه لا تثبت المفاسلة  
وذاك أن يعطى امرؤ لآخر  
ليفسل فيها تخيلاً تعلم

فإن يكن صح اتفاقهم على  
فإن هما من بعد ذا تخالفا  
فإن قول صاحب الأرض سمع  
أو ناقصا عن ذلكم أو أكثرا  
والقول قول فاسل على الأجل  
مع اليمين وإذا ما النخل  
من قبل ما أن ينتهى النخل إلى  
فبلخيار فاسل النخيل  
أو تبلغن حدا به الشرط انبرم  
وإن يشا أن يتركها وما  
وإن تمت من بعد ما صارت إلى  
فهاهنا يكون للذي فسل  
وهكذا مقالهم في التين  
كمثلما بيانه تقدا  
وأنه إن لم يكن بينهما  
حد إلى وقت وخصوص وصفا  
فإن في ذلك خلفا نقلا  
للفاسل العناء فيه فرضا  
وبعضهم يقول يرجعان  
والشرب لا يثبت للذي فسل  
وإن تامما على شيء لهم  
وإن يكن من النواشى قد ثبت  
فإن للفاسل منها حصته  
وإن يك الفاسل يشترط على  
أو تحمل النخل فهذا الشرط لا

هذا فثبت كما قد جملا  
ولا بيان يوضحن ما اختفى  
بأن للفاسل ثلثا أو ربع  
مع يمينه على ما ذكرنا  
أو حد مقدار الذى كان فسل  
مات متى ما قد أتاه المحل  
حد تشارطا عليه أولا  
إن شاء أن يعيد للفاسل  
ويأخذن ما عليه الشرط تم  
له بتلك الأرض شيء علما  
حد عليه شرطهم قد جملا  
نصيه من أرضهم كما جعل  
والموز الأترنج والليمون  
في النخل في العقد الذى قد أبرما  
في ذلك الفسل الذى قد علما  
وأجل من الزمان عرفا  
بعض يقول إن هذا جهلا  
إن نقضا أو واحد قد نقضا  
لسنة البلاد في ذا الشأن  
إلا بشرط قبل ذاك قد جعل  
مما يكون الجهل فيه فهو تم  
شيء يهذى الأرض أيضا وثبت  
إن وقعت في أرضه مثبته  
ذى الأرض أنه لها قد يأكل  
يثبت للجهل الذى قد حملا

إلا إذا عليه قد تمامما      وأثبتناه مثلما قد رسما  
وإن يكونوا جعلوا للمأكلة      وقتا دروا آخره وأوله  
فإن ذاك ثابت وليأكل      لها إلى ميقاتها المؤجل

من يفسل ويزرع ويعمر أرض غيره بسبب أو غير سبب

ورجل عن ماله تغييرا  
شارك إنسانا على زراعة  
ومذ أتى الغائب لما يرضى  
فاجعل له في ذلك التخيرا  
مع العنا وما عليه غرما  
وإن يشا أن يترك الزرع لمن  
كراء أرضه كمايكريها  
وجاء عن محمد بن خاند  
عن ولد يزرع مال الوالد  
فهلك الوالد والابن معا  
بأنما الأرض له فأنكرا  
قال أبو محمد زرع الفتى  
في مال والد له من حجة  
إلا إذا ما الابن كان يدعى  
بأنه له وليس ينكسر  
فإن ذاك يثبتن الحججا  
والزرع واستغلاله للمال  
بدون دعوى منه للأصل فلا  
ولا لوارثيه بعد ما هلك

فجاء بعض من له قد قربا  
أرض الذي غاب عن المحلة  
يمن أتى ويزرع عن الأرضا  
إن شاء أعطى الزارع البذورا  
وأخذ الزرع له متمما  
يزرعه وللكراء يأخذ  
بقيمة من العدول فيها  
قال سألت لأبى محمد  
أو يستغل ما له من عاضد  
ووارث الابن أتانا وادعى  
من ورث الوالد ما منهم جرى  
للأرض واستغلاله لن يثبتا  
ولا لوارثيه مهما يمت  
للمال في عهد أبيه الأروع  
والده لذاك أو يغير  
له ووارثيه إن موت فجأ  
في عهد ذاك الوالد المفضل  
يثبت حجة له وتقبلا  
وأصل هذا المال فهو دون شك

ررعا عليه حاضرا قد حاز  
ووارث من بعده إذا افتقد  
يكون من حق له فيها حلا  
لزوجته وينفق الثمين  
غير ادعا منه عليها أولا  
دعواه في حضرتها وتنكر  
فيما لديهم يتبعن الأصل  
عن أصله الذي عليه لم يزل  
أرضا فحكمها لوالد علا  
بعمل له غدا مساعدا  
كانت فإنها تصير لهما  
ببلا عطية وإقرار عقل  
فيها سواء دون ما تمويه  
ثم أراد بعد وقت قد غبر  
ف قيل ذا ليس له لو جأرا  
بغير ما شرط مع الأعمال  
بينهما! تقاوض قد باتا  
أو يبين فكل ما قد يذكر  
كعامر بسبب تعيينا  
من زوجة قيمة ما قد أنفذا  
والفصل والذي به قد جاء  
لوارثيه فيه شيء علما  
وبعضهم فرق في القضية  
بأنما أخت له أقسرت  
وبالذي في مالها قد فسل

لوالد ووارثيه — لا  
فإنما الزرع يكون للولد  
وغارس في أرض زوجة فلا  
إذ الحليل لم يزل معين  
وغاسل في مال أمه على  
بحضرة منها ولا تغير  
فالمال للأم لأن الفسلا  
حتى يصح أنه قد انتقل  
ورجل وابنه قد فسل  
لأنما الابن يعين الوالدا  
إلا إذا ما الأرض ما بينهما  
ومن يكن في أرض والد فسل  
فإنه ووارثي أبيه  
ورجل في مال زوجة عمر  
منها الذي كان به قد عمرا  
إذ كان عامرا لهذا المال  
وقيل في الزوجين مهما كانا  
فيفسلن في مالها أو يعمر  
يصير للزوجة فالزوج هنا  
له الخيار إن أراد أخذا  
وإن أراد أخرج البناء  
وإن يمت ولم يحاكمها فما  
والقول في الأم كمثل الزوجة  
ومن أتى مدعيها في حضرة  
له بشيء من أصولها فلا



فأنكرت وأحضرت بيانا  
لكن أخوها للنخيل فسلا  
بأنهما المال لها لا تعلم  
وأنه إن كان هذا فسلا  
وقد أقرت بعد ذا بالفسل نه  
ثم الخيار للفتاة إن تشا  
وترجعن على أخيهما قيمته  
وإن أرادت أمرته يـقـلـع  
وإن يكن برأيها الفسل جرى  
لكن على شرط تقول سطرًا  
كان له الخيار إن شا قلعا  
وإن به شيء من القرباب  
وإن يشا فليأخذن منها القيم  
وإن تكن ردت له اليمينيا  
بأنهما الأرض له بما وقع  
وأنه ما يعلمن لها بحق  
ورجل غاب وقد توقعما  
ومنزل له وفيه سـكـنـا  
فقدم الغائب من غيبته  
فمال بينه وبين المال  
فقيـل من في يده شيء يرى  
فإن بين غائب في المسألة  
فإنه أولى به وإن أتى  
بنيـة بأن هذا المـالـا  
وإن يك الغائب فيه بينا

بأنما المال لها عيانا  
فتحلفن بربها الذى علا  
فيه بحق لأخيها يرسم  
بدون رأيها له وعملا  
لفسـله له الذى قد فسـله  
أن تأخذ الفسل الذى هنا نشا  
أى قيمة الفسل الذى قد أثبتة  
لفسـله من أرضها وينزع  
وقد أقرت وله لم تنكرا  
بينهما وقولها قد أنكرا  
لفسـله من أرضها وانتزعا  
يعلق رد المثل للأرباب  
لفسـله فى يوم ما القاضى حكم  
فليحلفن قسما مبينا  
هناك من إقرارها وما سمع  
فى الأرض من بعيد لإقرار سبق  
شخص على مال له فزرعا  
وأكل المال سنينا علنا  
وشاء أخذ ماله وبيته  
والبيت قائلًا بأن ذا لى  
فإنه به يكون أجـدرا  
فى المال والبيت بأن ذاك له  
من فى يديه المال كان ثبتا  
له فإن اليد أولى حالا  
بأنما المال له وبرهنا

وجاء من في يده قد حصله  
كان الذى أقام أن المال له  
إلا إذا أقام البيان إنما  
ويدعى له ولا بغير  
فإنما ذو اليد في ذى الصفة  
وجاء عن أبى الحواري الأجل  
ثم ادعى الفسل وجاء لهم  
كانوا رأوه حينما الفسل فسل  
وصاحب الأرض مخير إذا  
وإن يشا يتركه يقطعـه  
وقد أتى عن أزهر الحبـد الأجل  
أو بينين عليه فالذى فعل  
وقيل لا إلا إذا من أحدثوا  
وقيل موت محدث عليه  
ما بقى المحدث حيا ومتى  
فللذى كان له قد ورثا  
عليه أو وارثه فيما فعل  
يأكل هذا المال أو يثمره  
فذا له يد لهذا الشأن  
بأنه يعملـه قد وجدا  
قال ابن محبوب الرضى من فسل  
فذلك الفاسل بالتخيير  
وإن يشا أن يأخذن القيمة  
وإن يكن بغير إذن فسلـا  
إذا أراد يأخذن الفسلـا

بحجة واضحة بالمأكله  
أولى به ممن أتى بالمأكله  
يأكله هذا وذاك علما  
هذا الذى غاب وليس ينكر  
أولى بهذا المال بعد الحجة  
في رجل لمال حاضر فسل  
بحجة فشهدوا أنهم  
فصاحب الفسل له الفسل جعل  
ما شاء أعطى قيمة الفسل لذا  
من أرضه فإنه ينزعـه  
أن يفسلن رجل على رجل  
يكون مثل الادعاء على الرجل  
عليه مات أو يموت المحدث  
ليس بحجة على بنيـه  
مات الذى أحدثه وأثبتا  
حجته على الذى قد أحدثا  
وإن يكن قد صح إنما الرجل  
قد كان أو يفرس أو يعمـره  
أما إذا ما صح بالبـيان  
فإن ذاك لم يكن له يدا  
في أرض إنسان بإذن قد حصل  
إن شاء أخذ فسله المذكور  
يأخذها كاملة مرسـومه  
لصاحب الأرض الخيار جعلـا  
بقيمة له تكون عدلا

وإن يشأ أن يأمرن من فسلا  
وإن يكن بجهله قد فسله  
ثم استقبان أنه لأحد  
فليخرجن صرمة ما أمكنا  
مكانه تريا إلى أن ترجعن  
وإن يك الإخراج ما في المكنة  
كمثلها وما عليه غرما  
ورجل لصرمة كان قلع  
وبعد ذا في أرضه لها فسل  
وفاسل في أرض غيره بلا  
أو منحة أو سبب له يقع  
فإن ذاك غاصب وقد أتى  
ليس لغاصب لأصل عرق  
وقد حفظنا إنما الأرض بما  
ولا غناء أبدا للزراع  
بأن يردوا بذره الذي ترك  
أما البناء والفسل فالتخير  
إن شاء أن يأخذ ما قد فسلا  
كمثل ذاك الفسل يوم فسله  
وإن يشأ يأمره أن يقلعها  
ويرجعن في أرضه ترابا  
وهكذا حكم ببناء جعله  
وما له يذر ولا بناء ولا  
من خشب يوضع في البناء  
وذاك كله لرب الأصل

بقلعه فذاك وجه قد حلا  
أو سبب يظن أن ذاك له  
أو استحق منه بعد أمد  
له بأن يقلعه ويدفنها  
بقعته كمالها الذي زكن  
كان له مكان كل صرمة  
وقد عنا يأخذ ممتما  
ما بينه وبين أيتام تقع  
فلليتامى سهمهم فيها حصل  
قعادة ودون إذن حصلا  
أو قد بنى أو أنه فيها زرع  
عن النبی الهاشمی مثبتا  
ولا غناء قط يستحق  
فيها لأهلها من الزرع نما  
لكن عليهم في مقال شائع  
وقيل إن البذر في الأرض هلك  
لصاحب الأرض به يصبر  
في أرضه ويعطين الفاسلا  
فإن ذاك الأمر في الأحكام اه  
لفسله لو صار نخلا أرفعا  
مثل الذي بقلعه قد غابا  
وقال بعض إنه لا فسل له  
حق ولا ما كان قد تحصلا  
أو خشب يجعل للغماء  
لأن هذا غاصب مستعلى

وليس للغاصب حق قد عقل في خبر يروى لخاتم الرسد

### الفلوات والصدارى والانتفاع منها

لعن على من قطع السدورا  
ما قاله نبينا فذاك حق  
فذاك ملمون ولا إنكار  
صلى عليه ربه وشرفا  
سدر الناس دون إذن وقعا  
فهو الذى اللعن عليه حتما  
على موات لا يربه أحد  
بثمر له إذا ما أثمررا  
هذا لمعنى نهى سييد البشر  
بأنما النهى الذى قد رسما  
يسوغ هذا عنيدنا لو نقلنا  
وللعموم حكمه الذى علم  
عن ابن هاشم الفتى المبرز  
على فتى غيلان ضيفا ووصل  
لجمل المنير سددنا بعلم  
يقول للقاطع أكثر للجمل  
أو غيره ممن هناك يوجد  
وقد أجابه منير ونطق  
من السدور وهو فى الموات جا  
كراهة فيه لمن قد فعلا  
ساق مقالهم كما قد رسما

وقد أتى عن أحمد مأثورا  
وقال غبران بن صقر ونطق  
وكل من يلغنه المختار  
فإن يكن قد قال ذاك المصطفى  
فغندنا ذلك فيمن قطعنا  
وقد عدا عليهم وظلما  
وقال بعض إنه سدر وجد  
ينتفعن الضعفا والفقرا  
واستقرب الشيخ خميس الأبر  
قال وأما قول من تكلمنا  
فى سدره مخصومة جاء فلا  
لأن هذا اللفظ لفظ قد يعم  
قال وقد روى سليل محرز  
إن منير المرتضى كان نزل  
وكان هاشم الرضى يقطعن  
قال وقد كان منير الأجل  
فقال نجل هاشم محمد  
أليس قطع السدر مكروها بحق  
بأنما المكروه ما قد خرجا  
أما الذى يملكه الناس فلا  
قال خميس المرتضى من بعد ما

نحن نقول في الذي تقدماً  
مخصوصة أو كل سدر حصلا  
وغيرها من سائر الأشجار  
وقد أجازوا القطع للمذكور  
ما كان مربوبا وملكا ثبتا  
فيه ولا منع عليهم يعرف  
ونحوه من شجر كان مظل  
في الطرق كالسدر به النهى استقر  
بخوصه وتمر له طلع  
ينتفعن بما لهذا من ثمر  
وكل ما كان كهذا الحال  
من الخرابات التي حولهم  
ومن أروض غير ما مربوبة  
مسكنهم ويقطعون الشجر  
فإن يكن ذاك يضر بالشجر  
فلهم المنع لهذا الصفة  
ما لم يكن يحمى من الأشجار  
في قطعه ويبيعه للناس  
دعوى به من زمن قديم  
فإن قطعه لذاك ممتنع  
يجوز قطعه بلا تناكر  
وصار للأرض قريبا يجري  
فقطعه لمن أراد لا يذم  
لأنه كالغير في الإباحة  
ناس ولا يحمونه في الحال

هذا يدلنا على صحة ما  
لو كان ذاك النهى واقعا على  
لكانت النخل بلا إنكار  
أشرف من شجرة السدور  
والانتفاع جائز به متى  
وأهله فلهم التصرف  
والقول في الشوع وفي البوت المغل  
وما به ينتفعن من يمر  
كذلك نخل قد نشأ وينتفع  
وقد أجازوا لضعيف مفتقر  
وورق السدور للغائبان  
وجوزوا بأن يجز العظم  
ومن جبا لهم ومن أودية  
وجاء في الأعراب من حول القرى  
لغنم أو إبل أو البقر  
وهو مرافق لأهل القرية  
وجاء قول عن أبي الحواري  
ويمنعن فلا نرى من باس  
وكل ما قد سبقت لقوم  
وهو لهم فيه حماية تقع  
وشجر الصحراء والظواهر  
وما تطأ من غصون السدر  
مما تناله الجمال والغنم  
ما لم يضر قطعه بالسدر  
والغاف مهما ينبتن في مال

فإنه لا بأس أن ينتفعوا به إذا لم يك مما منعوا  
والانتفاع بالذى قد ذكروا وكان ثابتاً بأموال الورى  
فلا أراه جائزاً بلا رضا إلا على تعارف وقد مضى

### الأودية ما ينبت فيها وأحكام الموات

وجاء فى الوديان قول ذكروا والثان منها خارج فما خرج وإنها لسبل الله ترى وكل من يغرس نخلا فيها فلا يجوز لسواه قطعها إلا بإذن منه كان أتى والحكم فى الموات من أحياء وقيل لا يمنع من ذاك أحد من الغنى والفقير مثلاً وقال بعض العلماء إن ذا أما التى تكون ما بين القرى وأنه ليس لمخلوق بأن وقيل فى الغارس والذى زرع إن كان ذا فقر فهذا أجدر أما التى بين القرى فقيلاً وقال بعض إنه سبيل وأما السيل فهى لا تحول وكلما السيل على أرض أتى أن يجبسوا ذلك عن أرضهم ولو أرادوا رده عنهم إلى

بأنها ضريان ضرب فى القرى حكم الموات حكمه كيف اندرج فكل ما تنبته للفقرا أو شجرا أو يزرعن عليها أن يأخذن نخله أو زرعاً إذ حكمها كالحكم فى الموات فهو له من دون من عباده يأكل منه غارس ومن يرد سواه من كل مباح حلاً بالفقرا يخص فيهم أنفساً فإن كل ما بها للفقرا يحدث فيها حدثاً ولم يكن فيما عن القرى بعيداً قد وقع من غيره بما هناك يعمر بأنه من غيره لأولى وغيره من فقراء جاءوا عن المجارى حيثما تتصل فلم يكن لأهلها قد ثبتا وأن يردوه إلى غيرهم أرض وقد كان عليها أولاً

لأنما السيول إذ تتحدر من قبل الله فحيث انتحت لكنها حيث تؤم تتحرك وإن تكن قد حفرت وأوقعت وقد أراد دفن ما قد حفرت فذاك جائز له إذا أحب هذا الذي قد ذكروا في الأثر وقد أتى الآخر ناقلا لما حتى الإمام السالمى ذكرنا وإن في كلامهم إشكالا بل إن فيه لتناقضا ظهر فإنهم قالوا بأن السيل لا عن حيثما أم ولو أرادوا وبعد ذا قالوا إذا الوادى حفر فجائز له بأن يحفر ما وجائز أيضا له أن يدفنا والدفن والحفر الذى قد ذكروا إذ دفنه وحفره قد أصبحا ولا أقول إن رده إلى يحجر للذى أتاه الضر لو فثق السيل من المجرى إلى ألا يجوز لأخى الأمـوال ويرجع الوادى إلى مجراه هذا الذى أراه فى ذا الباب وإن تكن بدفن إنسان وجسد

مأمورة مقهورة تسير فلا يحال بينها والوجهة فى أى موضع عليه تسلك ضراً بشخص وعليه ضيقت أو حفر ما قد دفنت ودمرت ولا يحال بينه وما طلب دونه الأول فى الدفاتر دونه أو لهم ورسما مقالهم وأنه ما حررا وأى إشكال ولن يزال يعرفه من فيه أعمن النظر يجوز أن يصدد أو يحولا ردا لحيث الموضع المعتاد وأنه أوقع فى شخص ضرر قد دفن الوادى له حين طما ما حفر الوادى وما قد كونا فهو الذى عنه قبلا زجروا ردا لذاك السيل عن حيث انتحى مجرى وقد كان عليه أولا منه فإن رده لا ينكر مال وفيه ضرا قد أنزل بأن يسد الفتق فى ذا الحال ويصرفن ضررا أتاه أرجوه أنه على الصواب أو حفرة قد انتحت على أحد

وكان حيا من لـذاك أـحـدثا  
يرد مجرى السيل مثلما سبق  
قال خميس لا نرى بأن ترد  
وإن يكن ذلك لما يطلب  
فإنه لا يلزم من ورثه  
وقيل غيم قد أتى لشجرة  
أحدث فيها لطوى وفسل  
فلا يجوز غمله وما زرع  
وحامل تربا من الوادى فلا  
ما لم يكن يجرح أرض الوادى  
ولا يجوز تـرـر عن الأودية  
أما التى خارجة عن القرى  
لأحد فزرعها يجوز  
والنخل فى أودية بين القرى  
وإن يكن ذلك فى أودية  
فإن ما قد أثمرته يجتنى  
والنخل فى الطرق فما قد أثمر  
وكل ما قد ينبتن فى الوادى  
قوم ويأخذون منه الغللا  
فإنه للفقراء قد رجع  
فإنه يعطى لأهل الفقر  
وقيل إن الأغنياء لهم  
إن أزيلا كان ذاك الوادى  
وأنت تدري فى الذى تقـدـما  
لخارج عن القرى وداخل

يلزمه بأن يرد الحدثا  
وإن يك الحدث مات وزهق  
وهى كحالها الذى الآن وجد  
إليه حتى ذاق طعم العطب  
من آله يرد ما قد أحدثه  
مسيلة واقعة فى البلاد  
فيها وأشجار أو زرا قد جعل  
فإنه للفقراء قد رجع  
عليه بأس فى الذى قد فعلا  
فيحدث الضرر فى البلاد  
وهى التى وسط البلاد جائيه  
وليس فيها عمران ظهرا  
ذارعها بزرعه يفوز  
ما أثمرته راجع للفقرا  
خارجة عن القرى فى جهة  
منه الجميع من فقير وغنى  
كذلك أيضا حكمه للفقرا  
وكان ذا النابت فى أيادى  
ويدعون أنه ملك حـلـا  
فإن يكن به غنى ينتفع  
قيمته كاملة بالحصـر  
ينتفعوا به كمن سـواهم  
وجريه فى الموضع المعتاد  
بأنه الوديان كان قسـمـا  
وكل واحد بحكم حاصل



وشجر في مسجد ما أثمر  
وإن يكن ليس له من ثمن  
لأنه مثل المباحات وما  
وكلمنا على الطريق قد نبت  
قال أبو محمد كل شجر  
أو في القبور أو بواد فالثمر  
والأغنيا إن منه شيئا أكلوا  
قال علي المرتضى ابن أحمد  
وكل ما ينبت في القبور  
والنسي أقول إن ما نبت  
لأن بقعة بها المسجد حل  
لأن أهله الأولى قد عمروا  
فكيف ما ينبت فيه يصرف  
أما الذي على القبور فنبات  
ورجل لنخلة كان وجد  
فليس من بأس على من قد أكل  
لأنما الموات لله العلى  
وحطب مع الجناس من أوديه  
كذا سماد حمل الوادى فلا  
وفي الذى أحيا لأرض تقع  
فقل ذلك جائز إذا جعل  
وإنما يمنع من ذلك الضرر  
بمال غيره من الذى علا  
وقال بعض لا يجوز يعمر  
فتركن للممر الماء

يباع في صلاح مسجد الورى  
فلينتفع به الفقير والغنى  
كان مباحا فسوافيه هما  
للفقراء دون الأغنيا ثبت  
في مسجد أو جائز الطرق ظهر  
للفقراء وحدهم قد انحصر  
قيمه في الفقراء تجعل  
ما ينبت في مسجد للمسجد  
فإنه يصرف في الفقير  
في مسجد فهو له حكما ثبت  
فتلك للمسجد دون ما جدل  
لمسجد ذاك المكان صيروا  
لغيره ذلك ما لا أعرف  
أقول في صلاحها ذاك أتى  
في موضع لا تنسب إلى أحد  
منها غنيا أو فقيرا الرجل  
وكلنا عباده عن كمال  
ومن جبال جائز أن نأتيه  
بأس لمن يأخذه من الملا  
في الوادى ما بين القرى ويزرع  
ذلك في قرار واد متصل  
وذاك خوف أن يكون قد أضر  
عنه وما قد كان منه سفلا  
شئ من الوادى ولا يغير  
بحاله الذى عليه جائز

فإن يكن يزرع فيه زرع  
وإن للزارع من ذلك العنفا  
وقال بعض العلماء الأقيال  
ذاك الذى يشتملن عليه  
للنصف منه وممر الوادى  
وبعضهم قال لكل منهم  
وبعضهم يقول إن الوادى  
قلت وينبغى بأن ما نبت  
تفريعه بحسب ذى الاقوال  
جميعه أو ثلثه فيحكمكم  
وإن يكن رما لأهل البلد  
فكل ما ينبت فيه يقسم  
وكما يفشى له السيل فلا  
ولا بصاروج . وليس لهم  
غير جمع الماء على الجيران  
إلا إذا ما كان فيما قد سلف  
وقد أتى عن عمر بن القاسم  
بأنما الوادى على التحقيق  
ليس يجوز لامرئ أن يحدثا  
وجاء فى قول رواه الراويه  
سبل الإله ربنا لمائه  
قيل له أحدث فى الأودية  
فقال لا نرضى الذى قد عدلا  
وكل من يأكل شيئا منه  
وكل ما من سدر واد قد سقط

فزرعه للفقراء راجع  
وكل ما أنفقته وكونا  
بأن حكم الواد حكم المال  
لكل مال منه ما يليه  
فيه كنهر فى سواق بادى  
لثالث الوادى بذاك يحكم  
جميعه رم على البلاد  
فى الوادى من نخل وأشجار ثبت  
فإن يك الوادى لأهل المال  
بأن ما ينبت فيه لهم  
فإن حكم الرم يعطى فقد  
قسم الرموم وهى ما قد تعلم  
يبنى بأحجار وضفر قد علا  
كبس بطين وتراب يعلم  
فيحدث الضرار من ذا الشأن  
فيه بنا فليقتفوا فعل السلف  
وكان من أعلامنا الأقدام  
بكون مثل جائز الطريق  
فى جرى ذاك الواد قط حدثا  
عن ابن محبوب بأن الأودية  
إذا له أنزل من سمائه  
ناس ويذكرون بالمعدالة  
لهم وأنه حرام حظلا  
فى الفقرا عليه يجمعلنه  
فاكله حل لمن له لقط

من أغنيا إن كان في العرف جرى  
وإن يك الوادي بجانب البلد  
ليس به عمارة فلا نثرى  
وقيل في أرض على صفاة  
وبقيت تلك الصفاة ما بها  
أولى بها وملكها إن طلبا

بأنه لا تمنعنه الفقرا  
والجانب الثاني خراب قد وجد  
بأسا على من جاءه وعمرا  
فاجتاحها من ثم سيل آتى  
ترب فإن حكمها لربها  
أن يعمرن لها وأن يتربا

### الصحارى والجبال

وجاء للمبعوث هادى الأمة  
وأن من أحيا مواتا فهو له  
وذلك الموات حسبما رسم  
ضرب موات عامرا قد كانا  
وبعد ذاك ذهبت عمارته  
فإنه لأمله لا يملك  
وغير ذلك الموات فهو ما  
عليه ملك لامرئ ويعرف  
وهو سواء كان ملك حلا  
فتلك أرض للمليك القادر  
وبعضهم قال الموات كلما  
كمثل من يأتى إلى برية  
غبينين فيها بنا أو يحفر  
أو أنه يخرج منها فلجا  
ولا يجوز لامرئ ولو كبر  
فلا حمى قد جاء في المنقول

بأنما الأرض لرب العزة  
في خبر تداولته النقلة  
في أثر الأصحاب قسمان قسم  
في زمن الإسلام واستبان  
فصار ميتا إذ ذوت نضارته  
إلا بإذن منهم فيترك  
لم يك في الإسلام قد تقدا  
ولا عمارة به وتوصف  
من قبل إسلام عليه أم لا  
ولرسوله الأمين الطاهر  
لم يك فيه أثر تقدا  
ليس بها من أثر العمارة  
بئرا بها أو يزرعن ويعمر  
فهو له ما قد بنى وأخرجا  
أن يحمين أرضا ولا يحمى شجر  
إلا لربنا وللرسول

وفي رواية لأهل الظاهر  
ولم يكن يدخل في العطية  
وفي الموات ليس من فرق وجد  
وبين ما قد كان منها يقرب  
ولم يفرق بعض من تقدا  
وقد روى خميس عن أبي الحسن  
فهو مباح للفقير والغنى  
إلا الذي قد كان أحياء أرضا  
قام إليها فسقاها وزرع  
والأرض فيها صفة الأحياء  
لأجل ما في الذكر كان جاء  
يحيى به للأرض من ممات  
ومن يكن قد ادعى الفقرا  
فإنه لا تقبلن دعواه  
وغاصب ماء به قد أحياء  
لكن عليه للذي منه غصب  
وذا هو الأكثر في الإفتاء  
قلت ولو يقال إن ما عمر  
لأنما الحرام ما له أثر  
فتلكم الأرض على حالتها  
قال أبو محمد وقد رفع  
قد قال من أحياء لأرض ميتة  
ومن يك اصطاد لصيد فهو له  
يعم كل صائد وكل من  
قال ولم يخص فيه مسلما

ثم لكم من بعد ذكر الطاهر  
من كفروا بالله رب العزة  
بين موات من عمارة بعد  
فإن كله موات يحسب  
بين أولى الذمة مع من أسلما  
ما ينبتن في موات قد زكن  
ليس لواحد على تعين  
ميتة وقد رآها بيضا  
فهي له والغير عنها يمتنع  
إصلاحها وسقيها بالماء  
ينزلن من السماء ماء  
فالماء أصل هذه الحياة  
بأنها ملك له قد صار  
إلا بتبيين إذا أتاه  
ميتة فهي لمن قد هيا  
قيمة ذاك الماء مثلما تجب  
وبعضهم قال لرب الماء  
فإنه عمارة لا يعتبر  
وليس للغاصب عرق في الأثر  
كأنها ميتة في وقتها  
عن النبي الهاشمي المتبع  
فهي له كذلك في الرواية  
قال فإذا الذي روته النقله  
أحياء لأرض ميتة ممن يكن  
من كافر بل إنه قد عمما

والشافعي قال مهما اصطادا وإن يكن ليتة قد أحييا وقاطع للشجر الكبار ولم تكن مما يربه الملا وليس من غرم عليه يذكر وإنما يمنع قطع ما ذكر وفي جناة وبها عمار فإنها ممنوعة حتى يصح أما إذا لم يك فيها أثر فإنها لمن إليها قد سبق وقال بعض إنها لمن غدت وقال بعض العلماء النجد وقال بعض العلماء تترك قلت ولا وجه لما قد ذكرا وكونها ينتفعن منها الوري وأن هذا القول أيضا نقلا وفي الموات كله إذا أتى لكنما الأصح غير ما ترى فذلك المجهول من أموال بل بعضهم يجعله في الفقرا وفي الجدار أن به أديرا فقال بعض العلماء بد وقد مادام قائما وإذا ينقلع كماله أي الذي قد كانا وقد مضى ما قيل في الخطار

معاهد صيدا له قد عادا تؤخذ منه ليس يعطى شيئا من جعلت لمنزل المزارر تلزمه التوبة مما فعلا فالأصل في ذلك ليس يحجر إذ قطعه بالنازلين قد يضر ولم يكن يدري من العمار مالهما من الوري ويتضح عمارة من قيل ذاك ينظر من الوري فإنه بها أحق أمواله محيطة بها بدت بأنها رم لأهل البلد بحالها ولا يصح تملك لأنها ذلك تعطيل جرى أحسن من تعطيلها كما ترى في كل ما مالكة قد جهلا بين أروض لأناس ثبتا وعمل الناس عليه قد جرى لم يبق متروكا كهذا الحال ودولة الإسلام بعض صيرا على موات لم يكن معمورا قيل على ما تحته فحسب يد ويذهبن فالموات يرجع تحت الجدار بعضهم أبانا فألفت إلى ذلك للأنظار

وفي الخراب إن يكن قد وجدا  
فقال بعض للعمـارتين  
بل إنه لله وحده ولا  
ما لم تكن مضرة فيه على  
ولا تصح أبدا من دعوى  
كذلك في قولهم المبين  
وقد روى عن ابن محبوب الفطن  
ما قد وطنيه خفهم والحافر  
وقال بعضهم حريم القرية  
خمس مئين أذرعاً والبعض قد  
وقيل أيضاً ما وطنيه الخف  
وقال بعض العلماء يعتبر  
قال خميس وثلاثمائة  
قال ولا أعلم فرقاً بين أن  
وقال بعض العلماء يبعد  
ويوجدن عن بعض أهل الورع  
وقيل ما لم يأت في العمار  
وغاصب ماء به قد أحيا  
فثمر الأشجار والنخيل  
وأنها حرم وبعض قالوا  
أما الكلا المباح فهو ما نبت  
وماله من ثمر ولم يكن  
وأصل ينبت في الحجران  
إذا أرادوا منعه فلهم  
ومن بنى في جبل فليسكننا

بين عمارتين ظاهراً غدا  
وقيل لا يخص أهل تين  
بأس على منتفع من الملا  
سواء فالضرار مما حظلا  
فيه سوى بينات تروى  
حكم الخراب بين قريتين  
أن لأهل البلد الذي سكن  
فهو لهم مرافق لا يعمـر  
لمن يشأ يحيى لأرض ميتة  
قال ثلاثمائة ذرعاً يعد  
وحافر وما وطنيه الظلف  
بنظر العدول ممن يبصر  
مقالنا نحن بذى المسألة  
يقطع واد أو شراج تقطعن  
عشرة من أذرع تحدد  
في ذاك قول بثلاث أذرع  
فليس من فسح ولا إنكار  
أرضاً وصار يسقيها سقيا  
تابعاً لئلهما في قيل  
إن الثمار حكمها حلال  
في المال مما ليس مزروعاً ثبت  
يرب في الأرض متى ما ينبتن  
وهي التي بجانب الوديان  
لا يؤخذن إلا بإذن منهم  
مادام قائمها له نفس البنا

فإن يكن تهـدم البناء فلم يكن لوأرثيه بعده أما الجبال أصلها فلا يقع وقيل في أودية بين القرى والنخل أيضا ويحوزه وقد ومنهم من كان ذاك خلفا فإن من بيده شيء عرف فحكمه له ولا يحلل كذا ما تدخله السيول من أو يدخلنه البحر وهو قد عرف فإن حكم هذه الأموال لا ييطان أملاكهم دخول ورجل كانت له أرض تقع وأنه أراد أن يبنى على فوق الضفر وراء الموضع وليس من ضر هناك حصلا قالوا فمهما كان ذلك الضفر لا بأس في ذاك ولا جناحا لمن أروضه بقرب وادي يوسعن منها وذا إن كان لا فإن يكن في ذاك ضر فالضرار وإن من يضفر في الجبال وبعد ذاك نزل البداة وسكنوا فيه وفيه جعلوا فذلك البناء لمن له بنى

أو زار من بنى له الفناء إلا البناء إذا أرادوا وحده ملك عليها إن ملكها امتنع ومن له فيهن أشجار ترى يمنعه عن كل أيد قد تمد عليه من أب وجد سلفا أو أنه خلفه له السلف للفقراء أخذه والأكل مال الوري وما عليه تجرين بالملك عند أحد وقد سلف لأهلها حتما بكل حال بحر ولا سيل إذا يسيل بجانب الوادي وكان متسع أروضه ليمنع التآكل في الواد مقدار ثلاث أذرع على الذي أعلى ولا من سفلا بأحد من الوري ليس يضر فإن بعض العلماء أباحا أو قرب ظاهر من البلاد يضر ذاك غيره من الملا بدون ريب عندنا مما حجر بحجر وحازه ليالى عليه مثلما لهم عادات أغنامهم من حينما قد نزلوا ما دام قائما له ذاك البناء

فإن يكن بناؤه تهـدما  
وما من السـماد قد تحصـلا  
لكن عليهم أجـرة النـزول  
قال محمد بن موسى إن أحد  
فماله أن يتعرضـنا  
لو كان في أرض مباحة وجد  
فإنها تبقى على حالتها  
لأنما ذاك دليل دلا  
قال خميس المرتضى فيما معى  
من أرضه التى له ملك تقع  
وهكذا النهر إذا ما أبصرا  
ومن رأى حجارة على محل  
بأنه ملك فلا يجوز له  
ومن أتى إلى موات وسحق  
وبعد ذا بئرا به قد حفرا  
وبعد خلاها إلى أن وصلا  
وزجر البئر وللأرض عمر  
وإن للأول أجره جعل  
والبئر للذى لها أمهى بحق  
وقال بعض العلماء الكمل  
وذلك الثانى الذى لها حفر  
إن لم تقم من حجة بوجه حق  
وليس فى الجبال ملك لأحد  
فأكله يجوز للفقير  
وتخرج الأشجار والثمار

فملكه قد زال من هذا الحمى  
فى ذلك البنا لمن قد نـزلا  
لن بنى بنظر العدول  
فى أرضه بئرا مغطاة وجد  
ومثلما كانت فيتركنا  
كظاهر لا يملكه أحد  
لا يتعرضن لها ويأتها  
على أثارة تكون قبلا  
بأن من بئرا يرى فى موضع  
فما عليه أن بها قد انتفع  
فى أرضه التى له ملك يرى  
كانت أديرت وهى مما قد يدل  
فيه تصرف لما قد حصله  
لأرضه وهاسها ثم انطلق  
وقد مضى فيها إلى قرب الثرى  
ثان فأمهى البئر حتى أكمل  
بالسقى فالأرض لساقىها شعر  
مع العنا وما عليها قد بذل  
والأول العنا وغرما يستحق  
بأنما البئر غدت للأول  
فمتطوع عليه يعتبر  
تزيل حكمها عن الذى سبق  
فكل ما ينبت فيها ووجد  
وللفنى صاحب الميسور  
والملاح منها وكذا الأحجار



وما إليه احتيج منها يخرج  
وكل من فيها لشيء عمرا  
أو أنه عينا بها قد حفرا  
فإنه له وما لأحد  
وحافز على الموات بيرا  
خلى لها الأجل داع حصلا  
وجاء شخص غيره وخرما  
فجاء من كان لها قد حفرا  
فإن يك الأول لما يرفضها  
لما من الأمر به ألما  
وصح ذاك الأمر بالبيننة  
وكان وقت تركه قدر قضا  
لا أشهرا طويلة ومده  
فإن من كان بحفرها بدا  
وإن يكن خلى لها من ابتد  
تغافلا عنها وتركها فحفر  
فالحكم في البئر له والحافر  
وإن أتى الوادى لأرض رجل  
أو كسماد أو تراب فالحطب  
أما السماد والتراب لا يصح  
والكل فيه الاختلاف قد ذكر  
أدنى إلى قول الجواز فيهما  
ونخلتان في وجين وادى  
فحكمن مثل حكم ما غدا  
فقال بعض إن منا بينهما

فليس في إخراج ذاك حرج  
مثل سواق أو بناء أثرا  
أو معدنا يخرج منه الجوهر  
يمنعه ويرفعن لليد  
وقيل إن يتمم الخفيرا  
وقصده يعود حتى يكمل  
لها وقد أكملها وتمما  
قبلا وقد أبصرها كما ترى  
لحفرها وإنما عنها مضى  
مما يكون شأنه أهمما  
أو شهرة لا تدفعن بشهرة  
حاجته التى إليها قد مضى  
من الزمان وسنيننا عده  
أولى بها متى إليها صمدا  
بها زمانا مستطيلا ومدى  
لها الأخير بعده حتى ظفر  
أجرته تعطى له تقدر  
ألقى بها كحطب وجندل  
والصخر جاز أخذه لمن أحب  
لأنه للأرض شيء قد صالح  
لكنما الأخشاب طرا والحجر  
من مثل ترب وسماد وكما  
موجودتان جانب البلاد  
على وجين النهر أيضا وجدا  
يوقف بعد أخذ حق لهما

وقيل بل لهن في ذا الأمر  
ومن يرد إحياء أرض توجد  
بقدر ما ليس ينالها الضرر  
وقال بعض العلماء يبعد  
وقيل خمسمائة من أذرع  
وسور قرية إليه يلتجى  
بناؤه يلزم للرجال  
إذا احتوى السور بهذا الحال  
لا يلزم البنيان شيئا لا ولا  
ولا رقيقا فيهم إلا إذا  
وإن تكن من قبل ذا له سنن  
أو أنه كان على أموال  
ومن يرد بينى بناء من ورا  
قالوا له بيتك يرمينا إذا  
فماله أن تحدثن عليهم  
وشجر وسط القبور ينبت  
أما الذى يكون في ممرات  
فالشجر الذى بها مباح  
لذى الغنى والفقر ما لم يكن  
وكل ما أثمر من أشجار  
مباحة على القبور يجعل  
وكل ما ينبت في أرض وقد  
فحيثما ينبت هذا الشجر  
فحكمه يكون للمقبرة  
وإن تك القبور في مال ملك

كالعاضد يتبن فوق نهر  
قرب القبور فعليه يبعد  
وهو الأصح عندنا والمعتبر  
عنها ثلاث أذرع تحدد  
وعلى هذا القول للتورع  
أهل البلاد عند خوف مزعج  
من أمروا بالذب والقتال  
على نفوس وعلى أموال  
غانية ولا صبييا في الملا  
كان بأمر سيد قد نفذ  
تقدمت فإنها تتبع  
مساجد وما كهذا الحال  
سور البلاد ثم خافوا الضرا  
ما وقع الحرب فلا نرضى بذا  
من حدث وهو يضربهم  
فإنه على معان يثبت  
وفي مباح من أروض تاتى  
للكل ما في أخذه جناح  
ينبت في قبر لهم معين  
لا تخرجن في حد الاعتبار  
في صالح القبور ما قد يحصل  
كانت على القبور وقفا من أمد  
في القبر أو في غير قبر ينظر  
لا يخرجن مخرج الإباحة  
ويقبرون فيه من كان هلك

من شجر في ذا المكان وثبت  
فهو لربه بلا نكران  
فذاك في صلاحها قد ثبتا  
أن يظا الماشي على القبور  
ففى سلوكها مقال ذكره  
على القبور فالسلوك لم يضق  
فإنما المرور حرم ياتى  
فها هنا عنهم خلاف عرفا  
بعضهم والمنع أولى للورع

بالإذن من أربابه فما نبت  
أى ما بقى من ذلك المكان  
وكلما على القبور نبتا  
وقد أتى النهى من البشير  
ومن رأى دربا تشق المقبره  
فإن يكن ذاك الطريق قد سبق  
وإن تك القبور سابقات  
وإن يك السابق لما يعرفا  
بعض أجاز للمرور ومنع

### مال الفقراء والسبيل والغائب

في المال أن للفقرا قد أوقفنا  
حالتهم ووقفهم لم يزلنا  
من غلة في شريه كما يقع  
ماء كفى لسقيه في النظر  
يناله لعدم الماء التلف  
لو هلك النخل وقد صار هبا  
يجوز عن حالتهم أن يبدلنا  
من يد من في يده تكونا  
فيه بأمر حاكم على الملا  
له وكان ثقة ومرضى  
معه طناؤه وصار يدرى  
برأى مظنى له تولى  
أن الطنا أصلح للنخيل

وعن أبى سعيدنا قد عرفنا  
أن لا يجوز بيعه وهو على  
فإن يكن ليس له ماء بيع  
وأنه إن لم يكن في الثمر  
أو لم يكن يثمر أصلا ويخف  
فلا يباع أصله ليشربا  
لأنه موقوف والوقف لا  
وجاز في قولهم أن يظنى  
إن يكن القابض قد توكلا  
أو أنه بالاحتساب قبضا  
ومن يصح من أهيل الفقر  
فالأكمل يحرم عليه إلا  
أن يثبتن في نظر العدول

وأنه على الفقير أعود  
وإن يشا القابض أن ييادلا  
فذاك في الأحكام مما يمنع  
أما على رأى الصلاح فمعى  
وإن يكن أراد يفسلن ما  
فإنه إن لم يكن تقسدا  
بأنه يكون للزرع فقد  
بأنما الفسل لهذا المال  
وإن يكن مع وقفها قد اشترط  
فلا يجوز فسلها وليمثل  
وإن تكن ذى الأرض لما توجد  
فإن من يسبق من ذى الفقر  
له بأن يمنع من قد شاء  
إلا إذا ما سنة تقسدت  
بأنها تزرع ثم تقسبم  
وهكذا أوصى بها من أوصى  
وأنها إن لم تكن لها سنن  
من يسبقن لها ويزرعنا  
فإن ما تثمره فهو له  
فإن تكن فيها الزكاة تصل  
وإن يكن يزرعها لجملة  
فحكمها كمال أهل الفقر  
وتحت نخلها إذا ما وجدا  
لا يقبل البيع ولا يصلح أن  
وللغنى جائز بلا جدل

نفعا لأنما الصلاح المقصد  
به الذى اصلح منه مثلا  
لكنه قال خميس الاورع  
قياضه ليس من الممتنع  
توقيفه في الفقرا قد علما  
مع ذلك التوقيت شرط أبرما  
وكان في أنظار أرباب الرشيد  
اصلح فهو جائز بحال  
بأنها تكون للزرع فقط  
أمر الذى أوصى بها وما جعل  
في يد قائم بها في البلاد  
لها وفيها يلقي للبدن  
يضره فيها متى ما جاء  
لها وكانت عندهم قد علمت  
ثمارها في الفقرا وتسبم  
فهي كما أوصى بها ونصا  
فإنها مثل الصوافي تجعل  
فيها لنفسه ويعملنا  
والغير ممنوع بأن يناله  
فتؤخذ مما هناك يحصل  
ذى الفقر ممن نال للوصية  
وليس فيها من زكاة تجرى  
صرم وقد صار كبيرا وغدا  
يفسل فهو جائز أن يقطع  
من مال أهل الفقر مثلما يحل

من مال غيرهم من الأنعام في  
وجاز أن تفسل أرض الفقرا  
فيما من الفسل أصاب الموت له  
ومن يكون موصيا بنخلة  
تفرقن على الذي قد وجدا  
من ساكن من أهلها أو طارى  
ويرجعن لنحوها وما قطع  
أما الذي قد قطع البحارا  
إلا إذا ما كان في غزو خرج  
يعطى من الطارين من فيها يتم  
ومن يقل بأن هذى الأرضا  
فجائز قالوا لفرد منهم  
ويمنعن من منهم قد طلبا  
لأنها صارت لكل الفقرا  
وقال بعض العلماء لا يتفق  
وإن يكن سمى لمن قد علما  
لهذه الأرض وفيها زرعاً  
لكنه عليه يدفع الكرا  
قد زرع الموز بها أو زرعاً  
ومن يكن بماله قد أوصى  
للفقرا قيل يباع والتمن  
وقال بعض العلماء يبقى على  
يوكلن فيه وكيكل قائم  
يصالحه ويقبض الثمرا  
والمال للسبيل فيه اختلفا

حكم الدلالات وفي التعارف  
من صرمها وليس من بأس نرى  
إن لم يكن ضيع فيما فعله  
تفرقن في فقرا محلة  
فيها مع التفريق ليس أزيدا  
كذلك الخارج في أوطار  
بحرا له نصيبه مما وقع  
فما له فيها نصيب صاراً  
أو أنه قد كان خارجاً لحج  
صلاته لا من بقصر ملتزم  
للفقراء طولها والعرضا  
يزرعها لنفسه دونهم  
أن يأكلن زرعها ويذهبها  
ليست لناس عينوا من الورى  
يختص واحد بها وينطلق  
بها وشخص منهم تقدا  
موزاً فزرعه له قد وقع  
مقدار لمن بقى من فقرا  
سواء فالكرا عليه وقعا  
أو ثلث من ماله إذ نصبا  
في الفقراء بعد ذاك يقسمن  
حالاته تلكها ولا يبدلا  
به على صلاحه ملازم  
منه وينفقنه في الفقرا  
فالبعض منهم للسبيل وصفا

بأنه سبيل كل خير  
فمن يقل مع موته تخيلى  
فإنه من جملة الجهول  
وقال بعض ثابت والفقرا  
وفى سبيل الله مهما قبلوا  
وابن السبيل فهو من قد سافرا  
وكل من فى يده مال حصل  
ليشتري به طعام يأكل  
بل يدفعن إليهم تمرا فقد  
مسافر مر على نخيل  
فجائز من خوصه أن ينتفع  
ومن يقل إذا فعلت هكذا  
فذاك جهول ولا ثبات له  
والأرض للسبيل لا يصح أن  
ومن يقول نخلتى ذى صدقه  
ولم يكن سمى بها للفقرا  
وقال بعض العلماء البصرا  
وهكذا أيضا إذا ما قالوا  
والمال للسبيل ليس يشتري  
أو ينفذن فى جهاد المعتدى  
وقائل إن أهلكن بسبيلتانى  
ففى سبيل الله ثم احتاجا  
فجائز بأن يبيعه وأن  
وإن يمت وهو له فيخرج  
وذاك عن مسبح البجل

وفيه قول غير ذا المذكور  
لقد جعلتها على السبيل  
حتى يسمى أيما سبيل  
مرجع مثل ذا إليهم صيرا  
فإن ذاك فى الجهاد ألا  
وقد تعدى الفرسخين سائرا  
لابن السبيل بيعه ليس يحل  
له بنو السبيل حين أقبلوا  
بعينه إن فيه تمر قد وجد  
قد كان موقوفا على السبيل  
فيصلحن نعلسه إذا انقطع  
فإن ما لى فى السبيل نفذا  
بقوله وألزموه مرسله  
تحفر آبار بها بل تمنعن  
جاء بلفظ هكذا قد أطلقه  
ف قيل لا شئ بما قد ذكرنا  
قيمتها صدقة فى الفقرا  
فى عبده فيه الخلاف ألا  
منه السلاح عندهم لو كثرا  
وليس فى حج ولا فى مسجد  
ذاك الذى فى الموضع الفلانى  
ليبيعه وطلب الإخراجا  
يأكل ما كان لـذاك من ثمن  
من ثلث المال فمنه المخرج  
وقال هاشم وموسى بن على

بأنما مخرجه قد حسبا  
والوقف للمسجد والمسكين  
دون الوصى وكذا ما أوقفنا  
إلا إذا ما كان موصيه جعل  
من أراد يجعلن نخلتـــــــــــــــــه  
فإنه يقول قد جعلت  
في موضع عينه وقفنا على  
وإن يكن قد قال هذه النخلة  
فإنها ثابتة كمثلمـــــــــــــــــا  
وقادر يستخرجن وقفنا  
ياخذ من يدفعنه في  
أو فقراء أو سبيل كانا  
لو جعل السلطان للأموال  
إلا إذا ما المال كان لأحد  
أو كيتيم منهم فما أحب  
فإنما سلطاننا الأبى  
وحسن أن يطلع السلطانا  
لينزع المال ويدفعنه في  
إن لم يخف من ذلك السلطان  
ويمنع القياض بالموقفوف  
لأنما الدرك به لا يؤمن  
وبعضهم أجاز هذا حالا  
وقد ذكرنا ذاك في مواضع  
وإن تكن دار وليس يعرف  
فالفقرا أولى بها وليس من

من رأس مال من به تقربا  
مرجعه للحاكم الأمين  
على بنى السبيل ما فيه خفا  
ذلك في يد الوصى إذ رحل  
لمسجد أو لسبيل أثبتـــــــــــــــــه  
لنخلتي وهى التى ملكت  
كذا من الوقف الذى لم يجهلا  
لمسجد عينه من جملة  
قال وما عينها ورســــــــــــــــما  
من يد خائن قد استخفا  
موضعه من مسجد مشرف  
أو غيرهم من كل وقف بانا  
في يد هذا الخائن الحيسال  
من الورى كفائب من البلاد  
له تعرضنا ولكن يجتنبه  
ولى من ليس له ولى  
على خيانة الذى قد خانا  
موضعه عند أميننا الوفى  
يجاوزن حده في الجانى  
وذاك في الحكم بلا تعنيف  
وربما يتقلبن الزمن  
لنظر الصلاح فيما قالا  
من الكتاب فلمن راجع  
مالكهما ولا عليه يوقفه  
بأس على من منهم فيها سكن

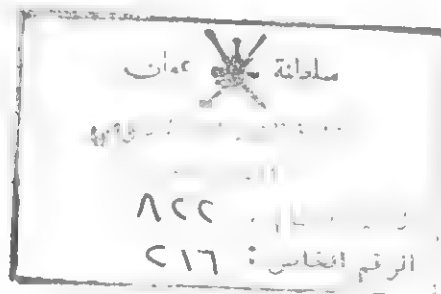
وإن يكن فيها غنى سكتنا  
وآخذ من خشب عليها  
وفي عمارها ومهما تلفا  
فإنه في الفقراء يدفع  
وبقعة في مال إنسان ولا  
فإنه ليس له أن يفسلا  
منها ولا نعلم أن أحدا  
وإنما حلل من قد حللا  
إن كانت الأرض موافقا لا أثر  
ومن يكن لقرية قد نظرا  
ولم يكن يعلم عنها خبرا  
فما له أن يتعرضن لها  
وغائب الأموال في قولهم  
فمنه مال يعرفن لناس  
لكن تغيبوا فليس يذكر  
فهي لهم موقوفة طول الأبد  
من غيرهم أن يتعرضنا  
فإن تكن عند وكيل لهم  
والثان أموال وليس يعرف  
فهذه التي بها يقال  
أو أنها تكون للائتمنة  
وقال بعض العلماء توقف  
وإنما أحب بعض القادة  
أو لذوى الفقر من الإسلام  
أولى بها من حالة الإهمال

فليدفعن للفقرا الأجر هنا  
فإنه يدفع ذاك فيها  
ذاك ولا مثل له قد عرفا  
قيمته كمثلا قد تقم  
يعرف من مالهما من الملا  
في أرضها وما له أن يأكلا  
من الوري أجاز هذا أبدا  
لمن أراد يعمرن ويفسلا  
فيها لعامر قبيل ذا عمر  
وهي خراب سقطت من الذرى  
لمن تكون قبل ذا من الوري  
بل إنه يتركها وحالها  
فهو على نوعين قد ينقسم  
هم يعرفون دون ما التباس  
وليس يدرى قط عنهم خبر  
وإنه ليس يجوز لأحد  
لها ولكن تلك تتركنا  
أو عامل فهي على ما تعلم  
مالهما من الوري ويوصف  
بأنها للفقرا حال  
يجعلوا لها بعز الدولة  
حشوية ليس بها تصرف  
ينتفعن بها لعز الدولة  
لأن ذا الحال بلا كلام  
وقد أتى بأن كل مال



لا يعرفن أربابه فيرجع  
وكما مرجعه في الفقرا  
ينفذه في الدولة الغراء  
يعم نفعه الفقير والغنى  
والحر والعبد ومن قد حضرا  
والحاكم العدل هو الأمين  
قلت وما قد قاله في القرية  
لا يخرجن عن ذينك النوعين  
لأنها إما بأن تكونا  
فتتركن بحالهما كما ترى  
حتى يعود نحوها أربابهما  
أو أن من يملكهما من الوري  
فحكمهما كحكم ما لم يعرفا  
في الحكم للمجهول من أموال

في الفقرا إليهم قد يدفع  
فلإمام العدل إذ تأمرا  
لأن عز الدولة الزهراء  
مع الكبير والضعيف الأدون  
والباد والمقيم والذي طرا  
به يتم أمرنا المتين  
وهي التي من قبل هذا مرت  
فحكمها يكون حكم ذين  
معروفة أربابهما يقينا  
ليس يجوز لأمرى أن يعمرا  
ويعمرن برأيهم خرابهما  
لا يعرفن من زمان غبرا  
على خلاف بينهم قد سلفا  
وقد ذكرناه على الكمال



## الصوافي

باب به أذكر للصوافي  
وهي أراض قد جلا أهلوها  
أو أنهم ترحلوا وماتوا  
كذلك ما أفاء رب العلي  
من مال أبناء النضير الكفرة  
لم يوجفن عليه بالرجال  
وأمرها إلى الإمام المرتضى  
وغيره ليس له فيها يد  
ينفذها إمامنا الأمين في  
يجهز الجيوش والسرايا  
ويشتري السلاح والخيول وما  
ويكرم الوفود بالإطعام  
وكل ما فيه الضلاح عنا  
واين عصر الخيل والسلاح  
قد استحال الحال والرحمن  
لقد بدت لنا من الأحوال  
هذا زمان الطائرات المحرقة  
هذا زمان جاء بالقنبلة  
فلا يقاتل العدى في الحال  
لكن بمثل ما له قد أحكموا  
وباليقين وثبات الخاطر  
فاته لا يغلبه الأعداء  
لو خلصت وربى السرائر

وحكمها يكون كالأوقاف  
عنها وأمالك وخلفوها  
وما لهم من وارث إذ فاتوا  
على رسوله الأمين أولا  
في سورة الحشر إلهي ذكره  
ولا يخفى لا ولا آبال  
في عصره يقضى بها ما قد قضى  
إلا بأمر من إمام يوجد  
مصلحة الدين وعزه الوفي  
منها ويعطى إن يشا العطايا  
يكون للدولة نفعا علما  
وبينين معاقل الإسلام  
لدولة الإسلام يفعلنا  
ذاك الذي يعد للكفاح  
وجاء آن غير ذاك الآن  
أشياء لما تخطر في بال  
به الصواريخ غدت محلقه  
من هدرجوني لهمم وذرة  
بالخيول والرماح والنبال  
إن تك فينا قدرة عليهم  
توكلا على العلي القادر  
لو أنهم جاعوا بما قد جاعوا  
وصلحت في الباطن الضمائر

ولوقانا ذو الجلال الكيدا  
 حدنا وقد ملنا إلى الخلاف  
 إلا بما من فعلنا كان بدا  
 وافتح لنا بعونك الجميل  
 فيه فقد أجاز به بعض السلف  
 أعدائها أن يجلبوا لها المحن  
 يقوى على الدفع لما قد دهما  
 داهية وردها لا يستطيع  
 بأى وجه لهم قد لاحا  
 ناء عن الحق وأهل العدل  
 لكونها عن أرضه منقطعه  
 عن الإمام الكدى واشتهر  
 إلا بأن ينتفعوا بالغلة  
 بأول القولين بل تشجعوا  
 فهم لذى الرخصة قد تقدموا  
 إقدام جاسر ولا يبالى  
 بلا مبالاة ولا تفكر  
 وفى بناء الدور والقصور  
 والأكل والملبس والمشروب  
 قربنا بكل شئ يدرى  
 يعلم ما أضمر فى القلوب  
 وفاعل الشر يلاقى الكمدا  
 فى نصر دين ذى الجلال مسرعا  
 فى الحشر ما قرت به عيناه  
 لدينه والمسلمين الفضلا

ما سلب الله علينا الأعدا  
 لكننا عن منهج الأسلاف  
 فما عثرنا فى المهاوى والردى  
 لاهم أنعشنا من الخمول  
 والبيع من أصل الصوافى يختلف  
 إذا هم خافوا على الدولة من  
 وليس فى بيوت مال الله ما  
 وحاذروا إن لم يبيعوا أن تقع  
 أو نظروا فى بيعها صلاحا  
 كمثل أن تكون فى محل  
 وليس فيها للإمام منفعة  
 والقول بالمنع مقال قد أثر  
 يقول ما لهم من الصافية  
 والمتأخرون قد توسعوا  
 أى من بعصرنا ولا سواهم  
 فأقدموا على بيوت المال  
 بيعت بأدنى ثمن وأحقر  
 وأنفقوها فى مهور الحور  
 وفى لذائذ من الركوب  
 ولا نطيل القول فى ذا الأمر  
 سبحانه العالم بالغيوب  
 وفاعل الخير سيلقاه غدا  
 ومن أعان المسلمين وسعى  
 يلقى من الخيرات من مولا  
 ومن سعى يبغي صلاح النفس لا

إذا دعاه في غـد مولاه  
سلامة الحاضر والمآل  
فإن بيعه غدا منهـدا  
فكيف من ضل وللجور اقتـرف  
لها بشـهرة إذا تقـام  
عدلين لكن يكتفى بالشـهرة  
مصلحة فلا جناح فيها  
إن لم يكن في عصره أمير  
تصرف الفرد من الإسلام  
تـلزمه الأجرة عما زرعا  
لو كان هذا يقهرن البلدا  
مع عدم قائم بنايليهـا  
للفقراء ولمن كان غنى  
حق بها وللدليل بيننا  
في الأغنيا إلهنا تعالى  
دل بأن غيرهم لا حق له  
منزلة الإمام إذ تولى  
ويقمع الباغي عن الطـماح  
محتسبا للواحد العـلام  
وعزه بقـائم أمين  
ويقبض الأمـور بالزمـام  
لها يحسب مقتضى الشرائع  
والعمرين والذي لهم قفا  
ويردع الباغي عن الطغيان  
ويستقيم الحال فينا ويتم

فصوف يلقي ما جنت يـداه  
فنسأل الرحمن ذا الجلال  
وإن بيعها جائز تقـدما  
فإن يبيع العدل فيه يـختلف  
وجائز أن يأخذ الإمام  
وليس يحتاج إلى شـهادة  
وإن رأى مع قابض يـبقيها  
وجائز يزرعها الفقير  
وباطل في زمن الإمام  
وزارع بدون أمر وقـما  
وما لجائز بها أمر غدا  
والمسلمون بالسواء فيها  
وأكلها حل بدون ثمن  
وقال بعض ما لأرباب الغنى  
كيلا يكون دولة قد قـالا  
وقوله للفقراء إذ أنـزله  
إلا غنيا بيننا قد حـلا  
يأمر بالمعروف والإصلاح  
قام لنشر العدل والأحكام  
نصألك اللهم نصر الدين  
ينشر فينا دعوة الإسلام  
ويضع الأمور في مواضع  
يسير سيرة الأمين المـصطفى  
يأمرنا بالعدل والإحسان  
به يقوم أمرنا وينتظم

## الأموال المشتبهه

أن الصلال بين لمن يرى  
وبين هذين أمور تشتهه  
للشبهات يتقى في موطن  
وعرضه وفي أمان رتعا  
فإنه كمن رعى حول الحمى  
إلى تمام ما لنا قد رفعنا  
ومتق لله في شئوننا  
من كل شيء وليكن مجتنبه  
بأتى سنبيها بهذا الباب  
مال الورى ويسرقن وينهب  
لا يعلمن من أين هذا جاء به  
ومن يديه للطعام أكل  
بأنه محرما قد أطمعنا  
خلف فقال بعضهم محرمة  
بعض إذا لم تدرها مما حظل  
وقد علمت ما عن الهادى أثر  
فالحرام كان فيها قد علم  
ما عنده ملكا له قد حصل  
أولى وجاز يؤخذ من عنده  
حرامه فلا ترى من حاله  
نكم له من عالم قد نصره  
قد أخذوا عطا بنى أمية  
وأنس وغير من قد ذكرا

وجاء في الحديث عن خير الورى  
كذا الحرام بين للمنتبه  
لا يعلمن بها كثير فمن  
فإنه استبرا لدينه معا  
وكل من في شبهاته ارتمى  
يوشك أن تلقاه فيه وقعا  
فينبغى لحازم في دينه  
أن يترك الحرام والذي اشتهه  
والريب في الأموال من أسباب  
فالغاشم الظالم من قد يغصب  
يصير ما لديه مالا مشتهه  
فمن على أمثال هذا نزل  
فما عليه إن يكن لم يعلم  
وفي عطايا الأمراء الظلمه  
وبعضهم عنها نهى وقد أحل  
فمن نهى عنها فالريب زجر  
ومن يقل بأنها مما حرم  
ومن يحلها يقول جملا  
وكل إنسان بما في يده  
حتى بحجة يصح عادله  
والأخذ من جائزة الجبابره  
فصحت أحمد بنى الأمسة  
منهم فتى العباس وابن عمرا

والتابعون أخذوا ومنهم  
قد صح أخذ هذه ولما ينكر  
لكن يقول السالمى المرتضى  
فمن مضى من الملوك الجوره  
تغلبوا على بيوت المال  
فما لديهم من الأموال  
وصحب أحمد لهم فيما ذكر  
فرائض مرسومة فقبضوا  
ومن أتى من بعد ذلك الجين  
فأخذوا الأموال دون حلها  
فالقول بالتمريم فيما قبضوا  
لكن لكثير ماله قد غصبوا  
قد صار ما في يدهم من مال  
والخلف في المجهول بين العلما  
فبعضهم أنفذه في الفقرا  
وبعضهم يجعله أمانه  
وبعضهم يدفنه وحشري  
والمالكي شيخنا تكلموا  
والقول بالدفن وبالتفريق  
ضعفه القطب ودفن من سلف  
وكونه أمانة هو الأصح  
والأخذ للمجهول يحتاج إلى  
ومن هنا فيه على قد فصل  
حين عليه خرج الزبير  
وجبىا لبصرة وحينما

جابرنا ذاك الإمام الأعظم  
جائزة الحجاج شر البشر  
بالفرق بين حاضر ومن مضى  
وأمرأء لهم مناصره  
وقبضوا الفء من العمال  
أغلبه قد كان بيت مال  
والتابعون لهم على الأثر  
من يدهم ما لهم قد يفرض  
عدوا على الكثير والقليل  
واغتصبوها عنوة من أهلها  
أكثر للغصب الذى قد فرضوا  
وظلموا من الورى ونهبوا  
مجهول أرباب لهذا الحال  
كل برأى فيه قد تكلموا  
ودولة الإسلام بعضهم يرى  
في يدهم لحالة الصيانة  
يجعل أيضا في مقال خبر  
فيه وقال بعد ما قد علما  
في الفقرا لم يك بالوثيق  
لخوفهم أن يقتلوا إذا انكشف  
إن عرفوا وارثه أو اتضح  
حكم لذاك للإمام جعلا  
بالبصرة الغراء في يوم الجمل  
وظلمة والعسكر الغفير  
قائلهم بجيشه وهزما

قام إلى المال الذي قد جمعا  
فقال كل واحد خمسمائه  
وعدهم عشرة آلاف إلى  
وطالب الحق الإمام حكما  
يجعل ما أصابه واستلما  
لم يأخذن مما هناك جمعا  
مع ما بهن من حاجة ومن ضرر  
ما قصدوا والله حين نهضوا  
بل نهضوا لقصد مرضاه الأحد  
وطلب الحسنى فوقفوا إلى  
وابن حدير إذ رأى المال إلى  
قال لصحبه الذرى من كان له  
غلياًخذن ما له من العطا  
وتركوا ما قد بقى من مال  
وكل ما يجمعه الجبار من  
فجائز للمسلمين ان هم  
أن يأخذوا المجموع من ذا الحال  
وهو الذى يعرف بالتفريق  
فإنه قد شاطر العمالا  
شاطر خالداً وسعداً وأبا  
لما رأهم جمعوا الأموال  
وغرق التاج الذى قد أرسلت  
وذاك أن زوجه أهدت إلى  
فاستعظمت زوجه قيصر لما  
ما استعظمت لتلك الهدية

وبين جيشه الكثير وزرعها  
مع كثرهم حين أتى بالتجربة  
ألفين غيما قال بعض النبلا  
لما يصنعا همزم القويسما  
في أهل صنعاء وعنه احتشما  
لنفسه أو قوموه تورعها  
ومن كمثل طالب الحق الأبر  
لأخذ مال أو عطايا تعرض  
ونصرة الدين وتقويم الأود  
ما طلبوا من المقامات العلى  
نجل زياد الخبيث حملا  
في بيت ما لتنا عطاء حمله  
فأخذوا عطاءهم مقسطة  
على المطايا ومن الأحمال  
مال الورى ظلما وقهرا يأخذن  
قد ظهروا من بعده وحكموا  
ويجعلوه في بيوت المال  
أول ما يروى عن الفاروق  
أموالهم وما أتى ضلالا  
هريرة ومنهم من ضربا  
وشيدوا القصور والحبالا  
زوجة قيصر له وأوصلت  
تلك بعطر وإليها وصلا  
قد أرسلته هذه تكريما  
لكن لمهديها قد استعظمت

فموضت عن عطرها المعلوم  
فنظر الفاروق في ذا الأمر  
إلا بعز ديننا والقهر  
وما يزيد فوق هذا الحال  
وعمر الثاني فتى مروان  
قميص زوجه كذا لنا حكى  
وكان ذا القميص من أبيه  
وكان منسوجا بدر وذهب  
فأخذ القميص منها وترك  
وعمر الثالث في عمنا  
وهم ملوك ملوكوا بالقهر  
فحكم الإمام حكما وجزم  
لكن لجهل مالكي الأموال  
وقد قضى الإمام غران على  
بأنما ذلك بيت مال  
أعنى الخليلي سعيد المرتضى  
وعارضته علماء عصره  
فأوضح الحجة والبرهاننا  
فبان وجه الحق بعد لهم  
وقد قضى الإمام في المال وتم  
وسالم البر إمامنا الأتم  
في نزوة بهلى وفي سمائل  
بحكم نور الدين شيخنا أبي  
والمالكي المالم النفيس  
أشهد ما إن حكموا بباطل

بتاج قيصر عظيم السروم  
فقال ما نلت لهذا القدر  
فلن تتألى فوق قدر العطر  
فذاك حائر لبيت المال  
غرق فيما جاء في البيان  
فاطمة فتاة عبد الملك  
هدية أهدى به إليهم  
يسوى مئات من ألوف إن حسب  
ذاك بيت ما له حتى هلك  
قضى على الصيد بنى نبهانا  
وأخذوا مال الوري بالجبر  
في مالمهم بأنه لمن ظلم  
قد صيروا ذلك بيت مال  
مال بنى أعمامه الصيد الأولى  
بحكم ذاك السيد المفضل  
فهو الذي أبرم ذلك القضا  
وناقشوه في جميع أمره  
لديهم وأظهر البيانا  
وفهموا ما قاله وسلموا  
بنظر من الخليلي المالم  
قضى بذا في مال من كان ظلم  
وهكذا في بلد المماول  
محمد العلامة المذهب  
عامرنا الصبر فتى خميس  
ولا هوى لكن يحكم عادل



قد نصحوا لربهم واجتهدوا  
من جملة المشتبه الذي تجد  
وهذه عمان فيها أمكنه  
وجهل بعضها بنصب كانا  
كمثل محيول ومثل عز  
فإنهم قد جاؤوا الأعرابا  
فخرجوا عنها وهم حيارى  
وجهل بعض بالسيول الكائنه  
فهذه البلدان غرقتها  
وذا هو السيل الذي قد كان في  
وذاك أن السيل للأرض قشر  
فذهبت رسومها وانظمت  
ومن بقى من بعد ذاك منهم  
فأصبحت لأجل ذى الأسباب  
ثم هدايا الأمرا غلول  
أى أنها خيانة فمن قبل  
فإن من يهدى إلى الأمير لا  
وهو إذا ما قبل الهدية  
ومن له حق فلا يستوفى  
وذا لأن ثمن المحرم  
لأجل ذا قضاوا له بالحرم  
إن كان من منه اشترى المحرما  
وقد رضىه فهو المستبدل  
وقد أضاع ماله فما على  
قلت ولكن ذاك لا ينتقل

في دينهم فوفقوا وسددوا  
ما كان مجهولا لأسباب تعد  
مجهولة أربابها مذكروته  
من جائر تملك المكانا  
إذ هربت أربابها لعجز  
وقد سقوهم في الجوار الصابا  
وخلفوا الأموال والديارا  
كمثل بدبد ومثل الباطنه  
جوائج كانت ومزقتها  
أيام صلت الإمام المنصف  
وقد مضى ما أثروا من الأثر  
وعطلت من بعد ذا ودرست  
لم يعرفوا حدود أموالهم  
مجهولة الملاك والأرباب  
في خبر جاءت به النقول  
هدية وهو أمير فهو غل  
يهدى له إلا لمعنى حصلا  
فإنه قد خان للرعيه  
من ثمن المحرم المعروف  
مثل الحرام في كلا الأحكام  
وقال بعض من رجال العلم  
بأنه محرم قد علما  
عن الصلال بحرام يحظر  
أخذه بأس ولا من عاملا  
عن أنه عن الحرام بدل

والحكم في المبدل حكم البدن  
والمال مهما قسموه أسهما  
وكل واحد من الوراثة  
وقطعة من الحرام فيه قد  
فإن يكن أخذها في الأسهم  
فما على شريكه بأس إذا  
لأن ذاك قد رضى الحراما  
وإن يكن بذاك جاهلا فما  
لأنما ذاك خداع فعلا  
وإن يكن يعلم هذا الحالا  
فليخبرن بما لديه من خبر  
فما على الشريك بأس حصلا  
وقول من له ذكرنا أدخلنا  
من ثم قالوا يخبرن بما علم  
واثنان يشهدان في مال يرى  
أو أن هذا الثوب رجس أطلقا  
فقل لا يقبل ذاك منهما  
يفسران سبب النجاسة  
وإن يكونا أهل عام قبلا  
لأنه يقبل قول العلما  
لأنهم يدرون وصف الحكم  
وإن ذا الجاهل من ذا الحال  
ومن يخلف بعده مالا وقد  
مغتصب له أبوه من رجل  
لأن في ذاك احتمالا حصلا

لذلك لم يكن من المصل  
ما بين من قد ورثوا من عدما  
حاز لسهمة من الترات  
صارت لبعض وارثي من افتقد  
يدري بأنها من المحرم  
ما أخذ السهم الحلال عند ذا  
بنفسه وارثك المصلا  
قد فعلوه عنده تهديما  
فليس هذا القسم مما حلا  
من ليس مقبولا إذا ما قالا  
فمن رضى بعد اخبار صدر  
وهو الذى قد أخذ المصلا  
في المال شبهة لو لم يقبل  
كيلا يكون غرر فيما قسم  
بأن هذا المال حرم حرا  
إذ شهدا وغير ذا ما نطقا  
إلا إذا ما فسرا ما أبهما  
وصورة الحرام في ذى الحالة  
قولهما ولو له قد أجلا  
بأن ذا رجس وهذا حرما  
وحالة الرجس معاً والحرم  
فهو وراء القوم بالأميال  
صح لدى أولاده أن السبد  
فقل إن أخذه لهم يحل  
يمكن أن يكون أرى الرجل

وإن يك احتماله قد انتفى  
إن دلت الأحوال أن المالا  
كمثل أن يكون من منه اغتصب  
وقائل لرجل بأنمسا  
فما عليه يترك الأموال  
لأنه بالشرع ماله فمسا  
إلا إذا صح لديه ما ذكر  
ومن هدى من جائر مال رجل  
فقل لا يلزمه أن يدفع  
وقيل لازم لأنه انتدب  
فهو كمنقذ لمال أحد  
وقابض لماء مركب فلا  
بأثرة بدون إذن من حمل

فلا يحل أخذ ما قد خلفا  
عن غصبه الأول ما استحال  
يطالب الغاصب بالذى غصب  
خلفه أبوك شيء حرما  
أو يبحث عن أصل ما قد قالا  
عليه أن يسأل هل ذا حرما  
بحجة واضحة فقد حصر  
بألف دينار بلا إذن عقل  
لأنه كمثل من تبرعا  
إلى الصلاح فهو فيه محتسب  
لما رآه في الهلاك مرتدى  
عليك إن شريت منه مثلا  
وقيل لا إلا بإذن قد كمل

## كتاب الهبة

باب به أذكر حكم الهبة  
إيصالك الشيء إلى شخص بما  
أو غيره والشرع ما قد ثبتنا  
وذلك التعريف فهو يشمل  
وإن يك التمليك جاء بموضع  
وهبة إن لثواب الباقيـه  
وإن تكن قصد ثواب الفانيـه  
ولا رجوع أبداً لوأهب  
فإن تكن من والد لولد  
وذاك ما لم يك أحدث الولد  
واسم الهدايا ليس يطلقن على  
وصحت الهبات بالإطلاق  
أو أنه معنى كمثـل سائر  
وكالدراهم ففى ذا الباب  
لأنها ترجع للقيـمات  
كمثـل صرف دون ما حضور  
إلا إذا من غيرها قد اشترط  
وجازت الهبات فى نص الكتب  
إن كانت الهبات فى ذا الباب  
ولا يحل مال مسلم سوى  
وقد روى إلا إذا بهبـة  
وإن على عدم الرضا فيها تدل  
أى لا يجوز قط للموهوبـه أن يأخذها مع ريب

وأنها بحسب وضع اللغة  
ينفعه وكان مالا علمـا  
تمليك مال دون تعويض أتى  
لهبة التوليـج حيث تجمل  
فإنه لـذاك بيع منتهمـض  
صدقة تدعى لديهم ماضيه  
فهبة الثواب تلك جائيه  
فيها إذا تكون للأجانب  
فالأب الرجوع مهما يرد  
لأجلها شيئاً كترويج عقد  
هذى الأصول حيث لن تنقلا  
فى كل مملوك بلا شقاق  
منافع فيما سوى الدنانير  
لا تشتت هبة الثواب  
فقد تصير عند ذى الحالات  
وهو ريبى من جملة المحجور  
ثوابها مثل عروض تنضبط  
بطيب نفس من لها كان وهـ  
قد صدرت لغير ما ثواب  
بطيب نفسـه رواه من روى  
قد وقعت بعد تراض مثبت  
قرينة وطيب نفس لم تصل  
أى لا يجوز قط للموهوبـه أن يأخذها مع ريب

ولا تجوز هبة الأطفال والخلف في مراهق أجازا وهبة الأطفال قيل ثبتت وواهب إن قال بعد الهبة كمثل أن يقول ما وهبته أو أنا مجنون بذاك الحال فالقول قول من له قد وهبها ولا تصح هبة من مال وهبة المحجور في الديون ومن أحاط الدين بالأموال لو لم تقم ديانه إليـه هدية الطفل إلى المعلم إذا درى بأن ذاك مرسـل لو أن ما أهدى إليه كانا وإن يكن لم يعلم أنها بكل حالة كذا القطب ذكر وهكذا غير معلـم إذا من مثل ما يكون كالفاكمة بأنما الطفل إذا منه قبض يأخذه على اعتقاده أنه وهبة لغير ما ثواب تصح من دون قبول حقا وذا المثال عند صاحب مالك وصرحوا بأنها تبطل إن حتى لها الواهب غيره وهب

إذ ليس من عقد لهم بحال بعض وبعض لم ير الجوازا إن تك في شيء قليل قد أتت وهبت في حال به لم تثبت لم يدخلن ملكي ولا حويته أو أنا عبد أو من الأطفال إن أنكر القول وللنقض أبى غير إذا لم تك بالإدلال كذاك أيضا هبة المرمون وبعضهم أجاز في ذا الحال وقيل ما لم يجـزن عليه جائزة ليست من المحرم إليه ممن للصغير يكفل من مال ذاك الطفل واستباناً من ماله يجوز يأخذنها عن الإمام الكدى في الأثر مدله يدا بنزر أنفسـا ويعلم القابض الهدية يفرح فالأخذ يجوز إن عرض على المذى أعطى يكافئـه فيها خلاف العلماء الأقطاب ودون ما قبض يكون مطلقا مشهورهم كذاك عنهم قد حكى كان لها الموهوب لما يقبضن وقبض الثانى لها ثم ذهب

وذاك قولٌ قد روى عن اشهب  
وعنه أيضا أنها للاول  
وقال ذا ليس بشيء أصلا  
وهكذا البعض من الحنابلة  
قال تصح عنده وتملك  
وذاك في غير أب وفي الأب  
كمثل باقى الصدقات جملا  
وقال بعض من أولى التحصيل  
ولا تصح دون ما هذين  
وذاك قول علماء الكوفة  
وقال بعض بالقبول وحده  
وهو مقال لعلى وفتى  
ذاك في غير الأب المفضال  
كمثل أن البيع عندهم يصح  
أما هبات والد الى الولد  
والقطب قال بعض قومنا ذكر  
أو بنته شيئا مع التزوج  
فإن تك البنت أو الابن هلك  
لأنه حين عليه انعقدا  
قال وقال بعض من تقدموا  
وشارط القبض يقول لا تصح  
تسمية لعدم قبض فيها  
ومنكر لهبة ولم يكن  
وقائل لرجل إنى لقد  
وأنت لم تقبله منى حينما

منهم ولا بن قاسم المذهب  
وبعضهم لذاك لما يقبل  
فإنما الحائز فيها أولى  
يقول قطب العلماء الكملة  
بنفس ذاك العقد حين يسلك  
رواه قطب العلماء النجيب  
قال وعن داود ذاك نقلا  
تصح بالقبض وبالقبول  
أو دون واحد من الاثنين  
وهكذا جمهور هذى الأمة  
تصح لو لم يك قبض عنده  
مسعود والربيع عنه ثبتا  
وذا هو المختار في الأقوال  
بدون قبض بعد عقد متصح  
فإن شرط القبض فيها المعتمد  
بأن من أعطى له ابنا ذكر  
فإنه للقبض لما يحتاج  
فالوارثون يأخذون ما ترك  
تزويجهم فكالبيوع قد غدا  
ليست تصح دون قبض منهم  
من والد إذا سلبه منح  
إلا إذا لابنه باقيةا  
لهم بيان فعليه يحلفن  
وهبت شيئا لك منى يا حمد  
كنت وهبته ولم تتمما

أو قد دفعت للعطا أو قمتا  
فالقول في ذلك للموهوب له  
والقبض مع سكوته فيه اختلف  
وأنه يعد قبضا ويعد  
وقيلا لا يعتبرن أصلا إذا  
وصح مع من لم ير القبولا  
ولا تصح في الشيعاء لهم  
وذاك مع مشترط للقبض  
لكنها تصح للشريك في  
والدين للغيريم حيث وجدا  
وهكذا جميع ما في ذمة  
وعند من لم يشترط القبولا  
لكن من لم يشترط القبض ولو  
إن أبا بكر الإمام وهبا  
قد كان بالمدينة المنورة  
صيره إرثا وحين علمت  
قال أبوها أنت يابنيتي  
قال وهذا اليوم صار المال  
وقد روى بأنه قال لقد  
قالوا ولم ينكر عليه ما نطق  
فكان إجماعا سكوتيا غذا  
قال الإمام القطب يبحث هل  
أو إنما ذلك شيء بالولد  
والحيوان إن يكن لم يحضر  
ومثله العروض ليست توهب

من حيثما كنت وما قبلتها  
بأنه لشيئه قد قبله  
فقال بالجواز بعض من سلف  
منه قبولا ليس في ذلك رد  
لم ينطقن بالقبول عند ذا  
والقبض شرطا عنده أصيلا  
وكل شيء قد حوته الذمم  
لعدم قبض في الشيعاء يفضى  
مشترك كمثلما لا يختفى  
قبض بهذين كما قد عهدا  
شخص له يصح جعل الهبة  
والقبض قد صححه بالأولى  
مع ولد ردوه بالذى روى  
لعائش نبلا لديه طيبا  
وحينما حمامه قد حضره  
عائشة في أمره تكلمت  
لم تقبضه حين وقت الهبة  
لوارث وما به جدال  
وددت لو قبضته عند الأمد  
به من القول صحابي يحق  
دليل من يشترط القبض لذا  
كلامه على العموم قد يدل  
مخصص لأنه فيه ورد  
فإنه لا يوهبن لبشر  
إلا إذا أحضرها من يهب

بيباع بين الشركاء ويوهبن  
سبعة أيام كما قد علما  
كما ذكرنا قبل في النظام  
إليه حال بيعهم والهبة  
وهبة الغائب في القبول  
في ذاك أو كان قصير المدة  
قبض مع القبول دون ريب  
قبض مع البيع معاً والهبة  
تخليته في البيع من بعد الرضا  
هباته بدون عكس متضح  
جائزة عند الكثير منهم  
عندهم فماله مثبت  
للحي وحده بها يفوز  
ومثل ذاك الفرع للتباعدة  
يجوز للأحيا متى ما رسما  
نجل محمد فتى بكر الفطرس  
يقول بعض الناس بالتبطل  
صفاتها أو أسماها وعينت  
فالوصف قد صار له دليلا  
وبعضهم يقول بالتبطل  
في كل ما كان لديهم يجهن  
قد قيل بالكثير والقليل  
والكل مهما وقعت بالصفة  
من غنم أو من دنانير تعد  
ليس النمو لا ولا الذى يزد

والحيوان قيل جائز بأن  
إذا هم قد نظروه دون ما  
وقيل بل ثلاثة الأيام  
ولم يكن بد من الإشارة  
وقد أجزت هبة المجهول  
وهو سواء طال وقت الغيبة  
ثم حضور ذلك الموهوب  
لأنما مجرد التخلي  
والقبض للأصول مثلما مضى  
وكما يجوز بيعه تصح  
إذ هبته المجهول فيما حكموا  
والبيع للمجهول ليس يثبت  
ثم الهبات إنما تجوز  
والترك للحقوق كالتبرئة  
يجوز للأموات أيضا مثلما  
وذاك قول قد رواه القطب عن  
وقال إن هبته المجهول  
وجوزت في كل ذا إن بينت  
لو ذلك الشيء غدا مجهولا  
وجوز الصداق بالمجهول  
كمثلما أن الهبات تبطل  
وجوز الإيصاء بالمجهول  
وجازت الهبات في التسمية  
رواهب له كذا من العدد  
فإن للموهوب ذلك العدد



ويلحقن ما ينقصن من العدد  
ولا زكاة قال بعض العلماء  
بقدر العدو مهما نقصا  
وكان في ذاك شريفاً ولزم  
وصح في الهبات عود الوالد  
كذلك في الأحكام ما بين الوري  
ليس كغيره لما قد وردا  
ليست تحل رجعة في الهبة  
وراجع في هبة كمن رجع  
وجاء عن سليل عباس الأبر  
ليس يحل لامرئ أن يهب  
إلا الذي الوالد كان قد يهب  
وفي رواية ككلب راجع  
والقطب قال ذاك في الهبات  
قال وقد قال ابن عباد الأجل  
قال وقد رد على ذا المرتضى  
إن الرجوع جائز فيما تلد  
عند الذي حصلها بالهبة  
من حيوان وسواه إن وجد  
قال الربيع ليس للواهب قط  
قامت هنا بعينها أو زادت  
إن لم يكن يذكر في حين الهبة  
ولم يعرض بالثواب أصلاً  
فإن يكن ثوابها لم يذكر  
فإنه ليس له ثواب

وليس من حق عليه قد يعد  
إن له زيادة مع النما  
يلحقه النقص إذا تقلصا  
عليه فيه كل حق قد علم  
وذلك فيما بينه والواحد  
إن عاد في عطائه وغيرا  
عن النبي الهاشمي أحمد  
إلا لوالسد بنص مثبت  
في قيئه والقيء حرم ممتنع  
قول روه وكذا لابن عمر  
ثم يعود في الذي قد وهب  
لولد له الرجوع إن أحب  
في قيئه أقبح بذى المصنائع  
تطوعا بلا ثواب ياتى  
إن الرجوع مطلقا فيها يحل  
بأنه لو كان ذاك لاقتضى  
موهوبة من الإمام من ولد  
وهكذا تكون كل غلة  
وذلك قول لم يقل به أحد  
يرجع في هباته وما فرط  
أو نقصت عما عليه كانت  
لها ثوابا عند من قد وهب  
ودون إكراه بها قد أدلى  
ولابه عرض حين حضرا  
وحظه يوم غد يصاب

والابن مهما كان بالغاً وقد  
وميز الوالد للابن الأبى  
لم يقبضن قال الربيع وفتى  
ليست تجوز وبه الأخذ علم  
وما له الرجوع فيها في المرض  
أى مرض يرد للأعمال  
وقال بعض من سوى ذا المذهب  
وقال بعض منهم لا يرجع  
والقطب قال أى لأن من رجع  
وهكذا إن كان أيضاً قد قصد  
وقال لا رجوع في ذاك يجدد  
والجد جائز له أن يرجع  
أو أنه من قبل الأم بدا  
وهكذا الكلام في الجدات  
لأن كل من ذكرنا منهم  
والخبر الذى عن الهادى أثر  
وبالقياس يشملن إن لم يكن  
وإن تقع عطية لغائب  
فهي إلى قبولهم تعلق  
وهو مع القدوم والإفاقة  
ولا تصح هبة للطفل من  
خليفة يقبل للصغير  
أو أنها إلى البلوغ ترفع  
ومن سوى أبيه لا تصح له  
لو بأب أو لبلوغ ينتظر

أعطى له أبوه شيئاً من سبد  
والابن في عيال ذلك الأب  
عبد العزيز في الذى عنهم أتى  
وقد أجازها ابن عياد العنم  
أو مرض للابن كان قد عرض  
منه إلى ثلث من الأموال  
بأن للأم الرجوع كالأب  
إن قصدا الرحم غداة يدفع  
أبطل منه عملاً كان وقع  
بذاك طاعة المهيمن الصمد  
والده أن يفتقر ذاك الولد  
من قبل الوالد ذاك وقعا  
كان قريباً ذككم أو بعدا  
أيضا على هذى المصفات آتى  
له ولادة وذاك يعلم  
يشملهم بلفظه الذى ظهر  
يشملهم بلفظه الذى زكن  
أو ذى جنون أو صبي من واهب  
حيث القبول منهم يتفق  
والاحتلام فهو حد المكنة  
والده إلا بقائم زكن  
أو يقبضن لذلك المذكور  
يقبلها من بعد ذا أو يدع  
إلا بقائم عليه كقلنه  
وقد أتى عن بعض أرباب البصر

لأنها تصح من غير الأب بدون ما قلنا وذا ينبي عنى فى القبض وهى تثبت للطفل إن أو الوصى أو وكيل من قبل وهكذا تصح أيضا إن قبض قال الإمام القطب فى التاج أتى إلا بإحراز قبض مثبت والقبض فى الأصول أن يحيا أو يصرمنها إن تكن نخيلا أو إنه يقبضها أو يهب أو أنه يحدث فيها موجبا وجاء من أعطى يتيما أرضا وشم أعطاه إلى أن يبلغا ولم يكن وكيله أحرز له ولا امرؤ محتسب من قبل ما فذلك المعطى له أن يرجعها ومن يمت قبل البلوغ يلزم وذاك فى عطية تكفون وجوزت بدون إحراز أتى ومن يكن أعطاه لصبى لم يحرز له إلى أن انثنى فقال موسى بن على المرضى ومن له على ابنه حق حصل فرجع الوالد فى الإبراء وقيل من أعطى صبيا ثم لم

لأنها تصح من غير الأب بدون ما قلنا وذا ينبي عنى فى القبض وهى تثبت للطفل إن أو الوصى أو وكيل من قبل وهكذا تصح أيضا إن قبض قال الإمام القطب فى التاج أتى إلا بإحراز قبض مثبت والقبض فى الأصول أن يحيا أو يصرمنها إن تكن نخيلا أو إنه يقبضها أو يهب أو أنه يحدث فيها موجبا وجاء من أعطى يتيما أرضا وشم أعطاه إلى أن يبلغا ولم يكن وكيله أحرز له ولا امرؤ محتسب من قبل ما فذلك المعطى له أن يرجعها ومن يمت قبل البلوغ يلزم وذاك فى عطية تكفون وجوزت بدون إحراز أتى ومن يكن أعطاه لصبى لم يحرز له إلى أن انثنى فقال موسى بن على المرضى ومن له على ابنه حق حصل فرجع الوالد فى الإبراء وقيل من أعطى صبيا ثم لم

قبل بلوغ كائن من الصبي  
فلا رجوع في العطا لمن رجع  
وإن يكن لم يفتقد منهم أحد  
إلى البلوغ فالذى قد أعطى  
وإن يك الصبي لما احتلما  
والمعطى لم يغيرن ما فعلا  
ومن يكن أعطى صبيه ولم  
فأحرز الابن الذي أعطيه  
أو علم الوالد بالحرز ولم  
فقال بعض بالعطا المقدم  
وقال بعض إنه لن يثبتا  
بعد بلوغ ذلك الصغير  
فإن يمت قبل البلوغ ذو الصبي  
وإن يكن أعطى لابن محتلم  
إن أحرز الابن لما أعطيه  
أولا فباطل بلا تردد  
ومن إلى حيلة له طلب  
وهو صغير جاز ذلك العطا  
إلا إذا ما بلغ الابن ولم  
وإن يكن ينتزعن أبوه ما  
وإن يكن قضاه أم الولد  
وإن يكن أعطى لشيء ينقسم  
لاثنين أو لثلاث فقبطا  
لو كان ذلك الشيء لما يقسما  
إلا إذا كان له قد قسما

أو الصبي ذاق كأس العطب  
خلفا لما قد كان عن موسى رفع  
ولم يقع على العطا حرز يعد  
له الرجوع إن يشا في الإعطا  
لم يحرزن عطاءه المقدما  
قيل له أن يرجعن وقيل لا  
يرجع عليه في العطا حتى احتلم  
قبل رجوع كان من أبيه  
يغيرن عليه حينما احتلم  
يثبت ما أعطيه بعد الحنم  
إلا إذا جرده وأثبتا  
وذا هو المختار في المأثور  
فذلك العطا له قد وجبا  
فإن ما أعطى له له يتم  
من قبل ما أن يرجعن عليه  
وهكذا يكون غير الولد  
أن تعطين ابنها بعض النشب  
وما لها ترجع فيما غرطا  
يحرز فجائز لها الرجوع ثم  
أعطته جاز عند بعض العلماء  
في حقها مضي بلا تردد  
كمثل دار أو متاع قد علم  
ذلك منه فالعطاء قد مضي  
وقال لا يجوز بعض العلماء  
وبعد ذاك القسم أعطى لهما

وقد روى القطب كلاما عن أبي  
أن العطايا جائزات غيما  
وليس من خلف رواء الراويه  
ولو لغير ما شريك يعلم  
من علة على الهبات تقضى  
وواهب سهما له من مثل  
إلى شريكه فهل يعمد  
لأنما ذلكم المشرك  
وهو مقال لربيعنا الأجل  
وقيل لا يعمد ذاك قبضا  
أو تقسمن والانصبا تمين  
وذلك المقال فهو عن فتى  
يقول في الهبات لا تجوز قط  
والقول بالجواز لا إنكار  
وهكذا هبات ما لم ينقسم  
هبات ما في بطن شاة أو أمه  
ومثله هبات لغت وبصل  
ومن يقل لقد وهبت فرضى  
والخلف في الدين تصح هبته  
وقيل لا يصح إلا إن أقر  
ويضمن به لمن يوهب له  
قال الإمام الكدemy الأكثر  
وإن ذاك يثبت في العاجل  
وصفة الإقرار قيل أن يقرر  
وقيل بل ضمانه والبعض قد

سعيدنا العلامة المذهب  
يجوز فيه بيعهم عموما  
ما بين صحنبا ببيع التسميه  
قال وإنى أبدا لا أعلم  
غير امتناع حرزه والقبض  
دار ولما تقسمن من قبل  
ذلك قبضا منه حين يبدو  
في قبض كل من له التشارك  
فيثبتن ذاك العطا كما جعل  
فذا العطاء لا يجوز أيضا  
وتصلحن للقبض إذ تبين  
عبد العزيز رفموه مثبتا  
إلا ما القسم فيها قد يخط  
قال الثمينى هو المختار  
لجملة ولو بلا قبض علم  
أو نصوها فيه الجواز رسمه  
وجزر في أرضه لم ينفصل  
لخالد كان له بالأرض  
مع بعضهم لو لم تتم مدته  
به الذى كان له قد استقر  
كذاك قطب العلماء قد نقله  
إن عطا الآجل مما يحجر  
إن أحرز الموهوب كل الحاصل  
بذاك من عليه حقه استقر  
قال بأن قبضه حرزا يعد

وإن يكن أقرر إقراراً له  
 إن صح ذاك الحق أو ترجلاً  
 وقد مضى ما قيل في الآجل لا  
 وإن يك الواهب وافي آجله  
 فهمى لواهب على التحقق  
 وإن يمت فهمى لوارثيه  
 يبنى على عدم اشتراط القبض  
 وقال بعض العلماء الكملة  
 من قبل قبض كائن للهبة  
 فإن ما كان هنا من أعطى  
 وقيل إن مات الذى له وهب  
 وقيل بل لوارث الموهوب له  
 وقد أتى فى أثر إذا وهب  
 وذلك الموهوب لما يقبض  
 فمع فتى عبد العزيز تبطل  
 وجوزت من ثلث الأموال  
 ورجل لرجل قد وهباً  
 وتلك الأموال فيها المشترك  
 لأنما الهبات حين تقع  
 أما البيوع فالذى قد يعرض  
 وغيره أى غير ذاك المشترك  
 وواهب لوارث فى المرض  
 فباطل لأنه يعتبر  
 وإن يكن ذاك لغير من ورث  
 وقائل للرجل هبنى ذا

به فثبت متى أزاله  
 من يلزمه أو غدا مؤجلاً  
 يصح أن يوهب حتى يصل  
 من قبل ما إن يقبض الموهوب له  
 وقيل للموهوب إن كان بقى  
 وذاك قول عنهم نحكيه  
 كذا القبول وهو قول بعض  
 بأنه إن مات من أعطى له  
 وبعد أن يقبل للعطية  
 فإن له لوارثيه يعطى  
 قبيل قبض فهمى للذى وهب  
 لو موته من قبل ما أن يقبله  
 ذو مرض شيئاً لشخص وذهب  
 حتى توفي واهب فى المرض  
 هباته وذا هو الممول  
 عند الربيع الماجد المفضل  
 أماله جميعها وأذهبها  
 وغيره فالفعل ماض دون شك  
 تقطع ما البيع له لا يقطع  
 فيه اشتراك بيعه منتقض  
 فجائز بيعه ممن ملك  
 شيئاً وبعد ذا عليه قد قضى  
 وصية لوارث فتهـدر  
 فجائز ويخرج من الثلث  
 فقال إنه حرام فأنبأ ذا

وبعد ذاك قال قد كذبت  
فإن يصدقته فأخذه يحمل  
وامرأة إذا صدقها تهب  
وذلك الموهوب ليس يحكم  
إلا عقيب الموت والطلاق  
ومن عليه سلعة قد سرقت  
فإن للموهوب في ذا الحال  
من الدعاوى ومن الأيمان  
وواهب نصيبه من تركه  
أثلاث أم سدس أم ربع  
وإن يكن يعلم ثلثاً أو ربع  
لو أنه يجهل حال القلة  
قال أبو يوسف إن ذاك لا  
وهبة لغير ما ثواب  
ومن يمت وزوجة يخلف  
فأهدت الزوجة تيناً أو عنب  
فجائز لمن له قد أهدت  
وواهب لرجل شيئاً ولم  
أو أنه ينقص عما عهدا  
وأمر ذا معلق إليه  
إلا إذا ما الطفل قد كان وهب  
فإنه ما لم يمت أبوه  
وقال بعض إن يقل من أعطى  
كمثل أن يظن أن ما بذل  
فبان أنه يساوى أزيدا

فالأمر ليس مثلما قد قلت  
تركه أفضل دون ما جدد  
لغير زوج جائز لمن تحب  
له بأخذ مع هبات تبرم  
ونحو ذا من أجل الصداق  
فوهب السرقة لما مرقت  
كمثلما للواهب المفضل  
كذلك من صلح ومن برآن  
ولم يكن يعرف قدر الحصة  
فتلكم الهبات ليست تقع  
فإن ذاك جائز إذا وقع  
وعينه ويجهلن للكثرة  
يجوز في الأحكام ما بين الملا  
فلا ترد عندهم يعاب  
وصبيته لها صغاراً توصف  
أو نحوه لمثل جار قد قرب  
أن يأكلن من تلكم الهدية  
يقبل إلى أن زاد عما قد علم  
فجائز قبوله إذا بدا  
ما لم يكن جاء بنكر فيه  
بعض هبات لا يرى بإذن أب  
له بأن يقبل ما أعطوه  
لا أغرهن ما وهبت ضابطا  
يسوى لدينار فقط لا أجل  
عشرة أو فوقها حين بدا

وكان قد صدقه الموهوب له  
وجوز استثناء ما قد كان من  
أو في كفاية إذا كان وهب  
وما له على الذي قد وهبها  
إلا إذا الموهوب من بعض الإما  
للأبن مرضعا سواها فهنا  
وهبة إذا بها قد قصدا  
وهي باسم الصدقات تعلم  
حث عليها الذكر في آيات  
تصدقوا ولو بشق تمرة  
وكم لنا حث على التصدق  
وجاء في رواية تصدقوا  
فإنها من جائع تسد  
كمثلها يطفى للنيران  
وجاء ما من رجل تصدقا  
إلا وكان ربنا ذو الغرة  
ثم يربها كما يربي  
ومهره رواية عن أحمد  
وفي حديث عنه أيضا جائي  
إذا طبخت مرقا فاكثر  
أهل جوار منك ثم أصب  
وصدقات السر تطفئنا  
والصدقات قد أتى تسد  
ومن يكن من سعة أعطى فلا  
أجرا من الذي لها قد قلا

غذى الهبات غير ما محله  
حمل بطن أمة قد استكن  
لأمة أو ناقة لمن أحب  
إرضاعه من بعد وضع إن أبي  
كان ولما يجدن ويعلمها  
ترضعه له بأجر كونا  
ثواب ذي الآلاء وحده غدا  
يندب أن يلازمها المسلم  
والمصطفى المبعوث بالخيرات  
يكف حر النار في الرواية  
تصدقوا ولو بظلف محرق  
ولو بتمرة هناك تتفق  
وتطفئ خبيثة تعد  
ماء كذا جاء عن المدنانى  
صدقة من طيب واتفقا  
يأخذها بفضله والمنية  
أحدكم فصيلة بحب  
أو تبلغ التمرة مثل أحد  
قد قال يوما لأبى الدرداء  
من مائه وبعد ذلك انظر  
منه بمعروف ولا تخيب  
لغضب الإله يرفعنا  
تسمين بابا للشرور تبسو  
يكون فيما قد أتى بأفضلا  
من حاجة والكل فضل ذي العلى



والصدقات خيرا تحققا  
وأنت صحيح وشحيح تأمل  
لا تمهلن حتى إذا ما الروح  
قلت لعمرى هكذا وخالد  
وقال عيسى من يرد سائلا  
لم تغش بيته ملائكة السما  
وعن فتى مسعود أن رجلا  
سبعين عاما ثم بعد أذنبها  
وبعد ذا مر بمسكين وقد  
غفر الله له ورد له  
وقال لقمان لابنه إذا  
وقال بعض إننى لا أعرفن  
إلا التى كائنة من صدقه  
ومن كنوز الجنة الكتمان  
وإن من جملة هذى الصدقه  
وقيل من لم ير نفسه إلى  
أحوج من ذاك الفقير الضارع  
فإنه أبطلها وضربا  
ومد شخص مرة على الحسن  
قال أترضى يا فلان درهما  
فقال لا قال إذن غلتذهبن  
فى الحور قد رضى لنا باللقمة  
فواهب شيئا على تمليك  
وبعد ذاك يرجعن إليه  
أو بتصدق فهل يصل له

عن النبى الطهر إن تصدقا  
لك البقا والفقر تخشى يصل  
قد بلغت حلقوما تفوح  
كذا وقد كان على لعدى  
بخيبة وقد أتاه آملا  
لما أتى سبعة أيام تما  
قد عبد الرحمن جل وعلا  
فأحببت أعماله وخيبا  
أناله منه رغيفا وقصد  
ما فى السنين الماضيات عمله  
أخطأت فأعط الصدقات عند ذا  
لحبة جبال دينانا تزن  
فما أجل شأنها وأغدقه  
للصدقات جاعنا البيسان  
ما فى عياله الفتى قد أنفقه  
ثوابها عند الإله ذى العلى  
للصدقات والضعيف الجائع  
بها على وجه له مخيبا  
وعنده جارية لم تمتن  
عنها ودرهمين ممن سلما  
فالله ربى وهو واسع المنن  
والفلس ما أعظمها من منة  
قصود ثواب مالك الملوكة  
بالإرث أو بالبيع من أهليه  
يأخذه من بعدما قد بذله

أجازه بعض لما قد نقلنا  
كان على أم له تصدقا  
فماتت الأم فجاء يسأل  
قال له أجرك إذا وقعنا  
وبدليل أن ذاك الأمر لم  
وقال بعض إن ذاك يمنع  
إذ لحصان مرة قد وهبنا  
رآه في السوق يباع فطلب  
قال له في الصدقات لا تعد  
وقال بعض العلماء بالشرأ  
لأجل ما عن عمر قد وردا  
من كل ما كان بفعل من وهب  
وجاز ردها لمن كان وهب  
ولا قبول منه كالإرث فلا  
وذا المقال فهو القول الأصح  
والبعض منهم للرجوع كرها  
بعوض يكون أو غير عوض  
وقال بعض إن تلك توضع  
وعن أبي عبيدة ذاك تقلل  
واستحسنوا بأن من كان عتق  
وذاك مثل العتق للظهار  
أن لا يكون أبدا منتفعا  
لاسيما إن يك بالإعتاق  
وعن أبي زياد أيضا جاء  
وقال بعض إنه إذا انتفع

بأن بعض الصحب فيما قد خلا  
بأمة وفي يديها أطلقا  
خير الوري ماذا الذي قد يفعل  
على الإله وإليك أرجعا  
يكن من الواهب رجعة تزم  
لأجل ما عن عمر قد رفعوا  
وبعد مدة ووقت ذهبنا  
أن يشهره والنبي المنتخب  
فكف عنه عمر كذا ورد  
ليس يجوز أن ترد للورا  
وقس عليه ما كمثله غدا  
كالاستجارات وما فيه سبب  
إن دخلت في ملكه بلا سبب  
فعل له في شأنه إذ دخلا  
وهو الذي القطب إليه قد جنح  
فيها بإطلاق لمن تنزها  
بفعله أو دون فعل قد عرض  
في مثل ذاك الوجه حين ترجع  
وللربيع وابن منصور الأجل  
رقيقه لو كان في دين الحق  
والقتل أيضا ولحنث جاري  
به بوجه لو بأجر وقعا  
أريد وجه الواحد الخلاق  
لا يشرين من يده لو ماء  
عن طيب نفس أو بأجر يقتطع

على رضا جاز وبعض نطقا  
 وواهب شيئا من الهبات  
 والصوم والأذان والقراءة  
 إذ لا يحل لامرئ أن يأكلا  
 وعن نبي الحوض والشفاعة  
 بيع لحكم ثم قطع الرحم  
 وكثرة الشرط فبيع الحكم  
 قال وإن يتخذ القرآن  
 يقدمون واحداً في محفل  
 إلا لأجل ما يغنيهم به  
 لا ينتفع بمعتق وأطلقا  
 شخصاً لدين فيه كالملاة  
 فإنه محرم بحالة  
 بدينه بل ذاك حرم حظلا  
 بأن من أشراط يوم الساعة  
 كذاك الاستخفاف أيضا بالدم  
 الحكم بالرشوة بين الخصم  
 أيضا مزامير بحيث كانوا  
 ليس بإقراهم ولا بالأفضل  
 كذا رواه عنه بعض صحبه

### هبة الثواب

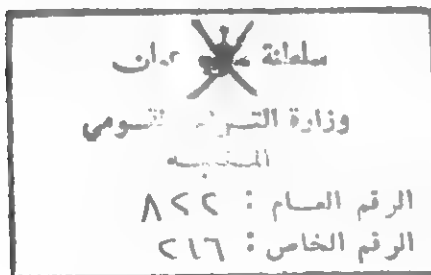
وقاصد لرجل بهبة  
 وذلكم إن كان يعلمنا  
 وتلك تدعى هبة الثواب  
 وإن يكن ثوابها قد جهلا  
 لكن بقيمة الثواب أوجبه  
 بقدر ما قد أدركوا من وصف  
 وإن يكن قد ذكر الذي وهب  
 فإن للواهب أن يرتجعا  
 ومن أتى على امرئ مدعيها  
 شيئا بشرط أن يثيبه على  
 يستردد الحاكم للجواب  
 فإن أقر بالذي قد ادعى  
 لأجل دنياه فتلك حلت  
 قدر الذي عنها يعوضنا  
 وحكمها كالبيع في الأبواب  
 فإن أخذها غدا محلا  
 في يوم ما تكون تلزم الهبة  
 ثوابها يكون بعد الكشف  
 ثوابها وكان ذاك لم يثب  
 في هبة كان لها قد دفعا  
 بأنه كان إليه مهديا  
 ما كان أعطاه له وبذلا  
 عليه مهما جاء بالخطاب  
 ذاك فيعطى ما عليه وقعا

وَكَلَفَ الْبَيَّانَ مِنْ قَدْ اَدْعَى  
فَإِنْ أَتَى بِهِ فَذَاكَ وَكَفَى  
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ  
وَهَكَذَا يَكُونُ إِذَا يَسْتَمْسِكُ  
وَقِيلَ يَسْتَمْسِكُ فِي الْهَبَاتِ  
وَقِيلَ لَا يَدْرِكُ أَصْلًا فِي الْهَبَةِ  
وَكُلُّ مَا لَذَى الْجَلَالِ وَهَبِهِ  
أَوْ أَنَّهُ لِأَحَدٍ أُعْطِيَ  
فَذَاكَ كَالْإِبْرَاءِ مِنْ ثَوَابٍ  
وَلَا تَجُوزُ هَبَةُ الْخَلِيفَةِ  
مِنْ مَالٍ مَنْ تَوَكَّلُوا عَلَيْهِ  
وَجَازَ لِلْخَلِيفَةِ الْأَمِينِ  
أَنْ يَعْطِينَ مِنْ مَالٍ مَنْ تَوَكَّلَا  
لِجَلْبِ نَفْعٍ كَائِنَ لِلْمَالِ  
عَنْ ذَلِكَ الْمَالِ وَيُعْطَى الصَّدَقَةُ  
وَقِيلَ لَا وَقَالَ بَعْضُ يَكْتُبُ  
حَتَّى يَفِيقَ أَوْ يُوَافِيَ الْحُلُمَا  
وَمَنْ يَكُنْ أُعْطِيَ لِكِي يَثَابَا  
وَجَائِزُ أَنْ يَهْبِنَ إِنْسَانًا  
وَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّجُلِ الْمُوْهَبِ لَهُ  
لَا لِلثَّوَابِ مَعَ يَمْنِيهِ مَتَى  
وَإِنْ يَقِلْ ذَلِكَ الْمُوْهَبِ لَهُ  
أُعْطِيَتْكَ الثَّوَابُ فَهُوَ مَدْعُ  
وَهَبَةِ الثَّوَابِ ثُمَّ الْأَجْرُ  
مِنْ مِثْلِهِمْ وَقِيلَ لَمْ تَحُلْ

أَنْ ذَاكَ بِالْإِنْكَارِ جَاءَ مَسْرَعًا  
أَوْ لَا فَذَاكَ أَلْزَمُوهُ الْحَلْفَا  
أَنْ لَا يَمِينُ تَلْزَمُنَ عَلَيْهِ  
بِهِ عَلَى التَّعْوِيزِ أَيْضًا يَدْرِكُ  
لَوْ لَمْ يَعْرِضْ لثَوَابٍ أَتَى  
إِلَّا إِذَا شَرَطَ الثَّوَابَ رَتْبَهُ  
كَالصَّدَقَاتِ وَالْحَقُوقِ الْوَاجِبَةِ  
فِي كَاحْتِيَاطٍ مَالِهِ أَوْلَاهُ  
يَكُونُ كُلُّهُ بِهَذَا الْبَابِ  
وَنَحْوِهِ وَصَاحِبُ الْوَكَالَةِ  
إِلَّا بِتَعْوِيزٍ يَكُونُ فِيهِ  
وَلِلْوَكِيلِ وَلِنَحْوِ ذَيْنِ  
لَهُ أَوْ اسْتَخْلَفَ عَنْهُ مِثْلًا  
أَوْ أَنَّهُ لَدَفَعَ ضَرْحًا إِلَى  
مَنْ مَالٍ مَجْنُونٍ يَتِيمٍ أَوْ ثَقَةٍ  
جَمِيعُ مَا فِي الْمَالِ كَانَ يَجِبُ  
وَيُضْبَرُهُ مَا عَلَيْهِ لَزَمَا  
بِزَائِدٍ فَقَدْ عَصَى وَخَابَا  
لَسَنَتُهُ عَرْضُهُ بِأَنْ يَهَابَا  
أَنْ الْعَطَا لَكَ ذَاكَ جَعَلَهُ  
مَالُكُمْ يَكُنْ لَهُ بَيَانٌ ثَبَتَا  
لَوَاهِبُ كَانَ يَرْجَى نَائِلُهُ  
تَلْزَمُهُ بَيْنَةُ فِي الْمَوْضِعِ  
تَجُوزُ لِلْغَنَى مَعَ ذِي الْفَقْرِ  
إِلَى الْغَنَى مِنْ فَقِيرٍ مَرْمَلٍ

فإن تَكَنَ فهي من المحلل  
من ذلك التعويض عما قد وهب  
عن النبي المصطفى قد علما  
هدية اللحم الذي له أكل  
بأنه كان لها قد ضمنا  
أو أنه يعوض عما وصل  
بأن يكافئ الفقير المحسنا  
لذي الغنى شيئا بغير قصد  
بدون تعويض فلا يجوز له  
لا تبسطن اليد كل البسط  
هباته وقال بعض مبطله  
يثبت من ذلك ثلث لا أجل  
فجائز ولا آثام فالله  
من قولهم ورفعوه في الأثر  
عليه عشر ذلك المال فقط  
جميعه لرجل وأذهبوا  
وما عليه فوقه بحال  
دين له فالدين قبلا ملتزم  
جميعهم إن زاد يوما أو نقص

إلا على وجه ضمان البذل  
وفقره دل على أن الطلب  
والقطب قال ذاك مردود بما  
إذ كان من عند بريرة قبل  
قال ولم ينقل ولم يبيننا  
بأنه عن لحمها يعطى البذل  
وقال بعض يندبن لذي الغنى  
لأنه ليس يكاد يهدى  
وواهب جميع ما قد حصله  
لو كان للأجر لقول المعطى  
وتثبتت مع ذاك مهما فعله  
وقال بعض من مضى من الأول  
وقال بعض إن بقى شيء له  
واستظهر القطب من الذي ذكر  
من يحثن بماله فقد يحط  
إن الذي لماله قد وهبوا  
يلزمه من ذاك عشر المال  
وقبل أصحاب الهبات من لزم  
وقال بعض يأخذوه بالحصص



## الهـدية

باب به أذكر للهـدية  
ويقصد استمالة القلوب  
لما روى عن سيد البريه  
تثبت للود وتذهبنا  
وقال يا نساء المسلمات  
لجارة لو فرسنا من شاة  
وفي الهدايا قال خير البشر  
وجاء أيضا كثواب الصدقة  
والمصطفى يقبل للهـدية  
ويهدى لمشرك وقد قبل  
ثم الهدايا بين كل الناس  
البر والفاجر والغنى  
إلا هـدية على معصية  
ومثل رشوة ليعطيه الحكم  
وقد أجاز بعضهم أن يعطيا  
ولا تجوز مطلقا لحاكم  
ودون طيب النفس فهي تحظ  
وبين ابن وأب مفضل  
إلا الذى كان به يفضل  
ودون إحراز للأطفال  
وقيلى تثبتن بدونه إذا  
لو أنه أم ومهما رجعا  
ولو لبالح وللمعطى بأن

وأنها فى الحكم مثل الهبة  
بها وفعلها من المنسوب  
قال تهادوا إنما الهـدية  
لوغر الصدر معاً والشحنا  
لا تحقرن أحد الجارات  
يرفعه القطب عن الثقات  
تجلب للسمع معاً والبصر  
ثوابها بعضهم قد حققه  
لو أنها من مشرك قد أتت  
هـديه من المقوقس المضل  
جائزة وما بها من باس  
ذى الفقر والأقرب الأجنبى  
مثل معونة على مظلمة  
غير الذى له من الحق لزم  
لحاكم لى له يستوفيا  
لأنه فى أخذها كالظالم  
وانتقاية يجوز تبذل  
جائزة وهى من الحلال  
ابنا على ابن فذاك يحظ  
لا تثبتن هـدية من مال  
غير أب كان لها من أنفذا  
كان له الرجوع فيما دفعا  
يرجع ما لم يك إحراز زكن

والزوج والزوجة ما بينهما  
وقد أتى عن جابر من أهدي  
لا تقبلن منه هدية إذا  
من جملة الذي إليه يندب  
لابنته أو ابنه في حين  
وإخوة أيضا لأخت لهم  
قال الإمام القطب هذه التي  
وقال غير واحد ما فيها  
لو ذلك الراجع في الهدية  
لرحم هدية لا يدرك  
وفي هدية إذا تنفصل  
أى ذلك المهدى لها من قبل ما  
فإنها ما لم تصل للمهدى  
لأنها في ملك من أهداها  
قيل وفي ضمان من لها حمل  
أن ما على الحامل تضمن يخط  
وإن يك المهدى إليه ماتا  
فهى إلى المهدى ترد مثلما  
ما كان أهداه إلى النجاشى  
فقبل المختار هادى الأمة  
وذا المقال مذهب الجمهور  
نقول لا تنتقل الهدايا  
إلا إذا المهدى له كان قبض  
وقال بعض إنها ليست ترد  
وهو مقال الحسن البصرى

حرز بل القبول يكفى منهما  
إليك راجيا بأن تردا  
لم تستطع رد أو نفعا بعد ذا  
من التهادى ما ينيله الأب  
عقد زواج كائن لذين  
عند خروجها لزوج عنهم  
تدعى عطية النكاح المثبت  
من رجعة لراجع يبيديها  
أب وهذى صلة هنيئه  
شئ عليها بعد ما قد تمسك  
مهدىبيديها ومات المرسل  
أن تصل المهدى له تخرما  
لله لو ارث ترد ردا  
ما لم تصل لحيثما أسداها  
وصحح القطب إمامنا الأجل  
إلا إذا ضيع أو أجرا شرط  
من قبل أن يقبضها وفاتا  
رد إلى الهادى لنا من العمى  
ومات قبل القبض للرياش  
ما كان قد رد من الهدية  
منا وقومنا بلا نكير  
من ملك مهدىها من البرايا  
أو يقبضن له وكيل منتفض  
في هذه المسائل التى تجد  
كذا رواء القطب فى المروى

وأنها لا تثبت للولد  
إلا بقبض وقبول علما  
وامرأة جاز لها من مال  
وتهب إن يكن الحليل  
وهي شريكة له في الأجر  
وإن يكن بدونه فالأجر  
وتهب وهكذا تصدق  
قال الإمام القطب جاء في لقط  
ولا يرخسون للعقيلة  
لو كان في حال جواز الهبة  
فإن تكن قد فعلت فتمضى  
وهكذا يكون حكم الهبة  
وقد روى عمدة وفتى شعيب  
أن الرسول الطهر هادى الأمة  
عطية إلا بإذن ثبتا  
ليس يجوز للفتاة أمر  
إن يملك الزوج لأمر العصمة  
والترمذى والنسائي وقد  
وهبة المأذون بالتجر له  
ويلزم الثواب للمدية  
على إرادة المكافأة هنا  
بأن تركها لتطيف يعد  
وذلك التطيف في قولهم  
وبعضهم أمر الثواب استحسنا  
إن يتهمه أنه أهده

من والد في قول أهل الرشد  
هذا هو المختار عند العلما  
حليها تصدق بحال  
بإذن في الذى له تنيل  
إن فعلت من بعد إذن يجرى  
له وواقع عليها الوزر  
من مالها لو لم يكن لها إذن  
أبى عزيز مالكم هنا نخط  
أن تهب شيئا لها للأخوة  
أو يحضرن حليل هذى المرأة  
هباتها وماله من نقض  
منها إذا كانت لغير الإخوة  
عن أبيه عن جده الأريب  
قد قال غير جائز لامرأة  
من زوجها وفي حديث قد أتى  
في مالها كذا رواه الحبر  
روى له أحمد وابن ماجه  
صححه الحاكم بعبد واعتمد  
جائزة لكل من أناله  
وذاك مع دلالة القرينة  
والقطب في هذا المقام بينا  
وهكذا عن جابر أيضا ورد  
كبيرة يبرأ منها المسلم  
لو كان مهد ذاق شربة الفنا  
لكى يكافيه بما أسداه



بزائد مما إليه أهدي  
بمثل ما أهداء لا بأكثر  
من الربا وجوزوا بأزيد  
إن لم يكن توافق إذ عقدوا  
وعن فتى العباس قال قد وهب  
ناقته وقد أثاب المجتبى  
فقال لا فزاده فقلا  
فزاده قال رضيت قالا  
أن لست أقبل الهدايا إلا  
وإن يكن مهديه حيا ويقل  
لكي تكافيني بزائد فلا  
وفي الهدايا العرف قد يراعى  
كمثل إهداء بعضهم لبعض  
أو لمعونة أو الوليمة  
فيلزمه قال بعض الفضلا  
إن لم يكن توافق بينهما  
بأنما القيمة في يوم القضا  
وقال بعضهم يرد المثل ما  
وقيل إن الرد ليس يجب  
بأنه أهدي إليه كيما  
وحينما يطلب منه الرد  
وقيل لا إلا إذا ما فعلا  
من مثل عرس أو ختان بيدي  
ولا ترد قيمة الهدية  
إلا إذا ثابها قد شرطا

قال وإنما يرد الردا  
أن يتفق جنسهما تحذرا  
لو أنه جنس ذين كان اتحدا  
وصرحوا أن الثواب أزيد  
شخص لخير الخلق والزكى النسب  
وقال هل رضيت يا من وهبا  
رضيت بعد قال ذاك لا لا  
نعم فقال قد هممت حالا  
من قرشى أعرفنسه قبلا  
إني أهديت إليك يا رجل  
يدرك إلا مثل ما قد بذلا  
وعادة فتتبع اتباعا  
لأجل ختن أو لموت يفضى  
لكي يعاونه له في مرة  
قيمة ذاك الشيء لو كان غلا  
كمثل أن يتفقا ويبرما  
لا يوم ما لإهداء كان عرضا  
أمكنه أولا يرد القيمة  
إلا إذا صرح حين يهب  
يكافئنه وغدا معلوما  
يلزمه حالا بأن يردا  
مثل الذى يفعل ذاك أولا  
أو غيره أو مات ذاك المهدي  
في الحكم غيما جاء للأئمة  
وكان معلوما لهم منضبطا

إذ ليس من حكم على المجهول  
وقائل لأحد الرجال  
دوماً فكل ما شئت هكذا بلا  
فقال بعض العلماء يأكل  
أو واحد يهلك ممن ذكرنا  
بأنه يأكل مرة فقيد  
وفي عطية المريض هل تحمل  
بأنها تجوز مهما كانا  
وقيل إن لم يهلكن في المرض  
وبعضهم يقول لو قد ماتا  
وواهب لأحد خشية أن  
أو أنه منه غداً محاذرا  
فغير جائز له أن يهبه  
وليس للموهوب أن يأخذ ما  
كذا على أن يحكم أيضاً  
وقل بعض العلماء له يهب  
أو أنه حاذر منه يحكم  
وليس من بأس على الموهوب له  
إن كان لم يعلم ولما يدرى  
وقال بعضهم يجوز أخذ ما  
ونحوها من كل ما قد يحرم  
وإن يكن بالجور فيها حكماً  
فالإثم واقع عليه من قبل  
والمسال غير لازم عليه  
لأنه أهدي له مهديه

كذا حكى القطب بشرح النيل  
أذنت أن تأكل من أمواله  
حصر ولا حذر له قد جعلنا  
ما لم يرد وعليه يحظر  
وجاء في قول البعض أثراً  
من ماله وفوق ذاك لا يزد  
فقل لا وجاء عن بعض الأول  
عن الفراش ينتقى مكاناً  
فجائز عطاؤه لا ينتقض  
لكنه من ثلثان فاتا  
يحكم بالجور عليه والمحن  
يأخذ بالمتروك من علم الوري  
لأجل ما يحذر أن يرتكبه  
قلنا على الوصف الذي قد رسماً  
له بحق فارفضه رفضاً  
إن خاف جور جائز له يثب  
يوماً بمتروك العلوم لهم  
أن يأخذن منه ما قد وصله  
بسبب الهبات في ذا الأمر  
أهدى على وجه الرشا وسلمنا  
ويحكم بالحق حين يحكم  
أو أنه قد فعل المحرماً  
نيتاً وفعله الذي فعل  
بأن يردّه إلى أهليه  
تطوعاً فما عليه فيه

وواهب لأحد شيئاً على  
كمثل إن أعطاه ما يفطر به  
أو يعطينه لبهيم مثلاً  
فقل لا يأخذه إلا على  
أولا فإنها تباعة تحقق  
ويفعَلن فيه حين أخذا  
ويدخلن في ذاك ما لو قال  
أو أفطرن على الصيام واتفق  
من ريقه أو من صيام قد علم  
وقد أتى في التاج عن فتاة  
شيئاً وتلك البنت لما تدرى  
قامت تطالبين وبينت على  
واحتج محتج بأن الغانيه  
فحكم الأزهر فيها ابن على  
وقال لم تعلم فتحرزن ولا  
وطالب من رجل ثوباً له  
واحتج بعد الفرض إذ قضاه  
قالوا فإن ذاك لص غادر  
وطالب لصرمة من واحد  
وبعد ذاك مات من قد سأل  
ورجع المسئول في العطية  
وإن يكن قد هلك المسئول  
فإن للسائل أن ينتفع بها  
وجاء في قول لبعض النبلا  
وأنت تدرى أن خلفهم هنا

أن يفعلن به كذا أو يجعلن  
أو يعطين لابنه أو أقربيه  
أو يصلحن ثوباً به أو يغسلن  
أن يجعلنه حيث كان جعلن  
وقيل بل يأخذه وينطلق  
ما شاء وفعله قد نفذ  
أفطر على الريق بهذا حالاً  
بأنه أفطر قبل ما نطق  
أو أنه قد كان أيضاً لم يصم  
أعطت لفسادة من البنات  
وحيثما قد علمت بالأمر  
إعطاء أمها لذك أولاً  
لم تقبضن للعطا علانيه  
أن العطا ماض على أمر جلى  
يضرها إنكار أم حصلاً  
فيه يصلى فرضه أو نفله  
بأنه أعطى له إياه  
عليه في الرد له يبادر  
فقال خذها تلفها في عاضدى  
أو أنه من أرضه ترحلاً  
فإنه أولى بتلك الصرمة  
أو أنه شط به الرحيل  
أو يعلمن أن ذاك رجلاً  
موت الذى أعطى رجوع حصلاً  
يبين على قول وقد تبينا

في القبض والإحراز في العطية فإن يقل خذ لكذا فماله إلا إذا ما كان حيا من وهب وإن يكن أخبره بالرجعة فالأحوط الترك وفي الأحكام لا واختار في التاج عن الثميني لآخر في مرض أتاه وهكذا الأم جميعا والأب وقال بعض الفقهاء الأعلام إعطاء ما قد كان في الذمة لا إن يك أعطاه لمن في ذمته وجاء عن نبهان قول متضح مادام لم يقبل وذا إن كانت وما على الزوجين ما بينهما وهكذا في الترك إلا في المرض ومن يكن أعطى عطاء لأحد فما على الأول حرز جاری ليس عليه إذ عليه رجعا ودافع عطية إلى فلج وإن يكن أحرز بعض منهم ومن يكن أعطى عطاء عمرا فيحرزن واحد من ذين وإن يكن أحرز بالتوكيل كذلك إن كان لمن قد أحرزا أو أنه كان وصيا للولد

هل ذاك شرط من شروط الصحة أن يأخذنه وأن يناله وقيل بعد الموت جاز إن أحب بعض الثقات وانقلاب الصفة أو يخبرنه ثقتان عدلا صحة رد أحد الزوجين ما ذلك الآخر قد أعطاه حكمها لولد إن وهبوا بأنه لا رد في الأسسقام يحتاج عندهم إلى أن يقبلا وكان ذا لإعطاء وقت صحته بأنما الرجعة في هذا تصح عطية والترك حال الصحة شرط قبول في عطاء أبرما وقيل لا يصح فيه إن عرض فأحرز المعطى وبعد ذاك رد وينقلن عن أبي الحواري غير القبول إذ إليه دفعا فليحرزن أربابه ما قد خرج فإن ذاك الأمر كاف لهم وخالدا أو سالما وبكرا ثبت في نصيبه المكين يثبت للجميع دون قيل أبا وذلكم صغير جوزا أو الوكيل الكل صار منعقد

فيها وفيها واحد قد قبرا  
قيل إلى أن يقبر اثنان فقد  
فيها ثلاث أنفس من الورى  
حرز كذا لا يلزم المقابرا  
لا بد من حرز لذلك علما  
وقيل لا رجوع في القبور  
فرد ولا حرز غدا عليها

وجاعل أرضا له ليقبرا  
فما له من رجعة فيها وقد  
وبعضهم يقول حتى يقبرا  
وقيل ليس يلزم الفقرا  
ونحوهم وقال بعض العلما  
من قائم بتلكم الأمـور  
لو أنها لم يقبرن فيها

### العدالة بين الأولاد

على اصح ما روته الكتب  
أن لا وجوب قط في العدالة  
أولاده دون سواه فيرد  
إذ لم تكن تدخل ملك الولد  
فلا سبيل للذى لا يوهب  
أو يعطينه مثله من النشب  
ثبوت ما أعطى لفرد منهم  
وذا هو المختار دون مين  
ما عن بشير جاء في النعمان  
نخلته كمثل ذا من سبد  
إلا على الحق ولا تحضرنا  
أشهد على ما قلت غيرى حالا  
ما بين آل المرء في العطية  
وغيرها إذ وردت عن قيادة  
صرح إذ رواه في كتابه

والعدل في الأولاد أمر يجب  
وقال بعض السلف الأئمة  
والأب إن أعطى عطاء لأحد  
في الحكم بعد الوالد المجد  
وأنه مادام حيا الأب  
على أبيه يسترد ما وهب  
وكان بعض العلماء يجزم  
وقد عصى الوالد في القولين  
فحجة القائل بالبطلان  
فالمصطفى قال أكل الولد  
فقال لا فقال لا تشهدنا  
وقد روى بأنه قد قال  
وإن من أوجب للتسوية  
تمسكوا بهذه الرواية  
قال ابن حجر والبزارى به

قال وذاك قول طاوس وقد قال وفي المشهور عن ذكرنا وقال رعن أحمد أنها تصح وعنه بالجواز في التفاضل مثل زمانة ودين وتجب بأن يضر أحدا منهم فلا والعدل أن تعطى البنات نصف ما كمثما لو مات ذاك الوالد فإنه يقسم ما بينهم وقال بعض العلماء بالسوا بعض عن الرسول سوا في العطا قال فلو كنت مفضلا أحد وقد أجاب بعض من قد قال بأن قول المصطفى أشهد على إذن بأن يشهد فيه وامتنع لأن من شأن الإمام يحكم ثم أبو بكر الرضى وعمر ما سويا عند العطا قد نحلا من دون إخوة لها وقد نحل والقطب قال قد أجيب إنما وعن أبى بكر إلى عائشة والحق في قول النبى الطهر ليس بإذن بل هو التعريض ويشعر الحديث بالندبية وترك ما يوقع للشحناء

جاء لأحمد وإسحق ورد بأنها ساقطة من الذرى لكن عليه يرجعن فيما منح إن كان ذلكم لأمر حاصل إن يك بالتفضيل بينهم طلب يجوز بل يلزمه أن يعدلا تعطى الذكور منهم متمما المال في يديه كان يوجد كذاك بالتنصيف حين يقسم يقسم ما بينهم لما روى ما بين أولادكم قد ضبطا فضلت للنساء هكذا ورد بأنما الأمر لنسب ألا هذا سواى لبشير أولا منه النبى حيث شأنه ارتفع لا أن يكون شاهداً بينهم فيما أثننا عنهم وما ذكر عائشة صديقنا وفضلا لعاصم الفاروق أيضا ونقل كان الذى عن عمر قد رسما فإنه كان بإذن الإخوة أشهد على هذى الأمور غيرى بأن ذاك باطل مدحوض لحالة التأليف بين الإخوة أو يورث العقوق للبناء

وإن إعطاء الأب المفضل  
ليس بمحتاج إلى أن يقبض  
وجائز للأب أن يفضل  
كذلك قيل والذي منهم يبر  
ومن لابنه تزوجا عقد  
من ماله تلزمه العدة  
وليس من عدالة في الكسوة  
والحمل للسلح والمراكب  
وإن يكن أحازهم فقد وجب  
وإن يكن لكسوة أعطاهم  
بوجه تمليك ففيه تلزم  
وليس من عدالة عليه  
والخلف في وجوبها عليه ما  
إن لم يكن نسل له سواءهم  
وما عليه قط من عدالة  
وهكذا ما بين باقى الورثة  
إلا إذا ما كان قاصد الضرر  
فإن يكن أعطى بقصد ما ذكر  
وليعط للباقيين منهم مثلما  
غفر جائز له أن يقصدا  
وإن يموتوا قبل أن يعطيهم  
ومن له ابن وقد أعطاه  
يلزمه أن يعطين له كما  
وقال بعض إنه لن يلزما  
وإن يمت من يلزم العدل له

للولد الصغير من أطفال  
من بعدما الإعطاء فيه قد مضى  
صالحهم ومن يكون أفضل  
له بقدر بره الذى ظهر  
تمت قد أهدى إلى ذاك الولد  
وقيل لا لزوم في ذى الحالة  
والسكن والإنفاق بين الإخوة  
إن لم يكن أحازهم بجانب  
بينهم عدالة لذا السبب  
ومركب ولسلاح لهم  
عدالة فليعدلن بينهم  
بين بنينه وبنى بنينه  
بين بنى بنينه بعض ألزما  
وبعضهم يقول ليست تلزم  
ما بين أولاد له وزوجة  
كأخته وزوجة مستحدثة  
والحيف فالقصد لذاك قد حجب  
يتوب لله ليمحو ما صدر  
ينوبهم بقدر إرث علما  
إزاحة الميراث عنهم أبدا  
فإنه يعطى لو ارثيهم  
ويحدثن عنده سواء  
أعطى لأول بقسط علما  
وهو الصحيح عند قطب العلما  
من قبل قبضه ولن ينيله

فليعطه وارثه ذاك الأب  
كذلك بين آله العبيد  
لو أسلم المشرك بعد الإعطا  
لأنه لا يرث للمسلم في  
والعبد لا يرث له بحال  
فمن هنا لم تلزم لهم  
واختلفوا هل تلزم الأم ما  
وبعضهم يقول ليست تلزم  
فالأولون جعلوها كالأب  
ومن يقل بعدم العدالة  
قد جاء في الآبا وذلك الأب  
لقول هاديننا لأسي المرتب  
وليست الأم بهذي المرتب  
لكنني أقول مهما تكن  
مضافة الشحنا على الأبناء  
أو خوف أن يحدث منهم بعد ذا  
فهذه العلة أيضا تطرد  
وجائز له يفضل أحد  
كان يكون فيهم من يحضر  
تناسبت حالته ما حسنا  
وولد يرعى فلا ييـالى  
وإن من بعض بنيـه سـجنا  
ثم فداه الأب بالأمـوال  
وهكذا إن مرض عنهـا  
كذلك إن أعطى لمن يعلم

والأب وحده غمضه يحجب  
وبين أحرار أولى توحيد  
أو عتق العبد فليس يعطى  
مال لمسلم موحـد وفي  
غلا نصيب لهم في المال  
عدالة لأجل وصف فيهم  
بين بنيـه بعضهم قد ألزما  
أهمهم عدالة بينهم  
فألزموها العدل مهما تهب  
يقول إن الأمر بالتسوية  
خلاف حال الأم حين يهب  
أنت وما تملك طرا للأب  
فإنها تقصر عن حكم الأب  
علة نهى في الحديث البين  
بسبب التفضيل في العطاء  
ما يوجب العتوق أيضا والأذى  
في الأم مهما فضلت بعض الولد  
بما به يليق عن باقى الولد  
عند الجماعات إذا ما حضروا  
من اللباس فلينله الحسنـا  
بما له يلبس من أسـمال  
بظلم جائر بلا حق عـا  
فلا عدالة لهذا الحال  
فبذل الأمـوال في دواء  
إن كان شأن الولد التعلم



خفى جميع ذاك ما عليه وإن يكن في التعديات قد حبس فها هنا ان يفده من ماله وولد إلى أبيه يهب بعد قبول فعليه يعطى وإن يكن قبل القبول الرد وما به يعين بعض الولد فلا يضره إذا عياله أو أنه أقعده كان المرض وجائز يفضلن البعض والعدل ما بين النساء يلزم وهذه العدالة التي ترى في خمسة تكون من مواضع لا تدركن عدالة على الأب وبينه وربه باريه وتدرك الديون بالإطلاق ولا تحاصن عند الغرما فإنما أهل الديون أجدر تقضى الديون أولا فإن فضل إن كان قد أوصى بها فتؤخذ وإنها لا يدركنها أيضا في الحكم قبل موت والد أجل وأنها يسقطها الوالد إن ولا يزيكها الفتى إذ كان لم وقال بعض العلماء تلزم

عدالة تلزم في بنيه أوفى المعاملات حيث ينعكس تلزمه عدالة لآله ثم يردّها على الابن الأب لغيره كمثلها بقسط فلا عدالة لذك تبذو برأفة وليس فيه معتدى قد كثروا وقل منه ماله أو ركب الدين عليه وبهض إن كان باقيهم بذاك يرضى وهكذا العبيد ما بينهم تفارق الديون في حكم جرى وهاكها منظومة للسامع والأب حى لم يذق للعطب لو في الحياة تدركن عليه في الموت والحياة باستحقاق في تركة الميت مهما انعدما منها على أرجح ما قد يؤثر مال فتؤخذ من منه عن كمل من بعد ما تلك الديون تتفد وارث أولاد عليه فرضا وبعد موته الخلاف قد نقل زكى لماله وليس يحسبن يحكم له بقبضها حكما حزم زكاتها الابن كما قد تعلم

من بعد موته غداة يهلك  
وهى عليه تبعة بدون شك  
لو لم يكن أوصى بها إذ يهلك  
أو من جميع المال خلف منبعت  
من مال أولاد غداة يفعل  
من مالهم ما شاء أن يأكله  
لو أنه كان له مال صفا  
في ذلك الأكل متى يأتيه  
فليس من عدل عليها يلزم  
فالعدل لازم عليها وقعا  
بأنها تفعل أفعال الأب  
على بنيتها لا إذا ما ابتعدت  
ما يفعل الخليفة الموكل  
تفعل ما كان أبوهم يفعل  
ما لم تكن خيانة منها بدت  
يزال منهم خائن قد بدلا  
فذاك لا يزال بالخيانة  
والقبط قال بل به خلف نقل  
إن شاء أولادا له يستخدم

وأنها في ماله لا تدرك  
إن لم يكن أوصى بها حين هلك  
وقال بعض العلماء تدرك  
وتخرجن في قولهم من الثلث  
ولازم في النزاع أيضا يعدل  
إن كان محتاجا وجاز الأكل له  
وكيف شاء لا بنزع عرفا  
وليس من عدالة عليه  
والأم لا نزع لها عليهم  
وقال بعضهم لها أن ينزعا  
وقد روى القبط إمام الذهب  
وذلك الحكم إذا ما قعدت  
وإن ذلك الولي يفعل  
وبعضهم كالأب هذى يجعل  
لو أنها عليهم ما قعدت  
والخلفاء هكذا والوكلاء  
إلا خليفة على الوصاية  
على اتفاق بين صاحبنا الأول  
والعدل للوالد شيء يلزم

### ما يحل للأب من مال ولده

وهاهنا أعاده وثنى  
والقبط أيضا فنعيد ما حصل  
وتم ما هناك من نقصان

وقد مضى الكلام في ذا المعنى  
أعاده الخبر الثميني الأجل  
ليرسخ الكلام في الأذهان

والقصد بذل العمر في العلوم  
والخلف هل للأب يأخذنا  
إن موسرا أو معسرا كان الأب  
أو بالجواز يحكم فيهما ظهر  
لابنيه وبين ذي الجلال  
فيحكم بذاك في الأحكام له  
وقال بعضهم إذا ما أيسرا  
في ظاهر الحكم ولا فيما يكن  
فإن يكن من مال ابن أخذا  
فإنه بذلك الأخذ غدا  
وقيل ما يأخذه منه يعد  
والانتزاع عند ذا القائل لا  
كمثل نخلة ودار ينقل  
فالانتزاع عنده يكون في  
وقال بعض إنه ليس يحل  
غير الكسب له وغير النفقة  
إن أيسر الابن وأعسر الأب  
وإنه هو الموافق للسنة  
كل امرئ بماله لأولى  
فليس للابن بأن يأخذ من  
والأب جائز له أن يأكلا  
مع بعضهم لأجل ما يروونا  
من كسبكم وأن أولادكم  
وفي حديث للنبي وارد  
ف قيل مهما كان ذلك الأب

وقربة للواحد القيوم  
من مال ابن يملكنا  
فإن أراد فليس يحجب  
له إذا أراد ما كان ذكر  
إلا إذا احتاج إلى ذا الحال  
وبينه وبين رب عدله  
لا يحكم له بما قد ذكرا  
ما بينه وربّه مولى المن  
شيئا وكان موسرا في حين ذا  
للابن ضامنا فيلزم الأدا  
ذاك انتزاعا صار من مال الولد  
يصلح في قائم عين حصلا  
ذاك أب للـكـه يحـول  
ما قد دهاه والد بالتلف  
للأب من مال ابنه لو كان جل  
يفرضها حاكمنا العدل الثقة  
قال الثميني وهذا الأصوب  
فقد روى عن النبي المؤتمن  
حتى الفتى وابن به قد أدلى  
مال أبيه غير ما به أذن  
في بطنه ولو بلا إذن حلا  
أطيب شيء قال تأكلونا  
من كسبكم فلتأكلوا كسبكم  
أنت وما تملكه للوالد  
بحاجة فالأخذ منه طيب

في القصة التي رواها الراغب  
كل امرئ منكم بماله أحق  
على الذي قلنا به ويرغض  
لا بخصوص السبب المعلوم  
يأخذ ما لابنه من نشب  
وبانتزاع إن أراد الرجل  
بدون إسهاد على ما أخذ  
نذلك المال هو التنقل  
بنفس ذاك الأخذ إذ تناولوا  
جامع مولاة ابنه جاز وحل  
ملكه بدون ما محبور  
وهو انتزاعها يقول القائل  
ويتمكن بإسهاد وقسم  
ودون إسهاد على الوقاع  
لكن عليه الحد ليس يلزم  
تصدق له مع الإعطاء  
بدون إضرار وإحجاف عنا  
في مال والد بإذن صـدرا  
مال ابنها وجائز أن تأكلن  
ولو يتيما كان ذاك يخنع  
مسكينة بالعرف منه تأكلن  
بأنه للام جاز تنتزع  
وتخرجن بابنهما المحبب  
له وأخوال هناك قاموا  
أخذ لما في يد أولادكم

قال الإمام القطب هذا الواقع  
كما له دل حديث قد سبق  
وقال بعده فلا يعترض  
بأنما العبرة بالعموم  
والخلف بين من أجاز للأب  
هل يملكه بإسهاد حصل  
أو أخذ انتزاعه كعكس ذا  
وقال بعض العلماء تناول  
ملكه وهو انتزاع جملا  
فعند ذا القائل لو أن رجل  
وانتقلت بوطئه المذكور  
لأنما جماعها تناول  
وقيل لا تحل حتى ينتزع  
فلو وطئها دون ما انتزاع  
لكان ذا منه زنى فتحرم  
وجاز في قول لبعض جائي  
من مال ابنه ولو ما أذنا  
وجائز للابن ما قد ذكرا  
والقطب قد قال ببيع الأم من  
لكن بمعروف وليست تشبع  
وهي بحاجة وقيل إن تكن  
وعن أبي محمد لنا رفع  
وتأكلن من ماله مثل الأب  
لكل بلدة بها أعمام  
وعن أبي المؤثر جاء لكم

ومع عبيدكم ولو تكلموا  
أو الصبي قال ما لديه  
وجائز للام أن تستخدما  
يطيقه وبعضهم قد منعها  
وبعضهم أجاز للوالد أن  
إذ كان ذا غنى وبعض قال  
وجاز منه يتزوجنا  
وجائز للاب في قول وجد  
ويرفعن عن أبى الحواري  
قبل بلوغها فإن ذاك لا  
كذلك أيضا ما له أن يبرى  
وقال بعض ثابت أبراه  
وأكثر الأقوال ما له يهب  
وإن يكن أبراً من أرش الولد  
وما له لنفسه أن يبرى  
وما له أن يبرئن نفسه  
أو مرض في قول أكثر الورى  
وقال بعض العلماء يبرى  
وليس للذمى أن يبريها  
فيسجنن إن يكن قد أبرا  
أن ابنه لذلك الحال طلب  
واختلفوا في نزع ما في الذمم  
مال الصغير أمره في قبضة  
إلا إذا التضييع منه وقعا  
والابن مهما يطلبن لثمن

بأنما ذلك شيء يحرم  
لقطة بلا بيان فيه  
لابنها ولتنتفع منه بما  
إلا بإذن من أبيه وقعا  
يبيع مال ابن ويقبض الثمن  
بأن ذاك باطل إطلا  
إن عنتا قد كان يحذرنا  
أن يبرئن الناس من حق الولد  
إلا صدق بنته نوار  
يصح أن يأخذ ويأكل  
حليلها من لازم من مهر  
ويبرأ الزوج إذا أبراه  
مهرأ لبنته على الزوج وجب  
فيه خلاف قيل ليس ينعقد  
من دية الابن بدون شجر  
من حقه إن موته أحسنه  
إذ ما له للوارثين صيرا  
فيبرأ منه لهذا الأمر  
من حق ابن مسلم عليها  
ويحلفن إن تعاطى النكرا  
وإن عفا فيتكرن وما أحب  
هل ثابت أودا من النهدم  
أبيه لو يكون غير ثقة  
فغير جائز بأن يضيعها  
ما باعه والده من زمن

فإنه يدركه إن كانا  
ويدركن مبيعه أن يسأل  
نو مع طفوليته البيع استتب  
ومن يبيع مال ابنه وكان له  
يأخذه بمثله له ولا  
وإن يمت والده يقضى له  
وقيل لا قضاء إن لم يطلب  
والأب إن باع لمال الولد  
حتى توفي الأب أى من باعا  
وجاز دفع ثمن إلى الأب  
قال الإمام القطب قيل أجمعوا  
أى غير لازم بأن يعطى لأب  
الإعطاء كان بالإحسان  
ومن تمت زواجه عن آل  
بأنه أبرأ كان النفسا  
وما نه لإرثهم أن ينتزع  
وجائز للابن أخذ ما وقع  
من تركه لوالده فى خفية  
ويعلمن وارثه فى خفية  
أو أنهم لحقه يعطوه  
وجنس حقه ف يأخذنا  
وما له يأخذ إلا بعد ما  
وقيل بل يحاصن معهم  
ولا يصح عندهم إيصال  
لرجل من مال ابن أصلا

لم يتلفن الوالد الأثما  
وذاك فى قول لموسى الأول  
وبعد أن يبلغ قد كان الطلب  
مال فللحاكم فى ذى المسألة  
يجبسه فيه له إذ فعلا  
من ماله كمثما أزاله  
ذلك فى حيالاته من الأب  
وكان بالغما ولما يردد  
فالابن ليس يجد ارتجاعا  
إن باع مال ابنه المحبب  
أن الفتى عليه ليس يقع  
إن أبه كان غنيا ذا نسب  
فإن للإحسان أى شأن  
منه وقد أشهد فى ذا الحال  
من مهرها يصح عند موسى  
إلا لدين أو لإنفاق وقع  
له من الدين على أب صرع  
إن لم تكن لديه من شهادة  
على لهم فى ذاك بعض حجة  
على رضا ولا يحاكموه  
وبعضهم أطلق فى ذا المعنى  
يستوفين غيره من غرما  
والأول الأكثر والمقدم  
كلا ولا الإقرار إذ يجاء  
إلا إذ ما الأب كان قبلا

فليأت فيه ما يشاء أن يأتى  
للأب يعطى ما يكون للصبي  
أقل ذا أن يؤمن عليه  
بأنه يجوز للموصى  
وكسوة له وكل أرب  
عبد أو الصبي عند بابه  
إليك أمى أو أبى بعلان  
فإنه يأخذ هذه ولا ينى  
إذ جل ما فى بابنا هذا ذكر  
فى الشركات ذكره متمما  
نطلب التبیین والتوسع  
إذ ذكرا ذاك بموضعين

ينزع ذاك المال فى الحياة  
وحاز فى دفع وصايا الأقرب  
وقيل ذا إن ثقة لديه  
والكدمى اختار فى المروى  
يصرفها فى النفقات للصبي  
ويأخذ الإنسان ما أتى به  
وقيل إن قال قد أرسلنى  
أو قال إن سيدي أرسلنى  
وما هنا فينبغى أن تقتصر  
فإنه من قبل قد تقدم  
وقد أعدناه بهذا الموضع  
ولا تباع القطب والثمينى

### الهيئة بغير طيب النفس

من واهب ولو قليلا عرضا  
لا عقد لا عهد على مقهور  
إذ جائز للمرء يبذل الفدا  
وذاك إجماع بلا إنكار  
معونة لجائر تمردا  
لجائع وخلصوا غانيكم  
كالدفع عن مال وعرض أن يذل  
ذاك لأخذ ولو يقل  
مخافة من شره ويطعمهم  
من خاف منه الظلم كالجبار

ولا تحصل هيئة بلا رضا  
لما أتى فى الخبر المأثور  
وما على الواهب بأس أبدا  
بما له إن خاف من جبار  
وليس ذلك الفدا متى بدا  
لما أتى عودوا المريض وأطعموا  
من ذاك ما على الإدارة بذل  
والدفع عن نفس ولا يحصل  
لقوله شر الورى من يكرم  
وجار للمسلم أن يمدارى

مخالفاً قد كان أو موافقاً  
يدفع بالأبدان والأموال  
ويجبرن ممتنع عن الأدا  
لو كان دفعهم بكل المال  
وليس ذا الأمر لمن قد فعلا  
لأنما العجز من الإعذار  
وإنما إذلاله أن تعطيها  
أو كان منك لم يرد قتالا  
واستحسنوا لقائهم بجمع  
أن يعرضن عن مال مجنون وعن  
لو كان ذاك الجمع في قتال  
والقطب قال إن يكن تعرضا  
من مالهم بل ذاك شيء يلزم  
إذ لم يكن يلزمه أن يدفعها  
فإن أراد جائر أن يأكلا  
يدفع بالبعض عن البقية  
وما عليه من ضمان أبدا  
وقال بعض تلزم المصالحه  
ككونه إن لم يصالحه غصب  
فيضمن الوكيل ما منه اغتصب  
وما لحامي الأصل يعطى فعلى  
بقدر الأصل يكون وقدر  
وكل مجموع لنفع المنزل  
أما الخفارات على الأحمال  
إن لم يكن هنالك اتفاق

أو مشركا معاندا مشاققا  
عن نفسه وأهله ومال  
لما ذكرنا باتفاق وجدا  
إن لم يطبقوا الدفع بالقتال  
يعد إذلالا لدين ذي العلا  
ولم تكلف فوق الاقتدار  
وأنت قادر ظلوما عاتيا  
في حينه ولم يطالب مالا  
مال المداواة لأجل الدفع  
مال يقيم غائب من الوطن  
أهل الهوى والزيف والضلال  
لما لهم جاز له أن يقبضا  
عليهم لا عذر منه لهم  
عنهم بمال غيرهم ما وقعا  
ما لهم غلذى توكلا  
رجاز تركه لعدم القدرة  
إن لم يناول أو يعن من اعتدى  
إن كان لليتيم فيها مصلحة  
أدثر مما كان منه قد طلب  
بعدم الصلح الذى منه طلب  
جميع من هناك قد تأصلا  
مدفعة الأصل وصرف للضرر  
فهو على الأموال كالضيف اجعل  
ولم تكن قط على الجمال  
فإن يكن يعتبر الوفاق



والقطب قال إن يك الخوف هنا  
وإن يك الخوف على الأحمال  
وإن يكن على الجميع فعلى  
وإن يكن ثم اتفاق فعلى  
ومن بمنزل فأعطى للصلة  
كالسرعى والسقى ويمنعنا  
وإن يكن من أهل منزل ولم  
فإنه يجبر أن يدفع ما  
وليس يخرج منه إن يكن  
وكل من لم يطلب أهل المحل  
مما ينوب الكل في الأحوال  
وما تخطه السلاطين على  
كذا المعونات التي قد ألزموا  
وكل ما قد يحدثون في المحل  
فليس يضمنه إعطاء  
وإن يكن له كنخل أو شجر  
قلا أداء هاهنا عليهم  
ولازم عليه يعطى عنهما  
وكل مال للمدارة جمع  
رؤو تحالوا فإن توصلا  
أولا فيعطى الفقرا ممن غدا  
والأغنياء ما لهم أن يأكلوا  
وقيل إن تحالوا فليأكلوا  
وهبة الخود لزوج تبدو  
إن ادعت بأنها مداريه

على الجمال فعليها ما عنا  
فالبذل لازم لها بحال  
جميع ذا يكون ما قد بذلا  
ما اتفقوا بذلهم فليجعل  
مع أهله فكل ما لهم غله  
من ذاك إن لم يك يعطينا  
يعط لديهم كمثما لازم  
يلزمه لديهم متمما  
له به أصل كدار للسكن  
منه بأن يحمل معهم ما نزل  
وما يودون على الأموال  
جميعهم من نحو غرم جملا  
بها نفوسهم لما يعينهم  
من نحو خندق وسور متصل  
وخدمة إلا إذا ما شاءوا  
في منزل غير الذي به استقر  
إن كان يعطى عنهما حيث هما  
هناك مهما طلبوه المفرما  
لجائر فأكل فضله منع  
كل لاله فإنه حلالا  
ليس له فيه نصيب وجدا  
أو أن أهليه لهم قد بذلوا  
منه الغنى والفقير الرمل  
من غير طيب نفسها تعد  
أو لم تكن لذككم مدعيه

بل فهمت منها المداراة فلا  
غبن تشا الزوجة تعطينا  
لو غائباً بأنها تعطينه  
على المداراة له فيبقى  
وإن لشيء وهبت إليه  
أو أنها قد أبرأت من مهر  
بأنه أكرهها وبينت  
وتبطلن هباتها ويبطل  
على الصحيح وعلى المختار  
ليس على المكره عقد لا ولا  
قال الإمام القطب والحبر الرضا  
وفي مقال قد أتى عن بعض  
وما به من البيان تاتى  
لأنها لو طلبت بالجسد  
وحيث لم تقم لها بالحجة  
فقد مضى صنيعها مختاره  
فإنه ولو يكون هـددا  
لتفدى النفس من الطلاق  
وهبت فإنها قد رجحت  
وهبته تبتغى منه بقا  
فإنها نفسها بذاك طابت  
وجاء في الذكر لنا أن طبنا  
وامرأة على الحليل ادعت  
أو أنها أعطت له صداقا  
أو أنها أعطته ما قد قلنا

يكون للحليل أخذها حلالا  
على المداراة فنشاهدنا  
كذا كذا من مالها توليه  
إشهادها بنيسة تستبقى  
أو أنها تصدقت عليه  
ثم ادعت عليه في ذا الأمر  
تقبل دعواها إذا تبينت  
ابراؤها تصدق قد تفعل  
لأجل ما جاء عن المختار  
عليه عهد هكذا قد نقلا  
وذاك مذهب الربيع المرتضى  
بأن ما قد وهبته يمضى  
لا يقبلن لهذه الصفات  
تمنعه لمنعت بقصد  
فتمنعنه من حصول الهبة  
إذ آثرت رضاه واختياره  
لها بتطبيق وقد توعدا  
فحيث خافت سورة الفراق  
جانب عدم للطلاق وانتحت  
زوجية خشية أن يطلقا  
واختارت البقاء للزوجية  
لآخر الآية في ذا المعنى  
بأنها مالا له قد أعطت  
بالكره حين خافت الشقاقا  
بشرط أن لا يتزوجنسا

أو أنه لا تيسرى أحدا  
وقد تسرى بعد أو تزوجا  
فأنكر الشروط والإكراه  
وقيل في الإكراه والإجبار  
وقال بعض العلما في الهبة  
إلا إذا كانت إذا ما قال  
قالت له هبنى يا محمد  
فإن ما أعطت له وأذهبت  
وإن يكن قد عرف الشهود  
فإنهم بذلك يشهدونا  
وقيل مهما تدعى ذى الغانية  
فإنما البيان في هذا على  
يبين إن لم تكن تدارى  
لأنما أصل الفتاة جارى  
وأنه لا يدركن عليها  
وهكذا يكون حكم الهبة  
كذلك إن باع أخوها أيضا  
فغير جائز ولما يمضى  
وقيل ما تعطى الفتاة بعلمها  
وهى لديهم فلهم يحل ما  
إن علموا أنهما قد أعطيا  
ولا يحل لهما أن يرجعا  
أما لدى الحكم فلا يحل قط  
إن غيرته وادعته الجارية  
وذلك قول قد حكاه القطب عن

أولا يطلقنها طول المدى  
أو أنه طلقها وأخرجها  
فالقول قوله إذا نفها  
القول قول الغادة المعطان  
للزواج لا تثبت من حليلة  
لها هبنى منك أسما مالا  
أنت فإن كان كما قد تجد  
صار عطاء جائزا وقد ثبت  
إن لم تدار تلکم الخرد  
أى حسب ما هناك يسمعون  
بأنها أعطت له مداريه  
حليلها ولا بيان حصلا  
بل نفسها طابت بهذا المقدار  
بأنها خائفة تدارى  
أيضا يمينها عند ذا تبديها  
منها إذا تكون عند الإخوة  
لحاجة وجوزت ما أمضى  
إن نهضت للمشترى بالنقض  
وما تنيل الأخت إخوة لها  
أعطته بينهم وبأرى السما  
بطيب نفس منهما ورضيا  
فيما له قد أعطيا ودفعها  
من ذاك شيء لهم ولو يخط  
بأنها أعطتهم مداريه  
فتى محمد أبى بكر الفطن

قال وعن أبي عزيز في اللقط  
 لمن تكون تحته من أقربا  
 وإن تكن قد خرجت فهكذا  
 مادام تستحي ولما يجعلوا  
 قال ولم يرخصوا للمرأة  
 لو كان في حال جواز الهبة  
 فإن هم قد فعلوا فقد مضى  
 وإن أقبرت إنها لراضية  
 وإنهما الآن عليهم راجعه  
 لأن ذاك الأمر منها قد بدا  
 فعله قيل بهذا الموضع  
 لا إن تكن أعطت بلا سؤال  
 وإن بشيء يعطين إياها  
 فإنه لا يؤخذن في الحكم  
 وليس ينبغي له أن يرجعه  
 وإن له جميع مالها تهب  
 فرجعت فما لها أن ترجعا  
 وقد أساء عندها وذاك عن  
 وامرأة صداقها تعطيها  
 ورجعت من بعد موت نزلا  
 فإنها جاز لها أن ترجعا  
 وعن فتى مسبح يرويها  
 لكن عليه حلف لها وجب  
 وهي عليها حلف له يجب  
 ومن أراد بفتاة يدخل

ليست تجوز هبة المرأة قط  
 مادام لم تزوجن وتذهبها  
 هباتها عندهم لن تنفذ  
 لتلكم الأمور حدا يحصل  
 أن تعطين من مالها للإخوة  
 حتى يكون زوجها في الحضرة  
 ما فعلت وثابت لن ينقضا  
 مع طلب وحين كانت معطيه  
 فيما له أعطتهم مطاوعه  
 بعد سؤال منهم قد وجد  
 إن الرجوع جائز أن ترجع  
 فما لها الرجوع في ذا الحال  
 وعندها إذ شاء أن يطاها  
 إذا أبي من بذل هذا الغرم  
 منها إذا ما قبضته مسرعه  
 فقبض الموهوب حالا وذهب  
 إلا إذا طلقها وقطعها  
 هاشمنا والحبر محبوب الفطن  
 حليلها لطلب يديه  
 به لأنه لها قد سأل  
 ووارث وبعضهم قد منعا  
 ليس له من حلف عليها  
 بأنه لذاك منها ما طلب  
 لم تعطه ذلك إلا لطلب  
 فمنعته من مسيس يفعل

إلا بأن يعطيها عطيه  
وطالب تحله من نفقة  
وبعد ذاك طلبت للنقض  
وقيل إن يطلب إليها المالا  
فإنها جاز لها أن ترجع  
لا غير ذاك من حقوق تلزم  
وإن تكن لأهلها قد ذهبت  
إلا بأن يعطيها شيئاً فلا  
ومن يقل لزوجه إنى قد  
وتركت صداقها لى وأحب  
أو أننى منه لفى غم حصل  
وما على لك بقاء وأنا  
حتى أخلصن نفسى منه  
فأبرأته من صداقها فلا  
لقولهم ليس له يعرض  
يكون حكمه حكم الطلب  
وإن تكن عليه لما ترجع  
فقد برى منه وقد أباحا  
وترجعن إن تشا وقد أحل  
ما بقيت أمواله إن كانا  
ووارثوها مالهم أن يرجعوا  
ولا على وارثه إذا قضى  
وعن ربيع وأبى عبيدة  
صداقها المفروض للحليل  
طلقها فلا تنال أبداً

فليس ذى عطية مرضيه  
وقد أحله ولم تشاققه  
فليس إبراء هنا مع بعض  
فأبرأته إذ لها قد سأل  
وقيل ذاك فى الصداق وقعا  
فما لها فيها رجوع يعلم  
ومن رجوعها إليه قد أبت  
عطا لأجل ما ذكرناه حلاً  
كنت نكحت عادة من الخسر  
خلصت مما لك عندى قد وجب  
أو أننى أخاف موتى أن يصل  
لا أعرف الحيلة فيما قد عنا  
يرجو بذاك القول تبرأته  
يبرأ إذا عليه عادت مثلاً  
فيه لها لأنما التعرض  
وقد مضى الكلام مهما يطلب  
حتى يلاقى واحد للمصرع  
بعض بأن يطلبها صراحاً  
بعضهم الرجوع لو مات الرجل  
بطلب أبدت له البرأنا  
عليه من بعد ممات يقع  
قيل اتفاقاً بين من كان مضى  
وغيرهم فى امرأة وأهبة  
وقيل إن يصير للدخول  
شيئاً من المهر الذى قد حدداً

والقاضي لا يشتغلن بمن يشا  
وهكذا لا يثبت الخضاما  
وقال بعض العلماء الكلمة  
بحاجة فإنها مسوغة  
وأطلق البعض وبعض قال لا  
من مال أولاد وأنه جعل  
قال ابن يوسف كأن العلم  
لضعفها مع إنما الصداق  
وأنه ليس بكسب محض  
فإن فيه طرفا يكون من  
وإنما للوالد الجليل  
ليس الذي أعطى له عطاء  
وجاء أيضا في وعيد من قهر  
مع أنه له إذا احتاج بأن  
وذو القضا لا يشتغل بمدعى  
أعطت له صداقها وليس له  
أن تدعى عليه إكراها ولا  
ويدعى مورثه قد طلقا  
وما على الطلاق من قرينة  
وما عليها من يمين فإذا  
ولا بإخوة أتوا وزعموا  
مالا لها مادامت الفتاة في  
قال الإمام القطب في نوازل  
لا تمضين عطية من غانيه  
أو تخرجن عنهم وتقعدا

أكل صداق البنت من ضر غشا  
بينهما إن واحد قد قاما  
بأنه جاز له أن يأكله  
والبنت غير طفلة بل بالغة  
يدرك ما فوتته وأكسلا  
كالذئب في تقويته لما أكل  
خصوا الصداق دون ما تقدما  
أجرة فرجها التي تساق  
كمثل باقى الكسب عند القبض  
مكارم الأخلاق والفعل الحسن  
يكون كسب ذلك السليل  
من عند إنسان له قد جاء  
صداق بنته تعمدا خبر  
يأخذها بالنفقات والمؤن  
إن جاءه يقول ذات البرقع  
قط عليها من يمين حاصله  
بوارث إذا إليه وصلا  
زوجته حيا وكان أغلقا  
واتهم الوارث بالمضرة  
بين غامكم بالبيان عند ذا  
بأنما أختهم أعطتهم  
حال الحياء منهم وموقف  
نفوسة لصحبنا الأوائل  
لإخوة لو صرحت علانيه  
حولا كريتا بعد ذا أو تلدا

وجاء لا يحكم أو يشهد قط مع موت والد إذا ما تدعى بأنها أعطتهم مداريه قالوا وهذى هبة الجنابة قيل ومن صنوف هذه الهبة وهبة التولييع تعرفنا وهبة التولييع قد تعلق وأنها تضر بالموهوب له أى أنه تلزمه بذى الهبة إن كمل النصاب فى الأموال وهبة التولييع أن يعطى أحد وبعده فهى إليه ترجع والخلف فيها قال بعض ترجع وذاك بالإطلاق والبعض يرى بل إنها تكون ملكا مستمر أى مطلقا وفى مقال يرفع وذاك فى ثلاث حالات تعدد بل إنها لتستمر أبدا وهذه الثلاث ذكرها علم وواهب شيئا على أن يفعل حتى يموت واهب أو من وهب وجائز له بأن يرجع ما وامرأة مالا لابنتها تهب ففيل إن لم يك عنها كفرا وإن من أعطى عطاء لأحد

بهبة الأخت لإخوة تخط من بعد ذا عليهم فى موضع أو لحياء كان فى ذى الغايبه تدعى لديهم من صنوف الهبة ما يعرفن بهبة اطمئنانة تخالفت أسماؤها لا المعنى لما إليه عقلت وتوثق لما ستدرية بهذى المسألة زكاة ماله تصير واجبه بها فذاك لازم بحال أمواله لغيره إلى أمد على اتفاق بينهم قد يقع لما إليه عقلت إذ توقع بأنها لا ترجعن إلى الورا لذلك الموهوب والشرط هدر بأنها لواهب قد ترجع وفى سواها لا رجوع للأبد وتمضين هكذا طول المدى فى كتب الفقه فراجعن ثم ذاك له كذا ولما يفعل له فتلك تبطلن لذا السبب لم يفعل الشرط الذى قد أبرما يكفرن عنها يميننا فذهب حتى تموت فالعطاء هدر بشرط أن لا يخرجن من البلد

فأحرز المعطى له ثم رجع  
إن كان لم يخرج وبعض قال  
من قبل ما إن يهلك الموهوب له  
فليس للوارث من رجوع  
ومن يكن أعطى امرأ لفخلته  
فباطل ما كان أعطى من عطا  
وجاء في قول لبعض أثرا  
ولا يجوز لامرئ قد غضبا  
ولا عطية ولا جعل ولا  
وصح أنه بحالة الغضب  
وإن يكن أعطى بحالة الغضب  
حتى صحا فأحرز الموهوب له  
وداخل إلى جماعة وله  
وذلك قد سلمه إليهم  
وأكلهم وشربهم قد اختلف  
فقل إن كان إليهم أدخله  
فلأزم عليهم أن يعدلوا  
وإن يكن ذاك على الإباحة  
فلينتفع كما يشاء ولا ضرر  
ولا يجوز لامرئ أن يوصى  
والبنت بالتعاقب يخرجنا

إن العطاء ثابت كما وقع  
له إذا شاء الرجوع حالا  
وإن يك الواهب وافى أجله  
وقيل ما الرجوع بالمنوع  
بشرط لا يخرجها من قبضته  
وقال بعض باطل ما اشترطا  
بأن كلا ثابت كما جرى  
ترك ولا نحل ولا أن يهب  
صدقة فمن لذك فعلا  
فباطل لو أحرز المعطى النشب  
وذلك لم يحرز لما كان وهب  
بعد الرضا فجائز ما فعله  
قربة ماء أو طعام حمله  
ليشربوا منه وكما يطعموا  
إذ أن بعضهم عن البعض أخف  
بجهة التملك منه جعله  
وبعضهم عن بعضهم لا يفضل  
فمن غذا منهم له بحاجة  
إن زاد عن رفيقه أو اقتصر  
لابنه بأصله المخصوص  
وبعضهم ذاك يجوزنا



## هبة المنافع

من الهبات هبة المنافع  
وذلك مثل هبة لشاة يهب  
والشاة في ملك الذي لها وهب  
وهكذا إن يعطين شجره  
وهي لرب الأصل ملكا مستمد  
وقد تسمى منحة وعاريه  
وهبة النفع فإما عاريه  
كذلك قال القطب وهو أدري  
وهبة النفع فمنها ما وقع  
بأنها ما حيى الموهوب له  
كقائل لمن يكون جارا  
أو هذه النخلة في حياتكا  
أو أن هذى الدار يا أخى لك  
بأن هذى في حياة الرقبه  
وإن يكن أصل وقوع الشرط  
فهذه تخالف المذكورا  
أجازها بعض وبعض ضعفها  
لأنما المعطى ربما حضر  
ومات أيضا والذي قد أعطى  
لأجل ذاك ضعف العطيه  
قلت ولو قد قيل بالثبوت  
يلزمه غرم لما قد أكلا  
لم يك خارجا عن الصواب

وهاك ما قالوا به في الواقع  
لآخر يحلبها ويذهب  
باقية عليه لو طال الحقب  
لأحد يأكل منها الثمره  
وهذه إما تكون لأمد  
ولا تزال في الهبات جاريه  
وقد تسمى منحة علانيه  
ونحوها قال وأما عمرى  
شرط بها كذلك الأصل رفع  
وهذه العمرى اسمها مؤجله  
إنى أعمرتك هذى الدارا  
أو أن هذى يا أخى عمرى لكا  
رقبى ويعنى بالذى فيه سلك  
منك كذا كلامه قد أوجبه  
بأنها مدة عمر المعطى  
والخلف فيها قد أتى مأثورا  
من جهة الشرط الذى فيها وفى  
وربما غاب وأمره استتر  
يأكل للمال خلاف الشرط  
بعض وقال لم تكن مرضيه  
وأن من يأكل بعد الموت  
إذ أنه للوارثين انتقلا  
وهو الذى أراه فى ذا الباب

أما التي تكون عمر المعطى  
قال الثميني وقطب العلما  
اعلم بأن أكثر الصحب الغرر  
شافانه له يكون  
وبيعه له إذا يوما يرد  
وعن أبي عبيدة عن جابر  
وعن أبي الشعثاء أيضا عن فتى  
بأن من يعمر شيئاً فهو له  
وفي الحديث أيما شخص عمر  
فإنما العمرى تكون أبدا  
والقطب قال والجماهير كما  
بأنما العمرى إذا ما تقع  
بها الذى يصنعه بماله  
لا ترجعن لمن لها قد أنفذا  
وزعت جماعة عنهم رفع  
وقد روى جابرنا الصحابى  
بأنه قضى بتلك العمرى  
وزاد بعض إنها لن ترجعا  
لأنه أعطى عطاء تقع  
قال ابن يوسف ومن طريق  
بأنما العمرى التى قد أمضى  
هى التى يقول إنها لك  
أما إذا قال له ما عشت لك  
ونقل الليث عن الزهرى  
بأن قوله بها قد أهدرا

وهى التى فيها الكلام خطأ  
عليهما الرحمة من بارى السما  
وأكثر القوم بأن من عمر  
ما قد بقى لو طالت السنين  
ووارث من بعده كان وجد  
عن جابر خدن النبى الطاهر  
عباس كل ذاك عنهم ثبتا  
ووارث من بعده قد حصله  
عمرى له وعقب له ظهر  
لمن لها يعطى ومن قد أرغدا  
علمت فيما قبل ذا تقدا  
تكون للأخذ ملكا يصنع  
من حينما قد دخلت فى سلكه  
إلا إذا صرح باشترط ذا  
وهكذا داود أن ليست تقع  
عن النبى الطاهر الأبواب  
لمن له قد وهبت وقرا  
إلى الذى أعطى لها ودفعها  
فيه الموارث فكيف يرجع  
معمرا فيما جاء بالتحقيق  
لها الرسول وقضى بالإمضا  
وعقب يجىء أيضا بعد كا  
فهى لدافع تعود إن هلك  
عمن روى للخبر المروى  
لحقه فهى لمن قد أعمرها

ووارثيه بعده غلو يقل  
أو عائد إلى الذى لى قد ورث  
صحت هباته وشرطه لغا  
لأنما الحديث جاء مطلقا  
وجعل الأنصار يعمرونا  
قال النبى أمسكوا عليكم  
لا تفسدوها أن من قد أعمر  
حيا وميتا وحين يهلك  
قال ابن يوسف الإمام قد سأل  
للفقهاء عن رجل قد نطقا  
أفتى له قتادة عن الحسن  
فذكر الزهرى بعدما جرى  
له وأعقاب فإن لم يجملا  
فإنه يكون للذى عمر  
ونقل القطب الإمام الرافى  
إجازة الرقى معا والعمرى  
قال ولكن الحديث إذ ورد  
قال الثمينى الثمين والأقل  
ولا يرى لوارث إلا إذا  
بل إنها راجعة لمن وحب  
إن لم يقل بأنها من بعدك  
وإن يقل إنى أوصيت لكا  
فليسكنها ذلك الموهوب له  
وبعد موته فترجعن إلى  
كذلك إن قال له فيها اسكنا

إن أنت مت عاد نحوى ما حصل  
إن حدث الموت على قد حدث  
إذ كان فاسدا فلن يسوغا  
وليس من قيد به تحققا  
لمن أتى من المهاجرين  
يا أيها الأنصار أموالكم  
عمرى فإنها لمن قد أعمر  
فإنها لعقب قد يترك  
نجل هشام أى سليمان الأجل  
أعمرتك الدار وكان أطلقا  
وغيره بأنها جازت إذن  
بأنما الجائز مهما أعمر  
لعقب من بعده قد حصلا  
مع ذاك شرطه الذى له ذكر  
قال يقول البعض من حذاق  
بعيدة عن الأصول الأخرى  
مقدم عن القياس لا فند  
ليس يرى الجواز فى هاتين حل  
قال لوارث تصير بعد ذا  
أو وارث يموت من له وهب  
لعقب تكون أو وارثكا  
بسكن هذى الدار حتى أهلكا  
حتى يموت واهب قد نصله  
وارثه أى من لها قد نصل  
عمرى حتى تشرى كأس الفنا

أوصيت ياذا لك حينما عقد	بدون أن يذكر أننى لقد
لوارث الموهوب حين يصرع	وقال بعض العلماء ترجع
له بسكن قبل من قد أسكننا	وإن يكن مات الذى قد أذننا
حتى يموت ربها من أذننا	لم يجدن وارثه أن يسكننا

## العارية

أحكامها واضحة جليـه  
لقول هادينـا لخير ملة  
مضمونة أدائها قد ثبـتا  
بأنه استعار من صفوانا  
يحمل فوقه متى ما قدما  
قال له صفوان ذلك الألد  
من بعدما قد جمع الجموعا  
ام أنها عارية وتردد  
وجاء أيضا في حديث بيدي  
مردودة والدين مقضى وصح  
أصواتهم تنفذ للسابعة  
لحلب لقصد وجه الله جل  
تجعل فيها اليد للخيانة  
في أول الإسلام شيئا لزمـا  
في قوله الماعون يمنعونا  
فصار ذاك مستحبا ورسخ  
لأجل عارض يكون وسبب  
حرا به أو مثل برد يقع  
لينقذ الغريق من وبـال  
بهيمة يخاف من عطابها  
كمن يعير الصيد ممن أحـرما  
موحدا من كافر تردى  
إعارة لكافر من يسلم

باب به أذكر للعاريه  
سن جواز هذه العارية  
عارية مردودة وقد أتى  
جاء عن المبعوث من عدنانا  
مائة درع وأداتها وما  
يوم حنين لهوازن وقد  
حين إليه طلب الدروعـا  
إذاك غصب منك يا محمد  
بل إنها عارية تؤدى  
إن العواري لتؤدى والمنح  
وقد أتى المقال في ثلاثة  
صوت لشاة قد يعيرها الرجل  
وصوت مظلوم كذا الأمانه  
قالوا وكانت العواري قدما  
بينه الله لنا تبيننا  
وبعد ذلك الوجوب قد نسخ  
قال ابن يوسف الإمام وتجب  
مثل إعارة لثوب يدفع  
وهكذا إعارة الحبـال  
كذلك سكين ليذبحن بها  
وقد يكون ذاك شيئا حرما  
وتكرهن كمن يعير عبدا  
وقال بعض العلماء تحرم

والشرط في المعير بعض رفعه  
 قيل تصح من فتى مستأجر  
 ليس من الذي له استعارا  
 وإنما أبيح أن ينتقما  
 لكن يكون للذي استعار أن  
 بنفسه وبوكيل صارا  
 وكيله في حاجة أو زوجته  
 لأن الانتفاع يرجع من له  
 والحكم في عارية تردت  
 من السما أو كان هو المتلفا  
 قيل الضمان لو بلا تقصير  
 بأنها مضمونة كذا أتى  
 أيضا وإنها لمال فيجب  
 ضمان له إذا كان تلف  
 فإن تكن تلف باستعمال  
 وركوب كان معتادا فلا  
 وصح القطب بأن لا يضمن  
 وبالذي لا طاقة عليه  
 قال ومعنى كون ذي العارية  
 أى يلزم من لها استعار أن  
 وإنه إن لم يقم بكما  
 فذاك معنى كون ذي العارية  
 ولازم عليه ردها إلى  
 لا يملكها ويجبسببها  
 فذاك معنى كونها تؤدي

بأن يكون يملكن المنفعة  
 إعاره الشيء لشخص آخر  
 إذ غير مالك له قد صار  
 به على ذا عقدهم قد وقعا  
 يستوفين منفعة الشيء إذن  
 كمثلا أن يركب المعارا  
 كذاك أيضا عبده وأمته  
 لأنهم يباشرون عمله  
 مع مستعيرها بنحو آفة  
 أو غيره ساق إليها التلفا  
 لما أتى في الخبر المأثور  
 روى أبو داود ذا وأثبتا  
 يرد للمالك حينما طلب  
 كمثلا مأخوذ بسهم قد عرف  
 يؤذن كاللباس للنعاء  
 ضمان بالتلف مهما حصلا  
 بتلف من قبيل الله عن  
 منه ولا تضییع جاء فيه  
 مضمونة في الخبر المثبت  
 يحفظها طاقته طول الزمن  
 يحفظها يلزمه أن يغرم  
 مضمونة بقول خير الأمة  
 صاحبها حين له قد سأل  
 عن ربها كلا ويمنعها  
 أى ترجع من المالكها ردا

قال ومعنى إن ما طلبتـه عارية جارية عندي على وردها لست لها أضيع قال وإن كان سبيل العارية فالمستعير غير ضامن لها بدون تضييع ولا تمسدي وقييل إن الطهر هادي الأمة من عند صفوان الذي لا يلزم لقصد أن يعيره ما حددا أنى لها أكون ضامناً إلى حتى ولو ضاعت بلا تضييع أغرمها كاملة مضمونه أى أنها تدخل في غرامتى قال ابن يوسف تقول فلزم وقد غدا مشروطاً لا مطلقاً قال الثمينى أرى المختاراً واشترط الرد لها أو شرطاً يضمنها أن تلف فيها يكن فالمؤمنون في حديث علما ولا ضمان قط في الأمانة والعاريات عندهم من باب وقوة زادت على الأمانة يأخذها للانتفاع من أخذ إن شرط الرد لها أو شرطاً وأنه لا يضمن الأمانة

منك أيا صفوان إذ أردته سبيلها من حفظها لن تهملأ أو أحبس أو فى التلاف أوقع حفظ لها وردها كما هيه إن تلف لديه كان نالها ودون ما تجاوز لحد ألزم نفسه فى الاستعارة للمستعير وبه لا يحكم لأنه قام إلى حرب العدى أن أرجعنها إليك مقبلاً ولو بما جاء من السميع فصار معنى كونها مضمونه فذاك معنى هذه الرواية ضمانها لأنه به التزم ضمانها عليه قد تعلقا أن الذى كان قد استعاراً عليه أو فيها تعدى إذ سطا قال وذا هو الموافق السنن على شروطهم وهذا التزما إلا مع العدوان والخيانة أمانة تدفع للأصحاب من حيث أن الشأن فى العارية فكان غرمها عليه حينئذ عليه مستعيرها حين العطا ولو عليه شرطوا ضمانه

إلا إذا كان بها تعدي مقابل المختار في القضية إن لم يكن في ذاك قد تعدي لو الضمان بينهم مشروط وذلك قول منهم قد اتبني وكلما غير الضمان أصله كمثل أن أصل ما قد كانا إن شرطوا أن ضمانه انتفى قال وقول الأكثرين أنه وقيل ما ينقص للأشياء وإن يكن ينكسر حين العمل وقيل لا ضمان إلا أن حمل وعن شريح بعضهم لنا نقل ولا على مستودع ولم يغل وذلك الغل فيما وردا فلا يرى شريح من ضمان فمن يكن قد استعار جملا عليه عشر حثيات برا فالخلف هل يضمن ثلاثا لأجل وما عليه من ضمان إن حمل أو أنه لبلاد قد حملا لأن في خلافه نفعاً حصل وقيل بالتضمنين حيث المال لا وذلك المعير لم يأذن له فإنه لو خالف المعين

أو أنه ضيع فيها الحدا عدم ضمان تلکم العاربه ولم يكن ضيع ما قد حدا أو أنهم للرد كانوا شرطوا أن العواري أصلها لن تضمننا لا يوجب الضمان شرطهم له يضمن ليس يبطل الضمان إذ شرطهم للأصل كان خالفنا إن يشرط الضمان يضمنه في ذاتها فلا ضمان جائئ فإن ذاك في الضمان قد دخل عليه ما ليس يطبق في العمل ليس على من استعار لم يغل شيء من الضمان هكذا نقل للأصمعي الخائن الذي عدا إلا بتضييع جناه الجاني من عند إنسان لكيما يحملا ويحملن خمسا له وعشرا أو أنه يضمن كل ما حمل ثمان حثيات عليه أو أقل أقرب مما عينوه أولا لما استعار من حمار أو جمل يحل دون الإذن أن يستعملا في حمل ما البعير قد حملة إلى مماثل لصار ضامنا



يضمن إن خالف ما أبداه  
أو أنه لدون ذلك المحمل  
من جنس ما أعاره له أقل  
أو عر فالضمان فيه يجب  
لأن في الوعر عناء ما حمل  
سماه أو وقتا مسمى وأمد  
كرائها إن اكترهاها مثلاً  
على أداء قيمة ويقهر  
وذا إلى أبى عبيدة عزا  
وذا المقال فيه الأخذ استقر  
ليحملن معيناً فما حمل  
وبعد ذا شخص عليه قد سطا  
مات البعير يضمن الذي تعد  
من مستعير ومعيير للجمل  
في ذاك وحده فليس يجزين  
فلم يكن معتدياً قط هنا  
يستخدم العارية المحمله  
يضمن إن كان سواء قد عمل  
أعمل وحدي أو سواي للعمل  
بأن من أتاه يستعير  
له رقيق أو أجير يرسل  
آخر كي له يعير جملاً  
من مكة إلى بلاد المصطفى  
إليك زيد لتعير الجملا  
لصر أو صناعاء أو للبصرة

والقطب قال في الذي أراه  
لو أنه أخف من ذاك حمل  
وأنه لا يضمن إن حمل  
أما إذا كان الطريق الأقرب  
لو أن ذاك المحمل قد كان أقل  
وإن يكن جاوز في الحمل بلد  
فالخلف هل تلزمه القيمة لا  
وإن يكن قد استعار يجبر  
مع قيمة العنا لما قد جاورا  
قال الإمام القطب بعدما ذكر  
وإن يكن قد استعار لجمل  
لكنه في داره قد ربطا  
فحمل الحمل بعينه وقد  
لأنه بدون إذن قد حمل  
بل إنه لو المعير قد أذن  
بل أنه لو كان للغير أذن  
لأن من قد استعار جاز له  
بنفسه وغيره وقيل بل  
ولو بإذن منه إلا إن يقل  
أو كان ممن يعلم المعير  
لا يعملن بنفسه بل يعمل  
ورجل أرسل إنساناً إلى  
ليحملن عليه شيئاً وصفا  
قال الرسول إنه قد أرسل  
ليحملن فوقه من مكة

وحينما أتى به قد حملا  
فإنه إن هلك البعير  
على الرسول لا ولا من أرسل  
بوفق ما قال له من أرسل  
أقرب مما قال ذاك المرسل  
ويضمن الرسول مهما حملا  
ويهلك لأنه ولو حصل  
لكنه على خلاف ما ذكر  
والحمل للمرسل والأمر له  
قد خالف الرسالة التي حمل  
بل صار ذاك متفردا على  
فتك الاستعارة التي حمل  
فمن هناك ألزم الضمان  
ومكرر حمارة إلى بلد  
فأفسدت أو يفسدن الولد  
يلزم ربها وليس يلزم  
إلا إذا كان عليه مشروط  
لأن ربها عليه قد عقد  
لو لم يقل من اكترى لربها  
إلا إذا كان الفساد قد طرأ  
قال أبو سهل ضمانها على  
لأنها في يده وما على  
ولا على من اكترى إن غلبت  
إن كان قد أوقفها هذا بما  
فيضمن إن أفسدت في المال

عليه نحو طيبة وأوصلا  
فلا ضمان ها هنا يصير  
لأنه استعمل ذاك الجملا  
وأنه إلى قريب حملا  
من ها هنا الضمان ليس يحصل  
لصير من كان له قد أرسل  
بالإذن من رب البعير ما فعل  
مرسله له وما به أمر  
وإنما ذاك فتى أرسله  
ولم يكن بأمره قد استقل  
أمر الذي كان له قد أرسل  
بغير وجه حق ذا لها فعل  
لأنه في قوله قد مانا  
أو ناقة وكان عندها ولد  
ملا فتضمن الذي قد يفسد  
من اكترها وبذاك يحكمكم  
ضمانها فبالضمان يرتبط  
أجرا وكان تابعا لها الولد  
خذ ابنها عنى متى أتى بها  
لأجل تضييع من الذي اكترى  
من اكترها مطلقا قد حصل  
صاحبها منها ضمان جملا  
عليه إذ أوقفها وذهبت  
يوثق مثلها به وأحكمها  
والنفس مستعيرها بحال

وفي فساد من فصيل صار  
 إن رد عنها ابنها الذي تبع  
 إذ يتبعن أمه ذاك الولد  
 غمعه عن الفساد يلزمه  
 لأنه حينئذ لديه  
 وإنما يضمن في العارية  
 لأنها في يده قد حصلت  
 والأصل أن كل موضع أتى  
 إن يهلكن يكون فيه ضامنا  
 وكما لا يضمن فيه  
 وقد علمت قولهم في العارية  
 في قول بعضهم بإطلاق يخط  
 أي شرط الضمان في مقال  
 ومن يقل لا يضمن العارية  
 فإنه يقول لا تضمن قط  
 وجاء في الديوان قول وجدا  
 بالحيوان في النفوس وقعا  
 وما له أن يرجعن بما غرم  
 وكل ما بغير تضبيع فسد  
 لكنه من بعد يرجعن به  
 وقيل ليس من ضمان فيه  
 وإن يكن ذلك عنه قد هرب  
 ولم يقم يتبعه يصيح به  
 على الذي كان له استعارا  
 وأنه إن لم يضيع ضمنا

إن لم يقل لمن له أعارا  
 ومنه بعد ذا الفساد قد وقع  
 فإن يكن لم يأمرنه إن يرد  
 وكل ما أفسده فيغرمه  
 كأمه فحفظه عليه  
 من استعارها كهذى الصورة  
 بدون أجره لها قد جعلت  
 للحيوان فيه تضمن الفتى  
 لما جنى إن كان في شيء جنى  
 فغير ضامن لما تجنيه  
 بأنها على الضمان جارية  
 أو أنه إن يك للرد شرط  
 فيلزمه ما جنت في الحال  
 من يستعير الشيء بالكلي  
 من استعارها جنسية تخط  
 المستعير ضامن ما فسد  
 أو كان في الأموال مهما ضيعا  
 على معيره لأنه التزم  
 فما له أيضا من الضمان بد  
 أي بعد غرمه على صاحبه  
 عليه بل ذاك على أهليه  
 فوق الذي يطيقه وقد ذهب  
 فلا ضمان يلزم بسببه  
 ولا على من كان قد أعارا  
 صاحبها ما كان منها قد عا

كمثلما أن تفسد — بالذنوب  
ومن يكن أعمار شيئا أحدا  
فأخذه من قبل وقته حرم  
أما لدى الحكم فيحكم ببرد  
لو قبل مدة ولكن نافقا  
إذ الوفاء بالعهود قد وجب  
واستظهر والحاكم قد أنصفا  
كمثلما كان عليه قد لزم  
لأنما في حكمه بالرد  
إعانة على انتقاض ما عقد  
ومن يكن أعمار إنسانا وعا  
وأنه خلف ألا فيهم  
من مستعيره وفي الوعاء خل  
فإن يكن قد طبخ الخل به  
فلا يرده عليهم إلى  
وبعد موت ربه فليس له  
وما له يحتال في بقائه  
ولا له يدفعه بدون أن  
ومن يكن قد استعار جملا  
أو مثل ثوب يلبسه أو كزق  
أخذ متاعه إذا لم يضرر  
أو حيث لا يلقي من استعارا  
لأن ذاك المستعير إذ حمل  
أما الذي يسرق ثوب منه  
من سارق أو غاصب لو كانا

في المال أو في نفس شخص فغضب  
لزم من يدرونها قد حددا  
ما بينه وبين ربه الحكم  
عارية إذ ربا لها يزد  
من يرجع من قبل وقت حقا  
على جميع المسلمين واستتب  
أن يحكم على المعير بالوفا  
ذلك بينه وبين ربه الحكم  
من قبل وقته وقبل الحد  
ونقضه معصية بلا فند  
خل ومات بعد ذا وودعا  
ذو اليتيم ثم طلبوا وعاهم  
يفسد إن هم نزعه حيث حل  
في عهد من أعاره أى ربه  
أن يفرغن خله مكملا  
يزيد فيه غير ما قد عمله  
بل إنه يحرص في إقنائه  
يحضر قائم اليتيم المؤتمن  
أو كسفيئة لكيما يحملا  
لزيتيه فلمعيره بحق  
به كأن ينظره في مقفر  
ما يحملن عليه أو ماوارى  
عليه غير معتد فيما فعل  
أو يغصبن يجوز ينزعنه  
يتركه في حينه عريانا

في ملا أو يحتسى في الحال  
وهكذا سارق ما كمثل زق  
وما عليه لازم أن ينظنرا  
وإن يكن قد باعه من قد سرق  
فترك الشاري متاعه به  
غربه ليس له أن ينزعها  
وليجهد في حرزه ويلزم  
من بعد ما استحق في الأحكام  
فلازم ما قبل الاستحقاق  
وجاء في الديوان أن العاربه  
وفي الأصول قال قطب الناس  
إذ قال ما حاصله في العاربه  
وإن من لرجل قد أذنا  
لأجل وقبل تم الأجل  
فإنه له عناء خصله  
إذ لم يتم شرطه الذي وقع  
وإن يكن أخرجه بعد الأجل  
قليل له وقيل لا وليس له  
وإن يكن ليس له من أجل  
ويستحق قيمة لنقض  
وحارث بإذن إنسان فلا  
لأن في المنع له ضرا وكل  
فكل نفع كائن لغاية  
إن يك في القطع فساد جاري  
فيما يكون النفع بالإتلاف

بمثل حر شربة الوبال  
يأخذ صاحبه لو ينهرق  
حتى يجيء بوعاء آخر  
أو أنه أعاره ثم انطلق  
بحيث لا علم له بربه  
من قبل ما أن يجد الشاري وعاء  
كراء ما استعمله فيغرم  
وبينه والواحد العلام  
عليه أيضا دون ما شقاق  
ليست تكون في الأصول الراسيه  
أثبتها الشيخ أبو العباس  
بأنها في الأصل أيضا جائيه  
أن يبين في أرضه ويسكن  
أخرجه من أرضه بعجل  
وقيمة النقض من الخارج له  
والنقض فيما جاء للأرض تبع  
فالخلف هل أجر العنا له حصل  
قيمة نقض من بعيد جماله  
له العناء في مقال الأول  
جاء به من غير تلك الأرض  
يمنعه حتى يحصدن مكلا  
نفع فإنه كذا قد جعل  
لا يقطعن قبلها بحالة  
ولا تكون هذه الموارى  
له كدينار وقرش وافي

وهكذا المأكول والمشروب  
وجائز بأن يعير مالا  
ولا يجوز أن يعير مالا  
مثل يتيم كان أو مجنون  
لغيره من الوري أو مقبره  
ولا يعير أحداً شيئاً بلا  
ولا تعر بغير إذن صاحب  
كذلك المأذون في التجارة  
لانما ما الاعارة التي ترى  
ليس من التجارة المينة  
وواحد من العقيدتين متى  
من مال شركة غفى ذاك اختلف  
وقيل بالجواز للخليفة  
لغائب أو ليتيم مثلاً  
وصاحب القراض والمأذون له  
لمن لهم من قبل ذا أعاروا  
ومن يعير سفينة فحجرا  
لا يشتغل بحجره وليعط له  
واستظهر البعض من الأعلام  
وبينه وبين ربه فلا  
لو حجره قد كان حال السعة  
وجاء في الديوان إن يكن رجع  
كذلك بينه ورب العزة  
لذاك قالوا يدرك العناء  
قلت فإن كان أعار مثلاً

بل ذاك قرض عندهم محسوب  
بنيه إن كانوا هم أطفالاً  
من قد تولى أمره وعالا  
ومال غائب وكالمأمون  
أو مال مسجد فكل حجره  
إذن شريك عنده قد حصل  
مال القراض فله فجانب  
ليس له أن يفعل للإعارة  
من باب فعل العرف ما بين الوري  
وذاك في أعمال تجر كونه  
أعار مماً في يديه ثبتاً  
فقد رأى جوازه بعض السلف  
إن كان قد أعار بعض سلعة  
أو ذى جنون بعضهم لم يحظلاً  
في التجر أن يعير مما حمله  
لنفع مال في يديهم صاروا  
عليه في اللجة لما أبحرا  
كرائها من بعد حجر فعله  
أن ما له الرجوع في الأحكام  
عنا له من بعد حجر فعلا  
فكيف إن كان مع الضرورة  
فإن في الحكم له ذاك يقع  
إن شاء أن يرجع في العارية  
إن شاء من بعد حجر جاء  
سفينة له لكيما يحملاً

إلى بلاد عينوها أولا  
 رد عليه قبل ما أن يصل  
 فينبغي أن لا عنا له هنا  
 ونقض العقد الذي قد أبرما  
 وقد مضى في الباب ما يشبه ذا  
 وما لشخص يستعير من رجل  
 إن لم يك استترابه أن الفتى  
 ومن يكن عارية مستعملا  
 إذن فضا من لها إن فسدت  
 ولازم له الكرا لو كان لم  
 وذاك كالسكين يقطع بها  
 والفأس يكسرن به الأحجارا  
 وليعط ما استعاره لكل من  
 وكأجير ولمن ذكرنا  
 من مستعيرها ولن يضمنوا  
 فإن هم قد أخذوها دون ما  
 من كان قد أفسدها من أجرا  
 وماله ينتفعن بغسله  
 إلا بإذن لا ولا يكرهها  
 فإن لذاك يفعلن ضمننا  
 وقيل مهما علم الأجير  
 ضمانها عليهما وقيل ما  
 إن يكن الأول من أهل الثقة  
 وكان بعض العلماء الماضيه  
 وقيل وفي مقال بعض يرغع

وبعد أن مشى بها وحملها  
 للبلد التي إليها حملا  
 لأنه خالف ما قد كونا  
 قبلا فما أحقه أن يحصرما  
 فينبغي بمثل ذا أن يؤخذ  
 مال سواء والجواز قد نقل  
 أعاره بغير إذن ثبتا  
 لغير ما تستعملن فيه بلا  
 أو نقصت عما عليه عهدت  
 تفسد ولم تنقص لخلف قد علم  
 مثل حديد كاسر لغربها  
 وكل ما كمثل هذا صار  
 يعمل عنده كطفل وكقن  
 أن يأخذوها دون إذن عنا  
 وقيل إن الأخذ ليس يحسن  
 إذن ففي ذاك الضمان لزما  
 ونحوهم ممن هناك ذكرا  
 عارية كلبن من لقمة  
 ولا يعيرها لمن يأتيها  
 وألزموه للكراء علنا  
 بأنما ذلك مستعير  
 على الأجير من ضمان لزما  
 لعلمنا ذاك بإذن سبقه  
 قد جوز استعارة لعاريه  
 إن تك عند ثقة ذى تقع

فليس من بأس لأنما الثقه وإن بها يعمل لم يضمنها ومستعير باع ما استعار له يأخذها صاحبها من شارى وقد أتم البيع بعض منهم لأن ذاك المستعير أمنا وما لرب المال من سبيل قال الربيع وأبو عبيدة بأن يمكن منه المشتري فيأخذ المتاع ثم الشارى وقال عثمان إذا ما قدرا أن يأخذ المتاع من شار فلا ما بينه وبين ذاك البائع فيأخذونه ولا ثواء أولا فلا يأخذونه إلا إذا وإن تقضت مدة العارية فإنه يردّها حالا إلى وإن يكن ضيع فيها ضمنا لغير ربها ولو لوأده كذا لا يربطها أيضا على إن تلفت من قبل ما أن تصلا وجائز له بأن يرسلاها وإن يقل صاحبها أرسلها لدى من غرقه معلومة أو منزل فجائز وبعضهم يقول لا

لا يدفعن الشيء إلا عن ثقه عند الذى كان يجوزنها فقال موسى عند هذى المسأله ويرجع الشارى على المعار وهو أبو الحر علي العلم فيأخذ المثل منه هاهنا قط على الشارى على ذا القيل إن على المعير فى ذى الصورة ثم ليحاكمه مع القاضى السرى يرجع من بعد على المعار ذاك المعير حينما قد قهرا يجده أو يجمعن عجلا فيوقعن خصامهم فى الواقع وقيل يفديه إذا ما شاء يجمع ما بينهما فيأخذها أو أنه كان قضى للحاجة صاحبها ولا يكون مهملا وما له يدفعها ولو عفا أو زوجه أجيره أو أعبدته رباطها وضامن إن فعلا صاحبها وبعضهم يقول لا عند أمين قد تولى حملها من جاء أو قد كان سمي أحدا أو عند من شئت لها فأرسل يفعل أو يبينن رجلا



وإن له أعار مثل جمل  
فجائز له عليه يحمل  
ورحله مع السلاح إلا  
وعلفا لها فيحملن ولا  
لو أنه كان قليلا فإذا  
ويضربنها قليلا حيث لا  
وإن يكن بضربه قد جرحا  
ومستعير جهلا ليحملا  
للشيء عن حال له تكونا  
أو مثل صوف ثم بعد غزلا  
فماله يحمله وإن حمل  
وقد مضى الكلام في الإجارة  
وإن لها رد وسرج فيها  
فربها جاز له أن ينتفع  
إلا إذا ما ربه له طلب  
وما له ينتفعن بكل ما  
كان يرى بردعة على الجمل  
وجوزوا إعارة لشارد  
ومستعير الثوب كي يصلى  
وإن يكن إلى صلاة قصدا  
وإن يكن أعاره بعض الكتب  
وما له يشخ لو لسأله  
وجوز الفسخ ولو نهاه  
وإن يك المعير شيئا شرطاً  
فشرطه له ولو أكثر من

يركبه لبلد أو منزل  
زادا شرابا وطعاما يأكل  
ما كان من ذا فاحشاً وجلا  
يمسك عليها قط مالا للملا  
أمسكه يصير ضامنا بهذا  
يضرها ضرب له قد فعلا  
لها فهذا في الضمان انطرحا  
عليه شيئا ثم بعد حولا  
كمثل حب وله قد طحنا  
أو أنه منه الثياب عملا  
فضامن إذ غير شرطه فعمل  
بأن حكمها كهذى الحالة  
أو رسن أو قتب عليها  
بذلك الذى عليها قد وضع  
فإن أراد فرده وجب  
لم يك من جهازها وعلمها  
أو قتباً على الحمار قد جعل  
وآبق من ربه معاندا  
يصلين لفرضه والنفل  
فإن يصل غيرها فقد عدا  
أو مصحفاً فليقر فيها ما أحب  
إلا إذا في نسخه يأذن له  
لكنه لا يعطيه سواء  
إن لم يردها وفيها فرطاً  
قيمتها وقيل لا يزداد عن

وإن يك استتعار سيفاً فضرب  
 فلا ضمان وإذا غير العدى  
 إلا إذا المعير كان أذناً  
 وامرأة لصوغ استعارت  
 فذهب الصوغ وقالت إننى  
 وأنكروا مقالها فتضمن  
 ومستعير الشيء للعبد وقد  
 فضا من وقال بعض العلماء  
 بحبسها إلا إذا ما طلبها  
 وأذن لرجل أن يبينها  
 وقد بنى شيئاً قليلاً فمنع  
 غليين في العلو ما قد شاء  
 وهو سواء قد أتى بالنقض  
 وجوز الشيخ أبو الربيع أن  
 لو أنه كان له قد منعها  
 ولو قليلاً لو يكون ما بنى  
 إن يكن النقض به قد جاء  
 وإن يكن من داخل فإن له  
 لكن له العناء مع قيمة ما  
 إذا بنى به بعضه أو كله  
 وإن يكن أعاره أرضاً له  
 فجائز وإن يبيعها أو رهن  
 إلى تمام الغلة الحاصلة  
 نقصان أرضه وإن تم الأجل  
 فما عليه يخرج للزرع

به العدو فأصابه العطب  
 يضرب به فضا من لما بدا  
 له إذا فإنه لن يضمن  
 وجعلت ذلك فوق الابنة  
 قد استعرت لها من زمن  
 إن لم تكن لقولها تبين  
 بقى لديه حابساً له لغد  
 في المستعير لا ضمان لزما  
 معيرها وهو من الرد أبى  
 قصراً له بأرضه ويعلياً  
 فقيل إن لقدر بيت قد رفع  
 لا يشتغل بنهيه إن جاء  
 من خارج أو من تراب الأرض  
 بينى ما يشاءه ويرفعه  
 إذا بنى من قبل منع وقعا  
 ليس بصالح به أن يسكننا  
 من خارج غليين ما قد شاء  
 يخرج له لو قصره قد أكمله  
 أدخله من خارج متمماً  
 من خارج يقدرن ذاك له  
 يزرعها لأجل أجله  
 لم يمنع الذى له كان إذن  
 ويدرك الثمارى بهذا الصفة  
 والزرع للدراك بعد ما وصل  
 من قبل أن يحين وقت القلع

لكن عليه نقص أرض الرجل  
وجائز لرجل إن أذنا  
لا أرض من لأمره تولى  
ومن يعين للذى يأذن له  
وإن له في حرث فصل أذنا  
وإن له يأذن أن يغرس ما  
ولم يوقت زمنا وقد فصل  
فماله يمنع أو تنبلى  
وإن يكن من ملكه قد أخرج  
وما له أن يمنع عمار  
وقال بعضهم له أن يصرف  
ولو حين كلهن وقتا  
وجائز للابن أن يصرف ما  
وأذن لرجل أن يبنيا  
فما له أن يبنين ما انهدم  
ولا له يغرس في مكان ما  
بل إنه بما بقى ينتفع  
من جنسه أو ما يرى أخفا  
ومن يكن لرجل قد أذنا  
وبعد ذا أخرجه فلاعنا  
إن كان ما بنى به أو ما فصل  
وقال بعض ينظرون لما انتفع  
فإن يكن لم يكمل العناء  
أتمه من ماله له وإن  
يقول بعض لازم بأن يرد

وذاك من حين تمام الأجل  
في مال طفله لمارث عنا  
إلا إذا فيه صلاح حلا  
زرعا فلا يزرع سوى ما جعله  
له حروث الفصل كلها هنا  
شاء على ماء له قد علما  
ذلك نخله على ماء الرجل  
غروسه إن شجرا أو نخلا  
لما فحكمه كما في الزرع جا  
حيى ولو قد مات بعض تما  
لأئه إذا أراد مصرفا  
أو لم يكن لذلك موقتا  
يأذن فيه الاب حين احتلما  
أو يغرسن في موضع قد سما  
من البنا وبعضه وما انهدم  
ماتت عنها خلف قد علما  
وبعضهم يقول ذاك يسمع  
وأذن لا يفعلن الخلفا  
في غرس أرض أو يكون في البنا  
له ولا قيمة يعطى هاهنا  
من تلکم الأرض جميعه حصل  
منها وللقباء كيف ذا يقع  
في نفعه الذى به قد جاء  
زاد غفى الزائد خلف قد زكن  
ذاك لوب الأرض إن له يرد

وقال قطب العلماء الأورع  
وإن يكن من خارج أعطاه  
في وقت ذاك الغرس والبناء  
ووارثوا كل ومن عنه خلف  
وللذي إليه تلك الأرض  
وما عنا من انعناء فيه  
وأذن لرجل أن يأكلا  
أو قال ما دون كذا من القدر  
لو أنه مما استفاد وإذا  
وهكذا إذا له نهى فلا  
وإن يكن في الأكل آذنا له  
أو غيرهم وما له أن ينتفع  
إلا إذا في ذاك كله أذن  
وإن يقل كل منه للقليل  
فماله يأكل إذ لم يعلم  
وقال بعض العلماء بأن له  
لأنما دنياكم الرذيلة  
وإن يقل ذق منه أو جرب فلا  
وإن لديه أرسل المأكولا  
وقال كل منه إلى أن تصلا  
ما لم يكن جاوز أقصى ظنه  
والحوطة الترك فإن له ترك  
وإن يكن قال له افعل فيه  
فإنه لا يفعل إلا إذا  
وقال بعض يفعل ما شاء

بأنه ليس عليه يرجع  
قيمة غرسه وما بنياه  
وقيل في وقت خروج جائئ  
يكون في مقامه الذي سلف  
تنقلت إخراجه والرفض  
فهو على أولهم يديه  
من ماله لأجل قد جعل  
جاز له يأكل مما قد ذكر  
مات الفتى أو كان جن بعد ذا  
يجوز بعد ذلكم أن يأكلا  
فما له أن يطمعن عياله  
إلا بأكل وسوى الأكل منع  
له فإن إذنه يسوغ  
أو اشرب القليل يا خايلي  
حد الذي أراده في الكلم  
يقضي منه حاجة مكمله  
جميعها حقيرة قليلا  
يفعل وقد قيل قليلا يفعل  
لموضع وكان ذا معمولا  
فإنه جاز له أن يأكلا  
فيما له أباحه بإذنه  
فإنه أسلم حتما دون شك  
ما قد أردته وتشبته  
عين مقننارا له في حين ذا  
له وللغير إذا ما جناه

كما إذا قال له كل واطعم فإنه جاز له أن يأكلا وجاز إذن كل من قد ترجع وهو من الثلث يكون فعله وإن يقل اركب لهذا الجمل لكنه ليس له يثقل وفي حديث للنبي المؤمن وإن له في الانتفاع أذنا إن كان لم يعرفه للغير وإن وإن يكن قال له في الحان لي آذن إن آذن فيه فما ولو أميننا ويرى بعضهم فلينتفع لقوله المبين إن كان قد صدقه فيما ذكر

كل زمان شئت منه يابن م .  
ويطعمن من شئاه من الملا  
أفعاله للثلث حين يقع  
وقيل لا لو صح منه عقله  
يركب أو يقول عنه فانزل  
على الوري فذاك ليس يجمل  
قال خفيف هين ولين  
فلينتفع بما له كان عني  
غير أمين من له كان آذن  
بأنما صاحب هذا المال  
له بأن ينتفعن فليحجما  
إن كان ذا أمانة لديهم  
وقيل لو لم يك بالأمين  
فإن للتصديق شأننا معتبر

## الأمانة

من مال غير فهو الأمانة  
لأهمله إن طلبوا أن ترجعه  
وصونها عن حالة الإضاعة  
نحو الجهاد في سبيل ذي العلى  
إن فعل التضييع فيما يؤتمن  
لفعل ما قد غاب لا يؤخر  
عليه عنها إن أتى مغتصب  
خصما ويأخذن للألية  
لكن خصامها إلى أهلها  
يختار قد هكاه نور الدين  
لجملة للحفظ والصيانة  
إذن وبالخلط الضمان لزما  
للمال فالبعض لذاك جوزا  
بدون ما إذن ولا تمكين  
وضامن تلافها إذا وقع  
غضامن تلافها بحال  
والمال فيه لا يحال التلف  
يسقط حقه فلن يضمننا  
وزر لما أتلغه وألقى  
ولا تكن أنت أمين الخائن  
من خان تضييع وذاك منعنا  
قيل جزاء إن يخان علنا  
فإنه لما يكن بالآمن

وكل ما تحفظ للصيانة  
يلزم أن تصونه وتدفعه  
ولوجوب الحفظ للأمانة  
ينحط عن قابضها السير إلى  
إن خاف بالسير ضياعا وضمن  
لأن ما من الفروض يحضر  
وما لا أمر الدفاع يجب  
والخلف هل يكون في الأمانة  
أو ما له قط خصام فيها  
والصائغى أول القسولين  
وقابض دراهمها أمانه  
فما له يخطها بدون ما  
وإن يكن ينظر ذاك أحزرا  
ولم ير الجواز نور الدين  
ووضعها في متلف قد امتنع  
قالوا ولو بأمر رب المال  
لأنه للمال تضييع عرف  
وقال نور الدين إذن هنا  
قلت نعم لكن عليه يبقى  
وجاء للخائن لا تستأمن  
لأنما جعل الأمانات معا  
لذاك فيمن خائننا قد أمانا  
ومن يكن أمين شخص خائن

من أن يجيئه بغصب أو سرق  
وعالم بهذه الفعلة أن  
شاركه في سرقة الأنعام  
ومن يكن لأحد قد ائتمن  
وضامن إن تلفت بهذا السبب  
وإن يكن أمن للأمين  
وإن يك الأخير فيها ضيعا  
وما على من للأمين أمنا  
لأنه في الفعل لم يقتصر  
وبيعها ليس يجوز إلا  
فإن رأى فيها الفساد يستحب  
وإن عليه البعد قام غرمي  
ومن غدى لنفسه من ظالم  
وإن يك الباغي عليه قد غلب  
إن لم يكن فعل له فيما حصل  
ومن يكن مستودعا لحب  
وفوق سطح منزل قد نشره  
فما عليه فيه من ضمان  
ومن يكن أمن شخصا واشترط  
لأنه مخالف للشرع  
وبعضهم أثبتته إذ وقع  
وأخذ مثل كتاب من أحد  
أزيد عن قيمته ثم تلف  
وما عليه زائد عن القيم  
ويقبل القول من الأمين في

يتركه أمانة وينطلق  
فخائن كمثله بحال  
فباء بالخسران والآثام  
فخائن بتركها مع من يخن  
لأنه عرضها نحو العطب  
فما على الجميع من تضمين  
فضامن من للضياع أوقعا  
غرم لو الضياع فيها قد عا  
وذاك أقصى جهده والنظر  
إذا رأى الفساد فيها حلا  
بأن يبيعها مخافة العطب  
لها فما عليه غرم لزما  
بها فلا ينجو من المغارم  
فساقط ضمانه لذا السبب  
ولم يكن لذلك الباغي يدل  
فأفسد السوس له بالضرب  
فهاج ريح عاصف وبعثره  
إذ قصد الصلاح في ذا الشأن  
عليه تضمينا فشرطه سقط  
قطعا فما أحقه بالمنع  
على رضاها فلن يندفع  
قومه بقيمة إذا افتقد  
تلتزمه قيمة ما كان وصف  
لو شرطهم عليه قد كان أنبرم  
ضياعا إن يدعى للتلف

وإن عليه يدعى التضييع  
وأكثر الأقوال في الآثار  
ورجل أمانة في يده  
يحمل من صاحبها إليه  
غذاك لا يجوز في الأحكام  
وضامن لها الأمين حالا  
وما له على الرسول يرتجع  
وواضع دراهما عند أحد  
بل في ذوى الفقر فضعها بطلا  
إلا إذا للفقرا أوصى بها  
لأنها وصية فلتوضع  
وذاك أمر وهو باطل متى  
إذ ماله في ماله أن يأمر  
وقيل كالوصية الأمر هنا  
أراد معنى لكن العباره  
وواضع أمانة عند أحد  
فواسع لحمدان تدفعها  
وقيل إن كان الأمين المعتمد  
وخاف انه إذا ما سلما  
فما له يدفعها إليه بل  
والسالمى شيخنا لم يجملا  
فرقا وقال ذاك شيء واحد  
فإنما لفظ الأمانات أعم  
كل وديعة أمانة ولا

فالخلف في تحليفه مرفوع  
تلتزمه اليمين للإنكار  
وجاء من يأخذها من عنده  
طرسا لكى يدفعها لديه  
وجاز في تعارف الأنعام  
إن ربها قد أنكر الإرسالا  
إذ باختياره إليه قد دفع  
وقال إن مت فلا تعط الولد  
مثاله وهى تراث حصلا  
فإنها تتفد في أبوابها  
حيث أراد ربها أن يضعها  
قيده بالموت ذلك الفتى  
من بعد موته لذلك هدرا  
لأنه المقصود غيما قد عنا  
قد قصرت وتفهم الإشاره  
وقال قد سرقت هذا من حملا  
وللذى كان لها قد وضعا  
يقدر أن يدفعها إلى حمد  
لها إلى دافعها أن يظلم  
يدفعها لحمد ولا يبيل  
بين وديعة أمانة الملا  
لكنما التفريق في ذا يوجد  
من الودائع التى لهم تسم  
عكس لذا اللفظان ما تماثلا



## اللقطة

باب به أذكر حكم اللقطة  
حق على المسلم حفظ مال  
وضامن عند الإله ذى المنن  
أما لدى الأحكام ما بين الورى  
وقد مضى كلامنا عليه فى  
وقال بعض لا لزوم إلا  
وقيل لا لزوم إلا إن يَكُنْ  
وجاء أن أحد الأفاضل  
فى قائل علي عتق رقبة  
لو أنه يحنث فيما قالا  
أو أنه قد لزمته قالا  
أو أنه قال على يحرم  
خامسها يقول فى النوافل  
ومن صلاة لتطوع علم  
من التباعات أو الحقوق  
سادسها قال زكاة الحب  
يحط ما عليه من ديون  
سابعمها من لزمته عليه  
من تعديات كن أو معامته  
نزعتها أو أننى أعطيت  
لو أن من قال له ما ذكرا  
ثامنهما بأن من كانت معه  
لرجل فغاب عنه وابتعد

واضحة من أثر الأئمة  
أخيه مع قدرته بحال  
إن كان قد ضيعه ولم يصن  
غلا ضمان لو يكون قصرا  
باب الحقوق وهو غير مختفى  
إن كان مالا للذى تولى  
فى يده المال يصير مؤتمن  
أفتى ثمانا كن من مسائل  
ليس عليه فيه شئ أوجب  
أو ينطقن لربنا تعالى  
أو قال قد حرمت هذا المالا  
فهذه أربع عنه ترسم  
من صدقات وصيام حاصل  
تجزى الفتى لما عليه قد لزم  
قد لزمته عليه للمخلوف  
إن شاء إنفاذا لوجه الرب  
ثم يؤدى بعد ذا فى الحين  
تباعه من حدث يجنيه  
فكل شخص جاءه وقال له  
عنك فيجزيه الذى وصفت  
غير أمين كان ما بين الورى  
أمانة أو سلعة مستودعه  
وقد درى موضعه حيث وجد

لكنه لا يقدرن عليه  
فإنه ينفقها في الفقرا  
ومن له مال وقد كانت معه  
ويقدرن أن ينجى واحدا  
فما له أحق بالتنجية  
وما عليه من ضمان إلا  
فواجب أن تحفظن اللقطه  
وهي بوضع الشرع مال قد عصم  
لو فرسا قد كان أو حمارا  
واحترزوا بما يكون عصما  
والمال إذ صار مباحا للورى  
وشجر الصحراء والجبال  
ونحو ذا فكل من مر على  
يلزمه يأخذه من حيثما  
يحفظه لربه محتسبا  
وقيل لا يلزمه أن يأخذ  
قال فتى العباس ذاك المرضى  
وهكذا ابن عمر في أمرها  
وكره الخبر ابن زيد جابر  
كان شريح بالدراهيم يمر  
وقد أباح الشافعى الخبر  
وقال إن من لها قد التقط  
فما عليه قط من ضمان  
وقد روى بأن من قد يجد  
لا يكتن لها ولا يبدل

ولا رجا أن يرجعن إليه  
وما عليه غير ما قد ذكرا  
أمانة لأحد قد أودعه  
من ذاك لا ينجين زائدا  
ولا يلام عند هذى الصفة  
إن كان قادرا ينجى الكلا  
لو كان مال مشرك قد أسقطه  
عرض للضياع هكذا رسم  
أو كان كلبا كل هذا صارا  
من مال حربى غذا لن يعصما  
كمثل صيد غير مملوك يرى  
وكل متروك من الأموال  
مال رآه ضائعا قد أغفلا  
رآه والحفظ له قد لزما  
ينفى بذاك الأجر والتقربا  
له ولا أن يحفظنه عند ذا  
لا ترفعن لقطه من أرض  
يقول أيضا خيرها يشرها  
يأخذها من الطريق العابر  
في الطرق لا يلقي إليها للنظر  
أن يأخذنها من بها يمر  
وتهلكن بلا تعد قد فرط  
والقول قوله مع الإيمان  
لقطة فهو عليها يشهد  
ولا يضيعها ولا يهمل

فإن تكن قد جاءها أهلها  
وقد أتى في خبر أسمع بها  
أولا فإن ذاك رزق حصلا  
قال الإمام القطب تعطى الفقرا  
وقد حكى القطب مقالا للأثر  
في ضائع يوجد قال البعض  
وقيل أخذه وبعضهم يرى  
وأنه لو يتركه ضمنا  
وقيل لا إلا إذا ما رفعها  
أو أنه كان أحد نظره  
فأخذ الغير له إلا إذا  
أو أنه لربه قد أوصله  
وإن يمسه بكفه ولم  
وجائز للاب أن يأكل ما  
بأنه لقطعة قد كانا  
وقوله لا يقبلن إن ذا  
وقال بعض العلماء أن توجد  
يأخذها منه الإمام المنصف  
فإن يكن يلقي لها من صاحب  
إن كان ذا فقر وقد علمت ما  
 واحتج من كره أخذ اللقطة  
لضالة المؤمن حرق نار  
يعنى بذلك إنها تودى  
فإنه إن يأخذونها قاصدا  
وليس يؤويها سوى من ضل

فذا وإلا قال فاستبغوها  
فإن أتاه طالب من ربه  
قد ساقه الله إليك ذو العلى  
وأطلق البعض ولم يقتصر  
بأنه جاء الخلاف واستقر  
أفضل فيه تركه والرفض  
وجوبه على الذى قد قدرا  
وهو الصحيح فى الذى قد دونا  
له وبعد رفعه قد وضعها  
إليه حتى غيره قد أبصره  
فرقه أخذه من بعد ذا  
أو كان مأمونا على ما حملة  
يرفعه فالضمان عنه منهدم  
فى يد طفله إذا لم يعلمها  
أو أنه محرم عيانا  
لقطة أو غيرها قد أخذها  
لقطة عند صبى فى اليد  
وليُعْطَها لثقة يعرف  
أولا فإنما بها أولى الصبى  
جاء من الإطلاق فيها قدما  
بما أتى من قول هادى الأمة  
رواه بعض القادة الأحرار  
لنار لكن ذلكم بالقصد  
تملكا فقد هوى على السردى  
فى خبر عن الرسول يتلى

والقطب قال ذاك محمول على  
وجاء في رواية بعض نقل  
ما لم يعرفها وبعض قد حمل  
أو ذاك محمول على من لقطها  
أيضا وذا في الحيوان قد جرى  
وذاك مذهب الجماهير بنص  
أما سواها فيقال لقطه  
ودل للذي هنا قد ذكرنا  
لم ينكرن على أبى المرتضى  
فدل حسب هذه الرواية  
وأنه مصلحة إذ أمرا  
وعن فتى العباس قال قد سئل  
فقال خذها إنها تكون لك  
قيل له فما تقول في الإبل  
وقال بعد غضب لمن سأل  
معهما الحذاء والسقا كذا ورد  
حتى يراها ربها أى ليس من  
وقد أتى عن النبى الأواب  
عن لقطه لقطها فقالا  
فإن أئتاك مدعيها يصف  
فإنها له وإلا فانتقم  
وعنه أن زياد بن ثابت  
إن أبيتا نجل كعب التقيط  
وعد ذاك مائة دنانرا  
قال له المختار عرفها به

من لم يكن عرفها إذ حملا  
بأن من آوى لها فذاك ضل  
ذاك على ما كان من هذى الإبل  
لنفسه ما قد رآه سقاطا  
لأنه بضالة قد عسبرا  
لأنها بالحيوان قد تخص  
إذا يراها في مكان مسقطه  
أن النبى المصطفى خير الورى  
وغيره التقاطهم فيما مضى  
على جوازه بلا كراهة  
لهم بتعريف لها ما أنكرا  
خير الورى عن غنم إذا تزل  
أو لأخيكَ أو لذيب قد سفك  
فاحمر وجه المصطفى لما سئل  
مالك ياذا ولها حتى تسئل  
تأكل أشجارا وللماء ترد  
ضر عليها في الضلال إن يكن  
أتى إليه رجل أعرابى  
إن عرفتها سنة كمالا  
عفاصها وكاءها ويعرف  
بها كذا سليل عباس رفع  
وجاء في بعض من الرواية  
لصرة فيها دنانير تحط  
وقد أتى بها إلى خير الورى  
فمن أتى بحجة مبينه

علامة فادفع له بالصرة  
فقال قد عرفتُها فقال له  
فجاءه بعد انقضاء الثانيه  
فقال مال الله في بلاده  
ثم العفاص فالوعاء والوكا  
واختلفوا في هذه المعرفة  
ثانية في حينها أرادوا  
لعل ربها يبين إذ طلب  
وقيل عند الالتقاط ذا يجب  
وليس للاقط قالوا يظهر  
مخافة أن تؤخذ من منها  
فيأتين بعد ذا من ادعى  
فإن يكن أظهرها كما ذكر  
إلا بأن يجيء مدعيها  
وإن يكن لاقطها أبداها  
فإنه يضمنها للفقرا  
ويضمنها لربها إذا  
وإنما التعريف في مواضع  
كالسوق والأبواب للمساجد  
بقوله في التعريف من عنه سقط  
ولا تعرف في مساجد تخط  
والقطب قال جاز أن تعرفوا  
لأنه للناس صار مجمعا  
والنووي قال بالتحريم  
قال وليس مثلما يقول

فجاءه عند تمام السنة  
عرف لها عاما إلى أن تكمله  
فقال عرفت كما قلت لي  
يؤتيه من يشاء من عباده  
ما يربط الكيس به ليمسكا  
أوجبها البعض من الأئمة  
تصرفا فيها بأن يشادا  
وقال بعض إن ذاك مستحب  
وبعده يكون شيئا مستحب  
لقطة حيث إليها ينظر  
أوصافها وينقلن عنها  
وعنده وصف لها قد سمعا  
لم يجزه في شأنها عند النظر  
بشاهدين شهدا عليها  
وبعد أعطاهما لمن رآها  
إن لم يكن بنية فيها يرى  
ما كان قد رآه أيضا بعد ذا  
محافل الناس وفي الجامع  
من خارج وفي مكان حاشد  
شيء يجينا بصفات تنضبط  
كمثلما لا تطلبن فيها اللقط  
في المسجد الحرام دون ما خفا  
يأوى له العاكف والبادي معا  
في غيره من مسجدي كريم  
فإنما الكراهة المنقولة

قال وبعض منهم قد جازما  
قال وقال الأدرعى الأنجب  
تحريم ذاك الأمر للأخبار  
فواجب يكون في ذى الصفة  
إن وقع التعريف في المساجد  
يقول قطب العلماء القادة  
أما ولو جماعة قد سألوا  
فليس في ذلك من حرم ولا  
قالوا وفي التعريف ليس يشترط  
بل إنما يكون فيه المعتبر  
فحيثما كان فإنه كفى  
شهرين ثم يترك شهرين  
لأنه عرف عاما قد كمل  
وأنه ليس من الإلزام  
بل إنه كمادة يعرف  
قال ابن يوسف الإمام الأجد  
تعرف اللقطة في أحوال  
قال وفي المعروف عند أصحابنا  
تعريفها حولين مثلما نقل  
قال وقومنا أجازوا لمن  
إن كان قد عرفها كما أمر  
وغير واجب بأن يعرفها  
يوكلن عنه أميناً ذا ثقة  
وما له يؤكلن أحدا

بالقول بالكراهة ولم يحرمها  
بل إنما المنقول وهو الأصوب  
فيه ولا سبيل للتمارى  
محل ذاك الحرم والكراهة  
برفع صوت منشد ورائد  
كما به الأخبار قد أشارت  
في مسجد بدون رفع حصلا  
كراهة على الذى قد فعلا  
يكون بالفور متى لها لقط  
تعريف عام حسبما نص الخبر  
كذا الموالاة فلو قد عرفا  
وهكذا جاز بدون مين  
هذا المراد منه وهو قد فعل  
بأنه يستوعب للعامة  
وليس في ذلك حد يوصف  
ولم يقل فيما علمنا أحد  
ثلاثة تكسون باستكمال  
في خبر الصرة حيث بينا  
لنا الربيع المرتضى وقد قبل  
يلقطها يأخذها ولو غنى  
ولم يجد صاحبها ولا ظهر  
بنفسه بل جاز أن يستخلفا  
قيل ولو شخصا يكون صدقه  
لا يقبلن قوله إذا بدا

إلا إذا كان يعرفون في  
ومؤنة التعريف عند القطب من  
وقيل بل من عند من كان التقط  
ومدة التعريف قال العلماء  
وقد أتت عن عمر مبنية  
ثلاثة الأشهر في مقال  
وأكثر الأقوال في ذلك سنة  
فقال بل قيل بأن الأكثر  
وشد من قال ثلاث وسبق  
قال وبعض قد حكاه عن عمر  
وينبغي أن يحملن ما علم  
وبعض قومنا يقول الأمر في  
يلزمه يعرفن لها إلى  
بأنما صاحبها لا يطلب  
وقيل ما يكون من ثلاثة  
والدرهمان لهما شهران  
وقيل عام لو تقل ونقل  
وقال بعض إن تكن لم تخف  
وإن تكن تخافها أن تفسد  
أما الذي ليست له من قيمة  
فإنه جاز له أن يستبد  
وقال بعض إن رجا للقطعة  
فإن في تعريفها لا يعجلا  
أما أبو نوح لها قد عرفا  
حتى أتى صاحبها ورفعها

حضرة بحيث أن لا يختفى  
لقطة يؤخذ من نفس الثمن  
لأنه حق عليه لا يحط  
فيه اختلاف منه ما تقدما  
فيه روايات فقييل بالسنة  
ثلاثة الأيام والليل إلى  
والقطب قد أنكره وبينه  
في ذاك عامان كما تقررا  
إن لم يقله أحد به اثق  
في جملة النقل الذي عنه أثر  
على حقارة لها أو العظم  
تعريفها لنظر المعرف  
أن يغلبن في ظنه ويحصلا  
لها فلا تعريف بعد يجب  
دراهم فصاعدا لسنة  
والشهر الدرهم في البيان  
ثلاثة الأيام لو كانت تجل  
لها فسادا فلعام عرف  
فاليوم واليومين ليس أزيذا  
وذاك مثل الحبة الواحدة  
بها على القول الصحيح المعتمد  
من طالب يجيء بعد السنة  
عساه يلقي ربها من الملا  
ثلاثة الأعوام ما توقفنا  
إليه ماله متى تورعنا

ولا تظن شيئا من الطريف  
فاستظهر القطب إمامنا الأتم  
يأمره ببيعته ويحوزن  
ثم يعرفن بها فإن وصل  
وإن يكن لم يتبين فرقا  
وتنفق اللقطة إن لم يوجد  
موافقين مثولين هم  
أو أنهم كانوا ذوي خلاف  
وفقراء ذلك المكان  
فإن يكن أنفقها في فقرا  
فإنه ينفقها ولو على  
جائز إنفاقها في اثنين  
قال الإمام القطب والمشهور في  
من بعد تعريف لها تحققا  
بل إنها تباع ثم تنفق  
وأكثر الأقوال عن أهل الهدى  
وبعضهم بعينها التصدقا  
ومن يكن ملتقطا بين القرى  
وإن يكن لا تظنها فقيرا  
أو يأخذ الجميع والغنى لا  
إن كان قد صادفها أو أعطى  
وبعضهم في قدر درهم فقد  
إن كان قد عرفه ولم يرى  
وقيل جائز لكل ملتقط  
يأخذها أو يأخذ من ثقل

ما ليس يبقى مدة التعريف  
بأنه يبيعه أو الحركم  
ما صار للمبيع بعد من ثمن  
صاحبها أعطاه ما كان حصل  
أثمانها في الفقرا وأنفقا  
في فقراء من غدا موحدا  
أو ليس من ولاية عندهم  
وذلك قول القادة الأسلاف  
أو غيره من سائر البلدان  
موضعه كمثلمها قد ذكرنا  
معاهد فيه فقير حولا  
من فقرا وواحد مسكين  
إنفاقها لذلك المعرف  
بأنه بنفسها لا ينفقها  
أثمانها كمثلمها تنفق  
ما قيل إنها تباع بالندا  
أجازوا لبعض بمنع نطقا  
في أقرب يعرفنها مشهرا  
يأخذ منها قدرا مقدورا  
ينتفعن بها متى ما حصل  
منها عقيب بيعها بقسط  
رخص أن يأخذها متى يجد  
صاحبه كمثلمها تقررا  
لقطة ولم يجد رب اللقط  
أو تكثرن كان غنيا الرجل



أو كان ذا فقر بدا وفاقية  
فإنه قال لرب اللقطة  
يؤتيه من عباده من شاء  
والقطب هذا القول إذ حكاه  
وقال والمشهور في مذهبنا  
لا يأخذن جميعها قط ولا  
للأثر المشهور كل مال  
فإنما سبيل هذا يوضع  
وإن تكن تعطى فقيراً وهو قد  
جازت له لأنها مال حصل  
قال الإمام القطب في الذي معي  
يحل للفقير مع ذوى الغنى  
لخبر الصرة والذي سبى  
لأن فيها الأمر بالتمتع  
قال وإن هذه الأخبـار  
أحق عندنا وأولى بالعمل  
أى كل مال يجهلن أربابه  
لأن هذا مطلق وما سبق  
قال وفي بعض من الآثار لا  
من بعد تعريف ولا أن يعطين  
قال وإذا الإجماع إنما جرى  
وفي الذى عندى أن الملتقط  
بلا لزوم اللفظ والمقال  
وقال بعض العلماء لا تدخل  
يدخلها في ملكه كسائر

دل على ذاك حديث الصرة  
ذلك مال الله رب العزة  
وهو غنى هكذا قد جاء  
لفقهاء قومنا عزاه  
لا يأخذن لنفسه أخو الغنى  
يأخذ منها لو قليلا حصلا  
لا يعرفن ربه بحال  
في الفقراء غاليهم يرجع  
أعطى غنيا كل ما منها وجد  
مع الفقير فيه ما شاء فعل  
بأن ما يلتقطن من موضع  
إن لم يكن صاحبها تعينا  
من خبر به الرسول قد نطق  
من غير تمييز فقير مدقع  
لما بها من الخصوص صارا  
من خبر المال الذى لنا نقل  
فإنما للفقراء إيايه  
مخصص بلفظه فهو الأحق  
يكون للفتى أخذها حلالا  
لها غنيا وهو إجماع زكن  
في مذهب لصحبنا وشهرا  
يأخذها من بعد تعريف يخط  
بل يكتفى يقصده في الحال  
في ملكه إلا بلفظ يجعل  
عقوده كالبيع والتأجير

كمثل أن ينطق بالمقالات  
وقال بعض يملكنها بانقضا  
لأجل تعريف وبالتصريف  
لأنه ليس هنا من خصم  
فإن لها أنفق أو تمتع  
ففيه خلف بينهم قد عرفا  
تخيير ربها لهذا الأمر  
فإن تكن باقية هنالك  
أو أنه كان بها تصرفا  
أولا فمثلها إذا ما يمكن  
وزعم الكرايى وزعم  
إلا إذا شاء بأن يردا  
بما روى فإن أتى باغيها  
من قبل ما أن يأذن في أكلها  
والسالمى شيخنا قد رفعها  
فإنه من بعد ما كان ذكر  
أعقبه بما له قد أثرا  
قال أبو نهبان والمهنا  
وذان من خيار من تأخرا  
والخلف هل يدفعها من التقط  
بلا بيان أولها لا يدفع  
لأنها مال بملك حصلا  
قد رخص الشارع في ذا الحال  
يقول لا تعطى بنفس الصفة  
قال ودفعها لكل أتى

إنى تملكتم لها في الحال  
حول أو الوقت الذى قد فرضا  
والأول الصحيح عند السلف  
حينئذ فيها له في الحكم  
بها فجاء ربها مسارعا  
فمذهب الجمهور ممن سلفا  
ما بين غرمها وبين الأجر  
وذلك اللاقط قد تملكها  
يردها بعينها ولا خفا  
أولا فقيمة لها تعين  
داود لا رد ولا غرم لزم  
أو يغرم من وقولهم قد ردا  
فأدوها إليه قال فيها  
أو بعده كذا أتى في نقلها  
في ذاك قولاً غله فلتسما  
ما جاء في اللقطة من قول الأثر  
عن قيادة وهاك ما قد ذكرا  
ليس عليه بعد يغرمنا  
من صحبتنا قالا بهذا نظرا  
لمن أتاه بعلمة فقط  
إلا بشاهدين ممن يسمع  
وصحح القطب المقال الأول  
قال وبعض صحبتنا الأقيال  
إلا لموثوق بلا بينة  
يطلبها بأحد الصفات

هو الصحيح إن يكن لم يرب  
وقالت الأحناف كأنشـوافع  
لكنما اللاقط لا يجبر قط  
لأن ذاك يدعى مالا غـدا  
فاحتـاج للبيان للعموم في  
إن البيان لازم من ادعى  
في الخبر الماضي على الإباحة  
فإن أقام شاهدين ألزما  
ولو مع الوصف أقام شاهدا  
وصحح القطب وجوب الدفع ما  
فالأمر للوجوب حيث رسـما  
فلتكن الأخبار في الدفع كما  
في خبر البيان لازم على  
والاقتـدا بالأمر للرسول  
من أحد لا يؤمنن عليه  
وإن من يدفعهما لمن أتى  
وبعد ذاك قد أتاه ثانی  
لمن إليه أولا قد دفعـا  
أو واحد بعد واحد وصل  
فقال بعض تقسـمن وتنصف  
وقيل بل لهما يجوز الأول  
ولم يكن يختص بالوكاء  
بل مطلق الأوصاف يجزى فالتحق  
والقدر والكيل مع الوزن  
ومن أتى ببعض من صفات

لظاهر اللفظ الذي عن النبي  
يجوز دفعها بوصف شائع  
أن يدفعن ما له كان لقط  
في يد إنسان سواء وجدا  
قول النبي الهاشمي الأشرف  
فيحمل الأمر له أن يدفعـا  
للجمع بينهما وذی الرواية  
دفعـا وإلا لا لزوم علما  
بها فلا لزوم قد تأكـدا  
لم يك ريب عند ذاك علما  
وقد علمت حكمه متمما  
علمت تخصصا لما قد علما  
من ادعى كما لنا قد نقلـا  
فإنه أولى من التـأويل  
في قوله من غلط يأتيه  
لها بوصف مثلما قد ثبتـا  
بوصفها فهي لهذا الشأن  
وإن أتاه اثنان بالوصف معا  
من قبل أن يدفعها فالخلف حل  
وقال بعض للبيان توقف  
إذا هم تفاوتوا إذ وصلوا  
ولا العفاص وصف ذی الأشياء  
بذاك حفظ الجنس والوصف الأحق  
والذرع فيما قيل للبيان  
يجزيه مع بعض من الثقات

والخلف في الوزن بنفسه فهل  
فقييل لا يكون حتى يجمعها  
وآخذ اللقطة ناويا على  
أو ناويا بأنها له فقط  
سلمها لربها على الوفا  
وإن يكن لربها لم يعرف  
وليس يجزيه بأن يعطيها  
لأنه ملتقط لها على  
أو ساهيا عن كون ذاك ملتقط  
فتلك في ضمانه صارت لما  
حتى ولو تضيع منه دون ما  
أو بالذي كان أتاها من قبل  
خلاف حال لقطة أحازا  
مغير ضامن لما تبدي  
والقطب للديوان قولا نقل  
وتلفت يضمن منها العطب  
وإن على الحفظ لها قد رفعها  
فالخلف في تضمينه قد عرفا  
ولا قط لمثل ما لا يرجع  
على طريق أخذه بدون ما  
وكان ذا معرفة بسربه  
وليس مقهورا والألم يحمل  
وإن يكن لا يرجع عن إليه  
أو كان يرجع عن إليه فهو لا  
وقييل ما مالكة كان عرف

علامة يكون أولا إن حصل  
مع العلامات وعد وقعا  
تملك بدون تعريف حلا  
وذا هلا عن كونها من اللقط  
وقد برى إذا له قد عرفا  
فتلك في ضمانه لا تنتفى  
من جائها بوصفها يبغيها  
نية أن يخونها ويأكلها  
وآخذ لها لنفسه فقط  
قد كان من قصد له تقدا  
إضاعة ضمانها قد لزما  
باريه فالغرم عليه قد حصل  
لها على الحد الذي قد جازا  
إلا إذا ضيع أو تعدي  
أن رفع اللقطة كيما يأكلها  
ولو على الحفظ نواه انقلب  
ثم على الأكل نواه انصرعا  
ضمنه بعض وبعض قد نفى  
صاحبه إليه حيث يقع  
تعريفه لا بأس فيه علما  
ونفس رب الشيء لم تضق به  
يأخذه لو أنه شيء يقبل  
لكنما النفس تضيق فيه  
يؤخذ لو كان قليلا حلا  
لا يؤخذن على تملك وصف

ولو قليلا فإذا ما أخذوا  
وما ترى في مسجد الجماعة  
لكن إذا أيسر من صاحبه  
وقد حكى القطب لنا وأوردا  
وقد روى عن عمر والبحر  
في لقطة موجودة بمكة  
وقال بعض لا تحلل أبدا  
واختلفوا فيما أتى للمصطفى  
ف قيل إلا للذي قد أسما  
لكي يردّها إلى الأرباب  
ولا يحل أخذه لها على  
صاحبها فإنه من بعد ذا  
قال فهذا القول للجهمور بل  
أولا فإن سائر البلاد  
قال فلا تظهر للعيان  
ولا قط ما ليس من علامة  
مثل دنانير رأى منشوره  
وكسرة من ذهب أو فضة  
فإنه في حين ما له لقط  
فإنما التعريف فيما توجد  
أما الذي من العلامات خلا  
مقال آت إنه له بلا  
واستظهروا بأنه لو أمكننا  
في أمره ومنه ضاعت لو بلا  
وإن أتى يطلبه من صدقه

له ففي ضمانه يكون ذا  
لا تأخذنه بطريق اللقطة  
فأرفعه وادفع لذوى الفقر به  
عن لقطة الحجاج نهى وجدا  
وعائش زوج النبی الطهر  
بأنها كغيرها من لقطة  
ولا نهاية لها أن تنشدا  
إلا لمنشدا لها إذ وصفا  
بها فإخذنها ويرفعها  
فرفعها يحل من ذا الباب  
تعريفها وإن إذا لم يحصل  
لنفسه تملكا سـ يأخذها  
تعريفها على الدوام قد جعل  
كذلك فيها الحكم أيضا بادی  
فائدة التخصيص في ذا الشأن  
له ولا أمانة بحالة  
دراهم ولم تكن مصروره  
أو غير هذين وكالسبيكة  
ينفقه في الفقرا من التقط  
له علامة إليها يقصد  
فإنه في ذاك لما يقبلا  
بنية توضح ما قد أشكلا  
تصدق في حينه وقد ونا  
تضييعه يغرمها وليبدلا  
بها ولا علامة محققه

فعند من يقول بالتصديق وقيل في التصديق لا يكون في ذا وبعض العلماء قالوا وقد أتى في أثر للنقدا فقال بعض إن تكن في خرقة كذاك أيضا سائر الأوعية أولا وجاء من لها كان طلب كمثل سكة بها مكتوب ككون فيها قل هو الله أحد فقيل إن مثل ما قد ذكرنا وإن يقل خيط عليها أحمر أو خرقة صورتها تحققت واختلفوا فيما كمثل المدية ما يعرفن به كثلم في محل قيل علامة وبعض قال لا ولاقط ثوبا وكان مدبا وقال فيه هكذا فكانا فإنما ذاك علامة له في موضع وكان ما قد قاله إن لم يك استرابه من كانا وفي الإمام يظفرن بلقطة فإنه جاز له أن ينزعا ورجل عليه من ضمان وكان لا يعرفهم من جهة وأنه عامل بالحرام

يدفعها له بلا تضيق من حجة بل يقبل الأمين اثنان أما دونهم فلا لا واختلفوا في لاقط دراهما فتدفعن للآت بالعلامة وما به تجعل مثل الخرفة بما به تعرف من أى سبب كذا ولم يكن بذاك ريب أو آية الكرسي أو شق وجد علامة وبعضهم قد أنكرنا أو أسود أو غيره أو أصفر فتدفعن إليه مهما وافقت والسيف إن كان به من صفة أو ككتابة ونحوها مثل إلا الوعاء والوكا إن حصل أو فيه صبغ وأتى من طلبا كمثما عند غاله عبانا وإن يقل بأن حرقا ناله فاختر أنه علامة له بيده فيمما له أبانا في يد من لم يك ذا أمانة تلك وفي موضعها أن يضعها مال لناس قد جناه الجاني تجربته أدخل مثل ريبة لو جاهلا وتاب من أثم

يلزمه مع وائل الخبر الأتم  
وما عليه من ضمان فیه  
والصدقات عندهم بالملتقط  
إلا إذا ما رب واحد يصح  
فإنه له الخيار يجعل  
وللذى هنا ذكرناه يدل  
فإنه بعد ظهوره على  
سلطانها من الجبايات على  
فاختلطت ولم يكن قد عرفا  
في الفقرا أنفقها عيانا  
فإنه لو الضمان اعتقدا  
فبتلفنها على أن يلزما  
وهكذا علي لما هزما  
أتى إلى ما جيبا واستحصلا  
فرقه في جيشه واثننا عشر  
وقد ذكرنا ذاك فيما قد مضى  
فغير ممكن بأن يكون مع  
وهو ليدري أنه تعلقا  
فحينما أنفق ما كان ذكر  
مثل الزكاة قد علمنا من هنا  
وإن يكن قد ضاع قرط هند  
وقال في السامد قد لقطته  
فأخذه حل لها إن كانا  
ومن شيء قد أتى وقد أقر  
وأنه عرفها حسب الأمد

تصدق بذلك الذى لزم  
يلزمه بعد إلى أهليه  
أيسر من ذلك في عذر يحط  
من ذين من بعد تصدق وضح  
ما بين أجره ومثل يمدل  
ما طالب الحق له كان فعل  
صنعاء واستولى على ما حصلا  
وجه الخراج إذ عليهم قد علا  
أربابها وحالهم قد اختفى  
وإم يلزم نفسه ضمانا  
ما كان للاتلاف فيها قصدا  
لنفسه ضمانها ويغرما  
طلحة والزبير يوم اصطدما  
من بصرة على خراج جعل  
ألفا عدادهم بذا نص الخبر  
وفي الذى يأتى لنا مقرضا  
علم له يفرق الذى جمع  
ضمانه عليه لما أنفقا  
في العز للدولة لما قد ظهر  
جوازهم في لقطه تعينا  
فبان بعد مدة مع زيد  
من قطعة هناك قد وجدته  
لم يشتهه وأمره قد باننا  
بأن ذاك لقطه بها عثر  
فلم يكن يعرفها منه أحد

شراؤها منه غدا محالاً  
وللذى يدفع لقطعة بأن  
إن بان ربها ومهما تلفت  
وإن يكن إرجاءها تعذراً  
أو أجل إعار يصير ضامناً  
له تمسك بمن في يده  
والخلف في إيصاله باللقطة  
فكان بعضهم يرى إلزامه  
وقيل إن كانت علامة لها  
وقال بعض إن يكن بها انتفع  
وكانت الآبال أيام عمر  
تتاجن ولا يمسها أحد  
فأمر الناس بأن تباعا  
وحكمة النهى الذى لنا نقل  
مذكورة في خبر تحققنا  
وأنها ترعى من الأشجار  
وأنه يبنى على ذى الحكمة  
أقرب للوجدان من تطلب  
وقال بعض العلماء الأول  
في الامتناع بقواه الحاصلة  
فحكمه يكون أحكام الإبل  
أو أنه بسرعة في الجرى  
أو طيران كالحمام لا يحل  
لأنه بذاك الامتناع  
وهكذا بالرعى مستغن إلى

لما ذكرناه وبعض حظلاً  
يشتري الرد على من يأخذ  
فالمثل أو فقيمة لها وفيت  
لغيبته أو أجل موت قد طرا  
وصاحب اللقطة إن تبيننا  
كذا بمنفق لها من عنده  
من بعد إنفاق لها بالصفة  
لو لم تكن لهذه علامته  
عليه أن يوصى ولا يهملها  
فإنه يوصى بها إذا صرع  
موتلفات أينما شئت تمر  
حتى إذا زمان عثمان وجد  
من بعد تعريف لها قد شاعا  
عن التقاط الإبل التى تضل  
وهى اقتران بالحذاء والسقا  
وترد الماء من الجارى  
أن بقائها بحيث ضلت  
مالكها بالسير والتقلب  
بأن ما يلتحقن بالإبل  
من السباع العاديات القائلة  
في أنه لا يؤخذ من حيث ضل  
كمثل أرنب ومثل الطي  
قيل التقاط ذاك في فقر يضل  
يصان عن جم من السباع  
أن قد يراه ربه من الملا



إن يكن التقاطه له على وجائز إن كان للحفظ التقط ولينتفع بلبن التي تضلل وعن عنائه وأما الولد وتزعم الأحناف والشوافع بأنما الأولى لهذه الإبل وإنما النهى الذى فيها ورد لم يقصد الحفظ فجاز تنقط وإن يكن للجمل الضعف حصل أو أنه بحيث لا يرفعى الشجر وما عليه من ضمان يذكر أذعالة الجواز فى التقاط ما والشاة فى قول الجماهير الأول إن شاء ثم يغرم الأثمانا والشافعى لم يلزم أحدا وواجب فى قرية ذاك على وقال بعض العلماء من وجد ولو جنانا ينزلون مره دراهما مدفونة وقد سكن بأجرة تكون أو عارية فلقطة ليست لأهل المنزل علامة واضحة من الوعاء من الصفات أن يقولوا قد دفن فموضع الدفن لذى الأشياء وقال بعض العلماء الأول

تملك فما له أن يفعل صيانة عن خائن به سقط وسمنها عن علف منه بئذ والصوف والشعر غذا لا يجد وبعض صاحب مالك إذ تابعوا أن تلتطن من حينما كانت تضل فإنه لمن تملكا قصدا لحفظها وليس فى ذاك شسط أو حيث إنه إلى المالا يصل جاز التقاطه لأجل ما ذكر بل إنه لحفظه قد يؤجر كالشاة هو الضعف أن تخترما يأكلها من بعد تعريف فعل لربها إن هو يوما بانا تعريفها إن فى الفلاة وجدا أصح ما عنه لنا قد نقلا فى منزل كان لناس قد عهد فيه بعيده مرة وكره ذلك فى المنزل سكنا قد زكن أو أنه قد كان بالدلالة إلا إذا جاءوا بوصفها الجلى أو الوكاء أو بوصف وقعها فى موضع من ذلك البيت زكن يكون كالوعاء والوكاء لآخر الساكن فى ذا المنزل

فإن يكن منها انتفى فهي لمن  
وما على أرض لقوم قد وجد  
سبيله سبيلها بلا خفا  
وهكذا إن وجد المال بها  
أو أن ذاك في غلالة وجدا  
وهو لمن كان له قد وجدا  
فيه علامة بها قد عرفوا  
يصورون السيد المسيح  
ولكثيرا يدفنون ذاك مع  
وكالصليب نحوه يكون من  
رآه في بريئة من أرض  
ومن رآه فعليه لرمأ  
وأهله أهل الزكاة وهم  
ولا قط من منزل لقوم  
إذا هم كانوا هناك إلا  
أو يعلم أن ذاك ممأ  
فإن ذاك لقطعة يكون  
ومن له سكن وقد تداولا  
وفيه شيئا قد رأى فإنه  
أو أنه لوارثيه لا له  
ووارث لمنزل وقد يرى  
لآخر الذي به قد سكنا  
بأنه لمن له قد صحا  
وواجد دراهمها في منزل  
بأنها له فحكمها غدا

يكون قبله هناك قد سكن  
فإن ذاك الشيء لقطعة يعد  
ليس لهم إن لم يكن قد عرفا  
وكان مدفونا غدا بتربها  
لم تملكن وذاك مدفونا غدا  
إن كان ذاك جاهليا قد بدا  
من غيرهم مثل صليب أوقفوا  
في صلبه يايوحهم يايوحا  
أموالهم تبركا منهم وقع  
علامة الشرك التي لهم تكن  
لم تملكن أو ملكت بالقبض  
خمس له لأهله متما  
من قد عرفتهم وقد تقدموا  
شيئا فإنه لهم في الحكم  
إذا انتقوا وأنكروه أصلا  
لا يملكونه بحال جزما  
وحكمها كحكمها يبين  
له سواء رجلا فرجلا  
لآخر منهم تولى سكته  
ولقطعة بعض الشيوخ قاله  
فيه دفينا فهو عن بعض الوري  
وأكثر الأقوال عند الفطناء  
أولا فذاك لقطعة قد أضحي  
له ولا يعبرها من أول  
كلقطعة إلا إذا ما وجدأ

لها على ما كان كالحمص  
بأن تكون سقطت منه لدى  
ولم تكن له إذا ما تكثر  
بأنها له وذاك المنزل  
أو أنه من غير هذين دخل  
ومن رأى الدينار فوق البيت  
إلا إذا ما كان سطح البيت لا  
وساكن بيتا وفيه قد وجد  
فقال بعض إنه ما لم يكن  
وقال بعض العلماء الكلمة  
ورجل دنانرا قد وجدا  
لأن بستانا له والنخلا  
وغيره في ذاك أيضا قد يقف  
قال ابن محبوب إذا ما وجدت  
والأرض في أيديهم وقد وصل  
فهي لمن في يده الأرض هنا  
بأنها كانت له وقيل إن  
فكل شيء يوجد فيها  
وكل ما في منزل قد وجدا  
لا تعرفن حدوده وما علم  
ف قيل إن رآه فيها ظاهرا  
وإن يكن رآه مدفونا فقد  
وقيل بل لآخر الذي سكن

من كل ما يمكن في القديين  
وزانها كمثلمما تعودا  
إلا إذا ما كان لا يستنكر  
بالإرث أو بالاشتراك قد يدخل  
من أوجه الملك كتحمل وبدل  
فإن ذاك لقطة قد يأتي  
يطلع به إلا بنوه مثلا  
ما يملكن مثله من السبد  
في ريبة منه له أن يأخذ  
لقطة حتى يصح ذاك له  
في نخلة فذاك لقطة غدا  
لحفظ ذاك لم يكن محلا  
وتسقطن من عنده وتتحرف  
دراهم في أرض قوم قد بدت  
سواهم مدعيا فيما حصل  
إلا إذا الطالب فيها بينا  
كانت مباحة وما فيها سكن  
فلقطة إن جاء مدعيا  
جرفه السيل وأرضا قد غدا  
لمن يكون ذا المحل من قدم  
وهي خراب فهو لقطة جرى  
قيل بأن ذاك لقطة يعد  
إن كان مثله لذاك يملكن



## المال المتروك وما يحل أخذه

وليس في مال امرئ موحد  
يقال متروك فلا يحل  
ولو رأوه أنه قد نبذ  
ما لم يصرح بالقبول إنه  
وقد أجاز بعضهم لمن أخذ  
قد نظروا صاحبه إذ خلى  
لكنما النفس بذاك تطمئن  
وواجب دنائرا مكشوفه  
لا في وعاء فله يستلم  
من الديون دنيويا صارها  
أو ضعفه وبعد ذا يقاسم  
وقيل يأخذ الجميع لو كثر  
وقال بعض يأخذن هنيا  
وقال بعض يأخذن الكلا  
لو أنه أخو غنى في الناس  
ومنعوا غير الذي قد سكا  
وجوز التبر ولا يحل  
وجوزوا ما كان دون درهم  
من ذهب أو فضة قد كان ذا  
يأخذ الغنى والفقر  
ولو له علة بها علم  
وبعضهم جوز قدر درهم  
ويحرم الموجود في وعاء

ومال ذمي ولا معاهد  
إلا بإذن منهم يحل  
تعمدا وأنه لم يأخذ  
حل لمن أراد يأخذ  
ما يوجد من ذاك متروكا نبذ  
لذلك المال بعمى أم لا  
بأنه إليه ليس يرجع  
أو أنها مدفونة موصوفة  
منها بقدر ما عليه يلزم  
أو أخرويا وليزد ديناراً  
للفقرا في ثالث يستلم  
وذاك إن كان أخا فقرا وضر  
ما يصحب بأخذ غنيا  
لو أنه كان كثيراً جلا  
فليس في الأخذ له من باس  
من ذهب أو فضة أن يمسا  
كميوان أو متاع يحلو  
قيمتيه من أى نوع ينتمى  
أو غيرها فجائز أن يؤخذ  
بدون تعريف له يصير  
وجوزوا مقدار درهم أتم  
ونصف درهم ولم يحرم  
أو كان في بيت من الأسياء

ورخصوا لمن ببَيْتِه يرى  
 إن كان لم يأذن لمن قد جعله  
 وذاك كالقلميذ يلقي الدرهما  
 كذاك إن كان الذي قد ذكرنا  
 وهكذا إن كان بالمعارية  
 وقيل مهما تطمئن النفس له  
 في ذلك الوعاء أو في البيت  
 ومستعير لوعاء وجدنا  
 من مال من أعاره فليس له  
 بل إنه يحفظه له وقد  
 كمثل باقى الزيت والأسمان  
 وجائز لرب ذلك الوعاء  
 يأخذ ما فيه إذا لم يربط  
 إذ ربطه حفظ له تحققا  
 يربط أو لم يربطن إذ أمكن  
 حفظا له ليوصلنه إلى  
 وإن يكن للسيف غمدا زادا  
 أو أنه قد زاد للسكين  
 أو أنه للرمح زجا زادا  
 غربه يأخذ كل ما حصل  
 وإن يكن رد له نحو الجمل  
 وقد رأى في الرأس مثل الرسن  
 أو قد رأى في الرجل مثل القيد  
 لا يأخذ السرج يرى عليها  
 وبعضهم أجاز أخذه إذا

أو في وعائه ولو قد كثرا  
 فيه وظن الجمل في ذلك له  
 معلقا في لوحه لم يعلما  
 من الوعاء والبيت معه بالكر  
 في يده أو كان بالأمانة  
 بأنما الشيء الذى قد جعله  
 فأخذه له غداة يأتي  
 في ذلك الوعاء شيئا قد بدا  
 يأخذه ولو قليلا حصلا  
 أجيز أخذ للقليل إن وجد  
 على الخواص قيل والألبان  
 إن رده من استعار مسرعا  
 في طرفه بمثل خيط ضبطا  
 وجوزوا أن يأخذنه مطلقا  
 بأن ذاك الربط قد تكونا  
 من ملك الشيء وقد تفضلا  
 أو زاده لفافة وجادا  
 من عنده كمقبض مكين  
 أو زادها عودا به قد جادا  
 إن نم يكن يطلبه من قد جعل  
 من مكثر أو مستعير قد حمل  
 أو كقلادة بجيده السنن  
 فليأخذنه بلا تنفيذ  
 بردعة ولا لجاما فيها  
 لم يطلبن من عنده من بعد ذا

وإن لها في الرعى كان أطلقا  
فرجعت إليه بالمذكور  
إن لم يكن قدرا به أو يعلم  
وليرمه هنا مهما راب له  
كذلك ما يراه في وعائه  
وليرم إن شاء الذي قد جملا  
أو في بهيمة له قد علقا  
لو أنه يعلمه محلا  
إن كان لم يأذن لمن فيه جعل  
ومن له في بيته قد وضعا  
أو كان في مال له لقيه  
إن كان لم يقبض له في حينما  
والشاة مهما دخلت في الغنم  
إلا إذا بعد الخروج ردا  
ومن على سوق الحرام أجبرا  
كفرس وكسلاح غصبا  
فغير جائز له أن يفعل  
لو أنه يموت إن لم يفعل  
بأنه يفعل ما قد أجبرا  
وضامن من للحرام قد حصد  
وراجع إليه من منه أبق  
ومعه مال وأولاد وقد  
فجاء عن بعض من الحذاق  
وفي الذي عن بعضهم أيضا ورد  
أي في يد الآبق والمغصوب

أو غصبت منه وقد تحققا  
فأخذ له ليس من المحجور  
بأنما ذلك شيء يحرم  
أو يعلمن حرمه لا يقبله  
أو بيته أو خصه إنائيه  
في بيته أو في وعله مثلا  
وهكذا في المال أيضا مطلقا  
وقد درى صاحبه من الملا  
أو ذلك الجاعل كان مستدل  
محرم أو كان ذاك في الوعا  
فما عليه من ضمان فيه  
رآه بل عنه غدا محتشما  
فإنما ضمانها لم يلزم  
أو دخلت بسبب قد أبدى  
أو أنه يمسكه قد قهرا  
كأن يقال أمسك له لاركبا  
وأنه يضمنه إن فعلا  
وفيه ترخيص لبعض الأول  
عليه ثم يضمن لما طرا  
كحامل على بعير لأحد  
وهكذا مغصوبه ومن سرق  
قال بأن ذاك مالى والولد  
لا يقربن ذلك بالإطلاق  
بأنه يتركه حيث وجد  
إن لم يكن في ذاك بعض ريب

وجوزوا يأخذوه ويترك  
 إن تك تلك أمة ولم تكن  
 يمكن تأتي بهم في زمن  
 وإن تكن بهيمة قد غصبت  
 فرجعت لربها ومعها  
 غربها له الذي لها رضع  
 لا غيره فالحيوان دائما  
 يستأنس به ويتبعنا  
 لو لم يكن بعضهما للثاني  
 وبعضهم جوز أن يكون له  
 إن أمكنت ولادة المذكور  
 كذاك كل من لديه قد حصل  
 ويأخذن مستيقظ من نومه  
 أو بين أشعاب له وما يرى  
 من مثله دينار ولحم تمر  
 وما عليه إن يكن قد تركا  
 وهكذا قطيفة إذا يجد  
 وإنما لم يك حفظها لزم  
 لأنه لم يأخذن ذلك بل  
 من تحت رأسه وجسمه ولم  
 وبعضهم ألزمه أن يحفظا  
 وذلك المقال مبنى على  
 وجعلوا ذلك مثل اللقطة  
 ومن بيوت الغير ليس يرفع  
 تملكا ولا انتقاعا لا ولا

ما عنده من ولد قد يسالك  
 تغيب من عند هذا في زمن  
 غيبتها وصدقت في ممكن  
 أو أنها ضلت وقد تغيب  
 بنون كل قد غدا تابعها  
 يتبعها ويرضعن حيث تقع  
 للحيوان قد يرى ملازما  
 له وذا أمر يشاهدنا  
 أما تراهم يتتابعان  
 غير الرضيع من تبيع حمله  
 في وقت غيبة وفي النفور  
 هذا بتوكيل خلافة مثل  
 ما قد رآه بينه وبسرده  
 من ذاك في ثيابه مصررا  
 والخبز والذي كهذا يجري  
 وسادة مع رأسه قد أدركا  
 من تحته رمى له بها أحد  
 عليه لما قام من نوم ألم  
 أدخله مدخله متى وصل  
 يعلم فما عليه تكليف لزم  
 ما قد ذكرناه متى ما استيقظا  
 حفظ لمال مسلم وقد خلا  
 وقد مضت في سلكها منخرطه  
 شيء بلا إذن وأمر يقع  
 بقصد أن يشرب أو أن يؤكلا

لو حبة من الشعير المتصف  
وفاعل لمثل ما كان ذكر  
وقد روى بأن شخصاً هلكا  
قالوا له ماذا بك الله فعل  
بأننى قعدت مرة على  
وحبة من حنطة كسرت  
في حنطه ثم الحساب قد جرى  
لكنما الرحمن جل قد غفر  
وقال بعض العلماء يحل ما  
بأن رب ذاك ليس يلتقط  
وصاحب الحانوت يأخذ ما  
فيما يرد موضع الوزن  
لا ما يرد خارجاً وأنفقاً  
وجوزوا الأخذ لما رد المحل  
ونحوه إن سكن القلب إلى  
وليتركن مشقتها ما سكنا  
فإنه من شأن مسلم وفي  
والله قد أنزل في كتابه  
وتارك للشبهات في خبر  
ويأخذ الفقير ما قد وجدا  
كمثل بر أو حبوب تلقى  
وهكذا في غير وقت لهما  
كذلك ما يراه تحت النخل  
كذلك في الأغصان والجرائد  
مما جرت يتركه العادات

لو في تراب عرضت إلى التلف  
يضمن للشيء ولو كان احتقر  
وقد رأى في النوم بعد ذلكا  
فقال قد حاسبني عز وجل  
حانوت خل كان لى لم يزل  
من ماله وبعد ذا رددت  
على الذى أنقصه ما كسرا  
لى زلتى وللخطايا قد ستر  
يترك في التراب مما علما  
كمثل حبات بترب تختلط  
يراه في الحانوت من دراهما  
لداخل من ذلك المكان  
ذاك إذا لأخذه قد سبقا  
لداخل وما إلى الباب وصل  
ذاك بأنه له تحصلا  
فؤاده بأنه له هنا  
يحتاط في الأمر الذى لم يعرف  
لا تقف ما ليس لك العلم به  
مستبرأ للدين والعرض الأبر  
على طريق للعموم قد بدا  
وقت صرام أو حصاد حقاً  
وغير دين حكمه مثلها  
وشجر وفي جذوع الأصل  
للنخل من بعد حصاد الحامد  
فإنها قالوا محكمات



وجاز للغنى كل ذلكا  
أما طريق للخصوص كانا  
إلا إذا استقصى جميع أهله  
فللفقير أوله وذى الغنى  
أو أنه صار يحد اللقطة  
وما له يأخذ ما فى ساقيه  
أو فى طريق هكذا قد شقت  
تلك التى شقت لها إن كانت  
ولا الذى كان له الوادى حمل  
ورخصوا فى أخذه من حيث كل  
فإنه للفقراء يرجع  
وإنه لا يتملقن به  
ووجه من شدد فى ذا الجانب  
وذاك مثل ثمر للتين  
وثمر البقول والفواكه  
وأخذ لمثل ذا يعترف  
ينفقه وإن يشا تملكا  
وإن يكن له الغنى أخذا  
وإن يشا أن يملك له  
وكل ما ليست له علامه  
بدون تعريف وإن تملكا  
وجاز أخذ ما تراه بمحمل  
مما إليه ربه لا يرجع  
كذا تعال أو طعام قد عمل  
ومثل لحم كائن على فرن

إذ صار فى حد الذى قد تركا  
فأخذ ما فيه حرام باننا  
وكلهم قد انتفوا من أجله  
بحد متروك وقد تبيننا  
وقد علمت حكمها ومرت  
شقت لغابة ومنها جائيه  
لغابة لعله من غابة  
ثمارها تسقط فى الساقبة  
مما لناس ينسبن فى محل  
ما ربه لا يعرفن وقد جهل  
وحيث إنه قليل يقع  
بحسب العادة قلب ربه  
بانما الماء كمثل الغاصب  
والنخل والأعناب والزيتون  
من الجنان إن يكن أتى به  
فإن على أربابه لا يقف  
فكل ذاك جائز هنالكا  
عرفه ولينفقنه بعد ذا  
فكل ذاك جائز إن فعله  
فما على منفقته ملامه  
له فجائز يكون ذلكا  
مسافر من بعد ما كان ارتحل  
كخطب وخشب يجمع  
أو غير معمول رآه من وصل  
لكنه من بعد ما إن يفتحن

يفتحه أربابه وينزعوا  
فيأخذ الباقي هناك الفقرا  
وفي الغنى الاختلاف وردا  
ولا أرى أن يمنع منه الغنى  
فلم يكن تاركه قد قصرا  
بل إنه سار وقد خلاه  
وما لهم أن يأخذوا من مغلق  
وفيه ترخيص عن الأعلام  
إن كان موضوعا فوق حجر  
أو غيره كالطرق والمرشوق  
أو غيرها وهكذا ما يترك  
من نحو تين غيب وتمر  
ووجد الشيخ أبو المؤثر في  
أكل بغير ما وعاء فأكل  
وكان ذاك الأمر في أيام  
فسأل الحبر ابن محبوب الأبر  
مطرحا بلا وعاء فله  
والأخذ جاز من عريش وحطب  
إن أخذوا منه وإما إن يرى  
لأنما الأخذ الذي قد أخذ  
دل على إباحة الذي بقا  
يؤخذ منه أو يمكن لم يؤخذ  
أو في طريق الركب أو سواهما  
ولا يحل أخذ لحم كان لم  
إذ ليس من علامة الذكاة

منه ولو كان قليلا يقع  
لو ذلك الباقي يكون أكثر  
يأخذ أولا يأخذ ما وجدا  
لأنه من المباح البين  
ذاك على أن يأخذنه الفقرا  
لكل من من بعده يراه  
عليه أو ما كان في الدفن بقي  
وجوز الأخذ من الطعام  
في موضع ينزله ذو السفر  
فويق عود كان بالطريق  
على طريق كان فيها يسلك  
نبق وما كمثل هذا يجري  
طريق بهلى في زمان السلف  
منه إلى أن اكتفى مما حصل  
ترامط جاروا على الأنعام  
فقال إن رآه من به يمر  
خبزا وتمرا كان أن يأكله  
ومن ذبيحة لقوم إن تصب  
ذاك تماما أخذه قد حجرا  
منه وإيقاء الذي من بعد ذا  
وقد أجز الأخذ منه مطلقا  
إن في طريق الحج يلقى مثل ذا  
من كل جمع شأنه مد عظما  
يطبخ إذا به بفحص ثمند ألم  
به فعل ذاك من ميتات

أو أن يكون سبع له افترس مما به يختص ابن آدم يأخذه على طريق اللقطة ورخصوا أن يؤخذن ،طلما بأنه ميت فأصل الأمر طهارة الأشياء ثم التذكية وحيوان بعياء تركا أو ثقل لما له كان حمل وليس من باس يأخذ ما يدر لو كان ثمرا في الجريد حملا صرم الجنان كله وقد مضى لو أنه من صرم بعض فرغا وما له أن يأخذن من كلما مزرب عليه كان مغلقا ورخصوا في الأخذ مما قد خلا لكنما الآخذ في ذى الصفة قد صرموا منها ولم يتمموا ورخصوا في أخذ ما كان سقط وفي الذى كان بقى من غلة أو كان مدفونا ولما يقلعا أن علموا بأن مثل ذلكا والمنع في غير الذى قد ظهرا وإنما جواز ما كان ذكرا وللفقير لقط سنبل الطرق صاحبه لا يرجعن إليه قبل

فلو يرى عليه تفصيلا يحسن عن غيره فأخذه لم يحرم أو مثل متروك على البرية إن لم يكن قد رابه من لحقا في كل أرض المسلمين يجرى لذاك حل أخذه علانيه أو بهزال أو بخوف أدركا فأخذه لما ذكرنا لا يحل رب الجنان بعد صرم الثمر وذاك إن رب الجنان أكمل لا إن يكن لصرم ذاك ما قضى والبعض باق فإلى أن يفرغا عليه حائط أدير قد سما أو كان بالشوك عليه أطبقا لو ربه لصرمه ما أكمل ليس له أن يأخذن من نخلة صرامها حين لها قد صرموا من ثمر بعد الفراغ يلتقط أرض وإن لم يقلعن بمرة وإنما رخص في ذا أجمعاً بالعرف والعبادة كان تركا وكان مقلوعا أصح ما نرى فالغنى ولمذى فقير وضر وموضع الحروث بعد ما انطلق وقد أجيئ للغنى إن لقط

إن كان ذاك الشيء عند النظر  
وهو الذى أراه فى هذا كما  
وللفقير أخذ ما يوجد من  
حول المطامير وفى الأندار  
من بعد رفع ربه بحيث لا  
لا لقط ما كالتين كان قد بقا  
إن لم يكن بالريح ذاك قد حمل  
كمثل ما من ربه كان سلب  
وفى الذى بجحر يربوع ترى  
قولان بعض أخذه قد حلا  
وقيل لا إذ ربه لم يترك  
وفيه قول ثالث يؤخذ إن  
وإن يكن لماك قد علما  
قلت وإن مالكة لم يعترف  
كيف يقال أخذه للغير حل  
لا يؤخذ الثابت فى أندرة  
ويؤخذن ما فى طريق نفذا  
أو مسجد أو كان فى المصلى  
إن له ربا إليه يرجع  
ولا يجوز أخذ شيء أبدا  
كذلك السماد من أرض رجل  
وواجب دراهما فى بيت  
فإن يكن منها انتفى وأنكرا  
وقال بعض العلما يعطيها  
فإن أبى من قبضها فيضع

بحد متروك فإذا لم يحجر  
ذكرت فيما قبله تقدما  
حب وسنبل وغير ما زكن  
مخلطاً بالترب والأحجار  
يرجع بعده لما تحصلا  
وفيه ترخيص لمن قد سبقا  
لأنما المحمول بالريح جعل  
فمن هناك أخذه لما يطب  
أو ثعلب أو جحر فار غرا  
لأنه كضائع قد جملا  
له بطيب نفسه إذ تركا  
لم يكن الشيء لماك زكن  
فإن أخذه غدا محرما  
فحكمه كلقطة لا يختفى  
فهو كمثل ما له لص ختل  
ناس مخصصين أو فى دمنة  
لعامة أو خاصة قد كان ذا  
إن لم يكن هناك ريب حلا  
فإن يكن فأخذه ممتنع  
من موضع محصن قد وجدا  
لو كان ألقى ذاك فيها كالجمل  
سواء يعطيها له فى الوقت  
فإنه ينفقها فى الفقرا  
له على الإطلاق لو ينفىها  
فى يده أو حجره ويهرع



أو ينفقنه بعد تعريف جرى وإن يكن ما تم من علامه وإن يكن رأى خلاف ما له أو أنه يأخذه بلا انتشا بأنما ذاك له قد جعللا قلت ومهما جاز أخذه هنا وقال في الديوان مهما جعللا وقد رأى من بعد ذاك أكثرا ينفق ما زاد وبعض قاللا وذاك مهما كان مفتاح 'لفتى وجاعل في بيته شعيرا أو نحو ذا فليتركنه وما ومن يكن قد ضاع منه درهم وقد رأى هناك درهما غفى إن لم يكن أيقن حينما طلب ففقال بعض يأخذنه على وإنه ذاك الذى قد ضاع له إذ كان ضاع درهم له هنا يقول إن ما وجدته فلى وقال بعض ما له أن يأخذنا بأن ذاك ما له وعلمنا والمال للغير حرام الصفة فإن يكن أيقن فى ذى الصورة فليأخذنه وإذا ما يعلم فهاهنا الريب انتفى فلا يحل

إذا له علامة كانت ترى أنفقنه حالا ولا ملامنه فإنه يتركه بحاله إن يكن الفؤاد منه سكنا فإن أخذ غدا محلالا يجوز فى الأولى كما تبينا كيلا دراه فى كبيت مثلالا فيه من الكيل الذى قد قدرا يمسكه لنفسه حاللا ليس يفارقنه حيث أتى وقد رأى قمحا به أو غيرا عليه فى ذلك شئ للزما ففتش الدرهم أين يتقحم ذلك قد جاء اختلاف السلف بأنه درهمه الذى ذهب إن له ذاك الذى قد حصلا لقوة الظن بهذى المسألة ولا منازع له فيما هنا لأنه قد ضاع لى من أول لأنه لا يعلمن فى مثل ذا ذلك درهم لغيره ارتمى ولا يجوز الارتما فى الشبهة بأنه درهمه بالصفة بأنما لغيره ذا الدرهم بأخذه فأخذه مما حظل

وإن يكن على سوى الدرهم قد لا يأخذه ومهما أخذنا فلينفقنه إن يشاء وإن يرد وإن من غربل في الأرزقة فليل لا يأخذ شيئا منها ومشتتر شاة ونحو الشاة وقد رأى ببطنها كذهب لاسيما إن كان ذاك ما ثقب إن كان في الحين لها قد ألتفا فليعرضه على من قبله وإن يكن لم يجدن لهم فإنه عليه أن يعرفوا أولا فبعد ذاك ينفقنه وإن أراد أخذه لنفسه وقيل تعطى للذي كانت معه والخرز المثقوب في ذى الصورة يرد من كان لذاك أخذنا ويرجعنه ولو طال المدى إن لم يكن بنفسه قد صاده أو أنه في يده كان دخل لأنما الثقب علامة على فإن يكن ليس بمثقوب يرد وقيل حل أخذه لما يرى وصحح القطب بأن ما يرى لو أنه كان بلا علامة

فتش والدرهم هاهنا وجد بنية اللقطة فيه جاز ذا تملكا فإنه له يجود وقد رأى مثل نقود الفضة وقيل في المسكين يأخذنها أو وصلت إليه بالهبات أو فضة أو لؤلؤ مثقب يرده لبائع أو من وهب وإن يك الأول من ذاك انتفى وهكذا حتى يلاقى من له أو أنهم منه انتفوا كلهم إن كان هذا بعلامة وفا في الفقير أو ما عليه منه يأخذه وسالم من بأسه ملكا له أو غير ملك واقعه يكون كالعين التي في صرة لبائع الشاة وما كمثل ذا إن كان بالسمة ذاك وجدا بل إنه من الشرا استفاده بهبة أو أى وجه قد عقل أن له ربا يكون أولا إلى الذى في يده كان وجد لو أنه لسمة كان اشترى في سمك لبائع لا من شرى يرده لبائع للسمة

ورخصوا فيما رماه البحر  
ولم يكن يعلم من كسير  
أو أنه ملقى لتقل حصلا  
أو من عدو كان أو سلطان  
وجمايز أن يؤخذن العنبر  
وتغير مثقوب من الياقوت  
وكل ما لم تك من علامة  
أما الذي يكون مثقوبا وما  
فما له يأخذه إلا على  
ويؤخذ الصوت إذا ما وجدا  
وهكذا بيض على برية  
والشاهد أيضا من كجاج النحل  
إن لم تكن علامة الإنسان  
ورخصوا أن يؤخذن لو وجدت  
إن كان قد دل دليل إنما  
ويؤخذن ما بوكرا طير  
لو كان في بيت لناس وكذا  
لو أنه في شجر الناس وما  
أو طائر كذا طعام الآدمي  
وكل شيء يملكه الوري  
وإن تكن فبعد تعريف وذا  
فإن إليه يسبقن كان يرى  
أو أنه تهدما قد كانا  
وجعل الشيء الذي قد مهدا  
ومثل أن يطلعن عليه

لا في وعد أولم يكن يصير  
أو من غريق صار في البحور  
أو خشبية من غرق أن يصلا  
وكلما كان كهذا الشان  
من فوق ساحل عليه يعثر  
وكلما كان كذا المنعوت  
ملك لإنسان عليه كانت  
له علامة بها قد وسما  
سبيل تعريف كما قد فصلا  
بوسط حوت آخر كان بدا  
إن لم تكن عليه من علامة  
يؤخذ وهو بيتها المستعلى  
توجد في ذلك المكان  
علامة الإنسان فيه وبدت  
ذلك متروك بحيث ارتسما  
ليس بإنسى بدون ضمير  
ما كان في عش يجوز يؤخذ  
في أرض ناس من فراخ ارتمى  
ومثله الطعام للبهائم  
إن لم تكن علامة له ترى  
إن كان لم يسبق له من أخذ  
شخصا أتى لأخذه مبادرا  
يأخذه به وذاك باننا  
على فم الوكر غداة صمدا  
وقد رأى الحاصل ثم فيه



فيتركنه إلى أن يكسبوا  
فإنه ليس له أن يأخذ  
وهكذا جميع صيد البر قد  
علامة للآدميين فلا  
وإن رأى غيه علامة فما  
وكل ما له الجراح أو هنا  
إن يتهم أن الذي فيه جرى  
ولياخذن إن قلبه قد سكتا  
وغير جائز بأن يأخذ ما  
ورجل صاد بمال رجل  
لا يأخذن وفي مقال جاء  
وما له أن يأخذ الصيد متى  
أو بالذي للغير له أعدا  
ورجل بالطرد صيدا أو هنا  
فبعضهم يقول إن الصيد له  
لكننى أقول إن كان شرد  
إلا بالآلة فذا لمن نصب  
ومن يربى الصيد ثم شردا  
لمن له ربه وبعضهم نظر  
فإنه لمن له قد قبضا  
لأنما ذاك بحمد التلف  
وأول القولين لن أزيغه  
وحينما قد عثروا عليه  
بل بأن لى من بعد وقت إنما  
لأنما ذلك مثل ما غصب

أو ليصير البيض غرضا ويرى  
له إذا عاين غيه مثل ذا  
قيل إذا ما صاده ولم يجد  
بأس به فذاك مما جلا  
له بأن يصيده ويغنما  
فأخذه حجر إذا تبيننا  
من آدميين إليه قد طرا  
بأنه من غيرهم ذاك عنا  
في شبك لغيره قد ارتقى  
سواء مثل فرس أو منصل  
يأخذه ويدفع الكراء  
ألقاه في بيت لغيره أتى  
من آلة في ذاك قد تردى  
فانفلت الصيد وما تمكنا  
وقال بعضهم لمن قد حصله  
بحيث لا تناله من بعد يد  
آلته له إذا غيها نكب  
منه فإن الصيد مع ما ولدا  
بأنه إن صار وحشاً إذ نفر  
وذا هو الصحيح غدى المرتضى  
صار وعن ملك ذويه منتقى  
لأنه مال لشخص عرفه  
يلزم رده إلى أهليه  
هذا هو القول الصحيح منهما  
ومثل مسروق غرده يجب

وجائز للمراء أن يطلع في  
أو شجر لغيره ليقبضا  
بدون ما إذن إذا لم يك ضر  
ما لم يكن رب الجدار منعا  
كمثلما يدخل ما لم يحجر

نخل لغير أو جدار مشرف  
ما فيه من بيض وفرخ ربضا  
به على جدار ذاك أو شجر  
أو صاحب النخلة من أن يطلعا  
لأخذ نبت خارج بالمطر

### ما يؤخذ بلا إذن

وليس من بأس على ذى الفقر  
أو نحو هذين إذا ما ثبتا  
وفى الذى يحترث فيها إن يكن  
فقيلا أخذ ذاك حجر مجتب  
كسائر الحرث لدى اجتتابه  
وقيلا بل يأخذه الفقير  
كيلا يضيع ولأن ما بدا  
لن له يأخذ من ذى الفقر  
أيضا وذلك المكان فيه  
فيرجحن فى الظن ما بينهما  
لأجل ذاك للغنى جـوزا  
ورخصوا فى كل ما قد جعل  
بقول واحد أمين إن يقل  
أو أنه للفقرا وجـوزا  
ولو أمينة وعبدا وأمه  
لأنما التصديق حجة على  
والقطب قال الأصل فى ذا الحال

وذى الغنى فى أخذ فول بر  
على المروج دون ما حرث أتى  
لم يعرفن لأحد خلف زكن  
لأنما ذلك شيء قد يرب  
كذلك حتى يوسن من ربه  
فإنه كلقطة يصير  
يمكن أن ذاك محروثا غدا  
لذلك صار الأخذ غير حجر  
تشترك الناس متى تأتبه  
بأنما ذلك حرث لهم  
والثان رخصة كذا القطب عزا  
للأجر لو لذى غنى أن يأكلا  
بأن ذا للأجر مطلقا جعل  
غير الأمين إن يكن قد ميزا  
إن كان فى مقاله ما اتهمه  
من كان قد صدقه من الملا  
القول بالمنع لهذا المال

لأنه مال الورى تبيننا  
أو يشهدن اثنان فى ذا الأمر  
وإن يكن للأجر ذاك ثبتا  
أو بأمينين ولم يبينوا  
والأغنيا أو أنه للفقرا  
فقط أى للفقرا للحوطة  
وقال بعض العلماء للفقرا  
فالصدقات للجميع تشرع  
وكل متروك على المساجد  
كمثل متروك بفحص حلالا  
وقيل ذاك للفقير والغنى  
وفى طعام أو شراب وجدا  
أو غير ذا مما يجوز للورى  
وكان مكتوبا عليه أن كلوا  
أو يشهدن عليه مأمونان  
بأنما ذاك مباح صيرا  
أو يكتبن عليه ما قد ذكرا  
إذ تشمل الواو التى فيه ترى  
والحاضرين ويرى بعضهم  
أما الذى يروونه فى كوة  
أو فى الحصر قد طوى أو كان فى  
الماء إن فى مسجد تلاقى  
أو فى مكان يجعلن فيه  
من الفقير مطلقا وذى الغنى  
على الخواص للذى منه شرب

فهو على المنع الذى تعيننا  
معدلان أنه للأجر  
بقول إنسان أمين قد أتى  
بأنه للفقرا  
ف قيل إنه لهم قد صيرا  
لأنهم أولى بهذى الصفة  
والأغنيا جميعهم قد صيرا  
وهكذا ثوابها إذ يقع  
والسوق أو مجمع ناس حاشد  
يأخذ هذه الفقير من بين الملا  
إذ ذاك متروك لكل مجتنى  
بباب بيت أو طريق عهدا  
دخوله بدون إذن صدرا  
أو اشربوا فذاك لا يحلل  
أو واحد أو صادق البيان  
للكل أو للغربا كالفقرا  
وجوزوا ذاك لكل من يرى  
للفربا والأغنيا والفقرا  
بأنه للفقرا وحدهم  
لمسجد أو كان فى الصومعة  
حرز فلا تأخذ وعنه فقفا  
أو فى قلال كان أو زقاق  
للأجر لا بأس لشاربيه  
كذاك ما فى الطرق أيضا كونا  
للأجر لا بأس على من قد يصب

من حطب للنار مهما توقد  
مكانه الذى له لا يختفى  
ويوقد المصباح من زيت يصب  
هناك لا بأس إذا ما أوقدا  
بئر من الدلو وحبل كان ثم  
أو لبهائم وللطعم  
وغسل أثواب كهذا الحال  
بالفم أو داخلها حيث عهد  
بئر وكل منهما إذ وصلا  
هناك أو كيلا تفوت القافلة  
لواحد فذاك أولى لهما  
كل يريد منهما التقدما  
فإنه مقدم ولا حرج  
فإنه مقدم فى الاستق  
لأن للأخر حقا يعلم  
ذاك إليه احتاج إذ تقدا  
ليطفأ الحريق إذ يناجى  
أن يغرم الثمن المحققا  
بالماء من دلو ببئر جعل  
لو لبهائم بلا إنكار  
أو كله بالشرب كان يذهب  
لا لزروع أو غرس قد غرس  
وخرق الدلو يرى حوالى  
وجاز الانتفاع أيضا بهما  
ويرفعن إن أراد لهما

أما الذى صادفه فى المسجد  
أو بطة الزيت لدى المصباح فى  
فتوقد النار بذلك الحطب  
وهكذا فتائل قد وجدا  
ويستقى بما يراه عند فم  
وآلة للشرب للأنعام  
والغسل والوضو الاغتسال  
ويترك الذى مع البئر وجد  
ورجلان إن تلاقيا على  
أراد يستقى بدلو حاصله  
فإن توافقا بأن يقدا  
وإن هما تخالفا واختصما  
تقارعا فمن له السهم خرج  
ومن إلى الوصول منهم سبقا  
لكن بدلو واحد يقدم  
وهو لأخذ الماء محتاج كما  
ويطلق الماء من الأفلاج  
لكنه يلزم من قد أطلقا  
ويستقى لما ذكرنا أولا  
كذلك من عين ومن آبار  
لو ماؤها ينقص حين يشرب  
ويستقى أيضا لغسل للنجس  
ولينتفع برمة الحبال  
بئر فيستقى ويتركهما  
وجائز أن يملكهما

ورخصوا أن يستقى للشرب أو بالدلو أخفيت حواليتها وقد وإن يكن صاحبها قد منعها أو ظن أنه لذلك كرها

سواء مما قبل ذاك قد حكو ترد في مكانها الذي عهد أو صاحب الشيء الذي قد وضعها فذاك لا يجوز والباب انتهى

### ما يجوز الانتفاع به من مال الناس

والاصطلاء جائز لمن أحب وما له أن يأخذن جمرا ولا والاقتباس جائز بالعمود من عنده بدون ما إذن إلى أى لا يجوز الاقتباس أصلا وجوزوا أن يصطلي بنار أو لهبا ذاك إذا ما كانا لو بخروج المصطلي بها ولا أو ضوء نار كان بالرجس وقد كذاك ضوء ريبة لا تنتفع وما بفحص يجمعن من الحطب وفيه رخصة أتت محرره وهكذا عريش غير الراعى وجائز أن تأخذن من معدن أو كان منه يؤخذن بدون ما معدن ملح كان ما قد رسما وجائز أن يؤخذن مما ترك بأن يكون منه إنسان نزع

بنار غير وانتفاع باللهب عودا بلا إذن وأمر جملا أو حطب أو كان بالجريد أن يمتعن وبعضهم قد حظلا إلا إذا كان بإذن حلا مسجدا إن كان جمرا وارى فيه وبعض رخصة أبانا ينتفعن بضوء نار حظلا بالذات كالمصنوع من ميت وجد به ولا تقربه بل عنك فدع أو حجر لا يؤخذن بل يجتنب وجوزوا عريش راع وذره إن كان خلاه وراح ساعى بالفحص أو بحبل مكون منع وإن بأرض قوم علما أو حجر أو كان من غيرهما في معدن أو حوله بدون شك وقد بقى شيء بعيد ما رفع

ما زاد عن حاجة ذاك النازع والمعدن الذى إليه لا يصل من صاحب الأرض فليس يؤخذ وجائز نزع حشيش برى لو من جنان غيره إن لم يضر أو يمنع وهو سواء نبتا وقيل جائز ولو قد منعنا إلا إذا كان عليه قد منع أما الذى يحش من جنان وذاك كالبلقل ومثل الزرع فإنه لا يؤخذ أصلًا لو ينبتن بماء سيل محض بل إنما السيل به قد أقبلًا وقيل كل نابت بما المطر يؤخذ إن لم يكن البذر هنا حتى يكون المنع فيه عاده أو تقع الريية فيه فإذا ولا يجوز أخذ عود بادی أشجارها كالتين أو مثل العنب لو يابسًا قد كان أو مقلوعا والبعض فى المقلوع والمطروح إن وجدوه خارج الجنات ورخصوا فى أخذ عذق ينزع لو من جنان إن يكن لم يحتج ولا يجوز قطعه بالكسر

أو كان خلاه لأمر مانع من أحد إلا بإذن قد حصل إلا بإذن منه كان ينفذ لو يابسًا من حطب فى قفر بالغير نزع ذاك فالضر حجر بمطر أو كان بالزجر أتى إن كان ذا من مطر قد وقعنا أن يدخلن أرضه فليمتنع مما بها يختص فى مكان وورق أيضا وغصن القرع إلا الذى يترك أو يخلو لو لم يك البذر لرب الأرض أو كان متروكا هناك أولا لو كان من جنس الروع فى النظر من صاحب الأرض له قد كونا أو يمنع صاحبه ارتياده كان الذى قلنا به لن يؤخذ من جنة للغير من أعواد وهكذا أوراقها فلتجنب مطرعا بجانب صريعا يرخصن واليابس الصريح كذلك الجريد أيضا أتى إن كان بالحديد ذاك يقطع للإذن فى دخوله من قد يجى وهكذا بقلعه فى الأمر

ورخصنوا في أخذ ما كان نزر  
وذاك بالإطلاق رطباً كانا  
وذا كنز عثوكة يابسة  
لو أنها من نخلة وقيل لا  
وجائز أخذ النوى إن كانا  
وإن ثلاث نويات تجمع  
إلا إذا كان الفؤاد سكتا  
وقد حكى القطب مقالا للآثر  
في البحر حيث أصبح الطعام  
كذاك ما يوجد في الأنهار  
بغير ما ربح إذا يكون  
وقيل لو بالريح قد يطيح  
وخارب الريح الذي به سقط  
وبعضهم يقول ما لا تسمح  
واختير أن يجوز فيما قد سقط  
أما الذي أسقطه الطيور  
وجاز أخذ الليف والكرب معا  
إن لم يك النخل محاطا فإذا  
وذاك مهما كان أرباب البلد  
ويمنع الغنى من شراب ما  
أو في طريق لشراب كانا  
لأنما المعتاد في النداء  
لأنهم بالصدقات أجدر  
فليحتط الغنى عنه حالا  
بأنه للفقرى وذى الغنى

من نخلة وهكذا من الشجر  
أو يابسا بقصره عيانا  
أو رطبة لنزع نحو آفة  
يؤخذ إلا يابس إن حصلا  
لم يجمعن لو في جنان باننا  
فصاعدا فأخذها ممتنع  
بأنما ذلك متروك الجناس  
يجوز. أكل لطعام المنكر  
بحد ضائع فلا ملام  
من ثمر وساقط الثمار  
يضيع لا تضرزه الحصون  
إن لم تكن خاربة ذى الريح  
سبع وبالثلاث قد قيل فقط  
به النفوس وهو عندي الأرجح  
بدون خارب الرياح يلتقط  
فالخلف فيه بينهم مذكور  
وحطب مع الجريد أجمعا  
كان غفير واسع أن يؤخذ  
يجوزون أخذ ذاك إن وجد  
به ينادى وسط سوق علما  
بأنه لربنا مـولانا  
بذا لأهل الفقر والعناء  
وهم ذو الحاجة إذ تقفروا  
حتى يصرحن أو يقبالا  
أو أنه لكل شخص علنا

وقال بعضهم يجوز للغنى حتى يقال إنه للفقرا وجائز لرجل قد دخلا أن يطلعن إليه لو كان على بدون ما إذن إذا ما كانا فليس يحتاج إلى إعادة وبعضهم يمنع للمصير إلا إذا ما في الطلوع أذنا كذاك قيل الضيف ليس يطلع إلا بإذن من مضيفه وقد فهو من التمتع المعتاد والمشي فوق سنبل قد ألقى لتدرسن با رجـل المـرار فمن يكن أفسد فيه غرما كأكلها حين تكون جاربه وما عليه من ضمان وجدا لأنه للمشي مجمـول وفي وجائز للضيف مهما أدخله أن يطلعن فوق الفراش إن يكن وفي الطلوع رخصوا بدون ما ومثل ذاك الضيف من أتاه وفي طلوعهم على الفرش بلا قولان والخلاف في الدار وقع

وللفقير أخذه بعلان فهاهنا عليهم قد حصرا على مريض بعد إذن جملا فراشه أو السرير قد علا دخوله من بعد إذن باننا إذن لما قلناه في المسألة إليه في الفراش والسرير فإذنه الأول لا يكفي هنا على فراش أو سرير يرفع حكى لنا القطب الجواز عن أحد في البيت للحاضر أو للبادي على الزقاق جائز والطرق أو بهائم وكل جارى مفسده بغير مشى علما ليس الذي بالت عليه ماشيه فيما بمشى دون عمد أفسدا طريقهم صار كما لا يختفى في البيت ربه بإذن جملة قد عمه ولو بذاك ما إذن إذن ولو فراشه ما عمما يزور لو لمطلب عناه إذن إذا بالفحص ذاك جملا كالبيت أو كالفحص والكل رفع



## ما يباح في الانتفاع وما لا يباح

لنفسه بما له قد أعطى  
وما له أن يتوسدنا  
لغير توسيد كعكس ما ترى  
أن يعزمن عليه أن لا يفعل  
تفعل سواء أو به لا تفعل  
أن يفعلن إلا الذى قد قاله  
وحطبا ألحضر أيضا عنده  
أن يفعلن ما شاء أن يفعله  
وبالكثير دون إسراف صدر  
أو داره فإن ذالا يأتيه  
لم تأكلن من حطب قد أضرم  
زيت إلى غتيلة له تكن  
له ولو أعده وأطلعنا  
ما يسقطن من يده إن كان قل  
وفضلة الشراب أن يأتيه  
إذ النفوس تسمحن بما ترى  
لا يخلو أن من سقوط ما يقل  
ولو قليلا ما له أسقط ثم  
تسمح إلا إن اداع حصلا  
لكنه له خارجه أن يفعله  
ما هئت وأخرجت لمثل ذا  
في الأكل من قبل فراغ وقعا  
فضلة ما كان هناك من لبن

وليس للضيف بأن يغطي  
ليفرشن كعكس ما قد قلنا  
ما كان قد أعطى له وأحضرا  
وبعضهم رخص في الكل إلى  
كان يقول أفعل به كذا ولا  
إلا كذا فإن يقل فما له  
وإن يكن بالفحص قد أقعده  
وأوقد النار له جاز له  
في النار من إيقاده بما نزر  
لا إن يكن أوقدها في بيته  
وجائز أن يرجعن للنار ما  
وليرجعن ما كان في المصباح من  
وما له أن يجعلن من الوعا  
ولا يضره إذا ما قد أكل  
مع رفعه الطعام نحو فيه  
وإنما لم يضمنن ما ذكرا  
وذلك الشارب والذى أكل  
فلو أتى ذاك بعمد لغرم  
لأنما النفوس بالتضييع لا  
ولا يباح الغسل في الفراش له  
أو يغسلن في نحو قصعة إذا  
وجائز من بعد ما أن يشرعا  
أن يعطين من فضلة الماء ومن

إن كن قد قربن للشراب  
 إن لم يكن رب المكان قد وقف  
 وبعضهم يمنع ما قد ذكرا  
 أو كون ذاك الطلب المذكور  
 أو بمقال قائل من شاء  
 وجائز لبعضهم أن يدفعوا  
 لقاعد منهم لديهم وجدا  
 وما لهم يعطون من لحم هنا  
 ولا لكب حاضـر أو قط  
 وإن يكن رب الطعام قسما  
 فإنه يفعل كل منهم  
 وإن هم وحدهم قد قسموا  
 إلا بإذن من لهم يضيف  
 مقدار ما يأكله وقيل بل  
 ليأكلن ذاك قل أو كثر  
 ورفع سهمه أجازوه له  
 لو غيره يعطيه بعد ما رفع  
 قلت وذاك إن يكن أعطاهم  
 وإن يكن ذلك منه لهم  
 فإنهم ليس لهم أن يقسموا  
 وإن يكن أتاهاهم الطعام  
 فليعملوا فيه الذى شاءوه ما  
 وليرجعوا إليه قصعة وما  
 وإن يك الآتى به معهم قعد  
 إلا الذى من ذاك يأكلونا

إليه صاحباً من الأصحاب  
 عليهم بذلك الذى وصف  
 إلا إذا ما كان عن إذن جرى  
 قد جاء للعموم فى الحضور  
 يشرب فليطلب ولا حيـاء  
 شيئا من اللحم الذى قد وضع  
 لا يعط غير من لديهم قعدا  
 عيال رب البيت ما لم يأذنا  
 وفيه ترخيص لمن شا يعطى  
 اللحم أو قال لشخص أقسما  
 فى سهمه ما شاء حين قسموا  
 فما له يحمل ما قد يسهم  
 ورخصوا أن يحملن المضيف  
 يحمل ما قد نابيه مما حمل  
 ليس ليعطى غيره مما ذكر  
 لو زائدا عن الذى يأكله  
 لو قسموه وحده لا يمتنع  
 ذلك تمليكا متى حباهم  
 ضيافة ليشربوا ويطعموا  
 بدون إذن أو سواهم يطعموا  
 بالفحص ممن شأنه الإكرام  
 لم يقعدن عندهم من قدما  
 مائلها مما له قد قدما  
 فإنهم ليس لهم بلا فند  
 وغاضلا إليه يرجعونا

وجائز قليل لكل واحد من بعد ما يرفع منه يده لو أنهم من بينهم قد رفعوا وقد أتى في أثر إن أكلا وقد تولى واحد أن يقسما وفضل البعض لدى القسم على ليس عليه حرج أن يأكلا يمكن أن يكون ذو الطعام ولا يقل بعض لبعض كل ولا بل إنما يقول ما كان ذكر وجائز أن يمسحوا يديهم إن يكن المنديل عنده وضع بأن مسح الفم بالمنديل فليمسح الفم منه باليد وليأكلوا إن صاحب البيت وضع وبعد ذاك عندهم قد وقفوا ورخصوا لو أنه لم يقف أو أنه لم ينزعن عنه الغطاء وإن يضع لهم صنوفا تعمل فليأكلوا مما أحبوا ومتى فليأكلوه وحده وإن وضع وكان قد قال لهم كلوا فما وإن يكن لأكثر الأصناف فليأكلوا الكل وإن سمي الأقل ورخصوا أن يأكلوه كلا

منهم يرد في الطعام لليد لو الجميع يرفعون عنده ما لم يكن رب الطعام يرفع ناس لدى بعض الكرام فضلا اللحم منهم وله تقديما بعض فمن كان له قد فضلا ويأخذن ما به قد فضلا أمره بذلك الإكرام يقل له زد فهو مما حظا رب الطعام والذي له أمر والفم بالمنديل لما طعموا وكان قطب العلم لنا رفع يورث للفقير وللتذليل واليد بالمنديل مهما يجد لهم طعاما والغطاء عنه نزع لو لم يقل لهم كلوا ولا خفا ولو مضى إبطاء في المنصرف فليأكلوا في حينما قد أبسطا من الطعام ولهم قال كلوا عين صنفا لهم مما أتى لهم طعاما وشرابا وهرع لهم شراب لو يلاقون الظما سمي لهم إذ بالغدا يوافي فليأكلوا مما يسمى لا أجل سمي لهم أم لم يسم أصلا

أو المساوى حينما لهم فصل  
وجرت العادة أن يختصرا  
كلا باسمه إذا ما وافى  
وليس في ذا حرج ولا ضرر  
أن يدفننه حول أرض المقبره  
لو أنه قد كان ملكا لبشر  
وليس للقبر حريم ذكره  
وللوقوف فوقه للآتى  
أن غيره استثنى له ما حلفا  
وغيره يقول إن شاء العلى  
أن يجزين عن كل تغليظ وجد  
ولا ظهار عادة من الخرد

سمى الكثير لهم أو الأقل  
إذ الجميع عندهم قد أحضرا  
بأنهم لا يذكروا الأصنافا  
والنفس تسكنن إلى ما قد ذكر  
ورخصوا في دفن ميت حضره  
إن فرغت لأن ما كان ذكر  
لكنه صار حريم المقبره  
إلا إذا ما كان للصلاة  
ورخصوا أن يجزين حالفا  
كان يكون حلف من رجل  
ورخصوا في صوم شهر منفرد  
إن كان لم يلزم بقتل لأحد

### خاتمة

محتلما عند الجماهير الأول  
إن يك معرا أو يكن ضانا ألم  
من تلف يخافه يأتى بها  
لها قبيل تلف توقعها  
أو باقتراس سبع لها انطلق  
وهو مقال صحبتنا الأقيال  
لربها إذا عليه قد سقط  
صاحبها في الحال وليعرف  
حتى يجى صاحبها إليه  
وإن رأى الموت إليها طارى  
ويحفظن جلدها واللحم

يلزم شخصا قادرا حرا عقل  
أن يأخذن ما يضل من غنم  
ويحفظنها بعد ذا لربها  
إن وجدت بحيث أن لا يرجع  
بعطش أو مثل جوع أو سرق  
وصحح القطب لهذا القائل  
ثم يوديهما الذى لها لقط  
وليحفظنها إن يكن لم يعرف  
وبقيت أمانة لديها  
أو تهاكن هذا على المختار  
بمرض فليذبحنها جزما

وإن يكن يخشى فساداً باناً  
وقيل يأخذن للموصوف  
والقطب قد ضعفه لما ورد  
بأنما التعريف شيء لزمها  
فليأخذنها بعد ذاك الحال  
فإن يكن يعلف فيها عنا  
وخارجاً منه كذا في الشمر  
لا ولداً لها وغلة الولد  
أو كانت الغلة قد قالوا أجل  
يقال وعندى أنه يعطى كما  
قال وما قد ضل هذى البقر  
فإن يكن ليلاً رآها في بلد  
سرحها إذا الصباح طلعا  
وحبسها عليه يحرمنها  
ثم حديث أخذ ما كان يضل  
بأن حفظ مال من قد وحداً  
لو أنه غير ولى حقها  
ولا يحل أخذ شاة دون شاة  
في موضع ليرجعن لها وقد  
وإبل وبقر إذا تضلل  
إذ هي حرق النار مطلقاً وقد  
لما أتى ما ضل من هذى الإبل  
وقس عليها ما يضل من بقر  
كمثلما تعرضن للنعم

بأعهننا ويحفظ الأثماننا  
لنفسه بدون ما تعريف  
من خبر عن الرسول من معد  
فإن يكن صاحبها ما علما  
لنفسه وهي من الضلال  
أو رعيها فليشرب اللبنها  
وهكذا أصوانها في الأظهر  
قال وذا في الأثر العالي ورد  
مما تعنى والذي له بذل  
كان تعنى والذي قد غرما  
والحيوان كله كما ذكر  
أو حيث ما ينتابها من قد فقد  
لتأتين ربها وترجعها  
إذ ربها بالصبح يقدرنا  
يقول قطب العلماء قد يدل  
يكون واجبا على من وجداً  
لأنما الحديث جاء مطلقاً  
كغيرها إن ربها لها تزل  
ذرى بذاك من لها كان وجد  
فلا تعرضن لها ولا تسئل  
يضمنها إذا لها كان قصد  
فليس يرويه سوى من قد يضل  
إذ السباع لا تنالها بضر  
لأجل ما ضعف على الأغنام ثم

## أحكام الحيوانات

وحرم الخبيث فيما أنزلا  
بأس به تفضلا من ذى العلى  
ما كان منجوسا وما قد أسكرا  
يضرى من الوحش وطير قد سما  
فيها الخلاف بين أرباب الرشد  
والبعض بالتكريم فيها حكما  
أصحها للخبر المرسوم  
ومخلف من الطيور ساعى  
عن النبى المصطفى المختار  
على الصحيح مع أولى العلوم  
قرينة ومنعته أصله  
في سورة الأنعام قل لا أجد  
على إباحة السباع يتلى  
إلى مما قد مضى وفنيها  
فيما له أحرم وأحظلا  
وباجتهاد فى قضايا عصرى  
إليه بعد ذلكم مستوفيا  
بالرأى منه واجتهاد حصلا  
قال الجماهير من الأعلام  
فهو الذى عن مالك قد اشتهر  
وعائش رواية بالحجر  
رواية ترفع عن أئمة  
قول بها يرفع عنه بسند

وقد أحل الطيبات ذو العلى  
غطيبة المأكول والمشروب لا  
وإنما يحرم مما ذكرنا  
دم وميتة وخنزير وما  
وضاريات الوحش والطير ورد  
أباحها بعض وبعض حرما  
والقطب قال القول بالتحريم  
فى كل ذى ناب من السباع  
قد ورد التحريم فى الأخبار  
وإن أصل النهى للتحريم  
إلا إذا ما صرفت يوما له  
قال وأما ما به يستند  
فليس فيه من دليل أصلا  
لأن معنى ذاك فيما أوحيا  
لا فى الذى يوحى إلى لا ولا  
بالرأى متى بعد ذاك الأمر  
وإن تحريم السباع أوحيا  
أو أنه قال به وفصلا  
قال وفى ذا الأمر بالحرام  
والقول بالتكريم فيما قد ذكر  
وعن فتى العباس فى ذا الأمر  
وقد أتت عن ذين بالإباحة  
وعن فتى الفاروق أيضا قد ورد

والشافعي قال بالإباحة  
وسئل المختار عن حياض  
قال لها المختار سيد البشر  
وفي حديث سئل البشير  
هل يتوضأ به قال وما  
يعنى نعم ويتوضأنا  
وهذه السباع فهمى ما أكل  
أو أنه لا دم فيه بادي  
وذلك المذكور لحم ببر  
لو أكله الذي هنا قد ذكره  
وقيل ما يعدو على ما قد يرى  
يعدو على الإنسان أو سواء  
أو يقتل بطبعه اللئيم  
كالأسد والفهود والنمور  
ويخرجن من ذاك ما لا يأكل  
وذلك كالأرنب والغزال  
والضبع جاء فيه عن بعض الأول  
أى حكمه كحكمها ليست سبع  
أى أنها تساورن أيضا  
ومالك كرهها والأول  
لما أتى في الخبر السديد  
وجاء في رواية أن الضبع  
فإن أصاب محرماً له فيه  
كذلك الثعلب مما حلالوا  
وهو أيضا سبع لما أتى

وابن جبير عنه في الرواية  
تردها السباع في الأراضى  
ما أخذت ولكم ما قد غبر  
عن الذى أفضلت الحمير  
أفضلت السباع عنه رسماً  
بفاضل السباع حيث عنا  
لحماً سواء فيه دم قد حصل  
وذاك ما يكون كالجراد  
أو أنه قد كان لحم بحر  
كان بلا عدو ولا مساورة  
مفترياً عدوه مساورة  
لكى يضمره متى رآه  
ليس بتحريض ولا تعليم  
والبازي والعقاب والصقور  
لحماً ولا يعدو وليس يقتل  
والأيلات العصم في الجبال  
بأنه كتعجة الكباش جعل  
لو ذلك المذكور فيها قد وقع  
وتأكل اللحم وتعدو ركضاً  
هو الصحيح وهو المسمول  
بأنما الضبع من الصيد  
صيد إلى الأمين هذا قد رفع  
كباش مسن غدية بسببه  
لو كان يصطاد ولحماً يأكل  
عن النبى في حديث ثبتاً

كذا رواه قطبنا المذهب عنه متى تصطاد أطعمنا له للثعلب المذكور عنه نقلا فيه عن الهادي حديث بسند إسناد ذين فيه ضعف علما هذى السباع نابه حديد وهكذا صغار أغنام يحس وقوته الطير إذا أصابا لأجل حيض كان فيها يعلم وليس تصطاد كذا ذات الثياب بأرنب يوما فلما يأكله بأنها تحيض والحيض وضر وأنها تجتر دون وهم في باطن الأشداق منها شعر وقد روى القطب الإمام الأكبر حل بلا كره لو البعض ألبى لقد أصبنا مرة لأرنب نحسو ألبى طلحة وهو ذبما بوركها وفخذ فقبلا كالباذ والعقاب والصقور ذا مخلب مثل الغراب البين وذا هو الفاسق فهو يمنع على الصحيح فاسد محجور على الصحيح أنه حلال عن أكل رخصة كذا عنه أثر

بأنما شر السباع الثعلب قال بشير للذي يسأله والشافعي الحبر ممن حلال وابن الصلاح قال في الحل ورد واثنان في تحريمه لكنما وهو يصيد مثلما تصيد وإن قوى على الأرنب افترس ويأكل الثمار والأغابا وتكره الأرنب في قولهم مع أنها تأكل للأغشاب وقد روى أن النبي جيء له وما نهى عن أكلها وقد ذكر وتأكل اللحم وغير اللحم وأنها تبمرن وينظـر وتحت رجليها كذاك شعر عن الجماهير بأن الأرنبـا وقد روى عن أنس خدن النبي قال وقد جئت بتلك أسرها وللنبي المصطفى قد أرسلنا وذات مخلب سباع الطير وعد منها النسر لو لم يكن ويحرم من قيل الغراب الأبقع قال وأما الأسود الكبير أما غراب الزرع فهو قالوا وقد نهى المختار سيد البشر



قال الإمام القطب للأئمة  
عن ابن عباس ولكن السند  
وقد سمعنا جملة الأقوال  
وفي الحمير تلکم الأهلية  
والثان قول إنها حلال  
رابع ما قالوه في هذا الصدد  
خامس ما جاء لهم من قيل  
والشافعي قال إن ما لزم  
من عربى ومقاريف ومن  
وهو مقال لفتى الزبير  
وعن عطاء وشريح سمعنا  
يقول ما أكلت شيئا أطيبا  
وقد روى جابرنا الصحابي  
قال نهى المختار يوم خيبر  
وفي لحوم الخيل أيضا رخصا  
وقد أتى عن جابر الجليل  
وعن لحوم الحمر قد نهانا  
كنا مع النبى قد سافرنا  
ونشرب الألبان منها جرعا  
يرفع عن أسماء أى بنت أبى  
قالت بأنا فرسا نصرنا  
وقد أتى عن جابر فى الخبر  
للخيل والبغال والحمير  
عن الحمير وعن البغال  
والبغل من خيل ومن حمار

رواه البيهقى عن عكرمة  
لم يك بالقوى حسبما ورد  
فى الخيل والفيل وفى البغال  
أو لها التحريم بالكليّة  
وانثالث الكره به قد قالوا  
تحليل لحم الخيل وحده فقد  
تحليل كل ذاك غير الفيل  
لاسم خيل وبه كان علم  
تلك البراذين حلال لم يشن  
وحسن ولفتنى جبير  
وعن سعيد بن جبير رفعا  
من معرف البرذون عنه كتبنا  
نهيا عن الهادى إلى الصواب  
أصحابه عن أكل لحم الحمر  
لهم كذا عن جابر ملخصا  
أطعمنا الهادى لحوم الخيل  
وعنه أيضا خبر أئانا  
ومن لحوم الخيل نأكلنا  
وفى البخارى ومسلم معا  
بكر خليفة الرسول الأطيع  
عهد النبى ولها أكلنا  
قال ذبحنا نحن يوم خيبر  
وقد أتى النهى من البشير  
وما نهانا عن لحوم الخيل  
مولد مدون ما إنكار

وجانب الحجر به قد غلبوا  
وأكثر الأقوال في الآثار  
وإنما أورد قول الرخصة  
يرفعها عن الإمام البصر  
بأنه قد وقع الإجماع  
وقد روى القطب لنا في الأثر  
قال بأننا قد أصابتنا سنة  
وقد شكونا للرسول ما نرى  
لم يك عندي ما به قد أطعم  
وأنت ياخير الوري حرمتها  
فقال عند ذاك أطعم أهلها  
فإنما حرمتها من أجل ما  
قال ولما يسمعن من خبر  
قط سوى هذا فإن صح حمل  
غللضرورات بلا إنكار  
أيضا وإن هذه القضية  
وليس حجة ولا دليل  
قال الإمام القطب فيما كتبنا  
فإنما حرمتها دل على  
ليست على سبيل الاضرار  
قال ولكن صحيح النقل  
وإن ذا التحريم ثابت ولم  
وأكثر الأعلام والأعيان  
لأنما الألبان للحم تبغ  
قال وقد رخص في ذا الأمر

إذ الحرام لللال يغلب  
جاء على التحريم للحمار  
فيه أبو داود في الرواية  
لكن قد ادعى ابن عبد البر  
على حرامه ولا نزاع  
قال روى عن غالب بن أبجر  
يعنى شديدة كذاك بينه  
من أمرها فقلت ياخير الوري  
أهلى سوى سمان حمر تعلم  
لحومها وعنه قد نهيتا  
غالب من سمين حمر عندك  
تجل في هذى القرى وتطعما  
نعلمه عن غالب بن أبجر  
على الضرورات وحكمها عقل  
حكم سوى ما جاء باختيار  
عن غالب قضية عينيه  
فيها كذاك بعضهم يقول  
ويحثن بأن قول المجتبى  
أن الإباحة التى قد جملا  
بل ذاك أمر بالعموم جارى  
تحريم لحم للحمار الأهلى  
يصح نسخه على الوجه الأتم  
قد حرّموا للبن الأتان  
قال وذا هو الصحيح المتبع  
طاوس قدما وعطا والزهرى

وكالسباع في كلا الأحكام  
مثل الأماحي قيل والحيات  
وقيل بالحل وبعض العلما  
يدل للأول أن ما ذكره  
والسرطان الاختلاف علما  
وهو الذي بعقرب الماء يسم  
والوزغ الصحيح في الآثار  
وضرر فيه وأمر أحمد  
ففي صحيح البخاري نرى  
بقتله وأنه سمام  
والسلحفاة وهى الفكرون ما  
والبغوى قد حكى في الحل  
وصحح التحريم فيها الراعى  
لأنما غالب ما قد تأكل  
قال وقد قال بحلها فتى  
وهو كلوا مما بأرض الله جل  
مع قوله جل وقد فصل ما  
قال وذو الآلاء جل وعلا  
ومن يقل بحلها قال فلا  
وجاء عن بعض من الثقة  
قال الإمام القطب والقولان  
وإن كالأرنب عنهم نأخذ  
ومثله اليربوع بالعيران  
ولهما كرش وقال الشافعى  
قال لأن العرّب تستطيب

مستقذرات هذه الهوام  
وحكمها التحريم في الحالات  
فيهن بالتكريم قد تكلم  
خبائث والعدو فيهن شهر  
فيه فقد حرم بعض العلما  
يعيش في البر وفي البحر الخضم  
بأنه يحرم لاستتقار  
بأنه يقتل حيث وجد  
أن النبي المصطفى قد أمرا  
فويسقا فاقتله إذ تراه  
يعيش في البر وبحر قد طما  
وجهين قد رواه قطب الكل  
وذاك لاستخبائها في الواقع  
قالوا هى الحيات حيث تحصل  
حزم لما في الذكر كان قد أتى  
محلا وطيبا لمن أكل  
حرمة عليكم متمما  
تحريم ففكرون لنا ما فصلا  
بد من الذكاة كيما تؤكلا  
بأنها حل بلا ذكاة  
في مذهب الأصحاب موجودان  
في حلها المطلق قيل القنفذ  
روى بأن ذين يجتران  
الأكل للقنفذ لما يمنع  
له لذاك أكله يطيب

وكان قد أفتى سليل عمرا  
 قال أبو حنيفة وأحمد  
 والضرب قال أكله حلال  
 فابن الوليد خالد قد سألا  
 وجاء أن المصطفى الهادي السبل  
 منه كلا فإنني يحضرنى  
 أى تلکم الملائك الكرام  
 بأنه من أكله قد امتنع  
 مثل امتناع منه عن أكل البصل  
 قال الإمام القطب ثم قد ظهر  
 بأنما أسباب تحريم جرى  
 النص فى كتابنا والسنة  
 ثمت الاستقذار لكن ذا على  
 من الخبيثات على خلاف  
 وشبهه محرما قد حظلا  
 ولعنه وكونه قد حكما  
 والنهى عن قتل ورمى فيه حل  
 وما نهى عن قتله كتملة  
 وصرده خطافة مكروه  
 وقال بعض العلما محرم  
 والسالمى شيخنا قد مالا  
 ونهيه عن قتلهن دلا  
 إذ لا سبيل أبدا لأكله  
 أما حمير الوحش فهى تؤكل  
 وشكلها كشكل ذى الحمير

بأنه المباح لما يحجرا  
 بأنه محرم مبتعد  
 وذاك بالإجماع فيما قالوا  
 أهو حرام والنبي قال لا  
 قال لخالد وللنجر الأجل  
 حاضرة من ربى المهيمن  
 وقد أفساد ذلك السلام  
 لأجل ربح فيه كان قد سطع  
 وأثوم مع أن الجميع كان حل  
 لى بعد ما عرفت ما قال الأثر  
 فى الحيوان وكذا رجب طرا  
 والفهم منهما لأهل الفطنة  
 خلف به وكون ما قد أكل  
 فيه أتى عن قادة أسلاف  
 على خلاف فيه أيضا نقل  
 بفسقه على خلاف فيهما  
 على خلاف فيه ما بين الأول  
 وضفدع ومدهد ونملة  
 ذاك لدينا فتجنبوه  
 وقال بالتحليل بعض منهم  
 للحرم حيث إنه قد قالا  
 بأن ذاك لا يحل أكل  
 إلا طريق ذبحه وقتله  
 لأنها من الصيد تجعل  
 لكنها قصيرة الظهور

قصيرة الأذنان والسواد  
وفي عمان وحدها لا توجد  
وإننى رأيتها بعينى  
ولونها كمثلما كان ذكر  
والسلحفاة من صيود البر  
ومن يقل بحرية يقول  
وبعضهم بأغلب الحاليين  
وقال نور الدين مهما صودفت  
وإن تكن في البحر ماتت فهنأ  
وما الكلاب بحلال أصلا  
لأنها من السباع تعهد  
كذلك ألبان من الكلاب  
فإنها في قول بعض المعنما  
والسالمى شيخنا قد عجبأ  
وقال إن الجلد لما ينجس  
لكنما رطوبة اللحمأ  
والكلب إن للحرث يأكلن فمأ  
أما إذا ما للطعام يأكل  
ويعقر الهر إذا يوما أضر  
وقتله يجوز بل ذا أوسع  
قتل الكلاب قد نهى خير البشر  
إلا ثلاثة فليست تقتل  
للصيد أو للزرع أو للزرع  
وجائز أن تقتل السود بسلا  
فكل أسود على العينين

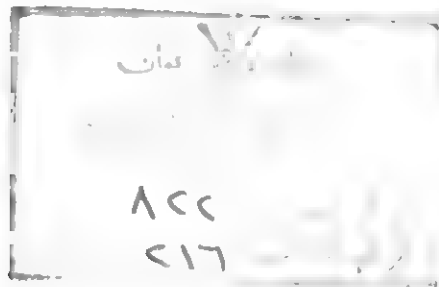
أغلب لونها كذا أفادوا  
لكن حواليتها رواه الأجد  
في الهند مرة من السنين  
وجسمها أصغر من هذى الحمر  
فميتها حرم على ذا الأمر  
ميتها محلل مأكول  
يحكم وهو الحق دون مين  
في البر ماتت ألقيت وأتلفت  
أحكام ميت البحر تعطى علنا  
معنا ولا السنور مما حلا  
والقول بالتحليل فيها يوجد  
إن لم تكن تمس للإهاب  
لم تك شيئا عندهم محرما  
من ذا ولما يرتضيه مذهبا  
لذاته فيفسدن للبن  
أهلت الجلد لهذا الشأن  
فيه على أهليه غرم لزما  
فألغرم لازم عليهم يجعل  
وعقره أن يقطعن منه الظفر  
لأن في العقر عذابا يقع  
عنه وقيل إنه به أمر  
لأنها للانتفاع تجمع  
فهذه مجمولة للنفس  
خلف عن الأسلاف ممن عدلا  
تنظر فيه ثم نكتين

فإنه قد قيل شيطان فلا  
والقتل للحيات فرض حضرا  
فلا يجوز أن تولى هاربا  
وقاتل لحية كمن قتل  
وكافر من يترك لقتلهما  
ومن على القتل لها يوما طلب  
وإن يرد زيادة فقيلا لا  
وقيل إن أجره أخو الغنى  
أما أخو الفقر فلا يلزمه  
وجائز تحرق بالنار إذا  
كذلك العقرب والزنبور  
والحرق للجراد بالنيران  
لأنما النار عذاب الله لا  
والقمل يقتل وليس يرمى  
وجائز يشوى الجراد أن يرد  
وليس ذاك الأمر تعذبا يعد  
وجائز تخمى فحول للغنم  
وذاك في الحمير والجمال  
كذلك السنور مهما خصيا  
والهيس وهو الشق للأرض يحل  
كذا الركوب جائز على البقر  
إذ كله للنفع مخلوق فما  
والضرب في الرأس ما أبيح  
ومالك بهيمة ولم يقيم  
فإنه يجبر أن يبيعها

جناح إن رميته مجتهدا  
على الذي كان لذاك قدرا  
بل فاقتل الحيات والعقارب  
لكافر غنم ما كان فعل  
مخافة من نارها وختلها  
أجرا فيعطى أجر مثل إن رغب  
يزاد لو بزائد قد أملا  
بزائد فليوفه كما عفا  
ووجه ذا التفريق لا أعلمه  
لم يتفق إلا به دفع الأذى  
وكل مؤذ للورى يصير  
ممتنع والقمل والصبيان  
يصح أن يعذب بها المأ  
إذ رميه يورث قيل الهما  
بذاك أكل لحمه متى يصد  
بل إنه تطيب لحمه فقد  
والبيعض بالتكريه في ذاك حرم  
والخيل مكروه في البغال  
جوازها عن بعضهم قد روي  
والزجر بالحمير أيضا والإبل  
والحمل فوقها بدون ما ضر  
أطاق فاستعماله ما حرما  
إذ بالرعوس تفعل المتسبيحا  
بالعدل فيها مثلما كان لزم  
لها متى ما فعل التصبيعا

من بعد ما أمسكه أن يرسله  
لأن هذا شأنه لم يزل  
فجائز يطلقه من يقهر  
خيف بأن يطير في جو السما  
كمثلما تفر من شر الأسد  
كيلا ينالوا منه بعض الباس  
أعلام في النهر غلييتعدا  
فالضر في الشرع الشريف قد حجر  
كمثل عزل صاحب الجذام  
وأول القولين عندي أعدل  
منه لمن يقرب منه يحذر  
لا يردن هائم على مصح  
كذلك الإصبع أيضا تقطع  
فالضر قد سوغ ما كان ذكر  
فقطعهما يكون مما قد حجر

وقابض الطير فلا يحل له  
خشية أن يأكل أموال الملا  
قلت وما لم يك منه ضر  
وجائز كسر جناح الطير ما  
فر من المجذوم فيما قد ورد  
ويمنع الجلوس عند الناس  
وهكذا يمنع من أن يردا  
وذاك كسله مضافة الضرر  
ويعزل المجذور مع أقوام  
وقال بعض إنه لا يعزل  
لأنه ذوعامة والضرر  
وقد أتى في خبر لنا اتضح  
والضرر إن زادت يجوز تقلع  
إن تك قد زادت وقد خيف الضرر  
وإن يكن لم يخش من هذا ضرر



## الأشربة

على الشراب وعلى الطعام  
إلى حلال وإلى حرام  
وكلما منه يكون الضرر  
والسم أصل كل ما أضر  
أحله بعض وبعضهم منع  
وفيه نفع لم يكن مجهولا  
خلا فبعض العلماء قد حلالا  
شرابه والبعض من ذاك حظل  
وأول القولين من عمران  
من النبيذ في الإهاب يجعل  
ولا الجدوع لا ولا في القرعة  
يخاف منهن حدوث السكر  
نهي روته صحف الآثار  
لا في جلود بقور ولا إبلة  
كالجر يخشى السكر منه والضرر  
لا بأس أن نتركه في الجر  
وذاك من خوف غساد يقع  
إلا إذا ما الطيب فيه وجدا  
فإنه إلى السكون يمهدا  
ومسكرا من بعد ذاك عادا  
منه إلى أن يفتق الضرر  
سكر به وحاله تصولا  
والقتن المعروف بالغليون

والله قد ركب للأجسام  
وقسم الشراب كالطعام  
فيحرم من الشراب المسكر  
فالخمر أصل المسكرات طرا  
ومن هنا في الزئبق الخلف وقع  
فإنه من السموم قتيلا  
والخلف في الخمر إذا ما حولا  
وقال إن ذاك خل فيحمل  
وصحح البعض المقال الثاني  
وكلما للشرب قد يستعمل  
لا في جرار لا ولا المزفت  
لأن ذى الأشياء دون نكر  
وقد أتى فيها عن المختار  
ينبذ في جلد لمز أو حمل  
ولا مضاعف لأن ما ذكر  
والخل حيث لم يرد للسكر  
وليق فيه الملح حين يوضع  
وليس من حد لوقته غدا  
وإن عراه غوران فغلا  
وإن على المطلوب منه زادا  
فإنه يعالج الإسكار  
ويبقى خلا بعد ذاك الحال لا  
وحرم البنج مع الأفيون



لأن ما ذكرته بالسـكر  
فكل ما يغير العقـولا  
وبعض من خالفنا قال التتن  
لأنه مرقـد لا مسـكر  
وقال نور ديننا المـهـذب  
قال وإن الغرض المشروع من  
قال ولو ما صح أمر السـكر  
فإن فيه مائة من عـله  
يورث سـلا والجذام والوبا  
يصفر اللـون يفتـرنا  
يسود الضرس ينتن الفـما  
ويذهبن بماء وجه من شرب  
وغير هذه من القبائح  
قلت وإنه خبيث أيضا  
والله في كتابه قد حرما  
وقد أحل الطيبات ربـكا  
أهو خبيث عندكم أم طيب  
يا عجباً أقول يا للعجب  
لقد تهافتوا على احتساء  
وجعلوه قوتهم والمطعمـا  
فلا ترى من عنه قد تكرموا  
وذاك في بلادنا حيث هم  
أما سواه من بلاد عجم  
فلا ترى من عنه قد تحامى  
بل جعلوه عادة كالأكـل

يوصف والسـكر زوال الفكر  
فمسـكر مشروباً أو مأكـولا  
شرابه ليس بشيء يحـرم  
والحجر في الشيء الذي قد يسـكر  
بأنه للعقل شيء مذهب  
ذا الباب حفظ عقلنا أن يذهبن  
لكان حرما لوجود الضر  
وغرقها عشرون عد الجملة  
وبرصا يايـح من قد شربا  
لشـهوة والكبد يخرقنا  
ويورثن البعد من بارى السما  
ويفسدن مروءة للمرتكب  
تجر شاربـيه للفضائح  
لريحه فلترفضنه رفضا  
خبائثا جميعها وعمما  
فانظر إلى هذا بفكر وذكا  
فاحكم عليه بالذى يستوجب  
من حال أبناء الزمان المتعب  
هذا الخبيث دون ما استحياء  
وأنفقوا دينارهم والدرهمـا  
ورفضوا إلا القليل منهم  
قد هجنوا شرابه وحرموا  
وعرب ومشرـك ومسـلم  
ولو علا وجاوز الأقواما  
والشرب للماء النـمير الحل

لا يصبرون عنه بعض لحظة  
يستغربون إن رأوا في الناس من  
ومرة في مكة المكرمه  
وقد لقيت عند باب الحرم  
من هذه الأقدار ما قد ضاق له  
وقد لقيت البعض من أعيان  
وقد جرى الكلام في الدخان  
فقال لو قلنا بتحريم التتن  
لأن كل الناس يشربونا  
انظر إلى الوجه الذي به أكل  
حينئذ أمسكت للعنان  
لأهم جنبنا من الأقدار  
وأحى ما أحييتنا على الهدى  
ونجنا اللهم من شر البدع  
وحرّموا أكل القرباب للضرر  
وقهوة البن عن الأبحار  
حرمها بعض ولكن ذاك لا  
فالسفها قيل بذاك العصر  
وعكفوا عكوفهم عليها  
وشبهوها بابنة الدنان  
من قهوة وخمرة تدار  
لها كمثل تلکم كاسات  
لأجل ذا حرمها بعض السلف  
وبعد أن طال الزمان وانتشر  
واستعملوها في بيوت لهم

يا قبح تلك الأوجه المصفرة  
يعافه يايوحهم طول الزمن  
إذ زرقتها لحجة معظمه  
والمسجد المطهر العظيم  
صدرى ولا استطعت أن أقابله  
من أهل مكة ذوى العرفان  
وحكمه في شرعنا المصان  
لم يبق عدل في البلاد مؤتمن  
له وعنه ليس يصبرونا  
شرب الدخان والذي له عدل  
عنه وما جاريته في شأن  
ونجنا من عاره والنار  
وإن أمتنا أمتنا شهدا  
يارب وارزقنا لحسن المتبع  
وأكل نورة كذا أكل الحجر  
فيها كلام جاء في الآثار  
لذاتها لكن لداع حصلا  
تداولوها في مكان الخمر  
وبجلوا بينهم ناديهما  
ووسموها باسمها الفتان  
كما تدار تلکم العقار  
تديرها في المحفل الغواة  
سداً لأبواب الفساد والسفخ  
في الناس شربها وعم واشتهر  
وفي مجالس لهم تحتـرم

وأصبحت في هذه البلاد	أشهر قسوت حاضر وبأدى
صار مقال الحجر مهجوراً ولا	وجه له إذ حالها تحولاً
ورب شيء يحرم بحال	وينتقى الحرم مع الزوال
فلحمد الله الذي قد أظهرنا	فيها لنا وجه الهدى على الذرى
نسأله سبحانه وهو الحكم	بأن يدلنا على الحق الأتم

## كتاب الضمانات

باب به أذكر للضمان  
أما الضمان فهو حق لزمنا  
فكل شيء يتلفنه أحد  
أو كان دون النفس مما لا يحل  
لو مشركا أو غادة أو عبدا  
لكن جناية العبيد واجبه  
لازمة سيده لا ما غدا  
فما عليه منه إلا ما جعل  
فأفسد الرقيق فيه أكثرا  
والطفل كالجنون من تجننا  
فهو على آبائهم إن كانت  
والثالث والزائد منه يلزم  
ويخرج المذكور من أموال  
مال ولا لذلك المجنون  
هو الذي يأمر ذين بالتلف  
وإن يك الطفل ومن تجننا  
أى خطه الوالد في يديه  
يغرمه من مال من قد أفسدا  
ومنه ذلك الفساد قد بدا  
وغير تضييع وإلغرها  
ومن يكن بعد بلوغ منه جن  
إن كان دون ثلث من الديه  
إن كان مال عنده وإلا

أحكامه واضحة المعاني  
في ذمة المرء بوجه علما  
بعضوه من مال أو نفس وجد  
له فضا من لما فيه فعل  
أو ذا جنون أو صبي تبدي  
فيما غدا مقابلا للرقبه  
أكثر من قيمته وأزيدا  
سيده في يده ولم يبل  
منها فكله عليه قد جرى  
من صغر فإن ما كان جنى  
جناية ما دون ثلث الدية  
عاقلة الاثنين فهي تفرم  
أب إذا لم يك للأطفال  
أو يكن الوالد في التبیین  
أولا فمن مال لطفل قد عرف  
أفسد شيئا في يديه كونا  
فالغرم لازم على أبيه  
إن كان للمفسد مال وجدا  
بغير أمر من أب أن يفسدا  
من ماله الوالد ما قد لزمنا  
فما جنى في مال شخص أو بدن  
فإنه في ماله يودييه  
فإنها دين عليه حلا

فهو على عاقلة ولا مفر  
وكتبه وجمّل والحمد  
والعقر في النفوس في المعتاد  
عليه فيها من ضمان لزما  
ومالك العقور فهو يضمن  
لأدمى أو سواء كجمّل  
أو فيه أيضا لجراح أثرا  
بهمه في المال أيضا إن عدا  
إفساده ويمنع عن الضرر  
من حيوان ولغيره اقتضم  
في المرة الأولى خلاف وردا  
بأنها تلزمه علانيته  
غالبائع الأولى بها يغرم  
أو كان أعطاه فغنى ليركبه  
بأمره تلزمه لو جاعرا  
فسالم من غرمه وشره

وما يزيد فوق ذلك القدر  
وحيوان المرء مثل البقر  
إن عرفت بالضر والإفساد  
فإنه في المرة الأولى غما  
فإن يعد فهو عقور بين  
ويستحق اسم العقور إن قتل  
كذلك إن كان له قد كسرا  
ويضمن الإنسان ما قد أفسدا  
إن كان ذاك المال مما يحجر  
ومن يكن بالعقر في صنف علم  
فغنى لزومه الضمان إن عدا  
ولا خلاف عندهم في الثانيه  
ومن شراه وبه لا يعلم  
كذلك إن أعاره أو وهبه  
غالمرة الأولى إذا لم يخبرا  
وإن يكن أخبرهم بأمره

### الضمان بالطريق

لغيره فضامن لمن زحم  
فضامن لماله يؤثر  
كان مباحا أو من المحجور  
كل امرئ ما في سواء قد عنا  
ذاك عواقل الجميع تغرم  
كما مضى من قبل في مسأله

ومن يسير في طريق فصدّم  
لو ذلك الصادم طفل أصغر  
وذلك الطريق للمرور  
وإن تصادما جميعا ضمنا  
لو كان ذاك خطأ ويلزم  
والعبد ما جناه في رقبتة

وإن يكن بعضهما لما أحس  
 حذار أن يصدمه فصدمه  
 ويلزم الضمان من قد صدمه  
 وإن يكن سلوكك الطرق  
 وواحد منهم عليه يحرم  
 فهو الذي يلزمه ضمان ما  
 وما على الآخر شيء أبدا  
 ومن على وسط الطريق عمدا  
 فكل شيء يعطبن بسببه  
 وإن يكن لم يتعمد للعطب  
 وقيل ما في النفس منه قد حدث  
 وفوق ذاك فعلى من عقلا  
 وإن أصاب راقدا فيه لزم  
 إن كان ذاك خطأ وقبلا  
 وإن مشى اثنان في درب بدا  
 فأسرع الأخير أو تأخرا  
 حتى أتى صاحبه فدفعما  
 وقيل بل يلزم من منهم سعى  
 وهكذا يلزم من تأخري  
 وفي مريض في الطريق قد رقد  
 فمن أصابه عليها عمدا  
 وإن يكن بدون عمد فالخطا  
 كذاك ما الطفل بها قد أفسدا  
 ورجل وسط الطريق وضعا  
 فكل شيء يفسدن بهما

صاحبه يمشى لنحوه احتبس  
 من جاء فالواقف لا تلزمه  
 وما على الواقف شيء لزمه  
 لواحد من ذين جائزا بحق  
 فمن عليه يحرم من منهم  
 أحدثه في غيره فليغرم  
 إن كان فعل الضر ما تعمدا  
 أو قام عمدا أو بها قد رقد  
 فإنه لضمان لعطبه  
 فما عليه من ضمان قد وجب  
 يلزمه من ذاك ما دون الثلث  
 وقيل بيت المال ذاك كفلا  
 عاقلة المصيب أرش ما غرم  
 يلزم بيت المال مثل الأولى  
 وواحد يتبع منهم واحدا  
 أولهم حين أحس الآخر  
 فمات فالضمان بينهم معا  
 ما نال غيره متى ما دفعا  
 حتى إذا الأخير نحوه جرى  
 وقدرة للانتقال لم يجد  
 فضمان له إذا تردى  
 وذاك شيء حكمه قد ضبطا  
 وما من المريض أيضا قد بدا  
 طفلا صغيرا أو مريضا خنعا  
 يضمه الواضع حتما لهما

وإن يك الفساد فيهما وقع  
إلا إذا كان بعمد وقعا  
وواضع خشبة فيها وقد  
يضمن ما قد حول المحسول  
ومن يكن عن نفسه قد دفعا  
فخر فيهما ميتا فما على  
وراكز على الطريق خشبه  
ضمان ما قد أحدثته يلزم  
ولا ضمان يلزم من ركز  
وحافر الحفرة فيها يلزمه  
كان لها الحافر قالوا وحده  
ويضمن الأجير مهما علما  
ومن يكن طفلا لغيره أمر  
فما عليه من ضمان لزما  
وإن يك استأجر ذاك الطفل  
في الطفل والعبد الصغير ومتى  
والأب والسيد مأخوذان  
وكل جاعل على الطريق ضر  
وإن يكن قد عتق العبد كما  
من قبل أن يؤخذ بالذكور  
فيؤخذ الصغير مهما احتلما  
لا والد الطفل كذا من عتقا  
وإن يك الوالد للطفل أمر  
فعتق العبد أو الطفل كبر  
فيؤخذوا جميعهم بما لزم

يضمنه من لهما فيها وضع  
فالعمد ضامن له من أوقعا  
حول بعضها سواء معتمد  
والباقي منها يضمنه الأول  
فيها عدوا جاءه أو سبعا  
مرديه في ذاك ضمان حصلا  
أو وتدا فجاءه من قلبه  
من كان قالبا لها فيغرم  
إلا إذا خرت بريح حين هز  
ضمان ما قد ضاع فيها يغرمه  
أو أمرا سليله أو عبده  
بأن ذاك في الطريق ارتسما  
أو عبده أن يحفرن فحفر  
لكنه بالأمر منه أثما  
أو الرقيق فالضمان حلا  
ما بلغ العبد فكالغير أتى  
بدفن ما ذاك يحفران  
يجبر أن ينزعه ولو صغر  
إن كان ذلك الصبي احتلما  
سيد عبد وأب الصغير  
برد ما أحدثه واجترما  
يؤخذ لا معتقه إذا طلقا  
أو سيد لعبده ثم حفر  
من قبل أن يؤخذ من لهم أمر  
وقيل لا يؤخذ طفل احتلما

وحافر لحفرة وقد جعل  
وجاء ثالث فغطى الحفرا  
فيضمنون ذاك أثلاثا كما  
وإن يكن في حفرة قد جعل  
كحبة أو عقرب وقد وقع  
يضمنه الحافر مع من وضع  
وإن يكن في هذه الحفرة خر  
فدخلت إليه بعد حية  
أو أنه بقي هناك جائثا  
فإنه يضمنه من حفرا  
بأنما الحافر ما عليه  
إن لم تصبه في الوقوع آفاه  
وإن لها حافرها كان دفن  
فقد تبرا حافر للحفرة  
ويضمن بعد ذا من كنسا  
وإن يكن يكنسها الريح فما  
وواضع قلة ماء في الطريق  
ما كان من ماء بها ثم انزل  
فإن من كان بذلك منصرع  
وباسط للجلد فيها والحصر  
ضمان من كان به منزلقا  
وطارح على الطريق أو على  
كحجر أو مثل ماء أو بني  
أو كان فيه أشرع الجناحا  
أو أنه فيه لجذع وضعا

آخر فيها نحو سهم أو أسل  
فخر إنسان بها منعقرا  
إن كان فيها أحد شخصا رمى  
غير الذي كان لها قد عملا  
فيها امرؤ فمات لما إن لسع  
ذلك فالضمان بينهم معا  
ولم يصبه حينما خر ضرر  
فجرعته شربة المنية  
حتى توفي بكجوع أو ظما  
لها وفي قول لبعض أثرا  
ضمان ما كان تردى فيه  
سأقت إليه عند ذا تلافه  
أو كان ريح أو سوى ما قد زكن  
من كل واقع بتلك الهوة  
لها الذي خر بها منعكسا  
فيها على امرئ ضمان لزم  
فعثرت لرجل ثم انهسرق  
بذاك من مر على هذي الطريق  
يضمنه القالب لا من قد وضع  
كسنبل ومثل ما كان ذكر  
على الذي ألقاه قد تعلقا  
ما لم يكن في ملكه قد دخلا  
فيه بناء أو كنيفا كونا  
أو مثل ميزاب هناك لاحا  
فضامن لما بذاك صرعا



لكنما ذاك على العاقلة  
ولم يكن ذاك له محرما  
لأنه ليس بقاتل غدا  
وعاثر على امرئ بما ذكر  
فيضمن الجميع من قد أحدثا  
وقيل فيمن ينضح للطرق  
شخص به حين عليها كان مر  
إلا إذا ما كان ليس يعطب  
ومشرع الجناح في جداره  
على الطريق ثم بعد حولا  
فكلما أصيب بالجناح  
وحافر في الدرب نحو بير  
فخر في ذلك بعض الناس  
لا يضمن الأول لكن يترك  
كذلك إن كان لها قد حفرا  
كما إذا لرأسها قد وسعا  
وواضع لحجر في الدرب  
حافرها غير الذي كان وضع  
بالحجر الذي هناك وضعها  
فإنما ضمان هذا يعتبر  
لأنه صار له كالدافع  
فإنما ضمان من قد انعقر  
وواضع فيها كما تقدا  
فخر إنسان بها فانعقرا  
واختير إنما ضمان الواقع

لأنه من خطأ في الفعلة  
ميراثه الذي له تحتما  
لا خطأ كلا ولا تعمدا  
فمات عاثر ومن به عثر  
ذلك في طريقنا ووعشا  
بالماء أو فيها توحا فانزلق  
فيضمن الناضح من كان عثر  
بمثله في عادة تجرب  
كواضع ميزابه في داره  
من ملكه ذاك بوجه عقلا  
يضمنه ذلك من جراح  
وغيره قد زاد في الحفر  
قال الثميني ففي القياس  
واختير أن الكل منهما ضمن  
أكثر من اثنين حكمها جرى  
ثالث فالنصرم عليهم أجمعا  
وثم بئر حفرت بالجانب  
لحجر فمر شخص وانصرع  
وأنه في البئر بعد وقعا  
على الذي قد كان واضع الحجر  
وإن يكن ليس له من واضع  
على الذي للبئر كان قد حفرو  
كحجر أو كمديد قد رمى  
يلزم ذاك من لها قد حفرا  
عليهما أي حافر والواضع

ومحدث شيئاً من السدى ذكر  
إن لم يك الحافر قد تولى  
كذلك الحافر في البيداء  
وحرم الطريق في الصحراء  
وحافر في ذلكم آبارا  
ويضمن واضع للنار  
ما يعطبن بذاك حيث وضع  
أو غيرها فانتقلت لثاني  
لأنها عن حالها الأول قد  
ومن بُئر في الطريق حفرا  
فجاء يدعى بأن من وقع  
فبعضهم قال البيان لزما  
بأنه في تلكم البئر وقع  
وبعد أن يحضر للبيان  
وقال بعض كل جرح ادعى  
وذلك المجروح يدعى الخطا  
وعكس هذى الصورة التي ذكر  
لكنه يختار في الوجهين  
ويدعيه الرجل المجروح  
وقاعد على طريق العابر  
ويذهبن من حينه فما ترى  
وإن أصيب قاعد لغير ما  
فما له من دية فيما بدا  
وكانس الطريق لن يضمن  
مستأجر أربعة ليخدموا

في ماله فلا ضمان معتبر  
وقوع من كان به تدلى  
بئرا وطرق مكة الغبراء  
لأربعين من ذراع جائي  
فما عليه من ضمان صار  
لو جمرة في طرق المزار  
فإن يكن ريح لها قد زعزا  
فما على الأول من ضمان  
تغيرت لموضع ثان بعد  
فخر إنسان بها منعقرا  
غيرها فإنه لنفسه دفع  
على ولى من بها تضرما  
بغير ما تعمد ثم انصرع  
فألزم الحافر بالضمان  
جرحه فيه بعمد وقعا  
فما له شيء لذاك قسوطا  
يلزم فيها أرش جرح قد ظهر  
حتى يصح العمود دون مين  
هذا هو المختار والمحيح  
لحاجة أو لعياء صائر  
شيئا عليه في الذي منه جرى  
قلنا بمن مر عليه مقدما  
إلا إذا من مر قد تعمدا  
لعطب بالكنس قد تكسونا  
بئرا له أو استعان بهم

فوقعت على فتى منهم فقد  
ولا ضمان يلزم المستأجرا  
لأنما الأمر الذي قد وقع  
قال الثميني وإذا في باب  
ولحديث للرسول يعلن  
وإن يك الحافر واحدا وقد  
فما على أمره بالحفر  
ورجل برجـل تمسكا  
فانعقروا جميعهم فوقعوا  
ولم يكن بعض على بعض وقع  
والثان منهم يضمنه الأول  
وجاعل على الطريق تربا  
لم ييسطنه حينما ألقاه  
وكان في العادة يعثرنا  
لو أنه فعل الصلاح قد طلب  
وكل من قد مر في الدرب على  
ويلعبون فيه بالجوز وقد  
أو كان قد كسره نحو الجمل  
كذلك قد قال الثميني الأبر  
كيف يلزم الضمان من يمر  
من مثل ذا والمتعدى من وضع  
وإنه قال ولو كان خطا  
بل لو له يكسر نحو الجمل  
وإنني لست أرى أن أُلزم  
إن كان كسر الجوز ما تعدى

صار على الباقي غرمه يعد  
والمستعين بهم لما جرى  
قد جاء من فعلهم فلا لما  
مخالف المشهور والمفتى به  
جبار البئر معـا والمعدن  
تهدمت من حفـره الذي وجد  
لتلكم البئر ضمان يجري  
وهو بآخر غدا مستمسكا  
في حفرة على الطريق توضع  
فيضمن الأول من لها ندع  
والثالث الثاني ولا يحول  
وكبس الدرب به إذ صبا  
أو رثسه بالماء إذ سواه  
به فضامن لهذا المعنى  
كواضع الأحجار فيه والخشب  
ناس ولو كانوا كباراً مثلاً  
كسره لو بخطا وما تعد  
حين علاه فالضمان قد حصل  
ولست أدري وجه ما له ذكر  
على الطريق إن لشيء قد كسر  
في الطرق ما ضربها وما سدع  
فلازم الضمان لما ييسقطا  
فما عن الضمان من محول  
من كسر الجوز هنا أن يغرم  
لأنه في فعله ذا ما اعتدى

ألزم غرم عاثر عليه  
أصيب ممن مر بالتنكيل  
تخالف الأولى فأمعن للنظر  
في الدرب والسماك مثله غدا  
فبائع ومشتر كلهم  
بهم فذاك ليس غذرا معتبر  
ديات عاثر عليه فيه  
إن يعطين بعائر عليه  
فكسبي وكمنون يعد  
حال نعاس منه واستباننا  
على الذي قد يدعى النومان  
فاحكم له بالحكم لليقظان  
وقد عدت بهائم في الموضع  
لذلك الجدار ضامن غرم  
فأخذ السارق ما فيه وجد  
صار على السارق للأمتعة

وقاعد بلا احتياج فيه  
لو ذلك القاعد في السبيل  
وهذه المسألة التي ذكر  
والتاجر الطواف مهما قعدا  
ليشتري أهل البيوت منهم  
عليهم الضمان للذي عثر  
وقائم بمسجد عليه  
لا للذي كان ينام فيه  
وناعس أن يعثرن على أحد  
إن صح أن قتله قد كسانا  
لكنه قد لزم البيان  
وإن يكن ما تم من بيان  
وهادم جدار نحو زرع  
فأفسدت في الزرع فالذي هدم  
ولا كذا ناخب بيت لأحد  
لأنما الضمان في الأخيرة

### الضمان بالدابة

لو أنما واقفة ما قد تصب  
راكبها على امرئ لما انخرط  
ما قد أصاب ذين من أي عطب  
ما رمحت أو قتلت له بذا  
شيء من الضمان للذي جرى  
ذاك وكانت تمضين بعجل

يلزم ناخسا لها ومن ضرب  
وإن يكن بذلك الضرب سقط  
فيضمن الناخس والذي ضرب  
ويهددن دمه قيل إذا  
وما على راكبها فيما نرى  
وإن يكن بأمره ذاك فعل

لو أنه من فعل راكب بدا  
وبعد سوق فالذى أصابت  
بنفسه أى دون ذاك الضارب  
من بعد نخس فعليهم ما بدا  
وراكب وسائق جليد  
ما صدمت يقسم بالتوزيع  
بمقدم لا مؤخر إن جاءت  
فى الدرب فهو بالضمان معتقل  
أو كدم القطار حين ساروا  
صار عليهما ضمان ما وجد  
على الذى يحكم للقطار  
فى وسط القطار كان وجدا  
من خلف ذا السائق حين ساروا  
يقسم نصفين على المذكور  
ليس بسائق لما قد صار  
من هنا الضمان لن يناله  
فتثلثن بينهم الغرامه  
يكون خلف ذلك القطار  
ومرة فى وسطه يبين  
فى كل حالة من الأحوال  
يكون فى ضمانه المذكور  
فى لفحة الرجل وما منها جرى  
قد حملت على امرئ فأدمى  
به امرؤ ممن عليها قد يمر  
على الذى كان لها قد قادا

فما أصابت فعليهما غدا  
وإن تكن من بعد نخس سارت  
فإن ذاك لازم للراكب  
وإن يكن فى السوق ذاك أبعدا  
وإن يكن لها فتى يقود  
فلازم قالوا على الجميع  
ويلزم الراكب ما أصابت  
ومن يقود لقطار من إبل  
لما وطئه ذلك القطار  
وإن يكن مع ذاك سائق فقد  
وبعضهم قال الضمان جارى  
وإن يكن مع ذين سائق غدا  
فما أصاب ذلك القطار  
فهو على الأول والأخير  
لأن من توسط القطار  
وراءه ولا بقائد له  
وإن أصاب ما غدا قدامه  
وإن يك السائق فى أطوار  
ومرة قدامه يكون  
وأنه يسوق للأبال  
فإنه كالسائق الأخير  
ولا ضمان فى الذى عنهم نرى  
وإن يكن قد خسر شيء مما  
أو يسقطن على الطريق فمئثر  
فإنما ضمان ذاك عادا

وعلى حكم سائق وراكب  
 يشتركن مع الذى قد كانا  
 ثم ضمان ما أصابت عاثره  
 يلزم من قد كان واضع الحجر  
 وراكب فى غير ملكه يمر  
 بيده أو رجله فقطله  
 كذلك التكفير شيء لزم  
 قيل ولا عتق هنا عليه  
 قيل ولا ضمان فى ذا عادا  
 وقيل كل موقف مثل الجمل  
 وقال بعض من أولى التفكير  
 فربطنه إلى القطار  
 فما أصاب لازم من قادا  
 وذاك إن لم يك للقطار  
 فإن يكن فإنه للقائد  
 ومن يسر على بعير واعترض  
 فاندعر البعير ثم ألقى  
 فإن يكن بذلك الشخص ذعر  
 وكان لم يعرف بذعر من قدم  
 وإن بذاك عرف البعير  
 وإن تعمد الفتى لما ذكر  
 وإن يمر جمل بما نصب  
 أو أنه على الطريق قد جعل  
 وقد أصاب غيره بعد الجمل  
 فناصر لذلك المذكور

كذلك معنى الضمان الواجب  
 من ذين فى إلزامه الضمانا  
 بحجر على الطريق عابره  
 وما على صاحبها غرم صدر  
 وقد وطئ مركوبه شخصا حضر  
 يدفع قيل دية مكملة  
 كأنه بيده ذاك رمى  
 والإرث قالوا إنه يحويه  
 على الذى ساق ولا من قادا  
 فى الطرق فالضمان فى ذاك حصل  
 بأن من قد جاء بالبعير  
 وذلك القائد غير دارى  
 وهو على رابطته قد عادا  
 هناك سائق وراه جارى  
 مشارك هذه العوائد  
 شخص بكلمة له حين نهض  
 راكبه فحضر عنه ملقى  
 أو بكلامه فماله الضرر  
 فدية عاقلة الجانى لزم  
 فالجانى حتما دمه مهدور  
 فدية فى ماله ولا مفر  
 فى غير ملك من له كان نصب  
 فنخس المنصوب ذلك الجمل  
 أو أنه فى نفسه المصاب حل  
 يضمن ما قد حل بالمعذور

وما على راكب ذلك الجمـل  
كذلك من أوقف للبهيمـه  
فما أصابت بيد أو رجل  
فإن غـرم ذاك لازم على  
وذاك إن لم تك قد تحولت  
وهى إذا ما عنه قد تحولت  
فما أصابت بعد ذا لا يلزم  
وغير مبطل ضمانه بحق  
كان تكن مربوطة فاحتالت  
من غير أن يجلها شخص فلا  
وذا هو القول الذى أراه  
ومن على نحو حصان قد ركب  
فذلك الراكب ضامن لما  
وإننى أعجب كيف يضمـن  
ولم يكن من فعله وليس له  
والمشى فى الطريق قد أبيح له  
وما تعدى ما له قد حدا  
فينبغى فى مثل ذى الأشياء  
وجرحها جاءت به الأخبار  
وقد مضى ما عنهم قد ذكرا  
وسائق على الطريق كجمل  
فدفع المحمول فيها أحدا  
ضمان ذاك يلزم السائقا  
كذلك أيضا ربها يضمن ما  
أو جنبها أو روثها أو بول

شئ من الضمان للذى حصل  
فى الدرب لو مربوطة مزومـه  
أو بفم فى ذلك المحـل  
من كان قد أوقفها وأهملا  
من موضع كانت به قد جعلت  
لو غير ما مربوطة وولولت  
عليه واللزوم قول يعلم  
تغير عن حالها الذى سبق  
فى أن تحمل نفسها بحيلة  
ييرا بذا رابطها من الملا  
فى ذا ولست أرتضى سواء  
فى دربه فذب ذاك بالذنب  
أفسد بالذب الحصان ورمى  
من مثل هذا حينما يكون  
من قدرة يمنعـه أن يفعله  
يركب فيها فرسا وجمله  
وما أتى منه الذى تبدى  
يكون جرحا جاء من عجماء  
عن أحمد بأنه جبار  
فى لفحة الرجل لنا مؤثرا  
وكان حاملا عليه ما حمل  
ممن يكون فى الطريق وجدا  
إن لم يخبرهم وقيل مطلقا  
تفسده برأسها فليغـرما  
إن هى قد ألقته فى السبيل

فيلقن أحسد به وقسد  
وإن عليها يركبن اثنان  
وبعضهم قال الضمان لزما  
واجعل كذاك سائقا والقائد  
يلزم الحاكم بالتضمنين  
وإن تكن براكب تبدى الهرب  
لم يقدرن أن يحكمن عليها  
لا يضمنن في النفس ما منها فسد  
وإن تكن قد هربت من سائق  
كالزراع أو سواه ليس يضمن  
وضا من إذا لها قد تبعها  
ومن لها في الزرع كان تبعها  
وبعضهم رخص في ذا الشأن  
ومستعير ناقية ويتبع  
يضمن ما أفسده وأوقعها  
إلا إذا قال لرب من ذكر  
وما عليه من ضمان وقعها  
وهكذا إن اكترها والولد  
إلا إذا ما ربها يوصيه  
إلا إذا قال له رد الولد  
وقد مضى الكلام في ذي المسألة  
فإن ترد زيادة في الواقع  
ومن يكن في غير درب قد حفر  
من كل ما جاز له أن يحفر  
ومن يكن يحفر في المراعى

رخص إن لم يك في ذاك عمد  
فإن ما تفسد ضامنان  
من كان حاكما عليها منهما  
إن واحدا قد كان ذا أو زائدا  
من يحكم أمرها من ذين  
لو أنها كانت لغير من ركب  
أو يمنع لجماح فيها  
والمال والضمان قول قد وجد  
فأفسدت شيئا على الخلائق  
إن لم يصح وراءها ويعان  
يصيح والترخيص قول سمعا  
فضامن برجله ما قلعها  
يقول ما عليه من ضمان  
سليها أو ما له قد ترضع  
لو أنه في حفظه ما ضيعا  
إن رد عن ابنها كيلا يضر  
إن تلف الابن ولم يضيعا  
يتبعها فغير ضامن يعد  
به وقيل بالضمان فيه  
عن فلا ضمان هاهنا يعد  
من قبل في باب العواري مكمله  
فمن هناك فلها فراجع  
للصيد أو لغيره بعض الحفر  
فيه فلا ضمان في ذاك جرى  
أو في مساقى الناس والمساعى



فضامن وهكذا إذا عمل وحافر في بيته لا يضمن وضامن إذا له قد أذنا وذو العمى وغيره سواء والطفل والمجنون إن كان هرع يضمنه وهكذا إذا أكسل وفي العقور رخصة إن أكسل وإن يك الآذن للذي دخل كالعبد أو كالطفل أو كالزوجة

في ذاك مندافا وشبكة جعل لداخل بغير إذن يعلن إن لم يخبره بحفرة هنا في ذلك الحكم إذا ما جاءوا في ذاك واحد وفيها قد وقع له عقور كان هاهنا جعل أن لا ضمان فيه مهما جند له فيما ذكرنا غير ربه مثل لا يضمن واقعا في الحفرة

### الضمان بالمسجد

وراقد في مسجد أو بابيه فجاء شخص فوطئه فقتل بدون ما عمد فلا ضمانا وفي مقال قد أتى مرفوع وقد أتى للبعض في مقال كذا كل راقد من الوري وحيثما جاز لمن هناك مر وواقف بباب مسجد عمر أو قاصدا يجرحه من كان مر فما على من مر من ضمان لكن ضمان فاسد فيمن يمر ومن مشى في الدرب لا يضمن قط

لم يتعمد ضرر من أتى به أو يعثرن به فضرر بعجل على الجميع منهما قد كانا يضمن ذا عواقل الجميع ضمان ما قلنا ببيت المال حيث الرقود لم يكن قد حجرا بأن يمر فالمرور ما حصر أو بطريق قاصدا به الضرر ليأخذن منه أرش ما ذكر إلا إذا بالعمد كان جاني عليه لازم له ولا مفر ما يفسدن فيما عليها قد يحط

إلا إذا الإفساد قد تعمدا  
قلت وذا يؤيد الذى مضى  
فإن فى العمد الضمان حددا  
فى الجوز لى من الكلام وانقضى

### الضمان بالسفينة

وفى أناس بهم تنكسر  
ثم بهم سفينة مرت وقد  
وقد تعلقوا فأغرقوها  
إن لم يكن فيها لهم محتمل  
ومركب لمركب إن صامدا  
وإن هما تصادما تضامنا  
وفى أناس غصب الكفار  
وعندهم هناك مركب وجد  
أعنى التى ليس لهم من قدرة  
جاز لهم أن يركبوا فيه هم  
لكى ينجو أنفسهم ممن كفر  
ويضمنون المركب المذكورا  
كمن ينجى نفسه خوف الضرر  
وبعد أن بلادهم قد يصلوا  
فإن يكن للمركب الذى ذكر  
ومن يديه أخذوا للمركب  
فليتركوا المركب فى يديه  
وإن يكن ليس له وكييل  
فإنه يكون عند القوم  
وضمنوا لربه الكرا إلى

سفينة لهم متى ما أبحروا  
شاءوا بها أن يركبوا لما وجد  
فضامنون ما جنوه فيها  
فإن يكن فلا ضمان يصل  
فالمصادم الضامن حيث غشما  
كل لما فى الثان كان قد عنا  
لهم فأطلقوهم وساروا  
لأحد من أهل تلكم البلاد  
على الوصول نحوها من جهة  
أو يصلوا إلى بلاد لهم  
ويهربوا بدينهم إلى مقر  
لأهله إن سلموا المحذورا  
بأكل مال الغير من جوع حضر  
حيث الأمان لهم قد حصلوا  
ربان حافظ له من الضرر  
وركبوا فيه إلى المنقلب  
ليخلصوا من تبعه إليه  
أو مالك وهو به كفيلا  
شبه أمانة وما من قوم  
إن هم يلاقوا ثقة موصلا

أو يوصلوه بعد ذا وحدهم  
 إن عـرفوا أربابه وإلا  
 ويبيعه لا يجـدونه وأن  
 وجوزوا ذاك إذا هم خافوا  
 ومن يقل بذا ففى لزوم  
 وعدم الضمان مهما ضاعا  
 وإن يكن ينكسر المركب  
 من قبل ما أن يصلوا العماره  
 إن أخذوه بالتعدى دون ما  
 لا أن يكونوا أخذوا ما قد ذكر  
 ومن لديه المال للمضاربة  
 وقال إن لم تدفعن المال لى  
 فماله يدفعه إليه  
 وإن يكن بذلك المال ركب  
 جاز له لطلب السلامه  
 فالصورة الأولى بها قد طلبا  
 والصورة الأخرى سلامة له  
 قيل وقد نوقش فى ذا الأمر  
 من قبل الله العلى قد حصل  
 أو حرق أو نحو ذين فترك  
 أى من نجاة أنفس من هلكه  
 فإن على النفوس حاذر الرجل  
 ويطرح الأموال راجيا بأن  
 فذاك جائز بأن يستبقى  
 مع التزام لضمان المال

ويخلصوا من واجب عليهم  
 فهو أمانة لديهم حـالا  
 يحتفظوا بما لـذاك من ثمن  
 أن يعترية الضر والتـلاف  
 ضمان ذاك الثمن المعلم  
 من عندهم بعد خلاف شاعا  
 بهم بلج البحر حين ذهبوا  
 فضامنون تلکم الخساره  
 إذن من المالك قد تقـدما  
 من ربه على طريقة الأجر  
 فجاءه الجائر كيما ينهبه  
 أقتلك ذا اليوم بشر مقتل  
 لو حاذر الحمام أن يسقيه  
 سفينة فجاء ما خاف العطب  
 أن يطرح المال ولا ملامه  
 سلامة النفس لئلا ينكبسا  
 وغيره من ضر قد نـاله  
 وقد أجيب أن خسوف البحر  
 فإن يكن من غرق خوف نـزل  
 ما يقدرن عليه من هنا سلك  
 فذاك ضامن لما قد تركه  
 فى مركب من أجل مال قد حمل  
 تسلم أنفس وتسلم السفن  
 للنفس بالمـال غداة يلقي  
 مع بعضهم وجاء فى مقال

بأن ما قد طرحوه يلزم  
أعنى الرؤوس يجعلن على القدر  
من يصرفن عنه الضرر منهم  
كذلك الأموال أيضا تعتبر

### الضمان بالتدافع

وجاء أن المتصارعين  
وقاعد لرجل وآخر  
فذلك القاعد والذي دفع  
فإن يك القاعد منهم قد قتل  
إن لم يكن ذلك شيء صدرا  
فإن يكن على اتفاق منهم  
وإن يك المدفوع يدري ما قصد  
أو أنه برجله قد ضربه  
ومن يقل بطالع نخلة  
أو جاعك القوم وكان الحق ما  
فليس من بأس على من نطقا  
كذاك إن كان الذي قد طلعا  
لا يضمن الصائح من قد طلعا  
ومدع جرحا على حمدون  
ثم تفرقا وفيهما أثر  
ضمن كل ما بشأن وجدا  
وإن يكن منهم فتى تعلقبا  
وذلك الآخر لم ينازع  
فيضمن الأول ما في الثاني  
وبينهم في ذلك الإيمنان

تضامنا كالتاجذين  
يدفعه عليه إذ تأمروا  
كلاهما لضامنان ما وقع  
لم يضمن المدفوع ما فيه حصل  
على اتفاق منهم وقد جرى  
فضامنون ما أتى كلهم  
وكان بالعمد عليه قد قعد  
في حين ذاك فالضمان ركبته  
لقد أتك الرياح دون مهلة  
قال ومنها غزعا قد ارتمي  
بذاك إذ في نطقه قد صدقا  
يسرق نخلة لصائح سعى  
إن زاره الحمام لما انصرعا  
فإن يكونا متماسكين  
جرح فكل ضامن لما ذكر  
وليس في ذاك قصاص أبدا  
بصاحب له وفيه لزقا  
بل إنه مستسلما صار معه  
وما على الأخير من ضمان  
إن طلبا ولم يكن بيان

ومن يقدر مغبوبة ومن يسق  
يضمنها إن تلفت كذاك من  
أو أنه يركبه ثم يرد  
فيضمن القيمة واستعمالا  
وذا على قولهم المختار  
بأنه إن كان رده إلى  
فإنما عليه في ذاك الكرا  
وقيل بل ضمانه عليه  
فإن يمت يضمن ما فيه جرى  
وبعضهم كراهه قد ألزما  
ومن رأى كعقرب أو حية  
فصاح بالغير ولم يخيرا  
وبعد ذلكم عليها وقعا  
ورخصوا أن لا ضمان قد لازم  
وقال بعض لو يكون طفلا  
كذاك إن حذر من كان طلع  
أو راكبا على كمثل جمل  
ومن يكن بالعمد صاح مرجفا  
من غير خوف ضامن لما عطب  
وغير ضامن إذا صاح على  
كذاك من يرى مخوفا أيضا  
ومن يركب فوق مثل كالفرس  
كذاك إن يرفع لشيء فحمل  
وفيه رخصة ومهما أمره  
فيسقطن منها فضا من إذا

في بيته أو زرعه أو الطرق  
يأخذ حمارا أو سواء يعلن  
ذاك إلى مرعاه أو إلى البلد  
مع الكرا إن يهلك حالا  
وجاء عن بعض من الأخبار  
مرعاه وهو سالم من البلا  
بلا ضمان هاهنا تقررا  
حتى يرده إلى أهليه  
لأنه استعمله ولا كرا  
مع الضمان يدفعن متمما  
قاصدة سواء بالمضرة  
بموضع لها وقد تحيرا  
فلذعته فالضمان سمعا  
إن كان من ناداه بالغ الصام  
فليس فيه من ضمان حلا  
لنخلة أو حائط قد ارتفع  
وبعد ما حذر خر من عل  
لكي يحذرن وكى يخوفا  
بصيحه من أنفس ومن نشب  
صيحة غيره بصوت قد علا  
فصاح غير ضامن ما يقضى  
طفل سواء ضامن إذا انعكس  
في ظهره يضمنه من قد فعلا  
أن يطلعن له فوق شجره  
لم يك عن إذن أبيه كان ذا

أو إذن قائم ومهما استعمله  
بأجرة مفصولة فإن صرع  
ورخصوا فيه إذا ما كانا  
إن كان قد أطلع به بأجرة  
وإن يقل اطلع لهذي الشجرة  
وكل من الثمار أو قال احصدن  
فخر من نخلة أو جرحا  
فإنه يضمن ما فيه وقع  
ومن يكن أعطى لطفل منجلا  
أو كان قد أعطاه كالسكين  
بدون إذن من ذكرنا أولا  
وإن يكن أعطى له مثل مرق  
وكان ذا حرارة يضمن لا  
فشرق الطفل به أو اختنق  
وإن يقل له تعال يا ولد  
فخر حال جريه من قبل أن  
وفيه ترخيص لبعض العلماء  
إن كان شيء ناله من بعد ما  
ولا إذا ادعى له هنالك  
وإن من صاح على طفل وإن  
إن لم يرد بذلك الأمر الأدب  
وواجب شخصا على شجرته  
صاح به فلا نرى ضمانا  
وإن يكن صاح على طفل له  
وجاعل تحت نخيل أو شجر

من ذين واحد لكى يطلع له  
منها فلا ضمان في ذاك يقع  
يلتمس الفضل فلا ضمانا  
لو دون إذن من أب خليفه  
أو هذه النخلة وهى مثمره  
لنفسك الزرع بدون ما ثمن  
لنفسه بمنجل وأوضحا  
وفيه ترخيص لبعضهم رفع  
كى يحصدن به لزرع مثلا  
يقطعن بذاك كالليمون  
يضمنه إن فيه جرح حصلا  
أو كطعام في يديه فاحترق  
إن باردا أعطى له ونالوا  
فليس في ذاك ضمان قد لحق  
أعطيك شيئا وإليه قد قصد  
يصله فإنه بهذا ضمن  
وليس فيه من ضمان لزم  
أدبر من عند الفتى منهزما  
بلا تعال لو له قد أمسكا  
كان له فصادنا فيه ضمن  
فإن يرد فلا ضمان قد وجب  
أو يسرقن من ماله وجنته  
لو ذلك السارق طفلا كانا  
في ذاك فالضمان منه ناله  
أو حائط من داخل شوكا أضر

يضمن من كان به قد عطبا وإن يك المصاب سارقا غفى وإن يكن من خارج ذاك جعل أما رقيقه وطفله ومن حيث الدخول لا يكون إلا وإن يكن قد جعل الشوك على أو أنه في شجر قد وضعه وإن يكن أطلع شخصا محتلم وإن يكن على سواء قد وقع فلا ضمان والضمنان قد لحق كذلك القاعد لن يضمننا وقال بعض العلماء الفطننا وهكذا من يركزن رمحا فإنه يضمن من قد وقعوا وذلك الواقع لا يضمن قط وإن يكن من بعد ركر قد طلع وقيل بالضمنان في ذى الصفة يضمنهم إذا عليهم قد وقع وإن يكن من يركزن عليهم فإن رب الرمح لن يضمننا لأن ركزه لتلك الرمح ما وإن رمى الطالع نخلا أو شجر فمطلقا يضمنه إن عقره وإن يقع ذاك له بدون ما وراقده على كسطح فوقه

إن كان غير سارق من نكبا ذلك خلف قد أتى للسلف فلجميع ضامن متى فعل قد كان بالإذن هناك يدخلن بالإذن فالضمان فيهم حالا كحائط أو جذع نخلة علا فليس في ذاك ضمان وقمعا لو دون أجرة فلا غرم لزم وكان قاعدا بعيدا ما طلع إن يكن القعود قبل ذا سبق ما كان في الطالع قد تكونا إنهما في ذاك قد تضامنا أو غيره بعد طلوع صحا عليه إن كان بذاك صرعا للرمح إن كسره حين سقط فما على الراكز تضمين وقع وراكز له على جماعة لا إن يكن قبل قعودهم وضع قاموا وجاء بعدهم غيرهم لهم إذا شيء بهم تكونا عليهم بل إنه تقبلا كما عرجون على من قد حضر وقيل لا يضمنه إن حذره تعمد فبالضمان ألزمنا على سواء ضامن لن صرع

وعليه قيل من ضمان لزمنا  
يضمن هذا ما بدا بالثاني  
في هذه على كلا الاثنين  
ثان فخرت بهما خلف وقع  
ثان متى كان عليها قد علا  
إن الجميع متضامنان  
بأنها إن تحتمل للثاني  
وإن تكن لم تحتمل للكائن  
لأنما التلاف منه حصلا  
فويق غصن وبه ترغعا  
من موضع الأول كان أرغعا  
فإنه يضمن للسفلاني

ومن عليه ذاك واقع فما  
وقال بعض متضامنان  
وقال بعض ليس من تضمنين  
وطالع شجرة ثم طلع  
قيل ضمان أول منهم على  
وبعضهم جاء بقول ثاني  
لكنني أقول في ذا الشأن  
فها هنا المقال بالتضامن  
فالثان منهم يضمن الأول  
وإن يكن منهم فتى قد طلعا  
والثان منهم فوق غصن طلعا  
فانكسر الغصن بذا الفوقاني

### الضمان بالغار والبئر ونحوهما

أو حفروا لمعدن فانهما را  
على الرعوس قيل أجمعونا  
أرش رفيقه كأنه قتيل  
أن الضمان ساقط عنهم معا  
البئر والمعدن ذا جبان  
وكانس فالغرم ما بينهم  
من قبل الجميع كان طارى  
فانقطع الحبل به إذ سقطا  
في عادة فلا ضمان يحصل  
أنزلهم ولم يكن له إذن

وفي أناس يحفرون غارا  
فإنهم لمتضامنونا  
وقال بعض يضمن كل رجل  
وقال بعض العلما ووسما  
وهو الذي تؤيد الأخبار  
وإن يكن من يحفرون فيهم  
إن سبب الهدم لذاك الغار  
ومن يكن في البئر شخصا أهبطا  
فإن يك الحبل قويا يحمل  
ويضمن الطفل وعبد إن يكن



عن الضمان مدفعا ولا مرد  
من يد منزل ضمانه أتى  
رخص إن لم يتعمد ما عنا  
فيعجزن فخاف منه يقع  
فلا ضمان ها هنا عليه  
إلا هلاك ممسك الجبال  
أو جبل أو متلف كتنخلة  
فحينما أحس من كان دفر  
أمسك دافعا له فانصرفا  
في مال كل منهم مستوفيه  
له بأن يتلف من له رمى  
كان بأمن منه أن لا يهلكا  
ولم يكن إتلافه قد قصدا  
فإنما الدافر صار ظالما  
ليس بظالم هنا يصير  
يدفع عنه الظلم ها هنا فقد

لو ذلك الجبل قوى لا يجد  
وإن يك الجبل هناك انفلتا  
إن خر مطلقا وبعض الفطنا  
وإن يكن ينزله أو يطاع  
فأطلق الجبال من يديه  
إن كان لا ينجيه من ذا الحال  
ودافر لأحد من قلعة  
أو كان في بئر ليلقيه دفر  
بأنه يسقط حتى يتلفا  
فهلكا فيها جميعا فالدبه  
لوارث الآخر فالدفور ما  
وإن يكن حين به تمسكا  
بل قصده يدفع ظلم من عدا  
فانصرعا معا وفيها هدم  
وضامنا وذلك المدفور  
ولا بضامن لأنه قصد

### الضمان بالحائط والبيت

فيه على مالكه أن يهدما  
حتى إذا من ملكه قد انتقل  
مما به أصيب بعدما انتقل  
أن يتقدما عليه أولا  
يضمنه من كان عنه منتقل  
وقد توانى فيه حتى قتلا

وحائط مال وقد تقدما  
غلم يقيم بهدمه ذاك الرجل  
فلا ضمان يلزم هذا الرجل  
كذلك من يدخل ملكه إلى  
بعد دخول ملكه وقيل بل  
لأنه احتج عليه أولا

تقدموا في نقض حائط هدم  
بذلك الحائط فيه يختلف  
وما على الوصى شيء يلزم  
يكون كالوصى في ذا الحال  
على الوصى حجة يغرم  
ضمان في مال اليتيم حصلا  
أى بين وراث لشخص ميت  
منهم فمن بعض الشيوخ قد نجد  
عليه قدر سهمه إن هدم  
ليس عليه فيه شيء يلزم  
بعض هناك دون بعض حصلا  
بإذن كل من له تولى  
هو الذى يختاره السم الأولى  
على الطريق بعضه وحالا  
أهليه أهل الدرب قاموا أولا  
يضمنه إذ ذاك واحد وصف  
والبعض منه واهيا قد بانا  
فيما وهى وكله تهدما  
لأن ذاك واحد وعابا  
من ذاك ما كان وهى لا أزيدا  
عليه في ذلك ما تهدموا  
فقيل لا شيء على ذاك يقع  
في ذاك كيما يصرفنه عنهم  
وليس باختياره الوقوع  
حائطه أو نخله قد سقطا

وإن على الوصى للأيتام هم  
فلم يقم بنقضه فما تلف  
فقيل من مال اليتيم يغرم  
ووالد اليتيم في مقـال  
وقال بعض لم يك التقدم  
بها اليتيم فعلى هذا فلا  
وإن يك الحائط بين جملة  
وقد تقدموا على بعض فقد  
بأنه يلزم من تهدما  
قال الثمينى وفي القياس أن  
لأنه لا يتقدم على  
وفيه لا يحدث شيء إلا  
وأول القولين فيما نقلنا  
وحائط إذا وهى ومالا  
وبعضه على أناس وعلى  
غضر منه ما على الناس انصرف  
لو أن بعضه صحيحا كانا  
وإنه عليه قد تهدما  
فلزم قد قيل ما أصابا  
وبعضهم ضمنه ما أفسدا  
وحائط خر بشخص وهم  
أو نخلة وفوق شيء انصرف  
لأنهم عليه ما تهدموا  
وهو هنا في حاله مدفوع  
أما ولو بدون ما أن يسقطا

فإنه يضمّن ذلك التلف  
عليه لا شيء له هنا يخط  
عليه يمشى في الطريق قد خطا  
فلا تلزمه له ضمانا  
أو قاعدا قد كان فيها جاثما  
عليه في حالته إذا ثوى  
هناك ولينتظر لهذا من عرف  
لمانع أو لعياء أدركا  
لأنما الجلوس واسع له  
أو قد وهى وحاله استحالا  
شخصاً فلا ضمان فيما قد نزل  
أحدث في الطريق شيئاً علما  
فليس من أفعاله ذاك انبعث  
في نقضه وطلبوا أن يهدما  
شخصا فضا من لما قد حملا  
لو ذلك القتييل عبدا وجدا  
في كل ما هنا لكم نكته  
تعقله عاقلة وتودى  
عبدا لأن العبد مال يبذل  
بهيمة فذاك في المال جعل  
للدار في حائطها المستوهن  
لأنه ليس بمالك له  
لو مائلا وذلك الشيء وقسغ  
أتلفه فلا نرى ضمانا  
قد شاء في حائط له سما

فوق امرئ أو فوق مال فتلف  
وهو إذا ما مات فوق من سقط  
وقيل إن كان الذي قد سقطا  
أو ماشيا في أرضه قد كانا  
وإن يكن على الطريق قائما  
فإنه لضامن لما هوى  
لأنه ليس له بأن يقف  
وإن يكن جلوسه هنا لكا  
فليس في هذا ضمان ناله  
ومن يكن حائطه قد مالا  
فخر في الطريق يوما وقتل  
لأنه في ملكه بنى وما  
وما من السقوط والوهى حدث  
وإن يكن عليه قد تقدما  
فأخر النقض إلى أن قتل  
لكن على عاقلة ما قد بدا  
وليس من كفارة عليه  
قال الثمينى وكون العبد  
فيه تأمل فليست تعقيد  
ومفسد المتاع والذي يقتل  
وإن تقدموا على المرتهم  
ليس بضامن لما قد ناله  
ومن على حائطه شيئاً وضع  
على امرئ أو فوق مال كانا  
لأن للإنسان أن يترك ما

قال الثميني وعمل ما ذكر  
وقتل شخص غيره حيث عثر  
أوفي طوى أو سقوط من جبل  
وإن بين أن الذي كان سقط  
لو أنه من جمل على أحد  
في أمره فغرم ما أتاه  
أولا فإنها تكون طرا  
ومن أصاب واحدا من جملة  
فإنه في الحكم لما يلزما  
أما مع الله عليه يلزم  
بقدر التباعة التي ترى  
وهم فجائز لكل واحد  
يأخذ منه ماله به أقر  
لأنه يمكن إن أصابه  
والحكم في الذمي في الضمان  
كالحكم في المسلم فيما قد مضى  
وبادع أرضا له ويدع  
في أرض غيره بلا إذن وقع  
يلزمه أن يتخلصن إلى

إن لم يكن على طريق من عبر  
عليه في طريق من كان يمر  
كمثل من بيده خطأ قتل  
من موضع عال فخر وانخبط  
فذاق منه الموت مغلوب. فقد  
على عواقل له نراه  
في ماله إن قلة أو كثيرا  
لم يدر من أصاب من ذي الرفعة  
عليه أو يعلم من منهم رمى  
أن يتخلصن لكل منهم  
ويستحل كلهم مما جرى  
منهم بأن يأخذ منه ما يدي  
كان قليلا أو كثيرا في النظر  
وقد نسي لتلكم الإصاابه  
وفي عواقل وخطأ الجاني  
بيانه بدون فرق عرضا  
ترابها أو نحوه إذ يبدع  
فصار بعد ملكها لمن بدع  
مالكها مما جناها أولا

### الضمان بالنار والأسلح

ومن إلى الحداد قد يقترب  
وقد أصيب بشرار بادي  
وقيل إن كان إليه قد قعد

يراه كيف للصيد يضرب  
فالغرم مطلقا على الحداد  
بإذنه أولا فلا إرش يجد

وقال بعض من له الرشاد  
ويدخله أحد بدون  
وإن يك الدخول عن إذن وضح  
أو كان ذاك قاعدا بحيثما  
وقال بعض إن يكن قد حذرا  
من قبل ضربه الحديد بقدر  
وبعد ذاك في الحديد يضرب  
وحكم غيره كذاك جارى  
ومن يكن في أرضه قد أهرقا  
أو كان أيضا موقدا لنار  
ويخرجن شيء من النار إلى  
فما عليه من ضمان جارى  
وقال بعض إن علت فأحرقت  
يضمنه إن كان ذلكم بلا  
أما إذا كان بريح قلبت  
ومن يكن أوقدها في فسل  
وقد تتابع الحريق فاحترق  
فغير ضامن له حيث ابتدا  
وقيل ضامن له إذا الخطا  
ومن يكن بأرضه مثل قصب  
فأضرم النار به في حال  
وبعد هاجت الرياح واحترق  
ففى الضمان مثلما تقدا  
واستحسنوا إن كان طرح النار في  
أن لا ضمان يلزم المذكورا

إن كان في منزله الحداد  
إذن فما عليه من تضمن  
فإنه يضمن من قد انجرح  
كان القعود قد أبيح قدا  
للناس من شراره أن يظهر  
ما ينهضوا ويعدوا من الشر  
فما عليه من ضمان يجب  
كمثل نساج وكالنجار  
أجمة أو خشبا وانطلقا  
في نحو تنور له أو دار  
غير مكانه متى ما قد علا  
فيما غدا محترقا بالنسار  
بلهب مال امرئ ومزقت  
ريح أملت ضوؤها لما علا  
لها فلا ضمان فيها قد ثبت  
كان له أو شجر أو نخل  
نخل لغيره متى له لحق  
حريقه في ماله وما اعتدى  
ليس يكون للضمان مسقطا  
وحرثها من بعد ذاك قد أحص  
من عاصف الرياح كان خالى  
ما يقربن من أرضه متى لحق  
من الخلاف قد روته العلما  
محل أمن من وقوع التلف  
كذاك فيمن حمم التنورا

نالت لبيت جاره حين انتقد  
إن حمموه مثلاً يحمم  
وقد أعاره أميناً اجتبى  
شخصاً فما عليه من جناح  
ولا رضى بفعله ولا علم  
ولم يكن أعاره ليقتلا

وإن يك التنور محدثاً وقد  
فأحرقتة لا ضمان يلزم  
وخائف سلاحه أن يغصب  
فقتل الأمين بالسلاح  
إن كان لم يأذن بما اجترم  
بأنه يفعل ما قد فعلا

### الضمان بترك الدلالة ونحوها

أو لطعام أو شراب الحاسي  
أو أطعموه ثم أو سقوه  
قالوا له هذا الطريق فخذ  
بها فوافاه الحمام وقضى  
وإن يكن مربهم فقلاً  
مع الطعام فأبوا عناداً  
قيل فلا نرى ضماناً قد لزم  
ويطلب الطعام والتزودا  
فامتنعوا حتى رأى المضره  
إذ ضيعوا في شأنه وفرطوا  
بأن يسافروا لديه حيث أم  
معه المسير أبداً عليهم  
منفردا وصادف الوبارا  
وخاف أن يغرق حيث سكما  
من ربها يحمله وقد أبى  
قال له احملنى وعننى لا تصد

وطالب دلالة من ناس  
فإن هم بالدرب قد دلوه  
فقد نجوا من الضمان وإذا  
وهم بها لا يعلمون فمضى  
دياته تلزمهم كملاً  
أريد أن تعطونى الأزوادا  
فسار عنهم وبجوع اخترم  
وإن يكن عندهم قد قعدا  
والأكل مرة بعيد مره  
فإنهم على الضمان سقطوا  
وإن يكن أراد منهم وجزم  
لكى يدلوه فليس يلزم  
ولا عليهم غرمه إن سارا  
ومن يكن في لجج بحر وقعا  
وقربه سفينة وطلبها  
إلا بألف من دنانير وقد

فماله إلا كراء المثل  
كذلك أيضا من به أحاطا  
ويخرجنه رجل بما ذكر  
وإن هما ما نجيا من هلكة  
حتى أتى الهلاك بالعيان  
من ذلكم مسافر قد مرضا  
فمر إنسان به وكان له  
على كراء غأبى إلا بما  
فإنه إذا له قد حملا  
فما له إلا كرا أمثاله  
وإن يكن خلى له ما حملا  
قال الثمينى فعندى تلزم  
وواقع فى الشمس ليس يقدر  
وهى إذا بقى بها تقتله  
منها بعشرة من الدنانير  
أى أجر مثله وإن له ترك  
وهكذا من يعطش فى سفره  
وقد أبى هذا بأن يسقيه  
فابتاع شربة بألف درهم  
فما له من ذاك إلا بقدر  
وإن يكن لم يسقه حتى هلك  
وإن يكن يشرى لتلك الشربة  
بالألف صار لازما إياه

مقدرا فى ذلك المثل  
حريق نار حينما استشاطا  
فماله إلا الذى قبل أثر  
بالحمل والإخراج عند القدرة  
فألزم الجميع بالضمان  
فى قرية أو فى طريق عرضا  
بهيمة ويحملنه سأل  
قلنا به فى قبل ذا مقدما  
بمثل ماله ذكرنا أولا  
فى حالة الأمان من حماله  
وكان قادراً على أن يحملا  
دياته عليه إذ يخرم  
تحولا ولا له ما يستتر  
فلا يكون للذى يحمله  
إلا كما قلنا به فى الغابر  
مع قدرة غدية إذا هلك  
ومن له ماء به قد كان من  
من بعد ما قد يطلبن إليه  
منه متى خاف وصول المدم  
قيمة مائه بموضع السفر  
فالخرم لازم عليه دون شك  
فى موضع المياه أو فى القرية  
لأن ذاك واجد سواء

## الضمان بقتل الدليل وغيره

ومن يكن دليل ناس أعدا  
أو قتل الرئيس للسفينة  
إلا لذلك الذى له قتل  
بالعمد أو ضيع للسفينة  
فإنه يضمن ما فى ذاك من  
وقابض سفينة حتى قلب  
أو عن حصانه هناك أنزله  
فإنه فى كل ذاك ضامن  
وجائز أن يدفعن المسكا  
وقبائل لامرأة محترمه  
فتركت ابنا رضيعا فارتدى  
كذلك غاصب لنوق أو بقر  
فتركت أولادها فماتت  
فقتلت كآخذ فحلا أشم  
أو أنه يقتل كلبا لغنم  
حتى تموت فالخلاف قد حصل  
أو بغى الراعى عليه أو قتل  
غير ضامن لأغنام تضل  
ونازع زاد امرئ كأن سلب  
بالبرد أو كان بجوع أو ظما  
أو أنه يضمن ما كان نزع  
وإن يكن أجلى أناس حالا  
إلى تلافها لخوفهم ففى

وبضلال هلكوا أو بظما  
ففرقت فلا ترى تضمينه  
وإن دليل رفقة لها أضل  
رئيسها فوقعت فى الهلكة  
مال إذا ما يتلفن ومن بدن  
أو من عن العدو كان قد هرب  
حتى أتى عدوه فقتله  
اكل ما من فعله تكونا  
به وبالحصان كيلا يدركا  
كغاصب لها ومثلها الأمه  
بالجوع حيث أمه قد فقدا  
أو غنم أو نحو ذاك كالحمير  
أو تبعت أماتها فى الغارة  
فتبعته نوقه إلى العدم  
أو راعيا أو يحبسونه من ظلم  
هل يضمن الجميع أو ما قد قتل  
وليه فقتل الراعى المضل  
كذلك كل من بحل قد قتل  
ثيابه حتى أصابه العطب  
فالخلف هل ضمانه قد لزم  
من عنده لأكل ما فيه وقع  
عدوهم فتركوا الأموال  
تضمنها العدو خلف السلف



فهربوا مخافة من ضرره  
فما عليه من ضمان قد عرف  
فإنه يضمن فيما قيل  
ما يتلفن بقهره عليها  
لم ينتفع به وكان ذهباً  
ينقص لو قد كان لم ينزع لما  
والماء إن لم ينتفع بالكل  
بصاحب الأصل الذي قد ظلماً  
أو جاء حمامه مستعجلاً  
وليوص أنه تبرأ منه  
وكل ما قد كان منه أكله  
وكل ما أتلفه وقد نزع  
قيل بأن ينفقه إن لم يجد  
أو أنه فيها لغرس كونا  
ذلك من أروضه ويقلمها  
ينزعه بنفسه إذا أحب  
عليه إذ بالغصب ذاك جاء

وإن هم قد سمعوا بخبره  
وتركوا أموالهم إلى التلف  
وغاصب لأحد أصولاً  
من مائها ومن غلال فيها  
لو أن من كان لها قد غصبها  
ويضمن من عين ذاك الأصل ما  
وقيل لا يضمن نقص الأصل  
وإن يك الغاصب لما يعلمها  
وقد أراد منه أن ينتصلاً  
غليشهدن الأمناء عنه  
وإنه لا شيء فيه قط له  
يوصى به وكل ما به انتفع  
يوصى وصيا بعد غيره وقد  
وغاصب أرضاً وفيها قد بنى  
فربها يأخذ أن ينزعا  
فإن يكن لم يجدن المغتصب  
وبعد ذاك يدرك العناء

### الضمان بالكتاب والعين

فيه ديون وتلافها قصد  
جميعها لو جملة تكون  
فإنه يضمن مما ذكرنا  
من الديون كان في كتابه  
شهادة وبأداها نهضوا

ورجل يأخذ طرساً لأحد  
فإنه تلزمه الديون  
وإن يكن تلافها ما أضمرنا  
لقيمة القرطاس دون ما به  
وقيل إن كان الشهود قبضوا

فما عليه من ضمان عرفا  
لو أنه أتلف للكتاب  
وإن نسي الشهود ما فيه كتب  
وإن يكن قال الشهود إننا  
حتى ولو أحضر ما شهدنا  
فقط إن كان أخو الديون  
وكان قد أذعن من دابنه  
أو أنه كان لربها أقر  
أولا فإنه عليه وقعا  
وإن يكن صاحبها مستوفيا  
فيضمن المتلف قرطاسا فقط  
ومن على بهيمة قد كان مر  
فهلك أو نالها من جهته  
ألزمه أن يقصد لها الضمانا  
كذلك كل من من النفس درى  
شيئا أصيب ها هنا بنظرته  
وقد روى عن ثعلب بعض السلف  
ومر يوما بمكان فسمع  
فقال يا سبحان ذى الآلاء ما  
يول بعدها فما بال الرجل  
وقد روى بأن شخصا قد سمع  
في قلبه وقال حين أعجبه  
أيتهم هذه فخافوا  
قالوا له فلانة لغيرها  
فماتتا كلتاهما وسمعا

إلا لقرطاس له قد أتلفا  
تعمدا وقاصد الذهب  
أو هلكوا ضمان ذاك قد وجب  
لا نحفظن ما في الكتاب كونا  
به فللقرطاس يضمننا  
يحفظ للديون عن يقين  
إليه في أداء ما بينه  
بمحضر الشهود والقاضى الأبر  
ضمان دين وقرطاس معا  
لما بها من الديون بقيا  
وما عليه فوق ذا شيء يحط  
لأحد فأعجبته إذ نظر  
شيء من الآفات أى من نظرت  
أو يعرفن نفسه معيانا  
بأنه يوما إذا ما نظرا  
فإنه يضمن من أصابته  
كان امرؤ يصيب بالعين عرف  
بولا لإنسان هناك قد وقع  
أثره والله ذى الجلال ما  
من بعدها حتى أتى له الأجل  
بقرة تحلب يوما فوق  
هناك ضرب شخبها وأطربه  
من عينه يصيبها التلف  
وروا بها عنها لخوف خيرها  
آخر صوت بول شخص وقعا

فقال إنه لثراء الشخب  
ذاك فتاك أيها المعيان  
فقل ما عليه بأس يا رجل  
ليس يبول بعدها ولو جهد  
حتى أتاه رائد المنون  
فمطلقا يلزم بالتضمين  
ثلاث ليلات وأربعونا  
ما دون سبع كن من ليالي  
أن ليس في ذاك ضمان لزما  
في حينما قد جاء بالمقول  
لفلق ناس فما من لوم  
ما يعجبه من صنوف الفطر  
ثم يقول بعده على الأثر  
آيته والشكر للسلام

وكان من خلف جدار ينبي  
قالوا له بأنه فلان  
فقال واخسراه مما كان حل  
فقال والله المهيمن الصمد  
فلم يبيل من بعد ذاك الحين  
وكما استهلكه بالعين  
وبعضهم يقول فيما دونا  
يوماً لدى بعض وفي مقال  
وجاء في قول لبعض العلما  
إن كان قد صلى على الرسول  
وقيل إن قرا بذاك اليوم  
وقيل في الإنسان مهما ينظر  
فإنه يصلين على الأبرر  
تبارك الله إلى تمام

### فيمن دل جبارا على خراج

أخذ خراج أحد من الملا  
منه فضا من تهذي الحالة  
ضمانه فإنه مقوم  
أسماء من قد كان يحرصنا  
فهو مدل حامل الضمان  
وكل من كان له يعاون  
من الوري وارتكبوا ضللا  
يأمره الجبار بالوزان

ومن يكن قد دل جبارا على  
فأخذ الجبار بالدلالة  
وجاء في الحارص لا يلزم  
إلا إذا ما كان يكتبنا  
ويرفعن ذاك إلى السلطان  
وهكذا العامل أيضا ضامن  
إذا هم قد قبضوا الأموال  
وورد الخلاف في الوزان

لما له يأخذ من مال الوري  
إذا له تقيّة قد وزنا  
أى خاف بامتناعه عما ذكر  
ألزمه الضمان بعض العلما  
ومن يقل فى ذاك بالإلزام  
ومن له الجبار يوماً قبضا  
ثم إلى بلاده قد أرسل  
أولا فإننى قاتل له ولا  
فإن هم كانوا بحيث إن هم  
يفدونّه بما أراد الظالم  
منه وما كان من الغلال  
فإنهم إن تركوه أثموا  
وطالب آلة ذبح من أحد  
ليذبحن أو يحصدن ما غصبا  
فأثم لا ضامن إذا فعل  
ومن لقي لرجل وقال له  
وذاك مثل عكة الزيت وقد  
وحين رفعه الوعا قد انخرق  
فما على الرافع من ضمان  
ومن يكن أعطى إناء لرجل  
على الشرا ومن يديه انكسرا  
وكاسر خلخال ذات الخال  
فإنه يلزم من له حطم  
فتأخذنه بعد ذا وإلا

دراهما تكون أو دنانرا  
لتلكم الأموال إذ خاف العنا  
عقوبة من ظالم له قهر  
وبعضهم لذاك لما يلزما  
فعند ربى ليس فى الأحكام  
وشاء أن يسقيه كأس القضا  
أن ادفعوا لى ألف قرش مثلا  
أخاف لوم لائم من الملا  
باعوا لذاك الحال من أصلهم  
ثمت يبقى بعد ذاك لهم  
ما يكفين لغوتهم والآل  
وبالديات بعد ذاك ألزموا  
أو آلة الجزاز أو حصد عهد  
بها فأعطاها له من طلبا  
ذاك بها يتوب لله الأجل  
ارفع على ذا الوعا لأحملة  
رفعه عليه حسبما يجد  
من تحت كفه وما فيه انهرق  
فيه ولا غرم لهذا الشأن  
ليجعلن فيه له دهنًا مثل  
فما عليه من ضمان صدرا  
فإن تشا تصنعه فى الحال  
يصنعه كماله الذى علم  
قيمته بصنعة تجلى

## ضمان الحامل

تضمن مهما أسقطت وأوقعت شيئاً به حرارة قد أفرطت مثل دواء ويضر بالبـدن من الجماع إن أتاها يقع من عنف الزوج فيضمن الرجل منه السقوط فالضمان لزما أما إذا لم يك قد توهمـا بالحمل أولاً لا ضمان يلزم منه السقوط كان قد توهمـا أن لا ضمان لازم بحال بالكره منها حالة السقوط لو كان من سقى لها الحليلا في نفسها غمعت ما عندها أو أنه خوفها منه العطب فضا من لها ولا محالا فما له عن الضمان مهـرب على امرئ فـصدها علانيه فـعطشت أو لطعام رابت فأسقطت بذاك تضمن الولد وقيل لا ضمان في الأخير من عند إنسان متى ما رغبت إن أسقطت وذاك شيء بين من طلب فتضمنن ما وقع

وحامل إن لثقيـل رغت كذاك مهما احتجمت أو سرطت أو مفرطاً في برده أو تشربن أو أنها لزوجهـا تمتنع وإن تكن لم تمتنع وقد حصل وإن دواء شربت توهمـا إن علمت بالحمل أو لم تعلم فأسقطت تضمن حيث تعلم ورخصوا لها ولو تشرب ما إن لم تكن تعلم بالحمال ومن سقاها موهم السقوط يضمن مهما تسقط السليلا وإن يكن سواء قد راودها أو كان قد بغى عليها فـضرب فأسقطت بذلك الحمالا لو زوجهما الباغى أو المـرهب وإن تكن تلك الفتاة الباغية وردها عن نفسه أو صامت فتركته وسواء لم تجد في كل ما مر من الأمور وإن لشيء تشـتهى فطلبت فلم يناوله لها فيضمن وإن يكن لها الحياء قد منع

وإن تكن قد أرسلت شخصا إلى فلم يجبهما بالذى قد ترغب فإن من يمتنع منهما وإن عليها أمرت من يطلع كذاك من أخرج منها الحقا وإن بقطع اليد ضامنونا إلا إذا بالحمل كانت علمت وقيل لا يضمن من قد ذكرا ولم يكن عليهم شيء يخط والإثم أيضا واقع عليهم وإن تكن ماتت بما كان سبق والحمل لم تسقط فلا ضامنا وإن يك الحمال من ذاك سقط وذاك إن لم يعلموا بالحمل في أما إذا بالحمل كانوا علموا فلا محيص لهم عن الديه وإن هم قد حلفوا للغايبه فبعضهم ألزمهم ضامنا وإن لشخص قتلت لا تقتبل كذا إذا ما استوجبت للرجم وإن تكن قد أسقطت حين نزع أو بافتصاد ضمنت ومن فعل وإن الحسنت هي بالولادة أو أبت القابله الولاده أو الرسول من مسير امتنع

من عنده ما تشتهيه مثلا أو ربه لم يعطه ما تطلب يضمن إن بالحمل كان علما غمى وذاك ضامنان أجمع أو أخرج الحد الذى استحقا قيل ولو بالحمل لا يدرونا ولم تخبر فالضمان ألزمت إن كان بالحمل فيها ما درى غير ديات السقط إن كان سقط إذا هم بحملها قد علموا من ضرب حدا ومن إخراج حق عليهم من أجل ما قد كانا وبعد ماتت ضمنوا السقط فقط رأى الثمينى أخى الرأى الوفى وضربها عليه قد تقدموا تلزمهم كاملة مستوفيه بمصحف فأسقطت للجاريه وقيل لا ضمان فيه كانا أو تضمن ما له قد تحمل أو طعنت فى ديننا الأثم ضرر لها أو باحتجام قد وقع ذاك بها إن كان بالحمل عقل ولم يقم ترسل للقبالة بأن تجيء نحوها كالعهاده أو أحد لذين كان قد منع

أو ابنها لاقى الردى فى الحين  
إن كان بالحمال فيها قد درى  
ولادة فبالضمان ألزما  
لو أنها لذاك لما ترسله  
وكان لا يطيقه متى رقد  
فغم أو تقلبت عليه  
فوه فوافاه الحمام عجا  
ضامنة له وماله مفر  
من يدها بدون ما عمد فرط  
لا خطأ كلا ولا تعمدا  
مجذومة بهقاء أو جرباء  
لو أنها قد أخبرت بما ذكر  
فأرضعته فأصابه الفك

حتى تحست شربة المنون  
فالكل منهم ضامن لما جرى  
ومن يكن من عادة قد علما  
إن كان لم يأت لها بالقابله  
والأم إن غطت بثوب للولد  
أو جعلت لثديها فى فيه  
أو أرضعت أو أطعمت حتى امثلا  
فإنها فى كل ما كان ذكر  
وإن تكن قد رفعت فسقط  
فما عليها من ضمان وجدا  
وإن له قد أرضعت برصاء  
تضمن ما أصابه من الضرر  
ودفعوا لها بذلك الولد

### الضمان بالطفل والعبد وغيرها

ضرسا له أو سنه قد نزا  
فما له عن الضمان منتزح  
ذاك لفاعل بطفلنا الوفى  
فما على ذلك من جناح  
فما عليه ضمان وقما  
فلا ضمان إن له بذا أذن  
أو أنه أكرهه فقد ضمن  
وليس من بأس بنزع لظفر  
إن حصل الأذى من المعلوم

وحاجم طفلا ومن قد قلعا  
كحالق له إذا كان جرح  
والعبد كالطفل وقد رخص فى  
إن كان فيه قاصد الصلاح  
وإن يكن شوكا له قد نزا  
ومن لطفل أو لعبد قد ختن  
وإن يكن بدون إذن قد لختن  
وفيه ترخيص لبعض من غبر  
والسنن ثم الحلق لليتيم

ويفعلان كل صالح ولا  
وبالغ إذا لإنسان أمر  
ويغلطن عليه في سواء  
ومكره شخصا على ختان  
فإنه بهذه المعاني  
وضمن البيطار والطبييا  
والبعض بالترخيص في ذا نطقا  
ومن سقى لأحد دواء  
وإن يكن ناوله فشربه  
ومن برمح يجرحن وينكسر  
أن يقطعن إليه حتى ينزعا  
ومن له عضو بشيء انجذم  
يجوز يجعل الدواء عنده  
وهكذا من يتلى بالريشة  
ليس له يقطعها وقد أتى  
ومن له يد ورجل تتحطم  
فما له من بعد يكسرنها  
وفيه ترخيص لبعض من غير  
وهكذا من لدغته عقرب  
لا يقطعن مكانها بل يشرط  
وهكذا من بحصاة في الذكر  
لا يقطعن له ولا يكويه  
وكل من للمقطع لم يحللا  
فإنه يضمن من قطع  
ومن يك اقتض عروساً فقتل

بأس عليه في صلاح فعلا  
أن يقلعن خرسا به كان أضر  
غضمان فيما دهماه  
أو نزع ما ينزع من إنسان  
قد صار ساقطا على الضمان  
إذا هما في الفعل لم يصيبا  
فقال ليسا يضمنان مطلقا  
فمات فالضمان فيه جاء  
بنفسه فيضمنن عطبه  
فيه فما عليه بأس قد ذكر  
ولا على الذي له قد قطعا  
وقد بقى القليل منه ما انصرم  
في القطع أو ينقطعن وحده  
في رجله أو يده الكريمة  
في ذاك ترخيص لبعض ثبتا  
ثم استراح بعدها على عسم  
لكى يسوى أو يعالجنها  
بأنه لا بأس فيما قد ذكر  
أو حية كانت له تصوب  
وفيه ترخيص لبعض ضابطوا  
يبلى وباسور يكون في الدبر  
وبعضهم رخص أيضا فيه  
ونحوه فيما ذكرنا أولا  
ما ناله بقطعه الذي وقع  
بذاك أو أخلطها بما فعل



فإن تكن تحتل اقتضاضا  
وإن تكن لذاك لا تحتل  
وسوف يأتي ذكر ما قلناه في  
وأمر سواء أن يجرح له  
ففعل المأمور ما به أمر  
ضمنه بعض وبعض قال ما  
واستظهر الشيخ الثميني الأجل  
وجارح لنفسه يلزمه  
في حين جرحه وبعض العلاما  
ومن يكن أنزل في بئرا  
فإنما الآخر ضامن لما  
إلا إذا الأول كان أمساكا  
أو أنه رفعه وقد ضرب  
فإنه يضمنه حيث غدا  
وإن هما تلاقيا في الماء  
أو أنزلهما معا فانكسرا  
وقيل كل لا ضمان ناله

فما عليه من ضمان أضأ  
فها هنا الضمان عنهم ينقل  
باب الديات واضحا لا يختفى  
أو كان أمرا له أن يقتله  
فالخلف في تضمينه لنا ذكر  
عليه إلا النوب مما اجترما  
أن تلزمه دية إذا قتل  
أرث إلى وارثه يغررهم  
ألزمه ذاك متى ما اخترما  
وغيره أنزل مثله هنا  
ينال ذا قبل وصوله لما  
إناءه في حين أدلى ذلكا  
به إنا الثاني فناله العطب  
لتلف الأخير قد تعمدا  
أو رفعهما معا إذ رفعنا  
فالكل منهم ضامن لما جرى  
فيما يجوز الاستتقا منه له

### الضمان بالرمي

ومن رمى شخصا على تعدية  
أو خرجت من ظهره أو صدره  
وقد أصابته فإن من رمى  
وإن يك الرمي في الحين صرف  
وزاد قوة لها إذ دفعنا

ثم اتقى مرميه للرمية  
أو أنها تتعكسن لغيره  
في كل ذا له الضمان لزما  
عن نفسه رمية ذاك وحرف  
وقد أصابت غيره فانصرعا

يضمن من صار بذاك مرتدى  
عن نفسه في حينما رآها  
منها وذالها نشاطا يبذل  
يضمنه وخطأ ذاك جعل  
ثم اتقى الرمية منه أن تصل  
أيضا لما تصيب مالا أو بدن  
أو فر منها حينما قد أزعجت  
فانعكست لغيره بسرعة  
والحلم بالضمان فيه لزما  
إذ لم يكن في ذاك من فعل له  
وقوة الأول لما تنقطع  
وأنها لخطأ ممن رمى  
من دية في ماله تثوب  
لم يتعمده بذا المقام  
من قد رمى لا يلزم من رمى  
برمية له على حل بدا  
قد اتقى بغيره حيث احتمى  
أو عبده فضا مانان هم معا  
لو كان للرامي الذي تحققا  
من قد رمى لا يلزم من رمى  
فما أصاب رميه عليه  
ما يتقى المرمى به من ضرر  
فضاع بالرمية لما فوقا  
كان اتقى به لمن له رمى

فالكل ضامن وقيل المعتدى  
وإن يك المرمى قد نجاها  
وكان قد زال النشاط الأول  
بعد الفتور وأصاب لرجل  
وإن يك الرامي رمى له بطل  
وصدها عن نفسه فقد ضمن  
أما إذا من جنبه قد خرجت  
فلم تصيبه أو له أصابت  
فإن ذاك خطأ ممن رمى  
وما على المرمى مما ناله  
وقيل إن كان اتقاها أو دفع  
فإنها تكون ما بينهما  
ويلزم المرمى ما ينوب  
وإن بغيره اتقى والرامي  
فإنما الضمان في ذا لزما  
وإن يكن من قد رمى تعمدا  
وقد درى أن الذى له رمى  
لو ذاك للمرمى طفلا وقعا  
وإن يكن بمال غيره اتقى  
فضا من الضمان فيه لزما  
وإن بغير الحل ذا يرميه  
لو كان ما أصابه من غير  
وإن بمال الرامي قد كان اتقى  
فما على المرمى إلا قدر ما

## كسر عظم الميت

ومن رأى مفسده ولم يصن  
وعَزمه كالحصى في المقدار  
ميتاً فكالكاسر حياً يعتبر  
قيل بثلاث وبربع قد ورد  
وليعطيه الوارث إن به شعر  
في الفقراء أرشيه وفرقبا  
وذاك مهما كان عن عمد  
عن خطأ ذلك منه باننا  
أفسد فيه طفله فليغرما  
إثم سوى الغرم عليه جعلنا  
سواء حسب أرشه والغرم  
لا وثنيا لا ولا حـريـبا  
دماً ومن فقتـه وبعثـرا  
فإنما ضمانه تحققنا  
يخرج منه فالضمان لزما  
يقول هذا لأبيه يغررم  
يدفع ما يلزمه من غـرمـه  
منها فغررمه إليها رجما  
بأنه ينفق غـرمـه ما ذكر  
ليس لمن من قبل هذا ذكرا  
أو جلده أو شعرا أو الظفر  
فكل ذا فيه الضمان حـصـلا

وكاسر لعظم ميت ضمن  
كذاك من أحرقه بالنار  
لما روى بأن من كان كسر  
وقيل نصف دية الحى وقد  
وقيل خمسها وقد قيل النظر  
وإن يكن لم يعرفنه أنفقا  
والعبد يعطى أرشه للسيد  
والغرم دون الإثم مهما كانا  
كذاك ما أفسد ما له وما  
إن لم يكن لطفله مال ولا  
وعظم مشرك كمثل عظم  
وذاك إن معاهدا ذميـبا  
ولا ضمان يلزم من كسرا  
وإن يكن بالنار ذاك أحرقا  
ومفسد وعاء ابن بعد ما  
لوارث الابن وبعض منهم  
وقال بعض العلما لأبيه  
عل هذا حيثما أن الوعاء  
وقال بعض العلما ممن غـبر  
أى أنه ينفقه في الفقرا  
ومن يكن أحرق ضرساً لبشر  
أو أنه كان له قد أكلا

### ضمان من حرث أرض غيره بتعمدية

تعمدية فإنه قد جعلنا  
 أم له فبئسما قد فعلا  
 أعظم ما جاء به واجترما  
 لها بغير بذر من قد غصبا  
 من كل ما قد أنبتت بأسره  
 فإنه يتركه كما هنا  
 موافقا فيترك لمن عدا  
 لنفسه الباقي ويأخذنا  
 تنبت أرضه وفيها قد نما  
 أدرك بذر المعتدى وقتا  
 بذوره ويحصدن ما غير  
 قد أنبتت كمثما تقدا  
 بأنه ينفق ما منه جنى  
 نقصان أرضه له متما  
 ألقاه من حرث بها متما  
 نقصان أرضه كما قد قوما  
 أن ليس للغاصب من عرق ظهر  
 ما يغصبه وما قد ظلمه  
 وهكذا جميع ما كان أغل  
 ما لم يكن لربه قد وصلا  
 شخص وعند المشتري تناسلا  
 جاء من الله العظيم اخترما  
 ورخصوا في عدم الضمان

وحارث لأرض غيره على  
 كمثل من قد حل سروالا على  
 ونجست عروق حرثه فما  
 وجائز لربها أن يقلبها  
 وليأكلن موافقا لبذره  
 وما غدا لبذره مبايننا  
 وإن يكن قلبها بما غدا  
 مقدار بذره ويحصدنا  
 وقال بعض يأخذن جميع ما  
 وإن يكن لم يقلبها حتى  
 فقال بعض يتركن له قدر  
 وقال بعض يحصدن كل ما  
 وجاء في قول لبعض الفطنا  
 ويلزم المعتدى أن يغرم  
 وقيل إن المعتدى يحصد ما  
 لكنه يلزمه أن يغرم  
 قلت وذا مخالف لما أثر  
 وغاصب لغير أرض لزمه  
 لو يتلفن بما من الله الأجل  
 وكل ما أنتجته وحصلا  
 وغاصب شيئا وباعه إلى  
 ويتلفن في يده ولو بما  
 يضمه البائع في ذا الشأن

في النسل أن يتلف بلا تضييع  
وكل ما من الحرام قد دخل  
لا يضمن منه سوى ما أتلغا  
وهكذا ما في يديه وقعا  
حتى ثوب فإنه يضمن ما  
وكل ما مالكة كان وضع  
بنفسه لا يضمن قط له  
وإن يكن حوله فقد لزم  
وأخذ أمانة من ربهها  
يضمنها إن تلفت وقييل لا  
وإن يكن صاحبها لها ترك  
خلى لها هناك حتى فسدت  
فما عليه من ضمان علمها  
وإن يكن أهلها حتى إذا  
أو ذلك الغير لها قد أكل  
وإن لهارب المكان قد وضع  
خيانة أو يتسلفنا  
وبعضهم ضمنه ما أخذ  
وإن يكن رد الذي قد أخذ  
ما لم يكن بذلك الأخذ قضي  
وهكذا إن كلها قد أخذ  
وإن قضي حاجته فردا  
ويضمن كل شيء يفسده  
فيما لديه كان من ودائعها  
وغرمها من مال طفله متى

بل بالذي جاء من السميع  
مع أحد بلا تعد منه حل  
أو كان قد ضيع حتى تلتغا  
من الأمانات إذا ما ضيعها  
قد ضاع من ذلكم لو عظم  
من الأمانات لديه ورفع  
إن كان من مكانه ما حوله  
عليه أن يحفظه كما علم  
بقصد أكلها وقصد نهبها  
إن لم يكن أتلغها وبدلا  
بنفسه ومن لذا البيت ملك  
أو أنها تسوست ودودت  
وبعضهم ضمانها قد ألزما  
عدا عليها غيره فأخذ  
فها هنا فيها الضمان حصل  
بقصد أن يأكلها ذاك اللع  
منها فكل ذاك يضمنها  
منها فقط لا لما لم يأخذ  
بعينه فلا ضمان عند ذا  
بعض حوائج له إذ قبضا  
وردها بعينها من بعد ذا  
بعينها ضمانها تبدى  
بهيمه أو طفله أو أعبد  
لو ربهها كان لذاك الواضعا  
كان لذاك الطفل مال ثبتا

وإن يكن ليس له من مال  
لو استفاد طفله من بعد ما  
وإن يكن للطفل مال حينما  
فيغرم من ماله الأب الأثم  
فذلك الوالد يدركنا  
ومن يكن جن من الطفولة  
وفاتح بيتا لشخص لم يبح  
فجاء غيره ومنها سرقا  
لا يضمن ما غيره قد بعثه  
وفاتح زر بالشخص فهجم  
أو أنها قد خرجت فأفسدت  
أو أنه لقفص كان فتح  
أو يدخلان إليه ما قد أفسدا  
وقيل إن كان إليهما دخلا  
كذلك من بهيمة قد حل من  
أو تلفت أو أنه قد نزع  
أو حله من الرباط ضمنا  
وفاتح خابية لسالم  
فيتلفن ما بها أو ينهرق  
ومن يكن أخفى لشيء قد ظهر  
أو أنه أظهر ما كان خفى  
وقابض شيئا ولما يك له  
حتى به لقد توارى ضمنا  
إن رده إلى مكانه وما  
وقيل بالضمان حيث حوله

فالأب غارم له بحال  
أفسد ذاك أو يكون احتلما  
أفسدها ويغيب ذاك انصرما  
ثم استفاد الطفل أو قد احتلم  
عليه ما قد كان يغرمنا  
فحكمه كالطفل في ذى الصفة  
أو أنه مطمورة له فتح  
ما شاءه وبعد ذاك انطلقا  
إن لم تكن مخفية ذى المطر  
إليه ما يفسدن في تلك الغنم  
أو الفساد جاءها إذ شردت  
فراح منه الطير حالا وسرح  
فضامن لكل ما منه بدا  
مفسدها فلا ضمان جعل  
رباطها فأفسدت شيئا ضمن  
كمامة العقور حتى صرعا  
فساده وتلفا تكلونا  
أو قلة أو صرة الدراهم  
فضامن أن التلف منه حق  
من مال هذا الناس يوما وستز  
منه فضامن لكل التلف  
وكان من موضعه قد حوله  
وما عليه من ضمان عينا  
خالف ربه إليه بعد ما  
لو ما توارى حينما قد نقله

## ضمان الجاسوس

من الجساسة التي بها اتصف  
فبالضمان ذلكم تردى  
تجسس منهم إذا ما يصدر  
تجسس وبعضهم لم يلزما  
إن دل ظالما على من يقتل  
له الذي يطلبه من السورى  
أثرى أو هذا الطريق مثلا  
كذا كذا كالخشب والأمان  
من ذلك الشيء له قد وضع  
أو أنفس ضمان بحال  
في موضع كانوا هناك نزلا  
ظن بأن لم يك فيه من أحد  
فأخذ الأموال منهم وقتل  
وفيه ترخيص لبعض من سلف  
وهو يريد هاهنا أن يقتله  
لكن هنا أحمد صار عندنا  
فليس فيه من ضمان لزما  
عن أحمد أن يجلبن الضررا  
أخبره بأنه في البلد  
ضرا فلا يضمنه إن قتل  
يكون حكمها على ذا الحال  
بماله وكان عنده يرى  
أصابه وفيه ترخيص أتى

ويضمن الجاسوس ما كان تلف  
لو ذلك الجاسوس كان عبدا  
والطفل والمجنون هل يعتبر  
تجسسا فقال بعض العلماء  
والمرء جاسوسا يقال يجعل  
أو يأكلن ما له أو قد أرى  
وإن يقل لأحد ارجع على  
أو قال إن الماء في مكان  
وهو بذاك طالب أن يتلفا  
فبان عن ذاك تلاف مال  
وإن يقل لجائر إن الملا  
وهو يريد صرفه عنهم وقد  
سار وقد صادفهم حيث المحل  
غضامن بماله كان وصف  
وإن يكن عن خالد قد سأل  
فقال إن خالدا ليس هنا  
قام إلى أحمد ثم أعاد  
إن كان لم يقصد متى ما أخبرا  
وإن يكن يسأله عن أحد  
يظنه أن لا يريد قط له  
وهكذا الكلام في الأموال  
وإن يكن قد دله وأخبرا  
مالا لغيره غضامن متى

وإن على مال سواه دله  
وعنده صادف غير ما قصد  
وإن على أكل الأموال الملا  
أو أنه غرمهم عليها  
ومن يقل لآخر أن اكسر  
أو نحو ذا ففعل المأمور ما  
وفي لزوم الغرم والضمان  
وإن بمال غير من له أمر  
أفسده يظنه مال الرجل  
وإن بإفساد لمال كانا  
كذبح شاة عينت أو كبقر  
فأوقع الفعل فإن من أمر  
وقيل غرمه على المأمور  
على الذي كان له قد أمرا  
والشئ إن لم يك مع من أمرا  
فذلك المأمور ضامن إذا  
على الذي كان بذلك قد أمر  
وإن يقل له بذا السيف اضرب  
فأفسد المأمور فالحلف أتى  
وإن يقل لاثنين انفضالي  
فنفضاه فإذا ما انقطعها  
وإن يك القطع بجانب وقس  
وإن يكن في الثوب شخص وضعا  
وقد أصاب أحدا ذاك الحجر  
على اللذين نفضا للثوب لا

وبالفساد جاء قاصداً له  
فأكل الكل فضامن من يعد  
أو عدما قد دله فأكل  
فضامن لما يكون فيهما  
مالى أو احرق له أو اعقر  
قال به فإنه قد أثمنا  
بذلك المعمل له قولان  
يغلط حين غيبه أوقع الضرر  
فإن هذا ضامن بما فعل  
بيده يأمره عيانا  
وظنه المأمور للذي أمر  
بذاك ضامن وما له مفر  
ويرجعن بغرمه المذكور  
لأنه قد غره بما جرى  
وبالفساد أمرا غيبه يرى  
أفسده ولا رجوع عند ذا  
لكن عليه الإثم وحده استقر  
أو هذه الآلة لى فحرب  
يضمنه أو لا ضمان ثبتا  
ذا الثوب إنه ثمين غالى  
من وسط فيضمننا له معا  
فهو على من عنده قد انقطع  
لحجر فنفضا الثوب معا  
فإنما ضمانه قد استقر  
من كان فيه للحصاة جعلاً



ومن يكن أفسد في شيء وقد  
ضمان ما أفسده من قبل ما  
ومن له أعير مثل منجل  
فكسر المذكور في ذاك العمل  
وما عليه من ضمان قد جعل  
وإن يكن خالف فيها ضمنا  
إن تلفت وقد مضى القول على  
ومعتق طفلا فلا يضمن ما  
وجاعل في يد طفل لأحد  
فإن هما قد أفسدا لما ذكر  
قيل عليهما وبعض قال لا  
وإن يك الشيء لغير من وذر  
وما عليهما ضمان إن هما  
وإن يكن عندهما ذاك ترك  
فإن كلا منهما أن ضيعا  
من ماله الوالد ذاك يغرر  
كذلك السيد يغررنا  
لو ذلك الفساد كان ماثلا  
وبعضهم يقول في السيد لا  
وهو سواء الفساد قد حصل  
أو ذلك الفساد منه كانا  
وهكذا إن كان شيء جمعا  
بأجرة فيفسدن أو أفسدا  
يضمنه السيد أو أبوه  
وإن يك الشيء الذي قد أفسدا

آل إليه بعد ما كان فسد  
أن يملكته لازم فليغرر  
أو مثل مسحة لأجل العمل  
فضامن وفيه ترخيص عقل  
في ناقص منه بذلك العمل  
فسادها والنقص والعين هنا  
ذلك في باب العواري مكمل  
أفسده إن كان ذاك معدا  
أو عبده شيئا بلا إذن وجد  
ففيه خلف قد روى لنا الأثر  
إذ ربه لديهما قد جعل  
في يدهم يضمنه فيما ظهر  
قد ضيعاه فثوى لديهما  
بإذن والد وسيد ملك  
فيه ضمانه عليه وقعا  
ولو غدا للطفل مال يعلم  
من ماله ما كان يلزمنا  
رقبة الرقيق أو زاد على  
يضمن ما زاد عليها وعلا  
في الشيء نفسه بتضييع وصل  
في المال أو في النفس واستبان  
في يد طفل أو رقيق مثلا  
لغيره تضييعا أو تعمدا  
لأنهم لديه تاركوه  
في غيره بدون عمد قد بدا

ودون تضييع يكون منهما  
والبعض منهم للأخير ضمنا  
إن كان ذاك في يديهما وجد  
ولإن يكن بدون الجرة لزم  
ولم يضيعا وإن طفـل رعى  
أغنام غيره فأفسدت بلا  
فليغرم المذكور من كان معه  
ومن خليفة إذا كان معه  
وقيل إن تعمد الطفل لزم  
ولأنه إن لم يكن هذا الولد  
فربها يضمن ما قد فسد  
وكل ما الطفل له قد أفسد  
فما عليه فيه عند الله جائز  
وهكذا لا يحكم عليه  
وقال بعض إن عقله  
كذلك في الأحكام أيضا يحكم  
ويضمن المجنون ما قد أفسد  
وهكذا يكون في الأحكام  
وما على المشرك مهما أسلما  
في النفس أو في المال كان قد جنى

فربه ضمان ذاك ألـزم  
وذا هو الطفل أو العبد هنا  
بأجرة فيضمنان ما فسد  
رب المتاع حيث لا عمد نهم  
بإذن والد له كان وعى  
عمدا ولا تضييع منه حملا  
هذا الصغير من أب قد تبعه  
ورب تلك الغنم المجتمعمة  
ذلكم الإفساد صاحب الغنم  
مع أحد ممن ذكرناه قعد  
بها بلا عمد وتضييع بدا  
من مال أو نفس ولو تعمد  
عند بلوغه ولو له عقل  
أيضا به في حكمنا الوجيه  
يلزمه من ذاك أن ينقصلا  
به عليه ولذلك يغرم  
في حالة فيها الجنون وجدا  
يؤخذ بالتغريم والإلزام  
ما قبل إسلام له تجهما  
لو ذاك عن تعدية تكونا

### ما يجب منه التتمصل

والألزموا من قد يبيع بالربا  
تنصلا منه إلى أربابه  
كذلك أيضا آخذ الكرا على  
كذلك من يأخذه على الزنى  
أو التغنى أو على الملاهي  
كالدف والقمار والزمور  
أو ميتة أو لحم خنزير دم  
وآخذ على المداراة لما  
شر الورى من كان يكرمنا  
وآخذ على طريق الرشوة  
وهكذا من في يديه دخلا  
أو دخل الحرام ثم استعمله  
وشاهد على امرئ بزور  
وما على الأذان يؤخذن وما  
كذلك ما يأخذه المعلم  
وساخر وهكذا المراف  
وهكذا ما أخذته القابله  
وكل ما يأخذه المرء على  
وحل ما تعطى له القوابل  
وما على الحروز والخفارة  
وآخذ الزكاة وهو ذو غنى  
أو كان آخذا لها من غير ما  
ومن أتى إلى أناس وانتسب

والانفساخ بعد توب وجبا  
ليخرجن في غد من بابيه  
عياره ميزانه فحل علا  
وكل فحش والذى يعطى هنا  
جميعها وهكذا المنامى  
وآخذ لثمن الخنزير  
والكلب مهما كان لم يعلم  
يروى عن الهادى لنا من العمى  
خيفة شره نظمت المعنى  
في الحكم والفتوى أو الشهادة  
شئ قد استترابه فأكلا  
أو باع حرا أو بكره أشغله  
والرق مثل حاكم بالجور  
على إمامة لمن تأمما  
يوما على التعليم والمنجم  
وكاهن ومثله الكتاف  
إن كان ذاك عن شروط حاصله  
أعمال بر يوجب التتمصلا  
إن لم يكن هناك شرط حاصل  
وإن بشرط جاز والدلالة  
أو مشرك أو ذو كبير أعلننا  
حل له بردها قد ألزما  
لغير قومه فأعطوه نشب

يكن مكاتباً كمثلما زعم  
عليه لازم بكل حال  
إن كان هذا يعرفن إياه  
فإنه يلزمه يوصى به  
أن تبغفن أربابها وتصلا

أو قال إنه مكاتب ولم  
غرد ما أعطوه من أموال  
يرده إلى الذي أعطاه  
وإن يكن لا يعرفن لربه  
وصية بعد وصية إلى

### في ضمان من غير شيئاً عن حاله

أو نحو هذين كمثل النعجة  
فإن ذاك ضامن بحالة  
وقيمة لا يأتين منها ولد  
لقاحها قبل مصيره دماً  
وغير لاقح كما توضحا  
حتى غدا من كسره لا ينجبر  
قيمته وهو صحيح من أذى  
وأرش ما أنقصه فذاك له  
أكثر منها سالماً وأوفراً  
ويأخذ النقص الذي قد جاء  
إذا عدا عليه عاد فكسر  
يلتئمن كسره ويجبرن  
أنقصه بكسره فليغرموا  
حوله عن حاله شخص زكن  
ومثل بر وله قد طحنا  
نقوده وبسره كما غصب  
مغتصب من ذلكم فذاك له

وجاعل لنفاقة أو أمية  
شيئاً لها يمنع من ولادة  
ما بين قيمة لها وهي تلد  
وضارب لللاقح فأعـددا  
يضمن بين القيمتين لاقحاً  
وعاقر لجمال ثم انكسر  
فربه مخير أن يأخذ  
وإن يشا أن يأخذن جملة  
فإن تكن قيمته منكسراً  
فإنه يأخذ إن شاء  
وهذا جميع ما لا ينجبر  
فإن يكن ذلكم المنكسر  
فإن عاقر له يضمن ما  
وكما يوزن أو يكال إن  
مثل دنانير حلياً كونا  
فربه مخير إذا ألحـب  
وإن يشا أن يأخذن ما عمله

فإن يك المعمول هذا استلما  
إذ ليس من عرق لمن قد اغتصب  
وإن يكن أحدث من قد اغتصب  
ويأخذ من غاصب ما كانا  
وقييل من يصبغ ثوب أحد  
قيمة صبغه وإن شا أخذ  
وسارق صوفا له يغير  
في أخذ وزن صوفه ممن سرق  
ويغرم للذي كان سرق  
وإن يكن منه ثيابا كونا  
وخالط مالا لجملة بلا  
حتى غدت لا تفرزن يضمن  
إن يك مما ليس يوزن ولا  
فإن أتى بغرم ذاك أمسكا  
وإن يكن يكال أو يوزن ذا  
لكيلنه أو وزنه إن كانا  
وإن هم لذلكم ما علموا  
ولا ضمان إن يكن أخط ما  
ومن يكن تعمدا قد أفسدا  
يلزمه الغرم معا والإثم  
إن كان عالما بما قد أفسدا  
في كل ما لم يتعمده ولم  
كذلك كل ما لديه وجدا  
إن كان قد تعمدا الإفساد له  
حتى إذا في غيره قد أفسدا

فما عليه من عناء لزم  
في خبر عن الرسول المنتخب  
في الحب عيباً يأخذنه من غصب  
أنقصه العيب وما قد شأننا  
يأخذنه ويغرم للمعتدي  
قيمة ثوبه على ما كان ذا  
بصبغة غربه مغير  
أو أخذنه بعينه كما استحق  
قيمة صبغة كما قد تتفق  
غربه يأخذها بلا عنا  
أن يأذنوا فيما له قد فعلا  
قيمتها لهم كما تعين  
يكال لو كانت لديه مثالا  
أشياءه لنفسه تملكا  
فكل شخص منهم غلياً أخذ  
يعرفه وأمره استقنا  
يتفقوا على صلاح لهم  
يفرز ما بينهم متقسما  
في نفس أو مال لغيره غدا  
أولا فما عليه إلا الغرم  
وليس من شيء عليه أبدا  
يعلم به فإنه منه سيلم  
من ماله أو مال غيره غدا  
أو أنه ضيعه وأهماله  
يلزمه من ماله ما قد بدا

فإن يكن لغيره لا يرجع  
وحيوان المرء ما قد أفسدا  
لو أن ذاك زائد عن قيمته  
وكل ما أفسده الإنسان في  
وغلة الأشجار قبل الدرك  
قيمه إذا له كانت قيم  
ما بين قيمة لتلك الأرض  
وبين قيمة لها وليس من  
وهكذا أشجاره إن لم تكن  
يدرك في الحكم الذي قد فصلوا  
وبين قيمة لها تقدر  
أما فريك من زروع ورطب  
فليغرم من قيمته وقيل  
ونازع النبات من نخل فتى  
فضامن قيمة ما كان نزع  
وقالغ الإقبيب غصبا يلزم  
وقيل من رأى الفساد استقبلا  
ويمنعن ربه أن يدفعها  
فضامن وذاك مثل من يرى  
أو جملين اقتتلا أو عاينا  
ويمنعن عند هذى الحالة  
وسارق كاللحم من إنسان  
أمسكه إلى انقلاب حالته  
وإن يكن جميع ذاك فسدا  
وحيوان المرء مهما يأكل

على سواه بالذى قد يدفع  
يضمنه لو لم يكن تممدا  
فإنه يضمنه برمته  
ما ينبتن من زرعهم والعلف  
فإنه يضمن دون شك  
أولا فإنما ضمانه لزم  
والزرع كائن بها إذ نقضى  
زرع عليها هكذا تقومون  
من قيمة لغلة فيما زكن  
ما بين قيمة عليها الغل  
عارية من غلة تمتبر  
والبسر إن أفسده متى وثب  
بأن ذاك يغرم الكيلا  
من قبل أن يلقح ما قد نبتا  
من النبات لا فساد إن وقع  
قيمتها عليه حين يغرم  
مالا لشخص وبه قد نزلا  
عنه إلى أن الفساد وقعا  
ذئبا أتى أغنامه ليعقرا  
لحيوان وهلاكه دنا  
صاحبه من ذبحه بالآلة  
كالتين والنبيلذ والألبان  
فيضمنن ناقصا من قيمته  
غلجميع ضامن حيث اعتدى  
شيئا ومايك بالمحلك

غليمتنم أن يشرب الألباناً يوماً وليلة إذا لم يفرما وبعضهم رخص فيه مطلقاً ويأكلن من بنات المقبره ومن ينجس ثوب شخص أو أنا يضمن بين قيمته طاهراً وقيل ما أنقصه الغسل وقد وربّه لا يدركن عليه إذا أبى من نجس الثيابا وإن يكن بأمره الغسل فعل ومن ينجس غير مفسول يحس فإنه يؤخذ بالضمان فمن يكن نجس للزيت بدم فقيمة للزيت يضمنها وقال بعض إن رب الزيت وإن يشا أن يأخذن ما ذكر لكى به ينتفعن مع أخذ ما وبينه وهو ظهور يقع بالزيت بعد حالة انتجاسه وقيل من ينجس داراً أو حيواناً كان أو أشجاراً وإن يكن لم يفرمن ما ذكر بما مضى عليه من زمان ألزمه بعض وبعض قالوا وواضع ثوبا بمسجد وقد

صاحبه لأجل ما قد كانا قيمة ما أصابه متمماً وهكذا إن كان ذاك انطلقاً يوم وليلة له مقدره أو الذى من شأنه الغسل هنا ونجسنا من بعد أن يقدرنا قيل الذى يغسله به فقد يغسله له كما يرضيه يغسلها من نجس أصابا يضمن ما أنقصه متى غسل ولا به ينتفعن وهو نجس لقيمة الجميع في ذا الشأن أو ميتة أو لحم خنزير يذم أو يضمنن كيله أو وزننا مخير إن شاء ذاك يأتى أى زيتيه وفيه رجسه الوضر يكون بينه كما قد علما وبعضهم يقول لا ينتفع فليلقه ليسلمن من باسه سواء أو حائطه أو غاراً يضمن أرش ما هناك صاراً حتى إذا ما الرجس زال والأثر فالخلف في الإلزام للضمان إن الضمان هاهنا قد زالاً حوله سواء من حيث وجد

لكى يصلى هاهنا غفسيـدا  
بحرق أو غيره أو انتزع  
فإن من للثوب كان حولا  
وتلزم من قيمته من أوقـدا  
وإن يكن في غير مسجد لنا  
لو في المصلى كان ذاك حولا  
ومخرج من مسجد أشياء  
وظهرت من بعد هذا الحال  
غذاك في ضمانه قد دخلا  
وإن يكن لم يتوار قط ذا  
فإنه يردده فيه وقد  
فيه ولو كان به قد خرجا  
ومن يكن قد أخذ القطاع له  
وهى حرام وله قد جبروا  
فلا يسق لهم فذاك حرما  
وإن يكن قد ساق ذاك لهم  
وإن بعض العلماء رخصا  
وإن هم قد جبروه أن يبدل  
غما له يدلهم إذ يهلك  
فإن يكن دلهم يضمن ما  
وإن يقل مغتصب ألمسك ليه  
غما له يمسه إن علما  
وفاعل ولو بإكرام صدر  
وإن فيه رخصة كالسائق  
إن كان قد خاف من الخلاف

ذلكم الثوب بأمر قد بدا  
ما فيه من حب ومن نقد وضع  
ليس عليه من ضمان جملا  
بمسجد إذا بنار فسد  
حول للثوب يصير ضامنا  
ورخصوا لو سواه جملا  
يظنها له متى ما جاء  
لغيره من أحد الرجال  
ما لم يكن لربه قد وصلا  
عن موضع قد كان منه أخذا  
رخص بعضهم له في أن يرد  
إن لم يكن صاحبه من قبل جا  
وعندهم بهائم معقنه  
بأن يسوق لهم ما قهروا  
لو أنه كان يلاقى العدا  
فذاك في ضمانه مرتطم  
في أن يسوق لهم ليخلصا  
لهم على من يقتلونه مثل  
ولا يدلهم ولو تملكوا  
كانوا أصابوه ولو قد عظما  
هذا الحصان في يدي أو سيفيه  
بأن ذاك الشيء مما حرما  
غما له عن الضمان من مفر  
غما عليه من ضمان لاحق  
أمرأ يجره إلى التلا



وإن يقلل احصد لى الزروعا  
أو أنه قال له احمل لى على  
فما له أن يحملن فوق النجمل  
وإن يكن أجبره أن يرخيها  
فلا تباعة عليه إن فعل  
وإن يك الزرع أو البعير  
فما له يقرب مما ذكرنا  
فجائز له بأن يفعل ما  
وعقلاء ببلغ قداولوا  
فإنهم قد كفروا من جهته  
وواسع لربه يغفرم  
وينتهى الغرم إلى من أتلغا  
وقد روى عن الرسول من مضر  
وقد روى لا ضرر إعلامى  
الجرح من عجا جبار وردا  
فبعضهم يقول لازم على  
فى الليل قد كان أو النهار  
لا يضمن المأكول بالنهار  
إن على أهل الطعام صارا  
وإن أهل الحيوان ألزموا  
وقيل إن أطلق بالنهار  
فرجعت بعد إلى البلدان  
وإن يكن أطلقها فى موضع  
يضمن ما تأكله جهارا  
وقد أتى للبعض فى مقال

وكان غاصبا لها جميعا  
هذا البعير وهو غصب حصلا  
ولو يموت والضمان إن حمل  
حمولة أو يعلفن أو يسقيا  
لأنما ذاك صلاح للجمال  
مع غاصب بريية يصير  
إلا إذا عليه كان أجبرا  
قلنا وما فيه ضمان لزما  
محرمنا وأمره ما جهلوا  
والكل منهم ضامن لقيمته  
فيه الذى كان يراه منهم  
ذلك منهم يغرمه بالوفاء  
لعن على الذى لمسلم يضر  
ولا ضرار قط فى الإسلام  
ولهم فى ذا خلاف وجدا  
رب البهيم ماله قد أكلا  
وقال بعض القادة الأبحار  
لما أتى عن أحمد المختار  
أن يحفظوا طعامهم نهارا  
أن يحفظوا بالليل حين يظلم  
فى الرعى والفلا والصحارى  
فأكلت فليس من ضمان  
به عمارة كمثلك مزرع  
أو أنه أطلقها نهارا  
فى هذه الضوارى بالأموال

إن يتقدموا إلى أهلهم—  
أولا فتعقرن ولا ضمنا  
وليس من غرم إذا لها عقر  
وقال بعض العلماء تعقر  
وقيل عن بعضهم أن ينطلق  
فيحدثن فلا ضمان قد يخط  
بما به يوثق مثل ذلكا  
ولا يعاقب أهل هذى بالتهم  
وقد روى عن عمر أن البقر  
تعطى ثلاثا أهلها وبعد ذا  
وقد روى جبار المغان  
إن يكن المعدن ينهار على  
وهكذا البئر جبار قبلا  
هو الذي يعمل فيها بالأجر  
وجاء في مقالة مرسومه  
وهى التى لا تحفرن وما علم  
غمن يمت فيها إارش ولا  
وسارق حطبة وقد بنى  
لربها الخيار إن شاقبلا  
وما له إخراجها لأن فى  
وقد نهى عن الضرار المصطفى  
جماعة قد سرقوا لجمال  
وقد تولى النصر شخص منهم  
لأنه كواحد بلا مرا  
وغاصب عبد سواء جبره

فإن هم كفوا لضر فيها  
على الذى يعقرها عيانا  
فى مزرع أو تحتة ولا ضرر  
إن أدركت حيث عليها يقدر  
ما يعرفن بالعقر من حيث وثق  
فيه إذا صاحبه له ربط  
فى العادة التى لهم هنالكا  
لكن على شىء يصح ويتم  
والإبل المستبعات والحمير  
إن رجعت تعقر دفعا للذى  
فقييل معنى ما هناك كائن  
من يعمل فيه بأجر فصلا  
معناه مثلما مضى منقولا  
فانهدمت بحفره الذى حفر  
بأنها بئرهم القديمه  
من الذى حافر تلك من قدم  
قسامة ودمه قد بطلا  
بيتا عليها وأشاد للبنا  
كمثلها أو ثمننا مفصلا  
إخراجها ضرا كما لا يختفى  
فى خبر يرفعه أهل الوفا  
واجتمعوا عليه قصد المأكلا  
ضمانه على الجميع يلزم  
فى الأخذ والذبح وأكل حضرا  
يطلع نخلة له أو شجرة

فوقع من العبد على من قد غصب  
وخابز في مركب ثم احترق  
وما قبضت من رقيق أو صبي  
وقابض لحاجة من غصب  
ومات مولاه فإن الردا  
ومن تراه يسرقن مال أحد  
وهكذا عليك شيء للزما  
وقيل من عاين شخصا لطما  
وكان قادراً بأن ينجيه  
فإن يكن يتركه وقدر  
وقائد الأعمى ولم يرشد فما  
وغاصب الأمة ويولدد  
وليس للغاصب فيهم من عفا  
وشابك في زرعه وقد تلف  
وشيخنا الإمام نور الدين  
قال لأن ماله أبيح له  
ولم يرد في حينما قد نصبا  
وقاتل البعير لما إن مشى  
فما عليه من ضمان فيه  
ورجح الأول نور الدين  
وقال بعض إن يكن يندفع  
وقيل إن كان متى ما قتله  
وما أتاه قاصداً لقتلته  
فليس فيه من ضمان ومتى  
والثور لا يؤخذ كي يعلو على

فما على سيده غرم وجب  
فلا ضمان إن ياذن قد سبق  
فردة لسيد أو لأب  
عبد وقد حرر ذا من بعد  
لذلك العبد خلاص عدا  
يلزم أن تخبره بمن تجد  
تشهد بالأمر لدى من حكما  
على اعتداء منه حرا مسلما  
من جوره فواجب عليه  
فضامن لما به قد أثرا  
أصاب أو به أصيب غرما  
لها فيأخذ البنين السيد  
غهي ونسلها لسيد هنا  
به حمار في ضمانه اختلف  
مستظهر لعدم التضمنين  
يفعل فيه ما يشاء أن يفعله  
شباكه أن يعطين من عطبا  
إليه كي يقبضه وينهشا  
وبالضمان بعضهم يفتيه  
لأنه الصائل عن يقينين  
بدون قتل فالقتال يمنع  
أراد دفعه لثلا يأكله  
غخر في الدفع على حنجرته  
تعمد القتل الضمان ثبتا  
بقرة بدون إذن جملا

نقصانه مقدرًا من بعد ذا  
للدور والأنهار أيضا كسروا  
إن ساعد الجائر حين ضل  
غضامن كأنه قد فعل  
وكثر السواد إذ فيهم جمح  
يضمنه واطلب لها الدليل  
جباية فليهربن ليسلما  
جبي غضامن ولا عذر بذ  
فإنه يغرم ما كان جبي  
فما عليه الغرم في ذا الحال  
وقيل والغرم عليه لا يحط  
فالخلف في ضمان ما منه جرى  
إذ أمره كفعله قد اتضح  
وفيه سم قد رماه وقصد  
سواه حيث السم ما دراه  
لأن هذا خطأ وقد قتل  
من وضع السم له فقتلا  
أو كان قد أفزعه بصيحة  
له بعير يدفع غـرما  
فلينظر العدول قدر ما فسد  
إذ بالخراب يضعفن بلا جدل  
قيمة بذر والعنا كما علم  
وإن يكن أدرك حيث صار حب  
من العدول العارفين البصرا

ويضمنن من له قد أخذ  
وخارج مع جائر غدمروا  
فما عليه من ضمان إلا  
وإن رأى سواده من قتل  
لأنه روعه حين لمح  
وإن رأى رأس قتيل قبال  
ومن له الجبار كان ألزما  
إن لم يجد إلا الفرار وإذا  
فإن أراد التوب مما ارتكبا  
وإن جبي مالا على استحلل  
بل إنه يلزمه التوب فقط  
والأمران من المطاع صدرا  
وقول من ضمنه هو الأصح  
وإن من أهدي طعاما لأحد  
وذلك المهدي له أعطاه  
فمات فالغرم على الثاني جعل  
لكنه يرجع بالغرم على  
وإن يكن قد غره بخمرة  
وعقله زال فحكم الأغما  
وإبل تخرب قتل لأحد  
فيغرم الناقص والذي أكل  
وخارب البر ولم يدرك غرم  
والنقص للأرض وللماء وجب  
يغرمه حبا بتقويم جرى

### مالا ضمان فيه

له الضمان أن يقع فيه العطب  
وهاكه عن قادة لنا سلف  
لا يؤخذن في ذاك بالضمان  
فإن وجدت فلهما فكسر  
كمثل مزمار فكسره يجب  
وما عليك من ضمان فيها  
بها لغير الخمر لا تضع  
خذه ولا ضمان إن أخذته  
يجوز أن تضله حيث قصد  
وما على مهلكهم ضمان  
للضرع والزرع فلا تضمن  
فضامن قاتله في الشرع  
أفسد زرع جاره لما ابتعد  
إلى مباح والضرار ما عمد  
فضامن بالقصد للضرار  
رمى فأدمى فالضمان ثبتا  
كما يدي المخطيء ما يجنيه  
من رميه ذاك حمى متى وقع  
أحدثه برمييه الذي رمى  
فإن من أتلفه لم يضم  
أعطاه ماء في إناء ليرد  
من يده ذاك الإناء وانصدع  
لأنما ذلك في أمانته

والمال والنفوس منها ما يجب  
ومنه ما لا يضمن إذا تلف  
فكاسر الأوثان والصلبان  
لأنه مغير لنكسر  
كذلك آلات الملاهي والطرب  
والخمر أهرقها ولا تبقئها  
أما الدنان إن تكن ينتفع  
ومصحف مع مشرك وجدته  
وجائر يقصد ظلما لأحد  
لو في الضلال هلكوا وهانوا  
وقاتل الكلب الذي لم يكن  
فإن يكن للضرع أو للزرع  
وسائق عن زرعه الطير وقد  
غما عليه من ضمان إذ قصد  
وإن نوى تنقيله للجار  
وإن أصاب بالحمى شخصا متى  
لكن ذاك خطأ يديه  
وإن يكن في مال غيره اجتمع  
فإنه يلزمه يزيل ما  
وكل شيء ماله من ثمن  
وطالب من أحد ماء وقد  
فما عليه من ضمان إن وقع  
إن لم يكن مقصرا في قبضته

وما على الأمين تضمين إذا  
وإن من يجعل شيئاً في إنسا  
غما عليه من ضمان قد عرف  
لأنما جاعله بدون ما  
وختن وحاجم إذا هما  
فلا ضمان والضمن لـزما  
كذا محذر النخيل إن كسر  
أن جاوز الذي يراد لو خطأ  
وجهله العلاج ضامن متى  
وإن يكن ما جاوز الذي طلب  
أى قد أتى بفعل مثله وما  
غحدث الضر بأمر ثانى  
وهكذا من لصغير أدبا  
إن لم يكن جاوز في أفعاله  
وهكذا معلم الأولاد  
ومكتري بهيمة إذا ضرب  
وكان بعض العلماء ضامنا  
لأنما المقضود فيما عينا  
والإذن لم يقع على الفساد  
وهكذا من بالجراح اقتصا  
قليل على المقتص أن يديه  
إن لم يزد فوق الذى له استحق  
وذلك الكائن أمر قد قدر  
ومن رأى بالليل مع زوجته  
لأنه منتهمك للحرمة

لم يك قد قصر فيما أخذ  
لغيره والغير لما يأذنا  
إن كان من إنائه به قذف  
إذن غدا معتديا وغاشما  
ما جاوزا أفعال من سواهما  
إن جاوزا لو خطأ ذا منهما  
عذقا كذلك الطبيب إن عقر  
فضامن لما عليه سقطا  
أخطأ فيه وبضر قد أتى  
وكان ذا مهارة حين يطب  
بالإذن قد كان له تقدا  
فليس في ذلك من ضمان  
أو عزز الأشرار حين انتدبا  
ما ينبغي من ذاك في أمثاله  
وضارب لزوجه سعاد  
لها وما جاوز قدر ما طلب  
في كل ما له ذكرنا هاهنا  
فعل الصلاح ولذاك أذنا  
وفيه إن كان الضمان بآدى  
إن مات جراح متى ما قصا  
وقال بعض لا لزوم فيه  
وما اعتدى في فعله بغير حق  
من ربه وليس عنه من مفر  
شخصا فلا ضمان في قتلته  
وفاسد الأيمان والمروة

أغلق باب الدار إغلاقاً وسد  
ولا ضمان فيه مهما كسرا  
وخارج عن طاعة الإمام  
وتهدمن حصونه وتنتثر  
وما لهم من قوة فتخطم  
لكنه بذاك لا ينتفع  
فغنمه ممتنع طول المدى  
لسانه فلا ضمان حلا  
بها ولكن لسانه انحرف  
أحقه أن يضمن ويأثم  
خلاف من يفتى بقول يعلن  
أحكامه من كان عنها فكلا  
قال ولم يجبر على الإتيان  
فباختيار من ما أتاه

وواجب في الدار منكرا وقد  
فاكسره كي تغير المنكرا  
وهكذا محارب الإسلام  
يقتل والسلاح منه يكسر  
والنخل والأشجار أيضا تصرم  
وليس فيه من ضمان يقع  
لأنه مال لمن قد وحدا  
وعالم أفتى ولكن زلا  
كذاك لا إثم إذا كان عسرف  
وإن يكن بالجهل قد أفتى فما  
وخطأ الحاكم فيه يضمن  
لأنما الحاكم يجبرن على  
وذلك المفتى فباللسان  
فمن أطاعه على فتواه

### الخلاص من الضمان

فيها الضمان فالخلاص قد حتم  
أربابها بأي وجه حصل  
تلك الجنایات له تأتى فدا  
بالبیع أو بغيره وغيبا  
ويرجعنه إلى أربابه  
وقائما بعينه ذاك يرى  
عليه والتوبة للجليل  
فمثله عليه عرض بالوفاء

ومن جنى جنایة وقد لزم  
يخلص من تلك الجنایات إلى  
وتوبة إن كان قد تعمدا  
فغاصب أصلا له قد أذهب  
فإنه يفديه من غيبابه  
إن كان أن يردده قد قدرا  
أولا فشرى تلکم الأصول  
أما إذا ما كان عرضا أتلغا

فإن يكن ذاك الذى فيه التلف  
وإذ أراد فكه لم يقدر  
فإنه يلزمه يسلم  
إن كان قادرا على ذا الحال  
وأخذ من الجدار طينا  
وهكذا من يأخذ القربا  
يرد فى موضعه ذاك القدر  
أولا ففى أرض سوى ذى الأرض  
ودافن ميتا بأرض الصافيه  
لا نبشه ثم عليه مثل ما  
ويشهدن بالذى يغرمة  
وأخذ من أرض غيره حصى  
وإن يكن إخراجه نفعا وفى  
فرده فى الأرض ليس يلزم  
ومن يكن حول للطريق  
وردها فى أرضه جاز لكل  
فإن يكن يحجرها عن الورى  
فليرجع الدرب إلى مكانها  
وينفقن غبلا قد حصلا  
وما له فيها غناء وجدا  
وإن يبيع ذاك المكان أمرا  
وإن يكن من بعد ذاك افتقرا  
بأنه عليه فيه قد حجر  
وكل من لم يعلمن طريقا  
وامرأة إن أخذت من جارة

يسوى لألف درهم يوم تلف  
إلا بما يكون منه أكثر  
جميع ما يفكه ويغرم  
أولا فبالشروى وبالمشال  
يرد فيه قدره مينا  
من بقعة يلزمه إيجابا  
إن كان قد أمكنه ما قد ذكر  
لربها أو بسواه يرضى  
فتوبة تلزمه علانيه  
آتلفه أرضا لها فليغرم  
وكونه دان بما يلزمه  
يرده مكانه ليخلصا  
تروكه ضرا على الأرض يفى  
إذ رده ليس بنفع يعسم  
عن أصلها والموضع الحقيقى  
شخص بأن يميز فيها مستقل  
كان بذاك ظالما تجبرا  
إذا أراد توبة من شأنها  
من موضع الدرب التى قد حولا  
لأنه مغتصب قد اعتدى  
يفكه بما عليه قدرا  
فليشهد الناس على من اشترى  
حتى يفكه إذا له قدر  
عليه يشهدن بها تحقيقا  
كأس حليب واحد بسرقه



ثم أرادت الخلاص بعد من  
وكانت استحييت بأن تعلمها  
أو زائدا منها احتياطا ولتتب  
وغير لازم بأن تعلمها  
وإن تكن آخذة لغير ما  
فليس يجزيها سوى أن تعلم  
أو تعطينها مثل ما قد سرقت  
لأنما الألبان ما لها مثل  
وذلكم لكثرة اختلافها  
ورجل كان يداين السورى  
وبعد حين قال كل من حصل  
وكان من قبل له حق على  
فإن يقل مع موته المقبولا  
وإن يقل ذلك حال الصحة  
وقصده بأن كل من له  
وما انتنى عن ذلكم حتى هلك  
ومن له على فقير أو غنى  
وقد أحله لضعف ونصب  
لا يرجعن عليه في حل علم  
وإن يكن أظهر للإفلاس  
وكان عنده من الأموال ما  
فإن ذاك الحال لا يجزيه  
لأنه في فعله مخادع  
وإن من منزل قوم أحرقا  
أو أنه لثمرهم كان أكل

تباعه كائنة من اللب  
به فتدفعن إليها القيم  
من فعلها فالتوب أمر قد وجب  
بذاك إن شاعت بأن تكتمها  
قلناه مما المثل فيه علما  
ما أخذت من عندها لتغرما  
من بعد توبة لها تحققت  
لذاك بالقيمة غرمها جعل  
ولتفاوت لدى أصنافها  
ويدفعن أمواله متجرا  
عليه حق لى فإن به بحل  
شخص وقد كان بذاك جاهلا  
فهو ضعيف لا يجوز قيلا  
وأشهد الناس على ذى القولة  
حق عليه فهو قد أحله  
فقد تبرعوا جميعا دون شك  
أفلس دين كائن من زمن  
وبعد ذاك الحال مالا اكتسب  
لأنه أبرأه حال العدم  
أو أظهر الفاقة بين الناس  
يفى بدين لازم للفرما  
وذلك الإبراء مع باريه  
والله ناظر له وسامع  
أو ذبح الشاة لهم وانطلقا  
وبعد ذاك جاءهم يطلب حل

وقال إننى لقد أحدثت  
أريد منه أن تحولونى إلى  
وقد أحلوه ولم يخبرهم  
فقال بعض إن يكن قد عرفنا  
وعند ذا هم يتظلمونا  
فإن ذاك الحـل لا يجوز له  
إذ لا يجوز الحل من حق لزم  
وإن هم لا يعلمون ما حصل  
إذا هم كانوا أحلوا الرجال  
وإن من قد استحل أحدا  
ف قيل جائز بأن لا يذكر  
ولا يعرفه من أى سبب  
إلا الدماء والفروج لا يصح  
ويستحل من الذى فعل  
مسألة الفروج لى فيها نظر  
لأن من أظهر فيها الحدثا  
قال وفيما احسبنا وأظن  
قال بهذا القول ولا أستحضره  
قلت نعم قال بهذا القول  
وإن يكن قد قال من له على  
إن حل وقتها غانت يا فتى  
فإن يكن عليه لم يرجع إلى  
قبل حلول الأجل المحدد  
فوارث الذى له الحق وجب  
ممن عليه ذلك الحق لزم

فى مالكم لحدث أوقعت  
كذا كذا من قيمة قد جملا  
بما يكون جانيا عليهم  
بالفعل أهله وما فيه خفا  
من محدث له ولا يدروننا  
أو يخبرنهم بالذى قد فعله  
وأهله يطالبون من ظم  
من حدث فالحل صار منفعل  
لقيمة معلومة لم تجهلا  
فى تبعات وضمان قد بدا  
ذاك له ولا يسمى ما جرى  
إن كان للقيمة سمي وحسب  
حتى يسميها له وتوضح  
قال الثمينى إمامنا الأجل  
ولا أحب أن أخالف الأئمة  
فى القلب أوجاعا وسقما أورثا  
بأن بعض العلماء أهل الفطن  
فى وقتى الآن متى أحـرره  
جماعة من علما التحصيل  
شخص دنائير وحق أجلا  
منها برىء إن ذا لن يثبتا  
أن هلكا أو واحد منهم خلا  
أو كان ذا بعد حلول الأمد  
جاز له يطلبه إذا أحب  
أو وارثيه إن يكن ذاق العدم

وإنما الإبرا يصح إن حصل  
ومن عليه تبعة من حال  
ثم استحل وارثا مما لزم  
ولم يفسر أنه من جهة  
فجائز إذ مال ذلك انتقل  
فهو كمثل حله من ماله  
لا بد من تفسيره كالعقبر  
ومن عليه البعض من تبعات  
ولم يحصل ثقة توصلا  
وكان يلقي أحدا يأتئنه  
ولا ينقصن فبعض قالا  
وقال بعض جائز أن يكتفى  
ومن أحل أحدا ماله  
ف قيل ثابت ولا رجوع له  
وقال بعض لأبراءة مما  
ويحلفن أنه أبراه  
وإن من كان مهابا يتقى  
فإنه بالحل لا يبرأ إذا  
وإن يكن لصاحب الحق وصل  
أى للمهاب المتقى وقد أحل  
إن لم يكن يخاف إن لم يبره  
وجوز استحلاله لو كانا  
والمستحل يمرغن صاحبه  
بالحل إيه أثر قوله أنا  
وذلك عند الواحد الملام

من صاحب الحق وقد حل الأجل  
شخص فمات صاحب الأموال  
عليه للموروث كان من قدم  
ميراثه من مال ذاك الميت  
إليه فالحل كذاك ينتقل  
إلا إذا ما كان في أمواله  
في رأى بعض والأروش يجرى  
لامرأة من المخدرات  
به إلى الخلاص مما حصل  
أن لا يزيد فوق ما يبينه  
جاز له منه الخلاص حالا  
بغادة أمينة ذات وفا  
بعد حياء مفراط قد ناله  
على الذى أبراه وحاله  
ذلك والمبرى له أن يرجما  
عند حياء مفراط غشاه  
فجاء يستحل مما سرقا  
أحله من كان منه أخذا  
بعض الثقات واستحل للرجل  
جاز وذاك قد برى مما حصل  
يخبره ويلحقن من شره  
ذلك فى الليل إذا استباننا  
وإن يقل لمن أتا طالبه  
فى الحل من مالك جائز هنا  
ولم يكن فى ظاهر الأحكام

ومن أحل أحدا مما له  
لقد قبلت فالرجوع يختلف  
مادام حيا من غدا محلا  
وقال بعض العلماء ما له  
ومن عليه تبعات لأحد  
فلازم عليه أن يسيرا  
إن كان قد أمكنه أن يذهبها  
وإن يكن ذهابه ما أمكنها  
فجائز يجعل ما عليه  
أو ينفقن على عيالهم كما  
بنظر الحاكم ذاك أو نظير  
وأخذ من الفلاة جملا  
وقال بعض لبراءة به  
وفلج مشترك منه اغتصب  
فالخلف في الخلاص من ذا الأمر  
لأنه لبعض أهله وقد  
وكل شيء يجهلن فالفقرا  
وإن يكن للنهر وحده كسر  
إن يصلح النهر الذي قد أفسدا  
أما التي قد سبقت فالغصب  
ومن يقل في هذه كالثانيه  
فذاك ما لم يتفقنا  
وإن يكن هناك شيء انتقل  
فينظرون فيهم إذا ما علما  
يقسم بيتهم بحسب الشركة

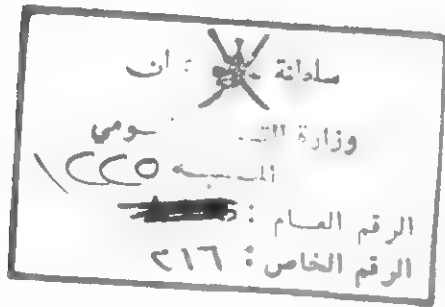
ولم يقل ذاك الذي استحله  
فيه أجاز ذاك بعض من سلف  
ووارث بعد موت حلا  
أن يرجعن بعد ما أحله  
وكان ذاك غائبا من البلد  
إليه كي يسلم المذكورا  
ويدفعن ما عليه وجبا  
ولا رسول ليؤدي ما عفا  
من ذاك في أموال مالكيه  
ينفق في أموالهم ما لزما  
عدولنا أهل الصلاح والبصر  
فرده فيها خلاص جملا  
أو يعلمن وصوله لربه  
شخص ولما يدر ماء من غصب  
يجعل قيل في صلاح النهر  
قيل من المجهول ذلكم يعد  
أربابه قد قل ذا أو كثيرا  
فهاهنا خلاصه مما ذكر  
لأن ذاك للجميل قد غندا  
بعضهم لاكل من له سبب  
يجعل ذاك في صلاح الساقية  
شيء من الماء ويخرجنا  
بالإرث أو بيع وإعطاء جعل  
أعيانهم حين الضمان لئلا  
في النهر من قتلها والكثرة

وكل ما يجهل من ذاك جعل  
ومن جنى في قرية بها عرف  
يجعله في فقرائها لعل  
وواسع إنفاقه في أخرى  
ومن عليه الحق مما يحكم  
فليخبرن به الإمام العدل  
وإن يكن أبرأ منه نفسه  
والحق لليتيم جسائز بأن  
كان وكيلا للإمام الثابت  
أو لوصى أو خليفة على  
وإن به كساه أو قد أطعما  
لكنه يلاحظ الجميع  
وقال بعض العلماء لا يقع  
والحل من ذى السقم فيه اختلافا  
لأنه مثل العطا وفي العطا  
أثبتته البعض وبعض من مضى  
وإن يكن لو ارث لذى السقم  
ومن يقول بالثبوت يضعه  
وبعضهم في الكل ذاك أطلقا  
وكل من عليه حق لأحد  
فجاءه منه كتاب أعلمه  
وصح أن الخط منه وردا  
ومن عليه تبعة وقد درى  
كحائط أخرج منه حجرا  
ف قيل عن أربابه يسأل ذا

في الفقرا فإنهم له محل  
لكنه يجهل من فيه اقترف  
يضادفن أربابه متى جهل  
والمستحب فعله ما مـ  
للفقرا به وكان منهم  
ويطلبن إليه منه الحلا  
فواسع وقد أزال لبسه  
تسلمنه للوكيل المؤتمن  
أو نائب عنه أو الجماعة  
ذلك أو من جائر قد وكلا  
فقد برى مما عليه لزما  
إلى الفناخشية أن يضيعا  
ذاك سوى بحكم حاكم صدع  
أثبتته بعض وبعض زيفا  
في السقم خلف بينهم قد ضبطا  
أبطله في مرض إن عرضا  
فهو من الضعف على حال علم  
في الثلث كالإيحاء حين يوقعه  
ما لم يكن لعبث تحققا  
وكان ذاك غائبا من البلاد  
بأنه أبراه مما لزمه  
فذلك الضمان ساقط غدا  
موضعها لا ربها من الورى  
أو نخلة أخرج منها ثمرا  
فإن دراهم فإليهم أنفذا

وإن يكن لم يعرفهم غرقا  
معتقدا بأنه متى عرف  
وقيل إن لم يعرفن أهلها  
لو أنه اليوم به قد عرفا  
وثم أقوال سوى ما قد علم

ذلك أو قيمته وأنفقها  
صاحبها أدى إليه ما اقترف  
في حينها كان جنى عليها  
فإنه ينفق ما قد أتلها  
بذكرها يطول بابنا الأتم



## باب المكوك

بالصك تسمى عند من تقدموا  
كفاية يكتب ما بين المـ  
يكتب للصـك بلفظ عربى  
وطمس أحرف ولا تعـويج  
لا يفهم المراد منه بتـا  
للنحو واللغات والصرف معا  
أهل بلاده بدون ما خفا  
ألفاظه وحيثما يوقـع  
إن خط لن يجـور أو يحيـفنا  
لكن إذا لم يك لبس يقع  
فيه فما فى ذاك شىء يقـدح  
بدون لبس فيه يوهـمنا  
كذلك التعـريج عندى فى النظر  
لبس فلا أقول ذاك بطـلا  
فذاك من سنة سيد المـلا  
كل كلام ليس فيه يبتـدى  
أقطع أجـذم رواه الأـكثـر  
لكونه خال من اسم الذات  
نقول إن ذاك شىء بطـلا  
بالجـيم فى نطق به يوافى  
عن حرف جـيم فى الكلام الجائى  
وجال زيد هـكذا أى قـالا  
ما قاله ولا يقـال بدلا

قرطاسة فيها الحقوق ترسم  
ولازم تعـيين كاتب على  
يحسن وضع الخط مهما يكتب  
بدون عـجمة ولا تعـريج  
ودون تبـديل لرسم حتى  
والشرط فيه إن يكون جامعـا  
يعرف ما عليه قد تعـارفا  
ذا غـطنة يعرف كيف يضع  
عدلا نقيـا ورعا عـفيفا  
وخطه بالمتربى يـمنـع  
وقد تعارفوا به واصـطلحوا  
لأنما المراد فهم المعنى  
والطمس للحروف مثلما ذكر  
إن فهم المراد منهما بلا  
يصـدرن باسم الإله أولا  
وقد أتى عن النبى أحمدـا  
بذكر اسم الله فهو أبـتـر  
أى أنه منقطع الخـيـرات  
لكن إذا ما صح لفظه فلا  
والبدوى يأتى بديل القاف  
وهكذا يأتى بصرف الياء  
هـذا سـعيد يضرب الريـالا  
فليكتب الكاتب أصل اللفظ لا

لأنه يعرف ما عنونه  
والخلف في السنين إذا ما كتبنا  
أبطله الصبحى نبراس الهدى  
وجاء في مقال بعض العلماء  
ولا أقول باطلا لو ما رسم  
وبالخصوص إن جرت بما ذكر  
بدون ما لبس ولا إيهام  
والخلف في الضاد إذا ما كتبنا  
لأن معنى ذاك غير معنى  
لذاك بعض العلماء ضمنا  
وقيل لا ضمان إذ بعض العرب  
وما به يكتب بالياء ولا  
إذ ياءؤه أصلية وقيل لا  
وينسب الفرد من هناة  
والخفض للمرفوع والعكس منع  
والسالى لم ير البطالنا  
وفي الحواشى يذكرن الرد  
أى يذكرن اسمه إذا كتب  
وإن يكن بين السطور حررا  
والبعض بين الصورتين لم يرى  
وما على الكاتب تضمين متى  
كذلك مهما ترك التاريخ في  
لأنه يثبت في الأحكام  
وكل معروف باسم يكتب  
كأعرج وأعور به علم

لو أنهم بالنطق غيروه  
حرفين بعض من ثبوته أبى  
إذ لم يكن ذاك بسين أبدا  
يثبت أن منه المراد فهما  
ذاك بأضراس له وقد فهم  
عادتهم وفهموا ما قد سطر  
إذ المراد الفهم للكلام  
ظاء فبعض من ثبوته أبى  
هذى فمن هناك ييظنا  
من بدل الضاد بظاء علنا  
يبدلها به كذا نص الكتب  
يرسم بالهمز فذاك أبطلا  
فساد إن بالهمز ذاك جملا  
إلى هنائى بكسر الهمزة  
والخلف هل ييطل صكا إن وقع  
إن يكن المراد منه باننا  
يبين الكاتب ما قد يبدو  
ذلك في حاشية كيلا يرب  
فثبت لو اسمه لم يذكرنا  
فرقا فثبت ولو لم يذكرنا  
دمر في الخط بلا عمد أتى  
صكوكة عنه الضمان منتفى  
ورده بعض من الأعلام  
بذلك الاسم ولا يجتب  
كذلك الأعمى وهكذا الأصم



ما لم يرد تنقيصه بما وضع  
وامرأة جاءت إلى الكتاب  
لأنما الكاتب لا يكتب قط  
كذلك الحاكم ليس يحكم  
وإن أبت أن تكشف اللثاما  
خشية أن تكون قد تسمت  
ويكتب الشهود كل منهم  
وإن يكن بخط من قد رسما  
أو خط غير كاتب للصك  
يقول شاهد بذا سعيد  
وكاتب عن أمرهم لهم أنس  
وعند ذا غليس يغنى ما ذكر  
إلا إذا ما حفظوا هم ما كتب  
وفي كتاب القاضي بعض من مضى  
بنفسه بلا شهود ترسم  
فرسمه أقر أو أوصى عمر  
وبعضهم يقول ذاك معتبر  
لأنه يمكنه أن ينكرا  
وأثبت البعض الوصايا واعتبر  
لو لم يكن قاض وبعض أوقفوا  
أى أنهم خافوا من التبديل في  
ومن يكن بخطه قد رسما  
فإن في ذلك خلفا نقلا  
بأنه إن كان ممن يقرر  
وإن يكن كتابه لا يعتبر

فإن يكن أراد فيمتنع  
فإنها تكشف للنقاب  
إلا على وجه يراه إذ يخط  
إلا على وجه يرى ويعلم  
لا يكتبن أو ينفذ الأحكاما  
بغيرها قصدا إلى خديعة  
بخطه في الصك حين يرسم  
ذاك فجائز لدى من حكما  
لكنه مع ذا عليه يحكى  
وخالد وعامر يزيّد  
كيلا يكون الحال في ذا ملتبس  
وليس يحكم بما عنهم سطر  
وشهدوا به مع القاضي الأرب  
أثبتته إن كان عدلا مرتضى  
لأنه كحكمه إذ يحكم  
كقوله بأن هذا مستقر  
مادام حيا وإذا مات مدر  
مادام حيا إن يكن ذا صورا  
بخط عدك واحد إذا سطر  
على الشهود كل ذا تخوفا  
خط فهذا سبب التوقف  
حقا عليه لسعيد علما  
أثبتته بعض وبعض فصلا  
ما خطه فذاك ليس يهمل  
فإن ما قد خطه هنا مدر

والسالمى شيخنا مال إلى  
 إن كان معروفا بأن ذاك ما  
 قال أرى الحق الذى له سطر  
 قال فإنهم به قد أثبتوا  
 وقد أطلال القول فيما قد علم  
 والحق فيما قاله يلوح  
 فعمدة الأمر على معرفة  
 إن صح أن ذاك خط عمرا  
 ومدع على امرئ حقا وفى  
 فأنكر الذى عليه كتبنا  
 لكن له يحلفنه قسما  
 لأنه يمكن يقضى الحقا  
 فإن عن اليمين قد تقهقرا  
 وجائز أن تنتقل الأوراق  
 تنقل حسب أصلها الذى وجد  
 يقول هذا ما رأيت رسما  
 ينقل كل ما هناك قد رسم  
 ويشهدن بعد على ذا النقل  
 فبالشهود الآخرين يصبح  
 وفى وصيته وقد تقطعت  
 فالخلف فى الحكم بها قد قبلا  
 لكن إذا ما فهم المعنى فلا  
 ويثبت الإقرار كالوصية  
 مما على المقصود كان دلا  
 لو لم يكن من أهل تلك اللغة

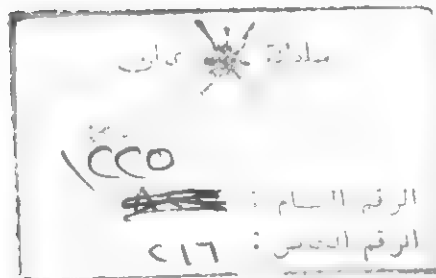
ثبوت به أى حال حصلا  
 قد خطه ولم يكن منها  
 منزلة الإقرار منه إن أقر  
 طلاقه فالحق أيضا يثبت  
 مؤيدا ثبوت ما خط القلم  
 فحقه الإثبات والترجيح  
 ما خطه من سائر الكتابة  
 فلا أقول جائز أن يهدرا  
 يديه صك ناطق بالأحرف  
 فالحق ثابت ولو هذا أبى  
 بأنه لحقه ما سلما  
 وذى الصكوك مع غريم تبقى  
 فإنه لحقه قد أهدرا  
 إن خيف أن يصيبها الحاق  
 من غير أن ينقص فيها أو يزد  
 حرغا بحرف مثلما تقديما  
 مع شهوده وتاريخ علم  
 غير شهود كتبوا فى الأصل  
 كأصله فهم له قد صححوا  
 إن لفقت تلفقت واجتمعت  
 بعض لها وبعضهم قد أبطلا  
 وجه لئن تبطل أو تمهلا  
 بكل لفظ مفهم القضية  
 إن فهموا ما قاله وأدلى  
 كمربى جاء بالهنديّة

أو عكس ذا فإن أقر العرب  
غثابت إقرارهم عليهم  
غيرسم الكاتب ما به أقر  
فإن يكن أقر بالهندية  
ينقل ما به المقر قد أقر  
والقصد من ذلكم الأفهام  
والصك فيه لفظة وتحتمل  
غبالقريب يحكم القاضي الأبر  
لأنه يسبق للأفهام ما  
وخطأ الكاتب وهو يعرف  
فهو كمفت زل في فتواه  
إن كان عالما وأما إن جهل  
فإنه لضمان في أمره  
فنسأل الرحمن أن يسألما  
وبتمام هذه المسائل  
سابع أجزاء من الكتاب  
ضمنته جملة أبواب غرر  
وألغت إلى الثامن من أجزاء  
والعقد للإمامة الكبرى وما  
من واجب كان ومنسوب ومن  
وحكمه على البرعايا إن حكم  
وأمره بالعرف ما بين الوري  
فالحمد لله على التوفيق  
مع الصلاة والسلام الأكمل

بلغته الهند بحق يجب  
لأنما المراد منه يفهم  
يترجم عنه بلفظ معتبر  
ينقله لعربي اللغة  
وما به ترجم إذ عنه سطر  
كيلا يرى في فعله الإيهام  
معنى قريبا وبعيدا وجهل  
لا يحكم ببعيد قد هجر  
قد كان ظاهرا ولم ينبهما  
للموضع لا ضمان فيه يوصف  
يرفع عنه إثم ما أفتاه  
وكان قد أفتى على جهل حصل  
ومهلك لنفسه وغیره  
لنا وبالخير لنا أن يختما  
تم لنا والحمد لله العلي  
فالشكر للمهين الوهاب  
ألفاظها رصعت ترصيع الدرر  
تلق به مسائل الدماء  
يفعله الإمام إذ تقبدا  
جهاده من حاد عن نهج السنن  
وقسمه غنيمه إذا قسم  
إقامة الحدود فيمن فجرا  
منه لنا لا عجل الطريق  
على نبي خاتم المرسل

قد تم والحمد لله نسخ الجزء السابع من  
سلسلة الذهب المشتغل على ثلاثة عشر ألف  
بيت وستمئة بيت وكان تمامه أصيلا  
يوم الثاني من شوال سنة ست  
وثمانين وثلثمائة وألف هجرية  
بقلم ناظمه محمد بن  
شامس البطاشي  
ببيت البديعة  
من بلد  
المسفاة  
تم

تم تصحيح هذا الجزء أصيل الحادي عشر من محرم سنة ١٣٨٨  
بيد العبد لله محمد •



## فهرست الجزء السابع

٢	كتاب الإجازات	١٠٧	الدعاوى في الإجازات
٣	الإجازات المحرمة	١١٦	باب المضاربة
٩	الإجازات المختلف فيها	١٢٥	شروط القراض
١٥	شروط الإجارة	١٣١	أحكام القراض
٢٠	أنواع الإجارة	١٣٤	فعل وارث المقارض في المال
٢٣	تفاضل الأجراء في العمل	١٣٥	القراض إن غصب
٢٥	عقد الإجارة	١٣٧	ما للمقارض في مال القراض
٣٥	الطوارئ على عقد الأجرة	١٣٨	خلط المقارض أموال القراض
٣٧	الطوارئ على العمل	١٤٠	أخذ الدين إلى مال القراض
٥٠	الطوارئ على الأجير والمستأجر وما تكون فيه المنفعة	١٤٢	القراض بالمال بعد الخسارة فيه أو الربح
٦١	ضمان الأجير والمكترى	١٤٦	الدعاوى بين رب المال والمقارض
٧٢	ما يجوز للأجير في الأجرة	١٤٨	شركة العنان
٧٧	أجرة المرضعات	١٥٠	المفاوضة
٧٩	أجرة الراعى	١٥٧	شركة الأبدان
٨٢	الإجارة على الحصد	١٥٨	الشركة بلا عقد وحيازة الأب
٨٦	إجارة الدور	١٧١	ما يتجابر عليه الشركاء
٨٩	أجرة الحيوان	١٧٥	ما يلزم شريك الغائب
٩٥	أجرة الدلال	١٨٢	كتاب القسمة
٩٧	الإجارة على غرس الأرض	١٨٧	شروط القسمة
١٠١	أجرة الصناع	١٩٤	قسم مال اليتيم بالخيار
١٠٥	الإجازات المجهولة	٢٠٧	صفة القسمة

- ٢١٠ مالا يدخل في القسمة  
 ٢١٣ أحكام القسمة  
 ٢١٩ دعاوى الورثة ومسار  
 الشركاء  
 ٢٢٩ قسمة المشاع  
 ٢٤١ كتاب مصالح الأموال والمضار  
 حفر الأفلاج والآبار  
 ٢٥٥ حريم البحر والأفلاج والآبار  
 ٢٦٢ السواقي  
 ٢٧٢ الدعاوى والحكم في المقتضى  
 والعارية  
 ٢٧٥ ما يستحق القياس من النخل  
 والشجر  
 ٢٧٨ القياس بين النخل والشجر  
 ٢٨٢ الحريم  
 ٢٩٣ باب الطرق  
 ٢٩٤ الأحكام في الطرق  
 ٢٩٨ الأحداث في الطرق ومصرف  
 المضار عنها  
 ٣٠٥ الانتفاع من الطريق  
 والتخلص من ضمانها  
 ٣١٣ الأبواب والميازيت والكنف  
 على الطريق  
 ٣١٦ الجدر وأحكامها  
 ٣١٩ توزيع الجدر وتكميمها  
 والخطار  
 ٣٢١ البناء  
 ٣٢٤ الرحى والتتور والحداد  
 والصفار  
 ٣٢٦ الموات بين المنازل والأموال  
 المفاصلة  
 ٣٢٩ من يغسل ويزرع ويممر  
 ارض غيره بسحب أو غير  
 سبب  
 ٣٣٤ الغلات والصحارى  
 ٣٣٦ الأودية وما ينبت فيها  
 وأحكام الموات  
 ٣٤١ الصحارى والجبال  
 ٣٤٩ مال الفقراء والسبيل والغائب  
 ٣٥٦ المسواقي  
 ٣٥٩ الأموال المشتبهة  
 ٣٦٦ كتاب الهبة  
 ٣٨١ هبة الثواب  
 ٣٨٤ الهدية  
 ٣٩١ المداله بين الأولاد  
 ٣٩٦ ما يحل للاب من مال ولده  
 ٤٠١ الهبة بغير طيب النفس  
 ٤١١ هبة المنافع

٤١٥ العارية	٥١٥ الضمان بالحائط والبيت
٤٣٢ الأمانة	٥١٨ الضمان بالنار والسلاح
٤٣٥ اللقطة	٥٢٠ الضمان بترك الدلالة ونحوها
٤٥٤ المال المتروك وما يحل أخذه	٥٢٢ الضمان بقتل الدليل وغيره
٤٦٨ ما يؤخذ بلا إذن	٥٢٣ الضمان بالكتاب والعين
٤٧١ ما يجوز الانتفاع به من مال	٥٢٥ فيمن دل جبارا على خراج
الناس	٥٢٧ ضمان الحامل
٤٧٥ ما يباح في الانتفاع	٥٢٩ الضمان بالطفل والعبد
وما لا يباح	وغيرهما
٤٧٨ خاتمة	٥٣١ الضمان بالرمي
٤٨٠ أحكام الحيوانات	٥٣٣ كسر عظم الميت
٤٩٠ الأثرية	٥٣٤ ضمان من حرث أرض غيره
٤٩٤ كتاب الضمانات	بتعدية
٤٩٥ الضمان بالطريق	٥٣٧ ضمان الجاسوس
٥٠٢ الضمان بالدابة	٥٤١ ما يجنب منه التنصل
٥٠٧ الضمان بالمسجد	٥٤٢ في ضمان من غير شيئا عن
٥٠٨ الضمان بالسفينة	حاله
٥١٠ الضمان بالتدافع	٥٥١ ما لا ضمان فيه
٥١٤ الضمان بالغار والبئر	٥٥٣ الخلاص من الضمان
ونحوهما	٥٦١ باب الصكوك

